مَنهج الإمَام أحمَد في التّعليل وَأثره في الجرح وَالتّعديل

من خِلال كِتابه العِلَل ومَعرفة الرّجال

الدكتور أبو بكر بن الطيب كافي

أستاذ الحديث وعلومه ورئيس قسم الكتاب والسُّنَّة

بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة الجزائر

إشراف

الدّكتور محمّد عبد النّبي

تقديم

الدّكتور حمزة عبد الله المليباري

دار ابن حزم

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الأُولى

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م



ISBN 9953-81-191-1

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366
هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)
بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb

الإهداء

إلى من كانا سبباً في وجودي، وربّياني وسهرا على تعليمي ورعايتي صغيراً، ومن ألمس بركة دعائهما كبيراً: إلى **والديّ الكريمين**.

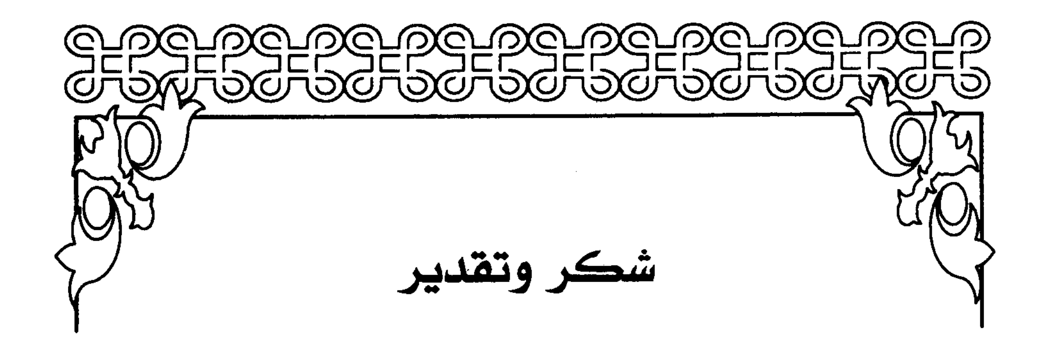
إلى شيخي وأستاذي الدكتور: **حمزة عبدالله المليباري**، وفاء وبراً وإكراماً.

إلى **زوجتي**، وريحانتيَّ الصغيرتين **نسيبة ونهى**.

إلى كل طلاب الحديث النبوي الشريف، المحبين لسنة نبيهم، والعاملين بها، والداعين إليها، والذّابين عنها.

أهدي هذا العمل المتواضع





شكر وتقدير

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بخالص آيات الشكر، وأصدق عبارات الامتنان إلى أستاذي **الدكتور محمد عبدالنبي** الذي كان له الفضل - بعد الله عز وجل - في إنجاز هذا البحث، فقد نصح فأخلص، وأرشد فأصاب، وأشرف فعلّم وأفاد، ولم يبخل عليّ بوقته الثمين، ولا بعلمه الغزير، فجزاه الله تعالى عنّي خير الجزاء. وإلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تكرّمهم بقبول مناقشة هذا البحث، وتسديد أخطائه، وتقويم اعوجاجه.

كما أرفع جزيل شكري وامتناني إلى أستاذي **الدكتور حمزة عبدالله المليباري** الذي أمدني بتشجيعاته، ولم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته، فكان لي نعم العون رغم بُعد المسافة وتنائي الديار.

كما أتوجه بشكري إلى أخي وأستاذي **الدكتور حسّان موهوبي** رئيس قسم الكتاب والسنة الذي زودني ببعض المصادر النادرة، وذلل كثيراً من العقبات.

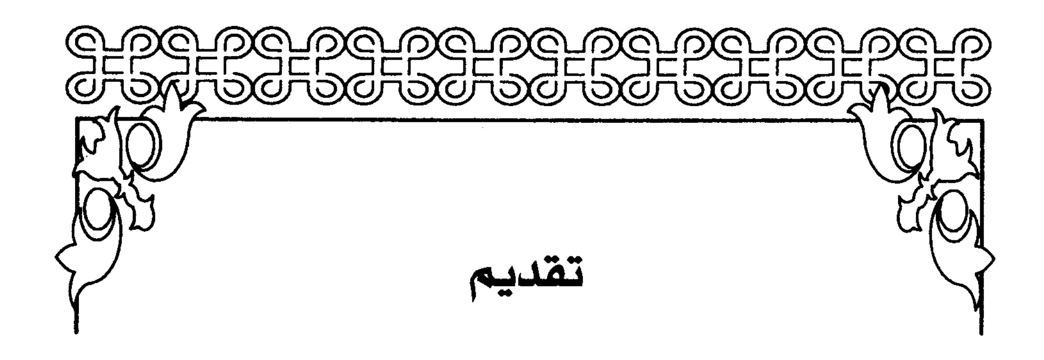
وأزجي جميل الشكر والعرفان إلى أخي وأستاذي **الدكتور نصر سلمان** رئيس اللجنة العلمية لقسم الكتاب والسنة الذي أمدني بدعمه وتشجيعه، ولم يبخل عليّ بنصحه وتوجيهه، وأفدت كثيراً من خبرته في البحث والإشراف.

وإن نسيت فلا أنسى أخي **الأستاذ مصطفى وينتن** الذي لم يأل جهداً

ولم يدّخر وسعاً في إخراج هذه الرسالة في أجمل حلة، فله مني جزيل الشكر والامتنان.

وإلى كل إخواني وزملائي ممن قدّم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد خالص الشكر، وجزاهم الله عني خير الجزاء.





تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه محمد نبي الرحمة وخاتم النبيين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن كان من أعظم ما يقوم به الإنسان أن يدافع عن الحق حين يهاجم، أو إحياؤه وبلورته حين تختفي حقائقه ويجهل عنها الناس بسبب ما تكتنفه من شبهات أو غموض، فإن الدراسات العلمية الجادة حول السنّة النبوية وعلومها في سبيل الدفاع عنها تكون أعظم، لكونها من مقدسات الأمة التي بدأ يظهر في التعامل معها تساهل، سواء أكان في جانب النقد أم في جانب الفقه، وفي العصر الحاضر لا تزال الدراسات العلمية تتنوع وتتحدد والبحوث تكثر حول الحديث الشريف تحقيقاً وتخريجاً أو شرحاً وتفسيراً وتحليلاً، لكن كثيراً منها بعيد عن المنهج العلمي الذي انتهجه المحدثون النقاد في ذلك، ومع ذلك نرى الشباب يلتفون حول تلك الدراسات والبحوث، كل حسب توجهه الفكري، وميله العقدي أو المذهبي، ولا يتأملون في مدى دقتها، ولا يعدون الصواب معياراً للالتفاف حولها، حتى أصبحت الأخطاء والأوهام حقائق يقدسونها بل يعضون عليها بالنواجذ فرطاً في حبهم لأصحابها، الأمر الذي يفرض على الباحثين المنصفين أن يعملوا كل ما في وسعهم لتوجيه ذلك النشاط وهذا الحماس نحو طريق مستقيم، لتتم بذلك المحافظة على ما بناه السابقون بعيداً عما يسيء إليه أو يؤدي إلى هدمه. وفي هذا التوجه الإرشادي نجد أحد شبابنا الباحثين ـ وهو أخونا العزيز الدكتور أبو بكر كافي ـ وكتابه هذا الموسوم

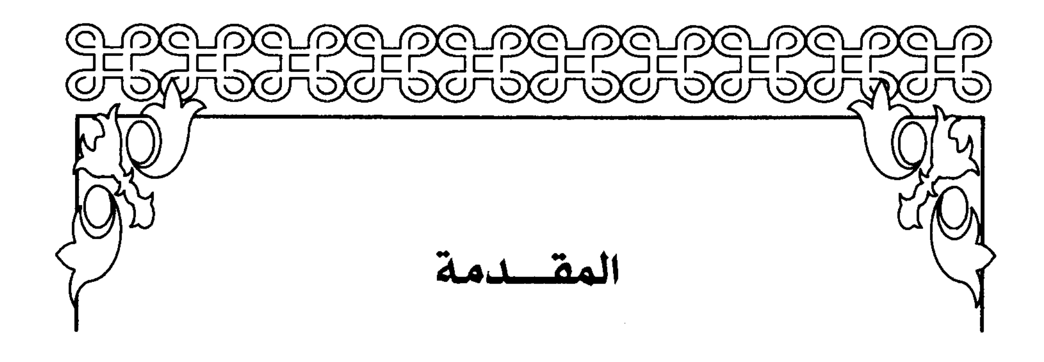
بـ «منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل من خلال كتابه العلل ومعرفة الرجال»؛ إذ قام بدراسته التحليلية حول كتاب الإمام أحمد، الذي يُعدُّ من أهم المنابع الأصيلة لعلم الحديث، من أجل بلورة منهج المحدثين النقاد الذي كاد أن تختفي معالمه كلياً في غياب الأئمة والحفاظ، وتصحيح المفاهيم حول مصطلحات علوم الحديث التي كانت مُشوَّهة لدى شريحة كبيرة من طلبة العلم، وحول تاريخ المحدثين في الدقة والتثبت والأمانة.

لقد حاول أخونا الدكتور أبو بكر كافي ـ جزاه الله خيراً ـ من خلال دراسته التحليلية لمحتوى كتاب الإمام أحمد، أن يَستخرج منه جميعَ أنواع علوم الحديث ومصطلحاتها من أجل المقارنة بينها وبين كتب المصطلح، حتى استطاع تقييد ما ينبغي تقييده من المصطلحات، وإطلاق ما ينبغي إطلاقه منها، والبرهنة على ضرورة الاعتبار بوجود تباين أو تفاوت بينها عند تفسير مصطلح من مصطلحات القوم، وعدم الاستعجال بتفسيره بما استقر في كتب المصطلح من التعريفات والمعاني، وعدم إطلاق القواعد النقدية دون معرفة ملابساتها التي يعول عليها الإمام أحمد في أثناء تطبيقها، لذا جاء كتاب الدكتور أبو بكر كافي يلقي الضوء الكاشف على كثير من الحقائق العلمية المتعلقة بمنهج المحدثين في التصحيح والتضعيف أو الجرح والتعديل أو طرق التحمل والأداء، مما يدلنا على أهمية هذا النوع من الدراسات العلمية الجادة، وعظم العمل في تجلية الحقائق وترسيخها في وجدان الطلبة، حتى تخرس الأصوات المناهضة لها شيئاً فشيئاً.

فجزى الله خيراً أخي الشيخ أبو بكر على هذا الجهد الطيب الذي أرجو أن يكون قدوة لغيره من الباحثين المجدّين، وجعله عملاً صالحاً خالداً إلى يوم القيامة. والله تعالى الموفق.

كتبه:

أ.د. حمزة عبدالله المليباري



المقـــدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأشهد ألا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحـزاب: ٧٠ - ٧١].

لا أعدو الحقيقة، ولا أتجاوز الصواب إن قلت أنني باختياري هذا البحث قد ارتقيت مرتقاً صعباً، وخضت بحراً كنت أحسب أني أملك أن أصل فيه إلى شاطئ النجاة، دون خدوش أو جراح، أو تَقَحُّم أهوال وتخوف أخطار، لكن حماس الشباب، والرغبة الملحة في تقديم شيء

ينفع، دفعاني إلى اختيار ما اخترت، ولولا رحمة ربي لانقطعتُ في بدايات الطريق، ولكن عزيمتي لإنجاز هذا العمل، واحتسابي الأجر عند المولى في كل حرف أكتبه، أو حديث أدرسه، أو مسألة أحررها، أو رأي أناقشه، هوّنا عليَّ المشقة، وقربا إليَّ البعيد.

فلا يخفى على الباحثين من أهل الاختصاص أن النقد الحديثي، وتلمُّس منهاج أصحابه، لمن أشق الأمور وأغمضها، وهو إلى جنب ذلك لذيذ بقدر ما فيه من غموض، فكم يغمر الباحث فيه من فرح ولذة لحل مقفل، أو توضيح مبهم، أو استنباط قاعدة، أو تفهُّم مصطلح، أو استدراك يفتح الله به.

لهذا ولغيره ـ مما سيأتي ذكره ـ آثرت أن يكون عملي في رياض الحديث وأهله يرتع، ومن معين موردهم ينهل، فكان الإمام الكبير أبو عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني غايتي ومقصدي، أترسّم ملامح منهجه، وأستنبط من كلامه معالم نقده، وأتفهَّمُ مصطلحاته ودقيق أحكامه، ولقد وجدتني أمام هذا العَلَم الشامخ، والطود الراسخ أتمثل بقول الإمام أبي عمرو بن العلاء ـ رحمه الله ـ: «ما نحن فيمن مضى إلاَّ كمثل بقل في أصول نخل طوال»، فلك مني المعذرة يا أبا عبدالله!

وما هذا البحث إلاَّ محاولة متواضعة للكشف عن منهج هذا الإمام في تعليله للأحاديث وأثره في الجرح والتعديل عنده، من خلال تتبع أقواله وأحكامه في كتابه «العلل ومعرفة الرجال» برواياته المختلفة، ثم تحليلها واستخلاص النتائج،ثم مقارنة ذلك بما عند غيره من الأئمة المتقدمين والمتأخرين، والغرض هو معرفة مصطلحات هذا الإمام وألفاظه المستعملة في تعليل الأحاديث والقرائن المعتمدة في التعليل والترجيح وآثار ذلك كله في جرح الرواة وتعديلهم عنده،ثم معرفة الاتفاق أو الاختلاف بينه وبين نقاد الحديث وأئمته.

ولعل هذا البحث يسهم بفضل الله وتوفيقه في توضيح جوانب كثيرة من منهج أئمة الحديث ونقاده عموماً، ومنهج الإمام أبي عبدالله على وجه الخصوص.

ولاختيار هذا الموضوع أسباب عدة أوجزها فيما يأتي:

١ـ حبي الشديد للحديث وأهله، وشغفي بكتبه رواية ودراية، وإعجابي بعبقرية أئمته، ودقة مناهجهم، وسداد أحكامهم، وعمق علومهم، وعلى رأسهم الإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل.

٢ ـ المساهمة في تذليل العقبات التي تعترض طلاب الحديث في الإفادة من كتب العلل فهي على أهميتها وكثرتها، أضحت مهجورة عند نفر ليس بالقليل ممن يشتغل بالحديث وتخريجه، وهذا لاختصارها وغموضها، فهي لا تتوسع في توضيح العلل وبيان أجناسها وقرائن التعليل والترجيح، وإنما تكتفي في الغالب الأعم بإشارات مختصرة وعبارات دقيقة مما يفهمه أهل المعرفة، ويدركه أهل الاختصاص.

٣ ـ مكانة الإمام أبي عبدالله في نقد الحديث، فهو من أبرز الأئمة النقاد الذين يرجع إليهم في الحكم على الرواة والمرويات مع استعماله لبعض الألفاظ والمصطلحات التي تحتاج إلى دراسة وتحليل قائم على الاستقراء والتتبع.

٤ ـ أهمية كتاب «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد، إذ يُعَدُّ من أقدم المصادر في الكلام على العلل والرجال، وقد اعتمد عليه جلُّ الأئمة النقاد ممن جاء بعده كالإمام ابن أبي حاتم الرازي في كتابه «الجرح والتعديل» والإمام العقيلي في «الضعفاء الكبير»، وابن عدي في «الكامل» والمزي في «تهذيب الكمال»، والذهبي في «ميزان الاعتدال» و«المغني في الضعفاء» وغيرهما من كتبه، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» و«لسان الميزان» وغيرها من كتبه، وغير هؤلاء كثير، إضافة إلى كتب العلل والموضوعات.

ومع هذا كله فالكتاب لم يدرس دراسة معمّقة، مع أهميته البالغة، وظهوره في طبعات وروايات مختلفة.

٥ ـ لم يحظ الإمام أحمد بدراسة تهتم بتوضيح معالم منهجه في النقد الحديثي فالدراسات في هذا المجال تكاد تكون منعدمة ـ في حدود علمي ـ

إذ كانت جل الدراسات التي عُنيت بالإمام أحمد إنما تتناوله من حيث سيرتُه ومناقبُه وتلاميذه، وفقهه ومصطلحاته فيه، وأصوله وقواعده في الاستنباط وما إلى ذلك.

ولم أجد فيما بين يدي بحثاً يتناول منهج الإمام أحمد في التعليل فعسى أن يكون هذا البحث لبنة واحدة تسد ثغرة في بناء شامخ ينبغي إتمامه، ويقضي نصيباً يسيراً من دين كبير يجب على طلاب العلم الوفاء به.

ولعل أهم شيء تقدمه هذه الدراسة هو تحليل كتاب «العلل ومعرفة الرجال» ودراسة ما يتعلق بالتعليل منه دراسة موضوعية لفهم مصطلحاته وأحكامه فإن أصبت فمن فضل الله ونعمته عليَّ وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، وحسبي أن أكون قد استفرغت جهدي، وبذلت وسعي.

والعقبات التي تواجه الباحث في مثل هذا النوع من الدراسات غير خافية فلا نسوِّد الصحائف بذكرها، ولا نهدر الأوقات بتعدادها.

وكان اعتمادي في إنجاز هذا البحث على جملة كبيرة من المصادر القديمة والحديثة، ويأتي في مقدمتها كتب العلل وعلى رأسها «كتاب العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد برواية عبدالله ثم «علل الحديث ومعرفة الرجال» للمَرُّوذِي، و«سؤالات» الميموني، و«سؤالات» ابن هانئ و«سؤالات» أبي داود، و«سؤالات» صالح، و«التاريخ» ليحي بن معين، و«العلل ومعرفة الرجال» لابن المديني، و«التاريخ الكبير» و«الصغير» للبخاري، و«علل الحديث» لابن أبي حاتم الرازي، و«العلل» للدارقطني، و«الكامل» لابن عدي، و«المجروحين» لابن حبان، وغيرها.

ـ كما اعتمدت على أهم مصادر الرجال والجرح والتعديل كـ«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي، و«المجروحين» لابن حبان، و«تهذيب الكمال» للمزي، و«تهذيب التهذيب» و«التقريب» للحافظ ابن حجر، و«الكاشف» و«ميزان الاعتدال» للذهبي، وغيرها.

ـ كما أفدت من كتب «علوم الحديث ومصطلحه» في تتبع أقوال الإمام أحمد ونصوصه، وشرح ما يغمض من مصطلحات هذا العلم، ثم مقارنة ما

استنتجته من خلال دراستي بما استقرت عليه هذه الكتب لألحظ مدى الفرق بين القواعد النظرية المبثوثة في هذه الكتب ـ على أهميتها وضرورتها لطالب الحديث المبتدئ ـ والممارسة التطبيقية لهؤلاء الأئمة النقدة في كلامهم على العلل والرجال، ومن أهم هذه الكتب التي أفدت منها «الكفاية» و«الجامع» للخطيب البغدادي، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم النيسابوري، و«مقدمة ابن الصلاح» وشروحها ومختصراتها، ومن أهمها «النكت» للحافظ ابن حجر، و«فتح المغيث» للسخاوي، و«تدريب الراوي» للسيوطي، و«توضيح الأفكار» للصنعاني، وغيرها كثير.

ـ وكنت ملزماً بالرجوع إلى أُمَّهات كتب الرواية كالصحيحين والسنن الأربعة وسنن الدارقطني والبيهقي وصحيحي ابن خزيمة وابن حبان، والمعاجم والأجزاء وكتب التخريج كـ«التلخيص الحبير»، و«نصب الراية»، و«خلاصة البدر المنير» وغيرها لتخريج ما يرد في البحث من أحاديث وآثار، وتقصي طرقها وأسانيدها.

ولم أهمل الإفادة من كتابات المعاصرين ودراساتهم، ويأتي في مقدمة ذلك «موسوعة أقوال الإمام أحمد» لأبي المعاطي النوري ومن معه، فقد أفادتني كثيراً في تتبع أقوال الإمام أحمد، وإن كانت لم تورد من نصوص العلل إلاَّ جزءاً يسيراً جدًّا، إذ كانت جل النصوص في الجرح والتعديل، مع أنها خلت تماماً من الدراسة والتحليل والمناقشة.

ثم أنني أفدت من تحقيق الدكتور وصي الله عباس لكتاب «العلل ومعرفة الرجال»، برواية عبدالله، فاستعنت به في الوقوف على بعض الآثار والأحاديث التي أعياني تطلبها.

ـ كما أفدت من كتب الشيخ طارق بن عوض كـ«الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات» و«شرح لغة المحدث» وتعليقاته الحافلة على «المنتخب من العلل للخلال».

ونهلت من فوائد شيخنا وأستاذنا الدكتور حمزة عبدالله المليباري في كتبه، وأبحاثه كـ «الحديث المعلول» و«الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين»،

و«نظرات جديدة في علوم الحديث» و«علوم الحديث في ضوء تطبيقات النقاد المتقدمين» وغيرها.

وصفوة القول: إن مصادر هذا البحث كثيرة ومتنوعة، وعلى الرغم من كثرتها، إلاَّ أن جلَّ العمل كان يرتكز على الاستقراء والتحليل والمقارنة، مما يعتمد على الحاسة النقدية للباحث أولاً ثم تأتي النصوص والأقوال المأخوذة من هذه المصادر مدعمة ومكملة فحسب.

وقد جاء هذا البحث في أربعة أبواب وخاتمة:

فالباب الأول: عبارة عن باب تمهيدي تحدثت فيه عن النقد وتطوره إلى عصر الإمام أحمد، ثم عرّفت فيه بالإمام أحمد، وكتابه العلل، وقد جاء في فصلين:

الفصل الأول: تحدثت فيه عن النقد وتطوره إلى عصر الإمام أحمد، فذكرت فيه تعريف النقد ونشأته وعوامل ظهوره، ثم عرفت بالجهود التي سبقت الإمام أحمد في نقد الرواة والمرويات من عهد الصحابة والتابعين إلى عصره، وعرفت بأهم المصنفات التي سبقت كتاب «العلل ومعرفة الرجال».

والفصل الثاني: تحدثت فيه عن الإمام أحمد وكتابه «العلل»، وقد جاء في مبحثين: تناولت في الأول منهما ترجمة الإمام أحمد، فترجمت له بترجمة موجزة ومستوعبة لمختلف جوانب حياته، ثم عرجت على التعريف بأهم مصنفاته ومؤلفاته في مختلف الجوانب العلمية.

وعرّفت في المبحث الثاني بكتاب «العلل»، فتناولته بالدراسة المفصلة، من حيث بيان تسميته، ومن مؤلفه أهو الإمام أحمد أم ابنه عبدالله أم غيرهما، ثم زمن تأليفه ثم محتواه ومضمونه، ومصادره، ثم طريقة الإمام أحمد في بيان العلل فيه، ثم رواياته المختلفة، ثم تناولت زيادات عبدالله ابن الإمام أحمد في كتاب «العلل» وشيوخه فيها ثم مدى استفادة العلماء منه، كالبخاري والعقيلي وابن أبي حاتم الرازي وابن عدي، والخطيب البغدادي، وبينت الطرق والأسانيد التي اعتمدوها في النقل عنه.

وأما الباب الثاني: فقد خصصته للكلام على مفهوم العلة وأجناسها وألفاظها عند الإمام أحمد، وقد جاء في فصلين أيضاً:

الفصل الأول: تناولت فيه مفهوم العلة وأجناسها عند الإمام أحمد. افتتحته ببيان معنى العلة لغة واصطلاحاً، ثم تخيرت الاستعمال الذي يتطابق مع كلام الإمام أحمد وتطبيقاته في كتابه «العلل»، ثم تناولت أجناس العلل التي أوردها في كتابه، وقد قسمته إلى أجناس العلل الخفية في الإسناد ثم أجناس العلل الخفية في المتون، ثم أجناس العلل الظاهرة، مدعماً كل ذلك بالأمثلة والشواهد الكثيرة من كلامه وأحكامه.

والفصل الثاني: تعرضت فيه لبيان مصطلحات التعليل ومدلولاتها عند الإمام أحمد كالنكارة والخطأ والوهم والوضع والبطلان، وألفاظ الغرابة والتفرد، وألفاظ التضعيف وغيرها من العبارات والمصطلحات المستعملة في التعليل عنده، فدرستها دراسة استقرائية، وصنفتها وحللتها مستخلصاً مدلولاتها عند الإمام أبي عبدالله، مقارناً ذلك بما عند غيره من المحدثين والنقاد.

وأما الباب الثالث: فقد استوعبت فيه الكلام على القرائن المعتمدة عند الإمام أحمد في التعليل والترجيح، وقد جاء ـ أيضاً ـ في فصلين:

فالفصل الأول: تناولت فيه قرائن التعليل عنده، أبرزت فيه أهمية القرائن عند النقاد، ودلالة التفرد والمخالفة على العلة، ثم تناولت أهم القرائن الإسنادية والمتنية المعتمدة في التعليل عنده.

والفصل الثاني: تحدثت فيه عن قرائن الترجيح عند الإمام أحمد افتتحته بأهمية القرائن والمتابعات في الترجيح ثم تعرضت لأهم القرائن الإسناية والمتنية المعتمدة في الترجيح عنده، مدعماً ذلك كله بالأمثلة الكثيرة المدروسة والمحللة، ثم أحيل على أمثلة أخرى لمن أراد الاستزادة.

وأما الباب الأخير: فقد خصصته لبيان آثار التعليل في الكلام على الرواة عدالة وضبطاً، وتجريحاً وقدحاً عند الإمام أحمد، وقد جاء أيضاً في فصلين:

الفصل الأول: تكلمت فيه على أثر التعليل في جرح الرواة عند الإمام أحمد افتتحته ببيان علاقة علم الجرح والتعديل بعلم العلل ثم بينت الملامح العامة لمنهج الإمام أحمد في الكلام على الرواة، ثم بينت أثر التعليل بالتدليس أو البدعة أو الاختلاط أو سوء الحفظ في تحديد مرتبة الراوي من حيث العدالة والضبط.

والفصل الثاني: تحدثت فيه عن أهمية التعليل في إبراز تفاوت الرواة في الضبط والإتقان ومن ثم تحديد مراتبهم إما مطلقاً أو بالنسبة لبعض شيوخهم، وما ينجم عن ذلك من ألفاظ مختلفة وعبارات متنوعة في الجرح والتعديل، ومدى ارتباط هذه الألفاظ والعبارات بالنظر إلى أحاديث الرواة والحكم عليها صحة وتعليلاً، كل ذلك مقرون بالأمثلة والشواهد من صنيع الإمام أحمد وكلامه ـ رحمه الله ـ.

ثم الخاتمة: ولخَّصت فيها أهم النتائج المتوصل إليها مع بعض التوصيات والمقترحات.

ولقد استعملت في هذا البحث مناهج متعددة، فاستعملت المنهج التاريخي في الفصل الأول والثاني، إذ يتناولان جوانب تاريخية فيما يتعلق بتاريخ النقد وحياة الإمام أحمد، ثم المنهج التحليلي والمقارن في بعض الأحيان ولقد كان الغالب على البحث هو المنهج الاستقرائي ونقصد به دراسة جزئيات كثيرة للوصول إلى حكم ينطبق عليها وعلى غيرها، ولقد كنت أود أن أقوم باستقراء شامل يستوعب كل الجزئيات، ولكن حال دون ذلك أمران:

أولهما: تبدُّدُ مادة العلل في بطون الكتب والأجزاء والروايات المنقولة عن الإمام أحمد التي لا يزال الكثير منها مخطوطاً أو في عداد المفقود.

ثانيهما: كثرة النصوص المنقولة عن الإمام أحمد في العلل فهي بالمئات والألوف، فدراستها جميعاً عمل يحتاج إلى زمن طويل وجهد كبير، ولكن مع ذلك فقد جَرَدْت كل ما يتعلق بالعلل في كتاب «العلل ومعرفة الرجال» وأظن أنه لم يفتني منها شيء يكاد يذكر، وأضفت إليها نصوصاً

كثيرة من الروايات الأخرى المطبوعة، ثم قمت بتصنيفها وقراءتها مرات ومرات مع تسجيل الملاحظات في بطاقات خاصة ثم قمت بإحصاء كل مصطلح أو عبارة أو قرينة وتحليلها ثم صياغتها صياغة مناسبة، مما يجعلني مطمئناً إلى حد كبير إلى النتائج التي توصلت إليها.

وقد التزمت في هذا البحث بأمور أرى لزاماً عليَّ تبيانها:

ـ خرّجت الآيات القرآنية ـ على قلتها ـ بعزوها إلى سورها وآياتها في المصحف الشريف على رواية حفص عن عاصم.

ـ خرّجت الأحاديث ـ على كثرتها ـ تخريجاً موسعاً بعزوها إلى مصادرها من كتب السنة، بذكر الكتاب والباب، ورقم الحديث إن وجد وقد اقتصرت على بعضها في أحيان قليلة.

ـ ترجمت للأعلام وتكلمت على الرجال الذين أحتاج إليهم في الدراسة، وأغفلت من لا أحتاج إليهم، ممن هو مشهور أو يرد عرضاً في البحث، وهذا نظراً لكثرة الأعلام الوارد ذكرهم في الأسانيد، ثم لعدم الجدوى في الترجمة لكل علم يرد ما لم يكن يخدم البحث خدمة واضحة.

ـ عزوت النصوص المنقولة من كتاب «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد برواية عبدالله إلى الأجزاء والصفحات، وأرقام النصوص واقتصرت في باقي الروايات على أرقام النصوص فحسب لكون كل منها في جزء واحد، تسهيلاً للمراجعة والبحث، ووضعت أرقام النصوص بين قوسين.

ـ وثّقت المعلومات الواردة في البحث بعزوها إلى مصادرها، وقد حرصت أن أعزو إلى أكثر من مصدر ـ ما أمكن ذلك ـ مبالغة في التوثيق وإفادة للقارئ والباحث.

ـ اكتفيت في العزو بالإحالة إلى اسم الكتاب والمؤلف فقط، وأرجأتُ بيانات النشر الكاملة إلى فهرس المصادر والمراجع، طلباً للاختصار وتخفيفاً للهوامش.

ـ شرحت بعض الألفاظ الغريبة مستعيناً في ذلك بالمصادر والقواميس اللغوية المعتمدة.

ـ ألحقت بالبحث جملة من الفهارس التي تقرب الاستفادة منه، وهي:

فهرس الآيات القرآنية ورتبتها حسب السور.

فهرس الأحاديث والآثار ورتبتها حسب الأطراف على الحروف الألفبائية.

فهرس الأعلام المترجم لهم ورتبتهم ترتيباً ألفبائياً حسب شهرتهم.

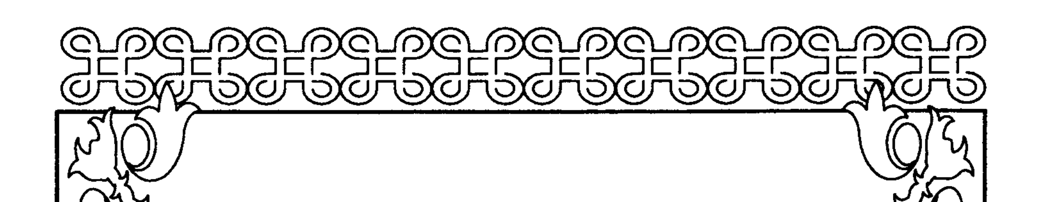
فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات والمباحث حسب ورودها في البحث ابتداءاً بالأبواب ثم الفصول ثم المباحث ثم المطالب.

هذا وأرجو أن يجد فيه إخواني من الباحثين والمهتمين بالحديث وعلومه جديداً يستفاد، وعلماً ينتفع به، فقد حرصت أن أتجنب التكرار ـ ما استطعت إلى ذلك سبيلاً ـ فإن وفقت فذاك المبتغى، وإن لم أصل إلى ما كنت أصبو إليه فالعذر عند كرام الناس مقبول.

وسبحانك اللهم بحمدك أشهد أن لا إله إلاَّ أنت أستغفرك وأتوب إليك.



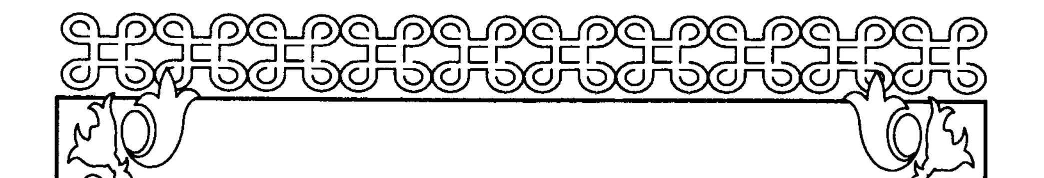


الباب الأول

ويتضمن فصلين:

الفصل الأول: نشأة النقد وتطوره إلى عصر الإمام أحمد.

الفصل الثاني: التعريف بالإمام أحمد وكتابه العلل.



الفصل الأول

نشأة النقد وتطوره إلى عصر الإمام أحمد

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: النقد وعلوم الحديث قبل التدوين.

ويشتمل على:

المطلب الأول: تعريف النقد لغة واصطلاحاً، ووظيفة الناقد، وعوامل ظهور النقد.

المطلب الثاني: نشأة النقد وتطوره في عصر الصحابة.

المطلب الثالث: النقد في عصر التابعين وتابعيهم.

المبحث الثاني: حركة التدوين في النقد إلى عصر الإمام أحمد.

ويشتمل على:

المطلب الأول: حركة التدوين في نقد الرواة إلى عصر الإمام أحمد.

المطلب الثاني: حركة التدوين في نقد الروايات إلى عصر الإمام أحمد.



المبحث الأول
النقد وعلوم الحديث قبل التدوين

المطلب الأول:
تعريف النقد لغة واصطلاحاً، ووظيفةُ الناقد، وعواملُ ظهور النقد

يجدر بنا قبل الخوض في نشأة النقد وتطوره، حتى عصر الإمام أحمد، أن نعرف النقد، وبيان مهمة الناقد ووظيفته، والغاية التي يصبو إليها، والعوامل التي أدت إلى ظهوره.

تعريف النقد لغة واصطلاحاً

قال ابن منظور: (النقد والتناقد: تمييز الدراهم، وإخراج الزيف منها. يقال: نقدت الدراهم، وانتقدتها، إذا أخرجت منها الزيف)[1].

وجاء في مختار الصحاح: (نقد الدراهم وانتقدها: أخرج منها الزيف، وبابهما نصر ودرهم «نقد» أي: وازن جيد، وناقده، ناقشه في الأمر)[2].

---

(١) لسان العرب: ٤٢٥/٣.

(٢) ص ٤٢٦.

وقال الفيومي: (نقدت الدراهم نقداً من باب قتل، والفاعل ناقد، والجمع نقاد مثل كافر وكفار، وانتقدت كذلك إذا نظرتها لتعرف جيدها وزيفها)[1] .

من خلال ما تقدم، يتبين لنا أن النقد في أصل اللغة، هو تمييز الدراهم، وإخراج الزيف منها، ومعرفة جيدها من رديئها، ثم نقل هذا المعنى إلى تمييز وفحص كل جيد عن الرديء.

وأما اصطلاحاً: فقد عرفه الدكتور الأعظمي بقوله: (تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقاً وتجريحاً)[2].

فالنقد الحديثي إذا فحص للرواة والمرويات لتمييز الصحيح من المعلول والقوي من الضعيف، وعلوم الحديث كلها تعتبر نتاجاً لهذه المهمة التي اضطلع بها المحدثون والحفاظ، ومن أبرز هذه العلوم، علم الجرح والتعديل، وعلل الحديث، فهما أركان النقد الحديثي.

فالأول: يتعلق بالرواة، والثاني: يتعلق بالمرويات، ولذلك جعلتهما محور دراستي في النقد عند الإمام أحمد.

وظيفة الناقد، وهدفه من نقده

أما المهمة التي يقوم بها الناقد الذي استكمل شروط النقد، وتهيأ له بطول الممارسة والخبرة الطويلة، والاطلاع الواسع، فهي جمع الأحاديث وتتبعها من مظانها، واستقصاء طرقها وأسانيدها، ثم فحصها ونقدها، وتتبع أحوال نقلتها ورواتها، وملابسات الرواية.

---

(١) المصباح المنير ص ٦٢٠، وانظر أيضاً: القاموس المحيط ٣٥٤/١، وتاج العروس: ٥١٦/٢، وأساس البلاغة ص ٤٢٩، وللنقد معنى آخر غير مقصود هنا ـ هو دفع الدراهم ـ.

(٢) منهج النقد عند المحدثين ـ نشأته وتاريخه ـ: ص ٥.

فهي عملية متكاملة، جمع واستقصاء، ونظر وتدقيق، ومقارنة وتحليل، ثم حكم وتعليل، والغاية التي يسعى إليها هؤلاء النقاد، هي تصفية السنة من شوائب الروايات الضعيفة والموضوعة التي تفسد على المسلمين عقيدتهم وشريعتهم وسلوكهم، وفضح الدخلاء من الرواة والأدعياء للعلم الذين ألصقوا أنفسهم بالعلماء، فلبّسوا بذلك على الجهلة، وانطلى أمرهم على المغفلين.

والباعث على هذا كله، القيام بالأمانة التي أناطها الله بأهل العلم، تنفيذاً لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾[(1)]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾﴾[(2)].

وتحقيقاً لأمر الرسول ﷺ بتبليغ سنته نقية بيضاء في قوله عليه السلام: «**نضّر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها فأدّاها كما سمعها، فربّ مبلغ أوعى من سامع**»[(3)].

فليس في ذلك شيء من الأغراض الشخصية، أو شهوات النفوس وأهوائها، أو محاباة لقريب أو ميل إلى صديق أو حبيب، فقد (كانوا من الورع، وعدم المحاباة، على جانب عظيم، حتى قال زيد بن أبي أنيسة: أخي يحيى يكذب»[(4)].

---

(1) آل عمران: ١٨٧.

(2) البقرة: ١٥٩ ـ ١٦٠.

(3) هو حديث صحيح مشهور رواه الترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في تبليغ السماع (٢٦٥٨) ٣٤/٥ وقال عنه حسن صحيح. ورواه ابن ماجه في مقدمة سننه، باب من بلغ علماً (٢٣٠) و(٢٣١) ٨٤/١ وابن حبان في صحيحه، كتاب العلم، باب الزجر عن كتبة المرء السنن مخافة أن يتكل عليها دون الحفظ (٦٦) ٢٦٨/١، والحاكم في المستدرك، كتاب العلم (٢٩٧) ١٦٤/١ وغيرهم.

(4) الجرح والتعديل: (١٢٩/٩ ت ٥٥٠).

وسئل جرير بن عبدالحميد عن أخيه أنس، فقال: «قد سمع من هشام بن عروة، ولكنه يكذب في حديث الناس فلا يكتب عنه»[1].

وروى علي بن المديني عن أبيه، ثم قال: «وفي حديث الشيخ ما فيه، وأشار إلى تضعيفه غير مرة»[2].

وقال أبو داود: «ابني عبدالله كذاب»[3].

وكان الإمام أبو بكر الصبغي[4] «ينهى عن السماع من أخيه محمد بن إسحاق»[5][6].

عوامل ظهور النقد

(اختلفت العوامل التي أدت إلى ظهور النقد في مراحله الأولى والتالية.

ففي المرحلة الأولى، وهي تمثل الفترة التي سبقت ظهور الفتن والبدع، ويقف وراء النقد ـ في هذه الفترة ـ عامل واحد، هو ما جبل عليه الإنسان من الوهم والنسيان والخطأ، والناس يختلفون في ذلك، ويتفاوتون بحسب ما منحهم الله من نعمة الحفظ واليقظة والتذكر، كما تعتري الإنسان حالات من التغير من النشاط والضعف والقوة وكبر السن، وما يصاحب ذلك أحياناً من الذهول والنسيان.

---

(١) المصدر نفسه (٢/٢٨٩).
(٢) الكامل (٤/ ٢٨٩).
(٣) لسان الميزان (٣/٢٩٣)، وقد أطال المعلمي الكلام على حال ابن أبي داود في كتابه التنكيل (١/٢٩٣ ـ ٣٠٥).
(٤) ترجمته في السير (١٥/٤٨٩).
(٥) الأنساب للسمعاني (٨/٣٤).
(٦) علم الرجال وأهميته، للمعلمي، ت علي حسن الحلبي ص ٣٠ ـ ٣١.

وفي المرحلة التالية يقف إلى جانب العامل الأول، عامل آخر، كان وراء حركة النقد ـ في هذه المرحلة ـ وهو الكذب.

وقد هيأ الله لهذه المهمة رجالاً يقومون بها خير قيام، فقد وجد لكل قطر من الأقطار جهابذة نقاد من التابعين وأتباعهم، يأخذ فيهم الخلف عن سلفه ما تجمع لديه من هذه المادة، ويضيف إليها ما يتوصل إليه بدراسته وبحثه، حتى أفضت هذه السلسلة المباركة إلى يحيى بن معين وأقرانه المعاصرين له، كالإمام علي بن المديني، والإمام أحمد، وأبي حنيفة، وزهير بن حرب، وعبدالله بن نمير، وأبو بكر وعثمان ابني أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم)[1].

❋ ❋ ❋

المطلب الثاني:
نشأة النقد وتطوره في عهد الصحابة

(عندما نبحث عن نشأة النقد والتنقيب فإننا نجد أن القرآن الكريم قد أشار إليه بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾[2]، فالآية تأمرنا بالتثبت في قبول الأخبار، ولا شك أن التثبت والفحص أحد مراحل النقد العلمي، كما استعمل القرآن الكريم الخطوة الثانية وهي إصدار الحكم، والدليل على ذلك وجود بعض ألفاظ الجرح والتعديل في القرآن الكريم.

فمن أمثلة الجرح قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾[3]،

---

(١) يحيى بن معين وكتابه التاريخ، أحمد نور سيف ٧/١.

(٢) الحجرات: ٦.

(٣) المنافقون: ١.

ومن أمثلة التعديل قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾[1].

فوصف المنافقين في الآية بأنهم «لكاذبون» ذم وتجريح لهم، ووصف هؤلاء المذكورين في الآية الثانية بأنهم «هم الصادقون» تزكية وتعديل لهم من الله تعالى)[2].

وكذلك نجد جذور النقد في سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام.

فقد (كان من منهجه أيضاً التثبت والتحري في قبول الأخبار، والاطمئنان، في ذلك ما رواه البخاري وغيره[3] عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين فقال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: «**أصدق ذو اليدين؟**» فقال الناس: نعم، فقام رسول الله ﷺ فصلى اثنتين أخريين، ثم سلم، ثم كبّر، فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع)[4].

(فقد تثبت الرسول ﷺ من الصحابة في قول ذي اليدين بقوله: «**أصدق ذو اليدين؟**» ولم يقبل قوله من غير استيثاق، ولم يكن النبي ﷺ مكذباً لذي اليدين وإنما استغرب هذا السؤال منه وحده، وفي القوم من هو أفضل منه، مثل أبي بكر الصديق، وعمر - رضي الله عنهم -، ولما علم صدق ذي اليدين بالتحري، عمل بمقتضى قوله، إذ أتى بركعتين أخريين.

---

(١) الحشر: ٨.

(٢) الإمام ابن المديني ومنهجه في نقد الرجال: إكرام الله إمداد الحق ص ٢٨٨، وانظر النقد عند المحدثين نشأته ومنهجه ص ٥٤.

(٣) الجامع الصحيح، كتاب الجماعة والإمامة، باب هل يأخذ الأمام إذا شك بقول الناس (٦٨٢) ورواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له (٥٧٣) ٤٠٣/١ وغيرهما.

(٤) المصدر نفسه.

وقد أثر عنه ﷺ أيضاً بعض ألفاظ النقد، فقال: «**بئس أخو العشيرة**»[1][2].

كما كان الصحابة في حياته ﷺ يتثبتون في الأخبار ويتحرون في نقلها إذ كانوا يراجعون النبي ﷺ حين يبلغهم حديث، ويريدون التثبت منه، للتوثق والطمأنينة.

وهكذا تكونت البدايات الأولى للنقد، وكان الغرض هو التوثيق والتحري والتأكد، لأن الصحابة لم يكونوا يكذبون وحاشاهم من ذلك.

وبعد وفاة النبي ﷺ (أحس الصحابة بالحاجة الملحة إلى حمل السنة وصيانتها وحفظهما وتسليمها إلى من بعدهم من الأجيال، والقرآن الكريم وجههم إلى ذلك حين قال لهم: ﴿**فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ**﴾[3].

والرسول ﷺ وجههم إلى ذلك أيضاً حين قال لهم:

«**نضر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها، ووعاها فبلغها من لم يسمعها، فرب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى منه هو أفقه منه**»[4]. وحين يقول لهم عقب بعض خطبه: «**هل بلغت... اللهم اشهد... يأيها الناس، ليبلغ الشاهد منكم الغائب**»[5]، وحين يقول لهم: «**تسمعون ويسمع منكم، ويسمع ممن يسمع منكم**»[6].

---

(١) رواه البخاري في كتاب الأدب، باب لم يكن النبي ﷺ فاحشاً ولا متفحشاً (٥٦٨٥) ٢٢٤٤/٥ وفي باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب (٥٧٠٧)/٥/ ٢٢٥٠ وفي باب المداراة مع الناس (٥٧٨٠)/٥/ ٢٢٧١.

(٢) انظر: منهج النقد عند المحدثين ص ٧ ـ ١٠.

(٣) التوبة: ١٢٢.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب ليبلغ الشاهد منكم الغائب (١٠٥)/١/ ٥٢.

(٦) أخرجه أبو داود في كتاب العلم، باب فضل نشر العلم (٣٦٥٩)/٣/ ٣٢١ وابن حبان في كتاب العلم (٦٢)/١/ ٢٦٣ والإمام أحمد في مسنده (٢٩٣٩)/١/ ٥٢٧ وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٨/٢ والحاكم في معرفة علوم الحديث: ص٦٧ كلهم عن ابن عباس، وهو حديث صحيح.

لهذا كله جدوا غاية الجد، وأخذوا بكل الوسائل التي تحقق لهم أخذ سنة رسول الله ﷺ، أخذاً صحيحاً، وأداءها أداءً سليماً، لا تبديل فيه ولا تغيير، ولا زيادة ولا نقصان)[1].

(فكانوا يحرصون أشد الحرص على سماع الحديث من رسول الله ﷺ مباشرة إن أمكن ذلك، وإلا فممن سمعه من رسول الله ﷺ وكانوا يتثبتون في السماع فيسألون من حضر منهم مجلس رسول الله ﷺ، وبعد سماعهم للأحاديث وتثبتهم في سماعها يحفظونها ويؤدونها أداء سليماً، ولهذا أقلوا من رواية الأحاديث واستقلوها لأنهم يخافون ألا يكونوا قد حفظوا فيخطئون فيها، ومن أجل حفظ الأحاديث وأدائها أداءً سليماً كانوا يتذاكرونها فيما بينهم، ويحضون على ذلك.

يقول أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: «تذاكروا الحديث فإن الحديث يهيِّج الحديث»[2].

وقال علي رضي الله عنه: «تزاوروا، وأكثروا ذكر الحديث فإنكم إن لم تفعلوا يندرس الحديث»[3]، وعن ابن مسعود: «تذاكروا الحديث، فإن حياته مذاكرته»[4].

كما اهتموا أيضاً بتمحيص الرواة، فأخذوا ممن يضبطون أحاديثهم، وتركوا من لا يضبطون أحاديثهم فيخطئون في روايتها، يقول السخاوي: «أما المتكلمون في الرجال فخلق من نجوم الهدى، ومصابيح الظلم، المستضاء بهم في دفع الردى، لا يتهيأ حصرهم في زمن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، وهلم جراً... سرد ابن عدي في مقدمة «كامله» منهم خلقاً إلى زمنه، فالصحابة الذين أوردهم: عمر، وعلي، وابن عباس، وعبدالله بن سلام،

---

(١) توثيق السنة ص ٢٦ بتصرف يسير.
(٢) معرفة علوم الحديث: ص١٤٠.
(٣) المصدر نفسه: ص١٤١.
(٤) المصدر نفسه: ص١٤١.

وعبادة بن الصامت، وأنس، وعائشة، ـ رضي الله عنهم ـ وتصريح كل منهم في تكذيب من لم يصدقه فيما قال»[١].

ومن هنا نشأ تشديدهم على من يروي لهم الأحاديث التي لم يسمعوها من رسول الله ﷺ، يقول البراء بن عازب رضي الله عنه مبيناً هذا: «ما كل الحديث سمعناه من رسول الله ﷺ، كان يحدثنا أصحابنا، وكنا مشتغلين في رعاية الإبل، وأصحاب رسول الله ﷺ، كانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من رسول الله ﷺ، فيسمعونه من أقرانهم، ومن هو أحفظ منهم، وكانوا يشددون على من يسمعون منه»[٢].

ومن مظاهر هذا التشدد أن بعض الصحابة كان يستحلف راوي الحديث غير مبال بمنزلة هذا الراوي في الإسلام[٣].

وليس معنى هذا التشدد وذلك التمحيص أنهم كانوا يكذبون ناقل الحديث إليهم، فلم يثبت أن واحداً من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ، رمى أخاه بالكذب على رسول الله ﷺ وإنما كانوا يخشون أن يخطئوا في نقل الحديث، فلا يؤدونه على وجهه)[٤].

(فالتحري والتوقي في رواية الحديث، والسؤال عن الإسناد، قد بدأ في فترة مبكرة لكن كثرة السؤال عن الإسناد، والتفتيش عنه ازدادت بعد وقوع فتنة عبدالله بن سبأ اليهودي وأتباعه، في آخر خلافة عثمان بن عفان، رضي الله عنه، ولم يزل استعمال الإسناد ينتشر، ويزداد السؤال عنه مع انتشار أصحاب الأهواء بين المسلمين، وكثرة الفتن التي تحمل على الكذب، حتى أصبح الناس لا يقبلون حديثاً بدون إسناد حتى يعرف رواته ويعرف حالهم.

---

(١) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: ص ١٦٣.
(٢) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم: ص ١٤.
(٣) انظر تذكرة الحفاظ: ٢/١ و٦/١، ومقدمة المجروحين: ١/ ٣٨.
(٤) انظر توثيق السنة: ص ٢٧ ـ ٣٠.

روى الإمام مسلم بإسناده إلى مجاهد قال: «جاء بشير بن كعب العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث، ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ فجعل ابن عباس لا يأذن بحديثه ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع، فقال: إنّا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»(١).

وروى بسنده أيضاً إلى محمد بن سيرين قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»(٢)، وروى الإمام أحمد عن جابر بن نوح قال: «أخبرنا الأعمش عن إبراهيم النخعي. قال: إنما سئل عن الإسناد أيام «المختار»(٣)(٤).

وقد عدّ علماء الجرح والتعديل الصحابة في الطبقة الأولى من مزكي الأخبار.

قال أبو عبدالله الحاكم: «ذكرت في كتاب «المزكين لرواة الأخبار»: أنهم على عشر طبقات، في كل عصر منهم أربعة، وهم أربعون رجلاً.

فالطبقة الأولى منهم: أبو بكر وعمر وعلي وزيد بن ثابت ـ رضي الله عنهم ـ، فإنهم قد جرحوا وعدلوا وبحثوا عن صحة الروايات وسقيمها.

والطبقة العاشرة منهم: أبو إسحاق إبراهيم بن حمزة الأصبهاني، وأبو

---

(١) مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٣.
(٢) مقدمة صحيح مسلم ١٥/١.
(٣) العلل، رواية عبدالله، ٣/ ٣٨٠ فقرة ٥٦٧٣.
(٤) انظر علم الرجال نشأته وتطوره: ص ٢٣ ـ ٢٤.

علي النيسابوري، وأبو بكر محمد بن عمر بن سالم البغدادي، وأبو القاسم حمزة بن محمد بن علي الكناني المصري»[1].

وقال الحافظ أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني: «ذكر من استجاز تكذيب من تبين كذبه، من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين ومن بعدهم إلى يومنا هذا رجلاً رجلاً»[2].

❋ ❋ ❋

المطلب الثالث:
النقد في عصر التابعين وتابعيهم

«كانت الوسيلة لنقل السنة هي الرواية، وكان معيار صدق الحديث أو كذبه هو صدق ناقليه أو كذبهم ـ بالدرجة الأولى ـ ولهذا فقد اهتم التابعون بدراسة الرجال، والبحث عما إذا كانوا عدولاً، فيقبل حديثهم، أو مجروحين فلا يقبل ما يروون. ومن أجل هذا تكلموا في رواة الأحاديث بما يبين تعديلهم أو تجريحهم، وممن تكلم في ذلك مما يذكره ابن عدي ـ ونقله عنه السخاوي ـ الأئمة: الشعبي، وابن سيرين، وابن جبير، وإن كان كلامهم قليلا، لأن التابعين أكثرهم عدول، ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض بوفاة الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد بعد الواحد، وذلك لقرب العهد من رسول الله ﷺ ولشيوع الورع والتقوى تأسياً بصحابة رسول الله ﷺ الذين كان إيمانهم قوياً رائعاً. ظاهراً في حركاتهم وسكناتهم.

وعلى هذا لم يقبلوا الحديث إلا عن ثقة عرف بالعدالة والضبط، يقول الإمام الشافعي رحمه الله: «كان ابن سيرين، وإبراهيم النخعي وغير واحد

---

(١) معرفة علوم الحديث النوع الثامن: ص٥٢، وقد اقتصر رحمه الله في تسميتهم على ذكر الطبقة الأولى والأخيرة فقط.

(٢) انظر مقدمة الكامل: ٦١ ـ ١٤٧.

من التابعين يذهبون إلى ألا يقبلوا الحديث إلا عن ثقة، يعرف ما يروى ويحفظ وما رأيت أحداً من أهل الحديث يخالف هذا المذهب»[١].

بالإضافة إلى ذلك فقد أحصوا أخطاء الرواة ليعرفوا حقيقة ما يروون،يقول الإمام الشعبي: «والله لو أصبت تسعاً وتسعين مرة، وأخطأت مرة لعدوا علي تلك الواحدة»[٢].

«ونمت بذور الإسناد التي عرفناها عند الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ والتزم بعضهم به، كي يتبين لهم رجال الحديث، فيلتقوا بهم، أو يسألوا غيرهم عنهم، فيقفوا على حالهم، ومن هذا ما يرويه الإمام مسلم[٣] بسنده عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن بعدي من أمتي أو سيكون بعدي من أمتي قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز حلاقيمهم، يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية...»، قال عبدالله بن الصامت، فلقيت رافع بن عمرو الغفاري أخا الحكم الغفاري، قلت: ما حديث سمعته من أبي ذر، كذا وكذا..فذكرت له الحديث، قال: وأنا سمعته من رسول الله ﷺ»[٤].

«وقد تركت رواية الكثيرين لأنهم غير متثبتين في روايتهم، وإن كانوا عدولا، فعن أبي الزناد قال: «أدركت بالمدينة مائة أو قريباً من المائة، ما يؤخذ عن أحد منهم، وهم ثقات، يقال: ليس من أهله»[٥][٦].

قال الإمام الذهبي ـ رحمه الله ـ: «فأول من زكى عند انقراض عصر الصحابة، الشعبي (ت ١٠٣) وابن سيرين (ت ١١٠) ونحوهما حفظ عنهما توثيق أناس وتضعيف آخرين.

---

(١) السنة قبل التدوين: ص ٢٣٧، وانظر: المحدث الفاصل: ص ٤٠٥.
(٢) تذكرة الحفاظ ج١ ص ٨٢.
(٣) كتاب الزكاة،باب الخوارج شر الخلق والخليقة: (١٠٦٧) ٢/٧٥٠٣.
(٤) انظر توثيق السنة: ص ٥٧ ـ ٥٨.
(٥) المحدث الفاصل: ص ٤٠٧.
(٦) المصدر السابق: ص ٥٩.

وسبب قلة الضعفاء في ذلك الزمان، قلة متبوعيهم من الضعفاء، إذ أكثر المتبوعين صحابة عدول، وأكثرهم من غير الصحابة، بل عامتهم ثقات صادقون، يعون ما يروون، وهم كبار التابعين. فيوجد فيهم الواحد بعد الواحد فيه مقال، كالحارث الأعور(١)، وعاصم بن ضمرة(٢) ونحوهما. نعم فيهم عدة من رؤوس أهل البدع، من الخوارج والشيعة والقدرية ـ نسأل الله العافية ـ، كعبدالرحمٰن بن ملجم(٣)، والمختار بن أبي عبيد الكذاب(٤)، ومعبد الجهني(٥).

ثم كان في المائة الثانية، في أوائلها، جماعة من الضعفاء من أوساط التابعين وصغارهم، ممن تكلم فيهم من قبل حفظهم، أو البدعة فيهم، كعطية العوفي(٦)،

---

(١) هو الحارث بن عبدالله الأعور الهمداني ـ بسكون الميم ـ الكوفي، أبو زهير، صاحب علي، كذبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف، مات في خلافة ابن الزبير. انظر ترجمته في: التقريب: ص٨٦، والكاشف: ١/١٩٥، والجرح والتعديل: ٢/٤٤٩.

(٢) هو عاصم بن ضمرة السلولي، روى عن إسحاق والحكم وعدة، وثقه ابن المديني، وقال النسائي ليس به بأس، ولينه ابن عدي، وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ فاحش الخطأ، مات سنة ٧٤. انظر ترجمته في: التقريب: ص٢٢٨، والكاشف: ٢/٥٠ والمجروحين: ٢/١٢٥، والجرح والتعديل: ٦/٣٤٥، والكامل: ٦/٣٨٦.

(٣) هو عبدالرحمٰن بن ملجم الخارجي قاتل علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ في ١٧رمضان سنة٤٠، قتل ابن ملجم وأحرق. انظر شذرات الذهب: ١/٤٩.

(٤) هو المختار بن عبيد الثقفي، كان متلوناً كذاباً، ادعى أن جبريل يأتيه بالوحي من السماء أرسل له ابن الزبير جيشاً بقيادة أخيه المصعب فحاصروا الكوفة أياماً إلى أن قتله الله في رمضان سنة٦٧ هـ. انظر شذرات الذهب: ١/٧٤ ـ ٧٥.

(٥) قيل هو ولد عبدالله بن عكيم، وقيل بن خالد، أرسل عن عمر وعثمان، وروى عن معاوية ويزيد بن عميرة وعنه قتادة وعون وعدة. قال أبو حاتم: صدوق، أول من تكلم في القدر بالبصرة، وضعفه أبو زرعة، عذبه الحجاج وقتله، وقيل قتله عبد الملك سنة ثمانين بدمشق. انظر ترجمته في التقريب: ص٤٧١، والكاشف: ص٣/١٦٠، والجرح والتعديل: ٨/٢٨٠.

(٦) هو عطية بن سعيد بن جنادة العوفي الجدلي الكوفي أبو الحسن، صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً مات سنة ١١١هـ. انظر ترجمته في التقريب ٣٣٣، والكاشف: ٣/٢٦٩، والجرح والتعديل: ٦/٣٨٢.

وفرقد السبخي[(١)]، وجابر الجعفي[(٢)]، وأبي هارون العبدي[(٣)].

فلما كان عند انقراض عامة التابعين، في حدود الخمسين ومئة، تكلم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف»[(٤)].

وعن يعقوب بن شيبة قال: «سمعت علي بن المديني يقول: كان محمد بن سيرين ممن ينظر في الحديث، ويفتش عن الإسناد، لا نعلم أحداً أول منه...»[(٥)].

وروى الحافظ أبو محمد بن خلاد الرامهرمزي (ت٣٦٠) بسنده إلى الإمام الشعبي عن الربيع بن خيثم قال: من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد... فله كذا وكذا. قال الشعبي: فقلت من حدثك؟ قال: عمر بن ميمون، فلقيت عمر بن ميمون وقلت: من حدثك؟ فقال: أبو أيوب صاحب رسول الله ﷺ.

قال يحيى بن سعيد القطان: «وهذا أول ما فتش عن الإسناد»[(٦)].

قال الحافظ ابن رجب (ت ٧٩٥): «ابن سيرين رحمه الله هو أول من انتقد الرجال، وميز الثقات من غيرهم.

---

(١) هو فرقد بن يعقوب السبخي ـ بفتح المهملة والموحدة وبخاء معجمة ـ أبو يعقوب البصري، صدوق عابد لكنه لين الحديث كثير الخطأ، مات سنة ١٣١. انظر ترجمته في التقريب: ص٣٨١، والكاشف: ٣٧٩/٢، والجرح والتعديل: ٨١/٧.

(٢) هو جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، أبو عبدالله الكوفي، ضعيف رافضي، مات سنة ١٢٧ وقيل سنة ١٣٢. انظر ترجمته في التقريب: ٧٦، والكاشف ١٧٧/١، والجرح والتعديل ٤٩٧/٢، والمجروحين: ٢٠٨/١.

(٣) هو عمارة بن جوين، أبو هارون العبدي، مشهور بكنيته متروك ومنهم من كذبه، شيعي، مات سنة ١٣٤.انظر ترجمته في التقريب: ص٣٤٧، والجرح والتعديل: ٣٦٣/٦ والكامل: ١٤٦/٦، والمجروحين: ١٧٧/٢، والكاشف: ٣٠١/٢.

(٤) رسالة «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» ص ١٧٢ ـ ١٧٥.

(٥) شرح العلل: ١/ ٥٢.

(٦) المحدث الفاصل: ص٢٠٨، والتمهيد: ٥٥/١، وانظر علم الرجال: ص٢٥.

وقال يعقوب بن شيبة: قلت ليحيى بن معين: تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال برأسه، أي: لا.

وقال يعقوب أيضاً: وسمعت علي بن المديني يقول: كان ابن سيرين ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد، لا نعلم أحداً أول منه، ثم كان أيوب (ت ١٣١)، وابن عون (ت ١٥٠)،ثم كان شعبة (ت ١٦٠)، ثم كان يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨) وعبد الرحمٰن بن مهدي (ت ١٩٨)، قلت لعلي: فمالك بن أنس؟ فقال: أخبرني سفيان بن عيينة قال: ما كان أشد انتقاء مالك للرجال»[1] .

وقد ذكر الأئمة طبقات النقاد من عهد الصحابة إلى أعصارهم، كالإمام ابن حبان، وابن عدي والحاكم، والذهبي، ـ رحمهم الله ـ.

فابن عدي (ت ٣٦٥ هـ) قسمهم إلى سبع طبقات في مقدمة كتابه الكامل[2]، والحاكم قسمهم إلى عشر طبقات في كتابه معرفة علوم الحديث[3].

وقد اقتصر في تسميتهم على ذكر الطبقة الأولى والأخيرة فحسب،وقد أفرد ذكرهم في كتابه «المزكين لرواة الأخبار»[4].

والإمام الذهبي ذكر أئمة الجرح والتعديل إلى عصره فبلغ بهم اثنين وعشرين طبقة آخرهم طبقة شيوخه وأقرانه،فذكر منهم ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) والمزي (ت٧٤٢ هـ) ومؤرخ دمشق العلامة البرزالي (ت٧٣٩ هـ) وغيرهم[5].

وسننقل كلام الحافظ ابن حبان البستي (ت٣٥٤هـ) وذلك لأنه يلخص

(١) شرح العلل ٥٢/١.
(٢) انظرمقدمة الكامل: ص ٦١ ـ ١٤٧.
(٣) النوع الثامن عشر، ص ٥٢.
(٤) ذكره الذهبي في ترجمة أبي زرعة الرازي من السير: ٧٧/١٣ «باسم» الجامع لذكر أئمة الأعصار المزكين لرواة الأخبار.
(٥) انظر «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل».

المراحل التي مر بها هذا العلم من حين نشأته في عهد الصحابة الكرام إلى زمانه رحمه الله، فهو يستوعب المراحل التي تهمنا في هذا البحث، وذلك إلى نهاية القرن الثالث تقريباً.

قال ـ رحمه الله ـ بعد أن ذكر تفتيش الصحابة عن الرجال ـ: «...ثم أخذ مسلكهم واستن بسنتهم واهتدى بهديهم فيما استنوا من التيقظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين منهم: سعيد بن المسيب (ت٩٣هـ)، والقاسم بن محمد بن أبي بكر (ت ١٠٦هـ)، وسالم بن عبدالله بن عمر (ت ١٠٦هـ)، وعلي بن الحسين بن علي (ت٩٣هـ)، وأبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف (ت ٩٤هـ)، وعبيدالله بن عبدالله بن مسعود (ت ٩٨هـ)، وخارجة بن زيد بن ثابت (ت ٩٩هـ)، وعروة بن الزبير ابن العوام (ت ٩٤هـ)، وأبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام (ت ٩٤هـ)، وسليمان بن يسار (ت بعد سنة مئة).

فجدوا في حفظ السنن والرحلة فيها، والتفتيش عنها والتفقه فيها، ولزموا الدين ودعوة المسلمين.

ثم أخذ عنهم العلم وتتبع الطرق وانتقاء الرجال ورحل في جمع السنن جماعة بعدهم منهم: الزهري (ت١٢٤هـ)، ويحيى بن سعيد الأنصاري (ت ١٤٤هـ)، وهشام بن عروة بن الزبير (ت ١٤٥هـ)، وسعد بن إبراهيم (ت ١٢٥هـ)، في جماعة معهم من أهل المدينة، إلا أن أكثرهم تيقظاً، وأوسعهم حفظاً، وأدومهم رحلة، وأعلاهم همة الزهري ـ رحمة الله عليه ـ.

ثم قال: ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث وانتقاد الرجال وحفظ السنن والقدح في الضعفاء، جماعة من أئمة المسلمين والفقهاء في الدين منهم: سفيان بن سعيد الثوري (ت١٦١هـ)، ومالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، وشعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ)، وعبدالرحمٰن بن عمرو الأوزاعي (ت ١٥٦هـ)، وحماد بن سلمة (ت ١٦٧هـ)، والليث بن سعد (ت ١٧٥هـ)، وحماد بن زيد (ت ١٧٩هـ)، في جماعة معهم، إلا أن من أشدهم انتقاء

للسنن وأكثرهم مواظبة عليها، حتى جعلوا ذلك صناعة لهم لا يشوبونها بشيء آخر ثلاثة: مالك والثوري وشعبة»).

وقال: ثم أخذ عن هؤلاء بعدهم الرسم في الحديث، والتنقير عن الرجال، والتفتيش عن الضعفاء، والبحث عن أسباب النقل جماعة منهم: عبدالله بن المبارك (ت ١٨١ هـ)، ويحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨ هـ)، ووكيع بن الجراح (ت ١٩٧ هـ)، وعبدالرحمٰن بن مهدي (ت ١٩٨ هـ)، ومحمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، في جماعة معهم، إلا أن من أكثرهم تنقيراً عن شأن المحدثين وأتركهم للضعفاء، والمتروكين حتى جعلوا هذا الشأن صناعة لهم، لم يتعدوها إلى غيرها، مع لزوم الدين والورع الشديد، والتفقه في السنن رجلان: يحيى بن سعيد القطان وعبدالرحمٰن بن مهدي.

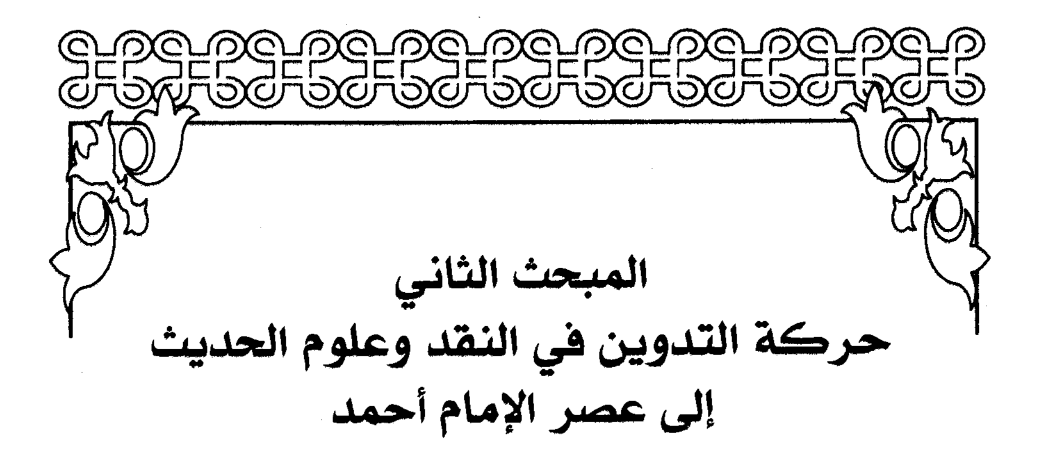
وقال: «...ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث والاختيار وانتقاء الرجال في الآثار... حتى رحلوا في جمع السنن إلى الأمصار، وفتشوا المدن والأقطار، وأطلقوا على المتروكين الجرح وعلى الضعفاء القدح، وبينوا كيفية أحوال الثقات والمدلسين والأئمة والمتروكين حتى صاروا يقتدى بهم في الآثار وأئمة يسلك مسلكهم في الأخبار، جماعة منهم: أحمد بن حنبل رحمه الله (٢٤١ هـ) ويحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) وعلي بن المديني (ت٢٣٤ هـ) وأبوبكر بن أبي شيبة (ت٢٣٥ هـ) وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي (ت ٢٣٨ هـ) وعبيدالله بن عمر القواريري (ت ٢٣٥ هـ) وزهير بن حرب أبو خيثمة (ت٢٣٤ هـ) في جماعة من أقرانهم. إلا أن من أورعهم في الدين وأكثرهم تفتيشاً عن المتروكين، وألزمهم لهذه الصناعة على دوام الأوقات: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني رحمة الله عليهم أجمعين».

ثم قال: «ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الانتقاد في الأخبار وانتقاء الرجال في الآثار، جماعة منهم: محمد بن يحيى الذهلي (ت ٢٥٨ هـ)، وعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، وأبو زرعة عبيدالله بن عبدالكريم الرازي

(ت ٢٦٤هـ)، ومحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، ومسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ)، وأبو داود سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ)، في جماعة من أقرانهم أمعنوا في الحفظ وأكثروا في الكتابة، وأفرطوا في الرحلة، وواظبوا على السنة والمذاكرة، والتصنيف والمدارسة، حتى أخذ عنهم من نشأ بعدهم من شيوخنا هذا المذهب، وسلكوا هذا المسلك، ولولاهم لدرست الآثار، واضمحلت الأخبار، وعلا أهل الضلال والهوى، وارتفع أهل البدع والعمى، فهم لأهل البدع قامعون، وبالسنن شأنهم دامغون»[1].



(١) مقدمة «المجروحين» لابن حبان: ١/ ٣٨ ـ ٥٨. بتصرف.



المبحث الثاني
حركة التدوين في النقد وعلوم الحديث إلى عصر الإمام أحمد

المطلب الأول:
حركة التدوين في نقد الرواة إلى عصر الإمام أحمد

تأخر التأليف في علم الرجال عن تدوين الأحاديث، ولم تظهر كتب الرجال إلا من بعد منتصف القرن الثاني الهجري.

وكان الكلام في الرواة وبيان أحوالهم، قبل التدوين فيه، تتناقل مشافهة بلقاء المحدثين بعضهم جيلاً بعد جيل، وطبقة عن طبقة.

قال الدكتور الزهراني: «وأقدم هذه المصنفات ظهوراً مما وقفت عليه الجمع بين الثقات والضعفاء حيث صنف في ذلك إمام أهل مصر في زمانه الليث بن سعد (ت١٧٥هـ) كتاب التاريخ، وألف إمام المشرق عبدالله بن المبارك (ت١٨١هـ) كتاب التاريخ أيضاً، كذلك ألف الوليد بن مسلم (ت١٩٥هـ) كتاب التاريخ، وأبو نعيم الفضل بن دكين (ت٢١٨هـ) في كتابه التاريخ.

ثم ظهرت كتب الضعفاء، وأقدم مصنف في ذلك مما اطلعت عليه «الضعفاء» للإمام الناقد يحيى بن سعيد القطان (ت١٩٨هـ)، ثم صنف الحافظ إمام الجرح والتعديل أبو زكريا يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) كتابه

«الضعفاء» ثم ظهرت كتب الثقات، وأول من علمته صنف في ذلك الإمام ابن المديني (ت٢٣٤هـ) في كتابه «الثقات والمثبتون»[١].

وفيما يلي أشهر المصنفات في الجرح والتعديل إلى نهاية القرن الثالث.[٢]

النوع الأول: المصنفات التي جمعت بين الثقات والضعفاء ومن أشهرها:

الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد المعروف بكاتب الواقدي (ت٢٣٠هـ) وهو مطبوع.

التاريخ ليحيى بن عبدالله بن بكير (ت٢٣١هـ).

التاريخ لأبي زكريا يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ). له روايات كثيرة، وقد طبع بعضها.

التاريخ لابن المديني[٣].

التاريخ لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ).

التاريخ لأبي أحمد محمود بن غيلان المروزي (ت٢٣٩هـ).

التاريخ لخليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ)، وهو مطبوع.

«العلل ومعرفة الرجال» لأبي عبدالله أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، وهو مطبوع.

«علل الحديث ومعرفة الشيوخ» لأبي جعفر محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي (ت٢٤٢ هـ).

---

(١) علم الرجال نشأته وتطوره: ص ١٣٢.

(٢) أفدت في التعريف بهذه الكتب من «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» للدكتور أكرم ضياء الأعظمي ومن «علم الرجال نشأته وتطوره للدكتور محمد بن مطر الزهراني».

(٣) انظر: ابن المديني ومنهجه في نقد الرجال: ص ٢٧١.

التاريخ لأبي حفص عمرو بن علي الفلاس (ت ٢٤٩ هـ)، يقع في ثلاثة أجزاء ثالثها في العلل.

«التاريخ الكبير» لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، مطبوع.

«التاريخ» للمفضل بن غسان الغلابي (ت٢٥٦ هـ).

«التاريخ» لحنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني (ت٢٧٣ هـ).

«التاريخ» لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت٢٧٣ هـ).

«المعرفة والتاريخ» ليعقوب بن سفيان الفسوي (ت٢٧٧ هـ)، وهو مطبوع.

«التاريخ الكبير» لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب النسائي الحافظ (ت٢٧٩ هـ).

«التاريخ» لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي.

«التاريخ» لأبي زرعة عبدالرحمن بن عمرو النصري الدمشقي (ت٢٨١ هـ)، وهو مطبوع.

«التاريخ» لأبي العباس أحمد بن علي بن مسلم الأبار (ت٢٩٠هـ).

«التاريخ» لأبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت٢٩٧ هـ).

النوع الثاني: المصنفات الخاصة بالضعفاء ومن أشهرها:

«الضعفاء» ليحيى بن سعيد القطان (ت١٩٧ هـ).

«الضعفاء» لأبي زكريا يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ).

«الضعفاء» لعلي بن عبدالله المديني (٢٣٤ هـ) ويقع في عشرة أجزاء.

«الضعفاء» تأليف محمد بن عبدالله بن عبدالرحيم بن سعيد البرقي الزهري (ت٢٥٦ هـ).

«الضعفاء الكبير» و «الصغير» أيضاً لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦ هـ).

«أحوال الرجال» لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت ٢٥٩هـ)، وهو مطبوع.

«الضعفاء» لأبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت٢٧٧هـ).

النوع الثالث: كتب الثقات ومن أهمها:

«الثقات والمثبتون» لأبي الحسن علي بن عبدالله المديني (ت٢٣٤ هـ).

«الثقات» لأبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي (ت٢٦١ هـ) طبع ترتيبه للهيثمي والسبكي.

النوع الرابع: التواريخ المحلية.

من أهم المصنفات في تواريخ الرجال المحلية:

«تاريخ مكة» لأبي الوليد محمد بن عبدالله بن أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقي، وهو مطبوع.

«تاريخ مكة» لمحمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي، مطبوع.

قال السخاوي: «وكانا ـ الأزرقي والفاكهي ـ في المئة الثالثة، والفاكهي متأخر عن الأول قليلاً ظناً»[١].

«التاريخ في رجال الحديث في مرو» لأبي علي محمد بن علي بن حمزة الفراهيناني (ت٢٤٧ هـ).

«أخبار مرو» لأبي الحسن أحمد بن سيار بن أيوب المروزي (ت ٢٦٨ هـ)

«تاريخ قزوين» لأبي عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني صاحب «السنن» (ت ٢٧٣ هـ).

«تاريخ واسط» لأبي الحسن أسلم بن سهل المعروف ببحشل الواسطي (ت ٢٩٢ هـ)، وهو مطبوع.

---

(١) الإعلان بالتوبيخ: (١٣٢).

«تاريخ الحمصيين» لأحمد بن محمد بن عيسى البغدادي، من علماء القرن الثالث الهجري.

«تاريخ حران» لأبي عروبة الحسين بن محمد بن مودود (ت **٣١٨ هـ**).

النوع الخامس: كتب الأسماء والكنى.

من أشهر المصنفات في الأسماء والكنى والألقاب:

كتاب «الأسامي والكنى» لأبي عبدالله علي بن المديني (ت **٢٣٤ هـ**).

«الأسامي والكنى» لأبي عبدالله أحمد بن حنبل (ت **٢٤١ هـ**) وهو مطبوع.

«الكنى»[١] لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت **٢٥٦ هـ**).

«الكنى والأسماء» لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت **٢٦١ هـ**).

«تاريخ أسماء المحدثين وكناهم» لأبي عبدالله محمد بن أحمد المقدمي (ت **٣٠١ هـ**).

النوع السادس: كتب معاجم الشيوخ.

من أهم المصنفات في هذا النوع:

«مشيخة» أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت **٢٧٧هـ**). وهو مرتب على البلدان التي دخلها.

«مشيخة» أبي عبدالرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي (ت **٣٠٣هـ**).

ومنهم من ألف في رجال كتب مخصوصة: كأبي زكرياء يحيى بن إبراهيم بن مزين القرطبي (ت**٢٥٩هـ**) في «التعريف برجال الموطأ»[٢] ومنهم

---

(١) هو الجزء الأخير من «التاريخ الكبير».

(٢) انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض **٢٣٨/٤ ـ ٢٣٩**، وشجرة النور الزكية: **٧٥/١**.

من ألف في الإخوة والأخوات كعلي بن المديني[(١)] ومسلم بن الحجاج وأبي داود السجستاني والنسائي[(٢)].

هذه أهم المصنفات التي اهتمت بنقد الرجال إلى نهاية القرن الثالث، وهي تعكس النضج والعمق الذي وصلت إليه عملية نقد الرواة في هذا العصر.

❀ ❀ ❀

المطلب الثاني:
حركة التدوين في نقد الروايات
إلى عصر الإمام أحمد

هذا فيما يتعلق بنقد الرواة، أما نقد المرويات، فإن التدوين فيه قد تأخر أيضاً عن التدوين في السنة بعض الشيء، وهذا خلاف ما ذكره الدكتور وصي الله عباس في مقدمة تحقيقه للعلل ومعرفة الرجال[(٣)] حيث ذكر أن عدداً من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم ألف في علم العلل، فبعضهم وصل إلينا كتابه، وبعضهم لم يعثر على تأليفه، واستدل لكلامه هذا بما أورده الإمام الترمذي في كتابه العلل الصغير حيث قال: «إنما حملنا على ما بينا في هذا الكتاب من أقوال الفقهاء وعلل الحديث لأنا سألنا عن هذا فلم نفعله زماناً، ثم فعلنا لما رجونا فيه من منفعة الناس، لأنا قد وجدنا غير واحد من الأئمة تكلفوا من التصنيف ما لم يسبقوا إليه منهم: هشام بن حسان (ت١٤٧) وعبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج (ت١٥٠) وسعيد بن أبي عروبة (ت١٥٦) ومالك بن أنس (ت١٧٩) وحماد بن سلمة (ت١٦٧) وعبدالله بن المبارك (ت١٨١) ويحيى بن زكرياء بن أبي زائدة (ت١٨٣)

---

(١) طبع مع كتاب أبي داود بتحقيق الدكتور باسم فيصل الجوابرة.
(٢) انظر فتح المغيث للسخاوي: ١٧٢/٤.
(٣) انظر: ٣٨/١ ـ ٣٩.

ووكيع بن الجراح (ت١٩٧) وعبدالرحمٰن بن مهدي (ت١٩٨) وغيرهم من أهل العلم والفضل صنفوا فجعل الله في ذلك منفعة كثيرة، فنرجو لهم الثواب الجزيل عند الله لما نفع به المسلمين فبهم القدوة فيما صنفوا»[١].

وهذا الكلام يجانب الحقيقة التاريخية والعلمية لأمور:

أولاً: إن الإمام الترمذي لم يذكر أن هؤلاء صنفوا كتباً في العلل وإنما ذكر أنهم صنفوا ما لم يسبقوا إليه، فالإمام مالك صنف الموطأ، ومثله حماد صنف كتاباً، وسعيد بن أبي عروبة صنف كتباً لم يسبق إليها ومثله وكيع بن الجراح.

ثانياً: أن الإمام الترمذي ذكر أنه حمله صنيع هؤلاء أن يصنف في بيان أقوال المحدثين في علل الحديث وهذا شيء لم يسبق إليه.

ثالثاً: إن المصادر لم تذكر لأي واحد من هؤلاء كتاباً في علل الحديث، وإن كان ينقل عن عبدالرحمٰن بن مهدي وكذا وكيع بن الجراح كلاماً في علل الحديث، ولقد استفاد منه الإمام أحمد وغيره، ولكن أن يكون ذلك في مصنف خاص فهذا أمر مستبعد جداً. ولعل أقدم من ذكرته المصادر أنه أول من ألف في علم العلل هو:

١ ـ الإمام يحيى بن سعيد القطان (ت١٩٨هـ) فقد ذكر ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي أن له كتاباً في العلل[٢].

٢ ـ العلل عن سفيان بن عيينة (ت١٩٨هـ) برواية ابن المديني عنه[٣].

٣ ـ علل الحديث للحسن بن محبوب بن وهب الشراد البجلي (ت٢٢٤هـ)[٤].

---

(١) علل الحديث للترمذي المطبوع بآخر سننه ٧٣٨/٥.

(٢) شرح العلل: ص٤٦ت السامرائي.

(٣) فتح المغيث للسخاوي: ٣٣٩/٢ ت عويضة، ومعرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ص ٧١.

(٤) فهرست ابن النديم: ٣١٠.

٤ ـ العلل المنقولة عن يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)[١]، فقد نقل عنه تلاميذه كلاماً كثيراً في الرواة والعلل منها:

- التاريخ والعلل: رواية الدوري، مطبوع[٢].
- معرفة الرجال: رواية ابن محرز، مطبوع[٣].
- سؤالات عثمان بن سعيد الدارمي، وهو مطبوع.
- سؤالات أبي إسحاق ابن الجنيد، وهو مطبوع.
- سؤالات ابن طهمان، وهو مطبوع.
- سؤالات ابن مرثد الطبراني، وهو مطبوع.
- التاريخ: رواية الحسن ابن حبان.
- التاريخ: رواية المفضل بن غسان الغلابي.

٥ ـ العلل عن ابن المديني: للإمام ابن المديني كتباً كثيرة في العلل فقد قال السخاوي: «له التصانيف الكثيرة في العلل والرجال»[٤]. من هذه الكتب:

أ ـ كتاب العلل، رواية محمد بن أحمد بن البراء[٥].

ب ـ الأحاديث المعللات: يبدو أنه كتاب كبير ذو أجزاء متعددة،

---

(١) شرح العلل ص ٤٦.

(٢) حققه ورتبه الدكتور أحمد نور سيف.

(٣) حققه د/ نور سيف.

(٤) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص ٣٤٢.

(٥) وقد طبع جزء منه حققه الدكتور مصطفى الأعظمي ونشره المكتب الإسلامي سنة ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م باسم العلل، وأعيد طبعه بالمكتب الإسلامي سنة ١٩٨٠م ونشر بدار الوعي بحلب بتحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي سنة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م باسم علل الحديث ومعرفة الرجال.

وتوجد الورقة الأولى من الجزء الأول من هذا الكتاب في دار الكتب الظاهرية ضمن مجموع ٦٢(ق ١٧٣)[١].

ج ـ العلل: رواية إسماعيل القاضي، وهو كتاب يقع في أربعة عشر جزءاً ذكره الحاكم في «معرفة علوم الحديث»[٢]. وإسماعيل بن إسحاق القاضي من تلاميذ ابن المديني الذين أكثروا عنه[٣].

د ـ علل حديث ابن عيينة: ذكره الحاكم ويقع في ثلاثة عشر جزءاً[٤].

هـ ـ علل الحديث من رواية أبي إسحاق إسماعيل بن الصلت قال الخطيب في ترجمته: «سمع من علي بن المديني، وعنده عنه كتاب صغير في علل الحديث»[٥].

و ـ العلل الكبير: ذكره الحافظ ابن حجر في تهذيبه[٦].

ز ـ العلل المتفرقة: وهو كتاب كبير يقع في ثلاثين جزءاً ذكره الحاكم في المعرفة[٧]. ولعله الكتاب السابق.

ح ـ علل المسند: وهو كتاب كبير كسابقه يقع في ثلاثين جزءاً ذكره الحاكم أيضاً في المعرفة[٨].

٦ ـ العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (ت٢٤١هـ) برواياته المختلفة، وسيأتي التعريف به مفصلاً في الفصل الموالي.

---

(١) انظر ابن المديني ومنهجه في نقد الرجال: ص ٢٦٨.
(٢) ص ٧١.
(٣) المصدر السابق: ص ٢٧٤.
(٤) معرفة علوم الحديث: ص ٧١.
(٥) تاريخ بغداد: ٦/٢٨٠ ـ ٢٨١. وانظر ابن المديني ومنهجه: ص ٢٧٤.
(٦) ٥/٢٧.
(٧) ص ٧١.
(٨) ص ٧١.

٧ ـ علل الحديث ومعرفة الشيوخ: لأبي جعفر محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي (ت ٢٤٢ هـ)[١].

٨ كتاب العلل لعمرو بن علي الفلاس (ت ٢٤٩ هـ)[٢].

٩ ـ كتاب العلل للإمام البخاري (ت ٢٥٦ هـ)[٣].

١٠ ـ علل حديث ابن شهاب الزهري لمحمد بن يحيى الذهلي (ت٢٥٨هـ)[٤].

١١ ـ كتاب العلل لمسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ)، وكتاب التمييز له أيضاً[٥].

١٢ ـ المسند المعلل: ليعقوب بن شيبة (ت ٢٦٢هـ). قال فيه الخطيب: لم يتمه، وقال الذهبي: ما صنف مسند أحسن منه لكنه ما أتمه[٦].

١٣ ـ كتاب العلل: لأبي بشير إسماعيل بن عبدالله بن مسعود الأصبهاني (ت ٢٦٧هـ)[٧].

١٤ ـ العلل لأبي زرعة عبيدالله بن عبدالكريم الرازي (ت٢٦٤هـ)[٨].

---

(١) انظر تاريخ بغداد ٤١٧/٥، وتهذيب التهذيب ٢٦٥/٩.
(٢) تهذيب التهذيب: ٨١/٨.
(٣) فتح المغيث: ٣٣٩/٢.
(٤) انظر: تذكرة الحفاظ ٥٣١/٢٥.
(٥) لم يعثر إلا على جزء منه وقد طبع بتحقيق مصطفى الأعظمي.
(٦) انظر تاريخ بغداد ٢٨١/١٤، وتذكرة الحفاظ ٥٧٧/٢، ولم يعثر من هذا الكتاب النفيس إلا على الجزء العاشر من مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه وطبع سنة ١٣٥٩ هـ في المطبعة الأمريكية بتقديم سامي الحداد.
(٧) فتح المغيث ٢/ ٣٣٤.
(٨) موارد الخطيب ص ٣٢٢ انظر شرح العلل لابن رجب ص ٥٩. ويمكن أن يكون مضمناً في كتاب علل ابن أبي حاتم.

١٥ ـ العلل الكبير لأبي عيسى الترمذي صاحب السنن، رتبه على كتب الجامع أبو طالب القاضي[(١)].

١٦ ـ كتاب العلل لأبي زرعة عبدالرحمٰن بن عمرو بن صفوان الدمشقي (ت ٢٨٠ هـ)[(٢)].

١٧ ـ العلل لإبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥ هـ)[(٣)].

١٨ ـ المسند الكبير المعلل المسمى بالبحر الزخار لأبي بكر البزار أحمد بن عمرو بن عبدالخالق (ت٢٩٢هـ)[(٤)].

وقد طبع بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله.

١٩ ـ العلل في الحديث لأبي إسحاق إبراهيم بن أبي طالب محمد بن نوح النيسابوري شيخ خراسان (٢٩٥ هـ)[(٥)].

وهذه المصنفات تمثل المرحلة الذهبية للسنة النبوية التي تتميز بالعمق والأصالة في النقد والتمحيص، إذ أن أصحابها من الأئمة الكبار، فنشر هذه الكتب وتحقيقها تحقيقاً علمياً ودراستها دراسة تحليلية مستوعبة من الأهمية بالمكان الذي لا يخفى، لأنها تمثل الواقع التطبيقي الصحيح لعلوم الحديث.

كما أنها تمثل الاهتمام المزدوج لنقاد الحديث إذ لم يقتصر عملهم على تمحيص الأسانيد، ونقد الرواة فحسب بل عنوا بنقد الرواة والمرويات معًا.



---

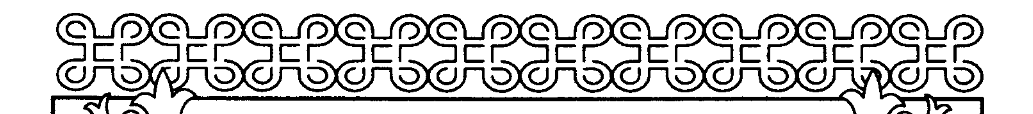
(١) وقد طبع بتحقيق صبحي السامرائي ومن معه.

(٢) ذكره القاضي ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة نقلاً عن الخلال ٢٠٥/١، وحاجي خليفة في كشف الظنون ١٤٤٠/٢.

(٣) تهذيب التهذيب ٢٠٧/٧، ١٩٣/١١.

(٤) انظر تاريخ بغداد: ٤/ ٣٣٤، تذكرة الحفاظ: ٦٥٣/٢ ـ ٦٥٤، واختصار علوم الحديث ص ٦٤، وتوجد منه نسخ كثيرة مخطوطة، انظر مقدمة تحقيق علل الدارقطني للدكتور محفوظ الرحمٰن: ص ٥٢.

(٥) تذكرة الحفاظ: ٦٣٨/٢ ـ ٦٣٩، وسير أعلام النبلاء: ١٢٩/٩.



الفصل الثاني

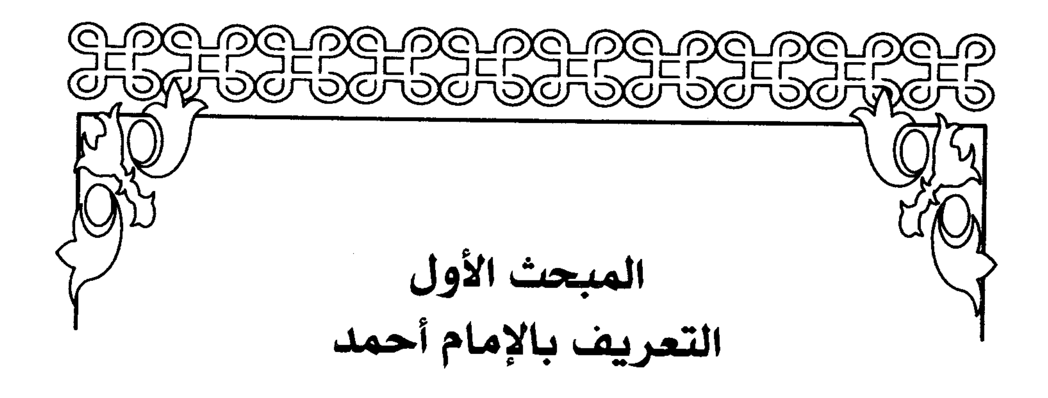
التعريف بالإمام أحمد وكتابه العلل

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالإمام أحمد.

المبحث الثاني: آثار الإمام أحمد.

المبحث الثالث: التعريف بكتاب العلل ومعرفة الرجال.



المبحث الأول
التعريف بالإمام أحمد

مصادر ترجمته

تستفاد ترجمته - رحمه الله تعالى - من الكتُب المفردة في ترجمته، وسيرته، وخبر محنته، وهي نحو أربعين كتاباً، وإنّ أوفى الكتب المطبوعة منها على الإطلاق، كتاب ابن الجوزي (ت٥٩٨هـ) «مناقب الإمام أحمد بن حنبل» فإنه - رحمه الله - استفرغ جل ما في الكتب المسندة في ترجمته، في نحو «٦٠٠» صحيفة، فالمترجمون للإمام أحمد بعد ابن الجوزي عالة عليه، وإذا تأملت أسانيده فيها، رأيتها من كتب متعددة، وجلها من كتاب الخلال (ت ٣١١هـ) والخطيب (ت ٤٦٣هـ) في مناقب أحمد.

وتستفاد ترجمته تبعاً من كتب السير والتراجم، والطبقات، والتواريخ، وقد سمّى محقق «سير أعلام النبلاء» منها ثمانية وعشرين كتاباً[1].

وأوفاها ما في «السير» للذهبي فإنه استوفى عيون ما في ترجمته وبخاصة: «خبر القول بخلق القرآن» واتكأ على كتاب ابن الجوزي المذكور والعجب أن ابن جرير، لم يترجم له في «تاريخه» كما أن ابن عساكر لم يذكر خبر المحنة في «تاريخه».

---

(١) انظر: السير: ١١/١٧٧ - ١٧٨ الهامش.

وتستفاد ترجمته أيضاً من تراجم تلاميذه ومن تراجم أقرانه، ومن تراجم شيوخه، ومن تراجم خصومه(١).

ولقد استفدنا من الكثير من هذه المصادر كما استفدنا من بحوث بعض المعاصرين الذين ترجموا للإمام أحمد ـ رحمه الله ـ كالدكتور زياد محمد منصور في مقدمة تحقيقه لسؤالات أبي داود، وأحمد الصويان في بحثه «الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ومسنده» المنشور في مجلة البحوث الإسلامية عدد «**٢٥**»، والشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد في كتابه «المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل» وغيرهم.

اسمه ونسبه وكنيته

هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبدالله بن حيَّان الذُّهلي الشيباني المروزي، أبو عبدالله البغدادي، من ولد إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام(٢).

ولادته ونشأته

خرجت أمه من مرو وهي حامل به، فولدته ببغداد في شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة(٣). وما أن دخل سن الطفولة حتى مات أبوه ببغداد عن ثلاثين سنة، فنشأ أحمد يتيماً في حجر أمه.

تكوينه العلمي

لقد درج الناس في ذلك العصر على تلقين أولادهم العلم منذ الصغر،

---

(١) انظر: المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتحريجات الأصحاب، لبكر بن عبدالله أبو زيد: **٣٢٣/١ ـ ٣٢٤**.

(٢) انظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم: **٣١٩**، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي: ص **٣٨**، والسير: **١٧٧/١١**.

(٣) انظر: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم للربعي: **٣٨١/٢**، وتاريخ بغداد: **٤١٢/٤ ـ ٤١٥**، ومناقب الإمام لابن الجوزي: **٣٤ ـ ٣٧**، والسير: **١٧٩/١١**.

فدفعت به أمه إلى الكُتَّاب ليتلقى المبادئ الأولى التي يرسم من خلالها خط سيره في طريق العلم والمعرفة.

وكانت ملامح النباهة والفضل، وآثار الصلاح تظهر عليه منذ طفولته.

فعن أبي بكر المرُّوذي قال: قال لي أبو عبدالله: كنت وأنا غُليم أختلف إلى الكُتّاب، ثم أختلف إلى الديوان وأنا ابن أربع عشرة سنة[(١)].

وبعد أن تعلم القراءة والكتابة، وأرسى المبادئ الأولى في بناء كيانه الثقافي، بدأ يرتقي بنفسه في الطلب، فصار يختلف إلى علماء بلده ـ بغداد ـ، فكتب عن أبي يوسف؛ وهو أول من أخذ عنه الحديث[(٢)]، ثم سمع من علي بن هاشم بن البريد[(٣)]، ومن هشيم بن بشير الواسطي[(٤)]، وذلك سنة تسع وسبعين ومائة، وهي أول سنة طلب فيها الحديث[(٥)].

هكذا تدرج في الطلب، وحُبّب إليه العلم وأهله، حتى تاق إلى الخروج عن بلده ليكمل عقد مشيخته داخل بغداد وخارجها، دائباً في طلب العلم وتحصيله.

رحلاته في طلب العلم

تنطوي الرحلة في طلب العلم على أهداف جليلة، وتزخر بفوائد جمّة[(٦)]، أجملها الخطيب البغدادي بقوله: «المقصود بالرحلة في الحديث

---

(١) مناقب أحمد: ٤٣ ـ ٤٤، والسير: ١٨٥/١١.

(٢) القاضي يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، الفقيه المشهور (ت ١٨٢هـ). (تاريخ بغداد ٢٥٥/١٤).

(٣) هو علي بن هاشم بن البريد، بفتح الموحدة، الكوفي صدوق يتشيع، من صغار الثامنة، مات سنة ١٨٠. انظر ترجمته في التقريب: ص٣٤٥.

(٤) هو هشيم بن بشير، أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي: ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي، مات سنة ١٨٣، وقد قارب الثمانين. انظر ترجمته في التقريب: ص٥٠٤.

(٥) انظر: تاريخ بغداد: ٤١٦/٤، ومناقب أحمد: ٤٦ ـ ٤٧، والسير: ١٧٩/١١.

(٦) انظر الرحلة في طلب الحديث للخطيب، المقدمة التي وضعها المحقق نور الدين عتر.

أمران: أحدهما تحصيل علو الإسناد، وقدم السماع. والثاني لقاء الحفّاظ والمذاكرة لهم والاستفادة عنهم»[1]، ففيها يرفع طالب العلم مستواه العلمي، ويجمع شتات الحديث الذي تفرّق بتفرّق مواطن العلماء.

لذلك كله اعتبر المحدثون الرحلة في طلب الحديث أصلا ثابتاً من أصول منهجهم في التحصيل العلمي، فقال يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) ـ صاحب أحمد، ورفيقه في الرحلة ـ: «أربعة لا تؤنس منهم رشداً:... ورجل يكتب في بلده، ولا يرحل في طلب الحديث»[2].

وقال ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ): «وإذا فرغ من سماع العوالي والمهمات التي ببلده فليرحل إلى غيره»[3].

وهذا عبدالله بن أحمد بن حنبل، يسأل أباه «عمن طلب العلم، ترى له أن يلزم رجلاً عنده علم يكتب عنه، أو ترى أن يرحل إلى المواضع التي فيها العلم فيسمع منهم؟ قال: يرحل، يكتب عن الكوفيين والبصريين، وأهل المدينة ومكة، يُشامُّ[4] الناس يسمع منهم» [5].

وإذا كان هذا رأي الإمام أحمد في الرحلة، فلا غرابة أن يكون قد ارتحل بحثاً عن العلم، وطلباً للقاء العلماء؛ يتطلع إلى ما عندهم، ويسمع منهم.

فقد قال أحمد بن شاذان العجلي: «سمعت أحمد يقول: سافرت في طلب العلم والسنة إلى الثغور، والشامات، والسواحل، والمغرب، والجزائر، ومكة، والمدينة، والحجاز، واليمن، والعراقين جميعاً، وأرض حوران، وفارس، وخراسان، والجبال، والأطراف»[6].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب: ٢٢٣/٢.
(٢) أخرجه الخطيب في الرحلة في طلب الحديث: ٨٩، والجامع لأخلاق الراوي: ٢٢٥/٢.
(٣) علوم الحديث لابن الصلاح: ٢٤٦.
(٤) ينظر ما عندهم ـ أي من العلم ـ (أساس البلاغة للزمخشري ٢٤٢).
(٥) الرحلة في طلب الحديث: ٨٨، والجامع لأخلاق الراوي: ٢٢٤/٢.
(٦) المنهج الأحمد: ٣٥٨/١، رقم [٢٨٠].

على أن رحلاته قد سجّلت انطلاقتها الأولى سنة ثلاث وثمانين، ومائة إلى الكوفة، وهي أول سنة يسافر فيها[١]. ثم تردّد إليها فيما بعد لطلب الحديث، فلزم وكيع بن الجراح وسمع منه[٢].

وقدم البصرة لأول مرة سنة ست وثمانين ومائة، ثم دخلها ثلاث مرات: سنة تسعين، وأربع وتسعين، ومائتين[٣]، ولم يدخلها بعدها، وكانت رحلته الأولى إلى البصرة تستهدف عبّادان[٤] أيضاً، فدخل البصرة في أول رجب، ودخل عبّادان في العشر الأواخر من الشهر نفسه[٥].

وفي سنة سبع وثمانين ومائة قصد مكة لأداء فريضة الحج، ولقاء سفيان بن عيينة، فلقيه، وكتب عن إبراهيم بن سعد[٦]، ثم حج أربعاً بعدها[٧].

وقد أقام باليمن سنة تسع وتسعين ومائة عند عبدالرزاق[٨].

كما سجّلت رحلاته دخوله مدينة عُكْبَرا[٩] أيضاً، فسمع منه هارون بن عبدالرحمن العُكبَري[١٠].

---

(١) انظر: سيرة أحمد الصالح: ٣١، والمنهج الأحمد: ص ٥٤.

(٢) انظر: المناقب: ٢٨٤.

(٣) انظر: المناقب: ٥١، وتهذيب الكمال ٤٤٦/١.

(٤) كانت من قرى العراق، على مصب دجلة، ثم انحسر عنها البحر فبعدت عنه أكثر من عشرين ميلاً، وهي اليوم ميناء إيراني هام. (انظر: آثار البلاد للقزويني ٤٢٠، وبلدان الخلافة الشرقية ٧٠).

(٥) انظر: المناقب: ٥٠، ٥١، والمنهج الأحمد ترجمة: ٤٤٢.

(٦) انظر: المناقب: ٤٩.

(٧) انظر: سيرة أحمد لصالح: ٣٢، ٣٣.

(٨) سيرة أحمد لصالح: ٣٢.

(٩) على عشرة فراسخ (٣٠ ميلاً) شمال بغداد، فتحت أيام أبي بكر الصديق. (انظر: فتوح البلدان: ٣٠٤، ومعجم البلدان: ١٤٢/٤).

(١٠) انظر: الطبقات ٥٢٠.

ومن جملة المواضع التي ارتحل إليها: واسط، والجزيرة[1]، وحدَّث بحمص، فسمع منه محمد بن المصفّى، ويحيى بن صالح الوحاظي[2].

كما قصد الجهاد، فوصل إلى مدينة طرسوس على تخوم الروم، وفي تلك الأثناء دخل حلب، وكتب عن مبشر الحلبي بمسجدها[3].

هذا مع أن الفقر كان يحول بينه وبين الارتحال أحياناً، ويضطره إلى الارتحال ماشياً أحياناً أخرى؛ فمن ذلك أنه منعه من الخروج إلى جرير بن عبدالحميد بالري، وإلى يحيى بن يحيى بالأندلس[4]، كما حمله الفقر أيضاً على أن يحج ثلاث حجج[5]، ويخرج إلى اليمن وإلى طرسوس ماشياً[6].

شيوخه (مصادر تحصيله، وتنوعها)

وكانت حصيلة ارتحاله عن بغداد ثم استقراره فيها، ما يزيد على ثلاثين وأربعمائة عالم من علماء عصره، أفاد منهم في بناء تكوينه العلمي.

فقد عقد ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ باباً خاصاً «في تسمية من لقي أحمد من كبار العلماء وروى عنهم»، ورتبهم على الحروف، فبلغ عددهم عشرين وأربعمائة عالم، من بينهم امرأة واحدة[7].

كما نص الذهبي على أن عدة شيوخ الإمام أحمد الذين روى عنهم في «المسند» مائتان وثمانون ونيف[8].

---

(١) انظر: تاريخ بغداد: ١٤٢/٤، والمناقب: ٥٠، ٥٥.
(٢) انظر: الطبقات: ٤٥٦، ٥٢٩.
(٣) انظر: السير: ٣٠٨/١١، ٣١١.
(٤) انظر: المناقب: ٤٩، ٥٣.
(٥) انظر: السيرة لصالح: ٣٣.
(٦) انظر: المناقب: ٥٧.
(٧) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي: ٥٨ ـ ٨٠.
(٨) السير: ١٨١/١١.

لكن: هل يدخل هؤلاء الشيوخ فيمن ذكرهم ابن الجوزي، أم أن فيهم من لم يسمّهم؟ هذا أمر يحتاج إلى استقراء ومقارنة، والمقام لا يحتمل ذلك.

وعلى أية حال فسواء ترتب على ذلك زيادة شيوخه أم لا، فإنه ـ رحمه الله ـ لم يكن يهتم بكثرة شيوخه بقدر ما كان يهتم بنوعيتهم، فإنه وإن كان قد ورد في مشيخته أسماء بعض الضعفاء، إلاَّ أنه «رأى خلقاً كثيراً لم يكتب عنهم، كما خرّق أحاديث خلق من الضعفاء، ولم يرو عنهم»[1]، فقد قال: رأيت ابن وهب، وكان يسوّي العرض بالسماع، فلم أكتب عنه شيئاً[2].

وفي هذا الصدد يقول عبدالرحمن بن مهدي ـ شيخ الإمام أحمد ـ: «لا يكون إماماً من يحدّث عن كلّ أحد»[3].

ولعل نظرة فاحصة في شيوخه، تلقي الضوء على جوانب من تخصصاتهم المختلفة إلى جانب علمهم بالحديث؛ كالتفسير، والقراءات، والفقه، والعربية، والأخبار، والزهد، فمن أبرز علماء الحديث الذين أفاد منهم في نقد الرجال ومعرفة العلل عدد من المشاهير:

أمثال يحيى بن سعيد القطان[4] (**١٢٠ ـ ١٩٨هـ**)، وعبدالرحمن بن مهدي (**١٢٥ ـ ١٩٨هـ**)[5]، وأبي الوليد الطيالسي هشام بن عبدالملك (**١٣٣ ـ ٢٢٧هـ**)[6]، ـ كلّهم بصريون ـ وقرينيْ الإمام أحمد: يحيى بن معين البغدادي (**١٥٨ ـ ٢٢٣هـ**)[7]، وابن المديني علي بن عبدالله بن جعفر البصري، نزيل بغداد (**١٦١ ـ ٢٣٤هـ**)[8].

---

(١) المناقب: ٨٠.
(٢) انظر النص [٢٥٥] من سؤالات أبي داود.
(٣) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب ٢/٩٠.
(٤) انظر ترجمته في: التقريب: ص ٥٢١، والتهذيب: ص ٣٥٧/٤.
(٥) انظر ترجمته في: التقريب: ص ٢٩٣، والتهذيب: ص ٥٥٦/٢ ـ ٥٥٧.
(٦) انظر ترجمته في: التقريب: ص ٥٠٤، والتهذيب: ص ٢٧٣/٤ ـ ٢٧٤.
(٧) انظر ترجمته في: التقريب: ص ٥٢٧، والتهذيب: ص ٣٨٩/٤ ـ ٣٩٢.
(٨) انظر ترجمته في: التقريب: ص ٣٤٢، والتهذيب: ص ١٧٦/٣ ـ ١٨٠.

ويبرز في الحفظ والإتقان:

أبو داو الطيالسي؛ سليمان بن داود البصري، صاحب «المسند» (١٣٣ ـ ٢٠٤هـ)[١]، وأبو عامر العقدي (ت ٢٠٤هـ)[٢]، وأبو عاصم النبيل البصري (ت ٢١٢هـ)[٣]، وعفان بن مسلم الباهلي البصري (١٣٤ ـ ٢١٩هـ)[٤]، وغيرهم.

ومنهم من كان له مشاركة في علم التفسير، والتصنيف فيه:

أمثال: سفيان بن عيينة الكوفي، نزيل مكة (١٠٧ ـ ١٩٨هـ)[٥]، وروح بن عبادة البصري (ت٢٠٥هـ)[٦]، ويزيد بن هارون الواسطي (ت٢٠٦هـ)[٧]، وعبدالرزاق الصنعاني (١٢٦ ـ ٢١١هـ)[٨]، وسعيد بن منصور الخراساني نزيل مكة (ت ٢٢٧هـ)[٩].

ويبرز في القراءات:

أبو بكر بن عياش الكوفي (٩٥ ـ ١٩٤هـ)[١٠]، وعبدالله بن يزيد البصري نزيل مكة (١١٣ ـ ٢١٣هـ)[١١]، وخلف بن هشام بن ثعلب البغدادي (١٥٠ ـ ٢٢٩هـ)[١٢].

---

(١) انظر: السير: ٣٧٨/٩، والتقريب: ص ١٩٠، والتهذيب: ص ٩٠/٢ ـ ٩١.

(٢) انظر ترجمته في: التقريب: ص ٣٠٥، والتهذيب: ص ٦١٩/٢.

(٣) انظر ترجمته في: التقريب: ص ٢٢١، والتهذيب: ص ٢٢٥/٢ ـ ٢٢٦.

(٤) انظر ترجمته في: التقريب: ص ٣٣٣، والتهذيب: ص ١١٧/٣ ـ ١١٩.

(٥) انظر: التقريب ١٨٤، وطبقات المفسرين للداودي: ١٩٠/١، ١٧٨.

(٦) انظر: التقريب ١٥١، وطبقات المفسرين: ١٧٣/١.

(٧) انظر: التقريب ٥٣٥.

(٨) انظر: التقريب ٢٩٦، وطبقات المفسرين: ٢٩٦/١.

(٩) انظر: السير: ٥٨٦/١٠، ١٩٥.

(١٠) انظر: معرفة القراء ١٣٤/١، والتقريب: ٥٥١.

(١١) انظر: غاية النهاية ٤٦٣/١.

(١٢) انظر: معرفة القراء ٢٠٨/١، والتقريب: ١٣٥.

ومن فقهاء المحدثين:

يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي ـ صاحب أبي حنيفة (١١٣ ـ ١٨٢هـ)[(١)]، وجرير بن عبدالحميد بن قرط الكوفي؛ قاضي الري (١١٧ ـ ١٨٨هـ)[(٢)]، وحفص بن غياث بن طلق النَّخَعي الكوفي القاضي (١١٣ ـ ١٩٤هـ)[(٣)]، والإمام الشافعي محمد بن إدريس (١٥٠ ـ ٢٠٤هـ)، وسليمان بن داود بن علي الهاشمي البغدادي (ت ٢١٩هـ)[(٤)].

ويبرز في علم العقيدة وأصول الدين:

جماعة من الأئمة الثقات الأثبات المشهورين، أمثال: ابن مُسْهِر الفقيه الدمشقي (١٤٠ ـ ٢١٨هـ)؛ حُمل على القول بخلق القرآن فأبى، ثم أجاب خشية السيف[(٥)]. وأبي نعيم الفضل بن دُكَيْن الكوفي (١٣٠ ـ ٢١٨هـ)؛ قام في أمر الامتحان ما لم يقم به غيره[(٦)]، وقتيبة بن سعيد الثقفي البغلاني البَلْخي (١٥٠ ـ ٢٤٠هـ)؛ كان من أهل السنة والجماعة، وكانت له مواقف من المبتدعة[(٧)].

ويلمع في علوم العربية:

عُبيدة بن حُميد بن صُهيب التيمي الكوفي (ت ١٩٠هـ)، كان صاحب نحو وعربية، وقراءة للقرآن[(٨)]. وابن كُناسة؛ ومحمد بن عبدالله بن

---

(١) انظر: السير: ٤٧٠/٨.

(٢) انظر: السير: ٩/٩، والتقريب ٧٨.

(٣) انظر ترجمته في: التقريب: ص ١١٣، والتهذيب: ص ٤٥٨/١ ـ ٤٥٩

(٤) انظر: السير: ٦٢٥/١٠، والتقريب: ١٩١.

(٥) انظر: السير: ٢٣٠/١٠، ٢٣٣ ـ ٢٣٦.

(٦) انظر: السير: ١٤٢/١٠، ١٤٩.

(٧) انظر: السير ١٣/١١، والتقريب: ٣٨٩.

(٨) انظر: طبقات ابن سعد ٣٢٩/٧، والتقريب: ٣١٩.

عبدالأعلى الكوفي (ت ٢٠٧هـ)، كان عالماً بالعربية والشعر[١]. وأبو عمرو الشيباني؛ إسحاق بن مِرار الكوفي (ت ٢١٠هـ)، كان نحوياً لغوياً[٢]. وأبو عمر الضرير الأكبر؛ حفص بن عمر البصري (ت ٢٢٠هـ)، كان عالماً بالفرائض، والحساب، والشعر، وأيام الناس[٣].

وقد كانت لأحمد عناية خاصة في هذا المجال، حيث يقول: «كتبت من العربية أكثر مما كتبه أبو عمرو بن العلاء»[٤]، فلعله أفاد ذلك من بعض شيوخه، أمثال المذكورين آنفاً.

وممن اشتهر من شيوخه في الأخبار والمغازي والسير:

زياد بن عبدالله بن الطفيل العامري البَكَّائي الكوفي (ت ١٨٣هـ)، كان صدوقاً، ثبتاً في المغازي[٥]، وعامر بن صالح بن عبدالله الزبيري المدني (ت ١٩٠هـ)، كان متروك الحديث، عالماً بالأخبار[٦]. وأبو عمرو الضرير الأكبر، كان عالماً بأيام الناس[٧].

ويعرف بالزهد والعبادة جماعة من الثقات الأثبات:

من بينهم: بشر بن المفضل الرّقَاشي البصري (ت ١٨٦هـ)[٨]، ومحمد بن يزيد الكَلاعي الخولاني الشامي (ت ١٩٠هـ)[٩]، وبشر بن السري الأفوه البصري (ت ١٩٥هـ)[١٠]. ووكيع بن الجراح الكوفي

---

(١) انظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة ١٥٩/٣، والتقريب ٤٢٣.

(٢) انظر: إنباه الرواة ٢٥٦/١، والتقريب ٥٨٢.

(٣) انظر: التهذيب ٤١١/٢، والتقريب ١١٢.

(٤) المنهج الأحمد ٢٤٢/١، رقم ١٠٧، من رواية محمد بن حبيب البزار، عن أحمد.

(٥) انظر التقريب ١٦٠.

(٦) انظر التقريب ٢٣٠.

(٧) تقدم آنفا في علماء العربية.

(٨) انظر ترجمته في: التقريب ص٤٤٨.

(٩) انظر: السير: ٢٠٣/٩، والتقريب ٥١٤.

(١٠) انظر: حلية الأولياء ٣٠٠/٨، والتقريب ٦٢.

(ت١٩٧هـ) صاحب كتاب «الزهد» و«المصنف»، و«التفسير»[(١)].

هذا ولم تقتصر مسموعاته على شيوخه فقط، بل اتسعت حتى شملت جماعة من أقرانه، وبعض تلاميذه.

يقول سفيان بن عيينة ـ شيخ الإمام أحمد ـ: «لا يكون الرجل من أهل الحديث، حتى يكتب عمّن هو فوقه، وعمّن هو دونه، وعمّن هو مثله»[(٢)].

وكان ابن المبارك يكتب عمّن هو دونه، فقيل له، فقال: «لعلّ الكلمة التي فيها نجاتي لم تقع إليّ»[(٣)]، وقيل لأحمد: «مالك على قدره يسمع من نظرائه، قال: وما عليه، يزداد به علماً ولم يضره»[(٤)].

ومن هذا المنطلق، فقد أفاد الإمام أحمد من جماعة من أقرانه، فروى عن ابن معين، وابن المديني، وابن نُمير (ت٢٣٤هـ)[(٥)]، وأبي بكر بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)[(٦)]، وابن راهويه[(٧)]، وقتيبة بن سعيد (ت٢٤٠هـ)، ودَلُّوية (ت٢٥٢هـ)[(٨)].

كما نزل في الرواية عمن دونه، حتى روى عن بعض تلاميذه، أمثال: أبي داود ـ صاحب السؤالات[(٩)] ـ، ومحمد بن جعفر بن زياد الوركاني (ت٢٢٨هـ)[(١٠)]، ومحمد بن عوف بن سفيان الطائي الحمصي (ت٢٧٢هـ)[(١١)].

---

(١) انظر: الحلية ٣٦٨/٨، والتقريب ٥١١.
(٢) ونحوه قال وكيع أيضاً، كما في الجامع لأخلاق الراوي للخطيب ٢١٦/٢، ٢١٨.
(٣) انظر: المصدر السابق ٢١٩/٢، وتدريب الراوي ١٤٧/٢.
(٤) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب ٢١٧/٢.
(٥) محمد بن عبدالله الكوفي، (التقريب ٤٢٥).
(٦) عبدالله بن محمد بن إبراهيم الواسطي ثم الكوفي، (التقريب ٢٦٢).
(٧) إسحاق بن إبراهيم المروزي، (التقريب ٣٩).
(٨) الحافظ زياد بن أيوب الطوسي، لقبه أحمد: شعبة الصغير، (انظر: السير: ١٢٠/١٢، التقريب ١٥٨).
(٩) انظر: المناقب: ٦٥.
(١٠) المنهج الأحمد ٣٣٠/١، رقم ١٠٠.
(١١) المنهج الأحمد ٣٢٣/١، رقم ١٨٨.

وبذلك يكون قد ضرب مثالاً رائعاً في طلب العلم وتحصيله، وانتقاء الشيوخ، والإفادة من مختلف علماء عصره.

اتساعه في العلم وإمامته في فنون شتى

قال الخلال (٢٣٤ ـ ٣١١هـ): «كان أحمد قد كَتب كُتب الرأي وحفظها، ثم لم يلتفت إليها، وكان إذا تكلم في الفقه تكلم كلام رجل قد انتقد العلوم، فتكلم عن معرفة»[(١)]، وقد نقل عنه الفقه نيّف وعشرون ومائة تلميذ[(٢)]، وقال أبو زرعة: «كان أحمد يحفظ ألف ألف حديث...»[(٣)]، هذا ولا خلاف في إمامته في الحديث وعلومه[(٤)]، وقال إسحاق بن راهويه: «كنت أجالس أحمد، وابن معين، ونتذاكر، فأقول ما فقهه؟ ما تفسيره؟، فيسكتون إلاَّ أحمد»[(٥)].

ولم تقتصر ثقافته على الفقه والحديث، بل كتب في التفسير، والعقائد والزهد، وغيرها[(٦)].

كما كان عنده معرفة بالقراءات وتذوق لها؛ فقد كان يكره الإدغام والإمالة من قراءة حمزة والكسائي[(٧)]، ويرى أن الهمز في القرآن لحنٌ[(٨)]، ثم رجع عن ذلك، وكان يرى أن قراءة الألحان بدعة[(٩)]، وتعجبه القراءة

---

(١) المناقب: ٩١.

(٢) انظر طبقات الحنابلة ١/٧.

(٣) المناقب: ٨٥. وقد عقب الذهبي (في السير: ١١/١٨٧) على ذلك، فقال: «فهذه حكاية صحيحة في سعة علم أبي عبدالله، وكانوا يعدون في ذلك المكرر والأثر، وفتوى التابعي، وما فسر، ونحو ذلك، وإلا فالمتون المرفوعة القوية لا تبلغ عشر معشار ذلك».

(٤) طبقات الحنابلة ١/٥.

(٥) المناقب: ٩٠، والسير: ١١/١٨٨.

(٦) انظر مؤلفاته ص٨١.

(٧) انظر المنهج الأحمد، رقم ٣٧٥، ٤١٣، ٤٦٧.

(٨) المصدر السابق، رقم ٣١٤.

(٩) السابق، رقم ٢٩٥، ٤٢٨، ٥٣٢.

السهلة؛ قراءة أبي عمرو بن العلاء؛ لغة قريش والفصحاء من الصحابة[١].

ويضاف إلى ذلك ما أثر عنه من اهتمامه بالعربية؛ فعن محمد بن حبيب البزار (ت ٢٧١هـ)، عن أحمد، أنه قال: «كتبت من العربية أكثر ممّا كتبه أبو عمرو[٢] بن العلاء»[٣].

وكان لا يلحن في الكلام، وكان يُسأل عن ألفاظ في اللغة تتعلق بالتفسير والأخبار فيجيب[٤].

وقد شهد له معاصروه بسعة اطلاعه، وتنوع ثقافته، وتبحره في كثير من العلوم، فمن ذلك:

ما قاله أبو ثور (ت ٢٤٠هـ): «كنتَ إذا رأيت أحمد، خُيل إليك أن الشريعة لوح بين عينيه»[٥].

وقال أبو زرعة (ت ٢٦٤هـ): «ما رأيت مثل أحمد في فنون العلم»[٦].

وقال إبراهيم الحربي (ت ٢٨٥هـ) أيضاً: «رأيت أبا عبدالله جُمع له علم الأولين والآخرين»[٧].

وحسبه من ذلك كله شهادة شيخه الإمام الشافعي رحمه الله (ت ٢٠٤هـ)، حيث قال: «أحمد بن حنبل إمام في ثمان: إمامٌ في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السنة»[٨].

---

(١) المناقب: ٢٠٤، والمنهج الأحمد، رقم ٣٠٨.
(٢) إمام أهل البصرة في القراءة والنحو، شيخ الأصمعي وغيره، توفي سنة أربع وخمسين ومائة، وكان ثقة. (انظر: إنباه الرواة ٤/١٣١، ومعرفة القراء ١/١٠٠، والتقريب ٥٨٢).
(٣) طبقات الحنابلة ١/٧ ـ ٨، المنهج الأحمد، رقم ١٠٧.
(٤) طبقات الحنابلة ١/٧ ـ ٨.
(٥) المناقب: ١٦٥.
(٦) المناقب: ١٦٢.
(٧) السير: ١١/١٨٨، وانظر المنهج الأحمد، رقم ٨٩.
(٨) طبقات الحنابلة ١/٥، والمنهج الأحمد، رقم ٥٥.

أثره العلمي[1]

وبعد أن حصل الإمام أحمد على مقصوده من علوّ الأسانيد، وجمع الفوائد، رجع إلى بغداد واستقر بها، وانتقل من مرحلة الأخذ إلى مرحلة العطاء؛ حتى صار محط رحال طلبة العلم من كل حدب وصوب.

وأبرز ما يلقي الضوء على هذا الجانب العلمي في حياة الإمام أحمد، أمور ثلاثة؛ هي:

أ ـ تصدره للتحديث والفتوى.

ب ـ تلاميذه.

جـ ـ مؤلفاته.

أ ـ تصدره للتحديث والفتوى والنصح والإرشاد، ومجالات ذلك:

ذكر ابن الجوزي أن أحمد كان يفتي في شبابه في بعض الأوقات، ويحدّث إذا سئل. ثم أخرج بسنده إلى نوح بن حبيب القُومَسي أنه رأى أحمد في مسجد الخِيْف «بمنى» سنة ثمان وتسعين ومائة، وجاءه أصحاب الحديث، يعلمهم الفقه والحديث، ويفتي الناس في المناسك[2].

إلاَّ أنه ـ رحمه الله ـ لم ينتظم في التصدر للتحديث والفتوى، ويدخل في مرحلة العطاء العلمي المتواصل، إلاَّ بعد سن الأربعين؛ فبدأت حياته العلمية في الإنتاج في مطلع القرن الثالث الهجري.

فقد أخرج ابن الجوزي بسنده إلى حجاج بن الشاعر أنه قال: جئت إلى أحمد فسألته أن يحدثني سنة ثلاث ومائتين، فأبى أن يحدثني، ثم رجعت سنة أربع وقد حدث أحمد واستوى الناس عليه، وكان لأحمد في هذا اليوم أربعون سنة[3].

---

(١) انظر مقدمة تحقيق سؤالات أبي داود.

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية ١٦٣/٩ ـ ١٦٤، وابن الجوزي في المناقب: ٢٤٣.

(٣) المناقب: ٢٤٤.

ولعلّ عدم تصدره للتحديث والفتوى إلاَّ بعد هذه السنّ يعود إلى ما جرت عليه عادة المحدثين من الانشغال بالنظر فيما جمعوه من الحديث بعد انتهاء الرحلة.

فقد رُوي عن ابن المبارك أنه قال: «من أحبّ أن يستفيد فلينظر في كتبه»[(١)].

وقال الخطيب: «إذا استقرّت بالطالب داره، وانقضت من السفر والاغتراب أوطاره، فليأخذ نفسه بالنظر فيما كتب، والتدبير لعلم ما طلب»[(٢)].

ويبدو أن الإمام أحمد لم يختر إقامته على ظعنه إلاَّ في نهاية القرن الثاني، وبداية الثالث[(٣)]، وهو على أبواب الأربعين من عمره، فانشغل بالنظر فيما كتب، ثم تصدر للتحديث وكان قد أتمّ الأربعين، «وصار يجتمع في مجلسه قدر خمسة آلاف من طلبة العلم، أو يزيدون؛ نحو خمسمائة يكتبون، والباقون يتعلمون منه حسن الأدب، وحسن السمت»[(٤)]، والظاهر أن هذا المجلس، هو الذي ذكره ابن الجوزي، وأشار إليه أنه خاصّ بالتدريس، واستقبال الأسئلة[(٥)]، كما كان له مجلس آخر بعد العصر، يعقده للفتيا فقط، لا يتكلم فيه حتى يُسأل[(٦)]، ويغلب على الظن أن ذلك كله كان في مسجده المعروف به، وبتدريسه فيه[(٧)].

ولم يقتصر عطاؤه الثقافي على المسجد فقط، بل كان بيته أيضاً مفتوحاً لاستقبال من يقصده من أهل العلم.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب ٢/٢٤٩.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) انظر رحلاته في طلب العلم ص ٣٨.
(٤) أخرجه ابن الجوزي في المناقب: ٢٧١، وذكره الذهبي في السير: ١١/٣١٦.
(٥) انظر المناقب: ٢٦٢.
(٦) المناقب: ٢٨٠.
(٧) المناقب: ٢٤٦، والمنهج رقم ٤٧٣.

فقد زاره شيخه أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، وأفاد منه فوائد[(١)].

وبات عنده تلميذه عبدالصمد بن سليمان بن أبي مطر، وسمع منه، وعاتبه الإمام أحمد في عدم تهجده في تلك الليلة[(٢)].

وعلى باب داره، سمع منه بقيّ بن مَخْلَد القرطبي (ت ٢٧٦هـ) عدداً من الأحاديث، في أيام متوالية، على موعد بينهما زمن المحنة[(٣)].

كما أنه لم يأل جهداً في بثّ ما عنده من علم، كلما وجد إلى ذلك سبيلاً، وطلب سماعه طالب، أو كتب إليه سائل.

ففي السفينة، وافق ركوب طلحة بن عبيدالله البغدادي، ركوب أحمد، فسمع منه طلحة في هذه المناسبة[(٤)].

كما حدّث في السجن أيضاً والقيد في رجله، فسمع منه طاهر بن محمد بن نزار[(٥)].

وكان يُسأل، ويُستشار، ويُستنصح عن طريق المكاتبة، فيكتب إجابات ذلك لمراسليه وينفذها إليهم.

فلما أشكل على مُسدّد بن مُسَرْهد (ت٢٢٨هـ)، أمر الفتنة وما وقع الناس فيه من الاختلاف في القدر، والرفض والاعتزال وخلق القرآن، والإرجاء، كتب إلى أحمد: «اكتب إليّ بسنّة النبي ﷺ» فكتب إليه رسالته المشهورة[(٦)].

---

(١) انظر: المناقب: ١٥٢ ـ ١٥٣، والمنهج رقم ١٨.
(٢) انظر المنهج رقم ٤٤٠.
(٣) انظر المنهج رقم ١٢٤.
(٤) انظر المنهج ٤١٦.
(٥) انظر: السير: ٢٤٣/١١، والمنهج ٤١٤.
(٦) انظر المنهج ٢٠.

ولما ماتت زوجة إسحاق بن حسان الكوفي، كتب إلى أحمد يستشيره في الزواج، فكتب إليه: «تزوج ببكر، واحرص على ألا يكون لها أمّ»[(١)].

كما كتب إلى سعيد بن يعقوب أبي بكر الطالقاني (ت ٢٤٤هـ)، ينصحه في رسالة جاء فيها: «... أمّا بعد فإنّ الدنيا داء والسلطان داء، والعالم طبيب، فإذا رأيت الطبيب يجر الداء إلى نفسه فاحذره، والسلام عليك»[(٢)].

تلاميذه

كان مجلس الإمام أحمد يضم آلافاً من الطلبة من مختلف البقاع، حملوا علمه إلى الأمصار، مما كان له الأثر الكبير في انتشار عامه انتشاراً واسعاً، فقد كان يجتمع في مجلسه زهاء خمسة آلاف أو يزيدون.

وقد ذكر ابن الجوزي (٥٧١) واحداً وسبعين وخمسمائة ممّن حدث عن الإمام أحمد على الإطلاق، من الشيوخ والأصحاب[(٣)]، وأوصلهم ابن أبي يعلى إلى (٥٧٧) سبع وسبعين وخمسمائة بما فيهم الإمام أحمد[(٤)]. وعدهم العُلَيمي (٥٧٨) ثمانية وسبعين وخمسمائة نفس، لكنه ذكر الإمام أحمد تحت هذا العدد أيضاً[(٥)]، كما كرر أربع تراجم أخرى[(٦)]: ثلاث منها كررها مرتين، والرابعة كررها ثلاث مرات؛ فيصفوا له منهم (٥٧١) واحد وسبعون وخمسمائة راوٍ؛ منهم واحد وأربعون راوياً لم يذكرهم ابن

---

(١) المناقب: ٢٦٤، والمنهج ٢٣٩.

(٢) المنهج الأحمد ٣٩٧.

(٣) المناقب: لابن الجوزي ١٢٥ ـ ١٤٤.

(٤) طبقات الحنابلة ١/ ٤ ـ ٤٢٩.

(٥) انظر المنهج الأحمد ١/١١٠، حيث بدأ بالترجمة رقم ٢، واعتبر ترجمة الإمام رقم ١.

(٦) ثلاث منها كررها مرتين؛ هي ترجمة رقم [٨٠] مكررة في [٢٥٠]، وترجمة رقم [٣٣٢] مكررة في [٥٧١]، وترجمة رقم [٥١٤] مكررة في [٥٢٣]، والترجمة الرابعة كررها ثلاث مرات، وهي ترجمة رقم [٢١٧] مكررة في [٢٥٥]، وفي [٤٧٠].

الجوزي[1]. كما ذكر المزّي ثمانية من بين الرواة عن أحمد[2] لم يرد لهم ذكر عند ابن الجوزي، ولا عند العُلَيمي.

فيصبح عدد الرواة عن أحمد وفق هذه الإحصائية؛ (٦٢٠) عشرين وستمائة راوٍ على اختلاف بلدانهم[3].

وهؤلاء التلاميذ وغيرهم من أصحاب الإمام أحمد متفاوتون في الرتبة والضبط والحفظ، كما أنهم متفاوتون في النقل عنه؛ فمنهم المكثر، ومنهم المقل.

فمن المكثرين عنه:

مُهَنّا بن يحيى الشامي، كان قد لزم أحمد ثلاثاً وأربعين سنة[4]، وأبو بكر الأثرم البغدادي (ت ٢٦٠هـ)، وإبراهيم بن هانئ النيسابوري (ت ٢٨٥هـ)، وأبو داود السجستاني، وإبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥هـ)، صحب أحمد عشرين سنة[5]، وغيرهم ممن له عن أحمد مسائل[6].

---

(١) وهذه أرقام تراجمهم في المنهج الأحمد: [٤٠]، [٩٩]، [١١٣]، [١٤٠]، [١٤٥]، [١٨٩]، [١٩٥]، [١٩٧]، [٢٢٨]، [٢٢٩]، [٢٥٢]، [٢٦٤]، [٢٧٧]، [٢٧٩]، [٣٠٧]، [٣١٠]، [٣٢٢]، [٣٣٢] مكرر، [٣٣٩]، [٣٤٣]، [٣٥٣]، [٣٦٩]، [٣٨٧]، [٤٠٩]، [٤١٩]، [٤٣١]، [٤٣٩]، [٤٥٩]، [٤٦٥]، [٤٦٦]، [٤٧٣]، [٤٧٥]، [٤٨٠]، [٥٠٨]، [٥١٠]، [٥١٢]، [٥٥٣]، [٥٦١]، [٥٦٥]، [٥٦٩]، [٥٧١]، [٥٧٣].

(٢) وهم الحسين بن حريث المروزي، والحسين بن منصور بن جعفر النيسابوري، وعبدالله بن محمد بن أبان الجعفي (ثلاثتهم من أقرانه). وعمرو بن منصور النسائي، ومحمد بن إسماعيل؛ أبو بكر الطبراني، ومحمد بن الحسين بن موسى بن أبي الحنين الحنيني، ومحمد بن أبي غالب القُومَسِي البغدادي (وهو من أقرانه). ومحمد بن يحيى بن سليمان بن زيد بن زياد المروزي البغدادي، (انظر تهذيب الكمال ١/٤٤٠ ـ ٤٤٢).

(٣) انظر مقدمة تحقيق سؤالات أبي داود: ص٢٦ ـ ٢٧

(٤) تاريخ بغداد: ٢٦٨/١٣، والمنهج رقم ١٩٥.

(٥) انظر المناقب: ١٨٢.

(٦) سيأتي ذكر المسائل ص١٠٦.

ومن المقلين:

البخاري ومسلم وغيرهما.

كما روى عنه عدد من أقرانه، وبعض شيوخه وأفادوا منه.. فقد روى عنه علي بن المديني، ويحيى بن معين، وعبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي، المعروف بدُحَيم (ت ٢٤٥هـ) وغيرهم من أقرانه(١).

كما روى عنه بعض المشاهير من شيوخه، أمثال: عبدالرحمن بن مهدي، وقتيبة بن سعيد، والإمام الشافعي، ووكيع بن الجراح، وغيرهم(٢).

أما مؤلفاته فسيأتي الحديث عنها مفصلاً.

صفته وأخلاقه

أ ـ صفته:

كان شيخاً رَبْعَةً، وقيل طُوالاً، أسمر شديد السمرة، حسن الوجه، مخضوباً يخضب بالحناء، خضاباً ليس بالقاني، وفي لحيته شعرات سود، تعلوه سكينة ووقار، وخشية، وكان مهيباً في ذات الله، حتى قال أبو عبيد: «ما هبت أحدًا في مسألة ما هبت أحمد بن حنبل».

وكانت ثيابه غلاظاً بيضاء، يعتم ويتزر نظيفاً في ملبسه، وكان ستوراً في بيته، وما دخل حماماً قط. وكان أكثر جلوسه متربعاً(٣).

---

(١) لقد ذكر المزي في تهذيب الكمال ١/٤٤٠ ـ ٤٤٢ أحد عشر ممن رووا عن الإمام أحمد من أقرانه.

(٢) انظر المناقب: لابن الجوزي ١٢٥ ـ ١٤٤، حيث ذكر خلال قائمة «من حدث عن أحمد»: ثلاثين من شيوخه وأقرانه، وفي ص ١١٥ ـ ١٢٣ سمى المشاهير منهم، كما ذكر منهم المزي في تهذيب الكمال ١/٤٤٠ ـ ٤٤٢ تسعة من أشهر شيوخه.

(٣) المدخل المفصل: ص ٣٣٤.

ب ـ تواضعه[1]:

كان رحمه الله آية في التواضع ومثلاً يحتذى في ذلك، وسيرته خير شاهد على ما نقول، فمن ذلك أنه لم يكن يفخر بعروبته، مع أنه عربي صليبة ولا شك.

قال ابن معين ـ رفيق حياته وصديقه ـ: ما رأيت مثل أحمد بن حنبل، ما افتخر علينا بالعربية ولا ذكرها، وقد سئل مرة عن ذلك، وهل هو عربي؟ فقال: نحن قوم مساكين.

وكان أحمد من أحب الناس وأكبرهم نفساً، وأحسنهم عشرة وأدباً، كثير الإطراق والتقى، معرضاً عن القبيح واللغو لا يسمع منه إلاَّ المذاكرة بالحديث، وذكر الصالحين والزهاد في وقار، وسكون ولفظ حسن، وإذا لقيه إنسان بش به، وأقبل عليه، وكان يتواضع للشيوخ تواضعاً شديداً، وكانوا يكرمونه، ويعظمونه.

وكان من مظاهر تواضعه، وتطبيقه للسنن إجابته للدعوة في المناسبات المشروعة، مثل الزواج، والختان.

وكان في حضوره، ملاطفاً للناس، متواضعاً، لكن كان أمَّاراً بالمعروف نهَّاءً عن المنكر، يقوِّم السلوك، ويزيل المنكر، فإن لم يمكنه انصرف، وكان ربما بذل شيئاً من المال لإدخال السرور، وله في ذلك مواقف كريمة.

جـ ـ تعبده وزهده[2]:

من أعظم الصفات التي تحلى بها هذا الإمام، وأفاض مترجموه في ذكرها هي تعبده وزهده غير المتكلف، وتألهه، وقراءته القرآن وورعه، مما

---

(1) انظر: السير: ١١/٢٠٦ ـ ٢١٢، والمناقب: ٢٧٣، والمدخل المفصل: ٣٣٥ ـ ٣٣٦.
(2) انظر: المدخل المفصل: ٣٣٦ ـ ٣٣٧.

لا ينقضي منه العجب، لكنها المعونة الربانية، وهي بحق تقضي له بالإمامة في العلم والدين، إذ العالم لا يكون عالماً حتى يكون عاملاً، وكان من هديه: أنه كان لا يظهر النسك، وكثيراً ما يقول: اللهم سلّم سلّم، وكانت الدنيا لا يجري لها ذكر على لسانه.

قال تلميذه الإمام أبو داود ـ صاحب السنن ـ: «لقيت مائتين من مشايخ العلم، فما رأيت مثل أحمد بن حنبل، لم يكن يخوض في شيء ممّا يخوض فيه الناس من أمر الدنيا، فإذا ذكر العلم تكلم»(١).

قال ابن كثير رحمه الله: «وقد صنف أحمد عن الزهد كتاباً حافلاً عظيماً، لم يسبق إلى مثله ولم يلحقه أحد فيه، والمظنون بل المقطوع به: أنه إنما كان يأخذ بما أمكنه منه»(٢).

د ـ حبه للوحدة:

قال عنه ابنه عبدالله: كان أصبر الناس على الوحدة، وبِشْرٌ لم يكن يصبر على الوحدة كان يخرج إلى ذا وإلى ذا.

وكان يقول: أشتهي مكاناً لا يكون فيه أحد من الناس.

ويقول: رأيت الخلوة أروح لقلبي.

فكان رحمه الله يحب الخلوة والانزواء عن الناس، ويعود المريض، وكان يكره المشي في الأسواق، ويؤثر الوحدة(٣).

هـ ـ بعده عن الشهرة:

من كان موصوفاً بالزهد والورع، والتواضع، وصدق اللجأ إلى الله،

---

(١) انظر: الحلية: ١٦٤/٩
(٢) انظر: البداية والنهاية: ٣٢٩/١٠.
(٣) المدخل المفصل: ص ٣٣٨.

والتعبد ودوام الذكر، وقراءة القرآن، وتبليغ العلم، خاف على نفسه الشهرة، وكرهها وفر من أسبابها، وأخذ بالتوقي منها، وقد ضرب الإمام أحمد في حربها شوطاً بعيد المدى في دقائق حياته، حتى كان يقول:

«لو وجدت السبيل لخرجت حتى لا يكون لي ذكر».

وصفه عيسى بن محمد الرملي ولهذا قال:

«عن الدنيا ما كان أصبره، وبالماضين ما كان أشبهه، وبالصالحين ما كان ألحقه، عَرضَت له الدنيا فأباها، والبدع فنفاها».

ولهذا كان ـ رحمه الله تعالى ـ لا يظهر التنسك، ويقول: «أريد أن أكون في بعض تلك الشعاب حتى لا أعرف، وقد بليت بالشهرة، إني لأتمنى الموت صباحاً ومساء»[١].

و ـ كرمه:

مع قلة ذات اليد، وأن حاله كانت كفافاً، بل ربما لحقته فاقة، كان يبذل ما في يده، ولا يؤخر ما في يومه لغده[٢].

ز ـ مصدر نفقته:

كان يتعفف عن أعطيات السلطان، والأخذ من أيدي الناس وإن لحقته فاقة، يظن الظانُّ أن لديه من الثراء، ما يتنافس به أهل الدنيا في دنياهم، لا ولكن كان لديه الذي لا ينفذ: «القناعة» والفقه، وضبط النفس، وعلو الهمة.

إن غاية ما ذكرته المصادر: أن له داراً في بغداد، ملحق بها جوانب مؤجرة، فينفق من غلالها، وثم مصدران آخران:

---

(١) المصدر نفسه: ٣٣٨ ـ ٣٣٩، وانظر السير: ١٩٨/١١.

(٢) المصدر نفسه.

١ ـ تقوّته من عمل يده: ومن وقائعه في ذلك أنه زمن الرحلة إلى عبدالرزاق في اليمن، كان يعمل «التكك»[(١)]، ويبيعها يتقوت بها.

٢ ـ حوانيت كان يؤجرها: وقد ذكر مترجموه من حسن تعامله مع شاغليها، عطفه عليهم، ما يقضي بورعه، وسماحة نفسه، وزهده، وانصرافه بكليته عن الدنيا[(٢)].

حـ ـ رفضه أعطيات السلطان:

ما قبل أحمد أعطيات السلطان قط، وكان يقبل الهدية من غير السلطان ويثيب عليها بأكثر منها، وعندما رفع الله المحنة بولاية المتوكل دفع له مالاً فلم يقبله، فألزمه به ففرقه بعدما قبله وأجرى المتوكل على أهله وولده أربعة آلاف في كل شهر حتى مات المتوكل، لكن الإمام أحمد اعترض على ولديه: صالح وعبدالله، وعمه، لأنهم قبلوا مال الخليفة، ويقول لهم: لم تأخذونه، والثغور معطلة، والفيء غير مقسوم بين أهله.

وما أجمل ما قاله مصعب بن عبدالله الزبيري:

«ومن في ورع أحمد؟ يرتفع على جوائز السلطان، حتى يظن أنه الكبر، ويكري نفسه مع الجمالين، حتى يظن أنه الذل، ويقطع نفسه عن مباشرة عامة الناس وغشيان خاصتهم أنساً بالوحدة، فلا يراه الرائي إلاَّ في مسجد، أو عيادة مريض، أو حضور جنازة، ولم يقض لنفسه بعض ما قضيناه من شهوات»[(٣)].

---

(١) مفرد «تكة» والتكة بالكسر رباط السراويل. انظر القاموس المحيط: ٣٠٧/٣.
(٢) المصدر نفسه: ص ٣٤١ ـ ٣٤٢.
(٣) المصدر نفسه: ص ٣٤٣ ـ ٣٤٤.

مِحَنُهُ وَصَبْرُه

المحنة الكبرى[1]

استطاع المعتزلة التسلل إلى قلب المأمون وإقناعه بمسلكهم الفلسفي في التفكير الذي نتج عنه إنكار صفات الخالق سبحانه وتعالى، ومن بينها صفة الكلام، ومن ثم دعوة المأمون العلماء إلى قول بخلق القرآن.

أراد المأمون أن يحمل الناس على ذلك، إلاَّ أن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله أبى واستعصم وثبت على الحق، في الوقت الذي تراجع فيه كثير من أهل العلم.

ثبت الإمام أحمد رحمه الله، وآثر الباقية على الفانية، وظل صابراً محتسباً، فأمر المأمون بضربه وحبسه، حتى مات المأمون، فأوصى المعتصم من بعده أن يقول مقالته بخلق القرآن، ونفذ المعتصم هذه الوصية، فضرب الإمام أحمد بالسياط حتى أغمي عليه، وأهانه أشد الإهانة، وبقي محبوساً نحواً من ثمانية عشر شهراً، وقيل بضعة وثلاثين شهراً، وكان الإمام يصلي وينام والقيد في رجله، وكان الخليفة يرسل إليه كل يوم من يناظره، وكان الإمام أحمد جبلاً راسخاً لا يتزعزع، فغضب عليه المعتصم وهدده وشتمه وأمر بالشدة في جلده والزيادة في قيده، والإمام صابر محتسب.

ثم أطلق سراح الإمام أحمد فعاد ـ رحمه الله ـ إلى التدريس بالمسجد بعد أن شفاه الله من جراحاته إلى أن مات المعتصم.

تولى الخلافة من بعده ابنه الواثق، فأظهر الميل إلى ابن أبي دؤاد ـ رأس الفتنة وأصحابه من المعتزلة والجهمية ـ واشتد الأمر على أهل بغداد،

---

(١) انظر خبر هذه المحنة في «محنة أحمد بن حنبل» لحنبل بن إسحاق، ومناقب الإمام أحمد: ص ٣٠٨ ـ ٣٥٨، والسير: ٢٣٧/١١، وما بعدها، وتاريخ الإسلام: ص ٣٥ ـ ٧١، والبداية والنهاية: ٣٣٧/١٠، والمدخل المفصل: ص ٣٧٤ ـ ٤٠٢.

فمنع الإمام من الخروج للدرس والاجتماع للناس، فانقطع عن التدريس مدة تزيد على خمس سنوات، حتى توفي الواثق سنة (٢٣٢هـ) ثم تولى الخلافة المتوكل ـ رحمه الله تعالى ـ الذي أعاد الحق إلى نصابه، ونصر الله على يديه السنة وأعز الله به أهلها، وأمر المتوكل المحدثين بأن يحدثوا بأحاديث الصفات والرؤية.

وبعد أن ثبت الإمام أحمد هذا الثبات المنقطع النظير على الحق، نسب إليه مذهب أهل السنة لأنه صبر على الذب عنها[١].

المحنة الثانية

مكيدة يدبرها الحاقدون: بعد ثلاث سنين من إخماد محنة القول بخلق القرآن، أشعل المفتنون، محنة ثانية للإمام أحمد، من باب الكيد له، خلاصتها: أن المتوكل كان يكره العلويين، ومن يؤويهم فأعلن أحلاف السوء، أن الإمام أحمد: كان يؤوي علوياً من خراسان في داره، واستطاعوا بهذا تحريك المتوكل ضده، سنة ٢٣٧هـ فبعث له المتوكل بواسطة واليه على بغداد، فريقاً من الرجال والنساء، فجاؤوه ليلاً، فتشوا البيت، وفتشوا النساء، فلم يجدوا شيئاً فظهرت براءة الإمام أحمد، وفرح بذلك المتوكل، وخاب أهل البدع الحاقدون[٢]؛ ولكن الإمام أحمد كانت نفسه أعلى وهمته أرفع، فقد استشاره الخليفة فيما يفعل بمن وشى به، وكان محبوساً عنده، فقال: ما أراد إلاَّ استئصالنا، ولكن قلت: لعل له والدة أو أخوات أو بنات أرى أن تخلوا سبيله ولا تعترضوا له»[٣].

المحنة الثالثة: محنة الدنيا

بعث المتوكل للإمام أحمد جائزة الظهور بالحجة على ابن أبي دؤاد

---

(١) انظر: منهاج السنة النبوية ٤٨٢/٢ ـ ٤٨٦، ت رشاد سالم، ومجموع فتاوى ابن تيمية ٢١٤/٦ ـ ٢١٥.

(٢) انظر: المناقب: لابن الجوزي: ص ٣٥٩ ـ ٣٦٢، والمدخل المفصل: ص ٤٠٠.

(٣) انظر: المناقب: ص ٣٦٢.

وهي عشرة آلاف درهم، مع مندوبه، بكتاب رقيق العبارة واعتذار، وإجلال للإمام أحمد، وتأكيد عليه بقبول الجائزة، ودعوته للمجيء إليه.

وقف أحمد حيران، ثم فتح له بقبولها، لكن ما طلع الفجر إلاّ وقد وزع الدراهم كلها على أولاد المهاجرين والأنصار، وفقراء المسلمين[1].

المحنة الرابعة: محنة الدنيا الثانية

خرج الإمام أحمد إلى المتوكل إجابة لدعوته، وفي طريقه لما علم المتوكل بخروجه بعث بعشرة آلاف درهم لأولاد الإمام أحمد ورغب إليهم عدم إخبار أحمد بها، استقبل قصر المتوكل الإمام أحمد، بما فيه من حشم وخدم ووزراء، والعيون تنظر إليه بالتقدير والحب، والإجلال، في قصص يطول ذكرها، لكن الإمام أحمد يرى أنه إن كان بالأمس ـ أيام محنة القول بخلق القرآن ـ في سجن البدن، فهو اليوم في سجن الروح، فهو يتمنى الخلاص، والإذن له بالعودة إلى داره في بغداد، يرفض العطاء، يرفض السكن عند المتوكل، يرفض شراء دار له في بغداد، يبعث بالكتاب بعد الكتاب لولده في بغداد بعدم قبول الجوائز والصلات ويوصيه بالحرص على الزهد والقناعة[2].

ثناء الأئمة عليه واحترامهم له

إن الثبات العظيم الذي ثبته الإمام أحمد أمام محن الدين والدنيا جعلا علماء عصره يثنون عليه ثناءً عطراً، لشدة إعجابهم به ولاعترافهم بشجاعته، وعلمه وفضله وزهده وورعه وباختصار بإمامته، وهذه قطوف من ثناء هؤلاء الكبار على هذا الإمام.

قال إسحاق بن راهويه: «لولا أحمد وبذل نفسه لما بذلها لذهب

---

(١) المدخل المفصل: ص ٤٠١، والمناقب: ص ٣٦٣.

(٢) المدخل المفصل: ص ٤٠١ ـ ٤٠٢، وانظر: المناقب: ٣٦٢ ـ ٣٧٩.

الإسلام»[1]؛ وحينما عوتب يحيى بن معين في المحنة، قال: «أراد الناس منا أن نكون مثل أحمد بن حنبل، لا والله لا نقدر على أحمد، ولا على طريق أحمد»[2].

وقال الشافعي: «خرجت من بغداد، وما خلفت بها أحداً أتقى ولا أورع ولا أعلم من أحمد بن حنبل»[3].

وقال الربيع: قال لنا الشافعي: أحمد إمام في ثمان خصال: إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السنة»[4].

وقال عبدالرزاق بن همام الصنعاني: «ما قدم علينا أحد كان يشبه أحمد بن حنبل»[5]؛ وقال: «ما رأيت مثل أحمد»[6] وعبدالرزاق قد رأى أئمة العلم وفقهاء الأمصار مثل معمر بن راشد ومالك والسفيانين وابن جريج، وابن معين، وغيرهم.

وقال إبراهيم الحربي: «كأن الله قد جمع له علم الأولين من كل صنف، يقول ما يرى، ويمسك ما شاء»[7].

وقال أبو جعفر النفيلي: «كان أحمد بن حنبل من أعلام الدين»[8].

---

(١) انظر: الحلية (١٧١/٩)، والمناقب: ص ١١٦، وتاريخ الإسلام: ص ١٣، وطبقات الحنابلة ١٣/١.

(٢) الحلية: ١٧٠/٩، والمناقب: ص ١١٨، والسير: ١٩٧/١١، وطبقات الحنابلة: ١٣/١.

(٣) تاريخ بغداد: ٤١٩/٤، والمناقب: ص ١٠٧، وطبقات الحنابلة: ١٨/١، والسير: ١٩٥/١١.

(٤) طبقات الحنابلة: ١٦/١.

(٥) المناقب: ص ٦٩.

(٦) المصدر نفسه: ص ٧٠.

(٧) المناقب: ص ٦٢، وطبقات الجنابلة: ٦/١، والسير: ١٨٨/١١.

(٨) الحلية: ١٦٩/٩، والمناقب: ١٣٠، والسير: ٢٠١/١١.

وكان شيوخه وأقرانه فضلاً عن تلاميذه وأصحابه يجلونه ويقدرونه ويحترمونه احتراماً بالغاً، حتى قال إدريس بن عبدالكريم المقرئ: «رأيت علماءنا مثل الهيثم بن جميل، ومصعب الزبيري، وذكر عشرين عالماً من الحفاظ والفقهاء، فيمن لا أحصيهم من أهل العلم والفقه، يعظمون أحمد بن حنبل، ويجلونه، ويوقرونه، ويقصدونه للسلام عليه»[(١)].

وقال أحمد بن شيبان: «ما رأيت يزيد بن هارون لأحد أشد تعظيماً منه لأحمد بن حنبل، وكان يقعده إلى جنبه إذا حدثنا، وكان يوقر، أحمد بن حنبل، ولا يمازحه»[(٢)]؛ ويزيد بن هارون من شيوخه وهو أحد الأئمة الحفاظ الكبار، ولقد كان كثير من العلماء كان يسميه بـ «بالإمام» أو «إمامنا» سواء من شيوخه أو من أقرانه أو من تلاميذه، فمنهم الإمام يحيى بن آدم كان يقول: «أحمد بن حنبل إمامنا»[(٣)].

وعلي بن المديني الذي قال: «اتخذت أحمد بن حنبل إماماً فيما بيني وبين الله»[(٤)]؛ كما كان يطلق عليه سيدنا[(٥)]؛ وممن كان يسميه «بالإمام» أيضاً سليمان حرب[(٦)]؛ وبشر بن الحارث[(٧)]؛ ومحمد بن يحيى الذهلي[(٨)]، وأبو عبيد القاسم بن سلام[(٩)]؛ وقتيبة بن أحمد[(١٠)]؛ وأبو ثور[(١١)]؛ وأبو

---

(١) الحلية: ١٧١/٩، وتاريخ بغداد: ٤١٦/٤، وتاريخ دمشق ٢٥٤/٧، والمناقب: ص ١٣٨، والسير: ٢٠٤/١١.

(٢) تاريخ دمشق: ٢٣٢/٧، والمناقب: ص ٦٧، والسير: ١٩٤/١١.

(٣) تاريخ بغداد: ٤١٧/٤، والمناقب: ص ٧٧، والسير: ١٨٩/١١.

(٤) تاريخ دمشق: ٢٤٢/٧، والمناقب: ص ١٠٩، والبداية والنهاية: ٣٣٦/١٠.

(٥) الحلية: ١٦٥/٩، وتاريخ بغداد: ٤١٧/٤، وتاريخ دمشق: ٢٤٠/٧، والمناقب: ص٧٧.

(٦) انظر: المناقب: ص ٧٧.

(٧) المصدر نفسه: ص ١١٧.

(٨) المصدر نفسه ص ١٢٥، والسير: ٢٠٠/١١.

(٩) المصدر نفسه: ١٠٩.

(١٠) تاريخ الإسلام: ص ١٢، والتهذيب: ٤٣/١.

(١١) التهذيب: ٤٣/١.

حاتم الرازي[1]؛ والنسائي[2]؛ وغيرهم.

ومن أراد المزيد من الثناء عليه، وعلى مكانته وجلالة قدره، فليتصفح ما كتبه ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» في الباب العاشر «ثناء مشايخه عليه»، والباب الثالث عشر (ثناء نظرائه وأقرانه عليه) والباب الرابع عشر (ثناء أتباعه عليه)، وخير ما نختم به هذه الباقة العطرة من التزكيات الخالصة الصادقة كلام الإمام ابن الجوزي والذهبي رحمهما الله، فقد لخصا ما سيق في جمل وجيزة قال ابن الجوزي: «الرجل مسألة إجماع أقر له الكل حتى الخصوم»[3].

وقال الذهبي: «كان عظيم الشأن، رأساً في الحديث وفي الفقه، وفي التأله، أثنى عليه خلق من خصومه، فما الظن بإخوانه وأقرانه»[4].

مرضه ووفاته

مرض الإمام أحمد فمكث في مرضه هذا تسعة أيام امتلأ خلالها الشارع، وسد باب الزقاق من كثرة العواد، فوكل السلطان من ينظم دخول الناس إلى بيت الإمام، فكان الناس في الشوارع والمساجد حتى تعطل بعض الباعة.

ولما مات، صاح الناس، وعلت الأصوات بالبكاء، حتى كأن الدنيا قد ارتجت، وامتلأت السكك والشوارع بالناس، ففتح الناس أبواب منازلهم ينادون من أراد الوضوء، فقدر من حضر الصلاة عليه ـ فيما يروى ـ مليون وثلاثمائة ألف سوى من كان في السفن.

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المناقب: ١٧٩.
(٤) السير: ٢٠٣/١١.

وبعث الخليفة المتوكل كتاباً إلى محمد بن عبدالله بن طاهر، يأمره فيه بتعزية أولاد الإمام[1].

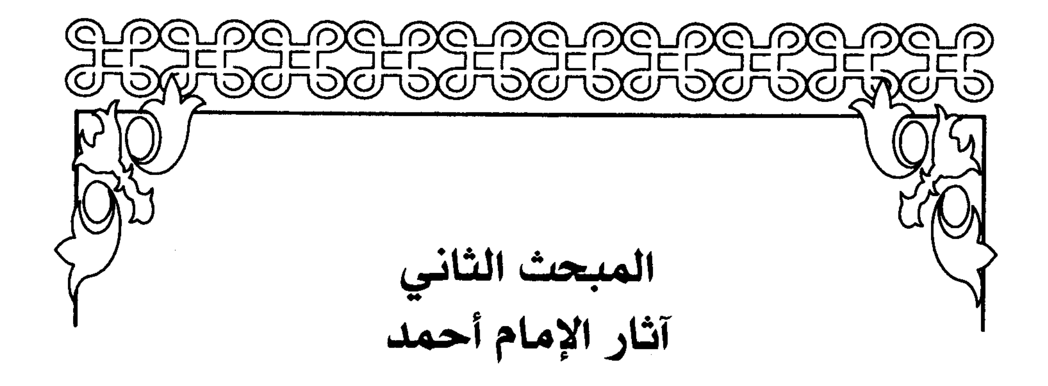
وكانت وفاته يوم الجمعة في الثاني عشر من شهر ربيع الأول، سنة إحدى وأربعين ومائتين (١٢/ ٣/ ٢٤١هـ) عن **٧٧** عاماً و**١١** شهراً و**٢٢** يوماً، فرحمه الله تعالى رحمة واسعة، وأجزل مثوبته، ورفع درجته في عليين[2].



---

(١) انظر: المناقب: ص **٤٠٢**، وما بعدها، والسير: **٣٣٥/١١** وما بعدها.

(٢) انظر: المناقب: **٤٩٦**، والسير: **٣٣٥/١١**.



المبحث الثاني
آثار الإمام أحمد

كان الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ لشدة ورعه وتمسكه بالأثر، يكره وضع الكتب وينهى عن كتابة كلامه، لأنه يريد من الناس أن ينهلوا من المعين العذب الصافي، كتاب الله وسنة نبيه ﷺ.

وكان الإمام أحمد يربّي تلاميذه على هذا الاتجاه، فقد قال عثمان بن سعيد: قال لي أحمد بن حنبل: «لا تنظر في كتب أبي عُبَيد، ولا فيما وضع إسحاق، ولا سفيان، ولا الشافعي، ولا مالك، وعليك بالأصل»[(١)].

وقال ابن هانئ: «سألت أحمد بن حنبل عن كتب أبي ثور فقال: كتاب ابتدع فهو بدعة»، وقال: «عليكم بالحديث»[(٢)].

وعن أبي علي بن عبدالرحمن بن خاقان أنه بلغه عن أحمد بن حنبل أنه يأمر بكتاب الموطأ ـ موطأ مالك ـ أو يرخص فيه، أو نحو هذا، وينهى عن جامع سفيان: فسأل أحمد عنهما، أيهما أحب إليه؟ فقل: «لا ذا ولا ذا، عليك بالأثر»[(٣)]؛ وفي رواية أخرى أن رجلاً سأل أحمد بن حنبل أكتب

---

(١) مناقب الإمام أحمد: ص ١٩٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه

كتب الرأي؟ قال: لا؛ قال فابن المبارك قد كتبها، قال: ابن المبارك لم ينزل من السماء، إنما أمرنا أن نأخذ العلم من فوق.

وقال سلمة بن شبيب: يا أبا عبدالله، إن أصحاب الحديث يكتبون كتب الشافعي؟ قال: لا أرى لهم ذلك.

وقد ساق هذه الأخبار كلها أبو الفرج بن الجوزي في المناقب في «باب في ذكر كراهية وضع الكتب المشتملة على الرأي ليتوفر الالتفات إلى النقل» وقال: «كان رضي الله عنه يكره وضع الكتب التي تشتمل على التفريع والرأي ويحب التمسك بالأثر»[١].

فالإمام أحمد كان يكره كتب الرأي والتفريع ويحث على كتب الأثر والسنة ومن المعلوم أن موطأ مالك لم يكن كتاباً خالصاً للحديث والأثر بل فيه الأثر والرأي، وكذلك كتب الشافعي كالأم واختلاف الحديث وغيرها، ولذلك كانت مؤلفاته ومصنفاته كلها آثار ومنقولات عن السلف.

قال ابن الجوزي: «كان الإمام أحمد رحمه الله لا يرى وضع الكتب، وينهى أن يكتب عنه كلامه ومسائله، ولو رأى ذلك لكانت له تصانيف كثيرة، ولنقلت عنه كتب، فكانت تصانيفه المنقولات» ثم قال:

«وكان ينهى الناس عن كتابة كلامه، فنظر الله تعالى إلى حسن قصده، فنقلت ألفاظه وحفظت، فقل أن تقع مسألة إلاَّ وله فيها نص من الفروع والأصول، وربما عدمت في تلك المسألة نصوص الفقهاء الذين صنفوا وجمعوا»[٢]. وقال ابن القيم: «وكان أحمد شديد الكراهة لتصنيف الكتب وكان يحب تجريد الحديث ويكره أن يكتب كلامه، ويشتد عليه جداً، فعلم الله حسن نيته وقصده، فكتب من كلامه وفتواه أكثر من ثلاثين سفراً،

---

(١) انظر المناقب: ص ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٢) المصدر نفسه: ص ١٩١.

ومنّ الله سبحانه وتعالى بأكثرها، فلم يفتنا منها إلاَّ القليل، وجمع الخلال نصوصه في الجامع الكبير فبلغ نحو: عشرين سفراً أو أكثر، ورويت فتاواه ومسائله، وحدّث بها قرناً بعد قرن، فصارت إماماً وقدوة لأهل السنة على اختلاف طبقاتهم، حتى أن المخالفين لمذهبه بالاجتهاد والمقلدين لغيره، يعظمون نصوصه، وفتاواه، ويعرفون لها حقها وقربها من نصوص وفتاوى الصحابة»[1].

وسنتناول مؤلفات الإمام أحمد مرتبين إياها على الفنون، مع بيان المطبوع منها من المخطوط، والتعريف بالمطبوع منها قدر الإمكان، وتجنباً للتكرار نعتمد على الإحصاء الذي ذكره الدكتور زياد منصور في مقدمة تحقيقه لسؤالات أبي داود لأنه أوفى مصدر ـ وقفت عليه ـ استقصى مؤلفات الإمام أحمد رحمه الله مع ما سأضيفه في التعريف بالكتب المطبوعة مما وقفت عليه، وتوثيق بعض الكتب المخطوطة، مع إسقاط وإهمال لثلاثة كتب هي:

١ ـ رسالة الحسن بن علي البربهاري على شرح كتاب السنة: وذلك لأني لم أجد من نص عليها من القدامى ولا المعاصرين، والذي يظهر لي أنها كتاب «شرح السنة» للبربهاري وهو كتاب مطبوع ومشهور.

٢ ـ كتاب الرسالة في الصلاة: والذي أجزم به أنه هو نفسه كتاب الصلاة وما يلزم فيها.

٣ ـ كتاب التاريخ: والذي يترجح لي أنه نفسه كتاب العلل ومعرفة الرجال، برواياته المختلفة، كما سيأتي في المبحث الخاص بالتعريف بكتاب العلل ومعرفة الرجال.

مع ملاحظات حول بعض الكتب الأخرى والتي يظهر لي أنها أجزاء من كتاب الجامع، كما ستراه في موضعه إن شاء الله.

---

(١) إعلام الموقعين: ٢٠٦/٤.

في القرآن وعلومه[١]:

١ ـ كتاب التفسير[٢]:

قال أبو الحُسين أحمد بن جعفر بن المنادي: «لم يكن في الدنيا أحد أروى عن أبيه من عبدالله بن أحمد لأنه سمع منه: «المسند» وهو ثلاثون ألفاً، و«التفسير» وهو مئة ألف وعشرون ألفاً، سمع منه ثمانين ألفاً، والباقي وجادة، وسمع الناسخ والمنسوخ، والتاريخ، وحديث شعبة. . .»[٣].

وذكر هذا الكتاب ابن النديم في الفهرست[٤]، والخطيب البغدادي في تاريخه[٥]، وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد[٦]، وابن حجر في التهذيب[٧]، وغيرهم.

ولكن الحافظ الذهبي ينكر وجود هذا الكتاب إنكاراً شديداً حيث قال: «ما زلنا نسمع بهذا التفسير الكبير لأحمد على ألسنة الطلبة، وعمدتهم حكاية ابن المنادي هذه، وهو كبير قد سمع من جده، وعباس الدوري، ومن عبدالله بن أحمد، لكن ما رأينا أحداً أخبرنا عن وجود هذا التفسير، ولا بعضه ولا كراسة منه، ولو كان له وجود، أو لشيء منه لنسخوه، ولاعتنى بذلك طلبة العلم، ولحصلوا ذلك ولنقل إلينا، ولاشتهر، ولتنافس أعيان

---

(١) لم يذكر أحد ـ فيما أعلم ـ أماكن كتب هذا الفن، فما زالت في عداد الكتب المفقودة.

(٢) نسبه للإمام أحمد غير واحد، على أنه من رواية ابنه عبدالله عنه، وقد أنكر الذهبي (في ترجمة أحمد) وجوده، فضلاً عن نسبته، بينما ذكره في ترجمة عبدالله في مروياته عن أبيه، (انظر: تاريخ بغداد: ٣٧٥/٩، وطبقات المفسرين للداودي ٧١/١، وطبقات الحنابلة ٨/١، والسير ٣٢٨/١، ٥٢١/١٣).

(٣) تاريخ بغداد: ٣٧٥/٩ ـ ٣٧٦، والسير: ٥٢١/١٣، وتذكرة الحفاظ ٦٦٥/٢، وطبقات الحنابلة ١٤٢/٥ ـ ١٤٣، وطبقات المفسرين للداودي: ٧١/١.

(٤) ص ٣٢٠.

(٥) ٣٧٥/٩.

(٦) ص ٢٤٨.

(٧) ٣٠٠/٢.

البغداديين في تحصيله، ولنقل منه ابن جرير فمن بعده في تفاسيرهم، ولا ـ والله ـ يقتضي أن يكون عند الإمام أحمد في التفسير مئة ألف وعشرون ألف حديث، فإن هذا يكون في قدر مسنده بل أكثر بالضعف.

وهذا التفسير لا وجود له، وأنا أعتقد أنه لم يكن . . .»[1].

والذي أراه أن إنكار الذهبي لا يسلم له لأمور:

أولاً: ابن المنادي الذي روى هذا الخبر ثقة كبير[2] لقي عبدالله ابن الإمام أحمد وغيره من أصحاب الإمام أحمد فغير مستبعد أن يتفرد بمثل هذا الخبر.

ثانياً: قبول أهل العلم لهذا الخبر وعدم ردهم له.

ثالثاً: استبعاد الذهبي لهذا الخبر لما في هذا التفسير من الكثرة الكاثرة من الأحاديث، فهذه الكثرة غير مستبعدة عن الإمام أحمد الذي كان يروي ألف ألف حديث، ومعلوم أن التفسير تروى فيه الأحاديث المسندة والموقوفات والآثار، فكونه بقدر المسند أو أكثر منه غير مستبعد، فكثيراً من أهل الحديث صنفوا كتباً كبيرة في التفسير كابن أبي حاتم والطبري وغيرهم.

رابعاً: كون هذا التفسير لا وجود فلعله فقد ضمن ما فقد. وأين غيره من كتب الإمام؟ فيقال فيها ما يقال في هذا التفسير.

خامساً: كون ابن جرير لم ينقل من هذا التفسير فليس هذا حجة، لأن الذي أتصوره في مثل هذا التفسير أن يكون نصوصاً وآثاراً فحسب على طريقة الإمام أحمد في التصنيف.

هذا وقد حاول الدكتور حكمت بشير ياسين أن يجمع مرويات الإمام أحمد في التفسير فبلغ ذلك أربعة مجلدات.

---

(١) السير: ١٣/٥٢٢، و١١/٣٢٨.

(٢) انظر ترجمته في شذرات الذهب: ٢/٣٤٣

٢ ـ جوابات القرآن[١].

٣ ـ المقدم والمؤخر في كتاب الله[٢].

٤ ـ الناسخ والمنسوخ[٣]: قال الشيخ بكر: مصورته في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري بالمدينة[٤].

في الحديث وعلله ونقد الرجال

صنف كتباً، منها ما تيسر طبعه، ومنها غير ذلك:

أولاً: في الحديث

أ ـ المطبوع منها:

٥ ـ المسند:

يعد هذا الكتاب من أكبر كتب السنة التي وصلت إلينا، وأعظمها نفعاً، وأغزرها مادة، وقد قال أبو موسى المديني: «هذا الكتاب أصل كبير، ومرجع وثيق، لأصحاب الحديث، انتقي من أحاديث كثيرة، ومسموعات وافرة، فجعل إماماً ومعتمداً، وعند التنازع ملجأ ومستنداً»[٥]، وقال الإمام أحمد لابنه عبدالله: «عملت هذا الكتاب إماماً، إذا اختلف الناس في سنة عن رسول الله ﷺ رجع إليه»[٦].

وقد رتب الإمام أحمد مسنده بطريقة لم يسبق إليها حيث بدأ بمسانيد

---

(١) برواية ابنه عبدالله، (المصادر السابقة).
(٢) برواية عبدالله أيضاً، (المصادر نفسها).
(٣) برواية عبدالله أيضاً، (المصادر نفسها).
(٤) المدخل المفصل: ص ٣٥٣.
(٥) خصائص المسند: ص ٢٢.
(٦) خصائص المسند: ص ٢٢، والمصعد الأحمد: ص ٣٠، وطبقات الشافعية: ٣١/٢.

العشرة المبشرين بالجنة ثم مسانيد عبدالرحمن بن أبي بكر، وزيد بن خارجة، والحارث بن خزمة، ثم سعد مولى أبي بكر، ثم مسانيد أهل البيت - رضي الله عنهم - ثم مسانيد بني هاشم - رضي الله عنهم - ثم مسانيد المشهورين من الصحابة - رضي الله عنهم -، ثم مسند المكيين، ثم مسند المدنيين ثم مسند الشاميين، ثم مسند الكوفيين، ثم مسند البصريين، ثم مسند الأنصار، ثم مسند النساء، ثم مسند القبائل؛ ولا شك أن هذه الطريقة تكلف الباحث جهداً وعناء كبيرين لذلك اهتم العلماء بترتيبه على حروف المعجم ككتب الأطراف أو الأبواب[1].

عدد الصحابة في المسند:

ذكر أبو موسى المديني أن عدد الصحابة في المسند «سبعمائة رجل»[2]، بينما ذكر ابن الجزري عن أبي موسى المديني أن عدد الصحابة: نحو سبعمائة رجل، ومن النساء مائة ونيف[3]، وبلغ عددهم حسب فهرس الشيخ الألباني الذي وضعه للمسند وطبع في مقدمة الجزء الأول منه بالمكتب الإسلامي «أربعة وتسعمائة صحابي بمن فيهم النساء أو الذين لم ترد تسميتهم».

عدد أحاديث المسند:

اختلف في عدد أحاديث المسند اختلافاً كثيراً، فمنهم من قال بأنه ثلاثون ألفاً[4]، ومنهم من قال: بأنه أربعون ألف حديث[5]، ويقول الشيخ أحمد شاكر: «هو على اليقين أكثر من ثلاثين ألفاً، وقد لا تبلغ الأربعين ألفاً»[6]، وقد قام بعض الباحثين بعدها فبلغت (٢٧٥١٧) حديث مع المكرر

---

(١) لقد استفدت في التعريف بالمسند من البحث الذي نشره أحمد بن عبدالرحمن الصويان في مجلة البحوث الإسلامية ع ٢٥، بعنوان الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومسنده، فقد لخصته وزدت عليه زيادات كثيرة.

(٢) خصائص المسند: ص٢٣.

(٣) المصعد الأحمد: ص ٣٤.

(٤) انظر: مناقب الإمام أحمد: ص ١٩١.

(٥) الفهرست لابن النديم: ص ٣٢٠، وخصائص المسند: ص ٢٣.

(٦) انظر هامش خصائص المسند: ص ٢٢.

وبلغ عدد زوائد عبدالله (٦٤٢) حديثاً[١]. وبلغت (٢٢٩) حديثاً بإحصاء الدكتور عامر حسن صبري[٢] وهذا العدد هو الأقرب إلى الصواب.

انتقاء المسند:

انتقى الإمام أحمد مسنده من عدد كبير من الأحاديث النبوية، مما رواه عن شيوخه في رحلاته الطويلة الشاقة، قال عبدالله ابن الإمام أحمد: «خرّج أبي المسند من سبعمائة ألف حديث».

وقال حنبل بن إسحاق: «جمعنا عمي ـ يعني الإمام أحمد ـ أنا وصالح وعبدالله، وقرأ علينا المسند وما سمعه منه ـ يعني تماماً ـ غيرنا، وقال لنا: إن هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله، فارجعوا إليه، فإن كان فيه وإلا ليس بحجة»[٣].

قال الإمام ابن القيم: «هذه الحكاية قد ذكرها حنبل في تاريخه، وهي صحيحة بلا شك»[٤].

وقد وضح العلماء مراد الإمام بقوله: «فإن كان فيه وإلا ليس بحجة» بأن المراد به أصول الأحاديث، قال ابن الجزري رحمه الله: «يريد أصول الأحاديث، وهو صحيح، فإنه ما من حديث غالباً إلاَّ وله أصل في هذا المسند»[٥].

وقال ابن القيم: «وقد استشكل بعض الحفاظ هذا من أحمد وقال: في الصحيحين أحاديث ليست في المسند، وأجيب عن هذا بأن تلك الألفاظ بعينها وإن خلا المسند عنها فلها فيه أصول، ونظائر، وشواهد، وأما أن

(١) انظر: مجلة البحوث الإسلامية، عدد ٢٥، ص ٢٥٣.
(٢) انظر زوائد عبدالله بن أحمد بن حنبل: ص١٢٤.
(٣) خصائص المسند: ص ٣٢، والمصعد الأحمد: ص ٣١، والمناقب: ص١٩١.
(٤) الفروسية لابن القيم: ص ٦٩.
(٥) المصعد الأحمد: ص ٣١.

يكون متن صحيح لا مطعن فيه ليس له في المسند أصل ولا نظير فلا يكاد يوجد البتة»[1].

شروط الإمام أحمد في المسند:

من المعلوم أن أصحاب المسانيد لا يشترطون الرواية عمن يحتج به فقط بل يروون حديث الضعفاء ومن لا يحتج به ما لم يكن متهماً أو متروكاً.

ولقد زعم الحافظ أبو موسى المديني أن الإمام أحمد لم يورد في مسنده إلاَّ ما صح عنده[2].

ولقد رد العلماء عليه ولم يقبلوا منه ذلك وبينوا أن في المسند الصحيح وهو كثير وفيه الضعيف وهو قليل وفيه الموضوع وهو قليل جداً[3]، وفيه أيضاً جملة من الأحاديث المعلولة من الغرائب الأفراد، قال الحافظ ابن حجر: «ومسند أحمد ادعى قوم فيه الصحة، كذا في شيوخه، وصنف الحافظ أبو موسى المديني في ذلك تصنيفاً، والحق أن أحاديثه غالبها جياد، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات، وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً، وبقي منها بعده بقية»[4].

ومن خلال تتبعي وجدت عدداً لا بأس به من الأحاديث التي رواها الإمام أحمد في مسنده وقد أعلها هو فيما ينقله عنه تلاميذه، وقد نبه على

(١) الفروسية لابن القيم: ص ٦٩.

(٢) خصائص المسند: ص ٢٢ و٢٤.

(٣) انظر: الفروسية لابن القيم: ص ٦٤ ـ ٦٩، واختصار علوم الحديث: ص ٦٩، والتقييد والإيضاح: ص ٥٧، وتدريب الراوي: ٨٧/١ ـ ٨٨، وقاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: ص ٨١، ومنهاج السنة النبوية، كلاهما لابن تيمية: ٢٧/٤، والسير: ٣٢٩/١١، ومقدمة تعجيل المنفعة لابن حجر: ص ٦، وفتح المغيث للسخاوي: ١٠٣/١ ـ ١٠٤.

(٤) مقدمة تعجيل المنفعة: ص ٦.

هذا الإمام ابن الجوزي في صيد الخاطر[1]، والإمام ابن القيم في الفروسية وذكر أمثلة كثيرة على ذلك[2]؛ كما أن في المسند زيادات لابنه عبدالله[3] ولا يوجد فيه شيء من زوائد أبي بكر القطيعي، كما أن بين ذلك العلامة الألباني رحمه الله[4].

عناية العلماء بمسند الإمام أحمد:

عُني العلماء بخدمة المسند عناية كبيرة وكانت أعمالهم متنوعة من الترتيب إلى الشرح إلى الاختصار أو الكلام على رجاله، أو بيان زوائده، أو تحقيقه وتخريجه، وفيما يلي عرض لأهم هذه الأعمال.

أ ـ الترتيب: هناك عدة كتب اهتمت بترتيب المسند منها:

١ ـ ترتيب الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد في المسند على ترتيب المعجم لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة بن عساكر (ت ٥٧١هـ)؛ وهو عبارة عن فهرس لأسماء الصحابة مرتبين هجائياً وأمام كل صحابي موقع حديثه في المسند[5].

٢ ـ رتب الحافظ أبو بكر بن عبدالله بن المحب الصامت المسند على معجم الصحابة ورتب الرواة كذلك، كترتيب كتب الأطراف قال ابن الجزري: «تعب فيه تعباً كثيراً»[6].

---

(١) صيد الخاطر: ٢٤٥ ـ ٢٤٦.
(٢) الفروسية: ص ٦٤ ـ ٦٩.
(٣) انظر: زوائد عبدالله في المسند للدكتور عامر حسن صبري.
(٤) انظر الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد.
(٥) قال أحمد الصويان: يوجد مخطوط في جامعة محمد بن سعود الإسلامية بالرياض برقم (٤٩١٩) وقال: ويغني عنه الفهرس الذي وضعه الألباني في مقدمة المسند لأنه بيّن الجزء والصفحة بخلاف ابن عساكر الذي يقول فلان بن فلان مثلاً في مسند الأنصار وهكذا، انظر: مجلة البحوث الإسلامية ع ٢٥، ص ٢٧٧.أقول: لكن يتميز فهرس ابن عساكر بذكر بعض المسانيد التي سقطت من الطبعات الأولى للمسند، وقد استطاع محققو الطبعة الأخيرة (ط. عالم الكتب) من استدراك مسانيد بعض الصحابة المقلين اعتماداً على ترتيب ابن عساكر.
(٦) المصعد الأحمد: ص ٣٩.

٣ ـ ترتيب مسند أحمد على حروف المعجم لأبي بكر محمد بن عبدالله بن عمر المقدسي الحنبلي (ت٨٢٠هـ)[١].

٤ ـ الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري، لعلي بن الحسين بن زكيون (ت٨٣٧هـ)[٢].

٥ ـ أطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، أفرده الحافظ ابن حجر من كتابه «إتحاف المهرة بمسند العشرة»، وأطراف المسند قد طبع بتحقيق سمير بن أمين الزهيري.

٦ ـ «الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني» للشيخ أحمد البنا رحمه الله رتب فيه المسند على الأبواب وحذف الأسانيد مكتفياً بالصحابي في الأغلب ثم ذيله بشرح لطيف موجز سماه «بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني» أثبت فيه أسانيد الأحاديث وخرجها بإيجاز، ونقل أحكام العلماء عليها من تصحيح وتضعيف، كما شرح غريب اللغة، وبيّن أبرز الفوائد المستمدة من الحديث، وقد طبع في أربعة وعشرين جزءاً والأجزاء الثلاث الأخيرة أكملها غيره، لأنه توفي قبل إكماله (١٣٧٨هـ) رحمه الله.

٧ ـ «المحصل» للشيخ القرعاوي رتب فيه المسند على أبواب الفقه معتمداً على «الفتح الرباني» للشيخ البنا، لكنه أثبت سلاسل الإسناد، ولم يحذف من المسند شيئاً، وقد طبعت منه ثلاثة أجزاء فقط[٣].

شروحه ومختصراته:

١ ـ ثلاثيات المسند: أخرج أكثرها محب الدين المقدسي (ت ٦١٣هـ) وقد شرحها العلامة محمد السفاريني، وشرحه مطبوع متداول وهو مفيد جدًّا.

---

(١) تاريخ الأدب العربي: ٣/٣١١، وتاريخ التراث العربي: ٣/١/٢٢١.
(٢) المصدران السابقان، والمصعد الأحمد: ص ٤٠.
(٣) انظر مجلة البحوث الإسلامية ع٢٥ ص ٢٨٦.

٢ ـ عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، لجلال الدين السيوطي ـ رحمه الله ـ (ت ٩١١هـ) وهو عبارة عن شرح لغوي، وهو مطبوع.

٣ ـ «القدر المنتقد من مسند أحمد» وهو عبارة عن مختصر لزين الدين عمر بن أحمد الشجاعي الحلبي[١].

زوائد المسند:

«غاية المقصد في زوائد المسند» للحافظ نور الدين الهيثمي، وقد حققه كل من الدكتور حمزة المليباري ونال به درجة الدكتوراه، والدكتور سيف الرحمن مصطفى ونال به الدكتوراه أيضاً.

رجال المسند:

١ ـ أفردهم شمس الدين محمد بن علي بن الحسين الحسيني بكتاب سماه «الإكمال لمن في مسند أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال» طبع بتحقيق الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي.

٢ ـ «المقصد الأحمد في رجال مسند أحمد» لشمس الدين بن الجزري، عول على كتاب الحسيني وضم إليه ما فاته[٢].

كتب حول المسند والذب عنه:

١ ـ خصائص المسند: لأبي موسى المديني (ت ٥٥٧هـ).

٢ ـ المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد: لشمس الدين بن الجزري (ت ٨٣٣هـ) وقد حقق الكتابين الشيخ أحمد شاكر في مقدمة تحقيقه للمسند.

٣ ـ القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد: للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) وهو مطبوع عدة طبعات.

---

(١) انظر كشف الظنون: ١٦٨٠/٢.

(٢) انظر: المصعد الأحمد: ص ٤٠.

٤ ـ الذيل الممهد: لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)[١].

٥ ـ ذيل القول المسدد: لمحمد صبغة الله المدراسي كتبه عام (١٢٨١هـ) وهو مطبوع.

٦ ـ الذبّ الأحمد عن مسند الإمام أحمد: للشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله وهو مطبوع.

تحقيقاته وتخريجاته:

أول من قام بتحقيق المسند وتخريجه تخريجاً علمياً هو الشيخ العلامة أحمد محمد شاكر ـ رحمه الله ـ لكنه ما أتم عمله، فقد حقق ثلث الكتاب تقريباً، وحكم على أحاديثه من حيث الصحة والضعف، ووضع له فهارس تسهل البحث.

قام الدكتور الحُسين عبدالمجيد هاشم بإكمال أربعة أجزاء أخرى من عمل الشيخ أحمد شاكر من (١٧) إلى (٢٠) وسار فيه على نفس المنهج الذي سار عليه شاكر تقريباً.

كما حقق الأستاذ عبدالقادر عطاء بالتعاون مع الدكتور محمد أحمد عاشور ثلاثة أجزاء من المسند ثم توقفا.

كما عملت أطروحات علمية كثيرة لتحقيق بعض الأجزاء من المسند منها:

- مرويات بريدة الأسلمي في مسند أحمد.
- مرويات سمرة بن جندب في مسند أحمد.
- مرويات زيد بن ثابت في مسند أحمد.
- تخريج أحاديث أبي ذر رضي الله عنه في مسند أحمد.
- تخريج أحاديث جابر رضي الله عنه في مسند أحمد.

---

(١) ذكره السيوطي في كتابه تدريب الراوي: ٨٨/١.

ـ ومسند الشاميين وغيرها.

وقد حقق أخيراً وخرِّجت أحاديثه كلها وحكم عليها بحسب ما تقتضيه الصناعة الحديثية، وطبع في خمسين مجلداً في مؤسسة الرسالة. وطبع في دار عالم الكتب طبعة محققة ومراجعة على نسخ خطية كثيرة حيث استدركت أحاديث كثيرة وبعض المسانيد الساقطة.

فهارسه:

١ ـ «مرشد المحتار إلى ما في المسند من الأحاديث والآثار» للأستاذ حمدي عبدالمجيد السلفي.

٢ ـ كما عمل الأستاذ أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول فهرساً لأطراف أحاديث المسند.

فهذه خلاصة تعريفية موجزة بهذا السفر العظيم، وكيف اهتم به العلماء قديماً وحديثاً، وإنه لقمين بذلك.

٦ ـ فضائل الصحابة: وهو كتاب أفرده الإمام أحمد لذكر فضائل الصحابة ومناقبهم، يبدأ الكتاب بفضائل أبي بكر الصديق، ثم بقية الخلفاء الراشدين ثم بفضائل بقية العشرة المبشرين بالجنة، ما عدا سعيد بن زيد رضي الله عنه ثم بقية الصحابة وختم الكتاب بفضائل عبدالله بن عباس رضي الله عنهما.

احتوى الكتاب على (١٩٦٢) نصاً وهذه النصوص متفاوتة في القوة فيها الصحيح وهو كثير وفيها الضعيف المحتمل والضعيف الواهي كما أنه فيه زيادات من رواية ابنه عبدالله.

وقد حقق الكتاب الدكتور وصي الله بن محمد عباس، لنيل شهادة الدكتوراه، وطبع بجامعة أم القرى عام (١٤٠٣هـ) في جزئين لطيفين.

ب ـ غير المطبوع:

٧ ـ كتاب الفتن[١].

٨ ـ كتاب الفوائد[٢] ولعل هذا الكتاب خصصه للأحاديث الغرائب والنوادر مما يرويه عن شيوخه على اصطلاح أهل الحديث في ذلك مما حكاه عنهم الإمام أحمد نفسه، قال: «إذا رأيت أهل الحديث يقولون هذا حديث غريب أو فائدة فاعلم أنه خطأ أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو حديث ليس له إسناد وإن كان قد روى شعبة وسفيان»[٣] ويغلب على ظني أنه هو نفسه كتاب «النوادر» الذي نسبه عبدالله ابن الإمام أحمد لأبيه في بعض أحاديث المسند فمنها قوله: حدثني أبي، أملاه علينا في النوادر، قال كتب إلي أبو توبة الربيع بن نافع...[٤]

وقوله: وهذا الحديث لم يخرجه أبي في مسنده من أجل ناصح لأنه ضعيف في الحديث، وأملاه علي في النوادر[٥].

٩ ـ مسند أهل البيت[٦].

١٠ ـ فضائل أهل البيت[٧]. يغلب على الظن أنه جزء من فضائل الصحابة.

١١ ـ فضائل علي[٨]. يغلب على الظن أيضاً أنه جزء من فضائل الصحابة.

---

(١) ذكره الحاكم في المستدرك ١٥٧/٣، ومنه نسخة بالظاهرية بدمشق، في خمسة وثلاثين صفحة مجموعة ٤/٣٨ قسم ٢/ش ١١٠٨/٩.

(٢) المناقب: ١٨٩.

(٣) الكفاية في علم الرواية: ١٧٢.

(٤) المسند ١٠٣/٤.

(٥) المسند ٩٦/٥.

(٦) فهرسة الخزانة التيمورية ٢٣٦/١، انظر مقدمة تحقيق سؤالات أبي داود ص: ٢٩.

(٧) المستدرك ١٥٧/٣، وفهرس مخطوطات الظاهرية، قسم الحديث ص ١٢٣. انظر مقدمة تحقيق سؤالات أبي داود ص: ٢٩.

(٨) أخذه ابن أبي الحديد في كتابه «شرح نهج البلاغة»، وتاريخ التراث ٢٢٦/١/٣.

١٢ ـ حديث الشيوخ، سمعه منه عبدالله[١].

١٣ ـ حديث شعبة، سمعه منه عبدالله[٢].

١٤ ـ الثلاثة أحاديث التي رواها الإمام أحمد عن النبي ﷺ في المنام[٣].

١٥ ـ جزء انتقاه الإمام أحمد، عن علي بن بحر بن بري[٤].

١٦ ـ جزء فيه أحاديث رواها عنه الشافعي[٥].

١٧ ـ جزء من الحديث، برواية حنبل بن إسحاق[٦].

١٨ ـ جزء من الحديث، برواية البغوي، أبي القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز (ت ٣١٧هـ)، وكان يقدم ذلك الجزء على كل ما سمعه شرفاً بأحمد[٧]. وهذه الأجزاء الثلاثة الأخيرة ذكرها الدكتور زياد منصور في مقدمة تحقيقه لسؤالات أبي داود[٨] والصواب أن تنسب هذه الأجزاء إلى أصحابها الذين خرجوها وانتقوها لا إلى الإمام أحمد.

ثانياً ـ في علل الحديث وعلم الرجال

أ ـ المطبوع منها:

١٩ ـ كتاب العلل ومعرفة الرجال، برواية ابنه عبدالله[٩].

---

(١) تاريخ بغداد: ٩/٣٧٥.
(٢) المصدر السابق، وانظر: المناقب: ٢٤٨، وطبقات الحنابلة ١/١٨٣.
(٣) منه نسخة في الظاهرية، مجموعة ٥٩ من ١١٠ ـ ١١٢، (تاريخ التراث ١/٣/٢٢٦) وقد صورته الجامعة الإسلامية بالمدينة.
(٤) المستدرك ٣/٢٩٨.
(٥) فهرس معهد المخطوطات ٢/٢٣٦. انظر مقدمة تحقيق سؤالات أبي داود ص: ٣٠.
(٦) فهرس مخطوطات دار الكتب بالقاهرة ١/٢٠٨، رقم ١٩/١٤٢، ضمن مجموعة. انظر مقدمة تحقيق سؤالات أبي داود ص: ٣٠.
(٧) المنهج الأحمد رقم ١٨٦.
(٨) ص: ٣٠.
(٩) وسيأتي التعريف به مفصلاً.

٢٠ ـ كتاب العلل ومعرفة الرجال، برواية المَرُّوذي، وصالح بن أحمد، والميموني: وقد اشتمل هذا الكتاب على روايات: المروذي، وصالح ابن الإمام أحمد والميموني في الكلام على الرجال مما سئل عنه أحمد رحمه الله.

وقد اشتملت رواية المروذي على (٣٠٦) نصاً، ورواية صالح على (١٧) نصاً، ورواية الميموني على (١٧٧) وقد تخللها كلام على علل الحديث. وهي نصوص مهمة جداً وبعضها نادر، وقد حقق الكتاب الأستاذ صبحي البدري السامرائي، وطبعته مكتبة المعارف بالرياض. وحققه أيضاً الدكتور وصي الله عباس وطبعه المكتب الإسلامي ببيروت.

٢١ ـ كتاب الأسامي والكنى، برواية ابنه صالح: وهو من أوائل الكتب التي ألفت في الرجال، وفي الأسماء والكنى بالأخص اهتم فيه بذكر أسماء الرواة وكناهم وقد اشتمل على (٤٣٨) نصاً، وقد نشره وحققه عبدالله بن يوسف الجُديع، عام ١٤٠٦هـ.

ب ـ غير المطبوع:

ـ المسائل: سيأتي ذكرها مفصلاً في آخر هذه المؤلفات، وقد أخّرتها لتنوّع موادّها، وعدم تمييز فنونها.

وفي أصول الدين:

أ ـ المطبوع منها:

٢٢ ـ كتاب الرد على الزنادقة والجهمية: ينسبه للإمام أحمد بن النديم في الفهرست[١]، وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد[٢]، وذكره الإمام ابن تيمية واستفاد منه في درء تعارض النقل مع العقل[٣]، ونقل منه في مجموع

(١) الفهرست: ص ٣٢٠.

(٢) مناقب: ص٢٤١، وانظر المنهج الأحمد: ٦٧/١.

(٣) انظر مثلاً: (١٨/١، و٢٢١، و٢٤٩)، و(٢٩١/٢ ـ ٣٠١)، و(١٥٧/٥ ـ ١٦٧، ١٧٥ ـ ١٧٧)، و(١٣٧/٦ ـ ١٤٨)، و(٢٥٧/٧ ـ ٢٥٩).

الفتاوى[1] وسماه: «الرد على الزنادقة والجهمية، فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله» وكذا نسبه إليه الإمام ابن القيم في كتابه «اجتماع الجيوش الإسلامية»، وقال: «لم يسمع من أحد من متقدمي أصحاب الإمام، ولا متأخريهم طعن فيه»[2]، ونسبه إليه بروكلمان[3]، وفؤاد سزكين[4].

وقد شكك في نسبة الكتاب إلى الإمام أحمد الحافظ الذهبي: وحجته أن في سند الكتاب الخضر بن المثنى وهو مجهول[5]، وقد نبه على ذلك بعض المعاصرين منهم: زاهد الكوثري في تعليقه على كتاب الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية لابن قتيبة[6]، ووهبي بن سليمان غاوجي الألباني في كتابه أبو حنيفة النعمان إمام الأئمة الفقهاء، والصواب أن الكتاب صحيح النسبة للإمام أحمد وجهالة الخضر بن المثنى لا تضر لأنه قد ورد من طريقين آخرين أحدهما عن صالح ابن الإمام أحمد من رواية القاضي أبي يعلى في كتابه «إبطال التأويل»، كما أن أبا بكر الخلال يروي الكتاب بالوجادة من طريق عبدالله ابن الإمام أحمد[7]، وذكر ابن القيم أن الخضر هذا عرفه الخلال، وروى عنه، كما روى كلام أبي عبدالله عن أصحابه وأصحاب أصحابه، ولا يضر جهالة غيره له.

والظاهر أن الخلال إنما رواه عن الخضر، لأنه أحب أن يكون متصل السند على طريق أهل النقل، وضم ذلك إلى الوجادة، لأن الخلال قال كتبته من خط عبدالله بن أحمد، وكتبه عبدالله من خط أبيه.

---

(١) مجموع الفتاوى: ١٦٢/٢٠.
(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية: ص ١٩٥ ـ ١٩٦.
(٣) تاريخ الأدب العربي: ٣١١/٣.
(٤) تاريخ التراث العربي: ٢٠٦/١/٣.
(٥) السير: ٢٨٦/١١.
(٦) الاختلاف في اللفظ ص ٥٥، ط. مكتبة القدس سنة ١٣٤٩.
(٧) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية: ص ١٩٥ ـ ١٩٦، ت فواز زمرلي.

والخضر كان صغيراً حين سمعه من عبدالله، ولم يكن من المعمرين المشهورين ولا هو من الشيوخ، وقد روى عنه الخلال غير هذا في جامعه[1]. وقد ساق الخلال الكتاب كله في «كتاب السنة»، وقد حققه الدكتور عبدالرحمن عميرة ونشرته دار اللواء.

والكتاب بدأه الإمام أحمد بالرد على الزنادقة الذين يتبعون متشابه القرآن، ويضربون آياته بعضها مع بعض، ثم بدأ بالرد على الجهمية المعطلة الذين يقولون بخلق القرآن ثم رد عليهم إنكارهم رؤية المؤمن لله عز وجل يوم القيامة ثم رد عليهم إنكارهم كلام الله لموسى ثم رد عليهم إنكارهم أن يكون الله على العرش، ثم تكلم على المعية، ثم عاد للرد عليهم في قضية خلق القرآن، ثم ختم كتابه بالرد على الجهمية تأويلهم لقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾[2].

٢٣ ـ كتاب السنة الكبير، وهو كتاب جمع فيه أبو بكر الخلال نصوص أحمد وكلامه في الاعتقاد، قال ابن القيم: «وعلى منواله جمع البيهقي في كتابه الذي سماه (جامع النصوص) من كلام الشافعي، وهما كتابان جليلان لا يستغنى عنهما عالم، وقد طبع منه ما يقارب النصف والباقي تحت التحقيق[3].

٢٤ ـ كتاب السنة[4] الصغير، وهو مختصر سابقه.

٢٥ ـ جواب الإمام أحمد عن سؤال في خلق القرآن، برواية أحمد بن سلمان النجَّاد[5].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) الحديد: ٣.

(٣) منه صورة عند الشيخ حماد الأنصاري ـ رحمه الله ـ، انظر مقدمة تحقيق سؤالات أبي داود: ص٣١.

(٤) ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، بتحقيق أبي هاجر بسيوني زغلول.

(٥) جزء صغير، طبع بعنوان: «الرد على من يقول القرآن مخلوق».

ب ـ غير المطبوع:

٢٦ ـ كتاب الإرجاء[١].

٢٧ ـ كتاب الإيمان، جمع الخلال[٢].

٢٨ ـ كتاب نفي التشبيه[٣].

٢٩ ـ كتاب طاعة الرسول (ﷺ)[٤].

٣٠ ـ كتاب أهل الملل، والردة، والزنادقة، وتارك الصلاة والفرائض[٥]: ليس هناك ما يفيد أنه كتاب مستقل، والظاهر أنه جزء من كتاب الخلال «الجامع لعلوم الإمام أحمد» لأنه يوجد ضمن نسخة مخطوطة من كتاب الجامع للخلال[٦]، وقد طبع.

٣١ ـ كتاب العقيدة[٧].

٣٢ ـ مختصر في أصول الدين والسنة[٨].

---

(١) المحنة لحنبل ٤٠، والسير ٢٤٣/١١، وذكر سزكين أنه في «الجامع» للخلال، في المتحف البريطاني، (تاريخ التراث ٢٦٦/٣/١)، وتوجد صورة لبعضه عند فضيلة الشيخ حماد الأنصاري. انظر مقدمة تحقيق سؤالات أبي داود: ص٣١.

(٢) برواية ابنه عبدالله (العدة في أصول الفقه لأبي يعلى ٩٦٣/٣)، وبرواية الحسين بن الحسن الرازي، (المعجم المفهرس لابن حجر ١٠٦/١)، ومنه نسخة في المتحف البريطاني، (تاريخ التراث ٢٢٦/٣/١)، وذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة: ص٣٩.

(٣) السير ٣٣٠/١١، وهو مجلدة، نقلاً عن ابن الجوزي.

(٤) طبقات المفسرين للداودي ٧١/١، والفهرست ٣٢٠.

(٥) منه نسخة في مكتبة محمد عبدالرزاق حمزة بمكة ٢٠٠ق، وبدار الكتب بالقاهرة ٥٣/٣/٢٣٤/٢، وصورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة.

(٦) انظر تعليق محمد رشاد سالم على كتاب درء تعارض العقل والنقل (٣٩٠/٨).

(٧) رواه عن أحمد عدد من تلاميذه، ذكر سزكين عشرة منهم (تاريخ التراث ٢٢٦/٣/١ ـ ٢٢٧).

(٨) منه نسخة في مكتبة كلية الحقوق بطهران (المصدر السابق).

٣٣ ـ جزء في أصول السنة[١].

٣٤ ـ رسالة منه إلى مُسَدَّد بن مُسَرْهَد (ت ٢٢٨هـ)[٢].

٣٥ ـ رسالة في السنة وهي المقدمة في صفة المؤمن من أهل السنة والجماعة، نقلها محمد حبيب الأندراني، ومحمد بن يونس السرخسي[٣].

(٣٦ ـ ٣٩) ـ رسائل في أصول السنة عند أحمد، رويت عنه بألفاظ مختلفة، وكلها تتناول جوانب من عقيدة أهل السنة والجماعة، رواها عنه جماعة من تلاميذه، منهم: محمد بن عوف الطائي الحمصي، وأحمد بن جعفر الفارسي الإصطخري، والحسن بن إسماعيل الربعي، و عبدوس بن مالك العطار[٤].

والرسائل الثلاث الأولى قد ساقها ابن أبي يعلى في الطبقات[٥]، وقد شكك الذهبي في نسبة رسالة الإصطخري إلى الإمام أحمد ويرى أن نفسها ليس هو نفس الإمام أحمد[٦].

٤٠ ـ مسائل برواية علي بن شوكر[٧].

٤١ ـ مسائل برواية رزق الله بن عبدالوهاب[٨]، وقد شكك شيخ

---

(١) منه نسخة في الظاهرية ٥٩ توحيد (تاريخ الأدب العربي ٣١٢/٣).

(٢) منها صورة عند فضيلة الشيخ حماد، وقد ورد ذكر هذه الرسالة في طبقات الحنابلة ٣٤١/١، والمناقب: ٢١٦، ومجموع فتاوى ابن تيمية ٣٨٠/٥ ـ ٣٨١، والمنهج رقم ٢٠.

(٣) المنهج رقم ٢٠٤، ٢٥٣، وذكرها ابن أبي يعلى في الطبقات: ٣٢٩/١ ـ ٣٣٠.

(٤) انظر تراجمهم في طبقات الحنابلة على الترتيب: ٩، ١٦٠، ٣٣٨، ٤٣٦، وفي المنهج الأحمد: ١٨٨، ٢٦٣، ٣٥٤، ٤٨٤، ولرواية عبدوس نسخة في الظاهرية (مجموع ٦٨، من ٩ ـ ١٥).

(٥) رسالة الطائي: الطبقات: ٣١١/١ ـ ٣١٢، رسالة الإصطخري: ٢٤/١ ـ ٣٦، رسالة الربعي: الطبقات: ١٣٠/١ ـ ١٣١.

(٦) السير: ٢٨٦/١١.

(٧) منه نسخة بالمتحف البريطاني الملحق ١٧٠، مخطوطات شرقية ٣١٠٥/١٠ ورقات، ولها صورة عند فضيلة الشيخ حماد الأنصاري بالمدينة برقم ٤٩٣.

(٨) طبقات الحنابلة: ٢٦٥/٢ ـ ٢٩٠.

الإسلام ابن تيمية رحمه الله في نسبتها للإمام أحمد[1].

٤٢ ـ مسائل، برواية أبي الفضل عبدالواحد بن عبدالعزيز التميمي[2]، وقد شكك شيخ الإسلام ابن تيمية في نسبتها للإمام أحمد كسابقتها أيضاً[3].

٤٣ ـ مسائل، برواية البغوي، إسحاق بن إبراهيم بن عبدالرحمن أبي يعقوب، المعروف بـ «لؤلؤ»[4].

وفي الفقه:

أ ـ المطبوع منها:

٤٤ ـ أحكام النساء، جمعه أبو بكر الخلال (ت ٣١١هـ)، فليس هو كتاب مستقل ولعله جزء من «الجامع» للخلال، أورد فيه ما رواه تلاميذ أحمد في مسائل تتعلق بالنساء، مثل وصال الشعر وحلقه، والحيض، والنظر، والنكاح، والمحرمات، ومسائل في الاستحاضة والنفاس وغير ذلك وقد اشتمل الكتاب على (٢٤١) نصاً وقد حققه ونشره عبدالقادر أحمد عطاء، بدار المدني بجدة سنة ١٤٠٦هـ.

٤٥ ـ كتاب الأشربة الصغير، برواية البغوي[5].

٤٦ ـ كتاب الصلاة وما يلزم فيها[6]. وفي نسبتها للإمام أحمد نظر[7]، وهي ضمن طبقات أبي يعلى[8]، وقد طبعت لأول مرة بالقاهرة سنة ١٣٢٢هـ.

---

(١) ضمن مجموع الفتاوى: ٣٦٧/١٢.
(٢) طبقات الحنابلة ٢٩٣/٢ ـ ٣٠٧.
(٣) انظر مجموع الفتاوى: ١٦٧/٤ ـ ١٦٨.
(٤) مخطوط مصور في مكتبة الشيخ حماد تحت رقم ٣٩٤ ضمن مجموع ٢٧١، وقد ذكره ابن المبرد في معجم الكتب، ترجمة ٣٥.
(٥) طبع بتحقيق السيد صبحي السامرائي، وبتحقيق د/ علي المرشد أيضاً.
(٦) طبعت عام ١٣٥٦هـ، في مطبعة محمد علي صبيح.
(٧) انظر: السير: ٢٨٧/١١، و٣٣٠.
(٨) طبقات أبي يعلى: ٣٤٨/١ ـ ٣٨١.

٤٧ ـ المسائل، برواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ[(١)].

٤٨ ـ المسائل، برواية أبي داود السجستاني[(٢)].

٤٩ ـ المسائل، برواية عبدالله ابن الإمام أحمد[(٣)].

٥٠ ـ المسائل، برواية صالح ابن الإمام أحمد[(٤)].

٥١ ـ المسائل برواية البغوي[(٥)].

٥٢ ـ المسائل، التي حلف عليها الإمام أحمد[(٦)].

٥٣ ـ كتاب الحث على التجارة (جمع الخلَّال)[(٧)].

٥٥ ـ كتاب الترجل، (جمع الخلَّال)[(٨)].

ب ـ غير المطبوع:

٥٤ ـ كتاب الأشربة الكبير[(٩)]؛ قال أبو حاتم: «أول ما لقيت أحمد سنة ثلاث ومئتين فإذا قد أخرج معه إلى الصلاة «كتاب الأشربة» و«كتاب الإيمان» فصلى ولم يسأله أحد فرده إلى بيته، وأتيت يوماً آخر، فإذا قد

(١) حققه زهير الشاويش.
(٢) عقد كتاباً للتاريخ، وآخر للعلل، تكلم فيه على نقد الرجال، حققه محمد رشيد رضا.
(٣) طبع بتحقيق زهير شاويش، وبتحقيق د/ علي مهنا أيضاً.
(٤) فيه قضايا منثورة في نقد الرجال، سهل المحقق الوقوف عليها بفهرستها، وقد حققه د/فضل الرحمن دين محمد.
(٥) عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، وقد حققه محمود الحداد (ط١ ـ ١٤٠٧هـ).
(٦) عبارة عن رسالة صغيرة.
(٧) طبع قديماً وحديثاً.
(٨) توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة محمد عبدالرزاق حمزة بمكة، ٢٧ ورقة (تاريخ التراث ١/٣/٢٢٥)، ومنه نسخة بدار الكتب بالقاهرة ٢/٢٣٥/م/٣، وصورة بالجامعة الإسلامية بالمدينة.
(٩) طبقات الحنابلة ١/١١٨٣.

أخرج الكتابين، فظننت أنه يحتسب في إخراج ذلك، لأن كتاب الإيمان «أصل الدين»، و«كتاب الأشربة» صرف الناس عن الشر، فإن كل الشر من السكر[١].

٥٦ ـ كتاب الجامع في الفقه، (جمع الخلَّال)[٢].

٥٧ ـ كتاب الفرائض[٣].

٥٨ ـ كتاب المناسك الصغير[٤].

٥٩ ـ كتاب المناسب الكبير[٥].

(٦٠ ـ ٦١) ـ كتاب الوقف والوصايا، (جمع الخلَّال)[٦]، طبع والظاهر أنه جزء من كتاب الجامع.

٦٢ ـ المسائل برواية الكوسج؛ إسحاق بن منصور بن بهرام (ت٢٥١هـ)[٧].

٦٣ ـ المسائل برواية الكرماني، حرب بن إسماعيل[٨].

---

(١) مناقب الإمام أحمد: ص ٢٤٩، والسير: ٣٠١/١١.

(٢) بعشرين مجلداً، قاله الذهبي في السير ٢٩٧/١٤، عند فضيلة الشيخ حماد ثلاث مجلدات منه، الأول في التوحيد، والآخران في الفقه.

(٣) طبقات المفسرين ٧١/١، والسير ٣٢٨/١١.

(٤) تاريخ بغداد: ٣٧٥/٩، وطبقات الحنابلة ١٨٣/١.

(٥) المصدران السابقان.

(٦) قال سزكين: منه نسخة بدار الكتب بالقاهرة ٢١٨٨٨ب، وفي مكتبة محمد حمزة بمكة، (تاريخ التراث ٢٢٩/٣/١)، قال د/زياد منصور: وقفت على صورة منه عند فضيلة الشيخ حماد، فتبين أنهما كتابان مستقلان في الجزء الثاني من جامع الخلال؛ حيث يشغل كتاب الوقف (من ق١٦٢ب ـ ق ١٩٢ب)، وشغل كتاب الوصايا (من ق ١٩٢ ب ـ ق ٢١٢ أ). انظر مقدمة تحقيق سؤالات أبي داود: ص ٣٤.

(٧) وهو عبارة عن مسائل وجهها للإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه فأجاب عنها، يغلب عليها الفقه، وفيها عقيدة، وحديث، ورجال، وقد تم تحقيقه بالجامعة الإسلامية في رسالة دكتوراه وأربع رسائل ماجستير.

(٨) منه نسخة عند زهير شاويش، قاله في مقدمة مسائل ابن هانئ، ٤ ـ ٥.

وهناك مسائل أخرى دونها عنه بعض تلاميذه، لا يمكن تمييزها لعدم العثور عليها بعد، ستأتي الإشارة إليها قريباً.

وفي الزهد والأخلاق:

أ ـ المطبوع منها:

٦٤ ـ كتاب الزهد: وهو كتاب فريد في بابه، جيد في مضمونه، خال من قصص المتصوفة وأعمالهم المخالفة لهدي المصطفى ﷺ، كذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «... ولكن كتاب الزهد للإمام أحمد، والزهد لابن المبارك، وأمثالهما، أصح نقلاً من الحلية»(١)؛ وقال أيضاً: «وأما الزهد للإمام أحمد ونحوه، فليس فيه من الأحاديث والحكايات الموضوعة مثل ما في هذه ـ يعني الحلية وصفوة الصفوة ـ فإنه لا يذكر في مصنفاته عمن هو معروف بالوضع، بل قد يقع فيها ما هو ضعيف بسوء حفظ ناقله، وكذلك الأحاديث المرفوعة ليس فيها ما يعرف أنه موضوع قصد الكذب فيه كما ليس ذلك في مسنده، لكن فيه ما يعرف أنه غلط، غلط فيه رواته ومثل هذا يوجد في غالب كتب الإسلام، فلا يسلم كتاب من الغلط إلاّ القرآن»(٢).

وقال الحافظ ابن كثير: «وقد صنف أحمد في الزهد كتاباً حافلاً عظيماً لم يسبق إلى مثله، ولم يلحقه أحد فيه».

والكتاب بدأه الإمام أحمد بزهد النبي ﷺ، ثم بزهد الأنبياء، ثم بزهد الصحابة، ثم بزهد التابعين.

والكتاب مطبوع عدة طبعات، وقد حققه الأستاذ محمد جلال شرف، وحققه أيضاً ورقم نصوصه وفهرسها الأستاذ محمد السعيد بن بسيوني زغلول(٣).

---

(١) مجموع الفتاوى: ٧٢/١٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر: مجلة البحوث، ع ٢٥، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

٦٦ ـ كتاب الورع: وقد اشتمل على أحاديث وآثار وقصص تحث على الورع وتوقي الشبهات والتقلُّل من الدنيا كما تضمن مسائل فقهية من دقيق الورع سئل عنها الإمام أحمد رحمه الله وغيرها من الفوائد فيما يتعلق بالزهد والرقاق، طبع لأول مرة بالقاهرة سنة **١٣٤٠هـ** ثم حققته الدكتورة زينب إبراهيم القاروط عام **١٤٠٣هـ** اعتماداً على المطبوعة السابقة.

ب ـ غير المطبوع:

مسائل دوّنها عنه بعض تلاميذه، ستأتي الإشارة إليها قريباً عند الكلام على المسائل.

وفي السياسة الشرعية:

٦٧ ـ كتاب الإمامة، مجلدة صغيرة[١].

وفي الأدب:

٦٨ ـ قصيدة في الموت والآخرة[٢].

٦٩ ـ قصيدة في الخضوع لله لا للناس[٣].

كتب المسائل:

وهي عبارة عن أسئلة في الفقه والعقائد والأخلاق والحديث والجرح والتعديل وغير ذلك، وجهها إليه عدد من تلاميذه، فأجاب عليها، وقد اعتنى بها الحافظ أبو بكر بن محمد بن هارون الخلال (ت **٣١١هـ**) وجمعها عن أصحاب أحمد وأصحاب أصحابه، وضمنها كتابه الكبير المسمى «الجامع لعلوم الإمام أحمد»، وقال الذهبي: «وجمع أبو بكر الخلاّل ما عند هؤلاء من أقوال أحمد، وفتاويه، وكلامه في العلل، والرجال والسنة

---

(١) السير: ١١/٣٣٠، نقلاً عن ابن الجوزي.

(٢) القصيدتان توجدان في برلين (تاريخ الأدب العربي ٣/٣١٢، وتاريخ التراث ١/٣/٢٢٣).

(٣) تاريخ التراث ١/٣/٢٢٣.

والفروع، حتى حصل عنده من ذلك ما لا يوصف كثرة، ورحل إلى النواحي في تحصيله، وكتب عن نحو مائة نفس من أصحاب الإمام ثم أخذ في ترتيب ذلك، وتهذيبه، وتبويبه، وعمل كتاب «العلم» وكتاب «العلل» وكتاب «السنة»: كل واحد من الثلاثة في ثلاثة مجلدات.

ويروي في غضون ذلك من الأحاديث العالية عنده، عن أقران أحمد من أصحاب ابن عيينة، ووكيع وبقية مما يشهد له بالإمامة والتقدم، وألف كتاب الجامع في بضعة عشر مجلدة أو أكثر»[١].

وقد اشتمل على أسئلة ما نيف على ثلاثين ومائة تلميذ من تلاميذ أحمد كما ذكر ذلك بعض الباحثين[٢].

وذكر منها الذهبي ما يقارب (٤٧) جامعاً لها[٣]، وذكر الشيخ بكر أبو زيد (٧٠) جامعاً لها[٤]، وقد صنف ابن المبرد (ت ٩٠٩هـ) كتاباً سماه «معجم الكتب»، نص فيه على تسمية ثمانية عشر ومائة كتاب من كتب المسائل، وقد أوردها كلها الدكتور سالم علي الثقفي في كتابه «مصطلحات الفقه الحنبلي» مع تراجم لأصحابها[٥]، كما أضاف الدكتور منصور زياد مسائل أخرى لتلاميذ آخرين بلغت عنده (٩١) تلميذاً، قال: «ويمكن تقسيمهم إلى قسمين من حيث تصنيف المسائل في كتب مستقلة أو عدمها:

فالقسم الأول: قوامه سبعة عشر تلميذاً، دونوا مسائلهم في كتب مستقلة، جاءت زائدة على ما ذكره ابن المبرد، ولعلها متممة للنيف والثلاثين التي ذكرها الخلال.

---

(١) انظر: السير: ١١/٣٢١.

(٢) انظر: مقدمة المسائل برواية عبدالله، تحقيق د/مهنا، ومقدمة المسائل برواية صالح، تحقيق د/فضل الرحمن دين محمد.

(٣) السير: ١١/٣٣٠ ـ ٣٣١.

(٤) انظر: موارد ابن القيم في كتبه، ص ٩٣ ـ ١٠٩.

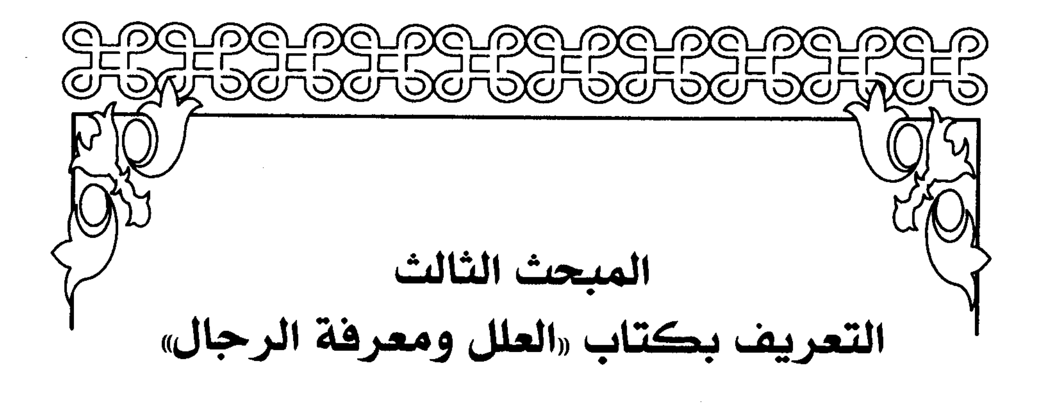
(٥) ص ٢٦٤ ـ ٢٩٩.

وأما القسم الثاني: فقد تناول أربعاً وسبعين تلميذاً، نقلت عنهم أسئلة متنوعة، ومتفرقة لم تجمع في كتب مستقلة»[1].

ومن خلال هذا المبحث نلحظ أنه لم يفت الإمام أحمد علم من العلوم إلاَّ وشارك فيه، وكانت له فيه يد طولى، تدل على تبحّره وسعة علمه. كما نعجب من سعة انتشار رسائله ومصنفاته، على أيدي تلاميذه وأصحابه في مختلف البلدان والأمصار الإسلامية مما يدل على أنه ـ رحمه الله ـ كان مورداً عذباً لطلاب العلم، وبحراً لا تكدره الدلاء.



(١) انظر: مقدمة تحقيق سؤالات أبي داود: ص ٣٦ ـ ٣٧.



المبحث الثالث
التعريف بكتاب «العلل ومعرفة الرجال»

نتعرض في هذا المبحث إلى دراسة كتاب العلل من جوانب مختلفة من حيث اسمه، ومؤلفه، وزمن تأليفه، ومحتوياته، وروâياته، وعناية العلماء به، واستفادتهم منه، ومصادر الإمام أحمد في الكلام على علل الأحاديث والرواة، وطريقته في بيان علل الأحاديث والكلام عليها، وغير ذلك من المباحث التي تعين على فهم هذا الكتاب والإفادة منه.

اسم الكتاب:

ورد لهذا الكتاب عدة تسميات هي:

١ ـ العلل ومعرفة الرجال، ٢ ـ العلل، ٣ ـ التاريخ، ٤ ـ التاريخ والمسائل، ٥ ـ التاريخ والعلل، ٦ ـ التاريخ الكبير.

ولا نستطيع الجزم بالتسمية التي وضعها الإمام أحمد لكتابه، لعدم قيام الأدلة الكافية على ذلك، ولقد استظهر الدكتور وصي الله في تحقيقه للكتاب التسمية الأولى مستدلاً بوجودها على صورة المخطوط، ولكن نرى أن ذلك غير كاف إلاَّ إذا ثبت أن المخطوط كتب في عهد أحمد أو بخطه أو بخط ابنه عبدالله، هذا من جهة ومن جهة أخرى أنها نسخة فريدة فلا يمكن الجزم بذلك.

ومرد هذا الاختلاف هو تصرف الناقلين أو اختصارهم لاسم الكتاب

ونظائره كثيرة في أسماء كثير من الكتب المشهورة، كالصحيحين وجامع الترمذي والكفاية وغيرها.

أما التسمية الأولى: فالاعتماد في توثيقها على ما أثبت على ظهر المخطوط.

أما التسمية بـ«العلل»: فقد سماه بذلك كثير من الأئمة منهم:

- أبو جعفر العقيلي في كتابه «الضعفاء»[١].

- وذكره الإمام ابن أبي حاتم الرازي في كتابه «الجرح والتعديل»[٢]، في ترجمة عبدالله حيث قال: «... وكتب إلي بمسائل أبيه، وبعلل الحديث وكان صدوقاً ثقة»، وذكره ابن النديم في«الفهرست» باسم العلل[٣].

وذكره البيهقي في سننه أيضاً باسم العلل[٤]، وكذا ابن الصلاح في علوم الحديث، وذكره باسم العلل[٥] وسماه «العلل» الحافظ ابن حجر في ترجمة الصلت بن دينار من التهذيب[٦]، وفي ترجمة أبي بكر بن موسى الأشعري من التهذيب[٧]، وفي التلخيص الحبير[٨]، والكتاني في الرسالة المستطرفة[٩].

أما التاريخ: فقد سماه بذلك ابن المنادي أبو الحسين أحمد بن جعفر بن محمد كما في تاريخ بغداد[١٠].

---

(١) ٢٣٩/٣.

(٢) الجرح والتعديل: ٢/٢: ٧.

(٣) الفهرست: ص ٣٢٠.

(٤) السنن: ٢٧/٨.

(٥) علوم الحديث: ص ٢٢٧.

(٦) التهذيب: ٢١٧/٢.

(٧) التهذيب: ٤٩٦/٤.

(٨) التلخيص: ٣١٢/٣.

(٩) الرسالة المستطرفة: ص ١١١.

(١٠) تاريخ بغداد: ٣٧٥/٩، وانظر: ٧٣/٤، و٤٣١/١٢، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: ١٨٣/١، والمقصد الأرشد ٦/٢.

وذكره بهذا الاسم الإمام ابن الجوزي في المناقب(١)، وسماه بهذا الاسم أيضاً الإمام ابن حجر في فتح الباري(٢)، وذكره بهذا الاسم أيضاً السخاوي في الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ(٣)، وممن ذكره بهذا الاسم الإمام ابن مفلح في «المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد» في ترجمة علي بن الحسن الهَسِنْجَانِي الرازي قال فيه: «محدث جليل، روى عن أحمد التاريخ»(٤)؛ وفي ترجمة عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله الحبلي، وقال: «إنه سمع من أحمد التاريخ سنة أربع عشر» أي مائتين وأربع عشر(٥).

أما التاريخ والمسائل: فقد ذكرها الخطيب في تاريخ بغداد(٦).

وأما التاريخ والعلل: فقد سماه بذلك شمس الدين بن الجزري في «المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد»(٧).

وأما التاريخ الكبير: فقد ذكره الذهبي بهذه التسمية في ترجمة الفضل بن محمد بن المسيب البَيْهَقِي الشعراني (ت ٢٨٢هـ) من السير(٨).

والذي نجزم به أن كتاب «التاريخ» هو نفسه كتاب «العلل ومعرفة الرجال» وليس كتاباً مستقلاً كما ذهب إليه بعض الباحثين(٩)، وذلك لأمرين اثنين:

أولهما: إن الذين ذكروا مصنفات الإمام أحمد ممن ترجم له لم يذكروا الكتابين معاً، فمنهم من ذكر كتاب «التاريخ» فقط ومنهم من ذكر

---

(١) المناقب: ص ١٩١.

(٢) فتح الباري: ٢٧/١ و١٥١/٨ ط. دار المعرفة.

(٣) الإعلان: ص ١٦١.

(٤) المقصد الأرشد: ٢١٩/٢، وانظر: المنهج الأحمد ترجمة ٤٦٠.

(٥) المقصد الأرشد: ٦٨/٢، وانظر المنهج الأحمد، ترجمة ٥٠٣.

(٦) تاريخ بغداد: ١٧٢/٩، و٣٧٥/٩.

(٧) المصعد: ص ٣٨.

(٨) السير: ٣١٨/١٣.

(٩) انظر مقدمة تحقيق سؤالات أبي داود، للدكتور زياد محمد منصور: ص ٣٥.

كتاب «العلل» فقط، مما يدل على أنهما كتاب واحد.

ثانيهما: إن كثيراً من القدامى كان يسمون كتب الرجال والجرح والتعديل وما يتعلق بذلك باسم التاريخ، كما أطلق ذلك على كتاب ابن معين، اسم «التاريخ»، وكتاب الفسوي: «المعرفة والتاريخ» وتواريخ الإمام البخاري الثلاثة، وتاريخ بغداد وغيرها كثير.

وقد اعتبرهما كتاباً واحداً باحثون آخرون منهم الدكتور أحمد نور سيف في مقدمة تحقيقه لتاريخ ابن معين[١]، والدكتور وصي الله عباس في مقدمة تحقيقه للعلل ومعرفة الرجال[٢].

مؤلف الكتاب:

كتاب العلل عبارة عن أسئلة وجهها الإمام عبدالله لأبيه الإمام أحمد، ثم جمعها ورواها عنه، فهل الكتاب من تأليف الإمام أحمد أم أنه من تأليف عبدالله؟ للجواب على هذا السؤال نقول: إن من جملة طرق انتشار التأليف في تلك العصور أن يضع المؤلف كتاباً بنفسه، وهذا واضح جلي، أو يسأله تلاميذه وأصحابه عن مسائل في الحديث أو الفقه أو غير ذلك فيجيب عنها من حفظه أو من كتابه، ثم يجمع التلميذ هذه المسائل وينتشر هذا التأليف من رواية ذلك التلميذ، وهو في واقع الأمر أجوبة الشيخ وعلمه، وأمثلة ذلك كثيرة جداً.

فالإمام يحيى قد سأله تلاميذه كعباس الدوري، وابن الجنيد، والدارمي وغيرهم.

وابن المديني كذلك سأله تلاميذه ودوّنوا كلامه، ومن أشهرها سؤالات محمد بن أبي شيبة (ت٢٩٧هـ) وهو مطبوع، وكذا الإمام الدارقطني سأله تلاميذه ودوّنوا كلامه في الرجال، كالإمام الحاكم وحمزة السهمي، وابن

(١) تاريخ ابن معين: ١١/١.
(٢) العلل: ٨٨/١ ـ ٨٩.

بكير وغيرهم؛ وكذلك الإمام أحمد سأله كثير من تلاميذه عن الرجال والعلل والفقه ودونوا كلامه كابن هانئ والأثرم وأبي داود وصالح وعبدالله ابنيه، والمرُّوذي والميموني وغيرهم كثير.

والظاهر أن الإمام أحمد قد دون كثيراً من المعلومات المتعلقة بالرجال وعلل الحديث في كتاب خاص به، فأملى بعضه وهو قليل جدًّا[١]، على ولده عبدالله وقرأ البعض الآخر عليه[٢]، وأخذ البعض وجادة من خط أبيه[٣]، والأكثر سماعاً وتحديثاً في مجالس متعددة، وقد يجتمع في هذه المجالس طلبة آخرون، أو يتكرر السؤال عن ذلك الحديث أو الرجل مرات متعددة، لذا قال عبدالله: «كل شيء أقول: قال أبي، فقد سمعته مرتين أو ثلاثة، وأقله مرة»[٤].

زمن تأليف الكتاب

إن الإمام عبدالله هو رَاوِيةُ هذا الكتاب عن أبيه، فهل ألفه بعد المحنة؟ لأن عبدالله لم يسمع من أبيه إلاَّ بعد المحنة قال الذهبي: «ما سمع عبدالله شيئاً من أبيه، ولا من غيره إلاَّ بعد المحنة، فإنه كان أيام المحنة صبياً مميزاً ما كان حِله يسمع بعد»[٥].

لا شك أن سماع عبدالله عن أبيه هذا الكتاب وغيره كان بعد المحنة، أما تأليف الكتاب فالذي يترجح أنه كان قبل المحنة، ففي كتاب الضعفاء نص يمكن أن يستفاد منه ذلك، قال: «قرأت على عبدالله بن أحمد كتاب العلل عن أبيه، فرأيت فيه حكايات كثيرة عن أبيه عن علي بن عبدالله، ثم

---

(١) وذلك في أربعة نصوص فقط في كل الكتاب: وهي: ٤٦٤، ٣٦٠٦، ٤٥٢٨، ٥٥٨١.

(٢) وذلك في (٥١) نصاً، انظر مثلاً: ١٧١٠، ٢٠٥٩، ٢٠٧٩، ٢٨٥٦.

(٣) وذلك في (١٠٧) نصاً انظر مثلاً: ٤٢٢، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣٠.

(٤) العلل ومعرفة الرجال: ١٥٧/٣، رقم ٤٦٩٩.

(٥) السير: ١٨١/١١.

قد ضرب على اسمه، وكتب فوقه حدثنا رجل، ثم ضرب على الحديث كله، فسألت عبدالله عنه، فقال: كان أبي حدثنا عنه، ثم أمسك عن اسمه، وكان يقول: حدثنا رجل، ثم ترك حديثه بعد ذلك»[١].

وعلي بن عبدالله هو الإمام علي بن المديني، وكان مذهب أحمد فِيمَنْ أجاب في الفتنة أنه ليس أهلاً أن يكتب عنه.

قال أبو زرعة: «كان أحمد لا يرى الكتابة عن أبي نصر التمار، ولا عن أبي معمر، ولا عن يحيى بن معين، ولا أحداً ممن امتحن فأجاب»[٢].

وعليه فكتاب العلل كان مؤلفاً ومصنفاً قبل الفتنة.

وإذا قلنا إن كتاب «العلل» هو نفسه كتاب «التاريخ» ـ كما سبق بيانه ـ فإننا نقول: إن هذا الكتاب قد سمعه من الإمام أحمد عُبيدُالله بن أحمد الحلبي سنة أربع عشر ومائتين (٢١٤هـ)، والمحنة بدأت سنة اثنتا عشر ومائتين (٢١٢هـ)، ودام سجنه قرابة (٢٨) شهراً، وظروف المحنة والسجن الذي عاناه الإمام أحمد يحول دون تأليف مثل هذا الكتاب الكبير.

فيكون الكتاب قد ألف حتماً قبل سنة (٢١٢هـ).

محتويات كتاب العلل

لقد اشتمل كتاب «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد على مواد كثيرة، فقد تضمن جل أنواع علوم الحديث: من أسماء وكنى ومتفق ومفترق، وإخوة وأخوات، ومراتب الرواة وطبقاتهم، وأنسابهم وأوطانهم وأوصافهم وجرحهم وتعديلهم، كما اشتمل على علل الحديث بمختلف أنواعها من إرسال وانقطاع وتدليس وتصحيف واضطراب وغيرها.

كما اهتم اهتماماً واضحاً بالمراسيل وسماعات الرواة من بعضهم البعض، وخاصة المتعاصرين منهم، كما نجد مادة هامة تتعلق بالصحابة،

---

(١) الضعفاء: ٢٣٩/٣.

(٢) المناقب: ص ٤٧٣.

ومادة أخرى تتعلق بالتاريخ والسيرة، كما نجد فيه آثاراً كثيرة تتعلق بالتفسير والفقه وفتاوى لبعض التابعين والأئمة.

كل ذلك جاء في غير ترتيب ولا تنسيق ولا تبويب، وهذه الظاهرة نجدها في كتب السؤالات بصفة عامة كسؤالات الدوري وابن الجنيد وابن محرز وغيرهم للإمام ابن معين، والعذر في ذلك أن الإمام أحمد لم يقصد إلى تأليف كتاب منظم ومرتب، وإنما كانت معلومات كتبها أثناء طلبه للعلم ورحلته فيه، والكثير منه عبارة عن أسئلة موجهة من عبدالله إلى أبيه في أوقات مختلفة، وهذا يجعل الاستفادة من هذا الكتاب صعبة وشاقة إلى حد كبير، وقد صنع المحقق الدكتور وصي الله فهارس للكتاب لكن لم تكن مفصلة خاصة فيما يتعلق بالعلل والرجال، فالكتاب يحتاج إلى ترتيب موضوعي، وفهارس دقيقة وشاملة.

ظاهرة التكرار في كتاب «العلل»

لاحظت أثناء قراءتي للكتاب ودراستي له كثيراً من النصوص المكررة وهو أمر بارز لافت للانتباه، وكنت أظنها بادئ الرأي نصوصاً زائدة وتكراراً من غير فائدة، ولكن بطول الممارسة لهذا الكتاب، تبيَّن لي أن هذه النصوص المكررة على قسمين: قسم هو تكرار محض قد يكون نتيجة لتكرر السؤال، أو السهو والغفلة عند تصنيف الكتاب.

وقسم لا يخلو من فائدة، فهو إما تخريج رواية مدلس صرح بالسماع، أو تبيين راو مهمل، أو متابعة، أو شاهد لمن يظن أنه تفرد بالخبر، أو غير ذلك وهذا في الغالب، أو للإشارة إلى اختلاف في السند أو المتن، وستأتي أمثلة كثيرة من خلال الدراسة. لذا فالكتاب يحتاج ـ كما أسلفت ـ إلى ترتيب جديد بضم النظير إلى نظيره وحذف المكررات التي لا تتضمن شيئاً جديداً.

مصادر الإمام أحمد في كلامه على العلل والرجال

تعددت مصادر الإمام أحمد في كتابه «العلل ومعرفة الرجال»: وتنوعت وهي لا تخرج عن مصدرين أساسيين: الحصيلة العلمية المتلقاة

عمن سبقه من الأئمة، والنقاد ثم الدراسة الخاصة للرواة والمرويات.

يقول الدكتور أحمد نور سيف: «يعتمد الناقد في عمله على مصدرين:

الأول: حصيلة من قبله من النقاد، وهذه تشكل المادة الأساسية عنده، فقد استخلصها من قبله من دراستهم للرواة، ومروياتهم، وبها يستطيع متابعة تلك الدراسة لأولئك الرواة الذين لم يدركهم، مع ما ينضم إلى ذلك من نتائج يتوصل إليها من تجميع تلك المادة عنده من مصادرها المختلفة.

الثاني: دراسته الخاصة، القائمة على جمعه الأحاديث والمقارنة بينها، ودراستها، وتمحيصها، مع دراسة أحوال الرواة، وتتبع أخبارهم، بالإضافة إلى ما يقف عليه عند النقاد المعاصرين»[1].

والإمام أحمد كان يتلقى هذا العلم عن شيوخه، إما رواية ابتداء أو عن طريق السؤال، وإما أن يروى عمن فوقهم من شيوخهم وشيوخ شيوخهم بسنده إليهم، وفيما يلي أمثلة توضح ذلك:

أولاً: يحيى بن سعيد القطان:

قال عبدالله: «حدثني أبي قال حدثنا يحيى بن سعيد قال: حدثنا سفيان في حديث محارب عن سليمان بن بردة عن النبي ﷺ يعني يوم فتح مكة، أنه صلى الصلوات بوضوء واحد، وقال وكيع: «عن أبيه» فقال يحي: هو مرسل»[2].

وقال عبدالله أيضاً: «حدثني أبي قال: حدثنا يحيى بن سعيد عن خالد عن عامر عن علي: لا قطع في ثمر ولا أقل من ثمن مجن.

قال أبي: وكان في الحديث: «ولا قطع في شيء موضوع على الأرض.

(١) يحيى بن معين وكتابه التاريخ: ٦٩/١.

(٢) العلل: ٦٣/٣، رقم (٤١٨٨).

فقيل ليحيى: إنهم يحملونه على النباش فتركه، ولم يكن يحدث به»[1].

وقال عبدالله: «سمعت أبي يقول: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن قتادة عن خلاس عن علي شيئاً، وكان يحدث عن قتادة عن خلاس عن غير علي، كأنه يتوقى حديث خلاس عن علي وحده، يعني يقول ليس هي صحاح أو لم يسمع منه»[2].

وقال عبدالله: «قال أبي كنت أسأل يحيى بن سعيد عن أحاديث إسماعيل بن أبي خالد عن عامر عن شريح وغيره، فكان في كتاب إسماعيل قال: حدثنا عامر عن شريح، وحدثنا عامر عن شريح، فجعل يحيى يقول: إسماعيل عن عامر؟ قلت: إن في كتابي؛ حدثنا عامر حدثنا عامر.

فقال لي يحيى: هي صحاح إذا كان شيء أخبرتك ـ يعني مما لم يسمه إسماعيل عن عامر»[3].

ثانياً: عبدالرحمن بن مهدي:

قال عبدالله: «حدثني أبي قال حدثنا أبو معاوية قال: حدثنا الأعمش عن إبراهيم قال: كان عمر وعبدالله يجعلان للمطلقة ثلاثاً: السكنى والنفقة، قال: وكان عمر إذا ذكر عنده حديث فاطمة بنت قيس أمرها أن تعتد في غير بيت زوجها قال: ما كنا لنجيز في ديننا شهادة امرأة؛ سمعت أبي يقول: قال ابن مهدي: هذا من ضعيف حديث الأعمش»[4].

وقال عبدالله أيضاً: «حدثني أبي قال: حدثنا عبدالرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة أن رسول الله ﷺ رجم ماعز بن مالك، ولم يذكر جلداً.

---

(١) المصدر نفسه: ٨٢/٣، رقم (٤٢٧٧).
(٢) المصدر نفسه ٥٣١/١ رقم (١٢٤٩)، وانظر (٤٢٦٨).
(٣) العلل: ٥٤٢/٢، رقم (٣٥٦٧).
(٤) العلل: ٤١٣/٢، رقم /٨٤٥.

قال ابن مهدي: لا أرى هذا إلاَّ من قول حماد، يعني لم يذكر جلداً»[١].

وقال عبدالله أيضاً: «سمعته يقول: كان ابن مهدي لا يحدث عن إسماعيل عن أبي صالح شيئاً من أجل أبي صالح، وكان يحيى بن سعيد يحدث عنه، وكان في كتاب عنه عن سفيان عن السدي عن أبي صالح فلم يحدثنا عنه، يعني عبدالرحمن بن مهدي»[٢].

ثالثاً: سفيان بن عيينة:

قال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثنا سفيان بن عبدالكريم أبي أمية عن حسان بن بلال المزي: قال سفيان: لم يسمعه من حسان، حديث عمار في تخليل اللحية»[٣].

وقال أيضاً: «حدثنا سفيان عن عبدالكريم أبي أمية عن مقسم عن ابن عباس: إذا أتى امرأته وهي حائض».

قيل لسفيان: يا أبا محمد هذا مرفوع، فأبى أن يرفعه، وقال أنا أعلم به ـ يعني أبا أمية ـ[٤].

وقال أيضاً: «قال أبي: قال ابن عيينة: رجلان صالحان يستسقى بهما: ابن عجلان ويزيد بن يزيد بن جابر»[٥].

رابعاً: وكيع بن الجراح:

قال عبدالله: سألته عن أسباط بن نصر، فقال: ما كتبت من حديثه عن أحد شيئاً، ولم أره عرفه، ثم قال: وكيع وأبو نعيم يحدثان عن مشائخ الكوفة ولم أرهما يحدثان عنه»[٦].

---

(١) المصدر نفسه: ٦٢/٣، رقم (٤١٧٧).
(٢) المصدر نفسه: ٤٩٨/٢، رقم (٣٢٨٩).
(٣) العلل: ٤٥٥/١، رقم (١٠٣٥).
(٤) المصدر نفسه: ٤٥٦/١ رقم (١٠٣٦).
(٥) المصدر نفسه: ١٦٣/١ ـ ١٦٤، رقم (٨٧).
(٦) العلل: ٩٥/٢ ـ ٩٦، رقم (١٦٧٨).

وقال أيضاً: «قال أبي: كان وكيع إذا أتى على حديث أبان بن أبي عياش يقول: رجل لا يسميه استضعافاً له»[1]،

وانظر نقل الإمام عنه تضعيف جُوَيْبِر، ومسلم الأعور، وعبدالله بن أبي جعفر أبي علي بن المديني، والحسن بن دينار، وتوثيق حنظلة بن أبي سفيان وأبي فراس سلمة بن نُبَيط (مصغراً) وأبي عمر البزار في العلل[2].

هذه بعض النماذج ممَّا أخذه الإمام أحمد عن شيوخه من أئمة الحديث ونقاده من كلام على علل الأحاديث أو نقد الرواة إما مباشرة وسماعاً أو عن طريق السؤال وهناك ما أخذه عمن فوق شيوخه بإسناده إليهم وأكثره عن إمام هذا الشأن شعبة بن الحجاج وكان الإمام أحمد يُثْني عليه ثناء كبيراً، ويرى تقدمه في هذا الشأن بقوله عنه ـ رحمه الله ـ: «كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن يعني في الرجال وبصره بالحديث وتثبته، وتَنَقِّيه للرجال»[3]، وهذه طائفة من الأمثلة:

قال عبدالله: «قال أبي: قال أبو قطن: قال شعبة: لم يسمع سفيان هذا، ـ يعني من سلمة بن سهيل ـ حديث السائبة يضع ماله حيث شاء، قال أبي: وكيع أيضاً حدثناه عن شعبة»[4].

وقال أيضاً: «حدثني أبي قال سمعت يحيى قال: قال شعبة: لم يسمع الحكم حديث مقسم في الحجامة في الصيام عن مقسم»[5].

وقال أيضاً: «حدثني أبي قال: حدثنا يحيى بن سعيد قال: ترك شعبة حديث الحكم في الجنب إذا أراد أن يأكل توضأ»[6].

---

(١) العلل: ٥٢٥/٢ رقم (٣٤٦٧).
(٢) العلل: ٥٢٥/٢ ـ ٥٢٦.
(٣) العلل: ٥٣٩/٢ رقم (٣٥٥٧).
(٤) العلل: ٢٦/٢ رقم (١٤٤٣).
(٥) المصدر نفسه: ٩٣/٣ رقم (٤٣٣٣).
(٦) المصدر نفسه: ٣٢٩/٢ رقم (٢٤٥٥).

وقال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثنا عبدالرحمن عن شعبة عن السُّدِّي عن مُرَّة عن عبدالله قال: يدخلونها أو يلجونها، ثم يصدرون منها بأعمالهم فقلت لشعبة: إن إسرائيل حدثناه مرفوعاً، فقال برأسه: نعم»[(١)].

طريقة الإمام أحمد في بيان علل الأحاديث في كتابه «العلل»

لم نجد للإمام أحمد طريقة واحدة مطردة في بيان علل الأحاديث في كتابه، وإنما ذلك يختلف من حديث إلى آخر، ويمكن أن نجمل طرقه في بيان العلل في الحالات الآتية:

١ ـ عرض الحديث الصحيح ثم ذكر الحديث المعلول عقبه دون شرح أو بيان لوجه العلة وأمثلته كثيرة.

٢ ـ ذكر الحديث المعلول أولاً ثم يعقبه بذكر الحديث الصحيح، دون شرح أو بيان لوجه العلة كذلك، وأمثلته كثيرة.

٣ ـ ذكر الاختلاف سنداً أو متناً ثم ترجيح أحد هذه الطرق، وأمثلته كثيرة أيضاً.

٤ ـ ذكر الاختلاف في الحديث سنداً أو متناً ثم لا يقضي بشيء[(٢)].

٥ ـ بيان الخطأ صريحاً مع إلزاق الوهم بصاحبه: وأمثلته كثيرة.

٦ ـ بيان الخطأ صريحاً دون إلزاق الوهم بأحد: وأمثلته كثيرة.

٧ ـ الحكاية عمن سبقه من أهل النقد من شيوخه أو ممن فوقهم، وقد ذكرنا أمثلة كثيرة على ذلك في المطلب السابق.

٨ ـ ذكر الحديث من الطريق المعلولة فقط، دون ذكر الطرق الصحيحة ولا الإشارة إلى وجه العلة، مثاله (٤٧٩٢).

٩ ـ ذكر الاختلاف وتصويب كلا الروايتين، مثاله:

---

(١) المصدر نفسه: ٦٢/٣ رقم (٤١٧٩).

(٢) مثاله (٤٧)، (٥٨٦)، (١٢٢٨)، (١٢٢٧) من العلل رواية عبدالله، وموسوعة أقوال الإمام أحمد: ٣١٠/٤، ٣٤٤، ٣٥٤.

قال عبدالله: حدثني أبي قال: حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن طارق قال: قال: سألت الشعبي عن امرأة خرجت عاصية لزوجها، قال: لو مكثت عشرين سنة، لم تكن لها نفقة.

حدثني أبي قال: حدثنا وكيع عن سفيان، عن موسى الجهني، عن الشعبي نحوه، قال أبي: قيل ليحي إن الناس يروونه عن موسى الجهني، فقال: لو كان عند موسى كان أحب إلي، أنا كيف أقع على طارق.

وكان موسى أعجب إلى يحيى من طارق، طارق في حديثه بعض الضعف، قلت لأبي: فإن أبا خيثمة حدثناه، سمعه من الأشجعي عن سفيان عن طارق وموسى الجهني عن الشعبي.

قال: أصاب يحيى، وأصاب وكيع»[(١)].

روايات كتاب العلل

كان الإمام أحمد يسأل عن العلل والرجال ويجيب من حفظه، قال ابن الجوزي: «وقد كان أحمد رحمه الله يذكر الجرح والتعديل والعلل من حفظه ـ إذا سئل ـ كما يقرأ الفاتحة، ومن نظر في كتاب العلل لأبي بكر الخلال علم ذلك، ولم يكن هذا لأحد منهم»[(٢)]، ومن ثم نستطيع القول بأن عدداً كبيراً من تلاميذه سمع منه كلاماً كثيراً في الرجال والعلل، إما ابتداء أو إجابة عن أسئلتهم، ويمكن اعتبار هذه المسائل روايات أخرى لمادة العلل والرجال عن الإمام أحمد، ومن أشهر هذه الروايات:

ـ رواية عبدالله ابن الإمام أحمد[(٣)]، وهي أوسع رواية وقد طبعت بتحقيق وصي الله عباس.

---

(١) العلل: ٣٧٥/١ رقم (٧٢١ ـ ٧٢٢).

(٢) المناقب: ص ٤٩٧.

(٣) كان ثقة لزم والده وأخذ عن غيره له مصنفات من أشهرها كتاب السنة توفي سنة ٢٩٠هـ انظر ترجمته في تاريخ بغداد: ٩/ ٣٧٥

- رواية الميموني[1]؛ وقد طبعت سؤالاته بتحقيق صبحي البدري السامرائي.

- رواية المروذي[2]، وقد طبعت سؤالاته بتحقيق صبحي البدري، مع رواية الميموني وصالح. وطبعت أيضاً بتحقيق وصي الله عباس.

- رواية الأثرم[3].

- رواية صالح ابن الإمام أحمد[4].

- رواية أبي داود[5]، طبع باسم «سؤالات أبي داود» تحقيق زياد محمد منصور.

---

(١) هو أبو الحسن عبدالملك بن عبدالحميد الميموني، من كبار أصحاب أحمد، وكان إماماً جليل القدر صحب أحمد على الملازمة من سنة (٢٠٥هـ) إلى سنة (٢٢٧هـ) وكان أحمد يكرمه، ويفعل معه ما لا يفعله مع غيره، توفي سنة ٢٧٤، انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة: ٢١٢/١، وتذكرة الحفاظ: ٢٠٣/٢، والشذرات: ١٦٥/٢.

(٢) هو أحمد بن محمد أبو بكر المَرُّوذِيّ، من أصحاب أحمد الكبار، روى عنه مسائل كثيرة وكان أحمد يأنس به وينبسط إليه، مات سنة ٢٧٥هـ، انظر ترجمته في طبقات الحنابلة: ٥٦/١، وتاريخ بغداد: ٣٦١/٤، الوافي بالوفيات للصفدي: ٣٩٢/٧.

(٣) هو أحمد بن محمد بن هانئ الطائي، أبو بكر الأثرم، الفقيه الحافظ، نقل عن أحمد مسائل كثيرة، وصنفها ورتبها أبواب، وله كتاب «العلل»، وكتاب التاريخ، والناسخ والمنسوخ، توفي سنة ٢٦١هـ، ترجمته في: تاريخ بغداد: ١١٠/٥، وطبقات الحنابلة: ١٦/١.

(٤) هو صالح ابن الإمام أحمد، وهو أكبر أولاده، ولد ببغداد، وأخذ عن أبيه، وعلي بن المديني وغيرهم، روى عن أبيه مسائل كثيرة في الفقه والرجال، وروى مسائل في الرجال عن علي بن المديني أيضاً أوردها ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل ولي قضاء طرسوس وأصبهان وكان صدوقاً ثقة، سخياً جداً، مات بأصبهان سنة ٢٦٦هـ، انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١٧٣/١، وتاريخ بغداد: ٣١٧/٩.

(٥) هو الإمام سليمان بن الأشعث السجستاني صاحب «السنن» روى عن الإمام أحمد مسائل في الفقه ومسائل في الرجال، توفي سنة ٢٧٥هـ، ترجمته في: تاريخ بغداد: ٥٥/٩ ـ ٥٩، وتهذيب الكمال: ٣٥٥/١١ ـ ٣٦٧، والسير: ٢٠٣/١٣ ـ ٢٢١.

- رواية ابن هانئ[1].

- رواية حرب الكرماني[2].

- رواية حنبل بن إسحاق[3].

- رواية أبو زرعة الدمشقي[4].

- رواية الجوزجاني[5].

- رواية مهنا[6].

---

(١) هو إسحاق بن هانئ النيسابوري، أبو يعقوب، نقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة، وكان أخا دين وورع، توفي سنة ٢٧٥هـ، انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٣٧٦/٦، وطبقات الحنابلة: ١٠٨/١.

(٢) هو حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني أبو محمد، كتب عن أحمد مسائل كثيرة، وأغرب على أصحابه وجاء عنه بما لم يجئ به غيره، انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٥٣/٤، وطبقات الحنابلة: ١٤٥/١.

(٣) هو حنبل بن إسحاق بن حنبل، أبو علي الشيباني، ابن عم الإمام أحمد، روى عن أحمد مسائل كثيرة توفي سنة ٢٧٣هـ، انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٢٨٦/٨، وطبقات الحنابلة: ١٤٣/١.

(٤) هو عبدالرحمن بن عمرو بن صفوان البصري وكان عالماً بأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وسمع منهما سماعاً كثيراً، انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة: ٢٠٥/١، والمنهج الأحمد: ١٨٨/١، وشذرات الذهب: ١٧٧/٢.

(٥) هو إبراهيم بن يعقوب، أبو إسحاق الجوزجاني، سمع الحسين بن علي الجهني وشبابه وطبقتهما، وكان من كبار العلماء، له تصانيف كثيرة، منها: «أحوال الرجال» وهو مطبوع، نزل دمشق، وجرح وعدّل، وكان أحمد يكاتبه ويكرمه إكراماً شديداً، توفي سنة (٢٥٩هـ)، انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة: ٩٨/١، والمنهج الأحمد: ٢٧١/١، وشذرات الذهب: ١٣٩/٢.

(٦) هو مهنا بن يحيى الشامي السلمي، أبو عبدالله من تلاميذ أحمد المقربين، سأله عن كبار المسائل، وكانت عنده مسائل لم تكن عند عبدالله عن أبيه، ولا عند غيره، انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٢٦٦/١٣، وطبقات الحنابلة: ٣٤٥/١، والمنهج الأحمد: ٣٣١/١.

- رواية إسحاق بن منصور[1].

- رواية الفضل بن زياد[2].

- رواية أبي طالب[3] وغيرهم.

وبعض هذه الروايات قد نقلت إلينا وحفظت على مر الزمن في كتب خاصة وبعضها نجده مفرقا ضمن أمهات كتب الرجال والجرح والتعديل والعلل، ومن أجمعها كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، فقد تضمن كثيراً من الروايات عن الإمام أحمد، وكذا كتاب الضعفاء للعقيلي، وكتاب الكامل لابن عدي، وتاريخ بغداد وغيرها، وهذه الكتب تنقل هذه المادة الغزيرة بالإسناد المتصل إلى الإمام أحمد، وقد جمع يوسف بن حسن بن عبدالهادي المعروف بابن المبرد كتاباً استوعب فيه روايات كثيرة عن الإمام أحمد في الجرح والتعديل سماه «بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم» وقد طبع بتحقيق د/ وصي الله عباس.

وقد عني الإمام الخلال بجمع ما نقل عن الإمام أحمد، وترتيبه وتبويبه، وتهذيبه وضم النظير إلى نظيره وأفرد كل فن بمصنف خاص.

قال الذهبي رحمه الله: «وجمع أبو بكر الخلال سائر ما عند هؤلاء من أقوال أحمد وفتاويه، **وكلامه في العلل والرجال** والسنة والفروع، حتى

---

(١) هو إسحاق بن منصور بن بهرام أبو يعقوب الكوسج المروزي، أحد الأئمة من أصحاب الإمام أحمد المتقدمين، روى عن أحمد مسائل جليلة، وكانت وفاته سنة (٢٥١هـ)، انظر طبقات الحنابلة: ١/١١٣، وشذرات الذهب: ٢/١٢٣، والسير: ١٢/٢٥٨.

(٢) هو أبو العباس الفضل بن زياد القطان البغدادي، كان من المتقدمين عند الإمام أحمد، ووقع له عنه مسائل كثيرة، حدث عنه: يعقوب بن سفيان الفسوى، والحسن بن أبي العنبر، وأحمد الآدمي، وغيرهم، انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ١٢/٣٦٣، وطبقات الحنابلة: ١/٢٥١، والمنهج الأحمد: ١/٤٣٩.

(٣) هو أحمد بن حميد، أبو طالب المُشكانِي، من تلاميذ الإمام أحمد بن حنبل، وكان أحمد يكرمه ويُعَظِّمُه ويقدمه، وروى عنه مسائل كثيرة، وصحبه إلى أن مات، وكان رجلاً صالحاً فقيراً توفي سنة ٢٤٤هـ، انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٤/١٢٢، وطبقات الحنابلة: ١/٣٩، والمنهج الأحمد: ١/١٧٦.

حصل عنده من ذلك ما لا يوصف كثرة، ورحل إلى النواحي في تحصيله، وكتب عن نحو من مائة نفس من أصحاب الإمام أحمد، ثم كتب كثيراً عن أصحاب أصحابه، وبعضه عن رجل عن آخر عن الإمام أحمد، ثم أخذ في ترتيب ذلك، وتهذيبه، وتبويبه، وعمل كتاب «العلم» وكتاب «العلل» وكتاب «السنة»، كل واحد من الثلاثة في ثلاث مجلدات»[1]، وهذا النص من الإمام الذهبي يفيد أن الإمام الخلال جمع من كلام الإمام أحمد في العلل كتاباً فبلغ ثلاث مجلدات، مما لو طبع وحقق لأتى في ضعفها على الأقل أو ضِعْفَيْهَا، وهذا يدل على غزارة علم الإمام أحمد في العلل وتبحره فيها، كما يدل على كثرة كلامه واتساع الروايات عنه في ذلك، ولكن الناظر في أوسع رواية لكتاب «العلل» وهي رواية عبدالله لا نجد فيها مما يتعلق بالعلل إلاَّ شيئاً قليلاً جدًّا لا يتجاوز (٤٠٠) نص من مجموع (٦١٦١) نص والباقي كله في الجرح والتعديل والأسماء والكنى وغير ذلك، والخلال جمع ثلاث مجلدات من كلام الإمام أحمد في «العلل» ولكن الكتاب مفقود فضاعت بذلك مادة كبيرة جدًّا من كلام الإمام أحمد، وقد انتخب الإمام ابن قدامة المقدسي (ت ٦٣٠هـ) من كتاب الخلال كتاباً سماه «المنتخب من العلل» ولكن للأسف هو الآخر مفقود أيضاً ولم يعثر إلاَّ على **٢٥** ورقة تتضمن الجزء العاشر والجزء الحادي عشر، وقد طبع بتحقيق وتخريج أبي معاذ طارق بن عوض الله، بدار الراية سنة **١٤١٩**هـ، وقد اشتمل على **(٢٣٧)** نصاً كلها من رواية الخلال عن ثلاثين من أصحاب الإمام أحمد.

وقد قام بعض المعاصرين وهم: السيد أبو المعاطي النوري، وأحمد عبدالرزاق عبيد ومحمود محمد خليل بجمع أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله من مصادر كثيرة بلغت (١٦) مصدراً من أمهات كتب الرجال إضافة إلى رواية عبدالله وسؤالات ابن هانئ ورواية المروذي وغيره، وسؤالات أبي داود[2]؛ وأخرجوا ذلك في موسوعة من أربع مجلدات اسمها

(١) السير: ٣٣١/١١.

(٢) انظر: المقدمة: ١٣/١ ـ ١٤.

«موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله».

وهو جهد طيب وعمل كبير إلاَّ أن مادة العلل في هذه الموسوعة لم تتجاوز (٨٢) صحيفة والباقي كله في الرجال والجرح والتعديل مرتبين على الحروف الألفبائية، ورتبت مادة العلل على المسانيد.

وهذا النقص الملحوظ يعود إلى تفرق مادة العلل في بطون المصادر وضياع الكثير منها، وبتتبع المصادر التي تهتم بالنقل عن الإمام أحمد كلامه في العلل ككتب ابن تيمية وابن القيم وابن رجب وابن مفلح وابن قدامة، استدركنا نصوصاً كثيرة جدًّا، أفادتنا كثيراً في الدراسة والتحليل والمقارنة.

زيادات عبدالله في كتاب «العلل»

الإمام عبدالله راوية أبيه ومن عادته في رواية كتب أبيه أن يضم إليها زوائد من عنده، كما وقع ذلك في روايته للمسند فله فيه زيادات كثيرة بلغت (٢٢٩) حديثاً[١].

كما له فيه تعليقات وتعقيبات على بعض الأحاديث تتضمن كلاماً في الجرح والتعديل والعلل تدل على مشاركته وتقدمه في الحديث رواية ودراية[٢].

كما له زيادات في كتاب «فضائل الصحابة» وزيادات في كتاب «الزهد» وكذلك بالنسبة لكتاب «العلل ومعرفة الرجال» نجد للإمام عبدالله زيادات كثيرة، وقد أحصيتها فبلغت (٧١٢) نصاً، تتضمن كلاماً على الرجال جرحاً وتعديلاً، وبيان لأسماء الرواة أو كناهم ونحوها، كما تتضمن كلاماً في العلل مما سأل عنه عبدالله بعض شيوخه. وهذه الزيادات بالرغم من أهميتها لم تكن موضوع دراستي في هذا البحث لأنني درست فقط كلام الإمام أحمد دون غيره، ونقترح أن تجمع هذه الزيادات في صعيد واحد مرتبة على

---

(١) انظر: زوائد عبدالله بن أحمد بن حنبل في المسند، ترتيب وتخريج وتعليق الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ص١٢٤.

(٢) المصدر نفسه: ٧٢ ـ ٩٦.

أسماء الشيوخ، وتكون كملحق لكتاب العلل ومعرفة الرجال، ليسهل الوقوف عليها والإفادة منها.

شيوخ الإمام عبدالله في زوائده على كتاب «العلل»

لقد تنوعت مصادر الإمام عبدالله في الزيادات التي أضافها إلى كتاب أبيه، ولقد بلغ عدد شيوخه في هذه الزيادات (٥٤) شيخاً جلهم من مشاهير المحدثين، وفيهم كبار النقاد والحفاظ وفيما يلي قائمة بأسمائهم مرتبين حسب حروف المعجم:

١ ـ إبراهيم بن الحجّاج[١].

٢ ـ إبراهيم بن خالد الكَلْبي[٢].

٣ ـ إبراهيم بن سعيد الجوهري[٣].

٤ ـ أبو إبراهيم الترْجُماني[٤].

٥ ـ أبو بكر بن أبي شيبة[٥].

٦ ـ أبو بكر بن خلَّاد الباهلي[٦].

٧ ـ أبو مَعْمَر إسماعيل بن إبراهيم القَطِيعي الهَرَوي[٧].

٨ ـ أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقي[٨].

---

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ٩٣/٣، والثقات ٧٨/٨، والتهذيب ١١٣/١.

(٢) انظر ترجمته في: التهذيب: ٦٤/١، وتذكرة الحفاظ ٥١٢/٢، وطبقات الحفاظ: ٢٢٦.

(٣) انظر ترجمته في: التقريب: ص٢٩، والتهذيب: ٦٨/١.

(٤) انظر ترجمته في: التهذيب: ١٣٨/١، والتقريب: ص٤٤.

(٥) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٦٦/١٠، وتذكرة الحفاظ: ٤٣٢/٢/٣، وطبقات الحفاظ: ١٩٢.

(٦) انظر ترجمته في: التهذيب: ٥٥٦/٣، والتقريب: ص ٤١٣.

(٧) انظر ترجمته في: التهذيب: ١٣٨/١، والتقريب: ص ٤٤.

(٨) انظر ترجمته في: التهذيب: ١٣/١، والتقريب: ص ١٧.

٩ ـ أحمد بن خالد أبو جعفر الخلّال[(١)].

١٠ ـ أحمد بن مَنيع[(٢)].

١١ ـ إسحاق بن إبراهيم، أبو موسى الهروي[(٣)].

١٢ ـ إسحاق بن منصور الكَوْسَج[(٤)].

١٣ ـ الحسن بن عيسى المَاسَرْجِسِي[(٥)].

١٤ ـ الحَكَم بن موسى بن أبي زُهَير البغدادي[(٦)].

١٥ ـ داود بن عمرو[(٧)].

١٦ ـ زكرياء بن يحيى، زَحْمَوَيْه الواسطي[(٨)].

١٧ ـ زهير بن حرب بن شدّاد، أبو خَيْثَمة النَّسَائي[(٩)].

١٨ ـ زِيَاد بن أيوب بن زياد البغدادي[(١٠)].

١٩ ـ سُريج بن يونس بن إبراهيم البغدادي[(١١)].

٢٠ ـ سعيد بن يحيى بن سعيد بن أبَان الأسود[(١٢)].

---

(١) انظر ترجمته في: التهذيب: ٢١/١، والتقريب: ص١٩.
(٢) انظر ترجمته في: التقريب: ص ٢٥، والتهذيب: ٤٨/١ ـ ٤٩.
(٣) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٣٣٧/٦، وتعجيل المنفعة: ص ٤٠.
(٤) تقدمت ترجمته.
(٥) انظر ترجمته في: التهذيب: ٤١١/١ ـ ٤١٢، والتقريب: ص ١٠٢.
(٦) انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد: ٣٤٦/٧، والسير: ٥/١١.
(٧) انظر ترجمته في: الجرح: ٤٢٠/٢، والثقات ٢٣٦/٨، والتهذيب: ١٧١/٣.
(٨) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ٦٠١/٣، والثقات: ٢٥٣/٨.
(٩) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٤٨٢/٨، وتذكرة الحفاظ: ٤٣٧/٢، وطبقات الحفاظ: ١٩٤.
(١٠) انظر ترجمته في: الجرح: ٥٢٥/٢، والثقات: ٢٤٩/٨، والتهذيب: ٣٥٥/٣.
(١١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٢١٩/٩، والسير: ١٤٦/١١.
(١٢) انظر ترجمته في: الجرح: ٧٤/٤، والثقات: ٢٧٠/٨، والتهذيب: ٩٧/٣.

٢١ ـ سَلَمَة بن شَبِيب النيسابوري[١].

٢٢ ـ شُجاع بن مَخْلد، الفَلاَّس، أبو الفضل البغوي[٢].

٢٣ ـ شَيْبَان بن أبي شيبة[٣].

٢٤ ـ عباس بن الوليد[٤].

٢٥ ـ عبدالأعلى بن حَمَّاد بن نصر أبو يحيى النَّرسي[٥].

٢٦ ـ عبيدالله القَوارِيري[٦].

٢٧ ـ عبدالله بن الحَكَم بن أبي زِيَاد القَطَوَاني[٧].

٢٨ ـ عبدالله بن سعيد بن حُصَين الكِنْدي[٨].

٢٩ ـ عبدالله بن صَنْدَل[٩].

٣٠ ـ عبدالله بن عمر، أبو عبدالرحمن الكوفي، مُشْكُدَانَة[١٠].

٣١ ـ عبدالوهاب بن عبدالحَكَم[١١].

٣٢ ـ عثمان بن أبي شيبة[١٢].

---

(١) انظر ترجمته في: التهذيب: ٧٢/٢، والتقريب: ص ١٨٧.
(٢) انظر ترجمته في: الجرح: ٣٧٩/٤، والثقات: ٣١٣/٨، والتقريب: ص ٢٠٥.
(٣) انظر ترجمته في: التهذيب: ١٨٤/٢، والتقريب: ص ٢١١.
(٤) انظر ترجمته في: التهذيب: ٢٩٦/٢، والتقريب: ص ٢٣٧.
(٥) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٧٥/١١، والثقات: ٤٠٩/٨، والسير: ٢٨/١١.
(٦) انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد: ٣٥٠/٧، والثقات: ٤٠٥/٨، والسير: ٤٤٤/١١.
(٧) انظر ترجمته في: الثقات: ٣٦٤/٨، والجرح: ٣٨/٥.
(٨) انظر ترجمته في: التهذيب: ٣٤٤/٢، والتقريب: ٢٤٨.
(٩) انظر: تعجيل المنفعة: ص ٢٦١.
(١٠) انظر ترجمته في: الجرح: ١١٠/٥، والسير: ١٥٥/١١. والتقريب: ص٢٥٧.
(١١) انظر ترجمته في: التهذيب: ٦٣٧/٢، والتقريب: ص ٣٠٩.
(١٢) انظر ترجمته في: الجرح: ١٦٦/٦، والسير: ١٥١/١١، وطبقات الحفاظ: ١٩٦.

٣٣ ـ مجاهد بن موسى[١].

٣٤ ـ محمد بن أبي بكر المقَدَّمي[٢].

٣٥ ـ محمد بن العلاء الكوفي، أبو كُريب[٣].

٣٦ ـ محمد بن بَشَّار، أبو بكر بُنْدَار[٤].

٣٧ ـ محمد بن بَكَّار[٥].

٣٨ ـ محمد بن تَوبة العنبري أبو صَفوان[٦].

٣٩ ـ محمد بن حاتم بن سليمان الزِّمِّي[٧].

٤٠ ـ محمد بن حاجب المروزي، أبو عُقيل[٨].

٤١ ـ محمد بن حَسَّان البصري[٩].

٤٢ ـ محمد بن عبَّاد[١٠].

٤٣ ـ محمد بن عبدالله المُخَرَّمِّي[١١].

٤٤ ـ محمد بن عبدالله بن نمُيَر[١٢].

---

(١) انظر ترجمته في: التهذيب: ٢٦/٤ ـ ٢٧، والتقريب: ص ٤٥٣.

(٢) انظر ترجمته في: التهذيب: ٥٢٣/٣، والتقريب: ص ٤٠٦.

(٣) انظر ترجمته في: الجرح: ٥٢/٨، والسير: ٣٩٤/١١، والتقريب: ص ٥٣٥.

(٤) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ: ٥١١/٢، وطبقات الحفاظ: ٢٢٦.

(٥) انظر ترجمته في: الجرح: ٢١٢/٧، وتاريخ بغداد: ١٠٠/٢، والسير: ١١٢/١١، والتقريب: ٤٠٦.

(٦) لم أجد ترجمته.

(٧) انظر ترجمته في: التقريب: ص ٤٠٧، والتهذيب: ٥٣٣/٣.

(٨) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ٢٤٠/٧.

(٩) انظر ترجمته في: الجرح: ١١/٨، والثقات: ٨٩/٩، والتقريب: ٤٠٩.

(١٠) انظر ترجمته في: التهذيب: ٦٠٠/٣، والتقريب: ص٤٢١.

(١١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٤١٦/٥، والسير: ٤٦٩/١١.

(١٢) انظر ترجمته في: الجرح: ٣٢٠/١، والسير: ٤٥٥/١١، والكاشف: ٦٥/٣، والثقات: ٨٥/٩.

٤٥ ـ محمد بن يحيى بن سعيد القَطَّان[١].

٤٦ ـ مصعب بن عبدالله الزُبَيْري[٢].

٤٧ ـ منصور بن أبي مُزَاحِم[٣].

٤٨ ـ نصر بن علي الجَهْضَمي[٤].

٤٩ ـ هارون بن سفيان[٥].

٥٠ ـ هارون بن مَعروف[٦].

٥١ ـ وَهْب بن بَقِيَّة الوَاسِطي[٧].

٥٢ ـ يحيى بن مَعين[٨].

٥٣ ـ يوسف بن يعقوب الصَفَّار[٩].

٥٤ ـ يونس بن عبدالرحيم[١٠].

وهذه القائمة الطويلة تدل على اتساع عبدالله ابن الإمام أحمد في الرواية وعلى كثرة شيوخه، كما تدل على قيمة هذه الزيادات من الناحية العلمية والنقدية، ولقد صدق ـ والله ـ الإمام أحمد في وصف ابنه عبدالله: «إن أبا عبدالرحمن، قد وعى علماً كثيراً»[١١]، وقال أبو زرعة: «قال لي

---

(١) انظر ترجمته في: الجرح: ١٢٣/٨، والثقات: ٨٢/٩ .

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ١١٢/١٣، والسير: ٣٠/١١.

(٣) انظر ترجمته في: الثقات: ١٧٣/٩، والتقريب: ٤٧٩.

(٤) انظر ترجمته في: الجرح: ٤٦٦/٨، وتاريخ بغداد: ٢٨٧/١٣، والسير: ١٣٣/١٢.

(٥) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٢٥/١٤.

(٦) انظر ترجمته في: التهذيب: ٢٥٦/٤، والتقريب: ص ٥٠٠.

(٧) انظر ترجمته في: التهذيب: ٣٢٨/٤ ـ ٣٢٩، والتقريب: ٥١٤.

(٨) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ١٧٧/٤، والسير: ٧١/١١، وتذكرة الحفاظ: ٤٢٩/٢، وطبقات الحفاظ: ١٨٨.

(٩) انظر ترجمته في: الجرح: ٣٣٤/٩، والثقات: ٢٨١/٩، والتقريب: ص٥٤٢.

(١٠) انظر ترجمته في: الجرح: ٢٤١/٩.

(١١) تاريخ بغداد: ٣٧٦/٩.

أحمد بن حنبل: ابني عبدالله محظوظ من علم الحديث، أو من حفظه، لا يكاد يذاكرني إلاَّ بما لا أحفظ»[1].

استفادة العلماء من كلام الإمام أحمد في العلل والرجال

لقد كانت استفادة العلماء من كلام هذا الإمام الناقد البصير عظيمة جدًّا، حيث كان من المصادر الأساسية لكل من صنف في الرجال والعلل، فأمهات كتب الرجال تنقل عنه وتعود إليه وفيما يلي ذكر لأبرز الأئمة الذين نقلوا واستفادوا من كتب الإمام أحمد استفادة ملحوظة.

أولاً ـ الإمام البخاري (٢٥٦هـ)

كانت استفادة الإمام البخاري من شيخه الإمام أحمد كبيرة فقد نقل عنه واستمد منه في كتابه «التاريخ الكبير» وغيره نصوصاً كثيرة تتعلق بأحوال الرواة كمعرفة مواليدهم[2] أو وفاتهم[3]، أو أسمائهم وكناهم[4]، أو جرحهم[5]، أو تعديلهم[6] أو غير ذلك.

وكان الإمام البخاري يورد هذه النصوص معلقة، فلعله سمعها منه مباشرة، أو أخذها بالواسطة، أو أخذها من كتبه.

(١) المصدر نفسه.

(٢) انظر التاريخ الكبير: ٤٧/٥، ١٧٨/٨، ٢٤٢.

(٣) المصدر نفسه: ٣١٤/٥، ١٩٨/٨، ٣١٤/٥.

(٤) المصدر نفسه: ٥٩/٣، ٧٠، ٣٢٢، ٣٣٧/٤، ٢٥٤/٥، ٢٧٠، ٣٦٠، ٣٩٥، ٤١٧، ٤٠/٦، ٣١٥، ٣٦٧، ٥٤١، ١٥١/٧، ٣٥٦/٨.

(٥) المصدر نفسه: ١٧٨/١، ٢١٨، ٣٤٧، ٢٨٨/٢، ٣٤٥، ٣٩٣، ١٠/٣، ٢٤٣، ٣١٦، ١٠٣/٤، ١٤٨، ١٧٢، ٢٩٦، ١٠٠/٥، ٢٥٩/٥، ٣٣١، ٣٠/٦، ٤٣، ١٠٦، ١٦٠، ٢٩١، ١٦٤/٧، ٢٩١، ٤١١، ٢٦/٨، ٢٩١، ٣٤٨.

(٦) المصدر نفسه: ١١٧/٢، ١١٩، ٣٨٨، ٢٠٠/٨.

ثانياً ـ الإمام العقيلي (ت ٣٢٢هـ)

لقد استمد الإمام العقيلي كثيراً من الإمام أحمد، وجعله أحد موارده الأساسية فيما يتعلق بأحوال الرجال وعلل الحديث، ولقد تعددت طرقه إلى الإمام أحمد وفيما يلي بيان لأهم الطرق التي نقل بواسطتها عن الإمام أحمد في كتابه «الضعفاء الكبير».

الطريق الأول: عبدالله بن أحمد بن حنبل، وقد سمع منه مباشرة[(١)].

الطريق الثاني: محمد بن علي الوراق عن أحمد، وهو مسموع للعقيلي من رواية محمد بن عيسى عنه[(٢)].

الطريق الثالث: عبدالملك بن عبدالحميد الميموني عن أحمد، برواية محمد بن عبدالرحمن عنه[(٣)].

الطريق الرابع: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني عن أحمد برواية عبدالله بن محمد بن سعدويه[(٤)].

الطريق الخامس: أبو داود سليمان بن الأشعث، عن أحمد برواية زكرياء بن يحيى الحلواني[(٥)]، وبرواية عبدالله الذراع[(٦)]، وبرواية محمد بن أبي عتاب[(٧)]، وبعضها بلاغاً[(٨)].

---

(١) وأمثلته في الضعفاء الكبير: ١/٢٠، ٥٠، ٢/١٩٥، ٣/١٢٧، ٢٢٥، ٤/١٧٨.

(٢) أمثلته في الضعفاء الكبير: ١/٥٦، ٢٤٦، ٢٧٠، ٢/١١٨، ١٥٥، ٣٢١، ٣٢٦، ٣/١٧٧.

(٣) أمثلته في الضعفاء الكبير: ١/٢٨٩، ٢/٤١، ٩٢، ١٧٢، ٣٤٠، ٣/٢٣٣، ٢٣٤، ٢٥٩، ٢٧٣، ٤٥٨.

(٤) أمثلته في الضعفاء: ١/١٠٢، ١٧١، ٢/٢٨٣، ٣/١٥٧، ٣/٤٨١، ٤/١٤٤، ١٢٠، ١٦٧.

(٥) انظر الضعفاء: ١/٦٣، ٤/٤٦٦.

(٦) المصدر نفسه: ٢/١٠٠.

(٧) المصدر نفسه: ٤/٧١.

(٨) المصدر نفسه: ٤/٢٨.

الطريق السادس: معاوية بن صالح عن أحمد برواية محمد بن أحمد[١].

الطريق السابع: أحمد بن أصرم بن خزيمة المزني عن أحمد[٢].

الطريق الثامن: أحمد بن الحسين الترمذي[٣].

الطريق التاسع: الحسن بن علي عن أحمد، برواية محمد بن إسماعيل عنه[٤].

الطريق العاشر: إبراهيم بن هانئ عن أحمد برواية إبراهيم بن عبدالوهاب[٥].

الطريق الحادي عشر: أحمد بن محمد بن هانئ، أبو بكر الأثرم، برواية الخضر بن داود[٦].

الطريق الثاني عشر: علي بن شوكر، برواية أحمد بن علي[٧].

الطريق الثالث عشر: العباس بن محمد برواية محمد بن عيسى[٨].

الطريق الرابع عشر: محمد بن إسماعيل الصائغ عن أحمد[٩].

الطريق الخامس عشر: الجراد السجستاني عن أحمد بلاغاً[١٠].

---

(١) انظر الضعفاء: ١/٣٢١، ٢/١٩٤، ٣/٣٤٧.
(٢) الضعفاء: ١/٢٥١، ٣/٣٦١، ٤/٣٩٤.
(٣) الضعفاء: ٤/١٦١، ٢٨٤.
(٤) الضعفاء: ١/٢٨٠، ٣/٤٤٥، ٤/١٠٠.
(٥) الضعفاء: ٢/١٩٥.
(٦) الضعفاء: ٢/١٩٥.
(٧) الضعفاء: ٣/٢٥٦.
(٨) الضعفاء: ٤/٢٥.
(٩) الضعفاء: ٤/١٦١.
(١٠) الضعفاء: ٤/٦٤.

الطريق السادس عشر: جعفر بن عامر عن أحمد برواية محمد بن عيسى الهاشمي عنه[1].

الطريق السابع عشر: عبدالله بن موسى النَهْرَتِري عن أحمد[2].

الطريق الثامن عشر: أحمد بن لهيعة عن أحمد[3].

الطريق التاسع عشر: عباس الدوري عن أحمد[4].

ثالثاً: الإمام ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ):

لقد حاول الإمام ابن أبي حاتم الرازي أن يكون كتابه «الجرح والتعديل» مستوعباً لنصوص أئمة الفن في الحكم على الرواة بتعديل أو تجريح، ومن ثم اتصل بجميع أصحاب الإمام أحمد ويحيى بن معين، فقد روى عن جماعة من أصحاب أحمد وابن معين، فمن أصحاب أحمد:

صالح ابن الإمام أحمد، وعلي بن الحسن الهَسِنْجَانِي، والحسين بن الحسن أبو معين الرازي، وإسماعيل بن أبي الحارث أسد البغدادي، وعبدالله بن محمد بن الفضل أبو بكر الأسدي، ووصفه في ترجمته زياد بن أيوب بأنه كان من أجِلَّة أصحاب أحمد بن حنبل[5].

وكاتب عبدالله بن أحمد بن حنبل، وقال في ترجمته: «كتب إليَّ بمسائل أبيه وبعلل الحديث، وكان صدوقا ثقة»[6].

وكاتب حرب بن إسماعيل الكِرْمَانِي فكتب إليه بما عنده عن أحمد،

---

(١) الضعفاء: ٢٠٠/١.
(٢) الضعفاء: ٥٠/١.
(٣) الضعفاء: ٩/٤.
(٤) الضعفاء: ٤٠٦/٤.
(٥) الجرح والتعديل: ٥٢٥/٣.
(٦) المصدر نفسه: ٧/٥.

وروى عن محمد بن حَمُويه بن الحسن ما عنده عن أبي طالب أحمد بن حُميد صاحب أحمد بن حنبل عن أحمد.

وروى عن عبدالله بن بشر البكري الطالقاني ما عنده عن الميموني صاحب أحمد عن أحمد.

وكاتب علي بن أبي طاهر القزويني، فكتب إليه بما عنده عن الأثرم صاحب أحمد عن أحمد[1].

رابعاً: الإمام ابن عدي (ت ٣٦٥هـ)

نقل ابن عدي بعض كلام الإمام أحمد بن حنبل في كتابه «الكامل»، واستفاد منه، ولم يصرح باسم أي كتاب من كتب الإمام أحمد، وقد نقل أكثر من نص واحد عنه في الترجمة الواحدة أحياناً، وتناولت النقول بالإضافة للجرح والتعديل ذكر اسم المترجم لهم ونسبهم وكناهم، ـ وأحياناً ـ سني مولدهم ووفاتهم.

وبلغت تلك النقول خمسمائة نقل (٥٠٠)، جاءت من خمسة عشر طريقاً، وفيما يلي بيان هذه الطرق[2]:

الطريق الأول: عبدالله ابن الإمام أحمد، عن أبيه، وهو عند ابن عدي مسموع من محمد بن أحمد بن حماد، وأحمد بن الحسن العَمي، وأحمد بن محمد بن سعيد، وإسحاق بن إبراهيم بن يونس، وزكرياء بن يحيى، وإبراهيم بن محمد بن عيسى، وعبدالله بن أبي سفيان، وإسحاق بن يوسف، وأحمد بن محمد بن خالد البَرَائِي، وعبدالملك بن محمد كل هؤلاء عن عبدالله بن أحمد عن أبيه.

ومعظم نصوص هذا الطريق موجودة في كتاب «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد برواية عبدالله[3].

(١) انظر: مقدمة تحقيق الجرح والتعديل للشيخ العلامة المعلي.
(٢) انظر: ابن عدي ومنهجه في كتاب «الكامل» للدكتور زهير عثمان علي نور: ١/٣٠٦ ـ ٣١٥.
(٣) انظر على سبيل المثال «الكامل»: ٢٧٢١/٧، وكتاب العلل: ٣٢/٣.

الطريق الثاني: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، عن أحمد بن حنبل، وقد سمعه ابن عدي من ثلاثة شيوخ هم: علي بن أحمد بن سليمان علاّن المصري، والحسن بن سفيان، وبشير بن موسى الغربي، كلهم عن الجوزجاني عن أحمد[1].

الطريق الثالث: أبو بكر الأثرم أحمد بن محمد بن هانئ، عن أحمد، وهو عند ابن عدي مسموع من: زكرياء بن يحيى الساجي، وابن صاعد يحيى بن محمد، وإسحاق بن إبراهيم بن يونس المنجنيقي، كلهم عن أبي بكر الأثرم، عن أحمد[2].

الطريق الرابع: السماع من عبدالوهاب بن أبي عصمة، عن أبي طالب أحمد بن أبي حميد عن أحمد[3].

الطريق الخامس: السماع من عبدالوهاب بن أبي عصمة، عن أحمد بن أبي يحيى عن أحمد بن حنبل[4].

الطريق السادس: السماع من أحمد بن حفص السعدي عن أحمد بن حنبل[5].

الطريق السابع: السماع من عبدالوهاب بن أبي عصمة، عن الفضل بن زياد عن أحمد[6].

الطريق الثامن: السماع من محمد بن أحمد بن حماد، عن إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي عن أحمد بن حنبل[7].

---

(١) انظر على سبيل المثال «الكامل»: ٣/١٠٧٤.
(٢) انظر على سبيل المثال «الكامل»: ٤/١٣٢٤.
(٣) انظر على سبيل المثال «الكامل»: ٢/٥١٩.
(٤) انظر على سبيل المثال «الكامل»: ٢/٧٠٠.
(٥) انظر على سبيل المثال «الكامل»: ٢/٨٣٥.
(٦) انظر على سبيل المثال «الكامل»: ٢/٨٣٥.
(٧) انظر على سبيل المثال «الكامل»: ٥/١٦٧٥.

الطريق التاسع: القراءة على الحسن بن سفيان، عن عبدالعزيز بن سلام، عن أحمد بن ثابت أبي يحيى، عن أحمد بن حنبل[1].

الطريق العاشر: السماع من محمد بن عبدالله الجنيدي عن البخاري عن أحمد بن حنبل[2].

الطريق الحادي عشر: السماع من عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، عن محمد بن علي الجوزجاني، عن أحمد بن حنبل[3].

الطريق الثاني عشر: أبو داود السجستاني، عن أحمد بن حنبل، وهو عند ابن عدي مسموع من: محمد بن نوح، وإسحاق بن موسى الرملي، وعبدالله بن أبي سفيان[4].

الطريق الثالث عشر: السماع من عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، عن أحمد بن حنبل[5].

الطريق الرابع عشر: السماع من عبدالوهاب بن أبي عصمة، عن عبدالرحمن بن أبي بكر عن يحيى بن سعيد عن أحمد بن حنبل[6].

الطريق الخامس عشر: السماع من عبدالرحمن بن أبي بكر عن عباس بن محمد الدوري عن أحمد بن حنبل[7].

خامساً: الإمام الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)

لقد استفاد الإمام الخطيب البغدادي في كتابه الحافل «تاريخ بغداد» من كلام الإمام أحمد واقتبس منه نصوصاً كثيرة جدًّا تصل إلى (٥٧٣) نصاً،

---

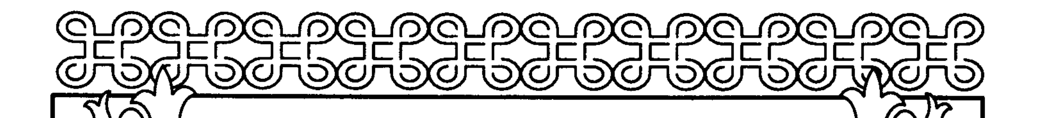
(١) انظر على سبيل المثال «الكامل»: ٢٢٠٨/٦.
(٢) انظر على سبيل المثال «الكامل»: ٢٣٨٦/٦.
(٣) انظر على سبيل المثال «الكامل»: ٧٢٤/٢.
(٤) انظر على سبيل المثال «الكامل»: ٨٥٧/٢.
(٥) انظر على سبيل المثال «الكامل»: ١٠٠٩/٣.
(٦) انظر على سبيل المثال «الكامل»: ٢٦٧٥/٧.
(٧) انظر على سبيل المثال «الكامل»: ٢٦٧٥/٧.

وقد أثبتت المقارنة أن ما رواه عبدالله ابن الإمام أحمد منها هو من كتاب (العلل ومعرفة الرجال)[1].

هذه نماذج من كتب المتقدمين التي استفادت واستمدت من كلام الإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ وهي تنقل كلامه بالإسناد، أما الكتب المتأخرة في الرجال فإنها تنقل عشرات بل مئات النصوص من كلام الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ دون إسناد، كالضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، وميزان الاعتدال للذهبي، ولسان الميزان لابن حجر، وتهذيب الكمال للمزي، وتهذيب التهذيب لابن حجر وغيرها، وهذه النقول الواسعة عن هؤلاء العلماء والأئمة تدل على إمامة أحمد بن حنبل وعلو كعبه في هذا الشأن.



(١) انظر: أهمية موارد الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» ضمن «دراسات تاريخية» للدكتور أكرم ضياء العمري، ص ١٦٨.

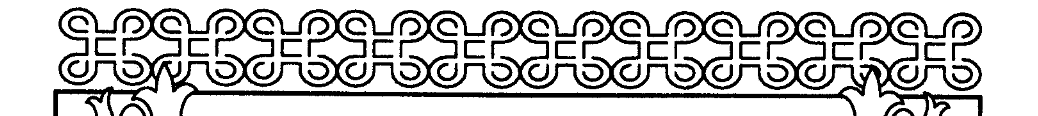


الباب الثاني
أجناس العلل وألفاظ التعليل ومدلولاتها عند الإمام أحمد

ويتضمن فصلين:

الفصل الأول: مفهوم العلة وأجناسها عند الإمام أحمد.

الفصل الثاني: ألفاظ التعليل ومدلولاتها عند الإمام أحمد.



الفصل الأول

مفهوم العلة وأجناسها عند الإمام أحمد

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم العلة لغة واصطلاحاً.

ويشمل مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم العلة لغة.

المطلب الثاني: مفهوم العلة اصطلاحاً.

المبحث الثاني: أجناس العلل الخفية في الإسناد.

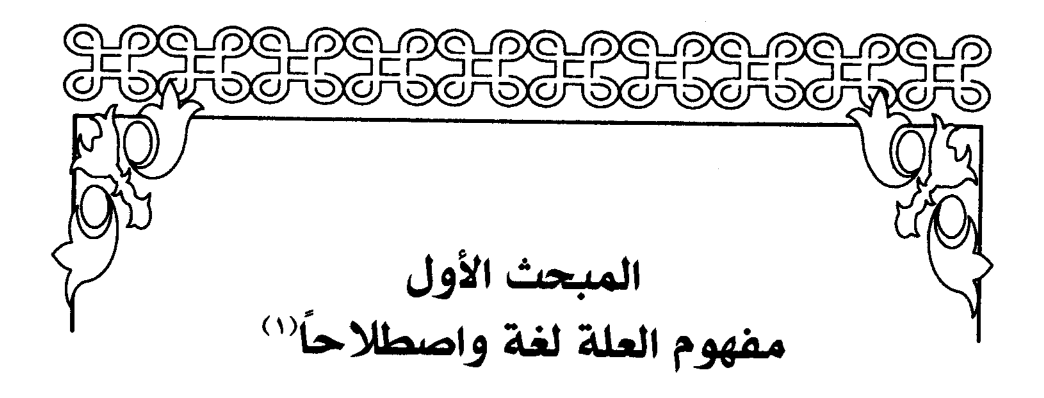
ويشمل المطالب الآتية:

المطلب الأول: أجناس العلل التي ذكرها الحاكم وأمثلتها عند الإمام أحمد.

المطلب الثاني: أجناس العلل التي لم يذكرها الحاكم وأمثلتها من صنيع الإمام أحمد.

المبحث الثالث: أجناس العلل الخفية في المتون.

المبحث الرابع: أجناس العلل الظاهرة.



المبحث الأول
مفهوم العلة لغة واصطلاحاً(١)

المطلب الأول:
مفهوم العلة لغة واصطلاحاً

ذكر ابن فارس أن لكلمة علَّ أصولاً ثلاثة صحيحة.

---

(١) لقد كتب غير واحد من العلماء حول العلة وما يتعلق بها قديماً وحديثاً فقد بحثتها كتب علوم الحديث ومصطلحه ضمن نوع الحديث «المُعَلُّ أو المَعْلُول» كما تناولها بعض الباحثين المعاصرين، ومن هؤلاء: د/ همام سعيد في كتابه «العلل في الحديث» ود/ خليل ملاَّ خاطر في كتابه «الحديث المعلل» ود/ حمزة عبدالله المليباري في كتابه «الحديث المعلول قواعد وضوابط» ود/ إبراهيم بن الصديق في كتابه «علم العلل في المغرب من خلال كتاب الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام» ود/ عبدالله بن محمد حسن دمفو في كتابه «مرويات الإمام الزهري المعلة في كتاب العلل للدارقطني» ود/ عبدالعزيز العثيم ـ رحمه الله ـ وصاحبه عطا الله بن عبدالغفار بن فيض السندي في كتابهما «دراسة الأسانيد» ود/محفوظ الرحمن بن زين الله السلفي في مقدمة تحقيقه لعلل الدارقطني، ود/وصي الله عباس في مقدمة تحقيقه لكتاب «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد، ود/عبدالكريم الوريكات في كتابه «الوهم في روايات مختلفي الأمصار» لذا سيكون كلامي في هذا البحث موجزاً ومركزاً بقدر ما يمهد لمباحث الرسالة طلباً للاختصار وتجنباً للتكرار، مع بعض الملاحظات والتعقيبات العلمية على بعض ما ذكره هؤلاء الأفاضل.

أحدها: التكرر أو التكرير.

والآخر: إنه العائق الذي يعوق.

والثالث: إنه الضعف في الشيء[١].

أما الأول فهو «العَلَلُ» المراد به الشربة الثانية، ويقال: عَلَلٌ بعد نَهَلٍ يعني أن النهل الشربة الأولى.

وعلى هذا تكون العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي أن العلة ناشئة عن إعادة النظر في الحديث مرة بعد مرة[٢].

وأما الأصل الآخر: فهو العائق الذي يعوق، فيكون المراد بالعلة أنها حدث يشغل صاحبه عن وجهه، ويقال أعلّه عن كذا، أي أعاقه، وشغله، وألهاه.

ويقال أيضاً: علَّله بالشيء، إذا ألهاه وشغله به، ومنه تعليل الصبي بالطعام.

وعلى هذا يكون معنى الحديث المُعلَّل: هو الحديث الذي عاقته العلة، وشغلته، فلم يعد صالحاً للعمل به[٣].

وذهب السخاوي إلى أن استعمال أهل الحديث لفظ المعلل، فعلى سبيل الاستعارة[٤]، لكن القاري حاول أن يجد وجهاً للشبه بين المعنى اللغوي والاصطلاحي فقال: «وجه الشبه الشغل، فإن المحدث يشغل بما فيه من العلل»[٥].

---

(١) معجم مقاييس اللغة: ١٢/٤ ـ ١٣، وانظر: القاموس: ٢١/٤، وتاج العروس: ٣٢/٨.

(٢) انظر: العلل في الحديث للدكتور همام سعيد: ص ١٦.

(٣) المصدر نفسه: ص ١٧.

(٤) فتح المغيث: ٢٤٤/١.

(٥) شرح نخبة الفكر: ص ١٣٢.

وما ذهب إليه القاري قريب، وعلى الرغم من ذلك نفى الصنعاني أن تكون هناك مناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، فقال: «فلا يقال علَّل الحديث بمعنى أعله، فليس بينهما مناسبة في اللغة وهو ظاهر، إذ لا تلاقي بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي، وهو المراد بالمناسبة»(١).

وأما الأصل الثالث: فالمراد به «المرض» يقال علَّ المريض، يعِلُّ، عِلَّة، فهو عليل، وأعله الله تعالى، فهو مُعَلٌّ.

وجه مناسبته للمعنى الاصطلاحي واضح، فالعلة إذا طرأت على الحديث الذي ظاهره الصحة أعلته، ونزلت به من الصحة إلى الضعف، فيقال فيه: مُعَلٌّ، ومعلُول، مقابل الصحيح.

ولقد اختلف العلماء فيما هو القياس في تسمية الحديث الذي طرأت عليه علة، فهل هو مُعَلٌّ، أم معلول، أم معلَّل؟

فذهب كثير من أئمة اللغة إلى أن القياس أن يقال: «المُعَلُّ» لأنه اسم المفعول من الفعل «أعَلَّ»(٢). ويرى الفيومي أن معل جاء على القياس، لكنه قليل الاستعمال(٣).

وأمّا «معلول» فقد اختلف العلماء في جوازه ومنعه، وكثر الكلام في كتب الحديث واللغة في ذلك، فالمعنى الذي قصده المحدثون منعه جمهور أئمة اللغة.

قال ابن سِيدَه: «لست منها على ثقة، ولا ثلج، لأن المعروف إنما أعله الله، فهو معل»(٤).

وقد وافقه الحريري في كتابه «درة الغواص في أوهام الخواص»(٥).

---

(١) توضيح الأفكار: ٢٦/٢.

(٢) انظر: لسان العرب: ٣٠١٨/٤، مادة «علل»، والقاموس المحيط ٢١/٤.

(٣) المصباح المنير: ص ٦٧.

(٤) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة: ٦٤/١.

(٥) ص ١٦٤.

وقال الفيروزآبادي في القاموس المحيط: «... والعلةُ بالكسر: المرض، عل يعِلُّ واعتلَّ، وأعلَّه الله تعالى، فهو معل وعليل، ولا تقل معلول، والمتكلمون يقولونها ولست منه على ثلج»[1].

وقد أيدهم على مذهبهم هذا بعض علماء الحديث المتأخرين كابن الصلاح حيث قال: «ويسميه أهل الحديث: المعلول، وذلك منهم، ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس العلة والمعلول، مرذول عند أهل العربية واللغة»[2]، وتبعه على ذلك النووي وقال: إنه لحن[3]، وتبعه أيضاً العراقي[4]، والسيوطي[5]، وغيرهم.

وقد حكى العراقي استعمال لفظة معلول عن عدد من أئمة اللغة منهم: قطرب وابن القوطية والمطرزي والجوهري، وأبي إسحاق الزجاج، ومع ذلك ذهب إلى أنه ضعيف وإن كان حكاه بعض هؤلاء[6].

كما ورد استعمال لفظ «معلول» على ألسنة كثير من المحدثين المتقدمين كالبخاري والترمذي، وابن عدي، والدارقطني، والحاكم، والخليلي والحافظ ابن عبدالبر[7]، والبيهقي[8]، وغيرهم[9].

واستعمله أيضاً بعض أعلام المتأخرين كالحافظ ابن حجر في مواضع

---

(١) ٢١/٤.

(٢) علوم الحديث: ص ٨١.

(٣) التقريب مع شرحه التدريب: ٢٥١/١، والإرشاد: ص ١٠١.

(٤) التقييد والإيضاح: ٩٦.

(٥) تدريب الراوي: ٢٥١/١.

(٦) التقييد والإيضاح: ص ٩٦.

(٧) التمهيد: ٥٨/١٢.

(٨) السنن الكبرى: ٢٥٧/١٠.

(٩) راجع: التقييد والإيضاح: ٩٦، والتدريب: ٢٥١/١، وتوضيح الأفكار: ٢٥/٢، وجامع الترمذي: ١٦٣/١، حديث (٩٧)، والتتبع: ص ١٢٠، ومعرفة علوم الحديث: ص ١١٩، والإرشاد ١٥٧/١.

عدة من كتابه النكت[1]، وسمى كتاباً له في هذا النوع بـ «الزهر المطلول في الخبر المعلول»[2]، والحافظ السخاوي[3]، وغيرهم.

وذهب الفيومي في مصباحه[4] إلى أن «المعلول» صحيح لغوياً، وأنه الأكثر استعمالاً فقال: «عُلَّ الإنسان بالبناء للمفعول مرض، ومنهم من يبنيه للفاعل، من باب ضرب، فيكون المتعدي من باب قتل، فهو عليل، والعلة المرض الشاغل، والجمع علل، مثل سدرة وسدر، وأعله الله، فهو معلول، قيل: من النوادر التي جاءت على غير قياس، وليس كذلك، فإنه من تداخل اللغتين، والأصل أعله الله فهو معلول، أو من علَّه فيكون على القياس، وجاء معل على القياس، لكنه قليل الاستعمال».

لذا قال الشيخ زكرياء الأنصاري: «أمّا معلول فموجود، وبه عبر شيخنا بل قال: إنه الأولى، لأنه وقع في عبارات أهل الفن، مع شيوعه في اللغة، أي ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، لكن الأعرف أن فعله ثلاثي مزيد، فالأجود «المُعَلُّ» كما قاله الناظم، أي العراقي: وإن كان المعلول أولى كما مرَّ»[5].

وانتصر الشيخ طاهر الجزائري لهذا الرأي مستنداً على أقوال بعض أهل اللغة فقال: «الصواب أنه يجوز أن يقال: عله فهو معلول من العلة»[6].

وقد ذهب الدكتور محفوظ الرحمن إلى أنه يمكن أن يُرد على الذين ينكرون استعمال هذه اللفظة، بأن هذا اصطلاح للمحدثين ولا مشاحة في الاصطلاح[7].

---

(١) انظر: ٢/٧١٠، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٧١.
(٢) فتح المغيث: ١/٢٦٠.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصباح: ص ٤٢٦.
(٥) فتح الباقي: ١/٢٢٥ ـ ٢٢٦.
(٦) توجيه النظر إلى أصول الأثر: ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥.
(٧) مقدمة تحقيق العلل: ١/٣٧.

لكن النزاع هنا ليس في مدلول المصطلح حتى يقال لا مشاحة في الاصطلاح، ولكن النزاع هنا في صحته من الناحية اللفظية الصرفية، والحجة في استعمال المحدثين أن كثيراً منهم كان على دراية ومعرفة واسعة باللغة فكلامهم حجة.

فهذا الإمام الدارقطني لما دخل مصر قرأ عليهم كتاب «النسب» عن الزبير بن بكار واجتمع في المجلس من كان بمصر من أهل العلم والأدب والفضل فحرصوا أن يحفظوا على أبي الحسن لحنة، أو يظفروا منه بسقطة، فلم يقدروا على ذلك، فتعجب منه بعضهم، وقال له: وعربية أيضاً[(١)].

ومن هنا يتضح أن استعمال لفظ «معلول» لا إشكال فيه لغة، كما أنه المستعمل بكثرة في كلام المحدثين، وكفى باستعمالهم حجة وبرهاناً.

وأمَّا «معَلَّلٌ» فيستفاد من كلام أهل اللغة أنه لا يصح اسم مفعول من «أعَلَّ» بالمعنى الذي قصده المحدثون، لأنه مفعول من «عَلَلَه» بمعنى سقاه الشربة الثانية، وبمعنى ألهاه بالشيء، وشغله به، ومنه تعليل الصبي بالطعام[(٢)].

ومع هذا فقد كثر استعماله عند المحدثين المتأخرين، وعلى رأسهم ابن الصلاح الذي جعل «الحديث المعلَّل» عنواناً لمباحث العلة في كتابه علوم الحديث[(٣)]، وتابعه المحدثون على هذا الاصطلاح كالنووي[(٤)]، والذهبي في الموقظة[(٥)]، وابن كثير في اختصار علوم الحديث[(٦)]، وابن حجر في نزهة النظر[(٧)]، وغيرهم.

---

(١) انظر: تاريخ بغداد: ٣٥/١٢.
(٢) انظر: لسان العرب: ٣٠١٨/٤، وتاج العروس: ٣٢/٨، ومختار الصحاح: ص ٩٦.
(٣) ص ٨٩.
(٤) إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق: ص ١٠١، والتقريب: ص ١٣٤.
(٥) ص ٥١.
(٦) ص ٦٣.
(٧) ص ٨٩.

وفي مقابل ذلك انتقد بعض المحدثين هذا الاستعمال، ولم يرضوا به، كالحافظ العراقي، إذ يقول: «والأحسن أن يقال فيه مُعَلٌّ بلام واحدة، لا مُعَلَّلٌ، فإن الذي بلامين يستعمله أهل اللغة بمعنى ألهاه بالشيء وشغله به، من تعليل الصبي بالطعام، وأمَّا بلام واحدة فهو الأكثر في كلام أهل اللغة، وفي عبارة أهل الحديث أيضاً، لأن أكثر عبارات أهل الحديث في الفعل أن يقولوا: أعلَّه فلان بكذا، وقياسه مُعَلٌّ»[1].

ومن هنا ندرك خطأ الدكتور دمفو حين اعتبر العراقي قد ارتضى هذا الاستعمال مستدلاً بما ورد في ألفيته:

وسم ما بعلة مشمولُ   مُعَلَّلاً ولا تقل معلولُ[2]

لأن الإمام العراقي هنا نظم كلام ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ كما هو ولم يزد عليه وبيّن رأيه وانتقاده في «شرحه على الألفية» و«نكته على ابن الصلاح» كما سبق، فذاك البيان يقضي على هذا الإجمال.

وقال الشيخ زكرياء الأنصاري، ـ معقباً على كلام العراقي ومؤيداً له ـ «وقوله والأجود المعل أي: أجود من المعلول، أو منه ومن المعلَّل، تغليباً وإلا فالمعلل لا جودة فيه، فإنه لا يجوز أصلاً، إلاَّ بتجوز، لأنه ليس من هذا الباب، بل هو من باب التعلل الذي هو التشاغل، والتلهي، ومنه تعليل الصبي بالطعام»[3].

واستنكره أيضاً السخاوي فقال: «ولكن الأعرف أن فعله من الثلاثي المزيد، نقول: أعله الله فهو مُعَلٌّ، ولا يقال مُعَلَّلٌ، فإنهم إنما يستعملون من علله بمعنى ألهاه بالشيء وشغله به ومنه تعليل الصبي بالطعام»[4]،

---

(١) التقييد والإيضاح: ص ١١٧، وشرح ألفية الحديث: ١/٢٢٥.
(٢) مرويات الإمام الزهري المعلة: ١/٩١، وانظر شرح الألفية: ١/٢٢٦.
(٣) فتح الباقي: ١/٢٢٥.
(٤) فتح المغيث: ١/٢٤٤.

وحاول إيجاد توجيه لاستعمال المحدثين له فقال: «وما يقع من استعمال أهل الحديث له حيث يقولون عَلَّلَه فلان، فعلى طريق الاستعارة»[1].

ويمكن أن نلخص ما سبق فنقول: إن القياس اللغوي يقتضي أن يكون «المُعَلّ» مقدماً ويليه «مُعَلَّل» ثم «معلول»، أما بالنسبة للاستعمال عند المحدثين فيكون «المعلول» أفشى وأولى ثم «مُعَلَّل» ثم «معلّ» ولعله لم يقع في كلامهم إلاَّ نادراً، وقد ذكر العراقي في التقييد والإيضاح أنه الأكثر في كلام أهل اللغة وفي عبارة أهل الحديث أيضاً[2]، ولكنه ذكر في شرحه على الألفية «الأجود في تسميته المُعَلّ وكذلك هو عبارة بعضهم، وأكثر عباراتهم في الفعل أنهم يقولون أعله فلان بكذا، وقياسه معل، وهو المعروف في اللغة»[3].

وهذا النص الأخير يبين أن استعمال «معل» موجود عند بعضهم لا أكثرهم، والذي جعل العراقي يذهب إلى أن «المعل» أكثر استعمالاً عند المحدثين، هو إكثارهم من استعمال الفعل منه «أعل» وقياسه «مُعَلٌّ» كما سبق بيانه، غير أننا لا نوافق العراقي على هذه النتيجة، وإن كنا نوافقه على المقدمة، فبالنسبة للفعل نعم الأكثر استعمالاً هو أعله.

فيقولون كثيراً: أعله فلان بكذا، ويليه بقلة قولهم: علله فلان بكذا، ولا يلزم أن يكون الاسم «معل» كذلك في الاستعمال، والمرجع في ذلك هو ملاحظة كلامهم، وتتبع اصطلاحاتهم في كتب العلل والتخريج والمصطلح.

هذا من حيث الاسم والفعل، أمَّا المصدر فورد عند أهل الحديث استعمال «إعلال» مصدراً لفعل «أعل»، و«تعليل» مصدراً لفعل علَّل، والثاني أشهر وأفشى، ولهذا آثرت استعماله في البحث فقلت «منهج الإمام أحمد في التعليل» ولم أقل إعلال وإن كان صواباً، وأمَّا علَّ يَعُِل بضم العين وكسرها،

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) ص ١١٧.

(٣) ٢٢٥/١.

فمصدرها علاًّ[1]، فلم تستعمل عند أهل الحديث.

فكل الاستعمالات صحيحة من الناحية اللغوية، وإن كان بعضها أصح وأقيس.

❋ ❋ ❋

المطلب الثاني:
مفهوم العلة اصطلاحاً

لا نجد تعريفاً دقيقاً للعلة عند المحدثين المتقدمين، لأنه لم يكن من شأنهم التعرض للحدود والتعريفات، بل كانت عنايتهم متجهة إلى الجانب التطبيقي، وبالنظر في كتبهم المصنفة في علل الحديث، كالعلل للإمام أحمد والعلل لابن المديني، والعلل لابن أبي حاتم، والدارقطني وغيرهم، نجدهم قد توسعوا في مفهوم العلة، فأطلقوها على كل سبب من الأسباب القادحة في الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به، على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصول، ومن ثم نجد في هذه الكتب الشيء الكثير من الأحاديث التي أعلت بجرح رواتها بالكذب، أو الغفلة، أو سوء الحفظ، ونحوها من أنواع الجرح.

وأول من وضع تعريفاً للعلة، ضيق من مدلولها، هو الإمام الحاكم النيسابوري في كتابه «معرفة علوم الحديث» فقال: «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات، أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً»[2]؛ كما اعتبر ـ رحمه الله ـ علمَ العلل ـ علماً قائماً بذاته منفصلاً عن بقية علوم الحديث الأخرى، فقال: «وهو علم

---

(١) انظر: مختار الصحاح: ص ٢٩١ ـ ٢٩٢.

(٢) معرفة علوم الحديث: ص ١١٢.

برأسه غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل»[1].

أما المحدثون المتأخرون فقد انقسموا إلى قسمين، أكثرهم سار على ما ذكره الحاكم، فوضعوا تعاريف للعلة تتضمن ما نص عليه الحاكم في تعريفه السابق، ونجد بعضاً منهم، وخاصة الأندلسيين والمغاربة استعملوا العلة بمعناها الواسع، فأطلقوها على الأسباب القادحة خفية كانت أو ظاهرة، وفيما يلي بسط هذين الاتجاهين مع اختيار ما هو الأقرب إلى الواقع التطبيقي عند أئمة النقد.

الاتجاه الأول

على رأس هذا الاتجاه الإمام الحافظ ابن الصلاح فقد عرف العلة بأنها: «عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة في صحة الحديث»[2]، ثم عرف الحديث المعلل فقال: «هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها»[3]؛ ولا يخفى تأثره بالحاكم، ومن ثم قال الحافظ ابن حجر عقب كلام ابن الصلاح السابق: «وهذا تحرير لكلام الحاكم في علوم الحديث»[4].

ولقد انتقد الدكتور همام سعيد هذا التعريف بأن فيه دوراً، لأنه أدخل العلة في تعريف المعلول، إلى جانب أنه ذكر علة الإسناد، ولم يشمل علة المتن التي لا تقل أهمية عن علة الإسناد، وتبعه على ذلك بعض الباحثين[5].

وهذا الانتقاد غير صحيح، لأن الدور الذي يمنعه المناطقة في الحدود

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) علوم الحديث: ص ٨١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) النكت: ٢/٧١٠.

(٥) علل الحديث: ص ١٧، وانظر: الوهم في روايات مختلفي الأمصار: ص٤١، ومرويات الزهري المعلة: ص٩١.

والتعريفات، هو الدور السبقي الذي يتوقف معرفة الحد فيه على معرفة المحدود، فمعرفة كل منهما تتوقف على معرفة الآخر، فلا يمكن الإدراك[1].

فلو أن الإمام ابن الصلاح عرف الحديث المعلل فقط بهذا التعريف، لكان تعريفه فاسداً، ولكنه قدم أولاً تعريف العلة، بحيث يمكن تصورها، ثم بنى على ذلك تعريف الحديث المعلل.

وأما قوله: أنه ذكر علة الإسناد ولم يشمل تعريف علة المتن.

فنقول: إن تعريف ابن الصلاح ينتهي عند قوله «المعلول هو الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها».

فقوله: «اطلع فيه» يشمل الحديث سنداً ومتناً.

وأما قوله: «ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر» فهو توضيح وشرح لقوله: «مع أن ظاهره السلامة» فحسب، كيف يكون الحديث ظاهره السلامة؟ إذا جاء الحديث بإسناد رجاله ثقات جامعاً لشروط الصحة بادي الرأي من عدالة الرواة وضبطهم، واتصال السند.

وقد ذكر ابن الصلاح نفسه أن العلة قد تكون في السند كما تكون في المتن؛ فقال: «ثم قد تكون العلة في إسناد الحديث، وهو الأكثر، وقد تقع في متنه»[2]؛ فالذي يظهر لي أن تعريف ابن الصلاح مستقيم، لا ملحظ عليه، ولا نقد يتجه إليه.

إلاَّ أنه تعريف أغلبي يشمل أكثر أنواع الحديث المعلول، مما يكون علته خفية، ولا يشمل ما علته ظاهرة وقد نبه ابن الصلاح على هذا فقال:

«ثم اعلم أنه يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب

---

(١) انظر: آداب البحث والمناظرة: القسم الأول: ص ٣٩.

(٢) علوم الحديث: ٨٢.

القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث، ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط حتى قال: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول كما قال بعضهم: من الصحيح ما هو صحيح شاذ، والله أعلم»[1].

وأما الحافظ العراقي فقد عرّف العلة في شرحه للألفية بقوله: «العلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه أي قدحت في صحته»[2].

وقوله: «طرأت» يشعر بأن الحديث كان في أصله صحيحاً، وليس ذلك بلازم، إذ قد تدخل العلة على الحديث الصحيح، وقد يكون الحديث من أصله معلولاً، كأن يظهر بعد البحث أن الحديث لا أصل له وإنما أدخل على الثقة فرواه[3].

ونقل البقاعي في نكته على الألفية، كلاماً للعراقي جاء فيه: «والمعلل خبر ظاهره السلامة، اطلع فيه بعد التفتيش على قادح»[4].

وقريب منه ما نقله الشيخ زكرياء الأنصاري عن الحافظ ابن حجر حيث قال: «هو خبر ظاهره السلامة، اطلع فيه بعد التفتيش على قادح»[5]، ومثله تعريف السخاوي للمعلل بأنه «خبر ظاهره السلامة، اطلع فيه بعد

---

(١) علوم الحديث: ٨٤.

(٢) شرح الألفية للعراقي: ٢٢٦/١.

(٣) العلل في الحديث: ١٨.

(٤) شرح شرح نخبة الفكر لعلي القاري: ص ١٣٠، وانظر: العلل في الحديث: ص١٨.

(٥) فتح الباقي: ٢٢٨/١.

التفتيش على قادح»[1]؛ ولقد اختار هذا التعريف الدكتور همام سعيد، ووصفه بأنه جامع مانع، وعلل سبب اختياره له بأنه عام يشمل العلل التي مدارها الجرح، وتلك الناشئة عن أوهام الثقات، وما يلتبس عليهم ضبطه من الأخبار، وبهذا يكون هذا التعريف مطابقاً لواقع كتب العلل التي اشتملت على أحاديث كثيرة أعلت بجرح راو من رواتها[2].

ولقد تعقبه الدكتور عبدالعزيز العثيم بأن هذا الذي ذكره لا يؤيده التعريف الذي اعتمد عليه، وذلك أنه قال: «اطلع فيه بعد التفتيش على قادح» فإذا كان الراوي من الكذابين أو منكر الحديث مثلاً، فما الذي وُجد بعد التفتيش؟ فيكون الجواب: الذي وجد بعد التفتيش هو خطأ الراوي وتفرده عن غيره من الرواة أو مخالفته لهم.

وقوله «اطلع فيه» دليل على خفاء العلة، فأين هذا الخفاء، وهذا أمر واضح[3].

أقول: نعم العلة أمر خفي ولكن ليس السبيل إلى إدراكها هو النظر في أحوال الرواة فحسب إذ أن أحوال الرواة في واقع الأمر تكون نتيجة للنظر في مروياتهم، فكون الراوي كذاباً أو متهماً أو متروكاً إنما أدرك نتيجة لسبر مروياته ومقارنتها بمرويات غيره من أهل الحفظ والإتقان.

الاتجاه الثاني

يمثله المحدثون الأندلسيون والمغاربة، فهم يعللون بالظاهر ولم يلتفتوا إلى كون القادح لا بد أن يكون خفياً حتى يسمى علة بل عدوا كل ما ينافي شروط القبول سواء أكان ظاهراً أم خفياً علة، فالإرسال والانقطاع والإعضال، والتدليس، والاضطراب، كل ذلك يعد علة[4]، كابن وضاح،

---

(١) فتح المغيث:
(٢) العلل في الحديث: ص ١٩.
(٣) انظر: دراسة الأسانيد: ص ١٤٢ - ١٤٣.
(٤) انظر: علم العلل في المغرب: ١/٧٢.

وابن حزم، وابن العربي، وأبي علي الصدفي، وأبي علي الغساني، والحافظ أبي محمد الرشاطي، وعبدالحق الإشبيلي، وابن القطان الفاسي وغيرهم[(١)]؛ ومن هؤلاء ابن حُبَيش الأندلسي[(٢)] (ت٥٨٤) فقد ذكر في كتابه «علوم الحديث» فيما نقله ابن حجر عن الحافظ ابن الملقن في «المقنع» «أن المعلول أن يروى عمن لم يجتمع به، كمن تتقدم وفاته عن ميلاد من يروي عنه، أو تختلف جهتهما كأن يروي الخراساني مثلاً عن المغربي، ولا ينقل أن أحدهما رحل عن بلده»[(٣)]؛ ولقد عقب عليه الحافظ ابن حجر بقوله: «وهذا تعريف ظاهر الفساد، وهو بتعريف مدرك السقوط في الإسناد أولى»[(٤)].

ومن الذين استعملوا العلة استعمالاً واسعاً الحافظ ابن عبدالبر الأندلسي (ت ٤٦٣) حيث يقول: «الانقطاع في الأثر علة تمنع من وجوب العمل به»[(٥)].

ويقول عبدالحق الإشبيلي في مقدمة كتابه الأحكام الشرعية: «وأكثر ما ذكر من العلل ما يوجب حكماً، ويثبت ضعفاً، ويخرج الحديث عن العمل

---

(١) انظر: علم العلل في المغرب: ١/٧٢ وبعدها.

(٢) هو عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله بن يوسف بن أبي عيسى، أبو القاسم بن حبيش الأنصاري الأندلسي، الإمام الحافظ، برع في النحو، وولي القضاء بجزيرة شقر، ثم بمرسية، وكان أحد أئمة الأندلس في الحديث وغريبه ولغته، والقراءات والنحو، صنف كتاب المغازي، في عدة مجلدات، توفي في رابع عشر صفر سنة أربع وثمانين وخمسمائة عن سن عالية، انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٢/٨٥، وشذرات الذهب: ٤/٢٨٠، ولا يفوتني أن أنبه هنا إلى أن هذا العلم تصحف اسمه على الدكتور دمفو فجعله أبو سعد محمد بن عبدالكريم بن خشيش البغدادي (ت ٥٠٣هـ) وزعم أن محقق النكت قد تصحف عليه إلى ابن حُبَيش، وإن كان هذا الأخير قال: لم أقف على ترجمته بهذا اللفظ أو ذلك... يعني خشيش بالمعجمة الفوقية، انظر: مرويات الإمام الزهري المعلة: ١/٩٣، والنكت: ٢/٧٤٢.

(٣) انظر: النكت: ٢/٧٤٦.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) التمهيد: ١/٥.

به إلى الرغبة عنه، والترك له، أو إلى الاعتبار بروايته، مثل القطع والإرسال والتوقيف، وضعف الراوي والاختلاف الكثير في الإسناد. . .وليس الإرسال أيضاً علة عند قوم، إذا كان الذي يرسله إماماً، ولا التوقيف علة عند آخرين، إذا كان الذي يسنده ثقة، وضعف الراوي عند الجميع».

التعريف المختار

ولعل الاتجاه الأول في تعريف العلة، هو الأقرب إلى واقع كتب العلل وممارسات الأئمة، فمثلاً نجد في كتاب «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد نصوصاً كثيرة جداً في العلل الخفية بينما لا نجد في العلل الظاهرة سوى نصوص قليلة لا تتجاوز الثلاثين نصاً فمن أكثر من ألف نص من مختلف الروايات، كرواية عبدالله، والمروذي، وحنبل، ومهنا، والميموني، وأبي طالب وغيرها.

كما أن أغلب هذه النصوص مرتبط برواية الثقات مما يكون سبباً في خفاء العلة، وقد أشار الدكتور همام سعيد إلى هذا المعنى فقال:

«وقد تضمنت كتب العلل أحاديث ذكر أن علتها جرح الراوي، فكان هذا الجرح سبباً في العلة، وقد سبق وأن اشترطنا لدخول هذا النوع في العلل، أن يكون من الخفاء بحيث يغيب عن بعض الثقات الأعلام كأن يروي مالك عن عبدالكريم بن أبي أمية، والشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى، والأمثلة على هذا السبب من أسباب الجرح كثيرة، وينبغي التنبيه إلى أن الأغلب في العلل أوهام الثقات، حتى الرواية عن المجروحين كثيراً ما ترتبط بالثقة الذي روى الحديث»(١).

وسيأتي توضيح هذا الأمر بالأمثلة في المباحث الموالية ـ إن شاء الله ـ هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن هذا الاتجاه هو الذي يتفق مع ما صرح به أئمة هذا الشأن، من خفاء هذا العلم وغموضه، وأنه أغمض أنواع علوم

---

(١) انظر: العلل في الحديث: ص ١١٢.

الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلاَّ من منحه الله تعالى فهماً غائصاً واطلاعاً حاوياً، ومعرفة ثاقبة[1].

كما أن هذا الاتجاه هو الذي يفسر قلة النقاد المتكلمين في العلل من مجموع المشتغلين بالحديث رواية.

كما أن هذا الاتجاه هو الذي ارتضاه وسار إليه أكثر الأئمة ـ كما سيأتي بيانه ـ.

هذا من حيث الاتجاه في تعريف العلة، أما من حيث التعاريف فقد ركزت معظمها على أحاديث الثقات، فقد اتفقت كلها على أن العلة «سبب غامض يقدح في صحة الحديث مع أن ظاهره السلامة» وهذا لا يكون إلاَّ في أحاديث الثقات، وهنا نلحظ التركيز على أحوال الرواة في نقد الحديث (تصحيحاً وتعليلاً) عند الحفاظ المتأخرين مع أنها نتيجة وثمرة لنقد المرويات، فكيف يجعل الفرع أصلاً؟ نعم يستعان بأحوال الرواة ومراتبهم في إدراك العلل لكن ليست هي الأساس والمعيار الوحيد، وسيأتي بيان كل هذا في «باب قرائن التعليل والترجيح عند الإمام أحمد» من هذا البحث.

وحتى تدخل أحاديث الضعفاء في مدلول العلة عرّفها الدكتور حمزة المليباري بقوله: «العلة عبارة عن سبب غامض يدل على وهم الراوي، سواء أكان ثقة أم ضعيفاً، سواء أكان الوهم فيما يتعلق بالإسناد، أم فيما يتعلق بالمتن»[2].

ثم ذكر اعتراضاً يمكن أن يعترض به على إدراج ضعف الراوي وهو سبب ظاهر فهو خارج عن التعريف، بقيد الغموض فيه.

«وخطأ الراوي الضعيف فيما رواه لا يدرك إلاَّ بالبحث عن القرائن التي تدل على إصابته أو خطأه، وعليه فالدال على خطأ الضعيف أمر غامض، ولا تكون رواية الضعيف دالة بمجردها على خطأه ووهمه، فقد

---

(١) انظر: مقدمة الجرح والتعديل: ٢٤٩ ـ ٢٥٠، وعلوم الحديث: ٨١ وغيرها.

(٢) الحديث المعلول: ص ١٣.

يصيب الضعيف ويخطئ، فالوقوف على ذلك ليس أمراً هيناً»[1]. أي أن وجود راو ضعيف في رواية ما ليس دليلاً على خطأها وضعفها، إلا بعد النظر في حال هذه الرواية هل هي مما تفرد به الضعيف ولم يعرف إلا من جهته، أم مما شاركه فيه غيره، وعند مشاركته ينظر هل وافقهم أم خالفهم في شيء وهذا كما ترى أمر ليس باليسير إذ يحتاج إلى سبر للطرق واستيعاب للروايات وليس مجرد حكم على الأسانيد منفردة، وقد صدق - والله - الإمام علي بن المديني إذ قال: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطأُه»[2].

وتعقب صاحب «دراسة الأسانيد» كلام الدكتور حمزة السابق بقوله:

«هذا الكلام جيد إلاَّ أنه ليس على إطلاقه، كما ذكر، لأن قوله خطأ الضعيف أمر غامض فيه نظر، لأنه إن كان الراوي مثلاً كذاباً، فعلة حديثه واضحة، وليس فيه غموض، فهل يبحث عن إصابته فيه أم لا»[3].

ونجيب بأن مصطلح «الضعيف» لا يطلق على الكذاب أو المتهم بالكذب أو الفاسق، وإنما يطلق على من نزلت رتبته لخفة ضبطه، وكثرة خطأه عن درجة الثقات الحافظين، ثم إن الدكتور المليباري قد صرح بأن الراوي الكذاب أو الفاسق علة خبره ظاهرة فقال: «ويستخلص من التعريف أن مصدر العلة يبقى خفياً وغامضاً، ولا يكتشفه إلاَّ من جمع بين الحفظ والفهم والمعرفة، ولا يكون للأسباب الظاهرة كفسق الراوي وكذبه، أو انقطاع الإسناد بجميع أنواعه دخل في التعليل»[4].

ثم قال المنتقد: «وفهم من كلامه أيضاً أن حديث الضعفاء لا يحكم عليه بالضعف، وكذا الثقة بالصحة إلاَّ بعد وجود القرائن وهذا لم يقله أحد فيما أعلم، بل أحاديث الثقات يحكم عليها بالصحة، وكذا الضعفاء بالضعف

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٤.
(٢) الجامع للخطيب: ٢١٢/٢.
(٣) دراسة الأسانيد: ص ١٤٣.
(٤) المصدر السابق: ص ١٥.

إلاَّ إذا وجدت القرائن التي تمنع من ذلك كأن يكون الثقة أخطأ في هذا الحديث، وهذا الضعيف أصاب في هذا الحديث»[1].

والغريب أن الدكتور المليباري قد صرح بمثل هذا الكلام فقال:

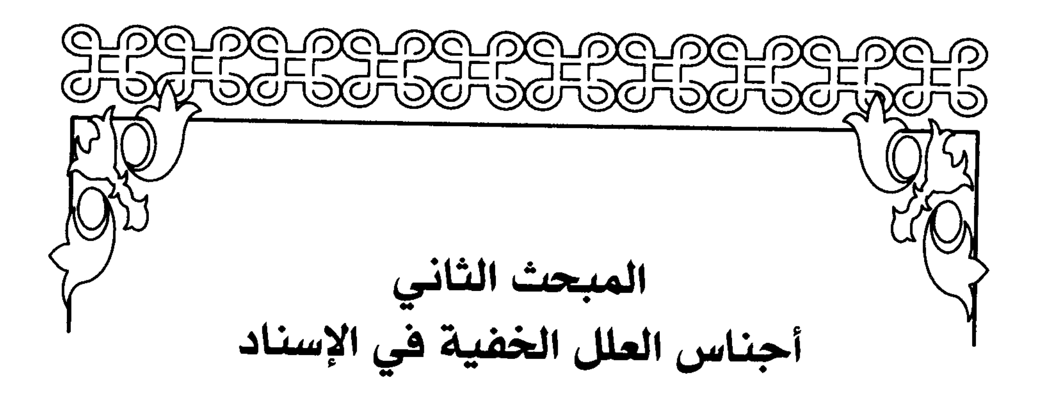
«وجدير بالذكر أن معنى قولهم: «فلان ضعيف» أنه إذا تفرد بشيء عن شيخه لا يحتج به، لغلبة احتمال الخطأ عليه، وعدم اطمئنان القلب إليه، وليس معنى هذا أن كل ما يرويه ضعيف وأنه مخطئ في كل ما يرويه فمن أحاديثه ما يصح وما يضعف، ويعرف الخطأ والصواب بالبحث والموازنة»[2]؛ثم قال: «وقولهم «فلان ثقة» معناه إذا تفرد بشيء يحتج به ما لم تكن قرائن تمنع ذلك، وليس معنى ذلك أن جميع ما يرويه محتج به خال من الخطأ»[3].

ثم ذكر مبررات إدراج رواية الضعيف في تعريف الحديث المعلول، فقال: «فما أخطأ فيه الراوي الضعيف لا يكون ظاهرا إلاَّ لمن درس روايته دراسة علمية، ووازنها موازنة موضوعية، وعليه نقول: فإن ما أخطأ فيه الضعيف معلول، وداخل في تعريف العلة، ومن هنا كان نقاد الحديث يذكرون في كتب العلل أحاديث الضعفاء التي أخطأوا في روايتها سنداً أو متناً»[4].

ونظراً لشمولية هذا التعريف واستيعابه لأنواع الحديث المعلول، سواء أكان من رواية الثقات أم من رواية الضعفاء، سواء أكان في الأسانيد أم المتون، ولسلامته من الاعتراضات، ومطابقته لكتب العلل نرى أنه أدق تعريف للعلة، وأنه هو الذي يتفق مع صنيع الإمام أحمد في تعليله للأحاديث، كما سيأتي بيانه مفصلاً في المباحث اللاحقة.



(١) دراسة الأسانيد: ص ١٤٢ ـ ١٤٤.
(٢) الحديث المعلول: ١٤.
(٣) المصدر نفسه: ١٥.
(٤) المصدر نفسه.



المبحث الثاني
أجناس العلل الخفية في الإسناد

المطلب الأول:
أجناس العلل التي ذكرها الحاكم وأمثلتها عند الإمام أحمد

أول من ذكر أجناس العلل هو الإمام الحاكم النيسابوري في كتابه «معرفة علوم الحديث» لكنه لم يصرح بها بل ساق لكل جنس منها مثالاً يبينه، كما لم يجعل هذه الأجناس حصراً لأنواع العلل فقد قال: «وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلناها مثالاً لأحاديث معلولة، ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم»(١)، وقد نقل هذه الأجناس البلقيني في محاسن الاصطلاح، والسيوطي في التدريب، واستنبطا ماهية كل جنس من خلال ما ذكره من الأمثلة ثم قاما بتوضيحها وبيانها(٢)، وقد لخصها الإمام الصنعاني في توضيح الأفكار(٣)، والشيخ أحمد شاكر في الباعث الحثيث(٤)، والكل وقف عندما ذكره الحاكم، ولم يضف أجناساً أخرى، وجميع ما ذكره

(١) انظر: معرفة علوم الحديث: ص ١١٣ ـ ١١٩.
(٢) انظر: محاسن الاصطلاح: ص ١٩٨ وما بعدها؛ التدريب: ١/١٣٩ ـ ١٤٠.
(٣) توضيح الأفكار: ٢/٢٩.
(٤) الباعث الحثيث: ص ٦٤ ـ ٦٧.

الحاكم يدخل ضمن العلل الخفية، وسأذكر هذه الأجناس ممثلاً لها من صنيع الإمام أحمد في علله مضيفاً إليها أجناساً أخرى لم يذكرها الحاكم.

الجنس الأول

أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يعرف بين أهل الحديث بالسماع عمن روى عنه.

وقد أعل الإمام أحمد بهذه العلة جملة الأحاديث نذكر منها الأمثلة التالية:

المثال الأول:

قال عبدالله ابن الإمام أحمد: «قال أبي: كنا عند سليمان بن حرب[1]، فذكر المسح على الخفين، فذكرنا أحاديث، فجعل سليمان بن حرب يقول: ذا لا يحتمل، وذا لا أدري: قلنا: إيش عندك؟ قال: خالد عن أبي عثمان عن عمر، قال: يمسح حتى يأوي إلى فراشه، قلنا: خالد لم يسمع من أبي عثمان شيئاً، يقول ذلك بعض الناس، ويروى عن النبي ﷺ أنه كان يوقت، ويقول: خالد عن أبي عثمان كأنه لم يرض منه ذلك»[2]، فالإمام أحمد أعل هذا الحديث الذي ظاهره الصحة، لأن خالد هو ابن مهران الحذاء أحد الثقات[3]، وأبو عثمان هو عبدالرحمن بن مل النهدي، من الثقات الأثبات[4]، والعلة عند الإمام أحمد هي عدم سماع خالد من أبي عثمان، وحجة الإمام أحمد في ذلك أن أبا عثمان متقدم الوفاة، إذ توفي سنة ٩٥هـ وخالد توفي سنة ١٤١هـ، وقال أحمد: «ما أراه

---

(١) هو سليمان بن حرب الأزدي الواشجي البصري: قاضي مكة، ثقة إمام حافظ روى له الجماعة، توفي سنة ٢٢٤؛ انظر: التقريب: ص ١٩٠، وتذكرة الحفاظ: ٣٩٣/١، وطبقات الحفاظ: ص ١٧٠، وتاريخ بغداد: ٣٣/٩، والشذرات: ٥٤/٢.

(٢) العلل: ٥٤١/٢.

(٣) انظر: التقريب: ص ١٣١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٩٢.

سمع من الكوفيين من رجل أقدم من أبي الضحى»[1]، وأبو الضحى، هو مسلم بن صبيح الكوفي توفي سنة مائة.

وخاصة أن خالداً بصري وأبا عثمان كوفي، وقد عد الحافظ ابن حجر خالد بن مهران الحذاء في الطبقة الخامسة بينما عد أبا عثمان النهدي من كبار الثانية، فالطبقتان متباعدتان جداً مما يستحيل عادة اللقاء والسماع.

ولم ينفرد الإمام أحمد بنفي سماع خالد من أبي عثمان بل قد نص بعض من النقاد على ذلك أيضاً[2].

المثال الثاني:

قال عبدالله: «حدثت أبي بحديث المحاربي عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري قال: سئل النبي ﷺ عن التشبيه في الصلاة فقال: «**لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً**»[3]، فأنكره أبي واستعظمه.

قال أبي: المحاربي عن معمر؟ قلت: نعم، وأنكره جداً، والحديث حدثني به أبو الشعثاء، وأبو كريب قالا حدثنا المحاربي.

قال أبو عبدالرحمن عبدالله بن أحمد: ولم نعلم أن المحاربي سمع من معمر شيئاً وبلغنا أن المحاربي كان يدلس»[4].

والمحاربي هو عبدالرحمن بن محمد بن زياد أبو محمد الكوفي، قال فيه الحافظ: «لا بأس به» فتعقبه صاحبا تحرير التقريب بقولهما: «بل ثقة

---

(١) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل: ص ٩٤.

(٢) انظر: تهذيب التهذيب: ٥٣٣/١ ـ ٥٣٤، وتهذيب الكمال: ١٧٧/٧.

(٣) أخرجه ابن ماجه، في كتاب الطهارة، باب لا وضوء إلاَّ من حدث، (٥١٤)، ١٧١/١، عن أبي كريب عن المحاربي عن معمر به، وقال في الزوائد: رجاله ثقات، إلاَّ أنه معلل بأن الحفاظ من أصحاب الزهري رووا عنه عن سعيد بن عبدالله بن زيد، وكان الإمام ينكر حديث المحاربي عن معمر، لأنه لم يسمع من معمر، لا سيما كان يدلس.

(٤) العلل: ٣٦٣/٣.

أطلق توثيقه الأئمة: ابن معين، في أصح الروايات عنه، والنسائي والبزار، والدارقطني، وابن شاهين، وابن حبان، والذهبي، وقال أبو حاتم: صدوق إذا حدث عن الثقات، ويروي عن المجهولين أحاديث منكرة، فيفسد حديثه بروايته عن المجهولين»[١].

وأما باقي رجال الإسناد فثقات مشهورون، فهذا الإسناد ظاهره الصحة، ومع ذلك أعله الإمام أحمد، وكان يرى أن المحاربي لم يسمع من معمر، لا سيما أنه كان يدلس، فهذا وجه إعلاله عند الإمام أحمد كما بين ذلك ابنه عبدالله.

الجنس الثاني

أن يكون الحديث مرسلاً من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويُسند من وجه ظاهره الصحة.

وقد أعل الإمام أحمد بهذه العلة جملة كثيرة من الأحاديث نذكر منها:

المثال الأول:

قال أبو عبدالرحمن: حدثنا بعض الكوفيين قال حدثنا حفص بن غياث عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ: «**خمروا وجوه موتاكم، ولا تشبهوا بيهود**» فحدثت به أبي فأنكره، وقال: هذا أخطأ فيه حفص فرفعه، وحدثني عن حجاج الأعور عن ابن جريج عن عطاء مرسل[٢].

فهذا الحديث رواه حفص بن غياث، وهو من الثقات[٣]، فأسنده ولكنه أخطأ في ذلك وبين الإمام أحمد خطأه برواية حجاج الأعور وهو ثقة[٤]، إذ رواه عن ابن جريج عن عطاء مرسلاً.

---

(١) تحرير تقريب التهذيب: ٣٤٦/٢.
(٢) العلل: ٣٨٣/٢.
(٣) انظر: التقريب: ١١٣.
(٤) انظر: التقريب: ص٩٣.

المثال الثاني:

قال عبدالله: «سمعت أبي يقول: في حديث غندر عن إسماعيل عن قتادة عن خلاس وعن أبي حسان عن عبدالله بن عتبة بن مسعود عن عبدالله بن مسعود أن سبيعة بنت الحارث، وضعت حملها بعد وفاة زوجها أخطأ فيه غندر قال: عن عبدالله وخالفوه ليس هو عبدالله يعني مرسلاً»[(١)].

فهذا الإسناد ظاهره الصحة لأن رجاله كلهم ثقات: فغندر هو محمد بن جعفر الهذلي البصري: ثقة مشهور[(٢)]، وقد روى هذا الحديث مسندا ولكن غيره رواه مرسلاً دون ذكر عبدالله بن مسعود وقد رجح الإمام أحمد الرواية المرسلة.

المثال الثالث:

قال عبدالله ابن الإمام أحمد: «سألته عن حديث رواه محمد بن مصفى الشامي عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الله تجاوز لأمتي عما استكرهوا عليه وعن الخطأ والنسيان**»[(٣)]، وعن الوليد عن مالك عن نافع عن ابن عمر مثله[(٤)]، فأنكره جداً وقال: ليس يروى فيه إنما عن الحسن عن النبي ﷺ»[(٥)].

فهذا الحديث إسناده صحيح في ظاهر الأمر، لأن رواته كلهم ثقات: فمحمد بن مُصفَّى الشامي، صدوق حسن الحديث، وثقه جمع من

---

(١) العلل: ٣/١٨٥.

(٢) انظر: تهذيب التهذيب: ٣/٥٣١ ـ ٥٣٢، والتقريب: ص٤٠٧.

(٣) رواه ابن ماجه في كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي رقم (٢٠٤٥) ١/٦٥٩، عن محمد بن مصفى الحمصي به، ورواه العقيلي في الضعفاء: ٤/١٤٥.

(٤) رواه العقيلي في الضعفاء: ٤/١٤٥، وأبو نعيم في الحلية: ٦/٣٥٢، والبهقي في سننه ٦/٨٤، وقال أبو نعيم: غريب، وقال البيهقي: فيما نقله عنه الحافظ في التلخيص ١/٢٨٢: ليس بمحفوظ عن مالك، ونقل الحافظ عن الخطيب قوله: الخبر منكر عن مالك، انظر: جامع العلوم والحكم، بتحقيق شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس: ٢/٣٦١ ـ ٣٦٢.

(٥) العلل: ١/٥٦١.

الأئمة[١]، والوليد بن مسلم، ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية[٢]، وباقي رجال الإسناد من الثقات المشهورين، لكن الإمام أحمد أنكره وبين أنه معلول كما أنكره من الطريق الثاني، وهي صحيحة في الظاهر، لكن الصواب أنه مرسل عن الحسن.

المثال الرابع:

قال عبدالله: «حدثني محمد بن جعفر الوَرَكَاني قال: أخبرنا حماد الأبح عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: **«مثل أمتي مثل المطر لا يدرى أوله خير أو آخره»**[٣].

سألت أبي عن هذا الحديث فقال: إنما يروى هذا الحديث عن الحسن.

حدثني أبي قال: حدثنا حسن بن موسى الأشيب قال: حدثنا حماد بن يحيى قال حدثنا ثابت عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال: **«مثل أمتي مثل المطر لا يدرى أوله خير أو آخره»**.

حدثني أبي قال: حدثناه حسن بن موسى قال: حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت وحميد ويونس عن الحسن عن رسول الله ﷺ قال: **«مَثَلُ أمتي»** فذكره»[٤].

---

(١) انظر: الجرح والتعديل: ١/٤: ١٠٤، والتهذيب: ٧٠٢/٣، وتحرير التقريب: ٣١٩/٣.

(٢) التقريب: ص ٥١٣.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ١٣٠/٣، ١٤٣. عن حسن بن موسى الأشيب به والترمذي، في كتاب الأمثال من سننه (١٥٣/٥) عن قتيبة عن حماد الأبح به، وقال حديث حسن غريب من هذا الوجه، وأخرجه ابن عدي في ترجمة الأبح من الكامل مستنكراً له (٢٤٦/٢)، وكذا العقيلي في الضعفاء (٣١٠/٣) والذهبي في الميزان (٦٠١/١)، وكذا الحافظ العلائي في كتابه «تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة» (ص ٨٤ ـ ٩٠)، انظر: تحقيق المنتخب من العلل للخلال: ص٦٢.

(٤) العلل: ٣١٤/٣ ـ ٣١٥.

فهذا الحديث يرويه حماد بن يحيى الأبح مسنداً وغيره يرويه مرسلاً وحماد هذا قال فيه الإمام أحمد: صالح الحديث، وقال ما أرى به بأساً. ووثقه غير واحد[1].

وظاهر صنيع الإمام أحمد أنه يرجح أنه من مرسل الحسن البصري؛ وهذا ما رجحه الإمام ابن رجب الحنبلي في شرح العلل حيث قال: «حماد بن يحيى الأبح له أوهام عن ثابت، ومنها حديثه عن أنس مرفوعاً، حديث: **«مثل أمتي مثل المطر»** والصواب: عن ثابت عن الحسن مرسلاً، كذا رواه حماد بن سلمة عن ثابت»[2].

وقد ساق الإمام أحمد رواية حماد بن سلمة عن ثابت عقب رواية حماد الأبح ليبين أن هذه هي الرواية المحفوظة بعد أن حكم على رواية حماد الأبح بالخطأ؛ لأن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت.

هذه بعض الأمثلة من كلام الإمام أحمد للجنس الثاني من أجناس العلل التي ذكرها الإمام الحاكم.

وهناك أمثلة أخرى لا يتسع المقام لعرضها وتحليلها فنكتفي بالإحالة على مواضعها من مظانها[3].

الجنس الثالث:

أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي فيروى عن غيره، لاختلاف بلاد راويه.

واختلاف بلدان الرواة ليس جنساً بحد ذاته، بل هو سبب من

---

(١) انظر: موسوعة أقوال الإمام أحمد: ١/٣٠٨ ـ ٣٠٩.

(٢) شرح العلل: ٢/٢٩٢ ـ ٢٩٣.

(٣) انظر: الأرقام التالية من العلل رواية عبدالله: ٢٦٣٧، و١٤٠٥، و(٥١٠٠ ـ ٥١٠٦) و(٥٥٣٠ ـ ٥٥٣١) و٥١٦٧، و(٥٧٢٤ ـ و٥٧٢٥)، وموسوعة أقوال الإمام أحمد: ٤/٣٣٢، ٣٦٠، ٣٧٢، والمنتخب من العلل للخلال: ص ١٦٦، ٢١٠.

أسباب العلة والوهم، فإن اختلاف بلدان الرواة له أثر في تعليل أحاديثهم، «فالمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا»[1]، وبعض الرواة إذا روى عن أهل بلده أصاب وإذا روى عن غيرهم أخطأ كإسماعيل بن عياش فروايته عن الشاميين مستقيمة وروايته عن المدنيين فيها اضطراب[2]، وكذلك فرج بن فضالة قوي في روايته عن الحمصيين وضعيف في غير ذلك[3]، كما يكون بعض الشيوخ قوياً في رواية أهل بلد عنه وضعيف في رواية بلد آخر، فزهير بن محمد قوي في رواية أهل العراق وضعيف في رواية الشاميين عنه[4] وهذا من قرائن التعليل وسيأتي توضيحه أكثر في الباب الموالي.

وفيما يلي أمثلة من كلام الإمام أحمد لهذا الجنس من العلل.

المثال الأول:

قال عبدالله ابن الإمام أحمد: «سمعت أبي يقول في حديث حسين بن محمد عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عمرو ذي مر أن علياً لما بلغه قول أنس قال أبي: هذا خطأ من حسين، خالفوه، ليس فيه ذكر أنس، يعني، حديث: **«وال من والاه وعاد من عاداه»**[5].

فالإمام أحمد يعني أن هذا الحديث ليس من مسند أنس بل هو مسند علي نفسه ليس فيه ذكر أنس، فقد أخرجه في فضائل الصحابة قبل هذا عن أبي إسحاق عن سعيد بن وهب عن علي، ثم عطف عليه هذا[6].

(١) معرفة علوم الحديث: ١١٥.
(٢) انظر: شرح العلل: ص ٣٣٢.
(٣) المصدر نفسه: ٣٣٤.
(٤) المصدر نفسه: ٣٣٥.
(٥) العلل: ٣/٢٦٢.
(٦) فضائل الصحابة: ٢/٥٩٩ رقم ١٠٢٢، وانظر: تعليق د/ وصي الله عباس على العلل: ٣/٢٦٢.

المثال الثاني:

وقال عبدالله أيضاً: «وجدت في كتاب أبي: قيل لصفوان بن عيسى من حدثك؟ قال: الحارث بن عبدالرحمن عن سعيد المغيري عن أبي هريرة قال: «**لما خلق الله آدم نفخ فيه الروح عطس**» فقال: «**الحمد لله، بإذن الله**»، فقال له ربه جل وعز: «**رحمك ربك يا آدم**»[(١)].

قال أبي: خالفه الليث بن سعد عن ابن عجلان عن سعيد عن عبدالله بن سلام[(٢)]»[(٣)].

فهذا الحديث يرى الإمام أحمد أنه محفوظ عن عبدالله بن سلام من قوله وليس هو عن أبي هريرة مرفوعاً، وكذا حكم النسائي بأن المحفوظ هو عن عبدالله بن سلام.

المثال الثالث:

قال عبدالله أيضاً: «سمعت أبي قال: سمعت أبا داود قال حدثنا شعبة قال: أخبرنا عاصم بن بهدلة قال:

سمعت أبا وائل يحدث عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائماً[(٤)].

وما هو كما يقول الأعمش، ما حدثنا أبو وائل إلاَّ عن المغيرة بن شعبة، قال شعبة: وقد كنت سمعت حديث الأعمش منه فلقيت منصوراً

---

(١) أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة، ص ٢٣٧، والحاكم في المستدرك ٢٦٣/٤، عن سعيد المغيري عن أبي هريرة مرفوعاً.

(٢) أخرجه ابن السني: ص ٢٣٨ عن قتيبة بن سعيد ثنا الليث عن ابن عجلان عن سعيد عن أبيه عن عبدالله بن سلام، وقال أبو عبدالرحمن أي النسائي شيخ ابن السني: هذا هو الصواب والآخر خطأ.

(٣) العلل: ٣٧٢/٣.

(٤) أخرجه ابن ماجه في الطهارة، باب ما جاء في البول قائماً (٣٠٦) ١١١/١.

فسألته فحدثنيه عن أبي وائل عن حذيفة أن رسول الله ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائماً[(١)]»[(٢)].

يعني أن عاصماً يخطئ الأعمش في جعله الحديث عن أبي وائل عن حذيفة، فهو يرى أن الحديث عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة لا غير.

والصواب رواية الأعمش لأن منصوراً قد وافقه على روايته عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة، مع كون عاصم في حفظه مقال رجح الأئمة كون الحديث من مسند حذيفة لا من مسند المغيرة.

وقد ألمح الإمام أحمد إلى هذا، فبعد أن ذكر هذا النص ذكر نصوصاً تتعلق بعاصم، منها ما ذكره عن شعبة، قال: حدثنا سليمان الأعمش عن أبي صالح، وحدثنا عاصم بن أبي النجود عن أبي صالح عن أبي هريرة. قال شعبة: وسليمان أحب إلينا من عاصم[(٣)]، فشعبة يرى أن الأعمش أقوى حفظاً من عاصم، وهو مقدم عليه عند الاختلاف، والإمام أحمد يذهب إلى ما ذهب إليه شعبة.

وقال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثنا عفان: أخبرنا حماد بن سلمة قال أخبرنا عاصم بن بهدلة، وحماد بن أبي سليمان عن أبي وائل عن المغيرة أن رسول الله ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائماً، قال حماد بن أبي

---

(١) أخرجه البخاري في الوضوء، باب البول عند صاحبه والتستر بالحائط رقم (٢٢٥) مختصراً، وفي باب البول قائماً وقاعداً (٢٢٤) وباب البول عند سباطة قوم (٢٢٦) وفي المظالم، باب الوقوف والبول عند سباطة قوم (٢٤٧١)، ومسلم في الطهارة، باب المسح على الخفين (٧٣، و٧٤) ٢٢٨/١، وأبو داود في الطهارة، باب البول قائماً (٢٣)، والترمذي في الطهارة، باب الرخصة في ذلك (١٢)، وقال: وحديث وائل عن حذيفة أصح، والنسائي في الطهارة، باب الرخصة في البول في الصحراء قائماً (٢٧، و٢٨) وابن ماجه في الطهارة وسننها، باب ما جاء في البول قائماً (٣٠٥) كلهم من طريق الأعمش ومنصور عن أبي وائل عن حذيفة.

(٢) العلل: ١١٩/٣.

(٣) العلل: ١٢١/٣.

سليمان: ففحج رجليه. قال أبي: منصور والأعمش أثبت من حماد وعاصم»[1].

وقال عبدالله: «سألته (يعني أباه) عن عاصم بن بهدلة، فقال: ثقة، رجل صالح، والأعمش أحفظ منه»[2].

الجنس الرابع:

أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي، ويروى عن تابعي، ويقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحبته.

ولم أجد فيما أعله الإمام أحمد مثالاً يندرج ضمن هذا الجنس، ومثاله عند الحاكم ما أخرجه بإسناده من طريق زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه، أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور.

والصحيح، أن عثمان إنما رواه عن نافع بن جبير، عن أبيه، وأبو سليمان لم يسمع من النبي ﷺ ولم يره[3].

الجنس الخامس:

أن يكون السند مروياً بالعنعنة، وسقط منه رجل دل عليه طريق آخر محفوظ.

وأمثلة هذا الجنس فيما أعله الإمام أحمد كثيرة، نذكر منها ما يلي:

المثال الأول:

قال عبدالله ابن الإمام أحمد: «ذكرت له حديث ابن علية عن أيوب، قال نبئت عن سعيد بن جبير قال ابن عباس: إن أول من سعى بين الصفا والمروة، أم إسماعيل، القصة في بناء البيت.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه: ٤٢١/١، وانظر: موسوعة أقوال الإمام أحمد: ٢٠٠/٢.

(٣) معرفة علوم الحديث: ص ١١٥، وفيما يذكره الحافظ ابن حجر في القسم الرابع من الإصابة أمثلة كثيرة لهذا النوع.

فقال: إسماعيل عن أيوب «نبئت» عن سعيد، ومعمر يرويه عن أيوب عن سعيد لم يقل «نبئت» وأبو عوانة يرويه عن أبي بشر عن سعيد بن جبير، قال أبي: فأظن أن أيوب حمله عن أبي بشر عن سعيد لأن ابن علية قال عن أيوب: «نبئت» عن سعيد»[1].

فالإمام أحمد بيَّن أن أيوب لم يتلق هذا الحديث من سعيد بن جبير مباشرة، لأن إسماعيل بن علية يرويه عن أيوب بصيغة «نبئت» عن سعيد، ومعمر رواه بالعنعنة بين أيوب وسعيد، وأبو عوانة يرويه عن أبي بشر عن سعيد، فغلب على ظنه أن أيوباً حمله عن أبي بشر.

المثال الثاني:

قال ابن هانيء: «سألته (يعني أبا عبدالله) عن حديث جابر بن عبدالله، أكلت مع النبي ﷺ خبزاً ولحماً، فقال أبو عبدالله: محمد بن المنكدر لم يسمعه من جابر، وإنما هو حديث محمد بن عقيل عن جابر، رواه ابن المنكدر عن ابن عقيل، عن جابر»[2].

فالإمام أحمد هنا يشير إلى أن هذا الحديث الذي يرويه ابن المنكدر عن جابر قد سقط منه رجل دل عليه الطريق الآخر المحفوظ، هو ابن المنكدر عن ابن عقيل عن جابر، فقد سقط منه محمد بن عقيل.

المثال الثالث:

وقال ابن هانئ أيضاً: «عرضت على أبي عبدالله من حديث أبي همام عن ابن فضيل قال: حدثنا هشام بن عروة عن القاسم بن محمد عن عائشة، قالت: أعتقت بريرة، وكان زوجها عبداً وخيرت منه، قال أبو عبدالله: بين القاسم وهشام بن عروة عبدالرحمن بن القاسم»[3].

فالإمام أحمد بيّن أن الطريق الأولى المروية بالعنعنة، قد سقط منها

---

(١) العلل: ٢/٣٦٦.

(٢) سؤالاته (٢١٩٥) وانظر: الموسوعة: ٤/٣١٠.

(٣) سؤالاته (٢١٣٨)، وانظر: الموسوعة: ٤/٣٦٩.

رجل دلت عليه طريق أخرى محفوظة، فالإسناد المحفوظ هو أبو همام عن ابن فضيل قال: حدثنا هشام بن عروة عن عبدالرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن عائشة، فقد سقط من الإسناد الأول عبدالرحمن بن القاسم.

الجنس السادس:

أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد، هكذا في «محاسن الاصطلاح» و«توضيح الأفكار»، ويظهر أن المراد منه، أن يروى الحديث مسنداً متصلاً، مصرحاً فيه بذكر الوسائط، لكن المحفوظ عدم ذكر الوسائط[1]، وهذه بعض أمثلته عند الإمام أحمد:

المثال الأول:

قال عبدالله: قرأت على أبي: عبدالرحمن عن مالك عن نافع عن ابن عمر، أن رجلاً صلى ركعتي الفجر ثم اضطجع، فقيل له في ذلك فقال: أردت أن أفصل فقال: وأي فصل أفضل من التسليم.

سمعت أبي يقول: قرأت على عبدالرحمن وعارضني به من كتابه: مالك أنه بلغه عن ابن عمر، قال عبدالرحمن وقرئ على مالك»[2].

فالإمام أحمد بيّن بأن عبدالرحمن بن مهدي قد اختلف عليه في إسناد هذا الحديث عن مالك منهم من رواه عنه مسنداً مالك عن نافع عن ابن عمر، والصواب أنه عن مالك بلاغاً عن ابن عمر، هكذا رواه الإمام أحمد عن عبدالرحمن وعارضه به من كتابه، وهكذا سمعه عبدالرحمن يقرأ عن مالك، فالمحفوظ أنه بلاغ دون ذكر الواسطة.

---

(١) انظر: مرويات الزهري المعلة: ٩٥/١.

(٢) العلل: ١٩١/٣.

المثال الثاني:

وقال عبدالله أيضاً: «حدثني أبي قال: حدثنا يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد قال: سمعت سالم بن عبدالله يذكر حديث صدقات عمر في الإبل، قال أبي ليزيد: إن إنساناً بالكوفة يحدث به عن يحيى، قال: بلغني عن سالم، فسكت، فلما كان بعد قال يزيد: أين ابن حنبل؟ ذلك الحديث كان سالم يحدث، قال أبي: سمعته أنا من يعلى بن عبيد عن يحيى بن سعيد قال: بلغني عن سالم»[(١)].

فالإمام أحمد أعل هذا الحديث بالانقطاع وبين أن المحفوظ ما رواه يعلى بن عبيد عن يحيى بن سعيد قال بلغني عن سالم أي أنه بلاغ عن سالم، بينما في رواية يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد التصريح بالسماع من سالم.

الجنس السابع:

أن يختلف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله.

أما بالنسبة للنوع الأول «الاختلاف في تسمية شيخ الراوي» فأمثلته كثيرة في كتب العلل عامة، وعند الإمام أحمد خاصة، وذلك لأنه تكثر أوهام المحدثين في أسماء الرواة، وهذا يقع حتى لكبار الحفاظ كمالك وشعبة ووكيع.

وأما النوع الثاني مما يختلف فيه الرواة فبعضهم يسمي الشيخ وبعضهم يبهمه، فيقول عن «رجل» فيكون بذلك مجهولاً، فأمثلته من صنيع الإمام أحمد قليلة جداً، ولم أقف إلاَّ على مثال واحد، سأذكر بعض الأمثلة على النوع الأول ثم أذكر مثالاً لهذا النوع.

---

(١) العلل: ٣١٧/١.

أمثلة النوع الأول

وقد حرصت على أن تكون من أوهام كبار الحفاظ.

المثال الأول:

قال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثنا وكيع عن مالك بن أنس عن عبيد بن أبي بكر الثقفي عن أنس، غدونا مع النبي ﷺ في هذا اليوم، فكان يهل المهل، ويكبر المكبر، فلا يعيب أحدهما على صاحبه.

حدثني أبي قال: حدثنا ابن مهدي عن مالك عن محمد بن أبي بكر الثقفي، قال أبي: وهذا أخطأ فيه وكيع، إنما هو محمد بن أبي بكر الثقفي»[1].

فهذا الحديث مما اختلف فيه وكيع وابن مهدي وكل منهما ثقة حافظ، وكيع جعل الحديث عن مالك عن عبيد بن أبي بكر الثقفي عن أنس، وعبدالرحمن بن مهدي يرويه عن مالك عن محمد بن أبي بكر الثقفي، وقد حكم الإمام أحمد بالخطأ على وكيع، ومن طريق محمد بن أبي بكر الثقفي أخرجه الأئمة في مصنفاتهم كالبخاري ومسلم وغيرهما[2].

وكان الإمام أحمد يقدم عبدالرحمن بن مهدي على وكيع فقد سئل: إذا اختلف وكيع وعبدالرحمن، بقول من نأخذ؟ فقال: عبدالرحمن يوافق أكثر، وخاصة في سفيان كان معتنياً بحديث سفيان[3].

---

(١) العلل: ٤٠٣/٢، و٢٦٥/٣.

(٢) أخرجه البخاري في العيدين، باب التكبير أيام منى، وإذا غدا إلى عرفة (٩٧٠) وفي الحج، باب التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة (١٦٥٩)، وأخرجه مسلم في الحج، باب استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة يوم النحر (٢٧٤، ٢٧٥)، وأخرجه النسائي في مناسك الحج، باب التكبير في السير إلى عرفة (٣٠٠٠)، وباب التلبية فيه (٣٠٠١)، وأخرجه ابن ماجه في المناسك، باب الغدو من منى إلى عرفات (٣٠٠٨).

(٣) انظر: تهذيب الكمال: ٦٦٩٥/٣، والمعرفة والتاريخ: ١٧٠/٢، وموسوعة أقوال الإمام أحمد: ٩٢/٤، ٩٣.

وقد ذكر الإمام أحمد جملة من أخطاء وكيع في أسماء الرواة في علله[1].

المثال الثاني:

قال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثنا غندر قال: حدثنا شعبة عن سليمان يعني الأعمش عن صالح بن خباب عن حصين بن سمرة عن سلمان أنه قال: ما من شيء أحق بطول سجن من لسان، قال أبي: قال أبو معاوية عن الأعمش عن صالح بن خباب الكيشمي عن حصين بن عقبة، قال أبي: أخطأ شعبة فيه، وإنما هو ما قال أبو معاوية حصين بن عقبة»[2]. فقد اختلف شعبة وأبو معاوية عن شيخهما الأعمش في تسمية أحد الرواة، وكل منهما ثقة حافظ.

فشعبة سماه «حصين بن سمرة» وخالفه أبو معاوية فسماه «حصين بن عقبة»، وقد حكم الإمام أحمد على رواية شعبة بالخطأ ورجح رواية أبي معاوية، وذلك لأن أبا معاوية قد وافقه أبو عوانة عن الأعمش وسماه حصين بن عقبة أيضاً[3].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى شعبة يخطئ في أسماء الرجال كثيراً، وقد نص الإمام أحمد على ذلك، قال ابن هانئ: «سمعت أبا عبدالله يقول: ما أكثر ما يخطئ شعبة في أسماء الرجال»[4]. وقال المروذي: «وسئل (أحمد بن حنبل) عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن عمر بن أبي حسين، فقال: ليس هو عمر، كان شعبة يقلب أسامي الرجال[5].

---

(١) انظر: العلل برواية عبدالله الأرقام التالية: (٢٢٨) و(٥٨٨) و(١٣٧٣) و(١٣٨٩) و(٢٢٥٩) و(٤١٠٧) و(٥١٧٢) و(٦٠٩٦).

(٢) العلل: ١٨٠/٢.

(٣) انظر: التاريخ الكبير: ٢/٢: ٢٧٧.

(٤) سؤالاته: (٢٣٧٤).

(٥) سؤالاته: (١٤٠).

وقال حسن بن محمد بن الصباح: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان غلط شعبة في أسماء الرجال»[1].

وقد ذكر الإمام أحمد في علله جملة وافرة من أخطاء شعبة في أسماء الرجال فمن ذلك ما رواه عبدالله: «قال أبي: أخطأ شعبة في اسم خالد بن علقمة، فقال: مالك بن عرفطة، واخطأ أيضاً في مسلم بن عبدالرحمن، فقال: عبدالله بن يزيد في حديث الشكال من الخيل، قلب اسمه، وأخطأ شعبة في اسم أبي الثورين، فقال أبو السوار. وإنما هو أبو الثورين»[2]، وهناك أمثلة أخرى نحيل على مظانها لمن أراد الوقوف عليها[3].

المثال الثالث:

وفيه جملة مما ساقه الإمام أحمد من أخطاء الفريابي[4] في أسماء الرواة.

قال عبدالله: «سئل أبي عن حديث الفريابي عن الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن جبير أنه كان يصلي بعد المغرب أربعا يفصل بينهما، فقال أبي: قال وكيع حبيب بن أبي عَمرة.

سئل عن حديث الفريابي عن يونس عن أبي إسحاق عن أبي هلال عن شريك بن شرحبيل، قال أبي: هو شريك بن حنبل، سئل عن حديث الفريابي عن سفيان عن عقبة بن العيزار، فقال: إنما هو عقبة بن أبي العيزار، سئل أبي عن حديث الفريابي عن سفيان عن حصين عن أبي

---

(١) الجرح والتعديل: ٤/(١٦٠٩).

(٢) العلل: ١/٥١٥ ـ ٥١٦.

(٣) انظر: العلل برواية عبدالله النصوص التالية: (١٨٥٨، و١٨٥٩)، (١٨٦٨)، (١٩٠٣)، (١٩٢٥)، (٢٢٨٤)، (٣٦٥٩)، (٥٤٨٩، و٥٤٩٠)، وسؤالات ابن هانئ النصوص التالية: (٢١٠)، (٢٣٧٣)، (٢٣٧٤)، (٢٣٧٦).

(٤) هو محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضبي مولاهم، الفريابي، بكسر الفاء وسكون الراء بعدها تحتانية وبعد الألف موحدة، نزيل قيسارية من ساحل الشام: ثقة، فاضل، يقال: أخطأ في شيء من حديث سفيان، وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبدالرزاق، من التاسعة، مات سنة اثنتي عشرة ومائتين، روى له الجماعة، انظر: التقريب: ص٤٤١.

الذيّال، فقال أبي: إنما هو عامر بن ذؤيب، ولا أدري هي نسبة أم لا. وقال وكيع: عن أبي الذيال، وقال أبي: هو إن شاء الله: عامر بن ذؤيب»[١]، وهناك أمثلة أخرى نكتفي بالإحالة على مواضعها[٢].

مثال النوع الثاني:

ما رواه عبدالله قال: «حدثني أبي قال: حدثنا عفان قال: حدثنا همام قال: أخبرنا قتادة حدثني رجل أن سعيد قال أبي: وكان في النسخة عن القاسم، فلم يحفظه عفان، قال: إذا أقمت بأرض أربعاً فصل أربعاً»[٣][٤].

وروى عفان هذا الأثر، ولم يحفظ اسم أحد رواته فساقه مبهماً فقال «عن رجل» واستدل الإمام أحمد على عدم حفظ عفان له لأنه في النسخة «عن القاسم» وعفان خالف ما في النسخة.

وقد أورد الإمام أحمد هذا الأثر في موضع آخر معلقاً، قال قتادة وحدثني القاسم أن سعيد بن المسيب قال: إذا أقمت بأرض أربعاً فصل أربعاً[٥]، ثم رواه في موضع آخر مسنداً. قال عبدالله: «حدثني أبي قال حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم[٦]، وعبدالصمد[٧] قالا: حدثنا همام عن

---

(١) العلل: ٣/٥٩.

(٢) انظر: العلل برواية عبدالله النصوص التالية: (١٠١)، و(١٥٢٠) و(١٧٧٠، و٢٢٨٨)، و(٢٧٥٥)، و(٢٨٨٣)، و(٥٥٣٤)، و(٥٤٨٩)، و(٥٤٩٠)، و(٥٧٤٦ - ٥٧٥٣)، والمنتخب: ص ٢٧٦ رقم (١٧٢).

(٣) أخرجه مالك في الموطأ: ١/٢٥، وابن أبي شيبة ٢/٤٠٠، والبيهقي ٣/١٤٨.

(٤) العلل: ٣/٣٢٨.

(٥) العلل: ٣/٣٢٩ رقم (٥٤٦١).

(٦) هو عبدالرحمن بن عبدالله بن عبيد البصري، نزيل مكة، لقبه جَرْدَقَةُ، بفتح الجيم والدال بينهما راء ساكنة ثم قاف: صدوق ربما أخطأ، من التاسعة مات سنة تسع وتسعين ومائة روى له البخاري، وأبو داود في فضائل الأنصار والنسائي وابن ماجه، انظر: التقريب: ص ٢٨٦، وتهذيب التهذيب: ٢/٥٢٣.

(٧) هو عبدالصمد بن عبدالوارث بن سعيد العنبري التَّنُّوري، بفتح المثناة وتثقيل النون المضمومة، أبو سهل البصري: صدوق ثبت في شعبة، من التاسعة، مات سنة سبع ومائتين، روى له الجماعة، انظر: التقريب: ص ٢٩٧، وتهذيب التهذيب: ٢/٥٨٠.

قتادة عن القاسم قال سعيد بن المسيب: إذا أقمت بأرض فصل أربعاً»[١]، لهذه الرواية المسندة عن أبي سعيد مولى بني هاشم وعبدالصمد تبين المهمل في رواية عفان عن همام.

الجنس الثامن:

أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإن رواها عنه بلا واسطة فعلتها أنه لم يسمعها منه، ويدخل في هذا الجنس جملة كبيرة من أحاديث المدلسين والفرق بين هذا الجنس والجنس الخامس أن هذا الأخير من قبيل الانقطاع الخفي، وهو رواية معاصر لم يلق، فيكون من قبيل المرسل الخفي، على اصطلاح الحافظ ابن حجر ومن تبعه، أو هو نوع من أنواع التدليس، وهذا نوع آخر على اصطلاح كثير من المتقدمين[٢]. والإمام أحمد يعنى عناية بالغة ببيان الأحاديث التي وقع فيها تدليس أو لم يَصح فيها سماع، وخاصة أحاديث شيوخه ممن اشتهر بالتدليس فينبه على ما لم يقع لهم سماعها، كما يعنى في بعض الأحيان بحصر مسموعات بعض الرواة عن شيوخهم، وهذا يعني أن الباقي غير مسموع لهم، ومن ثم فهو معلول إن روي بلا واسطة، وسنذكر فيما يلي أمثلة من صنيع الإمام أحمد في كل نوع من أنواع هذا الجنس.

أولاً: أمثلة من أحاديث شيوخه ممن اشتهر بالتدليس

من أبرز شيوخ الإمام أحمد الذين اشتهروا بالتدليس هشيم بن بشير الواسطي[٣]، ولقد تتبع أحمد كثيراً من أحاديث شيخه مما لم يصح له

---

(١) العلل: ٣/٣٣٤ رقم (٥٤٧٨).

(٢) انظر: المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس.

(٣) هو هشيم بن بشير أبو معاوية الواسطي، نزيل بغداد، ثقة كثير الحديث، روى عنه شعبة وهو أحد شيوخه، ومالك والثوري وأحمد وغيرهم، ولد سنة ١٠٤، ومات سنة ١٨٣هـ، انظر: تاريخ بغداد: ١٤/٨٥، وتذكرة الحفاظ: ١/٢٤٨، وطبقات الحفاظ: ص ١١١، والتهذيب: ٤/٢٨٠ ـ ٢٨٢.

سماعه ولقد أحصيت هذه الأحاديث في رواية عبدالله فوجدتها قد بلغت (٦٨) ثمانية وستين حديثاً فمن ذلك ما رواه عبدالله قال: «سمعت أبي يقول: لم يسمع هشيم من الزهري حديث علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد عن النبي ﷺ: مما يتوارث أهل ملتين شتى، قال أبي وقد حدثنا به هشيم»[١] وقال: «سمعت أبي يقول: لم يسمع هشيم من الزهري حديث سالم عن أبيه عن النبي ﷺ: أنه كان يرفع يديه إذا كبر»[٢].

وقال أيضاً: «حدثني أبي قال: حدثنا هشيم عن التيمي عن أبي الضحى والحسن بن عبيد عن أبي الضحى أن رجلاً جاء إلى ابن عباس فقال: إني تسحرت، فإذا شككت أمسكت، فقال له ابن عباس: كل ما شككت حتى لا تشك، سمعت أبي يقول: لم يسمعه هشيم من التيمي»[٣].

وقال أيضاً: «حدثني أبي قال: حدثنا هشيم عن مغيرة عن إبراهيم أنه قال في اللقيط ميراثه هو بمنزلة اللقطة، سمعت أبي يقول: لم يسمعه هشيم، من مغيرة»[٤].

وقال أيضاً: «حدثني أبي قال: حدثنا هشيم قال: حجاج ذكره زعم عطاء، أنه لم ير بأسا أن يغسل الجنب والحائض الميت، سمعت أبي يقول: لم يسمعه هشيم من حجاج»[٥].

وقال أيضاً: «حدثنا هشيم عن خالد عن عكرمة قال: كانت في رسول الله ﷺ دعابة، سمعت أبي يقول: لم يسمعه هشيم من خالد بن سلمة»[٦].

وقال أيضاً: «حدثني أبي قال: حدثنا هشيم عن يونس عن الحسن أنه

---

(١) العلل: ٢/٢٦٥.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه: ٢/٢٧٧، ٢٧٨.
(٤) المصدر نفسه: ٢٧٨.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) العلل: ٢/٢٧٨.

كره نكاح إماء من أهل الكتاب، سمعت أبي قول: لم يسمعه هشيم من يونس»[1].

فهذه بعض الأحاديث التي بين علتها الإمام أحمد وهي عدم سماع هشيم لها، وإن كان قد سمع في الجملة من هؤلاء الرواة، قد سمع من الزهري وسليمان التيمي، ومغيرة بن مِقْسَم وخالد بن سلمة، وحجاج ويونس[2].

وهناك كثير مما يشبهها مما دلس هشيم عن شيوخه لا يسع المقام لعرضها فنكتفي بالإحالة على مواضعها[3].

ومن شيوخ أحمد الذين اشتهروا بالتدليس سفيان بن عيينة، وقد أعل الإمام أحمد بعضاً من أحاديثه بالتدليس، فمن ذلك ما رواه عبدالله قال: «حدثني أبي قال: حدثنا سفيان قال حدثنا عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني[4] عن أبيه[5] عن عبدالله بن زيد أن النبي ﷺ توضأ[6] قال

---

(١) المصدر نفسه: ٢/٢٧٩.

(٢) انظر: التهذيب: ٤/٢٨٠.

(٣) انظر: العلل ومعرفة الرجال ـ برواية عبدالله النصوص التالية: (٢٠٥١) ـ (٢١٦١ إلى ٢٢٠٢)، (٢١٢٩)، (٢١٢٧)، (٢٢٠٣)، (٢٢٠٦)، (٢٢٠٩ ـ ٢٢١٠)، (٢٢١١ ـ ٢٢١٣)، (٢٢١٦ ـ ٢٢١٧) (٢٢١٩)، (٢٢٢٠)، (٢٢٢٩)، (٢٢٣٠)، (٢٢٣٢)، (٢٢٣٦)، (٢٢٣٨)، (٢٢٤٠)، (٢٢٥٧)، (٢٢٦١)، (٢٢٦٢)، (٢٢٦٣)، (٢٢٦٤)، (٢٢٦٦)، (٢١٣٢)، (٢١٣٣)، (٢١٣٥ ـ ٢١٣٦)، (٢١٣٧)، (٢١٣٨)، (٢١٣٩)، (٢١٤٠)، (٢١٤٢)، (٢١٤٣)، (٢١٤٨)، (٢١٥٣)، (٢١٥٤)، (٢١٥٥).

(٤) هو عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن الأنصاري المازني، المدني، ثقة، مات سنة ١٤٠هـ روى له الجماعة، انظر: التقريب: ص ٣٦٥، وتهذيب التهذيب: ٣١٢/٣.

(٥) هو يحيى بن عمارة بن أبي حسن الأنصاري المازني المدني، تابعي ثقة، من الثالثة. انظر: التقريب: ص ٥٢٤، وتهذيب التهذيب: ٣٧٩/٤.

(٦) أخرجه من هذا الطريق الإمام الترمذي في سننه (٦٦/١)، وفيه أن النبي ﷺ توضأ فغسل وجهه ثلاثاً وغسل يديه مرتين ومسح برأسه وغسل رجليه مرتين، وقال: حديث حسن صحيح.

سفيان: حدثناه يحيى بن سعيد عن عمرو بن يحيى من أربع وسبعين سنة، فسألت بعد ذلك بقليل، فكان يحيى أكبر منه، قال أبي: قال سفيان: سمعت منه ثلاثة أحاديث.

قال أبي: وسمعت أنا هذا الحديث عن سفيان ثلاث مرار، قال أبي: قال سفيان لم أسمع منه حديث عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي ﷺ في الحمام والمقبرة[1].

قال أبي: قد حدثنا به «سفيان دلسه»[2].

ومن ذلك أيضاً ما رواه عبدالله قال: «حدثني أبي قال: حدثنا ابن عيينة قال: لم أسمعه يعني حديث التشهد وقرئ عليه منصور والأعمش عن أبي وائل ولكنهم كانوا يحدثونه ولم أسمعه منهم.

قال أبي: لم يسمع سفيان حديث عبدالله في التشهد»[3].

ثانياً: حصر الأحاديث التي سمعها الراوي من شيخه

ينص الإمام أحمد على بعض ما سمعه الراوي من شيخه ويحصره عداً وذكراً حتى إذا عرفت هذه الأحاديث يتم التمييز بين ما هو معلول وما هو صحيح.

ومن أمثلة ذلك ما رواه عبدالله قال: «ما سمع سفيان الثوري من أبي عون[4] غير هذا الحديث، يعني الوضوء مما مست النار، والباقي يرسلها عنه»[5].

---

(١) يعني بذلك حديث: «الأرض كلها مسجد إلاَّ الحمام والمقبرة، كما في العلل: ١٤٩/٢.
(٢) العلل: ١٩١/١.
(٣) العلل: ١٣٩/٣.
(٤) هو محمد بن عبيدالله بن سعيد أبو عون الثقفي، الكوفي، الأعور، وثقه ابن سعد وابن معين وأبو زرعة والنسائي وابن حبان، مات سنة ١١٦؛ انظر: التاريخ الكبير: ١/١ : ١٧٠، الجرح ١/٤ : ١.
(٥) العلل: ٣٨٦/٣.

ومفاد هذا النص أن كل ما يرويه سفيان الثوري عن أبي عون غير هذا الحديث معلول بالانقطاع الخفي، وفيه استعمال الإرسال الخفي بمعنى التدليس وهو أمر شائع عند النقاد المتقدمين.

ومن أمثلته أيضاً ما رواه عبدالله قال: «سمعت أبي يقول: الذي يُصحّح الحكم[1] عن مقسم[2] أربعة أحاديث: حديث الوتر أن النبي ﷺ كان يوتر، وحديث عزيمة الطلاق عن مقسم عن ابن عباس في عزيمة الطلاق. والفيئ: الجماع.

وعن مقسم عن ابن عباس أن عمر قنت في الفجر، هو حديث القنوت، وأيضاً عن مقسم رأيه في محرم أصاب صيداً قال عليه جزاؤه، فإن لم يكن عنده قُوِّمَ الجزاء دراهم، ثم تقوم الدراهم طعاماً.

قلت ما روى غير هذا؟ قال: الله أعلم، يقولون هي كتاب، أرى حجاجاً روى عنه عن مقسم عن ابن عباس نحواً من خمسين حديثاً، وابن أبي ليلى يغلط في أحاديث من أحاديث الحكم، وسمعت أبي مرة يقول: قال شعبة: هذه الأربعة التي صححها الحكم سماع من مقسم[3].

فهذا النص يعتبر قاعدة في التعامل مع أحاديث الحكم عن مقسم، لأنه روي عنه كثيراً ولم يسمع منه سوى أربعة أحاديث فيما قاله شعبة، قال أبو داود: ليس فيها مسند واحد، يعني كلها موقوفات.

هذا فيما ذكره الإمام أحمد عن شعبة، لكن ذكر ابن المديني عن

---

(١) هو الحكم بن عيينة أبو محمد الكندي، بالمثناة ثم الموحدة مصغراً، ثقة ثبت فقيه، إلاّ أنه ربما دلس، من الخامسة، مات سنة ١١٢، أو بعدها وله نيف وستون، وروى له الجماعة، انظر: التقريب: ص ١١٥.

(٢) هو مِقْسَم بكسر أوله، ابن بُجْرة بضم الموحدة وسكون الجيم، يقال نجدة، بفتح النون ودال، أبو القاسم، مولى عبدالله بن الحارث، ويقال له مولى ابن عباس، للزومه له، صدوق وكان يرسل، من الرابعة، مات سنة ١٠١، ليس له في البخاري إلاّ حديث واحد وروى باقي الأربعة، انظر التقريب: ص ٤٧٧.

(٣) العلل: ٥٣٦/١.

يحيى بن سعيد عن شعبة أنه قال: هي خمسة أحاديث وعدها شعبة: حديث الوتر، وحديث القنوت، وحديث عزمة الطلاق، وحديث جزاء ما قتل من النعم، والرجل يأتي امرأته وهي حائض، وفي رواية عد الحجامة في الصيام[(١)].

والأربعة الأولى لم يقع فيها نزاع بين النقاد لكن منهم من أنكر سماعه للحديثين الأخيرين، فقد أنكر سماع الحكم من مقسم حديث إتيان الحائض أبو حاتم[(٢)]، وكذلك البيهقي[(٣)]، وأنكر النسائي في الكبرى سماع الحكم من مقسم حديث الحجامة في الصيام[(٤)]، وقال يحيى: قال شعبة: لم يسمع الحكم حديث مقسم في الحجامة في الصيام من مقسم[(٥)].

ومن أمثلة ذلك أيضاً ما رواه عبدالله قال: «سمعت أبي يقول: لم يسمع هشيم عن محمد بن جُحادة إلاَّ هذا الحديث الواحد: حدثني أبي قال: حدثنا هشيم عن محمد بن جُحادة، قال أبي: سمعه منه عن الحارث[(٦)] عن إبراهيم أنه كان لا يرى بأساً للمريض والشيخ الكبير أن يعتمدا في الصلاة، ويكره لغيرهما»[(٧)].

وقال عبدالله أيضاً: «سمعت أبي يقول: هذان الحديثان سمعهما هشيم من جابر الجعفي، وكل شيء حدث عن جابر الجعفي مدلس إلاَّ هذين. حدثني أبي قال: حدثنا هشيم، قال: أخبرنا جابر الجعفي عن أبي جعفر عن ابن عباس أن النبي ﷺ مرَّ بقدر يغلي، فأخذ منها عرقاً، أو كتفاً، فأكله، ثم صلى ولم يتوضأ.

---

(١) انظر: شرح العلل لابن رجب: ص ٣٨٤، وجامع التحصيل: ١٦٧، ونخبة التحصيل: ص ٨٠، وجامع الترمذي: ٤٠٦/٢، و٢٢٧/٢، وتهذيب التهذيب: ٤٦٧/١.

(٢) انظر العلل: ٥٠/١ ـ ٥٩.

(٣) انظر السنن الكبرى: ٣١٥/١.

(٤) انظر: تحفة الأشراف: ٢٤٤/٥.

(٥) انظر: التاريخ الصغير للبخاري: ٣٢٨/١.

(٦) هو الحارث بن زيد العكلي.

(٧) العلل: ٢٧٩/٢.

حدثني أبي قال: حدثنا هشيم، عن جابر، قال أبي: هو مما سمعه منه عن الحسن بن مسافر، عن أبي سبرة النخعي، قال لما قدم عمر الشام أتي بطعام، فلما فرغ أتي بثوب كتان، أو قال: سابري، فقالوا امسح به يدك، فقال: إن كان كذلك ليكفي رجلاً من المسلمين، وأبى أن يمسح به يده، قال: فلما حضرت الصلاة صلى ولم يتوضأ[(١)].

كما سَاقَ ما صح لهشيم من سماع عن أيوب فقال: فيما رواه عبدالله: «ولم يسمع هشيم من أيوب إلاَّ حديثاً واحداً»[(٢)]، وقد ذكر هذا الحديث ابن هانىء فقال: «سمعته (يعني أبا عبدالله): روى هشيم عن أيوب حديثاً واحداً حديث المغيرة بن شعبة عن الرجل يطلق أو نحو ذلك»[(٣)]، كما بيّن الإمام أحمد ما يصح سماعه لهشيم عن الزهري، لأن هشيماً كان قد كتب عن الزهري صحيفة بمكة، ولكنها ضاعت منه، قيل: جاءت الريح فحملت الصحيفة فطرحتها، فلم يجدوها، وقيل إنه ذاكر شعبة بحديث الزهري ولم يكن شعبة كتب عن الزهري فأخذ شعبة الصحيفة فألقاها في دجلة فكان هشيم يروي عن الزهري من حفظه، ولم يحفظ من تلك الصحيفة إلاَّ تسعة أحاديث[(٤)]، هذا فيما ذكره بعضهم لكن الإمام أحمد يرى أنه لم يصح لهشيم عن الزهري إلاَّ أربعة أحاديث قال الميموني: «سمعته يقول (يعني أحمد بن حنبل): لم يصح لهشيم عن الزهري إلاَّ أربعة أحاديث»[(٥)].

وقال أبو طالب: «قال أبو عبدالله: ما صح من سماع هشيم عن الزهري أربعة أحاديث يقول: حدثنا الزهري، والحديث الطويل حديث الرجم، وحديث صفية، وحديث المجادلة، وحديث ابن عمر «ما استيسر

---

(١) المصدر نفسه: ٢/٢٥٠، وانظر: تهذيب التهذيب: ٤/٢٨٢، وشرح العلل: ص ٣٨٧.

(٢) العلل: ٢/٢١٠.

(٣) سؤالاته: ٢٣٨٤.

(٤) انظر: تهذيب التهذيب: ٤/٢٨٠، و٢٨٢.

(٥) سؤالاته: ٤٩٩، وانظر: شرح العلل: ص ٣٨٧.

من الهدي» وما كان غير ذلك، يقول: لا أدري من سفيان بن حسين سمعه أو الزهري»[1].

فهذه النماذج تعد من دقائق علم العلل، وهي بمثابة القواعد الكلية والقوانين الضابطة في التعامل مع أحاديث هؤلاء الرواة، ولكن تفرق هذه النصوص في كتاب العلل برواياته المختلفة عن الإمام أحمد، يعسر الوقوف عليها ثم الإفادة منها، لذا عمدت في هذا الفصل إلى تصنيفها وضم النظير إلى نظيره، والشكل إلى شكله، مما يقرب إن شاء الله فهمها ومعرفة التعامل معها والاستفادة منها.

الجنس التاسع

أن يكون ثم طريق معروفة، ويروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق، فيقع الراوي عنه في الوهم، فيرويه من الطريق المعروفة.

وهذا يسميه أهل الحديث سلوك الجادة أو سلوك المجرة أو لزوم الطريق، ومن أمثلته ماحكاه أبو داود في مسائله عن أحمد أنه قال في حديث أبي الأحوص قال: قال رسول الله ﷺ: «**اشربوا في الظروف ولا تسكروا**».

يخطئ فيه أبو الأحوص، يقول: «عن أبي بردة، فقالوا له ابن نيار، فقال: نعم، ومرّ فيه، فاحتج به أصحاب الأشربة، وإنما الحديث حديث ابن بريدة[2].

وقد وضح الإمام أبو زرعة الرازي وجه العلة في هذا الحديث فقال: وهم أبو الأحوص، فقال: عن سماك عن القاسم، عن أبيه، عن أبي بردة، قلب في الإسناد موضعاً، وصحف في موضع:

أما القلب: فقوله: «عن أبي بردة»، أراد «عن ابن بردة» ثم احتاج أن

---

(١) المعرفة والتاريخ: ٢٠١/٣ وانظر الموسوعة: ٦٣/٤.

(٢) مسائل أبي داود: ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

يقول: «ابن بريدة عن أبيه» فقلب الإسناد بأسره، وأفحش في الخطأ، وأفحش من ذلك وأشنع: تصحيفه في متنه: «**اشربوا في الظروف ولا تسكروا**» وقد روي هذا الحديث عن ابن بريدة، عن أبيه: أبو سنان ضرار بن مرة، وزبيد اليامي عن محارث بن دثار، وسماك بن حرب، والمغيرة بن سبيع، وعلقمة بن مرثد، والزبير بن عدي، وعطاء الخراساني، وسلمة بن كهيل، كلهم عن ابن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ: «**نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث، فأمسكوا ما بدا لكم، ونهيتكم عن النبيذ إلاَّ في سقاء فاشربوا في الأسقية ولا تشربوا مسكراً**» وفي حديث بعضهم: «**واجتنبوا كل مسكر**»، ولم يقل أحد منهم: «ولا تسكروا» وقد بان وهم حديث أبي الأحوص من اتفاق هؤلاء على ما ذكرنا من خلافه»[1]، ثم نقل إعلال الإمام أحمد لهذا الحديث مقراً له فقال: «سمعت أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ يقول: حديث أبي الأحوص، عن سماك، عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي بردة، خطأ الإسناد والكلام: فأما الإسناد فإن شريكاً، وأيوب ومحمد بن جابر، رووه عن سماك، عن القاسم بن عبدالرحمن، عن أبي بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ كما رواه الناس: «**فانتبذوا في كل وعاء ولا تشربوا مسكراً**» قال أبو زرعة كذا أقول: هذا خطأ، أما الصحيح: حديث ابن بريدة عن أبيه»[2]، وكذا نقل الإمام النسائي في سننه كلام الإمام أحمد مقراً له فقال: ـ عقب رواية الحديث ـ: «هذا حديث منكر، غلط فيه أبو الأحوص سلام بن سليم، لا نعلم أحداً تابعه عليه من أصحاب سماك بن حرب، وسماك ليس بالقوي، وكان يقبل التلقين، قال أحمد بن حنبل: كان أبو الأحوص يخطئ في هذا الحديث، خالفه شريك في إسناده ولفظه»[3].

والعلة في هذا الحديث هي انقلاب اسم الراوي على أبي الأحوص

(١) علل الحديث: ٢/٢٤.

(٢) المصدر نفسه: ٢/٣٥.

(٣) سنن النسائي: كتاب الأشربة، ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح الشراب: (١٥٦٩٣) ٨/٧٢٣.

فبدلاً من أن يقول «ابن بريدة» قال «عن أبي بردة» ثم سلك به الجادة وهي روايته عن أبيه فأصبح عن أبي بردة عن أبيه، وكل ذلك خطأ ووهم.

ومن أمثلته أيضاً: ما رواه عبدالله قال: «سألت أبي عن حديث هشيم عن حصين عن عمرو بن مرة عن علقمة بن وائل عن أبيه عن النبي ﷺ في الرفع (أي رفع اليدين في الصلاة)[1]، قال: رواه شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي البختري عن عبدالرحمن اليحصبي عن وائل عن النبي ﷺ، خالف حصين شعبة، فقال: شعبة أثبت في عمرو بن مرة من حصين، القول قول شعبة من أين يقع شعبة على أبي البختري عن عبدالرحمن اليحصبي عن وائل»[2].

قال ابن رجب: «يشير إلى أن هذا إسناد غريب، لا يحفظه إلاَّ حافظ، بخلاف علقمة بن وائل عن أبيه، فإنه طريق مشهور»[3]، أي أن شعبة جاء بإسناد غير معهود مِمَّا يدل على حفظه بينما حصين سلك فيه الجادة مما يدل على وهمه وخطإه.

ومن أمثلته ما رواه أبو طالب قال: «سألت أحمد عن حديث سهيل عن أبيه عن أبي هريرة: «**لا تسافر المرأة مسيرة ثلاثة أيام إلاَّ مع ذي محرم**»، قال هنا خطأ، إنما هو حديث أبي صالح، عن أبي سعيد الأعمش يرويه عنه»[4].

فهذا الحديث محفوظ من رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد، وبعضهم رواه عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة وهذه طريق مشهورة فيمكن أن يكون راويها سلك فيها الجادة.

ومن أمثلته أيضاً ما رواه عبدالله قال: «حدثني أبي قال: قالوا لسفيان إن منكدراً يقول عن أبيه عن جابر.

---

(١) أخرجه من هذا الطريق الدارقطني: ٢٩١/١، والبيهقي: ٨١/٢.

(٢) العلل: ٤٦٣/١.

(٣) شرح العلل: ص ٣٨٠.

(٤) الكامل: (٨٦٦) وانظر: موسوعة أقوال الإمام أحمد: ٣١٦/٤.

قال: فأنا من أين أقع على سعيد بن عبدالرحمن بن يربوع عن جُبير بن الحويرث رأيت أبا بكر واقفاً على قزح.

قال أبي: وإنما هو عبدالرحمن بن سعيد ين يربوع»[1].

ومراد سفيان أن الطريق الأولى (منكدر عن أبيه عن جابر) طريق مشهورة فيمكن أن يكون راويها سلك بها الجادة، أما الطريق الثانية التي يروى بها الحديث (سعيد بن عبدالرحمن بن يربوع عن جبير بن الحويرث) فهي غريبة تدل على حفظه، وقد أقر الإمام أحمد ما ذهب إليه سفيان ورجح الطريق التي رواه بها للعلة السابقة.

الجنس العاشر

أن يروى الحديث مرفوعاً من وجه، وموقوفاً من وجه، وأمثلة هذا النوع من صنيع الإمام أحمد كثيرة نكتفي ببعضها، ونحيل على مواضع الباقي في مظانه.

المثال الأول

قال الأثرم: سمعت أبا عبدالله ذكر حديث حذيفة: «**من باع داراً لم يشتر بها داراً**»[2]، قلت هذا يرفعونه؟

قال: ما أدري، أما أنا فلم أسمعه من أحد مرفوعاً، ثم قال: من رفعه؟

قلت: وهب بن جرير.

قال: قد بلغني، ثم قال: إن كان لم يرفعه غير وهب فلا يعبأ به. هذا حجاج بن محمد، ومحمد بن جعفر، وأرى غيرهما»[3].

---

(١) العلل: ١/١٩٢.

(٢) تمامه: «**لم يبارك له فيها**».

(٣) المنتخب من العلل للخلال: ص ٩٤.

فهذا الحديث رواه وهب بن جرير عن شعبة، عن يزيد بن أبي خالد، عن أبي عبيدة بن حذيفة، عن حذيفة، مرفوعاً[١]، وتابعه على رفعه مسلم بن قتيبة، عن شعبة[٢]، وواضح أن الإمام أحمد لم تقع له هذه الرواية التي فيها متابعة لوهب، ومن ثم لم يعبأ برواية وهب المرفوعة لأنها في نظره شاذة ومخالفة لما رواه الجماعة وقد نص الإمام أحمد على رواية حجاج بن محمد[٣]، ومحمد بن جعفر (غندر) ووافقهما عبدالرحمن بن مهدي وآدم بن إياس[٤]، والطيالسي[٥]، وذكر ابن أبي حاتم في العلل الاختلاف فيه على شعبة، فذكر رواية وهب المرفوعة، ورواية الطيالسي الموقوفة ثم قال: «سمعت أبي يقول: موقوفة عندي أقوى»[٦].

المثال الثاني:

ما رواه العقيلي عن أحمد بن محمد قال: «سمعت أبا عبدالله، وذكر عنده التكبير في العيد، فقلت له: روى عبدالله بن عامر الأسلمي عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «**هذا الآن أضعفها كلها، ليس فيها أضعف من هذا**» روى هذا ثلاثة ثقات، أيوب وعبيدالله، ومالك عن نافع عن أبي هريرة موقوف»[٧].

فهذا الحديث مما اختلف فيه الرواة عن نافع فقد رواه عبدالله بن عامر الأسلمي فجعله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ مرفوعاً وسلك به الجادة إذ أن نافعاً يروي كثيراً عن عبدالله عن النبي ﷺ، وخالفه في ذلك ثلاثة من الثقات الأثبات وهم أيوب وعبيدالله ومالك، لذا رجح الإمام أحمد

---

(١) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٣٢٨/٢/٤)، والبيهقي في سننه (٣٦٢/٨) رقم (١١٣٥١).

(٢) أخرجه البخاري في المصدر السابق، والمزي في تهذيب الكمال (٥٦/٣٤).

(٣) رواية حجاج بن محمد لم أقف عليها.

(٤) رواية هؤلاء الثلاثة أخرجها البخاري في تاريخه.

(٥) رواها في مسنده: ص٥٦ رقم (٤٢٢).

(٦) علل الحديث: ٢٩٠/٢.

(٧) الضعفاء الكبير (٨٤٩)، وانظر الموسوعة: ٣٢٣/٤.

كون الحديث عن نافع عن أبي هريرة موقوفاً، لأن هؤلاء جماعة وقد اتفقوا، وعبدالله بن عامر الأسلمي ضعيف[1].

المثال الثالث:

ما رواه الخطيب في تاريخه عن عبدالله بن أحمد قال: «حدثني أبي حدثنا محمد بن السماك، أبو العباس، عن يزيد بن أبي زياد عن المسيب بن رافع، عن عبدالله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تشتروا السمك في الماء فإنه غرر**».

قال أبي: وحدثنا به هشيم، عن يزيد، فلم يرفعه.

قال الخطيب: «قلت: كذلك رواه زائدة بن قدامة بن يزيد بن أبي زياد موقوفاً على ابن مسعود، وهو الصحيح»[2]، فهذا الحديث مما اختلف فيه على يزيد بن أبي زياد، فرواه محمد بن السماك عن عبدالله مرفوعاً، وخالفه هشيم فلم يرفعه، وظاهر صنيع الإمام أحمد أنه يرجح رواية هشيم لوثاقته عنده، وضعف محمد بن السماك كما في رواية ابن هانئ[3].

وقد ذكر الخطيب متابعة زائدة بن قدامة لرواية هشيم موقوفاً، واعتبر ذلك هو الصحيح.

وما زالت أمثلة كثيرة تدخل في هذا الجنس وليس القصد هنا حصرها وإنما التمثيل[4]، وبهذا نكون قد مثلنا لجميع أجناس العلل التي ذكرها الحاكم أبو عبدالله من صنيع الإمام أحمد وكلامه في علل الحديث، وهي

---

(١) هو أبو عامر المدني ضعيف من السابعة، مات سنة خمسين أو إحدى وخمسين ومائة، روى له ابن ماجه، انظر: التقريب: ص ٢٥١.

(٢) تاريخ بغداد: ٣٦٩/٥.

(٣) سؤالاته: (٢٣٢٤).

(٤) انظر أمثلة أخرى في العلل رواية عبدالله: النصوص التالية: ١٨٨٠ ـ ٢٨٥٦ ـ ٢٨٧١، وفي المنتخب للخلال: ص ٦٣، و٧٤، ٨٤، ٢٦٩، ٣٠٩، وموسوعة أقوال الإمام أحمد: ٣٠٤/٤، ٣٠٦، ٣٢٩، ٣٤٨، ٣٥٠.

تستوعب جزءاً كبيراً من الأحاديث المعلولة عنده، وبقيت أجناس أخرى لأحاديث معلة لم يذكرها الحاكم، سنفردها بمبحث آخر ونذكر أمثلتها من صنيع الإمام أحمد.

❋ ❋ ❋

المطلب الثاني:
أجناس العلل التي لم يذكرها الحاكم وأمثلتها من صنيع الإمام أحمد

لقد ذكر الحاكم عشرة أجناس من العلل وسبق أن مثلنا لكل جنس من صنيع الإمام أحمد ولقد أضفت إلى ما ذكره أجناساً أخرى من العلل الخفية في الأسانيد والمتون، ممّا استخلصته بالتأمل والنظر فيما أعله الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ وفيما يلي ثمانية أجناس أخرى من علل الأسانيد وأمثلتها من صنيع الإمام أحمد أبي عبدالله ـ رحمه الله ـ.

الجنس الأول:

زيادة راو في الإسناد أو حذفه: وهذا الجنس يشتبه على كثير من أهل الحديث ولا يدركه إلاَّ النقاد الجهابذة، فتارة تكون الزيادة راجحة، بكثرة الراوين لها، أو لضبطهم وإتقانهم أو لغير ذلك من المرجحات، وتارة يحكم أن راوي الزيادة وهم فيها، تبعاً لما يقتضيه الترجيح والنقد، فإذا رجحت الزيادة كان النقص من قبيل الإرسال الخفي، وإذا رجح النقص كان الزائد وهماً.

وقد يجيء الحديث من طريقين في أحدهما زيادة راو في الإسناد، ولا توجد ثمة قرينة ولا نص على ترجيح أحدهما على الآخر، فيحمل على أن هذا الراوي سمعه من شيخه مباشرة وسمعه بالواسطة، فرواه مرة هكذا ومرة هكذا، وقد يظهر ذلك ظهوراً بيِّنا فيحكم به، وقد يتوقف فيه لكونه

محتملاً لكل من الأمرين[1]، وفيما يلي أمثلة على ذلك من صنيع الإمام أحمد.

قال عبدالله: «سمعته يقول في حديث أبي إسحاق عن عبدالله بن أبي بصير عن أبيه عن أبي عن النبي ﷺ في قصة الصلاة، فقال: سفيان وشعبة يقولان: عن أبي إسحاق عن عبدالله بن أبي بصير، لم يقولا عن أبيه. فذكره، وزهير وغيره يقولان: عن أبي إسحاق عن عبدالله بن أبي بصير عن أبيه عن أبي بن كعب فذكر الحديث[2]»[3].

فالإمام أحمد بيَّن الخلاف الذي وقع على أبي إسحاق في هذا الحديث، فقد رواه عنه شعبة وسفيان عن عبدالله بن أبي بصير عن أبيه، عن أبي عن النبي ﷺ فزاد راو في إسناد هذا الحديث «عن أبيه».

والإمام أحمد لم يرجح هنا أحد الطريقين على الآخر، وإنما حكى الخلاف فقط وإن كان فيما نقله الميموني عنه في مراتب الرواة عن أبي إسحاق ما يفيد ترجيح رواية شعبة وسفيان عموماً، فقد قال: «قلت لأبي عبدالله من أكبر في أبي إسحاق؟ قال: ما أجد في نفسي أكبر من شعبة ثم الثوري، قال: وشعبة أقدم سماعاً من سفيان، وكان أبو إسحاق قد تأخر، قال: والله هؤلاء الصغار زهير وإسرائيل يزيدون في الإسناد وفي الكلام[4]، وقال في زهير وزكرياء: ليس حديثهم بالقوي عن أبي إسحاق[5]. وقال صالح في روايته عن أبيه «زهير فيما روى عن المشايخ ثبت، بخ، بخ،

---

(١) انظر: جامع التحصيل للعلائي: ص ١٢٧ ـ ١٣٨، وعلوم الحديث لابن الصلاح: ص٢٥٩ ـ ٢٦٠، والباعث الحثيث: ص ١٧٣.

(٢) أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه، وعند أبي داود عن شعبة عن أبي إسحاق عن عبدالله بن أبي بصير، وعند النسائي عن شعبة عن أبي إسحاق عن عبدالله بن أبي بصير عن أبيه عن أبي، وفيه قال أبو إسحاق، وقد سمعه منه ومن أبيه. انظر: تحفة الأشراف: ٢١/١.

(٣) العلل: ٣٦٧/٢.

(٤) انظر: شرح العلل: ص ٢٩٦.

(٥) المصدر نفسه.

وفي حديثه عن أبي إسحاق لين، سمع منه بأخرة»[1].

ويمكن أن يكون الإمام أحمد توقف عن ترجيح إحدى الطريقين لاحتمال صحتهما جميعاً، ونستأنس في ذلك بما أخرجه النسائي «عن شعبة عن أبي إسحاق عن عبدالله بن أبي بصير عن أبيه عن أبي، وفيه قال أبو إسحاق: وقد سمعه منه ومن أبيه»[2].

المثال الثاني:

قال عبدالله: «حدثني أبي قال حدثنا عبدالأعلى[3] عن معمر عن الزهري، عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ قال: «**توضؤوا ممَّا غيَّرت النار**»[4].

حدثني أبي قال حدثنا عبدالرزاق قال قرأت في كتاب معمر عن الزهري عن عبدالملك بن أبي بكر عن خارجة عن زيد عن النبي ﷺ في الوضوء ممَّا غيرت النار»[5].

فهذا الحديث اختلف فيه على معمر، فعبدالأعلى يرويه عنه عن الزهري عن خارجة بن زيد عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ قال... وعبدالرزاق يرويه عنه عن الزهري عن عبدالملك عن خارجة عن زيد أن النبي ﷺ. فزاد في الإسناد رجلاً، وهو عبدالملك بن أبي بكر، وصنيع الإمام أحمد يشير إلى إعلال رواية عبدالأعلى وترجيح رواية عبدالرزاق.

---

(١) انظر: الجرح والتعديل: ٢٦٧٤/٣.

(٢) انظر: تحفة الأشراف: ٢١/١.

(٣) ـ هو عبدالأعلى بن عبدالأعلى البصري السامي، بالمهملة، أبو محمد ثقة، من الثامنة، مات سنة ١٨٩هـ، رَوى له الجماعة، انظر التقريب: ص٢٧٣

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند بهذا الإسناد (١٩٠/٥)، وأخرجه مسلم في الحيض ٢٧٢/١، من طريق عقيل بن خالد وأحمد من طريقه أيضاً (١٨٨/٥) والنسائي (١٠٧/١) من طريق من محمد بن الوليد الزبيدي وأحمد من طريق ابن أبي ذئب (١٨٤/٥) كلهم عن الزهري عن عبدالملك بن أبي بكر بن عبدالرحمن عن خارجة.

(٥) العلل: ٢٢٠/٢.

المثال الثالث:

وقال عبدالله أيضاً: «سمعت أبي يقول: ابن أبي زائدة[1] ينقص من هذا الحديث - يعني حديث ابن أبي عروبة عن قتادة عن نعيم بن هشام عن عائشة - قالت: كان النبي ﷺ لا يسلم في الركعتين من الوتر من الثلاث[2]. قال أبي: فترك منه زرارة»[3].

فالإمام أحمد يريد تعليل رواية ابن أبي زائدة لأنه أنقص من حديث سعيد عن قتادة عن زرارة بن أبي أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة، نقص منه زرارة وقد رواه جمع من الثقات عن سعيد فذكروا زرارة منهم: محمد بن أبي عدي، ومحمد بن بشير.

وجمع من الثقات رووه عن قتادة عن زرارة عن سعد عن عائشة، منهم: معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة به، وعبدالرزاق عن معمر عن قتادة به، وسعيد بن منصور، وقتيبة بن سعيد عن ابن أبي عروبة عن قتادة به، وعيسى بن يونس عن شعبة عن قتادة به، سعيد بن أبي عروبة وافق الجماعة عن قتادة، فالوهم إذن من أبي زائدة[4].

المثال الرابع:

قال ابن هانئ: «قال أبو عبدالله: حديث سليمان بن بلال[5] حديث

---

(١) هو زكرياء بن أبي زائدة، خالد، ويقال: هبيرة بن ميمون بن فيروز الهمذاني الوادعي، أبو يحيى الكوفي، ثقة، وكان يدلس، سماعه من أبي إسحاق بأخرة، مات سنة ١٤٧، أو ١٤٨، أو ١٤٩، روى له الجماعة، انظر: التقريب: ص ١٥٦.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل ٥١٢/١ - ٥١٥ (٧٤٦).

(٣) العلل: ٢٠٢/٣.

(٤) انظر: طرق هذا الحديث في صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل رقم (٧٤٦) ٥١٢/١ - ٥١٥.

(٥) هو سليمان بن بلال التيمي مولاهم، أبو محمد، وأبو أيوب المدني، ثقة من الثالثة، مات سنة ١٧٧، روى له الجماعة، انظر: التقريب: ص١٩٠.

أبي وجزة[1] عن رجل من بني مزينة عن عمر بن أبي سلمة، دعاني النبي ﷺ فقال: «**كل ممَّا يليك**»[2]، ليس هو رجل، وإنما هو عن أبي وجزة، عن عمر، حدثني به ثلاثة، لا يقولون فيه: عن رجل»[3].

فسليمان بن بلال زاد في إسناد هذا الحديث «عن رجل» وثلاثة من الرواة غيره لم يذكروا فيه «عن رجل» فأشار إلى تعليل رواية سليمان بن بلال وترجيح الطريق الناقصة لأن الجماعة لم يرووه إلاَّ ناقصاً.

ومن خلال ما سبق نرى أن الإمام أحمد ليس له عمل مطرد وقاعدة مستمرة في مثل هذا الجنس من العلل فتارة تراه يرجح الطريق الناقصة وتارة يرجح الزائدة وتارة يتوقف ولا يرجح شيئاً، والأمر في ذلك إلى القرائن والمرجحات التي تفيد غلبة الظن.

الجنس الثاني:

أن يروى الحديث من مسندين غير أن سند كل منهما يختلف عن الآخر، فيقع الوهم من بعض الرواة، فيحيل متن حديث لآخر.

وهذا النوع من العلل يسمى القلب، وأمثلته كثيرة في كتب العلل، قال الحافظ ابن حجر: «وأما من وقع منه القلب على سبيل الوهم فجماعة ويوجد بيان ما وقع لهم من ذلك في الكتب المصنفة في العلل»[4].

---

(١) هو يزيد بن عبيد السعدي المدني الشاعر ثقة من الخامسة مات سنة مائة وثلاثين، دس (التقريب: ص٥٣٣)

(٢) لفظ الحديث خرجه البخاري في كتاب الأطعمة، باب التسمية والأكل باليمين (٥٠٦١) ومسلم في الأشربة، باب آداب الطعام والشراب (٢٠٢٢) وغيرهما وأما من طريق سليمان بن بلال فقد أخرجه أبو داود في الأطعمة، باب الأكل باليمين (٣٧٧٧) وأحمد (١٥٩٠٢) و(١٥٩٠٣) وابن حبان في صحيحه (٥٢١٥) لكن ليس فيه «عن رجل».

(٣) سؤالاته: (٢٣٩٠)، وانظر: الموسوعة: ٣٥٠/٤.

(٤) النكت: ٨٧٢/٢.

وفيما يلي أمثلة على ذلك من كلام الإمام أحمد في علله[1]:

المثال الأول:

حديث محمد بن عبدالله الأنصاري، عن حبيب الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم. وفي رواية: «وهو محرم وصائم»[2].

وهذا الحديث إسناده صحيح في الظاهر، ومع ذلك فقد أعله الإمام أحمد ورأى أنه دخل على الراوي حديث في حديث، فأراد أن يحدث بحديث زواج النبي ﷺ بميمونة فأخطأ، وقال: احتجم وهو محرم صائم.

قال عبدالله ابن الإمام أحمد: «قال أبي، وقال أبو خيثمة، أنكر معاذ - يعني: ابن معاذ العنبري - ويحيى بن سعيد - يعني: القطان - حديث الأنصاري - يعني: محمد بن عبدالله[3] - عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس: احتجم النبي ﷺ وهو محرم وصائم»[4].

وقال أبو بكر الأثرم: «سمعت أبا عبدالله ذكر الحديث الذي رواه الأنصاري عن حبيب ابن الشهيد، عن ميمون عن ابن عباس، أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم، فضعفه، وقال: كانت ذهبت للأنصاري كتب، فكان بعد يحدث من كتب غلامه: أبي حكيم أُراه، قال: فكان هذا من تلك»[5].

---

(١) لقد استفدت في دراسة هذه الأمثلة من كتاب الإرشادات في تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات، لطارق بن عوض الله، من ص ٣٤٢ - ٣٥١، فجزاه الله خيراً.

(٢) أخرجه الترمذي (٧٧٦)، والنسائي في الكبرى، كما في تحفة الأشراف (٥/٢٥٣ - ٢٥٤) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/١٠١)، الخطيب في التاريخ (٥/٤٠٩) والحديث بهذا المتن عن ابن عباس رواه البخاري وغيره، لكن من غير طريق الأنصاري، انظر: التلخيص الحبير: ٢/١٩١.

(٣) هو محمد بن عبدالله بن المثنى بن عبدالله بن أنس بن مالك الأنصاري أبو عبدالله البصري القاضي، ثقة، من التاسعة مات سنة ٢١٥، روى له الجماعة، انظر: التقريب: ص٤٢٤.

(٤) العلل: ١/٣٢٠.

(٥) تاريخ بغداد: ٥/٤٠٩ - ٤١٠.

وقال في رواية مهنا: «ليس بصحيح، وقد أنكره يحيى بن سعيد على الأنصاري»[1].

وبمثل هذا أعله أيضاً الإمام ابن المديني، فقد سئل عن هذا الحديث فقال: «ليس من ذلك شيء، إنما أراد حديث حبيب عن ميمون عن يزيد الأصم: تزوج النبي ﷺ ميمونة محرماً»[2].

وبالعلة ذاتها أعله الإمام النسائي حيث قال: «هذا حديث منكر، لا أعلم أحداً رواه عن حبيب غير الأنصاري، ولعله أراد أن النبي ﷺ تزوج ميمونة»[3].

وبمثل ذلك أيضاً أعله الخطيب في تاريخ بغداد[4]، والذهبي في الميزان[5].

المثال الثاني:

حديث أبي عمير بن النحاس، عن ضمرة بن ربيعة[6]، عن الثوري، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر عن النبي ﷺ، قال: «**من ملك ذا رحم محرم، فهو عتيق**»[7].

قد أعل الإمام أحمد هذا الحديث، فقد حكى أبو داود عنه في المسائل أنه قال: «ليس من ذا شيء؛ وهم ضمرة»[8].

---

(١) انظر: الفتاوى لابن تيمية: ٢٥/٢٥٣، وزاد المعاد: ٢/٦٢.
(٢) تاريخ بغداد: ٥/٤١٠.
(٣) انظر: تحفة الأشراف: ٥/٢٥٣ ـ ٢٥٤.
(٤) تاريخ بغداد: ٥/٤١٠.
(٥) الميزان: ٣/٦٠١.
(٦) هو ضمرة بن ربيعة الفلسطيني، أبو عبدالله، أصله دمشقي، صدوق يهم قليلاً، من التاسعة، مات سنة ٢٠٢، روى له البخاري في الأدب المفرد والأربعة، انظر التقريب: ص ٢٢١، وتهذيب التهذيب: ٢/٢٣٠.
(٧) أخرجه الترمذي (٣/٦٣٨)، والبيهقي في السنن الكبرى: ١٠/٢٨٩ ـ ٢٩٠.
(٨) المسائل: ص ٣١٤.

وقال أبو زرعة الدمشقي في تاريخه: «قلت لأبي عبدالله أحمد بن حنبل، فإن ضمرة يحدث عن الثوري عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: **«من ملك ذا رحم فهو حر؛ فرده رداً شديداً»**[1].

وذكره الحافظ ابن حجر في التهذيب عن أحمد وزاد: «وقال، لو قال رجل: إن هذا كذب، لما كان مخطئاً»[2].

ولم يتفرد الإمام أحمد بتعليل هذا الحديث بل قد حكى الإمام الترمذي ذلك عن أهل الحديث حيث قال بعد روايته له: «ولم يتابع ضمرة على هذا الحديث، وهو خطأ عند أهل الحديث»[3].

ووجه العلة في هذا الحديث أنه دخل على الراوي حديث في حديث، وبين ذلك البيهقي فقال: «وهم فيه راويه، والمحفوظ بهذا الإسناد حديث: نهى عن بيع الولاء وعن هبته، وقد رواه أبو عمير عن ضمرة، عن الثوري مع الحديث الأول»[4].

وقال في معرفة السنن والآثار: «هذا وهم فاحش، والمحفوظ بهذا الإسناد حديث: النهي عن بيع الولاء وعن هبته»[5].

فمثل هذه العلل قد تخفى على غير أهل الصنعة، فيغتر بظاهر الإسناد، ولكنها لا تخفى على الناقد البصير، والجِهبذ الخريت بالأسانيد والأحاديث لأن ظاهر هذا الحديث السلامة، فرواته كلهم ثقات، وضمرة هذا عند الإمام أحمد «صالح الحديث من الثقات المأمونين»[6]، وقال فيه أيضاً: «رجل صالح، ثقة ليس به بأس، حديثه حديث أهل الصدق»[7]،

---

(١) تاريخ بغداد: (١١٦٨)، (٢٢٩٤).

(٢) التهذيب: ٢٣٠/٣.

(٣) جامع الترمذي: ٦٣٨/٣.

(٤) السنن الكبرى: ٢٨٩/١٠ ـ ٢٩٠.

(٥) المعرفة: ٥٠٥/٧.

(٦) العلل لعبدالله: ٣٦٦/٢.

(٧) المصدر نفسه: ٥٤٩/٢.

وهو كذلك عند غيره من النقاد والأئمة، ومع ذلك فقد حكموا على حديثه بالخطأ والوهم.

المثال الثالث:

حديث عبدالرزاق، عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبدالله بن قارظ، عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج، عن النبي ﷺ قال: «**أفطر الحاجم والمحجوم**»[1].

فهذا الحديث ظاهره السلامة، لأن ما من رواته إلاَّ ثقة صدوق، ومع ذلك أعل الإمام أحمد هذا الحديث، فقد روى البيهقي عن علي بن سعيد النسوي أنه قال: «سمعت أحمد بن حنبل، وقد سئل: أيهما حديث أصح عندك في: «**أفطر الحاجم والمحجوم**»؟.

فقال: حديث ثوبان، من حديث يحيى بن كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان.

فقيل لأحمد بن حنبل: فحديث رافع بن خديج؟

قال: ذاك تفرد به معمر»[2].

ولم يتفرد أحمد بهذا الحكم على الحديث بل قد وافقه عليه جمع من الأئمة، حيث أعلوا هذا الحديث وبينوا وجه العلة فيه.

قال ابن معين: «هو أضعف أحاديث الباب»[3].

وحكى الترمذي عن البخاري أنه قال: «هو غير محفوظ»[4].

---

(١) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (٤/٢١٠)، وعنه الترمذي في الجامع (٧٧٤)، والعلل ص١٢١ ـ ١٢٢، وأحمد (٣/٤٦٥) وابن خزيمة (١٩٦٤)، وابن حبان (٣٥٣٥)، والطبراني (٤/٢٤٢)، والحاكم (١/٤٢٨)، والبيهقي (٤/٢٦٥).

(٢) السنن الكبرى: ٤/٢٦٧.

(٣) نقله ابن حجر في الفتح: ٤/١٧٧، والتلخيص: ٢/٢٠٥.

(٤) العلل: ص ١٢١.

وقال الترمذي: «وسألت إسحاق بن منصور عنه، فأبى أن يحدث به عن عبدالرزاق، وقال: هو غلط، قلت له: ما علته؟ قال: روى عنه هشام الدستوائي، عن يحيى بن كثير، عن إبراهيم بن عبدالله بن قارظ، عن السائب بن يزيد، عن رافع بن خديج، عن النبي ﷺ قال: «**كسب الحجام خبيث، ومهر البغي خبيث، وثمن الكلب خبيث**»[1].

وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال: «إنما يروي هذا الحديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، واغتر أحمد بن حنبل بأن قال: الحديثين عنده [أي عند ابن أبي كثير] وإنما يروى بذلك الإسناد، عن النبي ﷺ أنه نهى عن كسب الحجام، ومهر البغي، وهذا الحديث في «يفطر الحاجم والمحجوم» عنده باطل»[2].

فقد تبيَّن بهذه النصوص أن معمراً دخل عليه حديث في حديث، فأخطأ والصواب بهذا الإسناد حديث النهي عن كسب الحجام وأما ما حكاه ابن أبي حاتم عن أبيه من أن الإمام أحمد كان يرى صحة الحديثين عن ابن أبي كثير، فنعم كان الإمام أحمد يرى صحة الحديثين وكان يصحح حديث معمر فقد حكى ذلك عنه الترمذي في جامعه[3]؛ فالظاهر أن الإمام أحمد كان يرى أن الحديثين محفوظين عن ابن أبي كثير ثم تغير اجتهاده وحكم على رواية معمر بالوهم، والتصحيح والتعليل أمر اجتهادي يذهب فيه الناقد إلى ما يؤديه إليه نظره وفحصه، مما يورث فيه يقيناً أو غلبة ظنٍّ.

المثال الرابع:

ممَّا رواه عبدالله بن أحمد قال: «عرضت على أبي حديث عبيدالله بن موسى[4]،

---

(١) المصدر نفسه: ص ١٢٢.
(٢) علل الحديث: ٢٤٩/١، رقم (٧٣٢).
(٣) الجامع: ١٣٦/٣.
(٤) هو عبيدالله بن موسى بن باذام العبسي الكوفي، أبو محمد ثقة كان يتشيع، من التاسعة، قال أبو حاتم: كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم، واستصغر في سفيان الثوري، مات سنة ٢١٣، على الصحيح، روى له الجماعة، لكن الإمام أحمد قد تركه وضعفه، انظر: التقريب: ص ٣١٥، وتهذيب التهذيب: ٢٨/٣ ـ ٢٩، والموسوعة: ٤١١/٢ ـ ٤١٢.

عن سفيان، عن حكيم بن الديلم[1]، عن أبي بردة، عن أبيه، قال: قام فينا رسول الله ﷺ بأربع فقال: «**إن الله لا ينام**»[2].

فقال أبي: هذا حديث الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن أبي موسى، هذا لفظ حديث عمرو بن مرة، أراه دخل لعبيدالله بن موسى إسناد حديث في إسناد حديث»[3].

فالإمام أحمد أعل هذا الحديث الذي يرويه عبيد الله بن موسى بأنه وهم فيه وتداخلت عليه الأحاديث، فهذا الحديث إنما هو محفوظ من طريق الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن أبي موسى.

وأما الإسناد الآخر: سفيان عن حكيم بن الديلم عن أبي بردة عن أبيه، فروى به متناً آخر.

المثال الخامس:

ممَّا رواه الخلال قال: «أخبرني موسى: ثنا حنبل: ثنا أبو عبدالله: ثنا محمد بن مصعب: ثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس: مرَّ النبي ﷺ بشاة ميتة، قد ألقاها أهلها، فقال: «**والذي نفسي بيده! للدنيا أهون على الله من هذه الشاة على أهلها**».

---

(١) حكيم بن الديلم المدائني، ويقال: الكوفي ثقة، وثقه غير واحد، وقال الحافظ: صدوق. بخ، د، ت، س، روى عن أبي بردة بن أبي موسى، والضحاك بن مزاحم، وشريح القاضي، وزاذان بن أبي عمر، وعبدالله بن معقل بن مقرن، وروى عنه الثوري، وشريك، انظر: الجرح والتعديل: ١/ ٢: ٢٠٤، والتقريب: ص١١٦، وتهذيب التهذيب: ١/٤٧٤.

(٢) أخرجه مسلم في الإيمان: ١/١٦١، وابن ماجه في مقدمة سننه: ١/٧٠، وأحمد في مسنده: (٥/٤٠٥) كلهم من طريق الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن أبي موسى قال: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات فقال: «**إن الله عزَّ وجَّل لا ينام ولا ينبغي له أن ينام يخفض القسط ويرفعه يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه**» اللفظ لمسلم.

(٣) العلل: ١/٥٥٦ رقم (١٣٢٧).

قال أبو عبدالله: هو عندي خطأ»[1].

ووجه الخطأ: أن هذا المتن إنما يعرف بغير هذا الإسناد، وهذا الإسناد إنما يروى به متن آخر شبيه بهذا المتن، فالظاهر أن الراوي وهو محمد بن مصعب القرقساني دخل عليه حديث في حديث، ولهذا قضى الإمام بأن هذه الرواية خطأ، وكذا فعل أبو حاتم وأبو زرعة فقد قال أبو حاتم في العلل:

«سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه محمد بن مصعب القرقساني[2] عن الأوزاعي عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ مرَّ بشاة ميتة، قد ألقاها أهلها، فقال: «**زوال الدنيا أهون على الله من هذه على أهلها**»؟

فقالا: هذا خطأ، إنما هو: أن النبي ﷺ مرَّ بشاة ميتة، فقال: «**ما على أهل هذه لو انتفعوا بإهابها**»؟

فقلت لهما: الوهم ممن هو؟ فقالا: من القرقساني»[3].

وكذا أعله الإمام ابن حبان بنفس العلة في ترجمته القرقساني من المجروحين، قائلاً: «هذا المتن بهذا الإسناد باطل»[4].

الجنس الثالث:

قلب بعض الإسناد: وفي هذا الجنس من العلل لا يتم إبدال الإسناد كلية كما مرَّ في الجنس الذي قبله، وإنما يتم إبدال بعض الإسناد فقط

---

(١) المنتخب: ص ٤٣.

(٢) محمد بن مصعب بن صدقة القرقساني، بقافين ومهملة، صدوق كثير الغلط من صغار التاسعة، مات سنة ثمان ومائتين ٢٠٨، روى له الترمذي وابن ماجه، هكذا قال الحافظ في التقريب (٤٤١)، وتعقبه صاحبا تحرير التقريب بقولهما: بل ضعيف يعتبر به في المتابعات، والشواهد (٣١٨/٣).

(٣) علل الحديث: ١٣٥/٢، رقم (١٨٩٧).

(٤) المجروحين: ٢٩٤/٢.

كتبديل راو براو أو أكثر من ذلك وهماً وخطأً مع بقاء الإسناد محافظاً على سياقه، وهذا الجنس نوع من أنواع المقلوب[١].

وإدراجنا لهذا النوع ضمن أجناس من العلل (لأن المقلوب لا يخرج عن كونه معللاً أو شاذاً، لأنه إنما يظهر أمره بجمع الطرق، واعتبار بعضها ببعض، ومعرفة من يوافق ممن يخالف)[٢].

وأمثلة هذا النوع كثيرة جداً في كتب العلل، وسنكتفي بذكر بعض الأمثلة عند الإمام أحمد.

المثال الأول:

قال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثنا وكيع قال: حدثنا سفيان عن أبي النضر[٣] عن أبي أنس[٤] أن عثمان توضأ ثلاثاً ثلاثاً.

قال أبي: إنما هو بسر بن سعيد[٥]»[٦].

فالإمام أحمد يريد بيان انقلاب الراوي على وكيع، فالحديث ليس عن سفيان عن أبي النضر عن أبي أنس عن عثمان وإنما هو عن سفيان عن أبي النضر عن بسر بن سعيد عن عثمان، فوكيع انقلب عليه بسر بن سعيد إلى أبي أنس، وقد أخرجه الإمام مسلم من طريق وكيع[٧] فكان ممّا انتقد عليه.

---

(١) انظر: النكت: ٨٦٤/٢.

(٢) المصدر نفسه: ٨٧٤/٢.

(٣) هو سالم بن أبي أمية، مولى عمر بن عبيدالله التيمي، المدني: ثقة، ثبت، وكان يرسل، من الخامسة، مات سنة ١٢٩، روى له الجماعة، انظر التقريب: ص ٤٥١.

(٤) هو مالك بن أبي عامر الأصبحي، جد مالك بن أنس الإمام، سمع من عمر، ثقة، من الثانية مات سنة ٧٤ على الصحيح، روى له الجماعة، انظر التقريب: ص ٤٥١.

(٥) هو بسر بن سعد المديني العابد، مولى ابن الحضرمي، تابعي ثقة كبير، مات سنة ١٠٠، أو ١٠١، روى له الجماعة، انظر: الجرح: ١/١: ٤٢٣، والتقريب: ص٦١.

(٦) العلل: ٢٨١/٢، رقم (٢٢٦٠).

(٧) أخرجه مسلم في الطهارة، باب فضل الوضوء والصلاة عقبه، رقم (٢٣٠) ٢٠٧/١، عن قتيبة بن سعيد، وأبي بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب ثلاثتهم عن وكيع به.

قال أبو علي الغساني: «مذكور أن وكيع بن الجراح وهم في إسناد هذا الحديث في قوله: «عن أبي أنس» وإنما يرويه أبو النضر عن بسر بن سعيد، عن عثمان بن عفان، وروينا هذا عن أحمد وغيره».

وقال الدارقطني: «هذا ممّا وهم فيه وكيع على الثوري، وخالفه أصحاب الثوري الحفاظ منهم: الأشجعي عبدالله، وعبدالله بن الوليد، ويزيد بن أبي حكيم، والفريابي، ومعاوية بن هشام، وأبو حنيفة وغيرهم. رووه عن الثوري عن أبي النضر عن بسر بن سعيد أن عثمان ... وهو الصواب»[١].

المثال الثاني:

وقال عبدالله أيضاً: «سمعت أبي يقول: أخطأ ابن أبي زائدة[٢] في حديث الثوري عن أبي حَصين[٣] عن قبيصة[٤] بن بُرمة، سمعت ابن مسعود يقول: ما أحب أن يكون مؤذنوكم عميانكم.

قال أبي: إنما هو واصل الأحدب[٥]»[٦].

يريد الإمام أحمد بيان أن ابن أبي زائدة انقلب عليه واصل الأحدب إلى أبي حصين، فأخطأ في ذلك، والحديث إنما هو عند واصل الأحدب عن قبيصة، وليس عن أبي حصين عن قبيصة.

---

(١) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي: ٣/١١٤، والتتبع للدارقطني: ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) هو عثمان بن عاصم بن حُصين الأسدي الكوفي، أبو حَصين، بفتح المهملة: ثقة ثبت سني، وربما دلس، روى عن جماعة من الصحابة والتابعين، وروى عنه شعبة وسفيان وغيرهما، مات سنة ١٢٧، وقيل بعدها، روى له الجماعة، انظر: التقريب: ص٣٢٤، وتهذيب التهذيب: ٣/٦٥ ـ ٦٦.

(٤) قبيصة بن بُرمة الأسدي، صحابي، ذكره ابن حبان في الثقات التابعين، وقال البخاري في التاريخ الكبير له صحبة، وقال الحافظ في التقريب (٣٨٩) مختلف في صحبته؛ انظر: تهذيب التهذيب: ٣/٤٢٤ ـ ٤٢٥.

(٥) هو واصل بن حيان الأحدب الأسدي، الكوفي، ثقة ثبت، من السادسة، مات سنة عشرين ومئة ١٢٠ وروى له الجماعة، انظر: التقريب: ص ٥٠٩.

(٦) العلل: ٣/٢٠٢، رقم (٣٨٦٨).

وقد أخرجه من الطريق الصحيحة ابن أبي شيبة في مصنفه عن وكيع عن سفيان عن واصل الأحدب به[١].

فلعل الإمام أحمد رجح رواية وكيع لأنه أضبط في سفيان ومن أثبت أصحابه[٢].

المثال الثالث:

قال عبدالله أيضاً: «حدثني أبو موسى الهروي وإسحاق بن إبراهيم قال: أخبرنا عيسى بن يونس قال: أخبرني معمر بن راشد عن الزهري عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ صلى في ماء وطين، فرأيت أثر جبينه وأرنبته في الماء والطين، فحدثت به أبي فقال: أخطأ فيه عيسى إنما رواه معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي سعيد، قصة طويلة، وليس هو عن الزهري، إنما هو عن يحيى بن أبي كثير»[٣].

بيَّن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ أن عيسى بن يونس أخطأ في هذا الحديث حيث انقلب عليه يحيى بن أبي كثير إلى الزهري.

وقد رواه على الصواب أبو داود في سننه[٤]، وعبدالرزاق في مصنفه[٥]، كلاهما من طريق معمر عن يحيى بن أبي كثير. ورواه البخاري في صحيحه[٦] من طريق همام عن يحيى عن أبي سلمة.

المثال الرابع:

وقال عبدالله أيضاً: «حدثني أبي قال: أخبرنا سفيان قال: حفظته عن

---

(١) المصنف: ٢١٦/١، وزاد فيه: وحسبته قال: ولا قراؤكم.
(٢) انظر: شرح العلل: ص٣٠١، وسؤالات ابن بكير: ص٤٢.
(٣) العلل: ٣٤٧/٣ رقم (٥٥٣٢).
(٤) كتاب الصلاة، باب السجود على الأنف والجبهة (٨٩٤)٢٣٦/١.
(٥) كتاب الصيام، باب ليلة القدر (٧٦٨٥) ٢٤٨/٤.
(٦) كتاب الصلاة، باب السجود على الأنف والسجود على الطين (٧٨٠) ٢٨٠/١.

الزهري عن عروة عن عبدالرحمن بن عبدالقاري أن عمر طاف بالبيت بعد الصبح سبعاً، ثم خرج فلم يصل الركعتين، إلاَّ بذي طوى، فطلعت الشمس.

سمعت أبي يقول: قال ابن أبي ذئب وغيره، حدثناه يحيى بن سعيد عنه عن الزهري عن حميد بن عبدالرحمن عن عبدالرحمن بن عبدالقاري أن عمر طاف بالبيت، وهو الصواب: يعني عن حميد»[1].

يبيّن الإمام أحمد في كلامه أن ابن أبي ذئب وغيره رووا هذا الحديث عن الزهري عن حميد بن عبدالرحمن عن عبدالرحمن بن عبدالقاري، وأن أحمد قد أخذ هذا الحديث عن يحيى بن سعيد القطان عن ابن أبي ذئب به.

وأن سفيان قد أخطأ في هذا الإسناد فقد انقلب عليه شيخ الزهري فجعله عروة بدلاً عن حميد بن عبدالرحمن.

فيكون الترجيح هنا لرواية الجماعة، والإمام أحمد أسند هنا رواية ابن أبي ذئب وذكر أن غيره وافقه عليها، ومن هؤلاء الإمام مالك بن أنس فقد روى الحديث في موطئه عن ابن شهاب عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف أن عبدالرحمن بن عبدالقارئ أنه طاف بالبيت مع عمر بن الخطاب، بعد صلاة الصبح، فلما قضى عمر طوافه، نظر فلم ير الشمس طلعت، فركب حتى أناخ بذي طوى، فصلى ركعتين[2].

وكذلك رواه عبدالرزاق في مصنفه من الطريق نفسه[3] ومالك أثبت أصحاب الزهري.

وأنبه هنا على بعض الأخطاء وقعت من فضيلة الدكتور وصي الله عباس في تعليقه على هذا الموضع من العلل، حيث قال: «ولعل ترجيح

---

(١) العلل: ٣/٣٩٠.
(٢) الموطأ: (٣٦٨/١) كتاب الحج، باب الصلاة بعد الصبح والعصر في الطواف رقم (١١٧).
(٣) المصنف: ٥/٦٠.

رواية حميد على رواية عروة من الإمام مبني على ترجيح يحيى بن سعيد على سفيان، ثم رواية حميد وهو ابن عبدالرحمن على رواية عروة وهو غريب عن عبدالرحمن لأجل أن الابن أعرف برواية أبيه من غيره».

أولاً: الترجيح هنا لم يقع من الإمام أحمد بين يحيى بن سعيد وسفيان، وإنما بين ابن أبي ذئب ومن وافقه على روايته، ويحيى بن سعيد قد روى عن ابن أبي ذئب، ولم يرو عن الزهري حتى يقع الترجيح بينه وبين سفيان.

ثانياً: عروة لم يرو هذا الحديث أصلاً، وإنما هو خطأ من سفيان وقع له في إسناد هذا الحديث، ثم إن عروة لم يخالف حميداً في سياق هذا الحديث سنداً أو متناً حتى يرجح بينهما، بل اتفقا ولم يختلفا على فرض صحة رواية عروة.

ثالثاً: ظن فضيلة المحقق أن حميداً هو ابن عبدالرحمن القاري، وليس الأمر كذلك، بل هو ابن عبدالرحمن بن عوف، كما تقدم في رواية مالك، ومن ثم لا يصح القول بترجيح رواية حميد على رواية عروة، لأنه غريب عن عبدالرحمن، ولأن الابن أعرف برواية أبيه من غيره.

هذه بعض الأمثلة لهذا الجنس، وبقيت أمثلة كثيرة جداً، نحيل على مظانها[1].

---

(١) انظر: العلل برواية عبدالله، النصوص الآتية: ٤٢، (٢٨٣ ـ ٢٨٤)، ٣١٢، ٣٣٤، ٤٥٨، ٦٠٩، ٦٩٤، (٧٩٣ ـ ٧٩٤)، ١٢١٠، ١٢٣٧، (١٢٥٧ ـ ١٢٥٨ ـ ١٢٥٩)، ١٢٩٣، ١٤٣٨، ١٥٠٧، ١٦٩٧، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٨٥٨، ١٨٨٨، ١٩١٨، ١٩٣٢، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ٢٢٢٦، ٢٦٩٠، (٢٨٩١، ٢٨٩٢)، ٢٩٠٥، ٢٩٦٦، ٢٩٦٧، ٤١٥١، ٤١٦٦، ٤٧٩٤، ٤٨٠٦، ٤٨٤٤، ٥٤١٥، ٥٦٦٠، ٥٦٨٩، ٥٦٩٠، ٥٦٩٥، (٥٧٦٠ ـ ٥٧٦١)، ٥٧٤٠، ٥٧٧٣، ٥٧٧٧، وانظر المنتخب من العلل، النصوص الآتية: ٤، ٤٦، ٦٦، ٨١، ١٢٧، ١٩١، وسؤالات ابن هانئ، النصوص الآتية: (٢١٤٩ ـ ٢١٥٠)، ٢١٥١، ٢١٥٣، ٢٣١٢، وسؤالات المروذي: النصوص: .٢٦٥، ٢٦٤

الجنس الرابع

الخطأ في أسماء الرواة أو كناهم أو أنسابهم، بالتقديم والتأخير أو التصحيف ونحو ذلك: وهذا الجنس يندرج ضمن المقلوب، وإن كان أخص من سابقه، إذ في الجنس السابق يتم استبدال راو براو آخر وهماً وخطأً وفي هذا الجنس يقع الخطأ في الاسم فقط أو الكنية فقط أو النسبة فقط بالتقديم والتأخير أو التصحيف.

وفيما يلي أمثلة من كلام الإمام أحمد رحمه الله:

المثال الأول:

قال عبدالله: «سمعت أبي يقول: كذا قال غندر، وأظن شعبة أخطأ في اسمه، في حديث شعبة عن محمد بن إسحاق عن عمر بن عاصم بن قتادة عن محمود بن رافع عن النبي ﷺ: «**أسفروا بصلاة الصبح**»[(1)].

قال أبي: وإنما هو عاصم بن عمر بن قتادة»[(2)].

فقد بيَّن الإمام أحمد أن شعبة انقلب عليه اسم الأب وأخر اسم الابن فقال عمر بن عاصم بن قتادة.

المثال الثاني:

وقال عبدالله أيضاً: «قال أبي في حديث حمنة بنت جحش قال ابن جريج: حدث عن ابن عقيل: محمد بن عبدالله بن عقيل، وهو خطأ، وقال: إنما هو عبدالله بن محمد بن عقيل، وقال: عن حبيبة بنت جحش، خالف الناس»[(3)].

---

(1) أخرجه الدارمي في الصلاة: ٢٧٧/١، وأبو داود: ١١٥/١، والترمذي: ٢٨٩/١، والنسائي: ٣٧٢/١، وأحمد: ٤٦٥/٣، و١٤٠/٤، ١٤٢ كلهم من طريق عاصم بن عمر بن قتادة.

(2) العلل: ١٦٠/٢.

(3) العلل: ٥١/٣.

فابن جريج قد أخطأ في هذا الحديث في موضعين، الأول: انقلاب «عبدالله بن محمد بن عقيل»، إلى «محمد بن عبدالله بن عقيل»، والثاني: قوله: «حبيبة بنت جحش» وإنما هي حمنة بنت جحش.

المثال الثالث:

قال عبدالله: «حدثني أبي من كتابه الأصل قال: حدثنا عبدالأعلى بن عبدالأعلى السلمي قال: حدثنا يونس يعني ابن عبيد عن العلاء بن زياد عن رجل من بكر بن وائل قلت لابن عمر، ما تقول في الأضحية؟ قال: لعلك تراها عليك حتماً، قال أبي: وقال هشيم: عن يونس عن العلاء بن هلال، وهو الصواب»(١).

اختلف هشيم وعبدالأعلى على يونس في تسمية شيخه، فجعله هشيم العلاء بن هلال، وقال عبدالأعلى: العلاء بن زياد، ورجح الإمام أحمد ما قاله هشيم، وبيّن أن عبدالأعلى قد انقلب عليه نسب الراوي، فبدلاً من أن يقول العلاء بن هلال قال العلاء بن زياد.

المثال الرابع:

وقال عبدالله: «قرأت على أبي: وكيع قال: حدثنا سفيان عن عبدالكريم الجزري عن رجل، عن ابن عمر قال: يستتاب المرتد ثلاثاً، قرأت على أبي: ابن مهدي قال: قال سفيان في حديث المرتد قال: هو أبو أمية حدثني به سفيان.

قال أبي: ونسخناه من كتاب الأشجعي، يعني ممَّا أعطاهم ابن الأشجعي من كتب أبيه، عن سفيان عن عبدالكريم البصري.

قال أبي: هو أبو أمية مثل هذا الحديث»(٢).

---

(١) العلل: ١٩٩/٣.

(٢) العلل: ٢٢٣/٢.

لقد اختلف الرواة على سفيان في تسمية شيخه في هذا الحديث، فقال وكيع: عبدالكريم الجزري، وهو ثقة[1]، وخالفه ابن مهدي والأشجعي فقالا: عبدالكريم البصري أبو أمية، وهو ضعيف وقد شارك الجزري في بعض المشايخ، فربما التبس به على من لا فهم له[2].

فالظاهر أن وكيعاً انقلبت عليه تسمية الراوي فعوضاً من أن يقول عبدالكريم البصري قال عبدالكريم الجزري.

المثال الخامس:

وقال عبدالله أيضاً: «قلت لأبي: أبو موسى الهروي قال حدثنا حفص بن غياث عن الربيع الحنفي عن عبدالرحمن بن سابط.

فقال أبي: هو الربيع بن سعد الجعفي، وليس هو حنفي»[3].

وهذا ممَّا وقع فيه الخطأ في نسبة الراوي، إذ أن أبا موسى الهروي سماه الربيع الحنفي، فانقلبت عليه نسبته، والصواب أنه أبو الربيع بن سعد الجعفي، وليس الحنفي.

المثال السادس:

قال عبدالله أيضاً: «قلت لأبي: حدثني عمرو الناقد قال: أخبرنا يعقوب ابن إسحاق الحضرمي، قال: أخبرني شعبة، قال: أخبرني أبو الفيض عن

---

(١) هو عبدالكريم بن مالك الجزري، أبو سعيد، مولى بني أمية، وهو الخِضرمي، بالخاء والضاد المعجمتين، نسبة إلى قرية من اليمامة، ثقة متقن، من السادسة مات سنة ١٢٧، روى له الجماعة، انظر: التقريب: ص٣٠١.

(٢) هو عبدالكريم بن أبي المُخارق، أبو أمية المعلم، البصري، نزيل مكة، واسم أبيه قيس وقيل طارق، من السادسة أيضاً، مات سنة ١٢٦هـ، روى له البخاري استشهاداً، وأخرج له مسلم مقروناً بغيره روى له النسائي قليلاً والترمذي وابن ماجه، انظر: التقريب: ص٣٠٢.

(٣) العلل: ٣/٣٧٤.

عبدالله بن مرة عن أبي سعد الزرقي عن النبي ﷺ أنه سئل عن العزل[1].

فقال أبي: هو ذا أبو سعيد الزرقي»[2].

فقد بيَّن الإمام أحمد الخطأ في كنية هذا الراوي، وذكر أن المحفوظ هو أبو سعيد الزرقي[3]، وليس أبا سعد الزرقي. هذه بعض الأمثلة على هذا الجنس وهناك أمثلة أخرى نشير إلى مواضعها[4].

الجنس الخامس:

جمع الشيوخ مع بقاء اللفظ واحداً: (الأصل أن يوجد بعض الاختلاف في روايات الحديث الواحد، لتصرف الرواة في لفظ الحديث، دون المعنى، فإذا روى أحد الرواة حديثاً واحداً عن عدد من الشيوخ ثم ساق اللفظ سياقاً واحداً، فإن هذا دليل على الوهم والخطأ، إلاَّ أن يكون الراوي مبرزاً في الحفظ جدًّا)[5].

وقال ابن رجب في شرح علل الترمذي: «ومعنى هذا أن الرجل إذا جمع حديث جماعة، وساق الحديث سياقة واحدة، في الظاهر أن لفظهم لم يتفق، فلا يقبل هذا الجمع إلاَّ من حافظ، متقن لحديثه، يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم، كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك وغيره»[6].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ٣/٤٥٠، والنسائي: ٦/١٠٨، والبخاري في التاريخ الكبير: ٣/١/١٩٢، كلهم من طريق شعبة، وإسناده ضعيف لجهالة عبدالله بن مرة لكن له شواهد تصحيحه، انظر: التعليق على العلل ومعرفة الرجال: ٣/٣٧١.

(٢) العلل: ٣/٣٧١.

(٣) واسمه فيما قيل: سعد بن عمارة، وقيل عمارة بن سعد، وقيل عامر بن مسعود، وهو خطأ، صحابي، روى له النسائي وابن ماجه، انظر: التقريب: ص ٥٦٧، والإصابة: ٤/٨٦ ـ ٨٨.

(٤) انظر: العلل ومعرفة الرجال النصوص الآتية: ٢٢٨، ١٧٥٨، ٢٠٢٢، ٢٠٢١، ٢٢٥٩، ٣٠٨٣، ٥٥٣٧، ٣٥٦٤، ٥١٧٢، (٥٧٥٤ ـ ٥٧٥٩)، ٥٦٣١.

(٥) العلل في الحديث: ص١٤٧.

(٦) شرح العلل: ص٣٥٩.

وفيما يلي أمثلة على هذا الجنس من صنيع الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ.

المثال الأول:

قال الإمام أحمد في رواية الأثرم في حديث حماد بن سلمة عن أيوب وقتادة عن أبي أسماء عن أبي ثعلبة الخشني، عن النبي ﷺ: «في آنية المشركين».

قال أحمد: هذا من فعل حماد، كان لا يقوم على مثل هذا، يجمع الرجال ثم يجعله إسناداً واحداً، وهم يختلفون[1].

المثال الثاني[2]:

قال أبو طالب قال أبو عبدالله: «سفيان بن عيينة في قلة ما روى نحو من خمسة عشر حديثاً، أخطأ فيها في أحاديث الزهري، فذكر منها: حديث: «**اشتكت النار إلى ربها**»[3]، إنما هو عن أبي سلمة»[4].

فالإمام أحمد يُخطِّئ ابن عيينة في هذا الحديث، وذلك أنه روى عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة متنين جمعهما في سياق واحد.

الأول: «إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم».

والثاني: «اشتكت النار إلى ربها، فقالت: يا رب أكل بعضي بعضاً، فأذن لها بنفسين، نفس في الشتاء، ونفس في الصيف، فهو أشد ما تجدون من الحر، وأشد ما تجدون من الزمهرير».

وعامة أصحاب الزهري لا يروون الحديث عن الزهري هكذا، وإنما يروون المتن الأول منه فقط، عن سعيد وأبي سلمة، كليهما عن أبي هريرة.

---

(١) شرح العلل: ص٣٥٩.

(٢) استفدت في دراسة هذا المثال من الشيخ طارق بن عوض في تعليقه على المنتخب من العلل، ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩، ومن كتابه الإرشادات: ص ٢٦١ وما بعدها.

(٣) أخرجه البخاري (١٨/٢)، والحميدي (٩٤٢)، وأحمد (٢٣٨/٢) وغيرهم.

(٤) المنتخب: ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

وأما المتن الثاني فلم يروه أحد من أصحاب الزهري عن «سعيد» وإنما رواه شعيب بن أبي حمزة، ويونس بن يزيد، عن الزهري عن «أبي سلمة» عن أبي هريرة.

فظهر بهذا مخالفة ابن عيينة لأصحاب الزهري، حيث حمل المتن الثاني على إسناد المتن الأول، وجعل المتنين من حديث «سعيد» وليس الأمر كذلك، بل المتن الأول من حديث سعيد وأبي سلمة جميعاً، بينما الثاني من حديث أبي سلمة فقط.

الجنس السادس

إبطال السماع الصريح، أو نفي السماع المتوهم بالعنعنة:

(اتصال الحديث شرط من شروط صحته، والأصل أن التصريح بالسماع من الراوي الثقة معتبر، وكذلك الحال فيما يروي من الأسانيد ويكون «معنعناً» أو «مؤنناً» فإنه معتبر كذلك إذا كان الراوي ثقة، بريئاً من التدليس، ولكن رغم التصريح بالسماع، ورغم المعاصرة الأكيدة من الراوي والمروي عنه، وسلامة الراوي من التدليس، ورغم كل هذا قد يكشف النقاد من أهل صنعة العلل أن الإسناد منقطع، ولا حقيقة لهذا السماع)[1].

وفيما يلي طائفة من الأمثلة على هذا الجنس من العلل مستقاة من كلام الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ.

قال ابن رجب: «وكان أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد، ويقول: هو خطأ، يعني ذكر السماع»[2]، ثم ذكر مثالاً لذلك من صنيع الإمام أحمد، قال في رواية هدبة عن قتادة، ثنا خلاد الجمعي، وهو خطأ، خلاد قديم ما رأى قتادة خلاداً.

---

(١) العلل في الحديث: ص١٣٥.

(٢) شرح العلل: ص٢١٧ ـ ٢١٨.

وذكروا لأحمد قول من قال: عن عراك بن مالك سمعت عائشة، فقال: هذا خطأ، أنكره، وقال: عراك من أين يسمع عائشة، إنما يروي عن عروة، عن عائشة»[١].

ومن أمثلة ذلك ما رواه عبدالله قال: «حدثني أبي قال: حدثنا حجاج عن شريك عن عاصم بن كليب عن محمد بن كعب قال: سمعت علي بن أبي طالب قال أبي: وهذا وهم، محمد بن كعب يحدث عن عبدالله بن شداد عن علي، وعن شبيب بن ربعي عن علي، ولم أر أبي يصحح أن محمداً بن كعب سمع من علي»[٢].

أوضح الإمام أحمد أن محمد بن كعب[٣] لا يصح سماعه من علي فهو يحدث عنه بالواسطة، فمن روى عنه بصيغة السماع من علي فقد وهم في ذلك.

الجنس السابع

إنكار المحدث لحديث روي عنه: فيكون ذلك علة يرد بها، قال ابن الصلاح: «إذا روى ثقة عن ثقة حديثاً وروجع المروي عنه فنفاه، فالمختار أنه إن كان جازماً بنفيه، بأن قال: «ما رويته، أو كذب علي» أو نحو ذلك فقد تعارض الجزمان، والجاحد هو الأصل، فوجب رد حديث فرعه ذلك، ثم لا يكون ذلك جرحاً له يوجب رد باقي حديثه لأنه مكذب لشيخه أيضاً في ذلك، وليس قبول جرح شيخه له بأولى من قبول جرحه لشيخه

(١) المصدر نفسه.

(٢) العلل: ٥٢٧/١، وانظر: جامع التحصيل: ٢٦٨، وتحفة التحصيل: ٢٨٦.

(٣) هو محمد بن كعب بن مسلم بن أسد، أبو حمزة القُرظي، المدني، وكان قد نزل الكوفة مدة، ثقة عالم من الثالثة، ولد سنة أربعين على الصحيح، ووهم من قال: ولد في عهد النبي ﷺ فقد قال البخاري إن أباه كان ممن لم ينبت من سبي بني قريظة، مات محمد سنة ١٢٠هـ وقيل قبل ذلك، روى له الجماعة، انظر التقريب: ص ٤٣٨.

فتساقطا، وأما إذا قال المروي عنه: «لا أعرفه، أو لا أذكره، أو نحو ذلك، فذلك لا يوجب رد رواية الراوي عنه»[١].

وفيما يلي أمثلة على هذا الجنس من كلام الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ في كتابه العلل ومعرفة الرجال.

المثال الأول:

قال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثنا وكيع: قال حدثنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء: أن النبي ﷺ كره أن يأخذ من المختلعة أكثر ممَّا أعطاها[٢].

حدثني أبي قال: حدثنا وكيع قال: سألت ابن جريج عنه، فأنكره، ولم يعرفه»[٣].

فالظاهر من صنيع الإمام أحمد أنه يعل الحديث بإنكار راويه له وعدم معرفته إياه.

وقد بيَّن البيهقي وجه إنكار ابن جريج لهذا الحديث فقال: «وكأنه إنما أنكره بهذا اللفظ، فإن الحديث باللفظ الذي رواه ابن المبارك وغيره والله أعلم»[٤].

ولفظ ابن المبارك أخرجه البيهقي عن عطاء قال: أتت امرأة النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إني أبغض زوجي وأحب فراقه، فقال: «**أتردين عليه حديقته التي أصدقك؟**» قال: «**وكان أصدقها حديقة**» ـ قالت: نعم وزيادة،

---

(١) علوم الحديث: ص ١٠٥، وانظر: شرح العراقي للألفية: ٢٩/٢ ـ ٣٠، وفتح الباقي: ٣٢٦/١، وتدريب الراوي: ١٨١/١ ـ ١٨٢، والكفاية: ص ١٣٨ ـ ١٣٩، واختصار علوم الحديث: ص ٩٨، وغيرها.

(٢) أخرجه البيهقي في سننه (٣١٤/٧)، وهو مرسل لكن قد صحح مرفوعاً، انظر الإرواء: ١٠٣/٧.

(٣) العلل: ٣٤٨/١.

(٤) المصدر نفسه.

قال النبي ﷺ: «**أما الزيادة من مالك فلا، ولكن الحديقة**»، قالت: نعم، فقضى بذلك النبي ﷺ على الرجل فأخبر بقضاء النبي ﷺ فقال: قد قبلت قضاء رسول الله»[1].

المثال الثاني:

وقال عبدالله أيضاً: «أملى علي أبي إملاء قال: قال لي عبدالرجمن بن مهدي قلت لسفيان: إنك حدثت عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن عبيدة في الرجل تكون تحته الأمة، فيطلقها فيطأها السيد قال: «**لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره**»، قال: ما حدثت به.

قال أبي: قد حدثنا به الذماري عن سفيان، يعني عبدالملك الذماري باليمن»[2].

ولعل الإمام أحمد يريد إعلال الحديث بكون راويه ينكره وهو جازم في إنكاره، وخاصة إذا علمنا أن راوي هذا الحديث عن سفيان هو عبدالملك بن عبدالرحمن أبو هشام الذِّماري[3]. ضعيف عند الإمام أحمد فقد قال فيه فيما حكاه الساجي: كان يصحف، ولا يحسن يقرأ كتابه[4].

المثال الثالث:

وقال عبدالله ـ أيضاً ـ «قال أبي: سمعت من عمرو بن عاصم ببغداد

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) العلل: ٣/٣٦١.

(٣) هو عبدالملك بن عبدالرحمن بن هشام، أبو هشام الذّماري، بفتح المعجمة، وبكسرها والكسر أشهر، وتحقيق الميم الأبناوي، بفتح الهمزة وسكون الموحدة بعدها نون وقد ينسب إلى جده، صدوق كان يصحف، روى عن الثوري والأوزاعي وغيرهما، وروى عنه أحمد وإسحاق، وأحمد بن صالح الحضري وغيرهم، أخرج له أبو داود والنسائي، انظر التقريب: ص٣٠٤، وتهذيب التهذيب: ٢/٢١٦.

(٤) انظر: تهذيب التهذيب: ٢/٦١٦، وموسوعة أقوال الإمام أحمد: ٢/٣٨١.

حديث جندب عن حذيفة عن النبي ﷺ: **«لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه»**[1]، ولم أكتبه حتى خرج، يعني من بغداد.

قلت له: سمعت منه عن حرب بن سريج عن أبي جعفر عن أبيه، عن جده عن علي عن النبي ﷺ في الشفاعة؟ قال: ما سمعت هذا منه لا ببغداد، ولا بالبصرة وما سمعت هذا قط.

قلت: إن رجلاً يزعم أنك قلت له: إنما حفظته عنه ولم أكتبه، فقال: ما سمعته منه فكيف أحدث به، لعل هذا الرجل سمعه من غيري، ما سمعته، فأحفظه وأكتبه، وأحدث به؟ لعل هذا الرجل سمعه من غيري، وما سمعت أنا هذا الحديث من أحد، ولا من عمرو بن عاصم[٢][٣].

ومراد الإمام أحمد إنكار هذا الحديث وأنه ليس من مروياته، لأنه لم يسمعه ولم يكتبه، ولم يحدث به، ومن حدث به عنه، فقد وهم، ولعله سمعه من غيره فظن أنه سمعه من الإمام أحمد، فهذا الحديث إذا لا يصح من رواية الإمام أحمد وهو معلول بإنكار روايته له.

الجنس الثامن:

شك الراوي أو اضطرابه في حديثه: إذا روى المحدث حديثاً وشك فيه كان ذلك علة يرد بها الحديث لأنه دليل على عدم ضبطه له، وكذلك إذا رُوي خبر بطريقين أو أكثر بأوجه مختلفة، ولم يمكن الترجيح بينها بوجه من أوجه الترجيح المشتهرة، كان ذلك دليلاً على اضطرابه (والاضطراب

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤٠٥/٥) والترمذي في الفتن: ٥٢٢/٤، وابن ماجه في الفتن أيضاً: ١٣٣٢/٢.

(٢) هو عمرو بن عاصم بن عبيدالله بن الوازع الكلابي القيسي، أبو عثمان البصري الحافظ، ثقة وقال فيه الحافظ في التقريب «صدوق في حفظه شيء»، مات سنة ٢١٣، روى له الجماعة، انظر: : التقريب: ص ٣٦٠، والجرح والتعديل: ٢٥٠/١/٣.

(٣) العلل: ٢٨/٢.

حيث وقع في سند أو متن موجب للضعف لإشعاره بعدم ضبط راويه أو رواته)[1].

وفيما يلي طائفة من الأمثلة على ذلك من صنيع الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ:

المثال الأول: قال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثنا جرير عن منصور عن مجاهد عن أبي الحكم[2]، أو الحكم بن سفيان الثقفي[3] قال: رأيت رسول الله ﷺ بال ثم توضأ ونضح فرجه[4].

حدثني أبي قال حدثنا أسود بن عامر قال: قال شريك: سألت أهل الحكم بن سفيان، فذكروا أنه لم يدرك النبي ﷺ»[5].

مراد الإمام أحمد إعلال هذه الرواية لأن أبا الحكم صحابي غير مختلف في صحبته، والحكم ليس بصحابي، ومجاهد لم يجزم بواحد منهما.

ولذلك ذكر الرواية الأخيرة ليبين عدم صحبة الحكم بن سفيان.

---

(١) فتح المغيث: ١/٢٦١.

(٢) هو أبو الحكم رافع بن سنان الأنصاري، الأوسي له صحبة، انظر: الإصابة: ١/٤٩٧.

(٣) هو الحكم بن سفيان بن عثمان بن عامر بن معتب الثقفي، اختلف في صحبته، قال أبو زرعة وإبراهيم المزي له صحبة، وقال أحمد والبخاري ليست له صحبة، انظر: الإصابة: ١/٣٤٥، والجرح والتعديل: ٢/١١٦، والتاريخ الكبير: ٢/٢٤٧، والاستيعاب: ١/٣٦٠، وأسد الغابة: ٢/٣٢، وجامع التحصيل: ١٦٧، وتحفة التحصيل: ص٨٠.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (١٦٨)، والنسائي في الصغرى (١/٤٠)، وابن ماجه في سننه (٤٦١)، وأحمد في مسنده (٣/١٤٠ ـ ٤١٠)، (٤/٦٩، ١٧٩، ٢١٢)، (٥/٣٨٠، ٤٠٨، ٤٠٩) وغيرهم باختلاف على مجاهد فقال مرة: الحكم أو ابن الحكم عن أبيه، ومرة عن سفيان بن الحكم، أو الحكم بن سفيان، ومرة عن الحكم عن أبيه، ومرة عن الحكم بن سفيان ولم يذكر أباه.

(٥) العلل: ٣/٢٤٨.

المثال الثاني:

قال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثنا يحيى بن سعيد قال: حدثنا شعبة عن الحكم عن عمارة عن أمه عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «**ولد الرجل من كسبه، من أطيب كسبه، فكلوا من أموالهم هنيئاً**»[1].

حدثني أبي قال: حدثنا يحيى بن سعيد قال: كان ابن أبي عروبة يحدث به عن مطر عن الحكم عن ابن عمر، فأراه سمع عمارة، فظن أنه ابن عمر، يعني بهذا الحديث»[2].

بيّن الإمام أحمد أن سعيد بن أبي عروبة قد صحف في سند هذا الحديث حيث سمع عمارة، فظن أنه ابن عمر فكان يرويه عن مطر عن الحكم عن ابن عمر وهذا من تصحيف السمع أو تكون العهدة فيه على مطر، وهو ابن طهمان، فإنه صدوق كثير الخطأ، فالعلة هنا التصحيف في سند الحديث، كما بيّن الإمام أحمد في رواية الأثرم نوعاً آخر من العلة في هذا الحديث وهو الاضطراب، قال الأثرم:

«سمعت أبا عبدالله ذكر حديث عائشة هذا، فقال: حديث مضطرب؛ رواه منصور والأعمش عن إبراهيم، عن عمارة عن عمته عن عائشة.

كذلك قال سفيان بن عيينة، عن الأعمش.

ورواه الحاكم عن عمارة، عن أبيه، عن عائشة.

وقال الأعمش: عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة.

قلت لأبي عبدالله: فقال هذا عن الأعمش، غير سفيان بن عيينة؟

قال: ما أعلمه.

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٠٢/٦)، وأبو داود (٢٨٩/٣)، والترمذي (٦٣٩/٣)، والنسائي: ٢٤٠/٧ ـ ٤٤١، وابن ماجه ٧٦٨/٢، وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وقد روى بعضهم هذا عن عمارة بن عمير عن أمه، وأكثرهم قال عن عمته عن عائشة.

(٢) العلل: ٢٩٨/٢ ـ ٢٩٩.

قال: وحدثنا أبو عبدالله، عن سفيان، عن الأعمش عن عمارة، عن عمة له، عن عائشة، عن النبي ﷺ: «**إن أولادكم من كسبكم، فكلوا من كسب أولادكم**».

قال أبو عبدالله: خلّط في هذا.

قال: وسمعه الأعمش من عمارة نفسه»[1].

فهذا الحديث اضطرب فيه الأعمش فتارة يرويه عن إبراهيم عن عمارة عن عمته عن عائشة، وتارة يرويه عن عمارة نفسه عن عمته عن عائشة، وتارة يرويه عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة.

ورواه الحكم عن عمارة عن أبيه عن عائشة، ونظراً لهذا الاختلاف أعله الإمام أحمد.

المثال الثالث:

قال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثني إسحاق بن عيسى ـ يعني الطباع ـ قال: حدثني عبدالله ـ يعني ابن زيد بن أسلم ـ قال: حدثني أبي عن ابن عمر قال: «**أحل لنا من الميتة ميتتان، ومن الدم: دمان، من الميتة: الجراد والحوت، ومن الدم: الطحال والكبد**»[2].

قال إسحاق: سمعت عبدالرحمن بن زيد بن أسلم يرويه عن أخيه أسامة ابن زيد عن أبيه عن ابن عمر، ثم سمعته يرويه عن أبيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ[3]»[4].

---

(١) المنتخب من العلل: ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

(٢) طريق عبدالله بن زيد أخرجه الدارقطني (٢٧١/٤)، والبيهقي في سننه (٢٥٤/١).

(٣) أخرجه أحمد (٩٧/٢)، وابن ماجه (١١٠٢/٢)، والبيهقي في سننه (٢٥٤/١) مرفوعاً والدارقطني (٢٧١/٤) وابن حبان في الضعفاء (٥٨/٢)؛ وقال البيهقي: أولاد زيد كلهم ضعفاء جرحهم يحيى بن معين، وكان أحمد بن حنبل وعلي بن المديني يوثقان عبدالله بن زيد إلاَّ أن الصحيح من هذا الحديث الأول يريد به الموقوف، ولعل في صنيع الإمام أحمد ما يرجح الموقوف، والحديث صحيح بمتابعاته، انظر تفصيل ذلك في سلسلة الأحاديث الصحيحة: ١١١/٣ ـ ١١٢ رقم ١١١٨.

(٤) العلل: ٤٨٠/١.

يشير الإمام أحمد إلى ما وقع في هذا الحديث من اختلاف:

فقد رواه عبدالله بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر موقوفاً.

ورواه عبدالرحمن عن أبيه زيد بن أسلم عن ابن عمر عن النبي ﷺ مرفوعاً، وعبدالله بن زيد بن أسلم ثقة عند الإمام أحمد، فقد سأله ابنه عبدالله أيما أوثق ولد زيد بن أسلم؟ فقال: عبدالله بن زيد بن أسلم هو أوثقهم(١)، وقال في موضع آخر: «عبدالله بن زيد ثقة»، وقال: روى عنه (أي زيد بن أسلم) عبدالرحمن أيضاً حديثاً آخر منكراً، حديث: «**أحل لنا ميتتان ودمان**»(٢).

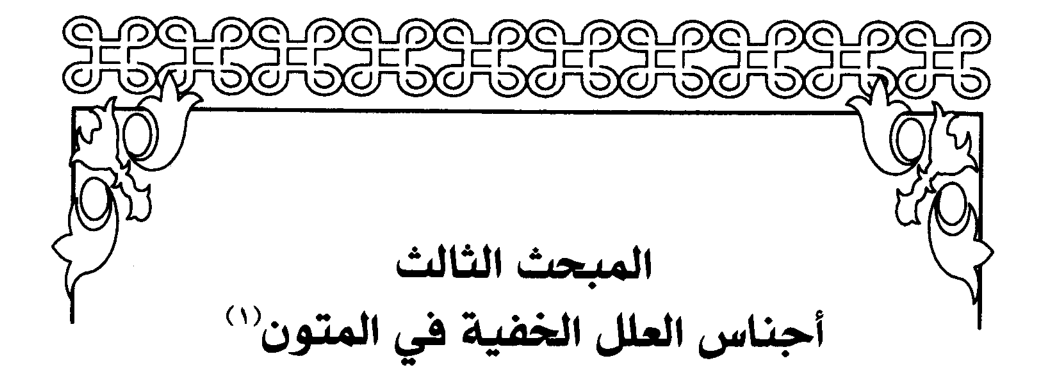
فعبدالرحمن قد اضطرب في روايته لهذا الحديث وخالف أخاه عبدالله الذي هو أوثق منه، ومن ثم فحديث عبدالرحمن بن زيد بن أسلم مُعل بالنكارة والاضطراب.



---

(١) العلل: ٣٤٤/١.

(٢) العلل: ١٣٦/٢.



المبحث الثالث
أجناس العلل الخفية في المتون[1]

كل ما سبق ذكره من أجناس العلل يندرج ضمن علل الأسانيد، والعلة ليست قاصرة على الإسناد فقط، فالمتن أيضاً تدخله العلة، ويأخذ ذلك أشكالاً وصوراً مختلفة، فقد يتغير معناه، أو يتحرف لفظه، أو يدخل فيه ما ليس منه، وسنذكر هذه الأجناس وأمثلتها عند الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ.

الجنس الأول: ما كانت علته إحالة المعنى كلياً أو جزئياً

قد يتصرف بعض الرواة في سياق المتن فيرويه بالمعنى أو يختصره، ولا يكون عارفاً بالألفاظ، ملماً باللغة، بحيث يدرك ما يحيل المعنى ويغيره، فيكون الحديث بهذه السياقة الجديدة مخالفاً للحديث الأصل، ويقتضي معنى جديداً وحكماً جديداً لم يرد في الحديث الأصل.

ومن أمثلة هذا الجنس عند الإمام أحمد، مما يكون سببه الاختصار ما ذكره الإمام ابن رجب قال:

«وقد روى كثير من الناس الحديث بمعنى فهموه منه، فغيروا المعنى،

---

(١) لقد استفدت في ذكر بعض هذه الأنواع من الدكتور همام سعيد في كتابه «العلل في الحديث» ص ١٥٠، وما بعدها.

مثل ما اختصر بعضهم من حديث عائشة في حيضها في الحج، أن النبي ﷺ قال لها وكانت حائضاً: «**انقضي رأسك وامتشطي**»[(١)] وأدخله في أبواب غسل الحيض، وقد أنكر أحمد ذلك على من فعله، لأنه يخل بالمعنى، فإن هذا لم يؤمر به في الغسل من الحيض عند انقطاعه، بل في غسل الحائض إذا أرادت الإحرام»[(٢)].

وقد اختلفت الرواية عن الإمام أحمد في نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض، قال المجد ابن تيمية في المحرر في الفقه[(٣)]: «ولا يلزم المرأة نقض شعرها لغسل الجنابة، وفي غسل الحيض وجهان» والوجهان هما الوجوب والاستحباب، ومن يذهب إلى الاستحباب يؤول حديث عائشة على أنه أمر كمال في غسل الإحرام[(٤)].

وقد ظفرت بمثال آخر ـ عند الإمام أحمد ـ ممَّا تغير فيه أصل الحديث بسبب الرواية بالمعنى، وأعله بذلك.

قال ابن هانئ: سئل (يعني أبا عبدالله) فيم يجب من النوم الوضوء؟ قال إذا نام ساجداً، أو محتبياً، أو رأى حلماً، فأما قاعداً، أو نوم خففه فلا يتوضأ، وقيل له: حديث أنس «إنهم كانوا يضطجعون» قال: ما قال هذا شعبة قط، وقال حديث شعبة «كانوا ينامون، وليس فيه يضطجعون» وقال هشام «كانوا ينعسون» وقد اختلفوا في حديث أنس[(٥)].

وقد رواه الخلال من طريق عبدالأعلى عن شعبة عن قتادة وفيه

---

(١) أخرجه البخاري في الحيض، باب امتشاط المرأة عند غسلها من الحيض (٣١٦)، وباب نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض (٣١٧) ٤٩٧/١، (مع الفتح)، وفي الحج، باب كيف تهلّ الحائض والنفساء (١٥٥٦) وفي العمرة، باب العمرة ليلة الحصبة وغيرها (١٧٨٣) ومسلم في الحج: باب بيان وجوه الإحرام رقم (١٢١١).

(٢) شرح علل الترمذي: ١٠٩.

(٣) ٢١/١.

(٤) انظر: فتح الباري، ٤٩٧/١ ـ ٤٩٨، والمغني: ١٤٣/١.

(٥) سؤالاته: (٤٢)، وانظر موسوعة أقوال الإمام أحمد: ٣٠٢/٤.

«يضعون جنوبهم» وقال أحمد: «لم يقل شعبة قط كانوا «يضطجعون» وقال هشام: «كانوا ينعسون»[1].

فالإمام أحمد يلمح إلى أن الرواة تصرفوا في حديث أنس فغيروه عن معناه الأصلي، وحتى يتضح كلام الإمام أحمد نسوق حديث أنس: قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ ينامون، ثم يصلون، ولا يتوضأون»[2].

رواه عن قتادة به، وقد رواه عن شعبة عبدالأعلى وهشام وغيرهم، واختلفوا ففي رواية عبدالأعلى أنهم «يضعون جنوبهم» أو (يضطجعون) فبين الإمام أحمد أن شعبة لم يقل شيئاً من هذا، وأنه من أوهام من روى عنه، واستدل برواية هشام، فإن فيه «ينعسون» وكذا في رواية خالد بن الحارث «ينامون» كما في صحيح مسلم.

والظاهر أن هذا من رواية بالمعنى، وواضح جدًّا الفرق بين «ينامون» و«يضعون جنوبهم، أو يضطجعون» فاللفظ الأول عام، وهو محمول على النعاس كما في الرواية الأخرى، وهو غير ناقض عند أكثر العلماء، وأما الاضطجاع فأكثر العلماء على أنه ينقض، ومنهم الإمام أحمد رحمه الله[3].

الجنس الثاني: ما كانت علته تحريفاً في لفظ من ألفاظه

أي أن الراوي صحَّف في لفظة من ألفاظ الحديث، فتغير بذلك المعنى، وأمثلته كثيرة في كلام الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ.

المثال الأول:

قال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثنا غندر قال: حدثنا شعبة عن

---

(١) انظر: التلخيص الحبير: ١/١١٩.

(٢) رواه مسلم في الحيض، باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء رقم (٣٧٦)، والشافعي (٨٦)، وانظر: الإرواء: (١/١٤٩).

(٣) انظر: المغني: ١/١١٤، والنيل: ١/١٩٠ ـ ١٩١.

إسحاق قال: سمعت البراء قال: كان النبي ﷺ يوم الأحزاب ينقل معنا التراب، ولقد وارى التراب بياض بطنه[1].

وقال عفان «إبطه» وهو خطأ، وأخطأ فيه، إنما هو بياض بطنه»[2]، فعفان صحف بياض بطنه إلى بياض إبطه، لأن أصحاب شعبة: محمد بن جعفر غندر وابن مهدي وحفص بن عمر ومسلم بن إبراهيم وغيرهم يروونه بلفظ «بياض بطنه» وعفان خالفهم، وقد حكم الإمام أحمد على روايته بالخطأ.

المثال الثاني:

وقال عبدالله أيضاً: «قال أبي في حديث ابن عمر عن النبي ﷺ أنه سئل عن الماء وما ينوبه، من الدواب[3].

وقال ابن المبارك: وما يثوبه، وصحف فيه»[4].

فابن المبارك أخطأ في قوله «وما يثوبه» والصواب وما ينوبه، وخطأه ناتج عن التصحيف.

المثال الثالث

وقال عبدالله أيضاً: «سمعت أبي يقول: وذكر يحيى بن آدم، فقال: أخطأ في حديث ابن مبارك عن خالد عن أبي قلابة عن كعب قال: قال الله جل وعز: «**أنا أشجّ وأداوي**»، فقال يحيى بن آدم - وأخطأ خطأ قبيحاً - فقال: أنا أسحر وأداوي»[5].

---

(١) أخرجه البخاري في الجهاد (٢٨٣٧) من طريق حفص بن عمر، والمغازي (٤١٠٤) من طريق مسلم بن إبراهيم وفي التمني (٧٢٣٦) عن عبدان عن أبيه، ورواه مسلم في الجهاد (١٤٣٠/٣) من طريق غندر وابن مهدي، وأحمد (٢٩١/٤) من طريق غندر أيضاً، كلهم عن شعبة بذكر البطن.

(٢) العلل: ١٧٩/٢.

(٣) أخرجه أبو داود (١٧/١) والترمذي (٩٧/١) وابن ماجه (١٧٢/١) والدارمي (١٨٦/١) وأحمد في مسنده (١٢/٢، ٣٨) كلهم عن غير ابن المبارك بلفظ «ينوبه».

(٤) العلل: ٤٢٩/٢.

(٥) العلل: ١٦٣/٣.

فهذا الخطأ من يحيى بن آدم(١) يغيّر المعنى تماماً، وهو نتيجة التصحيف ومن ثم يكون حديثه معلولاً.

المثال الرابع:

قال عبدالله أيضاً: «سألت أبي عن حديث ربيعة عن يزيد مولى المنبعث عن زيد بن خالد الجهني أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن اللقطة، فقال: «**اعرف وكاءها وعفاصها**»(٢)، ومنهم من يقول عقاصها، قلت: أيما الصواب؟ قال الصواب عفاصها بالفاء»(٣).

اختلف الرواة في هذه اللفظة فمنهم من يقول «عفاصها» بالفاء، ومنهم من يقول عقاصها بالقاف، وقد بين الإمام أحمد أن الصواب عفاصها بالفاء ومن رواها بالقاف فقد صحف في هذه اللفظة.

المثال الخامس:

قال أبو داود: «سمعت أحمد ذكر حديث عطاء: يحتش المحرم، قال: هذا الذي غلط فيه علي بن عاصم(٤)، فقال: لا يرى بأساً أن يختتن المحرم، يعني صحف في يحتش، فقال: يختتن»(٥).

وهذا التصحيف يغير متن الحديث ويصير به الحديث معلولاً.

المثال السادس:

قال المروذي: «قال أبو عبدالله، في حديث ورقاء، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة: أعوادي وقف.

---

(١) هو يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي، أبو زكريا، مولى بني أمية؛ ثقة حافظ، فاضل، من كبار التاسعة، مات سنة ٢٠٣هـ، روى له الجماعة، انظر: التقريب: ص٥١٧.

(٢) رواه البخاري في العلم، باب النصب في الموعظة والتعليم (٩١) ١/٢٢٥، وكرره في ٢٣٧٣، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٣٦، ٢٤٣٨، ٥٢٩٢، ٦١١٢، ومسلم (١٧٢٢).

(٣) العلل: ٣/٣٠٣.

(٤) هو علي بن عاصم بن صُهيب الواسطي، التَّميمي مولاهم، صدوق يخطئ ويصرُّ، ورمي بالتشيع، من التاسعة، مات سنة إحدى ومئتين ٢٠١، وقد جاوز السبعين، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه، انظر: التقريب: ص ٣٤١ ـ ٣٤٢.

(٥) سؤالات أبي داود: رقم (٤٤٤)، وانظر الموسوعة: ٤/٣٧٩.

فقال: أخطأ فيه ورقاء، وأصاب ابن أبي الزناد، قال: أَعْبُدِي وقف؛ ثم قال: ابن أبي الزناد أحب إلي من ورقاء»[1].

بيّن الإمام أحمد خطأ ورقاء[2] في هذا الحديث فقد صحف أَعبُدي، جمع عَبد إلى أعوادي وقد رواه ابن أبي الزناد[3] على الصواب وهو أوثق من ورقاء لذا رجح الإمام أحمد روايته، وبقيت أمثلة كثيرة نكتفي بالإشارة إلى مواضعها[4].

الجنس الثالث: ما كانت علته إدراج كلام آخر فيه

وصورة هذا النوع من العلة أن يدخل في سياق الحديث ما ليس منه سواء أكان هذا الداخل حديثاً آخر أو بعض حديث، أم كان كلاماً يوضح به المراد من الحديث، وفي كلتا الحالتين يظهر الحديث مع ما أدرج فيه حديثاً واحداً دونما تمييز بينهما، أو فاصل يحدد كلاً منهما[5].

والفرق بين الإدراج وزيادة الثقة، هو أن لفظ المدرج ليس من أصل الحديث وزيادة الثقة جزء من الحديث روي من بعض الطرق، ولم يرو من بعضها الآخر، وفيما يلي أمثلة على أحاديث أعلها الإمام أحمد بالإدراج.

---

(١) سؤالات المروذي: (٢٦٠)، وانظر: الموسوعة: ٣٦٠/٤.

(٢) هو ورقاء بن عمر اليشكري، أبو بشر الكوفي، نزيل المدائن، صدوق، قال فيه أحمد: ثقة صاحب سنة، وقيل له كان مرجئاً؟ قال: لا أدري، روى له الجماعة، انظر: الجرح والتعديل: ٥١/٩، وميزان الاعتدال: ٣٣٢/٤، والتقريب: ص ٥١٠.

(٣) هو عبدالرحمن بن أبي الزناد عبدالله بن ذكوان، المدني، مولى قريش، صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيهاً، من السابعة، وولي خراج المدينة فحمد، مات سنة ١٧٤هـ، وله أربع وسبعون سنة، انظر: الجرح والتعديل: ٢٥٢/٥، والميزان: ٥٧٥/٢، والتقريب: ص٢٨٢.

(٤) انظر: العلل برواية عبدالله، النصوص الآتية: ١٩٣، ٤٧٠، ١٤٦٦، ١٨٧٦، ٢٥٠٤، ٢٨٩٧، ٤٧٠٠، ٤٨٢٦، (٤٨٤٥ ـ ٤٨٤٦)، والمنتخب من العلل: ص ٢٩٥، ٣١٤.

(٥) العلل في الحديث: ص ١٥٤.

المثال الأول:

ما قاله أحمد - في رواية الميموني - في حديث أبي هريرة في الاستسعاء: «يرويه ابن أبي عروبة، وأما شعبة وهمام فلم يذكراه، ولا أذهب إلى الاستسعاء»(١).

ونقل الخلال عن أحمد أنه ضعف رواية سعيد في الاستسعاء(٢)؛ وحديث الاستسعاء هو ما يرويه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: **«من أعتق نصيباً أو شقيصاً في مملوك، فخلاصه عليه، إن كان له مال، وإلا قوّم عليه، فاستسعى به غير مشقوق عليه»**(٣).

وقد جعل الإمام أحمد ذكر الاستسعاء زيادة مدرجة في الحديث، واستدل على ذلك بأن الحفاظ من أصحاب قتادة لم يذكروها كشعبة(٤) وهمام(٥) ومن ثم أعل هذه الزيادة ولم يأخذ بها.

وقريب من كلام الإمام أحمد على هذه الزيادة كلام الإمام الحاكم النيسابوري نسوقه لما فيه من توضيح لكلام الإمام أحمد قال: بعد أن ساق الحديث بسنده عن سعيد عن قتادة وفيه الاستسعاء: «حديث العتق ثابت صحيح، وذكر الاستسعاء فيه من قول قتادة، وقد وهم من أدرجه في كلام

---

(١) شرح العلل: ص ٢٤١.

(٢) الفتح: ١٨٨/٥.

(٣) رواه البخاري في العتق، باب إذا أعتق نصيباً في عبد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه، على نحو الكتابة رقم (٢٥٢٦) ١٨٥/٥، ومسلم في العتق، باب ذكر سعاية العبد رقم (٤) ١١٤١/٢، وأبو داود (٣٩٣٨) ٣٢/٤.

(٤) رواية شعبة أشار إليها البخاري في الباب السابق، وأخرجها مسلم (١٥٠٢) ١١٤٠/٢، وأبو داود (٣٩٣٥) والدارقطني ١٢٥/٤، عن النبي ﷺ قال: في المملوك بين رجلين فيعتق أحدهما قال: «**يضمن**» وفي رواية أخرى لشعبة: «**من أعتق شقيصاً من مملوك، فهو حرٌّ من ماله**».

(٥) رواية همام أخرجها الحاكم في معرفة علوم الحديث: ص٤٠، والخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل: ٣٥٨/١.

رسول الله ﷺ[1]» ثم ذكره من حديث همام مفصلاً ثم قال: «فهذا أظهر من الأول، أن القول للزائد المبين المميز، وقد ميز همام وهو ثبت»[2]. وبيّن الخطيب البغدادي أن «الاستسعاء» من قول قتادة لأنه جاء مبيناً في رواية قتادة[3].

هذا وجدير بالذكر أن نشير إلى اختلاف أنظار الأئمة النقاد في تصحيح هذه الزيادة وتعليلها، فقد صححها الإمام البخاري وأوردها في صحيحه محتجاً بها، وكذا الإمام مسلم، وإن كان يرى أن رواية شعبة أقوى لذا صدَّر بها الباب، والحافظ ابن حجر يرى صحتها أيضاً، وقد أعلها الإمام أحمد ـ كما سبق ـ والأثرم، وابن المنذر، والخطابي، وأبو بكر النيسابوري، والدارقطني، والحاكم، والأصيلي، وابن القصار، وابن عبدالبر[4].

المثال الثاني:

ما قاله أحمد في حديث ابن فضيل عن الأعمش عن عمار بن عمير عن أبي عطية عن عائشة في تلبية النبي ﷺ وذكر فيها: والملك لك لا شريك لك، قال أحمد: وهم ابن فضيل في هذه الزيادة ولا تعرف هذه الزيادة عن عائشة، وإنما تعرف عن ابن عمر. وذكر أن أبا معاوية روى الحديث عن الأعمش بدونها، خرجه البخاري بدونها أيضاً من طريق الثوري عن الأعمش، وقال: تابعه أبو معاوية، قال الخلال: أبو عبدالله لا يعبأ بمن خالف أبا معاوية في الأعمش إلاَّ أن يكون الثوري، وذكر أن هذه الزيادة رواها ابن نمير وغيره أيضاً عن الأعمش[5]؛ وكلام الإمام أحمد على هذا

---

(١) معرفة علوم الحديث: ص ٤٠.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) انظر الفصل للوصل المدرج في النقل: ١/٣٥٠ ـ ٣٥٩.
(٤) انظر: فتح الباري: ١٨٦/٥ ـ ١٩٠، وشرح النووي لصحيح مسلم: ١٩٧/١٠، والتتبع للدارقطني: ص ١٥٠، والعلل الكبير للترمذي: ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥، والمدرج إلى المدرج للسيوطي: ص ٢٨.
(٥) شرح العلل: ص ٢٤١.

الحديث يستفاد منه أن ابن فضيل[1] - وهو من أثبت أصحاب الأعمش إلاَّ أنه غلط عليه في شيء[2] - قد أدرج في حديث عائشة زيادة «والملك لك لا شريك لك» وهي ليس منه، وإنما هي من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - واستدل الإمام أحمد على ذلك بأن الثوري وأبا معاوية[3] وهما أثبت أصحاب الأعمش قد رَوَيا هذا الحديث بدونها، وحتى يزداد كلام الإمام أحمد وضوحاً وجلاء نسوق حديث ابن عمر ثم حديث عائشة، كما رواهما الإمام البخاري - رحمه الله - في صحيحه[4].

قال حدثنا عبدالله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - «أن تلبية رسول الله ﷺ: «**لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك**».

حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن الأعمش عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «إني لأعلم كيف كان النبي ﷺ يلبي: «**لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك**».

المثال الثالث:

ما رواه ابن هانئ قال: «سمعت أبا عبدالله يقول: حديث سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ: «**من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً، فإن عجلت به حاجته، فليصل ركعتين في المسجد وركعتين في بيته**».

---

(١) هو محمد بن فُضَيْل بن غَزْوَانَ، بفتح المعجمة، وسكون الزاي، الضبي مولاهم، أبو عبدالرحمن الكوفي: صدوق عارف رمي بالتشيع، من التاسعة، مات سنة ١٩٥هـ، روى له الجماعة، انظر التقريب: ص ٤٣٦، وتهذيب التهذيب: ٦٧٦/٣، وتذكرة الحفاظ: ٣١٥/١.

(٢) انظر: سؤالات ابن بكير للدارقطني: ص ٧٤، وشرح العلل: ص ٢٩٨.

(٣) هو محمد بن خازم، بمعجمتين، أبو معاوية الضرير الكوفي، عمي وهو صغير، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، من كبار التاسعة، مات سنة ١٩٥هـ، وله اثنان وثمانون سنة، وقد رمي بالإرجاء، روى له الجماعة، انظر: التقريب: ص ٤١١، وتهذيب التهذيب: ٥٥١/٣.

(٤) كتاب الحج، باب التلبية، رقم (١٥٤٩) و(١٥٥٠) ٤٧٧/٣ - ٤٧٨، مع الفتح.

قال أبو عبدالله: قال ابن إدريس: «يصلي ركعتين في بيته هو قول أبي صالح»[(١)].

بيَّن الإمام أحمد أن ابن إدريس[(٢)] وهم في رواية هذا الحديث حيث أدرج فيه زيادة ليست من الحديث المرفوع، وإنما هي من قول أبي صالح[(٣)]، وهي قوله: «**فإن عجلت به حاجته، فليصل ركعتين في المسجد، وركعتين في بيته**» فالمرفوع من الحديث هو الشطر الأول فقط، «من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً»[(٤)].

وعرف الإدراج في هذا الحديث برواية أبي خيثمة[(٥)] فيما أخرجه أبو داود وفيه «إذا صليتم الجمعة فصلوا بعدها أربعاً، قال، فقال لي أبي يا بني فإن صليت في المسجد ركعتين، ثم أتيت المنزل أو البيت فصل ركعتين»[(٦)]؛ وحماد بن سلمة فيما أخرجه ابن حبان[(٧)]، ونص هو الآخر على أن الإدراج من ابن إدريس[(٨)]. وقد بيّن الخطيب أن الإدراج من ابن

---

(١) سؤالات ابن هانئ: (٢١٢٩) وانظر: الموسوعة: ٣٥٩/٤.

(٢) هو عبدالله بن إدريس بن يزيد بن عبدالرحمن الأودي، بسكون الواو، أبو محمد الكوفي، ثقة، فقيه عابد، من الثامنة، مات سنة ١٩٢هـ وله بضع وسبعون سنة، روى له الجماعة، انظر: التقريب: ص٢٣٨، وتهذيب التهذيب: ٣٠١/٢، ٣٠٢.

(٣) هو أبو صالح السمّان الزيّات، ذكوان المدني، تابعي ثقة ثبت كثير الحديث، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة، مات سنة ١٠١هـ، روى له الجماعة، انظر: التقريب: ص ١٤٢، وتهذيب التهذيب: ٥٧٩/١.

(٤) رواه مسلم في الجمعة، باب الصلاة بعد الجمعة (٨٨١) ٦٠٠/٢، وابن ماجه: في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الصلاة بعد الجمعة (١١٣٢) ٣٥٨/١.

(٥) هو زهير بن معاوية بن حديج، أبو خيثمة الجعفي الكوفي، نزيل الجزيرة: ثقة ثبت مات سنة اثنين أو ثلاث أو أربع وسبعين ومائة. انظر ترجمته في التقريب: ص ١٥٨ والكاشف: ٤٠٨/١.

(٦) السنن: كتاب الصلاة، باب الصلاة بعد الجمعة (١١٣١) ٢٩٤/١.

(٧) انظر صحيح ابن حبان: ٢٣٣/٦ ـ ٢٣٤ (٢٤٨٥و٢٤٨٦) وموارد الظمآن: ص١٥٢ رقم ٥٨٠.

(٨) انظر: المدرج إلى المدرج: ص ٢٢.

إدريس، وساق الروايات الموضحة لذلك[1].

ومن هنا نلحظ دقة الإمام أحمد في حكمه مع وجازة عبارته.

الجنس الرابع: ما كانت علته تغييراً في سياق المتن

وذلك بأن يستبدل أحد الرواة جملة مكان جملة، أو لفظة مكان أخرى لا على سبيل الاختصار أو الرواية بالمعنى، وإنما وهماً وخطأ، بحيث يتوهم الراوي أنه يؤدي الحديث كما سمعه، وهو في الواقع مخالف لما هو ثابت ومحفوظ في نفس الأمر، ويمكن أن يعد هذا الجنس ضمن مقلوب المتن، وأمثلته كثيرة من كلام الإمام أبي عبدالله فنقتصر على طائفة منها.

المثال الأول:

قال عبدالله: «قرأت على أبي: ابن أبي عدي عن سليمان يعني التيمي عن أبي مجلز، قال: صليت مع ابن عمر، فذكر حديثاً طويلاً قال: ثم صلى الغداة وما في السماء نجم أعرفه إلاَّ إذا أَراه أو أُراه، وقرأ بياسين، وقال إسماعيل بن علية: وقرأ بعبس، وهو الصواب»[2].

ففي هذا الحديث انقلبت لفظة «عبس» إلى «ياسين» على ابن أبي عدي[3] وهما وخطأ.

المثال الثاني:

وقال عبدالله أيضاً: «حدثني أبي قال: حدثنا يحيى بن سعيد عن حميد عن أنس، أن بني سلمة أرادوا أن يتحولوا من ديارهم إلى قرب المسجد

---

(١) انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل: ١/٢٧٥ ـ ٢٨٤.

(٢) العلل: ٢/٤٢٥.

(٣) هو محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، وقد ينسب لجده، وقيل: هو إبراهيم أبو عمرو البصري: ثقة، من التاسعة سنة ١٩٤هـ، روى له الجماعة، انظر التقريب ص ٤٠٢، وتهذيب التهذيب: ٣/٤٩٢.

فكره رسول الله أن يعرى المسجد، فقال: «**يا بني سلمة ألا تحسبون آثاركم**»، فأقاموا.

سمعت أبي يقول: هكذا حدثني يحيى، وإنما هو أن تعرى المدينة، ولكنه أخطأ يعني يحيى، فقال المسجد»[1]

ففي هذا الحديث انقلبت كلمة «المدينة» على يحيى بن سعيد إلى «المسجد» ويستدل على خطأ يحيى بن سعيد بأن الرواة عن حميد: ابن أبي عدي[2]، وعبدالله بن بكر[3] والفزاري[4] كلهم رووه بلفظ «أن تعرى المدينة» فترجح رواية الجماعة على الواحد المنفرد ولو كان ثقة.

المثال الثالث:

وقال عبدالله أيضاً: «حدثني أبي قال: حدثنا سليمان بن حرب قال: حدثنا حماد قال: حدثنا هشام عن محمد عن أبي هريرة في حديث ذي اليدين، أنه قال في سجدتي الوهم: كبَّر ثم كبر ثم كبر[5].

وسمعت يحيى بن عتيق وابن عون قال كبر تكبيرة واحدة»[6]، يشير الإمام أحمد إلى خطأ هشام[7] في روايته هذا الحديث عن معمر عن

---

(١) العلل: ٣/٨٣.

(٢) أخرجها الإمام أحمد في مسنده (٣/١٠٦).

(٣) أخرجها الإمام أحمد أيضاً في مسنده (٣/٢٦٣).

(٤) أخرجها البخاري في كتاب فضائل المدينة، باب كراهية النبي ﷺ أن تعرى المدينة، (١٨٨٧) ٤/١١٨ مع الفتح.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/٣١ ـ ٣٢) عن أبي خالد الأحمر عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال: سجد النبي ﷺ سجدتي السهو بعد ما سلم وكبر وسجد وكبر وهو جالس، ثم رفع، وكبر، ثم رفع وكبر.

(٦) العلل: ٢/١٧٤.

(٧) هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة فقيه ربما دلس، روى عن أبيه، وعمه عبدالله، وأخوته عبدالله، وعثمان وغيرهم، روى عنه أيوب ومعمر، وابن جريج، وشعبة، ومالك، والليث وغيرهم، مات سنة ١٤٥ أو ١٤٦هـ وله سبع وثمانون سنة روى له الجماعة، انظر التقريب: ص ٥٠٤، وتهذيب التهذيب: ٤/٢٧٥ ـ ٢٧٥.

محمد بن سيرين حيث غيّر سياق المتن، وذكر التكبير ثلاث مرات في سجود السهو بينما غيره لم يذكروا التكبير إلاَّ مرة واحدة، وهم أيوب، ويحيى بن عتيق وابن عون فتقدم روايتهم على رواية الواحد، وخاصة أن هؤلاء من أثبت أصحاب محمد بن سيرين[1].

المثال الرابع:

وقال عبدالله أيضاً: «قرأت على أبي: محمد بن ربيعة قال: حدثنا ابن عون عن ابن سيرين أن عثمان عقد لمن وراء النهر.

قال: إسماعيل بن علية عقد لمن دون النهر، يعني نهر بلخ.

قال أبي: وهو الصواب»[2].

يريد الإمام أحمد بيان خطأ محمد بن ربيعة[3] في قوله: «عقد لمن وراء النهر» والصواب ما قاله غيره من الثقات «عقد لمن دون النهر».

هذه بعض الأمثلة على هذا الجنس، وبقيت طائفة أخرى نشير إلى مواضعها[4].

الجنس الخامس: ما كانت علته انقلاباً في بعض ألفاظ المتن، بتقديم أو تأخير

وهذا الجنس يدخل ضمن مقلوب المتن كما قررته كتب علوم الحديث

---

(١) انظر: سؤالات ابن بكير: ص ٥٢، وشرح العلل: ٢٧٨.

(٢) العلل: ١٩٠/٣.

(٣) هو محمد بن ربيعة الكلابي الرُؤاسي الكوفي، أبو عبدالله، ابن عم وكيع، ثقة صدوق، روى عن هشام بن عروة، والأعمش وابن جريج وغيرهم، وروى عنه أحمد وابن معين، وقتيبة وغيرهم، مات بعد التسعين وروى له البخاري في الأدب المفرد، والأربعة، انظر: التقريب: ص ٤١٣، وتهذيبي التهذيب: ٤٦١/٤.

(٤) انظر: العلل برواية عبدالله: (٢٧٩٢)، وموسوعة أقوال الإمام أحمد: ٣٢٦/٤، ٣٣٢/٤، ٣٥٠/٤، المنتخب: ص ١٢٥.

ومصطلحه[1] وأمثلة هذا النوع قليلة كما أشار إليه الحافظ السخاوي[2]، ولكن قد ظفرت بحمد الله ببعض الأمثلة من كلام الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ.

المثال الأول:

قال عبدالله: «سألت أبي عن حديث عبدالرحمن بن مهدي عن زائدة عن موسى بن أبي عائشة عن عبيدالله بن عبدالله قال: دخلت على عائشة فقلت: أخبريني بمرض رسول الله ﷺ، فوصفت له حتى بلغت أن رسول الله ﷺ وجد خفة، فخرج يهادي بين رجلين، وأبو بكر يصلي بالناس، فصلى النبي ﷺ خلف أبي بكر قاعداً، وأبو بكر يصلي بالناس، وهو قائم يصلي.

فقال أبي: أخطأ وكيع في هذا الموضع، أو يكون زائدة أخطأ لعبدالرحمن.

حدثني أبي قال: حدثنا عبدالصمد بن عبدالوارث، ومعاوية بن عمرو، وخالفا عبدالرحمن، وهو الصواب، ما قال عبدالصمد ومعاوية»[3].

ووجه ما أشار إليه الإمام أحمد من الخطأ، أن وكيعاً أو زائدة جعل النبي ﷺ يصلي خلف أبي بكر، والصواب أنه صلى إلى جنبه، وأتم أبو بكر بالنبي ﷺ والناس يؤتمون بأبي بكر، وقد رجح الإمام أحمد رواية عبدالصمد بن عبدالوارث ورواية معاوية بن عمرو على رواية عبدالرحمن بن مهدي عن زائدة.

وقد أخرجه على الصواب الإمام البخاري في صحيحه: قال:

«حدثنا أحمد بن يونس قال حدثنا زائدة عن موسى بن أبي عائشة عن عبدالله بن عتبة قال دخلت على عائشة، فقلت أخبريني بمرض

---

(١) انظر: النكت: ٢/٨٧٧ ـ ٨٨٦، وتدريب الراوي: ١/١٥٩، فتح المغيث للسخاوي: ١/٣٠٥.

(٢) فتح المغيث: ١/٣٠٥.

(٣) العلل: ٣/٣٠٤.

رسول الله ﷺ ... فأجلساه إلى جنب أبي بكر، فجعل أبو بكر يصلي، وهو يأتم بصلاة النبي ﷺ والناس بصلاة أبي بكر، والنبي ﷺ قاعد»[١]. ولعل هذه الرواية ترجح أن الخطأ من عبدالرحمن وليس من زائدة، هذا وقد وردت روايات أخرى تعارض هذه الرواية فمن العلماء من سلك مسلك الترجيح بينهما، ومنهم من حاول الجمع[٢].

المثال الثاني:

وقال عبدالله أيضاً: «حدثني أبي قال: حدثنا عبدالله بن نُمير قال أخبرنا إسماعيل - يعني ابن أبي خالد - عن عبدالله بن أبي السفر عن عامر قال: ملك النبي ﷺ ميمونة، وهو محرم، واحتجم وهو محرم».

حدثني أبي قال: «حدثني عبيدة بن حميد قال حدثني إسماعيل عن أبي السفر عن الشعبي قال احتجم رسول الله وهو صائم، وملك ميمونة امرأته الهلالية، وهو محرم.

حدثني أبي قال: حدثنا يزيد بن هارون قال: أخبرنا إسماعيل عن عبدالله بن أبي السفر عن عامر قال: احتجم النبي ﷺ وهو محرم، وملك ميمونة وهو محرم، قال عبدالله: الصواب ما قال يزيد بن هارون»[٣].

يشير الإمام أحمد بذكره الاختلاف بين هذه الروايات إلى خطأ عَبِيدة بن حُميد[٤]، حيث انقلب عليه الحديث من «احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم» إلى «احتجم رسول الله ﷺ وهو صائم»، وعرف خطأه برواية يزيد بن هارون وقد تابعه على روايته عبدالله بن نُمير.

---

(١) كتاب الأذان، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به (٦٨٧) ١٨٣/٢، وكرره برقم (٥٣٨٤) و(٥٣٨٥) وأسند فيها روايتي عبدالصمد بن عبدالوارث، ومعاوية بن عمرو.

(٢) انظر: الفتح: ١٨٢/٢.

(٣) العلل: ٣٣٩/٣.

(٤) هو عَبِيدة بن حُميد الكوفي، أبو عبدالرحمن، المعروف بالحذاء، التيمي، أو الليثي، أو الضبي: صدوق نحوي ربما أخطأ، من الثامنة، مات سنة ١٩٠هـ، وقد جاوز الثمانين، روى له البخاري والأربعة، انظر التقريب: ص ٣١٩.

المثال الثالث:

وقال عبدالله أيضاً: «حدثني أبي قال: حدثنا روح قال ثنا سعيد وعبدالوهاب قال: حدثنا سعيد عن قتادة عن أبي الطفيل قال: كان معاوية لا يأتي على ركن من أركان البيت إلاَّ استلمه فقال ابن عباس: إنما كان نبي الله يستلم هذين الركنين.

قال أبي: قال عبدالوهاب في حديثه: الحجر الأسود واليماني، فقال معاوية: ليس من أركانه مهجور.

حدثني أبي قال حدثنا يحيى بن سعيد عن شعبة قال: حدثني قتادة عن أبي الطفيل: قال حج ابن عباس ومعاوية، فجعل ابن عباس يستلم الأركان كلها فقال معاوية: إنما استلم رسول الله ﷺ هذين الركنين الأيمنين، فقال ابن عباس: ليس من أركانه مهجور.

ثم ذكر سنده عن محمد بن جعفر عن شعبة قال سمعت قتادة... فذكر مثله.

وقال حجاج: قال سفينة: الناس يخالفوني في هذا الحديث يقولون معاوية هو الذي قال: ليس من أركانه مهجور، ولكن حفظته من قتادة هكذا» ثم ذكر سنده عن عبدالله بن عثمان بن خثيْم عن أبي الطفيل قال رأيت معاوية ... وفيه فقال معاوية: «دعني منك يا ابن عباس، فإنه ليس منها مهجور»[١].

ومراد الإمام أحمد من ذكر هذه الروايات واختلافها، هو بيان خطأ شعبة في هذا الحديث حيث انقلب عليه قول معاوية لابن عباس: ليس من أركانه مهجور، فجعله من قول ابن عباس لمعاوية، واستدل على خطأه برواية غيره له، وشعبة كان يقول هكذا حفظته من قتادة، لكن هذه رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة[٢] تبين أن الخطأ من شعبة.

---

(١) العلل: ٣/ ٣١٥ ـ ٣١٦.

(٢) أخرجها الإمام أحمد في مسنده.

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ـ بعد ذكره رواية شعبة : «قال عبدالله بن أحمد في العلل: سألت أبي عنه فقال: قلبه شعبة وكان يقول الناس يخالفوني في هذا، ولكن سمعته من قتادة هكذا»[(١)].

المثال الرابع:

وقال عبدالله أيضاً: «حدثني أبي قال: حدثنا وكيع عن موسى بن قيس الحضرمي عن حجر بن عتيق في قوله جل وعز: ﴿مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾[(٢)]، قال: المكاء: التصفيق، والتصدية: الصفير.

حدثني أبي قال: حدثنا يحيى بن آدم قال: حدثنا موسى بن قيس عن حجر بن عتيق وقد شهد مع علي الجمل، قال: «المكاء»: الصفير، و«التصدية»: وضع يده على فيه.

قال أبي: أخطأ فيه وكيع، أصاب يحيى بن آدم، وأبو نعيم»[(٣)].

فوكيع هنا انقلب عليه تفسير المكاء ففسره بالتصفيق، والصواب أنه التصفير كما رواه أبو نعيم ويحيى بن آدم بسندهما عن حجر بن عتيق وقد ورد تفسير المكاء بالتصفير عن عدد من الصحابة والتابعين[(٤)].

المثال الخامس:

وقال عبدالله أيضاً: «حدثني أبي قال: حدثنا غندر قال: حدثنا شعبة، قال سمعت يحيى بن أبي إسحاق قال: سألت سعيد بن المسيب عن صيام يوم عرفة، فقال: كان ابن عمر يصومه، فقلت غير ابن عمر يصومه، أخبرني عن نفسك، قال حسبك ابن عمر شيخاً.

قال أبي: أخطأ، إنما المعروف عن ابن عمر أنه كان لا يصومه.

---

(١) فتح الباري: ٤٧٤/٣.
(٢) الانفال: ٣٥.
(٣) العلل: ٧٦/٢ ـ ٧٧.
(٤) انظر: تفسير ابن جرير الطبري: ١٥٧/٩، وتفسير ابن كثير: ٤٠٦/٢.

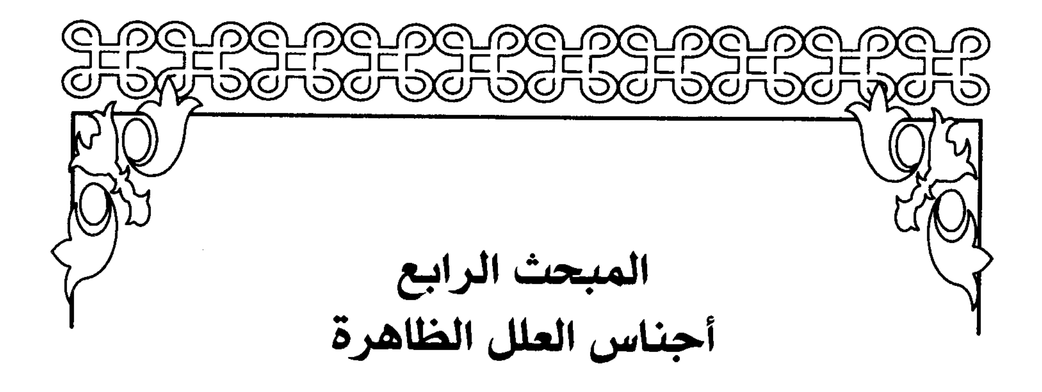
قال أبي: حدثناه عبدالأعلى عن يحيى بن أبي إسحاق ويحيى عن شعبة جميعاً عن يحيى بن أبي إسحاق عن سعيد أن ابن عمر لا يصوم يوم عرفة»[1].

يشير الإمام أحمد إلى خطأ غندر حيث انقلب عليه حديث سعيد بن المسيب عن ابن عمر «أنه كان لا يصوم يوم عرفة» فقال: «كان ابن عمر يصومه» واستدل على خطأه بمخالفته عبدالأعلى عن يحيى ابن أبي إسحاق، مما يدل على أن الحديث غير محفوظ عنه، وكذلك بمخالفته يحيى عن شعبة مما يدل على أن الحديث غير محفوظ أيضاً عن شعبة، وإنما هو من أوهام غندر.

وبهذا المثال نأتي على جميع العلل الخفية في المتون.



(١) العلل: ١٨٣/٢.



المبحث الرابع
أجناس العلل الظاهرة

لقد سبق أن قررنا أن العلة هي سبب خفي يدل على وهم الراوي، ولكن كثيراً ما نجد في كتب العلل تعليلاً لأحاديث بأسباب ظاهرة كجرح الراوي بالكذب، أو تهمته به، أو الضعف الشديد أو الترك وهذه أمور ظاهرة (لكن إذا روى الثقة عن المجروح فإن هذه الرواية، قد تُعمِّي حال المجروح على كثير من الناس، وعندها فلا بد أن يتدخل العالم بالعلل ليكشف عن موضوع العلة، وإذ بها رواية الثقة عن المجروح)[1].

ولقد تتبعت كلام الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ في العلل وجمعت ما أعله بجرح الرواة فكانت الأمثلة كثيرة ومتنوعة، يمكن تصنيفها إلى خمسة أجناس:

الجنس الأول: ما كانت علته الراوي الضعيف في سنده

والمراد بالضعيف هنا من لم يصل إلى حد الترك عند الإمام أحمد ولكن يكون سيئ الحفظ، وكثير الغلط والوهم، وأمثلته عند الإمام أحمد كثيرة نذكر منها ما يلي:

---

(١) العلل في الحديث: ص ١٤٨.

المثال الأول:

قال المروذي: «وأريته حديثاً (يعني أبا عبدالله) عن كثير بن هشام عن عيسى بن إبراهيم عن سعيد بن سنان، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما التقى بيعان قط إلاً أظلتهما البركة»**.

فقال: ليس من هذا شيء، عيسى بن إبراهيم وسعيد بن سنان ليسا بشيء»[1].

فهذا الحديث أنكره الإمام أحمد بقوله: «ليس من هذا شيء» أي أنه لم يثبت عن النبي ﷺ في هذا شيء صحيح يعتمد عليه، ثم بيَّن أن علة هذا الحديث هي وجود رواة ضعفاء في إسناده لم يعرف الحديث إلا من جهتهم، يمكن أن يكون الحديث أدخل عليهم، أو توهموه، وهؤلاء هم عيسى بن إبراهيم، وسعيد بن سنان، وهذان الرجلان قد ضعفهما أهل الحديث[2].

المثال الثاني:

قال الخلال: «أخبرنا زكرياء بن يحيى: نا أبو طالب، أنه سأل أبا عبدالله عن حديث ابن المبارك، عن يحيى بن أيوب، عن عبيدالله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، قال: نهى النبي ﷺ عن شري المغنيات[3].

---

(١) سؤالات المروذي: (٢٧٦)، وانظر: الموسوعة: ٣٨٦/٤.

(٢) عيسى بن إبراهيم بن طهمان الهاشمي: قال فيه البخاري والنسائي: منكر الحديث، وفي رواية للنسائي: متروك، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم متروك الحديث، انظر: الكامل: ١٨٩٠، لسان الميزان: ٣٩١/٤.
أما سعيد بن سنان الحمصي: قال فيه أحمد ـ في رواية أحمد بن يحيى ـ: ضعيف، وقال فيه الحافظ: متروك، وقد رماه الدارقطني وغيره بالوضع، انظر: الكامل (١١٩٦)، والجرح والتعديل: ٢٨/٤، وتهذيب الكمال: ٤٩٣، والميزان: ١٤٢/٢، والتقريب: ص٧٧.

(٣) أخرجه الترمذي في البيوع باب كراهية بيع المغنيات (١٢٨٢)٥٧٩/٣ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب البيوع، باب ما جاء في بيع المغنيات (١١٢٢٢) ٣٢١/٨ وغيرها.

قال: يحيى بن أيوب: ضعيف، كان يخطئ كثيراً»[1].

أعل الإمام أحمد هذا الحديث بيحيى بن أيوب[2]، وبيّن أنه ضعيف، لكثرة خطأه، وقال عنه في رواية ابنه عبدالله: سيئ الحفظ[3].

والراوي عنه هنا ابن المبارك، وهو من الثقات الكبار، فقد تخفى حاله بسبب ذلك، على غير أهل الخبرة. والظاهر أن الإمام أحمد يرى أن يحيى بن أيوب هو المتفرد بهذا الحديث والوهم من جهته، والواقع أن يحيى بن أيوب لم يتفرد بهذا الحديث بل تابعه عليه جماعة فهو محفوظ عن علي بن يزيد، لذا أعله به الإمام البخاري فيما حكاه عنه الترمذي[4].

المثال الثالث:

قال عبدالله ابن الإمام أحمد: «حدثني أبي: نا عباد بن العوام حدثني شيخ عن الزهري قال: قال رسول الله ﷺ: **«نعم الشيء الهدية بين يدي الحاجة»**.

قال أبي: يقولون: إنه سليمان بن أرقم، وسليمان لا يساوي حديثه شيئاً»[5].

فهذا الحديث بين الإمام أحمد أن الراوي المبهم فيه هو سليمان بن

---

(١) المنتخب من العلل: ص ١٠٤.

(٢) هو يحيى بن أيوب الغافقي، بمعجمة ثم فاء وقاف، أبو العباس المصري، وقد اختلف فيه أئمة النقد، فمنهم من ضعفه كالإمام أحمد، والنسائي والإسماعيلي وابن سعد والعقيلي وغيرهم ومنهم من وثقه كابن معين، وابن حبان، وابن عدي وغيرهم، ولخص الحافظ حاله في التقريب فقال: «صدوق يهم ربما أخطأ» مات سنة ١٦٨هـ وروى له الجماعة، انظر: تهذيب التهذيب: ٣٤٢/٤ ـ ٣٤٣، والتقريب: ص٥١٨.

(٣) العلل: ٥٢/٢.

(٤) العلل: ٣٩٣/٣، وانظر الضعفاء للعقيلي (١٢١/٢ ـ ١٢٢) من طريق عبدالله، والمنتخب من العلل من طريق عبدالله أيضاً: ص ٧٢.

(٥) انظر الجامع ٥٧٩/٣ والعلل الكبير: ص١٨٩.

أرقم، ثم أعل الحديث به فسليمان هذا ضعيف باتفاق الأئمة[1]، ولكن الراوي عنه عباد بن العوام ثقة[2] فقد يخفى حاله.

المثال الرابع:

قال الخلال: «أخبرني محمد بن أبي هارون أن إسحاق بن إبراهيم حدثهم قال: عرضت على أبي عبدالله: يحيى بن سعيد القطان، عن سعد أبي حبيب عن يزيد الرقاشي عن أنس قال قال رسول الله ﷺ: «**دعاء الوالد لولده مثل دعاء النبي لأمته**» فقال: حديث باطل منكر.

وسمعته يقول: سعد أبو حبيب: ليس حديثه بشيء»[3].

وسعد أبو حبيب هذا ضعيف[4]، ولكن الراوي عنه أحد الأئمة النقاد الكبار يحيى بن سعيد القطان، فقد تخفى علته، ونظن أنه ثقة، أو أن هذا الحديث مما حفظه راويه، ومن ثم أعله الإمام أحمد بهذا الراوي.

المثال الخامس:

قال المروذي: «قال أبو عبدالله في حديث يحيى بن سُليم عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر قال: سافرت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فكانوا يصلون الظهر والعصر ركعتين، لا يصلون قبلها ولا بعدها، فأنكره إنكاراً شديداً، وقال هذا من قبل يحيى بن سليم»[5].

وقد نقلت عن الإمام أحمد أقوال كثيرة في تضعيف يحيى بن سُليم[6]، فقد نقل عبدالله ابن الإمام أحمد أنه سأل أباه عن يحيى بن سليم،

---

(١) انظر: التقريب: ص١٨٩.

(٢) انظر: التقريب: ص ٢٣٣.

(٣) المنتخب من العلل: ص ٣٠٦، وراجع السلسلة الضعيفة للشيخ الألباني رقم (٧٨٦).

(٤) انظر: الميزان: (٣١٢٨).

(٥) سؤالات المروذي (٢٥٩) وانظر الموسوعة: ٣٣١/٤.

(٦) هو يحيى بن سليم، القرشي الطائفي، نزيل مكة، قال فيه الحافظ «صدوق سيئ الحفظ»، فتعقبه صاحبا تحرير التقريب بقولهما: «بل صدوق حسن الحديث، ضعيف=

فقال: كذا وكذا، والله إن حديثه يعني فيه شيء وكأنه لم يحمده[1]، وقال المروذي: «قلت (يعني لأبي عبدالله): كتبت عن ابن وهب شيئاً؟ قال: لا، قلت: فيحيى بن سليم؟ قال: حديثاً أو حديثين، كان يكثر الخطأ»[2].

وقال عبدالله: سمعت أبي يقول: رفعت على يحيى بن سليم، وهو يحدث عن عبيدالله أحاديث مناكير، فتركه، ولم أحمل عنه إلاَّ حديثاً[3]، وقال عباس الدوري: سمعت أحمد بن حنبل يقول: أتيت يحيى بن سليم الطائفي، فكتبت عنه شيئاً، فرأيته يخلط في الأحاديث فتركته[4]، وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: يحيى بن سليم: مضطرب الحديث[5]، وقال الساجي: لم يحمده أحمد[6]، وخلاصة هذه الأقوال كلها تضعيف يحيى بن سليم عن الإمام أحمد لكثرة خطأه واضطرابه، وقد جعل هذا الحديث من أوهامه وأخطائه.

ووجه إنكار الإمام أحمد لهذا الحديث أنه غير محفوظ بهذا الإسناد «عُبيدالله عن نافع عن ابن عمر» وإنما هو محفوظ برواية الثقات عن حفص بن عاصم عن ابن عمر، ومن هذا الطريق أخرجه الإمام البخاري في صحيحه[7]: من طريق ابن وهب قال: حدثني عمر بن محمد عن حفص بن عاصم عن ابن عمر، ومن طريق يحيى عن عيسى بن حفص بن عاصم عن أبيه أنه سمع ابن عمر.

= في روايته عن عبيد الله بن عمر»، هذا وقد ضعفه غير واحد من الأئمة كأبي حاتم والدولابي والدارقطني ووثقه آخرون، روى له الجماعة، مات سنة ١٩٣، أو ١٩٤هـ؛ انظر: الجرح والتعديل: ١٥٩/٩، وتهذيب الكمال: ت ١٥٠٣، والميزان: ٣٨٢/٤، وتهذيب التهذيب: ٣٦٢/٤، والتقريب: ص ٥٢١، وتحرير التقريب: ٨٦/٤.

(١) العلل: (٣١٥٠).

(٢) سؤالاته: (٢٥١، ٢٥٢).

(٣) ضعفاء العقيلي: (٢٠٣٠).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) سؤالاته: ٢٣٨.

(٦) تهذيب التهذيب: ٣٦٢/٤.

(٧) أبواب تقصير الصلاة، باب الصلاة بمنى (١٠٣٢) ٣٦٧/١، باب من لم يتطوع في السفر (١٠٥) ٣٧٢/١.

الجنس الثاني: ما كانت علته جهالة راويه

أعل الإمام أحمد أحاديث كثيرة بجهالة رواتها، ونضرب على ذلك أمثلة من صنيعه من مختلف الروايات عنه.

المثال الأول:

قال عبدالله: «سألت أبي قلت: يصح حديث سمرة عن النبي ﷺ: «**من ترك الجمعة عليه دينار أو نصف دينار يتصدق به**»[1].

فقال: قدامة بن وَبَرَة يرويه، لا يعرف»[2].

والحديث يرويه همام عن قدامة بن وَبَرَة[3] عن سمرة، فرواية قتادة، وهو ثقة مشهور، عن مثل هذا المجهول قد تكون سبباً في خفاء حال الحديث عند من لا بصيرة له برجاله وعلله، لذا أعل الإمام أحمد هذا الحديث بهذا الراوي المجهول، كما أشار الإمام أحمد إلى نوع آخر من العلة في هذا الحديث إضافة إلى العلة السابقة، فقد جاء في رواية مسلم بن الحجاج: «قيل لأحمد بن حنبل: يصح حديث سمرة عن النبي ﷺ: «**من ترك الجمعة عليه نصف دينار**»؟ فقال: قدامة يرويه، لا نعرفه، رواه أيوب أبو العلاء، فلم يصل إسناده كما وصل همام، قال: نصف درهم أو درهم، خالفه في الحكم، وقصر من الإسناد»[4].

والعلة هنا هي مخالفة أيوب أبي العلاء[5] لهمام في إسناده ومتنه.

---

(١) رواه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب كفارة من تركها (الجمعة) (١٠٥٣)، و(١٠٥٤)، بمعناه مرسلاً، والنسائي في الجمعة، باب كفارة من ترك الجمعة من غير عذر (١٣٧١).

(٢) العلل: ٢٥٦/١.

(٣) قدامة بن وَبَرَة بموحدة وفتحات، العجيفي، البصري: مجهول، من الرابعة، روى له أبو داود والنسائي، التقريب: ص ٣٩٠.

(٤) تهذيب الكمال: ٢٣/(٤٨٦١).

(٥) هو أيوب بن أبي سكين التميمي، أبو العلاء القصّاب الواسطي، وثقه أحمد بن حنبل ومسلم والنسائي وابن سعد، مات سنة ١٤٠هـ، انظر: التقريب: ص ٥٨، وتهذيب التهذيب: ٢٠٧/١ ـ ٢٠٨.

المثال الثاني:

قال المروذي: «ألقيت على أبي عبدالله حديثاً رواه الفضل بن موسى، عن إبراهيم بن عبدالرحمن، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: عارض رسول الله ﷺ جنازة أبي طالب.

فقال: هذا منكر، هذا رجل مجهول»[1]، والرجل الذي يريده الإمام أحمد هنا، هو إبراهيم بن عبدالرحمن، لأن بقية رجال الإسناد معروفون، وأحاديثه عن كل من روى عنه ليست مستقيمة، وأورد ابن عدي حديث ابن عباس هذا في الكامل[2]، وترجم له الذهبي في الميزان[3]، فالإمام أحمد أعل هذا الحديث بهذا الراوي المجهول، وخاصة أنه من رواية الفضل بن موسى عنه وهو من الثقات الأثبات[4]، ممَّا يكون سببًا في خفاء علته.

المثال الثالث:

قال مهنا: «حدثنا خالد بن خداش: ثنا عبدالله بن وهب، ثنا السري بن يحيى، أن شجاعاً، حدثه عن أبي طيبة عن عبدالله بن مسعود قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**من قرأ سورة الواقعة في ليلة لم تصبه فاقة**»[5]. قال أحمد: هذا حديث منكر.

وقال: السري بن يحيى ثبت، ثقة ثقة، وشجاع الذي روى عنه السري: لا أعرفه وأبو طيبة هذا لا أعرفه، والحديث منكر»[6]، وشجاع، وقيل أبي شجاع مجهول عند أهل الحديث[7]، وكذا أبو طَيْبَة، وقيل أبي

---

(١) سؤالات المروذي: (٢٧٢)، وانظر الموسوعة: (٣٢٥/٤).

(٢) انظر: الكامل: ت (٢٥٩).

(٣) الميزان: ٤٥/١.

(٤) انظر: التقريب: ص٣٨٣.

(٥) عزاه ابن كثير في تفسيره (٣٦٠/٤)، إلى ابن عساكر وأبي يعلى: عن السري بن يحيى أن شجاعاً حدثه عن أبي ظبية، وراجع السلسلة الضعيفة للشيخ الألباني (٢٨٩)، و(٢٩٠)، و(٢٩١).

(٦) المنتخب من العلل: ص ١١٧.

(٧) راجع ترجمته في اللسان: ١٣٩/٣، و٦٠/٧.

ظبية، هو الآخر مجهول أيضاً[1]، ومن ثم أعل الإمام أحمد الحديث بهذين الراويين المجهولين عنده، وممّا يزيد الأمر خفاءً وغموضاً، كون الراوي عن شجاع هو السري بن يحيى[2] أحد الثقات الأثبات عند أحمد وغيره.

المثال الرابع:

قال عبدالله: قلت لأبي ما تقول في هذا الحديث، حديث مالك عن يزيد بن عبدالله بن فسيط عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان عن أمه عن عائشة: أن النبي ﷺ رخص أن يستمتع بجلود الميتة، إذا دبغت[3]، قلت لأبي: ما تقول في هذا الحديث؟

قال فيه أمُّه، من أمه، كأنه أنكره من أجل أمّه[4].

فالإمام أحمد يُعلُّ هذا الحديث بجهالة أم محمد[5]، وقد تلقى عنه هذا التعليل الإمام الأثرم فقال ـ فيما نقله عنه الزيلعي ـ «أم محمد غير معروفة ولا يعرف لمحمد عنها غير هذا الحديث»[6].

المثال الخامس:

قال الخلال: «أخبرنا زكرياء بن يحيى: ثنا أبو طالب، أنه سأل أبا عبدالله عن حديث هشيم، عن عبدالرحمن بن يحيى، عن علي بن عروة

---

(١) راجع ترجمته في التهذيب: ٥٤٣/٤، والتقريب: ص ٥٧٤.

(٢) هو السري بن يحيى بن إياس بن حرملة الشيباني، البصري، ثقة، روى عن الحسن البصري، وهشام الدستوائي وعمرو بن دينار وغيرهم، روى عنه حماد بن زيد وابن المبارك، وابن وهب، توفي سنة ١٦٧هـ، انظر: تهذيب التهذيب: ٦٨٨/١، والتقريب: ص١٧٠.

(٣) أخرجه أبو داود في اللباس: ٦٦/٤ والنسائي ١٧٦/٧، وابن ماجه ١١٩٢/٢، والبيهقي: ١٧/١ كلهم من طريق مالك.

(٤) العلل: ١٩٢/٣.

(٥) قال الحافظ في التقريب (ص٦٧٦): «أم محمد والدة محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان، مقبولة من الثالثة، د س ق» فتعقبه صاحبا تحرير التقريب (٤٤٧/٤) بقولهما: «بل مجهولة لتفرد ابنها بالرواية عنها، ولم يوثقها أحد» والأمر كما قالا.

(٦) انظر: نصب الراية: ١١٧/١، والجوهر النقي بهامش السنن الكبرى: ١٧/١.

القرشي قال: قال رسول الله ﷺ: **«كرم المرء طيب زاده في السفر»**.

فقال عبدالرحمٰن بن يحيى ليس بذلك، وعلي بن عروة: لا أعرفه، ولا أدري من هو»[1].

فالإمام أحمد يُعلُّ هذا الحديث بعلتين:

أولاهما: ضعف عبدالله بن يحي[2].

ثانيتهما: جهالة علي بن عروة[3].

وممّا يزيد في خفاء علة هذا الحديث هو رواية هُشيم بن بشير الواسطي له عن هؤلاء الضعفاء، وهو من الثقات المشهورين.

المثال السادس:

قال مُهنا: «سألت أحمد عن إبراهيم قُعَيْس يحدث عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: **«سيكون أمراء من بعدي»**، قال: لا أعرفه، ولكن العلاء بن المسيب يحدث عنه هذا الحديث، ولا نعرف هذا الحديث، ولم يروه أصحاب نافع، قال: ولا أعرف إبراهيم قعيس، ولا أدري من هو»[4].

فالإمام أحمد قد أعل هذا الحديث بإبراهيم قعيس[5]، لكونه مجهولاً عنده، ثم تفرده بشيء لا يعرفه أصحاب نافع الأثبات.

---

(١) المنتخب من العلل: ص ٨١.

(٢) هو عبدالرحمن بن يحيى الصَّدَفي، أخو معاوية بن يحي، روى عن هشيم، لينه أحمد، انظر ميزان الاعتدال: **٢/٥٩٨**.

(٣) هو علي بن عروة الدمشقي القُرشي، روى عن سعيد المقبري، وعبدالملك بن أبي سليمان ويونس ين يزيد، وابن جريج وغيرهم، وروى عنه العلاء بن برد بن سنان، وشهاب بن خراش وغيرهم، اختلف فيه أئمة الجرح والتعديل، فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه، ومن جهله وتركه، ومنهم من اتهمه وكذبه، انظر: تهذيب التهذيب: **٣/١٨٢ ـ ١٨٤**، والتقريب: **٣٤٢**.

(٤) المنتخب: ص ١٧٠.

(٥) هو إبراهيم بن إسماعيل قعيس مولى بني هاشم، كنيته أبو إسماعيل، يروي عن نافع وأبي وائل، روى عنه العلاء بن المسيب وسليمان التيمي. انظر الثقات لابن حبان ٦/٢١، وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول إبراهيم قعيس ضعيف الحديث» **٢/١٥١**.

فهذه جملة من الأحاديث التي أعلها الإمام أحمد بجهالة رواتها، وهناك طائفة أخرى نحيل على مواضعها[1].

الجنس الثالث: ما كانت علته كون راويه متروكاً

أعل الإمام أحمد أحاديث كثيرة لكون رواتها متروكين عند أهل الحديث، وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك.

المثال الأول:

قال عبدالله: «روى حجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ ردها بنكاح جديد ـ يعني زينب ابنته ﷺ ـ على أبي العاص بن الربيع[2].

وسمعته يقول: قرأت في بعض الكتب عن حجاج قال: حدثني محمد بن عبيدالله العزرمي عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ.

قال أبي: ومحمد بن عبيدالله ترك الناس حديثه»[3].

فهذا الحديث أعله الإمام أحمد بتدليس الحجاج، إذ أسقط الراوي المتروك والذي بينته الروايات الأخرى، وقد فصل الإمام أحمد هذا في المسند فقال عقب إخراجه لهذا الحديث: «هذا حديث ضعيف، أو قال واه لم يسمعه الحجاج من عمرو بن شعيب، إنما سمعه من محمد بن عبيدالله العزرمي، والعزرمي لا يساوي حديثه شيئاً، والحديث الصحيح الذي روي عن النبي ﷺ أقرهما على النكاح الأول»[4].

---

(١) انظر: المنتخب من العلل: ص١٥١، ١٩٦، ٢٨٥، ٢٢٨.

(٢) أخرجه ابن سعد: ٣٢/٨، والترمذي: ٤٤٧/٣، وابن ماجه: ٤٤٧/١، والحاكم في المستدرك: ٦٣٩/٣، والبيهقي في سننه: ١٨٨/٧، وأحمد: ٢٠٧/٢ ـ ٢٠٨.

(٣) العلل: ٣١٣/١ ـ ٣١٥.

(٤) المسند: ٤٢١/٢ (٦٨٩٩).

وذكر البيهقي عن الدارقطني قوله: «هذا لا يثبت، وحجاج لا يحتج به، والصواب حديث ابن عباس رضي الله عنهما»(١).

وقال البيهقي: «وبلغني عن أبي عيسى أنه قال: سألت عنه البخاري فقال: حديث ابن عباس أصح في هذا الباب من حديث عمرو بن شعيب، وحكى أبو عبيد عن يحيى بن سعيد القطان، أن حجاجاً لم يسمعه من عمرو، وأنه من حديث محمد بن عبيدالله العزرمي عم عمرو، وهذا وجه لا يعبأ به أحد يدري ما الحديث»(٢).

ومحمد بن عبيدالله العزرمي مع صلاحه تركه أصحاب الحديث بلا خلاف بينهم(٣).

قال البخاري: تركه ابن المبارك ويحيى، وقال الفلاس، وابن الجنيد والأزدي: متروك الحديث، وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ، وذهبت كتبه فجعل يحدث من حفظه، فيهم، وكثرت المناكير في روايته، تركه ابن مهدي، وابن المبارك، والقطان، وابن معين، وقال ابن أبي حاتم: ترك أبو زرعة قراءة حديثه، وقال الحاكم: متروك الحديث بلا خلاف أعرفه بين أئمة النقل فيه، وقال الساجي: صدوق منكر الحديث، أجمع أهل النقل على ترك حديثه، عنده مناكير.

وممَّا يجعل علة هذا الحديث خفية لا يقف عليها إلاَّ الجهابذة من أهل الصنعة تدليس الحجاج، وإسقاطه لهذا الراوي المتروك؛ لأن الحجاج بن أرطأة وإن ضعفه بعض أهل العلم بسبب التدليس، فهو بالجملة صدوق

---

(١) السنن الكبرى: ١٨٨/٧، وحديث ابن عباس أخرجه أبو داود ٢٧٢/٢، والترمذي: ٤٤٨/٢، وابن ماجه ٦٤٨/١، وابن سعد ٣٣/٨، والحاكم ٢٠٠/٢، والبيهقي: ١٧٨/٧، كلهم من طريق ابن إسحاق، وهو مدلس، لكنه صرح بالتحديث في رواية الترمذي، وللحديث شواهد تقويه.

(٢) السنن الكبرى: ١٨٨/٧.

(٣) انظر: التاريخ الكبير: ١٧١/١/١، والجرح والتعديل: ١/١/٤، والميزان: ٦٣٥/٣، وتهذيب التهذيب: ٦٣٧/٣، والتقريب: ص٤٦٨.

حسن الحديث قد وصفه الإمام أحمد بالحافظ، وقال فيه أبو حاتم الرازي: «صدوق يدلس عن الضعفاء، يكتب حديثه، فإذا قال حدثنا، فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه، إذا بيّن السماع»[1].

المثال الثاني:

وقال عبدالله أيضاً: «حدثني أبي قال: سمعت يحيى بن آدم، قال: حدث سفيان بهذا الحديث عن حكيم بن جبير، حديث ابن مسعود وفي المسألة، من سأل جاء وفي وجهه خدوش أو كدوح[2]، فقال سفيان لعبدالله بن عثمان ـ يعني صاحب شعبة ـ أبو بسطام ـ يحدث عن حكيم بن جبير؟ فقال عبدالله بن عثمان: لا، فقال سفيان: حدثناه زبيد الأيامى عن محمد بن عبدالرحمن، قال أبي: وكان شعبة لا يحدث عن حكيم بن جبير، وكان عبدالرحمن لا يحدثنا عنه، ترك حديثه، وهو أبو جعفر المدايني، هو ابن مسور»[3].

حكيم بن جبير ضعفه وتركه غير واحد من الأئمة[4]، ورواية سفيان عن مثله وهو الثقة الثبت ممّا يوهم صحة حديثه، ويعمّي حاله، ولذا ركز الإمام أحمد في إعلال هذا الحديث، على حال راويه حكيم بن جبير.

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب: ٣٥٦/١ ـ ٣٥٧، وتحرير التقريب: ٢٥٠/١ ـ ٢٥١، وموسوعة أقوال الإمام أحمد: ٢٢٧/١ ـ ٢٢٩.

(٢) رواه أبو داود (١١٦/٢)، والترمذي: ٤٠/٣، والنسائي: ٩٧/٥، وأحمد: ٣٨٨/١، والدارمي: ٣٨٦/١، والحاكم: ٤٠٧/١، والدارقطني: ١٢٢/٢، كلهم من طريق حكيم بن جبير عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبدالله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من سأل وله ما يغنيه جاء خموشاً، أو كدوحاً في وجهه يوم القيامة**»، فقيل: يا رسول الله، ماذا يغنيه؟ أو ماذا أغناه؟ قال: «**خمسون درهماً أو حسابها من الذهب**» هذا لفظ النسائي.

(٣) العلل: ٢٤١/١.

(٤) هو حكيم بن جبير الأسدي، وقيل مولى ثقيف، الكوفي، روى عن إبراهيم النخعي، وأبي جحيفة وغيرهم، روى عنه الأعمش والسفيانان وشعبة وجماعة، ضعفه أحمد وابن معين وشعبة وأبو حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم، انظر: تهذيب التهذيب: ٤٧٢/١.

المثال الثالث:

قال الخلال: «أخبرني عصمة: ثنا حنبل، قال: قلت لأبي عبدالله ثنا عباس الزمني: ثنا حماد عن أبي عمر البزار، عن كثير بن زاذان، عن عاصم بن ضمرة، عن علي، قال: «**من علم القرآن، وعلمه بني له بيت في الجنّة**» قال أبو عبدالله: لا أعرف حماداً، وأبو عمر البزار متروك الحديث»[1].

فهذا الحديث أعله الإمام أحمد بعلتين ظاهرتين، أولاهما: جهالة حماد هذا[2]، ثانيتهما: ضعف أبي عمر البزار[3] الذي وصل حد الترك.

الجنس الرابع: ما كانت علته تهمة راويه بالكذب

من الأسباب الظاهرة التي يعل بها الإمام أحمد الأحاديث كذب الراوي أو تهمته بالكذب، وفيما يلي أمثلة توضح ذلك.

المثال الأول:

قال مهنا: «سألت أحمد قلت: حدثني أبو خيثمة: ثنا محمد بن الحسن المدني: ثنا مالك بن أنس، عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة، قالت: قال رسول ﷺ: «**فتحت المدائن بالسيف، وفتحت المدينة بالقرآن**»[4] فقال: هذا منكر.

قلت: لم تسمع هذا من حديث مالك، ولا من حديث هشام؟ قال: لا.

---

(١) المنتخب من العلل: ص ١٢١.

(٢) لم أجدْ له ذكراً في كتب الرجال والجرح والتعديل، مع البحث والتفتيش.

(٣) هو حفص بن سليمان، المقرئ المشهور، وهو مع إمامته في القراءة متروك الحديث، مات سنة ١٨٠هـ، وله تسعون سنة، انظر: التهذيب: ١/٤٥٠ ـ ٤٥١، والتقريب: ص١١١.

(٤) انظر: اللآلي الموضوعة، للسيوطي: ٢/١٢٧، وسلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني: (١٨٤٧).

وسألت يحيى بن معين عنه؟ فقال: ليس بصحيح، قد رأيت أنا هذا الشيخ، يعني: محمد بن الحسن، وكان كاذباً، وكان رجلاً سخياً قلت: يروى عنه الحديث؟ قال: لا، هو كذاب».

قال: إنما هو قول مالك، ولم يكن يرويه عن أحد»[1] فالإمام أحمد أعل هذا الحديث بسبب تفرد هذا الراوي الكذاب به دون أصحاب الإمام مالك المعروفين، أمثال ابن مهدي، وابن القطان، والشافعي، وغيرهم.

وقد أنكر هذا الحديث أئمة الصنعة، واتهموا به محمد بن الحسن بن زَبَالة[2] من هؤلاء الإمام ابن معين[3]، وابن أبي حاتم[4] وعثمان الدارمي[5]، والخليلي[6]، وابن عدي[7].

المثال الثاني:

قال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، قال: قال رجل لأيوب إن عمرو بن عبيد روى عن الحسن أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا رأيتم معاوية على المنبر فاقتلوه**» فقال: كذب عمرو بن عبيد»[8].

---

(١) المنتخب: ص ١٤٠.
(٢) هو محمد بن الحسن بن زَبَالَة، بفتح الزاي وتخفيف الموحدة، المخزومي أبو الحسن المدني، كذبوه، من كبار العاشرة، مات قبل المئتين، روى له أبو داود، التقريب: ص ٤٠٩.
(٣) انظر: سؤالات ابن الجنيد (٤٨٦).
(٤) الجرح والتعديل: ٢٢٨/٢/٣.
(٥) انظر الكامل لابن عدي: ١٧١/٦.
(٦) الإرشاد: ١٧٠/١.
(٧) المصدر السابق.
(٨) العلل: ٤٠٦/١.

وبالسند السابق قيل لأيوب إن عمراً روى عن الحسن أنه قال: لا يجلد السكران من النبيذ، فقال: كذب أنا سمعت الحسن يقول: «يجلد السكران من النبيذ»(١).

فالإمام أحمد قد أعل هذه الأحاديث برواية عمرو بن عبيد لها، وهو متهم بالكذب عند نقاد الحديث(٢).

والحديث الأول قد حكم عليه غير واحد من الأئمة بالوضع، واتهموا به عمرو بن عبيد(٣).

المثال الثالث:

قال حنبل: قلت لأبي عبدالله: حدثنا عاصم، عن محمد بن زياد الجزري، عن ميمون عن يزيد الأصم قال: «العلم دين، فانظروا ممن تأخذونه».

قال أبو عبدالله: اضرب عليه، فضرب عليه، وسمعت أبا عبدالله يقول: محمد بن زياد الجزري، يقال: إنه يضع الحديث»(٤).

أنكر الإمام أحمد هذا الحديث من أجل تفرد محمد بن زياد الجزري به، ومحمد بن زياد قد كذبه أحمد ـ فيما نقله عنه ابنه عبدالله، قال: «سألت أبي، عن محمد بن زياد، يقال له الميموني، كان يحدث، عن ميمون بن مهران؟ قال: كذّاب، خبيث، أعور يضع الحديث»(٥)، وكذبه غير واحد من أئمة الحديث منهم: ابن معين، والفلاس، وأبو زرعة،

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) انظر: التاريخ الكبير: ٣٥٢/٢/٣، والجرح والتعديل: ٢٤٦/١/٣، والمجروحين: ٦٩/٢، والميزان: ٢٧٣/٣، وتهذيب التهذيب: ٢٨٨/٣ ـ ٢٩٠، والتقريب: ص٣٦١.

(٣) انظر: الموضوعات لابن الجوزي: ٢٥/٢، واللآلي المصنوعة: ٤٢٥/١.

(٤) المنتخب: ص١٥٢.

(٥) العلل: ٢٩٧/١ ـ ٢٩٨.

والجوزجاني، والنسائي، وأبو خيثمة، وابن حبان، والدارقطني، وغيرهم[1].

المثال الرابع:

قال المروذي: «أنكر (يعني أبا عبدالله) حديث طلحة بن زيد، عن موسى بن يسار، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**في العسل العشر**»[2].

فقال: طلحة بن زيد، كان نزل على شعبة، ليس بشيء كان يضع الحديث»[3].

فالإمام أحمد أنكر هذا الحديث على راويه طلحة بن زيد، متهماً إياه بالوضع، وطلحة هذا قد تركه غير واحد من الأئمة وَرَمَوْه بالوضع كابن المديني وأبي داود وغيرهم[4].

---

(١) انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي: (١٦٢٠)، والجرح والتعديل: (١٤١٢/٧)، والكامل (١٦٣٢)، وتاريخ بغداد: ٢٧٩/٥ و٢٨٠، وتهذيب الكمال: ٥٢٢٤/٢٥، وتهذيب التهذيب: ٥٦٧/٣، والتقريب: ص ٤١٤.

(٢) أخرجه الترمذي: (٦٢٩) والبيهقي (١٢٦/٤)، ومن حديث صدقة بن عبدالله عن موسى بن يسار عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: «**في العسل في عشرة أزق زق**»، وقال الترمذي: حديث ابن عمر في إسناده مقال، ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب كبير شيء، وكذلك ضعفه البيهقي، وصدقة بن عبدالله ضعفه الإمام أحمد، وابن معين وغيرهما، وحديثه هذا قد استنكره البخاري: وقال هو نافع مرسل وقال النسائي: صدقة ليس بشيء، وهذا الحديث منكر، ووجه استنكار الأئمة له هو تفرد صدقة بن عبدالله برفعه، والصواب أنه مرسل، وصدقة أحاديثه مناكير خاصة ما يرفعه، وهذه الرواية لا تصلح متابعته لرواية طلحة بن زيد السابقة فهي أيضاً منكرة ومعلة، ووجهه إعلالها هو أن هذا الحديث محفوظ عن نافع مرسلاً، فمن رواه مرفوعاً فقد وهم، كما هو الحال بالنسبة لرواية صدقة، أو سرقه من غيره، كما هو الحال بالنسبة لرواية طلحة بن زيد، كما يومئ إليه كلام الإمام أحمد حين ضعفه جدّاً ورماه بالوضع، هذا وقد صرح كثير من الحفاظ بأنه لا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء. انظر: زاد المعاد: ١٤/٢، وخلاصة البدر المنير: ٣٠٠/١، والتلخيص الحبير: ١٦٧/٢ ـ ١٦٨، وتحفة الأحوذي: ٨/٢.

(٣) سؤالات المروذي (٢٧٥)، وانظر الموسوعة: ٣٣٢/٤.

(٤) انظر: تهذيب التهذيب: ٢٣٨/٢ ـ ٢٣٩، والتقريب: ص٢٢٤.

ومما سبق نستخلص أن التعليل بالظاهر عند الإمام أحمد يأخذ صوراً عدة منها:

١ - التعليل بضعف الراوي.

٢ - التعليل بجهالة الراوي.

٣ - التعليل بكون الراوي متروكاً.

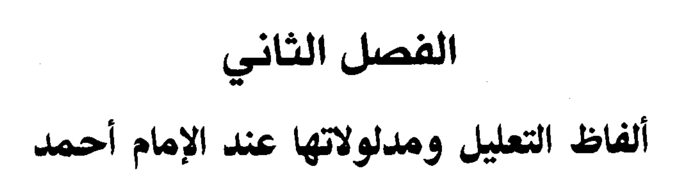
٤ - والتعليل بكون الراوي كذاباً، أو متهما بالكذب.

ويمكن أن تكون هذه الأمور لوحدها سبباً للتعليل عند الإمام أحمد، خاصة إذا تفرد مثل هؤلاء بشيء لا يعرف إلا من جهتهم، ويمكن أن يضيف إليها أسباباً أخرى، والأمر يختلف من حديث إلى آخر.

ومنها نلاحظ أن نسبة هذه الأحاديث المعلة بالأسباب الظاهرة قليلة نسبياً إذا قارناها بما أوردناه من الأمثلة في أجناس العلل الخفية في الأسانيد والمتون.

وبنهاية هذا المبحث نكون قد أتينا على كل أجناس العلل الخفية والظاهرة مصنفة تصنيفاً موضوعياً، مدعمة بالأمثلة والنماذج من كلام الإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل، مما يكون إن شاء الله نموذجا يحتذى في دراسة كتب العلل عند الأئمة الآخرين.





الفصل الثاني

ألفاظ التعليل ومدلولاتها عند الإمام أحمد

ويتضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول: لفظ النكارة ومدلوله عند الإمام أحمد.

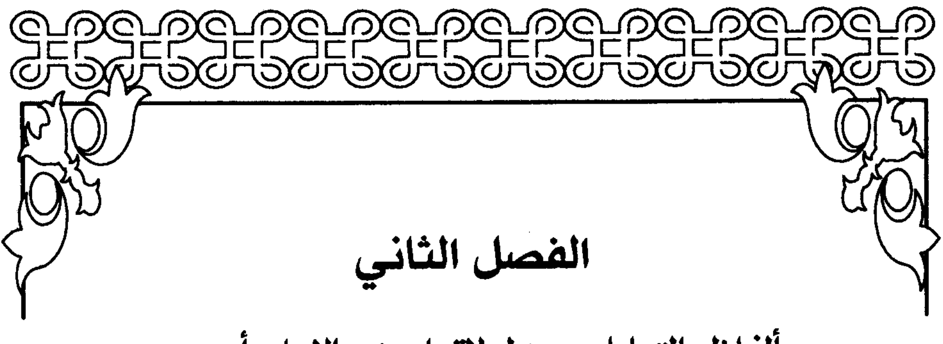
المبحث الثاني: الخطأ والوهم ومدلولهما عند الإمام أحمد.

المبحث الثالث: ألفاظ الوضع والبطلان ومدلولهما عند الإمام أحمد.

المبحث الرابع: ألفاظ الغرابة والتفرد ومدلولها عند الإمام أحمد.

المبحث الخامس: ألفاظ التضعيف ومدلولها عند الإمام أحمد.

المبحث السادس: ألفاظ وعبارات أخرى.



الفصل الثاني

ألفاظ التعليل ومدلولاتها عند الإمام أحمد

لقد كثرت العبارات التي يطلقها الإمام أحمد على الأحاديث تعليلاً وتنوعت، وحصر هذه الألفاظ بالتتبع والاستقراء وتفسير مدلولاتها بالتحليل والمقارنة، يعد نقطة أساسية في فهم منهج الإمام أحمد في التعليل.

وأهم هذه الألفاظ التي يستعملها الإمام أحمد في تعليله للأحاديث:

لفظ النكارة، والخطأ، والوهم، والغرابة، والوضع والبطلان؛ والعبارات الدالة على عدم معرفة الخبر، أو عدم ثبوته، أو عدم صحته وضعفه، والعبارات الدالة على أنواع خاصة من العلل كالعبارات الدالة على القلب والإحالة، أو الاضطراب والاختلاف، أو التصحيف والتحريف، وغيرها.

كما أن هناك عبارات للترجيح يستعملها الإمام أحمد، لتَدُلَّ بالمقابلة على أن الطرق الأخرى معلولة، كقوله: «والصواب...»، و«إنما هو...»، و«الأصح...»، و«ما أراه من حديث فلان، وأراه من حديث فلان...»، «وليس هو من حديث فلان، وإنما هو من حديث فلان»، «هو معروف»، ونحوها.

وسنتناول في هذا الفصل هذه الألفاظ والعبارات محاولين معرفة مدلولاتها عند الإمام أحمد، من خلال إطلاقاته المختلفة للفظة وتصريفاتها

اللغوية، مستعينين في فهمها بما نجده من تفسيرات لعلماء الحديث، وبإطلاقات معاصريه وأقرانه من أئمة الحديث ونقاده، لأنه من المفترض أنهم يستعملون مصطلحات متقاربة، إن لم نقل موحدة في الغالب الأعم؛ كما نعرج على مقارنة ذلك بما استقرت عليه كتب «علوم الحديث ومصطلحه» لنرى مدى التوافق والتباين من الجانب النظري النقدي عند هؤلاء، والجانب التطبيقي العملي عند أولئك، ولا يخفى أثر مثل هذه الموازنات في التمييز بين مناهج المحدثين، وعدم الخلط بينها.

وسنتناول هذه الموضوعات ضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول: لفظ النكارة ومدلوله عند الإمام أحمد.

المبحث الثاني: الخطأ والوهم ومدلولهما عند الإمام أحمد.

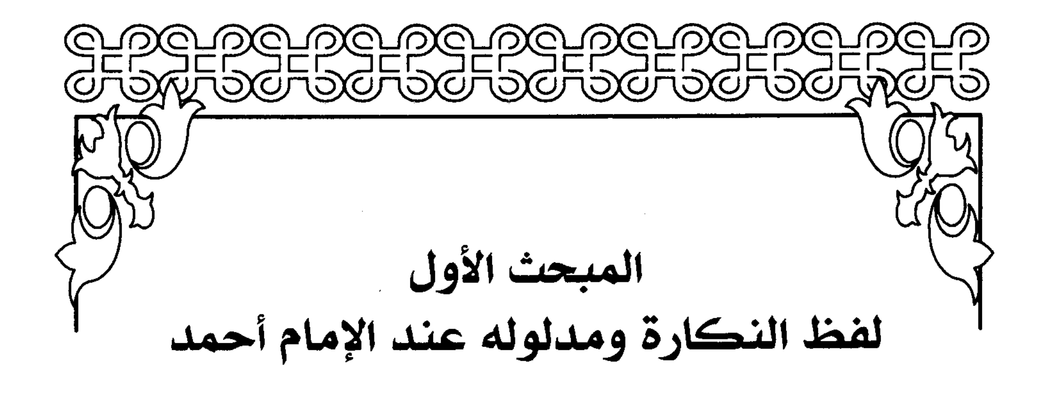
المبحث الثالث: الوضع والبطلان ومدلولهما عند الإمام أحمد.

المبحث الرابع: ألفاظ الغرابة والتفرد ومدلولها عند الإمام أحمد.

المبحث الخامس: ألفاظ التضعيف ومدلولها عند الإمام أحمد.

المبحث السادس: ألفاظ وعبارات أخرى.





المبحث الأول
لفظ النكارة ومدلوله عند الإمام أحمد

يعد لفظ «النكارة» بمختلف تصريفاته اللغوية من أكثر الألفاظ استعمالاً عند الإمام أحمد في التعليل، بل هو الأكثر على الإطلاق، فقد استعمله مجرداً في الحكم على الرواة والمرويات، كما استعمله مقروناً بما يدل على تفسير معناه.

وكان لبعض المحدثين تفسيرات لهذا المصطلح لم توفق في تحديد معناه تحديداً صحيحاً، مما زاده خفاءً وغموضاً، لذا تعرضنا لمناقشة هؤلاء العلماء بناء على الواقع النقدي عند هذا الإمام من خلال استقراء أحكامه من مختلف الروايات عنه، ومقارنة ذلك بما عند معاصريه من أئمة النقد ثم مقارنة هذه النتائج بما هو مقرر في كتب «المصطلح».

وسنتناول هذه القضايا في المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف النكارة لغة.

المطلب الثاني: إطلاقات الإمام أحمد لهذا اللفظ.

المطلب الثالث: معنى هذا المصطلح عند الإمام أحمد.

المطلب الرابع: معنى هذا المصطلح عند أئمة النقد.

المطلب الخامس: معنى هذا المصطلح عند الأئمة المتأخرين.

المطلب السادس: مفهوم النكارة عند الحفاظ المتأخرين.

❋ ❋ ❋

المطلب الأول:
تعريف النكارة لغة

جاء في مختار الصحاح: «النكرة: ضد المعرفة، وقد نَكِرَهُ بالكسر نُكرًا، ونُكُرًا، بضم النون فيهما، وأنكره واستنكره كله بمعنى، ونكر، وتنكر: أي غيَّره إلى مجهول، والمنكر واحد: المناكير»(١).

وقال الفيومي: «أنكرتَه إنكارا خلاف عرفتَهُ»(٢).

وقال الفيروزآبادي: «والنكرة خلاف المعرفة... وأنكره واستنكره وتناكره: جهله، والمنكر ضد المعروف»(٣).

وقال ابن منظور: «والنكرة إنكارك الشيء، وهو ضد المعرفة، والنكرة خلاف المعرفة، ونكر الأمر نكيراً، وأنكرَه إنكارًا ونُكرًا: جهِلَهُ والصحيح أن الإنكار المصدر والنكر الاسم، ويقال: أنكرتُ الشيء، وأنا أنكره إنكاراً ونكرته، مثله قول الأعشى:

وأنكرتني وما كان الذي نكرت من الحوادث إلاَّ الشيب والصلعا

وفي التنزيل العزيز: ﴿نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾، والمنكر الأمر: خلاف المعروف»(٤).

من خلال ما أوردناه من كلام أئمة اللغة يتبين أن النكارة هي الجهالة وعدم المعرفة، فالمنكر هو المجهول وغير المعروف، وقد جاء استعماله بهذا المعنى في مواضع من القرآن الكريم منها قوله تعالى:

---

(١) مختار الصحاح، ص ٤٢٨.
(٢) المصباح المنير: ص ٦٢٥.
(٣) القاموس المحيط: ٢/١٥٤.
(٤) لسان العرب: ٥/٢٣٣، ط. دار صادر.

﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾[1]، أي لا يعرفونه لبعد عهدهم، وظنهم هلاكه[2].

﴿فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلُونَ (٦١) قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ (٦٢)﴾[3].

أي: لا أعرفكم[4].

﴿إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾[5]. أي: لا نعرفهم[6].

* * *

المطلب الثاني:
إطلاقات الإمام أحمد للفظ النكارة

حكم الإمام أحمد بالنكارة على كثير من الأحاديث، ولقد أحصيت أكثر من (١٠٠) مائة نص أطلق فيها الإمام هذه اللفظة أو ما يدل عليها، ويمكن أن تقسم هذه الإطلاقات إلى نوعين: إطلاقات مجردة، وإطلاقات مقرونة بما يفسرها.

١ ـ النوع الأول: الإطلاقات المجردة:

استعمل فيه الإمام أحمد عبارات دالة على استنكار الخبر دون أن يقرنها بأي عبارة أخرى تفسر معناها، ولقد بلغت هذه الإطلاقات (٥٦) مرة ـ فيما وقفت عليه ـ ويمكن أن نصنفها إلى مجموعتين: إحداهما يقتصر فيها على وصف الحديث بالنكارة، والثانية فيها مبالغة في الوصف بالنكارة:

---

(١) يُوسُف: ٥٨.
(٢) تفسير الجلالين: ص ٣١٨.
(٣) الحجر: ٦١، ٦٢.
(٤) المصدر السابق: ٣٤٨.
(٥) الذاريات: ٢٥.
(٦) المصدر السابق: ٦٩١.

أ ـ الوصف بالنكارة فقط: واستعمل فيه ألفاظاً دالة على مجرد النكارة مثل قوله: «منكر»، أو «هذا حديث منكر»، أو «هذا منكر»، أو «هذا الحديث منكر»، أو «هو عندي منكر» ونحوها، ولقد أحصيت **(٣٢)** حديثاً أطلق عليه هذه الألفاظ، وكلها من استعمال الإمام أحمد وتعبيره بلسانه وفيما يلي أمثلة على ذلك:

١ ـ قال مهنّا: «سألت أحمد عن علي بن علقمة، عن ابن مسعود: **«لكل شيء آفة وآفة الدين بنو أمية»** فقال: هذا حديث منكر»(١).

٢ ـ وقال عبدالله: «سمعت أبي يقول: حدثنا بحديث الشفعة ـ حديث عبدالملك بن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ، وقال: هذا حديث منكر»(٢).

٣ ـ وقال إبراهيم بن الحارث: «إن أبا عبدالله سأل عن حديث عقبة بن الحارث: **«لو كان بعدي نبي لكان عمر»** فقال اضرب عليه، فإنه عندي منكر»(٣).

٣ ـ قال ابن هانيء: «سمعته يقول: (يعني أبا عبدالله) حديث سودة: **«الولد للفراش»** منكر، إنما هو عن رجل»(٤).

وأما لفظ «فأنكره» فيكون مستعملاً من قبل تلاميذ الإمام أحمد الذين سألوه عن أحاديث معلة فأجابهم مما يقتضي استنكاره لها فيعبرون عن ذلك

---

(١) المنتخب من العلل: ٢٣٦، رقم (١٤٢).

(٢) العلل: ٢٨١/٢، رقم (٢٢٥٦).

(٣) المنتخب: ١٩٠ رقم (١٠٦).

(٤) سؤالاته رقم (٢٢٩٥)، وانظر الموسوعة: ٣٦٣/٤، وانظر بقية الأمثلة في العلل برواية عبدالله النصوص: ٢٥٤، ٧١٦، ٢٦٥٦، ٥٦١٢، ٥٩٥١، ٥٩٥٣، ٥٦٦٠، والمنتخب من العلل: النصوص: ٥، ٦، ١١، ١٦، ١٧، ٣٥، ٣٧، ٤٩، ٦٨، ١١٤، ١٩٤، وموسوعة أقوال الإمام أحمد، النصوص: ٢٠٧، ٢٩٦، ٤٣٦، ٤٨٧، ٤٩٧، ٣٩٦٦، ٣٩٧٠، ٣٩٧٨، ٣٩٧١، ٣٩٩٤، ٤٠٠٩، ٤٠٤٢، ٤٠٥٧، ٤١٩٢.

بقولهم: «سألت عن حديث فلان... فأنكره» ولقد أحصيت (٢٠) نصاً، استعملت فيه هذه العبارة، وهذه بعض الأمثلة:

١ ـ قال عبدالله: «حدثت أبي بحديث إبراهيم بن عيينة عن مِسْعد وسفيان وشعبة عن محارب عن جابر أن النبي ﷺ قال: «**نعم الإدام الخل**» **فأنكره**»[١].

٢ ـ وقال الأثرم: «قلت لأبي عبدالله: روى ثابت عن أنس أن النبي ﷺ قال: «**يسمونهم محمداً ويسبونهم**»، فأنكره[٢].

٣ ـ وقال أبو داود: «قلت لأبي عبدالله: حديث ابن الأصبهاني عن مرة عن عبدالله: «نعى إلينا نفسه ﷺ»، فأنكره[٣].

٤ ـ وقال المرُّوذي: سئل أبو عبدالله: «هل كتبت حديث النبي ﷺ: **أنا أكرم على الله أن يتركني بعد مائة سنة**، فأنكره، وقال لم أسمع به»[٤].

ب ـ المبالغة في الوصف بالنكارة: ويستعمل فيه ألفاظاً دالة على المبالغة في وصف الحديث بالنكارة، مثل: «منكر جدًّا» أو «أنكره إنكاراً شديداً» أو «أنكره أشد الإنكار» أو «ما أنكره» ونحوها وفيما يلي أمثلة تبين ذلك:

١ ـ قال الأثرم: «ذكر لأبي عبدالله: عن أبي عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «**أنا سيد ولد آدم وعلي سيد العرب**» فأنكره إنكاراً شديداً»[٥].

---

(١) العلل: ٢١١/٣ رقم (٤٩١٣).

(٢) المنتخب: ١٧٩ رقم ٩٦.

(٣) المنتخب: ١٨٠ رقم (٩٩).

(٤) المنتخب: ١٨٠ رقم (١٠٠)، وانظر بقية الأمثلة في المنتخب النصوص: ٥٨، ٩٨، ١٠٣، ١٥٧، والعلل ومعرفة الرجال: رواية عبدالله، النصوص: ٤٥٨، ١٦٢٥، ١٧٢٤، ٢٦٩٠، ٤٥٥٠، ٤٥١٨، ٥٣٤٩، ٥٧٤٠.

(٥) المنتخب: ٢٠٦ رقم (١١٨).

٢ ـ وقال عبدالله: «قرأت على أبي: علي بن ثابت عن إسماعيل عن إبراهيم بن مهاجر عن أبيه عن عبدالرحمن بن الأسود أن ابن مسعود غسل امرأته حيث ماتت، سمعت أبي يقول: ما أنكره»[١].

٣ ـ وقال عبدالله أيضاً: «حدثت أبي بحديث حدثناه عبيدالله بن عُمر القَواريري، قال: حدثنا معاذ بن معاذ قال: حدثنا الأشعث يعني ابن عبدالملك الحُمْراني عن محمد بن عبدالله بن شَقيق العُقَيْلي عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ لا يصلي في شُعْرِنا أو لِحَافِنَا».

قال أبي: ما سمعت عن أشعث حديث أنكر من هذا، وأنكره أشد الإنكار»[٢].

٤ ـ وقال أبو طالب: «سألت أبا عبدالله قلت: شريح حدثنا عن محمد عن إسماعيل ـ يعني: ابن أبي فديك ـ عن عبدالملك بن زيد، عن مصعب بن مصعب، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ترفع زينة الدنيا بعد خمس وعشرين ومائة سنة**».

قال أبو عبدالله: لا تخرجه، هذا منكر جدًّا، كان ابن أبي فديك لا يبالي عن من روى»[٣].

النوع الثاني: إطلاقات مقرونة بما يفسر هذا اللفظ:

يستعمل الإمام أحمد، أو تلاميذه الناقلون عنه لفظ النكارة ـ في بعض الأحيان ـ مقروناً بغيره من الألفاظ التي تفسره أو تبين وجه النكارة ويمكن أن نصنف هذه الألفاظ إلى المجموعات التالية:

أولاً ـ أن يقرنه بما يدل على ما ينفي الصحة، كقوله: «منكر ليس بصحيح».

---

(١) العلل: ١٩٠/٣ رقم (٤٨١٨)

(٢) العلل: ٤٦٣/٣ رقم (٥٨٨٢).

(٣) المنتخب: ٢٩١ رقم (١٨٩).

مثاله: قال مهنا: «سألت أحمد عن حديث خلف بن خليفة، عن حميد الأعرج عن عبدالله بن الحارث، عن عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ: **«كلم الله موسى وعليه جبة صوف»**.

فقال: منكر ليس بصحيح، أحاديث حميد عن عبدالله بن الحارث منكرة»[1].

وقال مهنا: «سألت أحمد عن حديث حدثنا به خالد بن خداش، ثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن الحسن، عن صخر بن قدامة، قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا يولد بعد مائة سنة مولود لله فيه حاجة»**.

قال: وسألته عن حديث حدثناه، عن حماد بن سلمة: ثنا علي بن زيد، قال: قال الحسن: سَلْ عبدالله ابن قدامة بن صخر العقيلي عن هذا الحديث، فلقيته على باب الإمارة، فذكرت له، فقال: زعم أبو ذر، أنهم كانوا مع النبي ﷺ فذكر الحديث، ثم قال: «يا أيها الناس إنه ليس اليوم نفس منفوسة يأتي عليها مائة سنة يعتمل الله بها شيئاً».

قال أحمد: ليسا بصحيحين، وهما منكران»[2].

ثانياً ـ أن يقرنه بما يدل على عدم ثبوته أو أنه لا أصل له:

أمثلته: قال الخلال: «أخبرنا المروذي أن أبا عبدالله ذكر لُوَيْناً فقال: حدث بحديث منكر عن ابن عيينة، ما له أصل: عمرو بن دينار، عن أبي جعفر، عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه قصة علي: **«ما أنا بالذي أُخرجكم، ولكن الله أخرجكم»** فأنكره إنكاراً شديداً، وقال: ما له أصل»[3].

وقال عبدالله: «حدثني مجاهد بن موسى قال: حدثنا محمد بن عُبيد قال: حدثنا مِسْعر عن يزيد الفقير عن جابر قال: أتت النبي ﷺ بواكي

---

(١) المنتخب: ٢٦٠ رقم (١٦٥).
(٢) المنتخب: ٢٩٣ رقم (١٩٠).
(٣) المنتخب ٢١٠ رقم (١٢٢) وسؤالات المروذي (٢٨٥).

فقال: «**اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً سريعاً نافعاً غير ضار غير آجل**»، قال: فأطبقت عليهم.

فحدثت بهذا الحديث أبي، فقال أبي: أعطانا محمد بن عُبيد كتابه عن مِسْعر، ولم يكن هذا الحديث فيه: ليس هذا بشيء، كأنه أنكره من حديث محمد بن عبيد»[1].

ثالثاً ـ أن يقرنه بما يدل على وصفه بالكذب والوضع:

أمثلته: قال عبدالله: «سُئل (يعني أباه) عن حديث رواه يوسف القطان عن عبيدالله بن موسى عن ابن عيينة عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله عن ابن عباس: أن رجلاً كان يتعشق امرأة، فذهب ليواقعها فصار معه مثل الهذبة، فنزلت: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾ فقال: ما أرى هذا إلاَّ كذابا أو كذبا، وأنكره جدًّا»[2].

وقال عبدالله: «حدثت أبي بحديث حدثنا خالد بن إبراهيم، أبو محمد المؤذن، قال: حدثنا سلام عن رزين قاضي أنطاكية، قال: حدثنا الأعمش عن شقيق عن عبدالله بن مسعود قال: بينما أنا والنبي ﷺ في بعض طرقات المدينة إذ أنا برجل قد صرع، فدنوت فقرأت في أذنيه فاستوى جالساً، فقال النبي ﷺ: «**ماذا قرأت في أذنه يا ابن أم عبد؟**» قلت: فداك أبي وأمي، قرأت: ﴿أَفَحَسِبۡتُمۡ أَنَّمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ عَبَثٗا وَأَنَّكُمۡ إِلَيۡنَا لَا تُرۡجَعُونَ ﴿١١٥﴾﴾ فقال لي النبي ﷺ: «**والذي بعثني بالحق لو قرأها موقن على جبل لزال**».

قال أبي: هذا الحديث موضوع، هذا حديث الكذابين، منكر الإسناد»[3].

---

(١) العلل: ٣/٣٤٦ ـ ٣٤٧ رقم (٥٥٣٠).

(٢) العلل: ٢/٢١٠، رقم (٢٠٣٩).

(٣) العلل: ٣/٤٦٣ رقم (٥٩٧٩)، وانظر أيضاً: العلل: رقم (١٠٩٠) و(١٣٣٢) ففيها أمثلة أخرى.

رابعاً ـ أن يقرنه بما يدل على البطلان:

أمثلته: قال ابن هانئ: «عرضت على أبي عبدالله: يحيى بن سعيد العطار، عن سعد أبي حبيب، عن يزيد الرقاشي عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**دعاء الوالد لولده مثل دعاء النبي لأمته**».

قال أبو عبدالله: حديث باطل ومنكر»(١).

وقال عبدالله: «سألت أبي عن حديث حدثناه الفضل بن زياد الذي يقال له الطسي قال: حدثنا إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «**لا يقرأ الجنب والحائض شيئاً من القرآن**»، فقال أبي هذا باطل أنكره على إسماعيل بن عياش يعني أنه وهم من إسماعيل بن عياش»(٢).

خامساً ـ أن يقرنه بما يدل على الوهم والخطأ:

أمثلته: قال عبدالله: «سألت أبي عن حديث عمار بن محمد بن أخت سفيان عن سفيان عن أبي إسحاق عن البراء في قوله عزَّ وجَّل: ﴿ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ﴾(٣)، قال نضجه حين ينضج.

قال أبي: ليس هذا من حديث أبي إسحاق، هذا باطل، كأنه أنكره من حديث عمار، أنه وهم، والحديث حدثنا به إبراهيم الهروي»(٤).

قال الخلال: «أخبرنا المرُّوذي أنه قال لأبي عبدالله: أتعرف: عن الوليد عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «**متى كنت نبياً؟**».

---

(١) سؤالات ابن هانئ: (٢٣٧١) وانظر: الموسوعة ٣٠٢/٤؛ وورد أيضاً من رواية عبدالله، انظر المنتخب: ٣٠٦ رقم (٢٠٧).
(٢) العلل: ٣٨١/٣ رقم (٥٦٧٥).
(٣) الأنعام: ٩٩.
(٤) العلل: ٣٨٨/٣ رقم (٥٧٠٥).

قال: هذا منكر، هذا من خطأ الأوزاعي، يخطئ كثيراً على يحيى بن أبي كثير[١].

سادساً ـ أن يقرنه بعدم المعرفة:

أمثلته: قال عبدالله: «حدثني أبي يقال: حدثنا وكيع قال: حدثنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء أن النبي ﷺ كره أن يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطاها.

حدثني أبي قال: حدثنا وكيع قال: سألت ابن جريج عنه فأنكره ولم يعرفه»[٢].

وقال عبدالله: «حدثني عبدالأعلى بن حمَّاد الزمي قال حدثنا حمَّاد ابن سلمة قال زعم هشام بن حسان عن محمد بن سيرين: أن رجلاً اشترى شاة تأكل الذبّان فخاصمه إلى شريح، فقال شريح: العلف مجان واللبن سائغ.

سألت أبي عن هذا الحديث فقال: هذا حديث المسعودي عن القاسم، لا أعرفه من حديث هشام ولا من حديث محمد بن شريح، كأنه أنكره»[٣].

سابعاً ـ أن يقرنه ببيان الوجه الصحيح:

أمثلته: قال عبدالله: «ذكرت لأبي حديثاً حدثنا أبو الربيع الزهراني قال: حدثنا هشيم عن عبدالله بن أبي بكر عن أنس أن النبي ﷺ كان يفطر على تمرات، فأنكره من حديث هشيم عن عبدالله.

وقال أبي: إنما كان هشيم يحدث به عن محمد بن إسحاق عن

---

(١) المنتخب: ١٧٣ رقم (٩٣)، وانظر: الموسوعة: ٤/٤٦٠، رقم (٤١٥٩).
(٢) العلل: ١/٣٤٨ رقم (٦٥١).
(٣) العلل: ٢/١٠٩ رقم (١٧٣٥).

حفص بن عبدالله بن أنس عن أنس، قال أبي: وإنما حدثناه علي بن عاصم عن عبيد بن أبي بكر»[1].

وقال عبدالله أيضاً: «حدثنا أبو الربيع الزهراني قال: حدثنا هشيم قال: حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن مطر عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن عمر وعلي في الحر يقتل العبد، قالا: ثمنه ما بلغ، فذكرته لأبي، فأنكر أن يكون هذا من حديث سعيد بن أبي عروبة، وقال: نرى أن هذا من حديث أبي جزي»[2].

فهذه إطلاقات الإمام أحمد للفظ «النكارة» في حكمه على أفراد الحديث كما أنه يطلق «النكارة» على مجموع أحاديث الراوي، أو على أحاديثه عن بعض شيوخه، ويتم هذا من خلال استقراء أحاديث الراوي وتأملها، قال الإمام أحمد موضحاً منهجه في ذلك:

«روى أسامة بن زيد عن نافع أحاديث منكرة، فقال له عبدالله ابنه: إن أسامة حسن الحديث، قال: إن تدبرت حديثه فستعرف النكرة فيها»[3].

ومثله قول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: «وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله»[4]، وسيأتي تفصيل هذا الأمر مع الأمثلة عليه في باب «أثر التعليل في الجرح والتعديل» إن شاء الله.

❋ ❋ ❋

(١) العلل: ٢/٢٧٢ رقم (٢٢٢٦).
(٢) المصدر نفسه رقم (٢٢٢٥).
(٣) العلل: ٢/٢٤ رقم (١٤٢٨).
(٤) ص ٧.

المطلب الثالث:
مراد الإمام أحمد بالنكارة

من خلال تتبع إطلاقات الإمام أحمد لهذه اللفظة، وما يقرنها به من عبارات أخرى يتضح لنا جلياً أن مراد الإمام أحمد بالمنكر، أو النكارة عموماً، هو الحديث غير المعروف عن مصدره، أو الذي لا يثبت عن مصدره، أو الباطل في نسبته إلى مصدره، أو الذي وهم فيه راويه في نسبته إلى مصدره، أو هو موضوع وغير صحيح عن مصدره، وكل هذه العبارات سواء من حيث المضمون وإن اختلفت من حيث الألفاظ، سواء أكانت هذه النسبة خطأً ووهماً، أو كذباً وضعاً، وهذا يتبين من خلال ما سقناه من أمثلة.

فهل هذا خاص بما يتفرد به الراوي، أم أنه شامل لما ينفرد وما يخالف فيه؟

وهل هو خاص برواية الضعيف فحسب أم أنه شامل أيضاً لرواية الضعيف والثقة على حد سواء؟

من تتبع النصوص التي أطلق فيها الإمام أحمد النكارة نَلْحَظُ أنه أطلقها على رواية الضعيف، كما أطلقها على رواية مهجور الحديث ومتروكه فيما يرويه من الأحاديث الواهية جدًّا والساقطة، كما أطلقها على بعض روايات الثقات التي أخطؤوا فيها، أو تفردوا بها.

نماذج من الضعفاء الذين استنكر الإمام أحمد رواياتهم

الرواة الضعفاء الذين استنكر الإمام أحمد رواياتهم كثيرون نذكر منهم:

١ ـ دويد بن سليمان، أبو سليمان النَّصِيبي، وهو مجهول[1].

---

(١) ذكره الدارقطني في المؤتلف: ١٠٠٨/٢ ـ ١٠٠٩، وابن ماكولا في الإكمال: ٣٨٦/٣ وانظر حديثه الذي استنكره الإمام أحمد في المنتخب: ص ٤٤ رقم (٥).

٢ ـ أوس بن عبدالله بن بُريدة، وهو متروك[١].

٣ ـ علي بن مَسْعَدة، وهو ضعيف يعتبر به[٢]، وقد استنكر له الإمام أحمد حديثاً تفرد به عن قتادة[٣].

٤ ـ محمد بن الحسن بن زَبَالة، ضعيف جدًّا، وقد رمي بالكذب[٤]، استنكر له الإمام أحمد حديثاً تفرد به عن مالك بن أنس[٥].

٥ ـ النَّهَاسُ بن قَهم، أبو الخطاب، ضعيف[٦]، استنكر له الإمام أحمد حديثاً يرويه عن شداد أبي عمار عن معاذ بن جبل، وتفرد به عنه[٧].

٥ ـ عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم العمري، وهو مشهور بالضعف[٨]، وقد استنكر له حديثاً تفرد به عن نافع[٩].

٦ ـ عُبَيْس بن مَيْمُون التَّيْمِي، متروك[١٠]، وقد استنكر له الإمام أحمد جملة من أحاديثه منها ما تفرد به عن ثابت البناني ومنها ما تفرد به عن موسى بن أنس[١١]، بل قد حكم الإمام أحمد على أحاديثه جملة بالنكارة، قال عبدالله: «سمعت أبي يقول أحاديث عبيس أحاديث مناكير»[١٢].

---

(١) انظر: الضعفاء للعقيلي: ١٢٤/١، والكامل لابن عدي: ٤١١/١، والمجروحين لابن حبان: ٢٤٤/١، وانظر حديثه الذي استنكره الإمام أحمد في المنتخب: ٦٨ رقم (١٧).

(٢) انظر: تحرير التقريب: ٥٤/٣.

(٣) انظر: المنتخب: ٩٦ رقم (٣٧).

(٤) انظر: سؤالات ابن الجنيد عن ابن معين (٤٨٦)، والجرح والتعديل ٢٢٨/٢/٣، والكامل ١٧١/٦، والإرشاد للخليلي: ١٧٠/١.

(٥) انظر المنتخب: ١٤٠ رقم (٦٨).

(٦) انظر التقريب: ص ٤٩٧.

(٧) انظر المنتخب: ٢٩٦ رقم (١٩٥).

(٨) انظر التقريب: ٢٠٦.

(٩) انظر العلل: ٢١٩/١ رقم (٢٥٤).

(١٠) انظر: تحرير التقريب: ٤٢٦/٣.

(١١) انظر العلل: ٤٥٨/٣ ـ ٤٥٩، رقم (٥٩٥١) و(٥٩٥٣).

(١٢) المصدر نفسه: رقم (٥٩٥٤).

٧ - إبراهيم بن عبدالرحمن، وهو رجل مجهول، جهله أحمد وغيره، وحكم على حديث تفرد به عن ابن جريج بالنكارة[١].

٨ - سعيد بن محمد الوراق، وهو ضعيف[٢]، وقد استنكر له الإمام أحمد حديثاً تفرد به عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة[٣].

٩ - يحيى بن سُلَيم الطائفي، وهو ضعيف عند الإمام أحمد وقال فيه: «يحدث عن عُبيدالله أحاديث مناكير»[٤]، وقد استنكر له الإمام أحمد حديثاً تفرد به عن عبيدالله[٥].

١٠ - إبراهيم بن عيينة، أخو سفيان، ضعيف يعتبر به، قال فيه أبو حاتم: شيخ يأتي بمناكير[٦]، وكذا ضعفه الإمام أحمد كما في رواية المروذي قال: «عرضت على أبي عبدالله كتباً فيها هذه الأسماء، الإخوة فيه عمران بن عيينة، وإبراهيم بن عيينة، ومحمد بن عيينة، فقال كان محمد شيئاً عجباً، وكان بعد سفيان، وكان يلبس الصوف، وكان إبراهيم بن عيينة حدَّث بأحاديث أنكرها، ولين القول فيه»[٧]، وقد استنكر له الإمام أحمد حديثه عن مسعر وسفيان وشعبة عن محارب[٨] عن جابر، أن النبي ﷺ قال: «**نعم الإدام الخل**»[٩].

---

(١) انظر: الميزان: ٤٥/١، وسؤالات المروذي رقم (٢٦٦)، والموسوعة (٣٢٥/٤).

(٢) انظر: التقريب: ١٨٠، والميزان: ١٥٦/٢.

(٣) انظر: سؤالات المروذي: (٢٧٩)، والموسوعة: ٣٧٠/٤.

(٤) انظر الموسوعة ١٢٣/٤.

(٥) انظر سؤالات المروذي (٢٥٩)، والموسوعة: ٣٣١/٤.

(٦) انظر: ١١٨/١، والتهذيب: ١٤٩/١، وتحرير التقريب: ٩٦/١.

(٧) سؤالات المروذي (٢٩٣).

(٨) هو محارب بن دثار السدوسي، قاضي الكوفة، روى عن ابن عمر وجابر والأسود، وعنه شعبة والسفيانان، من جلة العلماء والزهاد. الكاشف: ١٢٢/٣ وانظر الجرح والتعديل: ٤١٦/٨ والثقات: ٤٥٢/٥.

(٩) العلل: ٢١١/٣، رقم (٤٩١٣). والحديث أخرجه من هذا الطريق الترمذي في الأطعمة، باب ما جاء في الخل (١٨٣٩)٢٧٨/٤ وأبو داود في الأطعمة، باب في الخل (٣٨٢٠) ٣٥٩/٣ كلاهما من طريق سفيان به.

ومتن هذا الحديث صحيح ومحفوظ، رواه الإمام مسلم وغيره عن جابر وعائشة ـ رضي الله عنهما[1]ـ فالإمام أحمد إنما يستنكره لتفرد إبراهيم بن عيينة برواية هذا الحديث بهذا الإسناد.

١١ ـ الحكم بن عطية: ضعيف يعتبر به، ضعفه غير واحد من الأئمة، منهم الإمام أحمد ففي رواية المروذي: «قلت لأبي عبدالله، الحكم بن عطية كيف هو؟ قال: البصري، قلت: نعم الذي روى عن ثابت، قال: كان عندي ليس به بأس، ثم بلغني أنه حدَّث بأحاديث مناكير، وكأنه ضعفه»[2].

وقد استنكر له الإمام أحمد أحاديث تفرد بها عن ثابت منها: «ما رواه عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ كان يدخل المسجد، وفيه المهاجرون والأنصار ما منهم رجل يرفع رأسه ولا يحل حبوته إلاَّ أبو بكر وعمر، يبتسم إليهما ويبتسمان إليه»[3]، ومنها ما رواه «عن ثابت عن أنس قال كان مهر أم سلمة متاعاً قيمته عشرة دراهم»[4].

١٢ ـ زكرياء بن منظور: أبو يحيى المدني، ضعيف[5] وقد لينه الإمام أحمد في رواية المروذي[6]؛ واستنكر له في رواية أبي داود حديثاً تفرد به عن أبي حاتم عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: «**القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم**»[7].

---

(١) أخرجه الإمام مسلم من طريق طلحة بن نافع عن جابر(٢٠٥٢) ومن طريق أبي بشر عن أبي سفيان عن جابر(٢٠٥٢) ومن حديث عائشة (٢٠٥١) ١٦٢١/٣، وأخرجه البيهقي في الكبرى (٢٠٦٠٠) ٥٢١/١٤ والدارمي (١٩٧٧) وأحمد (١٤٨٦٨).

(٢) سؤالات المروذي: (١٦٥).

(٣) انظر: المنتخب: ١٨٨ رقم (١٠٣)، وانظر تهذيب التهذيب: ٤٦٨/١، وتحرير التقريب: ٣١٠/١ ـ ٣١١.

(٤) انظر: تهذيب التهذيب: ٤٦٨/١.

(٥) انظر: التقريب: ص ١٥٦.

(٦) سؤالات المروذي: ١٩٦.

(٧) انظر: مسائل أبي داود: ص ٢٩٩، والمنتخب من العلل: ٢٤٤، رقم (١٥٧).

١٣ ـ قرة بن عبدالرحمٰن: ضعفه يحيى، وقال فيه أحمد: منكر الحديث جداً، وقال أبو حاتم ليس بقوي، وقال أبو زرعة الأحاديث التي يرويها مناكير [(١)]، ومن أحاديثه التي حكم الإمام أحمد عليها بالنكارة، ما رواه ابن هانئ قال:

«عرضت على أبي عبدالله من حديث أبي همام، عن ابن وهب، قال: أخبرني قرة بن عبدالرحمن، عن ابن شهاب، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن أبي سعيد الخدري، أنه قال: «نهى رسول الله ﷺ أن ينفخ في القدح»، «ونهى رسول الله أن يشرب من ثلمة في القدح»[(٢)].

قال أبو عبدالله: حديثا أبي سعيد منكران»[(٣)]. فالإمام أحمد يستنكر هذين الحديثين لتفرد قرة بن عبدالرحمن بهما عن الزهري دون كبار أصحابه.

قال أبو حاتم ابن حبان ـ معقباً على قول يزيد بن السمط: «أعلم الناس بالزهري قرة بن عبدالرحمن».

«هذا الذي قاله يزيد بن السمط ليس بشيء يحكم به على الإطلاق وكيف يكون قرة بن عبدالرحمن أعلم الناس بالزهري وكل شيء روى عنه لا يكون ستين حديثاً بل أتقن الناس في الزهري مالك ومعمر والزبيدي ويونس وعقيل وابن عيينة هؤلاء الستة أهل الحفظ والإتقان والضبط والمذاكرة وبهم يعتبر حديث الزهري إذا خالف بعض أصحاب الزهري بعضاً في شيء يرويه»[(٤)].

---

(١) انظر الكاشف: ٣٩٩/٢، والجرح والتعديل: ١٣١/٧، والكامل: ١٨٢/٧.

(٢) أخرجهما أبو داود، في كتاب الأشربة، باب الشرب من ثلمة القدح (٣٧٢٢) ٣٣٧/٣، وأحمد في المسند (١١٣٥)، وابن حبان في كتاب الأشربة، باب آداب الشرب (٥٣١٥)١٣٥/١٢، والبيهقي في شعب الإيمان (٦٠١٨)١١٦/٥.

(٣) سؤالات ابن هانئ (١٧٨٨)، وانظر الموسوعة: ٣١٥/٤.

(٤) الثقات: ٣٤٢/٧.

١٤ ـ محمد بن سالم الهَمْداني [١]: ضعيف وقد أنكر الإمام أحمد حديثاً تفرد به عن أبي إسحاق.

وقال عبدالله أيضاً: «وحدثت أبي بحديث حدثناه عثمان بن أبي شيبة قال: حدثنا جرير عن محمد بن سالم عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضَمْرة عن علي عن النبي ﷺ: «**فيما سقت السماء العشر وما سقي بالقرب والدالية فنصف العشر**».

قال أبي: هذا حديث أَراهُ موضوعاً، أنكره من حديث محمد بن سالم»[٢].

وأخرجه الإمام عبدالله في زوائد المسند. وقال: حدثت أبي بحديث عثمان عن جرير، فأنكره، وكان أبي لا يحدثنا عن محمد بن سالم لضعفه عنده وإنكاره لحديثه[٣].

وأخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة محمد بن سالم أبي سهل منكراً له[٤].

ورواه البزار في مسنده: من طريق جرير عن محمد بن سالم عن أبي إسحاق به وقال: «وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن أبي إسحاق عن عاصم، عن علي موقوفاً، وأسنده محمد بن سالم»[٥]، وممن رواه موقوفاً عبدالرزاق عن معمر عن أبي إسحاق به[٦] وعمار بن زريق عن أبي إسحاق

---

(١) هو محمد بن سالم الهمداني، بالسكون، أبو سهل الكوفي: ضعيف من السادسة. انظر ترجمته في التقريب: ص٤١٤، والكاشف ٤٥/٣، والجرح والتعديل: ٢٧٢/٧، والمجروحين: ٢٦٢/٢، والكامل: ٣٤٠/٧.

(٢) العلل: ٥٥٧/١(١٣٣١).

(٣) المسند: (١٢٤٤) ٢٣٥/١.

(٤) الكامل: (٣٤٠/٧).

(٥) البحر الزخار: (٦٩٠) ٢٧٢/٢.

(٦) المصنف: (٦٧٩٤) ٥/٤.

به[1] وإسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق به[2].

فالإمام أحمد يستنكر هذا الحديث لمخالفة محمد بن سالم غيره من الثقات وتفرده به عن أبي إسحاق مرفوعاً وهم يروونه موقوفاً.

فهذه نماذج لرواة ضعفاء استنكر لهم الإمام أحمد بعض ما تفردوا به وهناك أمثلة أخرى كثيرة جداً، وذلك لأن إطلاق النكارة كثر استعماله عنده في أحاديث الضعفاء، وهذا أمر طبيعي لأن الضعيف وسيئ الحفظ والمتروك يغلب في أحاديثهم الخطأ بنسب متفاوتة، بخلاف الثقات والأثبات فإنه يندر الخطأ في رواياتهم ولذا يكون ما استنكر لهم قليلاً إذا قورن بمنكرات الضعفاء.

نماذج من الثقات الذين أطلق الإمام أحمد النكارة على بعض رواياتهم

أطلق الإمام أحمد النكارة على جملة من روايات الثقات وهؤلاء يمكن أن نقسمهم إلى قسمين: الثقات الكبار ممن وصفوا بالحفظ والتثبت والإتقان، والثقات العاديين ممن يشملهم وصف الصدق والستر ويدخلون ضمن الوثاقة العامة.

فالقسم الأول مثل:

١ - عبدالرحمن بن عمرو: أبو عمرو الأوزاعي، الإمام المشهور، فقيه، ثقة جليل[3].

وقد استنكر له الإمام أحمد حديثاً أخطأ فيه على يحيى بن أبي كثير، قال المروذي: «قلت لأبي عبدالله أتعرف: عن الوليد عن الأوزاعي عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «**متى كنت نبيًا؟**»[4].

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٧٥٨٤)٢٦/٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر: التهذيب: ٥٣٧/٢ - ٥٣٩، والتقريب: ٢٨٩.

(٤) أخرجه الترمذي (٣٦٠٩)، والحاكم (٤٢١٠)٦٦٥/٢، والبيهقي في دلائل النبوة ١٣٠/٢.

قال: هذا منكر، هذا من خطأ الأوزاعي، يخطئ كثيراً على يحيى بن أبي كثير»[1].

وقد أنكره أيضاً الإمام البخاري ـ فيما رواه عنه الترمذي في علله ـ قال: «سألت محمداً ـ يعني: البخاري ـ عن هذا الحديث، فلم يعرفه»[2].

وقال الترمذي: «هو حديث غريب من حديث الوليد بن مسلم، رواه رجل واحد من أصحاب الوليد».

والحديث مروي من طريق آخر هو: بديل بن ميسرة عن عبدالله بن شقيق عن ميسرة الفجر، عن النبي ﷺ[3]، وقد اختلف في وصله وإرساله، والصواب فيه الإرسال[4].

فالأوزاعي قد خالف غيره في إسناد هذا الحديث، وجاء له بإسناد غير معروف لذا أنكره الإمام أحمد وغيره عليه.

٢ ـ أبو أسامة، حماد بن أسامة القرشي، من الثقات الأثبات المتفق على توثيقهم، روى عنه الأئمة الكبار، كالشافعي وأحمد وإسحاق وأبو خيثمة، وقتيبة، وابنا أبي شيبة وغيرهم[5].

وقد استنكر له الإمام أحمد حديثاً عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر، قال المرُّوذي: «قال أبو عبدالله في حديث عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، في مثل قصة ذي اليدين، فقال: كان يقول ـ يعني أبا أسامة ـ عن هشام، عن ابن سيرين عن أبي هريرة، ثم يقول: عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر... مثله.

---

(١) انظر: سؤالات المروذي (٢٦٨)، والمنتخب: ١٧٤ رقم (٩٣)، والموسوعة: ٣٦٠/٤.
(٢) العلل الكبير: ص ٣٦٨ ـ ٣٦٩.
(٣) أخرجه الحاكم (٤٠٢٩) وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وابن عدي في الكامل (٢٧٨/٥) وأحمد في المسند (٢٠٠٧٣)٦/٥٠.
(٤) انظر التعليق على المنتخب من العلل للخلال: ١٧٣ ـ ١٧٩.
(٥) انظر: تهذيب التهذيب: ٤٧٧/١، والتقريب: ص ١١٧.

وقال: قال يحيى بن سعيد، إنما هو في كتاب عُبيدالله مرسل، وما ينبغي إلاَّ كما قال يحيى، وأنكره»[1].

أي أن أبا أسامة أخطأ في هذا الحديث، فكان يرويه عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر مسنداً والصواب أن عُبيدالله كان يرويه مرسلاً، وعرف ذلك بالنظر في كتابه.

٣ ـ جرير بن عبدالحميد، من الثقات الكبار المتفق على توثيقهم، روى عنه الأئمة كإسحاق بن راهويه، وقتيبة وابن المديني وابن معين وابنا أبي شيبة[2].

وقد حكم بالنكارة على حديث تفرد به عن الليث.

قال عبدالله: «سألت أبي عن حديث جرير عن ليث عن معن عبدالرحمن عن أبيه عن عبدالله قال: والختم خَيْرٌ من سوء الظن.

فقال أبي: هذا الحديث منكر، كأنه أنكره من حديث ليث»[3].

٤ ـ معمر بن راشد الأزدي، ثقة ثبت فاضل، ممن دار عليهم الإسناد[4]، وقد أطلق الإمام أحمد النكارة على حديث تفرد به عن ثابت، قال المروذي:

«سألته (يعني أبا عبدالله) عن حديث معمر عن ثابت، عن أنس أن النبي ﷺ نهى عن الشغار[5]، فقال: هذا حديث منكر من حديث ثابت»[6].

ووجه إنكار الإمام له أن الحديث محفوظ من غير هذا الطريق، إذ

(١) سؤالات المروذي: (٢٦٢)، وانظر الموسوعة: ٤/٣٣١ ـ ٣٣٢.
(٢) انظر التقريب: ص ٧٨، والتهذيب: ١/٢٩٧.
(٣) العلل: ٢/٥٥٩ رقم (٣٦٤٢).
(٤) انظر: التهذيب: ٤/١٢٥ ـ ١٢٦، والتقريب: ٤٧٣.
(٥) أخرجه من هذا الطريق عبدالرزاق في مصنفه (١٠٤٣٤)٦/١٨٤.
(٦) سؤالات المروذي (٢٦٦).

يرويه الثقات عن مالك عن نافع عن ابن عمر[1] وبعضهم يرويه عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة[2]، وبعضهم يرويه عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر[3]، فمعمر جاء بإسناد لا يعرف لهذا الحديث، لذا أنكره الإمام أحمد من حديث ثابت.

٥ ـ ابن أبي ذئب محمد بن عبدالرحمن، ثقة فقيه فاضل[4]، ومع ذلك فقد حكم الإمام أحمد بالنكارة في حديث تفرد به عن الزهري، قال عبدالله: «حدثني أبي، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا ابن أبي ذئب، عن الزهري، قال: كان رسول الله يخرج يوم الفطر فيكبر من حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلى، فإذا قضى الصلاة قطع التكبير، قال: وأما الأضحى فكان يكبر من صلاة الظهر يوم عرفة إلى صلاة الظهر من آخر أيام التشريق.

قال أبي: هذا حديث منكر، دخل شعبة على ابن أبي ذئب، فنهاه أن يحدث به، وقال: لا تحدث بهذا، وأنكره شعبة»[5].

٦ ـ عثمان بن محمد، أبو الحسن بن أبي شيبة الكوفي، أحد الأئمة، ثقة حافظ[6].

أطلق الإمام أحمد النكارة على جملة من أحاديث تفرد بها.

قال عبدالله: «حدثت أبي بحديث حدثناه عثمان بن أبي شيبة، قال:

---

(١) أخرجه البخاري في النكاح، باب الشغار (٤٨٢٢) ١٩٦٦/٥ وفي الحيل، باب الحيلة في النكاح (٦٥٥٩)٢٥٥٣/٦ ومسلم في النكاح، باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه (١٤١٥)١٠٣٤/٢ وغيرهما.

(٢) أخرجه مسلم في النكاح، باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه (١٤١٦)١٠٣٥/٢.

(٣) أخرجه مسلم في ذات الكتاب والباب (١٤١٧)١٠٣٥/٢.

(٤) انظر: التقريب: ٤٢٧.

(٥) العلل: ٣١٠/٢ رقم (٢٣٧٦).

(٦) انظر: التهذيب: ٧٧/٣ ـ ٧٨، والتقريب: ص ٣٢٦، وتذكرة الحفاظ ٦٦١/٢، وطبقات الحفاظ: ص٢٩١ ـ ٢٩٢.

حدثنا أبو خالد الأحمر، عن ثور بن يزيد عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ: **تسليم الرجل بأصبع واحدة يشير بها فعل اليهود»**[1].

فقال أبي: هذا حديث منكر، أنكره جدًّا»[2].

وقد ذكر الذهبي هذا الحديث من جملة ما أنكر عليه، ثم قال:

«عثمان لا يحتاج إلى متابع، ولا ينكر له أن يتفرد بأحاديث لسعة ما روى، وقد يغلط، وقد اعتمده الشيخان في صحيحيهما، وروى عنه البغوي والناس، وقد سئل عنه أحمد فقال ما علمت إلا خيراً، وأثنى عليه، وقال يحيى: ثقة مأمون»[3].

وبالرغم من كون عثمان ثقة حافظاً إلا أن الإمام أحمد استنكر بعض الأحاديث التي تفرد بها.

نماذج من القسم الثاني:

١ - يونس بن يزيد: أبو يزيد أحد الثقات المكثرين عن الزهري، قال فيه أحمد - في رواية حنبل بن إسحاق -: «ما أعلم أحداً أحفظ لحديث الزهري، من معمر إلاَّ ما كان من يونس، فإنه كتب كل شيء هناك»[4].

إلاَّ أنه كان إلى جانب ذلك كان أحمد يرى أنه كثير الخطأ عنه، فقد قال الأثرم: «لأبي عبدالله: فإبراهيم بن سعد، فقال: وأي شيء روى إبراهيم عن الزهري، إلاَّ أنه في قلة روايته أقل خطأ من يونس، قال ورأيته يحمل على يونس، وأنكر عليه[5]، وقال أبو زرعة الدمشقي: سمعت أبا

(١) أخرجه من نفس الطريق أبو يعلى في مسنده (١٨٧٥)٣/٣٩٧، والبيهقي في الشعب (٨٩١٥)٦/ والطبراني في الأوسط (٤٤٣٧) وفي مسند الشاميين (٥٠٢)١/٢٨٨.

(٢) العلل: ١/٥٥٧ رقم (١٣٣١).

(٣) ميزان الاعتدال: ٥/٤٩.

(٤) انظر: تهذيب التهذيب: ٤/٤٧٤.

(٥) المصدر نفسه.

عبدالله أحمد بن حنبل يقول: في حديث يونس عن الزهري منكرات، منها: عن سالم عن أبيه: «**فيما سقت السماء العشر**»[1].

وقال الميموني: سئل أحمد: من أثبت في الزهري؟ قال: معمر، قيل: فيونس؟ قال: روى أحاديث منكرة[2].

وقال أحمد في رواية الفضل بن زياد ثقة[3].

فالرجل ثقة عند أحمد وغيره إنما له في روايته عن الزهري بعض الأخطاء، استنكرها الأئمة[4].

وقد أطلق الإمام أحمد النكارة على حديثه عن الزهري عن سالم عن أبيه: «**فيما سقت السماء العشر**»[5].

ولعل وجه استنكار الإمام أحمد له هو تفرد يونس بن يزيد به عن الزهري والحديث قد صححه البخاري والترمذي وغيرهما[6].

كما أنكر الإمام أحمد على يونس حديثه عن الزهري عن سعيد بن المُسيب أن أبا بكر لما بعث الجنود إلى نحو الشام، مشى أبو بكر مع أمراء جنوده يودعهم...[7].

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) انظر: التهذيب: ٤/٤٧٤ ـ ٤٧٥، والتقريب: ص ٥٤٣.
(٥) التهذيب: ٤/٤٧٥.
(٦) أخرجه البخاري في الزكاة، باب العشر فيما سقي من ماء السماء وبالماء الجاري رقم (١٤٨٣)، ٣/٤٠٧، ط. دار الريان وأخرجه أبو داود في الزكاة، باب صدقة الزرع رقم (١٥٩٦)، والترمذي في الزكاة باب ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيره (٦٤٠)، وأخرجه النسائي في الزكاة باب ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر (٢٤٨٧)، وابن ماجه في الزكاة، باب صدقة الزروع والثمار (١٨١٧) كلهم من طريق يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ.
(٧) العلل: ٣/١٧٠ رقم (٤٧٥٧) (٤٧٥٨).

وقد بين الإمام عبدالله وجه استنكار أبيه لهذا الحديث فقال: «هذا كلام أهل الشام، أنكره أبي على يونس من حديث الزهري، كأنه عنده من حديث يونس عن غير الزهري»[1]، أي أن يونس أخطأ في نسبة هذا الحديث إلى الزهري، فالحديث غير محفوظ عن الزهري بل هو من روايات بعض الشاميين.

٢ ـ محمد بن سليمان بن حبيب الأَسَدي المصيصي، الملقب بـ«لُوَيْن» وهو أحد الثقات المشهورين[2]، أطلق الإمام أحمد النكارة على حديث تفرد به عن ابن عيينة.

قال الخلال: «أخبرنا المروذي أن أبا عبدالله ذكر لُويْنًا، فقال: حدث بحديث منكر عن ابن عيينة، ما له أصل: عمرو بن دينار، عن أبي جعفر عن إبراهيم بن سَعْدٍ، عن أبيه قصة علي: «**ما أنا الذي أخرجكم، ولكن الله أخرجكم**». **فأنكره إنكاراً شديداً، وقال**: «**ما له أصل**»[3].

وقد بين الخطيب البغدادي وجه إنكار الإمام أحمد له فقال: «أظن أبا عبدالله أنكر على لُويَن روايته متصلاً، فإن الحديث محفوظ عن سفيان بن عيينة، غير أنه مرسل، عن إبراهيم بن سعد، عن النبي ﷺ»[4]، وأشار الدارقطني أيضاً إلى مثل هذا في علله فقال: «كذا قال لُوين عن ابن عيينة، وغيره يرويه عن ابن عيينة مُرسَلاً، وهو المحفوظ»[5].

وقال البزار: «هكذا رواه محمد بن سليمان عن سفيان، عن عمرو، عن محمد بن علي، عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، وغير محمد بن سليمان إنما يرويه عن سفيان عن عمرو، عن محمد بن علي مرسلاً»[6].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) انظر: التهذيب: ٥٧٨/٣ ـ ٥٧٩، والتقريب: ٤١٦.

(٣) المنتخب: ٢١٠ رقم (١٢٢)، وانظر العلل للمروذي رقم (٢٧٥) ت السامرائي.

(٤) تاريخ بغداد: ٢٩٣/٥.

(٥) العلل للدارقطني: ٣٦٣/٤.

(٦) مسند البزار: رقم (١١٩٥).

فإنكار أحمد لهذا الحديث لمخالفة لُوَين غيره من الثقات، إذ رواه مسنداً وغيره يرويه مرسلاً.

٣ ـ حفص بن غياث النخعي أبو عمر الكوفي القاضي، أحد الثقات المشهورين روى عنه الأئمة: أحمد وإسحاق وعلي، وابنا أبي شيبة، وابن معين، وأبو خيثمة، ويحيى بن يحيى النيسابوري وعفان وغيرهم(١).

وقد استنكر له الإمام أحمد بعض أحاديثه منها: ما رواه عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ: **«خمروا وجوه موتاكم، ولا تشبهوا بيهود»**. قال عبدالله: «فحدثت به أبي، فأنكره، وقال: هذا أخطأ فيه حفص، فرفعه وحدثني عن حجاج الأعور عن ابن جريج عن عطاء مرسل»(٢).

ووجه إنكار الإمام أحمد له هو مخالفة حفص لغيره من الثقات إذ رواه حجاج الأعور وهو ثقة ثبت(٣)، عن ابن جريج مرسلاً.

ومما أنكره الإمام أحمد على حفص أيضاً، حديثه عن عبدالله، عن نافع، عن ابن عمر: كنا نأكل ونحن نمشي(٤)، ولم ينفرد الإمام أحمد بإنكاره هذا الحديث على حفص فقد أنكره غير واحد من الأئمة(٥):

قال ابن معين: تفرد، وما أراه إلاَّ وهم فيه.

وقال أبو زرعة: رواه حفص وحده.

وقال ابن المديني: انفرد حفص نفسه بروايته، وإنما هو حديث أبي البَزَرِي.

---

(١) انظر: التهذيب: ٤٥٨/١ ـ ٤٥٩، والتقريب: ص ١١٣.
(٢) العلل: ٣٨٣/٢ رقم (٢٧٠٩) وانظر: التهذيب: ٤٥٩/١.
(٣) انظر: التقريب: ص ٩٣.
(٤) انظر: تهذيب التهذيب: ٤٥٩/١.
(٥) المصدر نفسه.

فوجه إنكار الأئمة له هو تفرد حفص به عن عبيدالله وليس هو من حديثه.

٤ ـ أبو الربيع الزَّهْرَانِي، سُليمان بن داود العَتَكي، أحد الثقات، المتفق عليهم روى عنه الأئمة: أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود وإسحاق وأبو زرعة والذهلي ويعقوب بن شيبة، ويعقوب بن سفيان وغيرهم[١].

وقد استنكر له الإمام أحمد حديثاً يرويه عن هشيم عن عُبيدالله أخطأ فيه، قال عبدالله: «ذكرت لأبي حديثاً حدثنا أبو الربيع الزَّهْرَانِي قال: حدثنا هشيم عن عُبيدالله بن أبي بكر عن أنس أن النبي ﷺ كان يفطر على تمرات، فأنكره من حديث هُشيم عن عبيدالله.

وقال أبي: إنما كان هشيم يحدث به عن محمد بن إسحاق عن حفص بن عبدالله بن أنس عن أنس»[٢].

ووجه إنكار الإمام أحمد له هو مخالفة أبي الربيع لما يرويه غيره من الثقات عن هشيم إذ جعلوه عن محمد بن إسحاق عن حفص بن عبيدالله بن أنس عن أنس، وأبو الربيع جعله عن هشيم عن عبيدالله بن أبي بكر عن أنس.

٥ ـ الحُسَين بن علي بن الوليد الجُعفي: ثقة عابد، روى عنه أحمد وإسحاق وابن معين وغيرهم[٣].

وقد حكم الإمام أحمد على حديث يرويه عن ابن عيينة بالنكارة.

قال المروذي: «ذكرت له (يعني لأبي عبدالله) حديث حُسين الجعفي، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عَنْ جابر، أسلم سالمها الله، فأنكره

(١) انظر: تهذيب التهذيب: ٩٢/٢ ـ ٩٣، والتقريب: ص ١٩١.
(٢) العلل: ٢٧٢/٢ رقم (٢٢٢٦).
(٣) التهذيب: ٤٣١/١، والتقريب: ص ١٠٧.

إنكاراً شديداً، وقال هذا عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، انظر الوهم من قبل من هو؟»[1].

ووجه إنكاره هو الخطأ في إسناده إذ الحديث محفوظ عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر، وليس عن عمر بن دينار عن جابر، والإمام أحمد لم يلزق الوهم بأحد لكون الرواة كلهم ثقات، فحسين الجعفي ثقة وابن عيينة ثقة، فأياً كان مصدر الوهم، فالمقصود أن الإمام أحمد يطلق المنكر على وهم الثقة وَخَطَئِهِ.

٦ ـ إسحاق بن يوسف الأزرق، ثقة وثقه أحمد وغيره[2]؛ قيل لأحمد: إسحاق الأزرق ثقة؟ فقال: إي والله ثقة[3]؛ ومع ذلك فقد حكم بالنكارة على حديث أخطأ فيه، قال عبدالله:

«سألت أبي عن حديث إسحاق بن يوسف الأزرق عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: ما رأيت أحداً قط أشد تعجيلاً لصلاة الظهر من رسول الله ﷺ.

فقال: الحديث هو حديث حكيم بن جبير ليس هذا من حديث منصور وحدثناه الأزرق عن سفيان عن حكيم عن سعيد بن جبير عن عائشة، أخطأ لنا فيه، وقال مرة الأزرق عن سفيان عن حكيم بن جبير عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، وأنكر أبي أن يكون هذا من حديث منصور»[4].

٧ ـ منصور بن أبي مزاحم، وثقه الأئمة أحمد وابن معين وأبو حاتم والدارقطني وغيرهم[5]، وقد أنكر له الإمام أحمد حديثاً خالف فيه غيره من الثقات؛ قال عبدالله:

---

(١) سؤالات المروذي (٢٦٤)، وانظر الموسوعة: ٣١٠/٤.
(٢) انظر: التهذيب: ١٣١/١، والتقريب: ص ٣٤.
(٣) التهذيب: ١٣١/١.
(٤) العلل: ٣٠٣/٣ رقم (٥٢٤٩).
(٥) انظر: التهذيب: ١٥٩/٤.

«أخبرنا منصور بن أبي مزاحم قال: أخبرنا إسماعيل بن علية عن أيوب عن قتادة عن أنس قال: كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين، فحدثت بهذا الحديث أبي، فقال: أخبرناه إسماعيل بن علية عن سعيد، وليس هو عن أيوب، وأنكره»[١].

٨ ـ أشعث بن عبدالملك الحُمراني: ثقة فقيه وثقه أحمد وابن معين وابن القطان والنسائي وأبو زرعة وغيرهم[٢]. وقد أنكر له الإمام أحمد بعض حديثه، قال عبدالله:

«حدثت أبي بحديث، حدثنا عبيدالله بن عمر القواريري، قال: حدثنا معاذ بن معاذ قال: حدثنا الأشعث يعني ابن عبدالملك الحُمراني عن محمد (هو ابن سيرين) عن عبدالله بن شقيق العقيلي[٣] عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ لا يصلي في شُعْرنا أو لِحافنا[٤].

قال أبي: ما سمعت عن أشعث حديثاً أنكر من هذا، وأنكره أشد الإنكار»[٥].

ووجه إنكار الإمام أحمد لهذا الحديث هو مخالفة أشعث لغيره من الثقات إذ يَرَوُون هذا الحديث منقطعاً وهو يرويه موصولاً فقد رواه هشام بن حسان[٦]

---

(١) العلل: ٣/٣٩٥ ـ ٣٩٦ رقم (٥٧٤٠).

(٢) التهذيب: ١/١٨١، والتقريب: ٥٢.

(٣) هو عبدالله بن شقيق العقيلي، بالضم بصري ثقة فيه نصب من الثالثة، مات سنة ثمان ومائة. انظر ترجمته في التقريب: ص٢٥٠، والكاشف: ٢/٩٦، والجرح والتعديل: ٥/٨١ والثقات: ٥/١٠.

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب الصلاة في شعر النساء (٣٦٧)١/١٠١، وأخرجه ابن حبان في كتاب الصلاة، باب ما يكره للمصلي وما لا يكره (٢٣٣٦)٦/١٠٥، وأخرجه الحاكم (٩٢٣)١/٣٨١ وقال: هو على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(٥) العلل: ٣/٤٦٤ رقم (٥٩٨٢).

(٦) هو هشام بن حسّان الأزدي القَرْدُوسي، بالقاف وضم الدال، أبو عبدالله البصري، ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين. انظر ترجمته في التقريب: ٥٠٣، والكاشف: ٣/٢١١، والجرح والتعديل: ٩/٥٤، والثقات: ٧/٥٦٦.

وسلمة بن علقمة [1] عن ابن سيرين عن عائشة أن النبي ﷺ «كان لا يصلي في في شعرنا»[2]. ولم يذكرا فيه عبدالله بن شقيق. وكل منها أوثق وأثبت من أشعث.

٩ ـ عبدالرحمن بن أبي الموال، أبو محمد، وثقه الإمام أحمد[3]، ومع ذلك فقد حكم على حديث تفرد به عن ابن المنكدر بالنكارة.

قال أبو طالب: «سألت أحمد بن حنبل، عن عبدالرحمن بن أبي الموال، قال: عبدالرحمن لا بأس به، يروي حديثاً لابن المنكدر عن جابر عن النبي ﷺ في الاستخارة، ليس يرويه أحد غيره، هو منكر؟ قال: نعم، ليس يرويه غيره لا بأس به»[4]. والحديث قد صححه البخاري وغيره[5].

فهذه بعض الأمثلة التي تبين مراد الإمام أحمد بمصطلح «النكارة» ومن خلالها يمكن أن نستخلص أن الحديث المنكر عند الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ يستعمل استعمالاً واسعاً ففي بعض الأحيان يتساوى مع مدلول الشاذ، الذي هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه ـ كما استقر عند المتأخرين ـ وفي أحيان أخرى يطلقه على التفرد دون مخالفة، سواء أكان من ثقة أَمْ صدوق أَمْ ضعيف إذا ترجح له، أو غلب على ظنه أن راويه المتفرد به أخطأ ووهم فيه.

---

(١) هو سلمة بن علقمة التميمي، أبو بشر البصري: ثقة، قال ابن حبان: كان حافظاً متقنناً، يروي عن ابن سيرين ونافع، مات سنة تسع وثلاثين ومائة. انظر ترجمته في التقريب: ١٨٧، والكاشف: ٣٨٥/١ والجرح والتعديل: ١٦٧/٤ والثقات: ٣٩٩/٦.

(٢) أخرجه من طريق هشام بن حسان أبو داود (٣٦٨)١٠١/١ والبيهقي في الكبرى (٤٢٢٧)٤٠٥/٣، وأما طريق سلمة بن علقمة فأخرجه الأمام أحمد في مسنده (٢٤١٧٧)١٤٦/٧ والبيهقي في الكبرى (٤٤٢٦)٤٠٥/٣.

(٣) انظر: الموسوعة: ٣٥٢/٢.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (١١٣٤) وانظر الموسوعة: ٣٥٢/٢.

(٥) سيأتي الكلام على هذا الحديث مفصلاً في قرائن التعليل. ص: ٣٦٦.

ونستخلص أيضاً أن الحافظ الكبير قد يستنكر منه بعض ما يتفرد به أو يخالف فيه إذا دلت القرائن على وهمه وخطأه، وهذا معنى كلام الحافظ ابن رجب «...وربما يستنكرون بعض تفردات الأئمة الثقات، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»[1].

ونلحظ من خلال ما أنكره الإمام أحمد من روايات الضعفاء أنّ أغلبها كانت أحاديث تفردوا بمتونها، بينما كان جلّ ما أنكره من روايات الثقات أخطاء في الأسانيد، فالثقة الحافظ قد يخطئ في الأسانيد وأسماء الرواة ويندر منه الخطأ في المتون، لأن حفظ المتون أسهل، أما الضعيف فيكثر منه الخطأ في المتون ومن ثَمّ فأغلب المتون المنكرة تكون من تفرد الضعفاء والمتروكين.

ونلحظ أيضاً أن الاستنكار الذي يصدر من الإمام أحمد إنما هو في حدود علمه واطلاعه، إذ نجد نقاداً آخرين يخالفونه في بعض ما يستنكره بناء على قرائن وملابسات لم تظهر للإمام أحمد، أو طرق وروايات لم تصل إليه، كحديث يونس بن يزيد عن الزهري: «**فيما سقت السماء العشر**» أنكره أحمد وصححه البخاري والترمذي وغيرهما، وحديث عبدالرحمن بن أبي الموال في الاستخارة، أنكره أحمد وصححه البخاري وغيره.

فالمنكر هو الحديث الذي ترجح عنده أن راويه المتفرد به أخطأ فيه، سواء أكان راويه الذي أخطأ فيه ثقة أم غير ثقة، وسواء أكان خَطَؤُه في الإسناد فقط أم في المتن فقط أو فيهما معاً، وسواء خالف غيره أم تفرد به فقط، ولم يخالف.

❋ ❋ ❋

(١) شرح العلل: ص٢٠٨.

المطلب الرابع:
مناقشة بعض الحفاظ المتأخرين
فيما ذهبوا إليه من تفسير المنكر عند الإمام أحمد

فسر بعض الحفاظ المتأخرين مصطلح «المنكر» عند الإمام أحمد بمطلق التفرد وعلى رأس هؤلاء الإمامان الحافظان: ابن رجب الحنبلي، وابن حجر العسقلاني - رحمهما الله تعالى - وتلقى عنهما هذا التفسير جملة من الباحثين في علوم الحديث ومصطلحه دون أي تعقيب أو ملاحظة(١).

وسنسوق - فيما يلي - كلام هذين الحافظين ثم نناقشهما فيما ذهبا إليه.

أولاً - كلام الحافظ ابن رجب

قال الحافظ ابن رجب - رحمه الله -: «ولم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكر من الحديث وتعريفه، إلاَّ على ما ذكر أبو بكر البرديجي الحافظ وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل(٢) أن المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة أو عن التابعين عن الصحابة لا يعرف ذلك الحديث، وهو متن الحديث إلاَّ من طريق الذي رواه فيكون منكراً»(٣)، ثم ذكر أن هذا صنيع الإمام أحمد فقال:

«... كما قاله الإمام أحمد في حديث عبدالله بن دينار عن ابن

(١) انظر: الرفع والتكميل للكنوي: ١٤٣، وقواعد في علوم الحديث للتهانوي: ٢٦٠. وشفاء الغليل للمأربي: ص ٣٠٩ - ٣١٠، والمنهج المقترح في فهم المصطلح لحاتم شريف العوني: ص ٢٢٣، وأسباب اختلاف المحدثين: ١/٣٨٤ - ٣٨٧ وغيرهم.

(٢) هو الحافظ الإمام الثبت، أبو بكر بن هارون بن روح البرديجي، نزيل بغداد طوَّف وصنف، ثقة جليل توفي سنة ٣٠١هـ، انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ: ٢/٧٤٦، والعبر ٢/١١٨، وطبقات الحفاظ: ص ٣١٧.

(٣) شرح العلل: ص ٢٥٢.

عمر عن النبي ﷺ في النهي عن بيع الولاء وهبته، وكذا قال أحمد في حديث مالك عن الزهري عن عائشة: «**أن الذين جمعوا الحج والعمرة طافوا حين قدموا لعمرتهم، وطافوا لحجهم حين رجعوا من منى**»، قال: لم يقل هذا أحدٌ إلاَّ مالك، وقال: ما أظن مالكاً إلاَّ غلط فيه، لم يجئ به أحد غيره، وقال مرة: لم يروه إلاَّ مالك، ومالك ثقة، ولعل أحمد إنما استنكره لمخالفته للأحاديث في أن القارن يطوف طوافاً واحداً»(١).

ثم أكد هذا المعنى مرة أخرى فقال: «وقال إسحاق بن هانئ: قال لي أبو عبدالله: قال لي يحيى بن سعيد: لا أعلم عبيدالله - يعني ابن عمر - أخطأ إلاَّ في حديث واحد لنافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «**لا تسافر امرأة فوق ثلاثة أيام...**» الحديث. قال أبو عبدالله: فأنكره يحيى بن سعيد عليه، قال أبو عبدالله: فقال لي يحيى بن سعيد: فوجدته قد حدث به العمري الصغير عن نافع عن ابن عمر مثله قال أبو عبدالله: لم يسمعه إلاَّ من عبيدالله، فلما بلغه عن العمري صححه. وهذا الكلام يدل على أن النكارة عند يحيى القطان لا تزول إلاَّ بمعرفة الحديث من وجه آخر، وكلام أحمد قريب من ذلك»(٢).

ثم ذكر بعض الرواة ممَّن وصف الإمام أحمد بعض حديثهم بالنكارة مما انفردوا به مع تخريج أصحاب الصحيح منهم بعض ما ينفردون به وبين أن هذا مخالف لصنيع الشيخين والأكثرين، فقال:

«وأما تصرف الشيخين والأكثرين فيدل على خلاف هذا، وأن ما رواه الثقة عن الثقة إلى منتهاه، وليس له علة، فليس بمنكر»(٣).

---

(١) المصدر نفسه: ص ٢٥٢، ٢٥٣.
(٢) المصدر نفسه: ٢٥٤.
(٣) المصدر نفسه: ٢٥٥.

وقال الحافظ ابن رجب في شرحه على البخاري ـ بعد أن ساق من مسائل أحمد لابنه عبدالله[1]، أنه سأله عن حديث الحسين بن علي في المواقيت، فقال: «... وحديثه الذي روى في المواقيت ليس بالمنكر، لأنه قد وافقه على بعض صفاته غيره»[2].

«وإنما قال الإمام أحمد ليس بالمنكر لأنه قد وافقه على بعضه غيره، لأن قاعدته: أن ما تفرد به ثقة، فإنه يتوقف فيه حتى يتابع عليه، فإن زالت نكارته، خصوصاً إذا كان الثقة ليس بمشهور في الحفظ والإتقان، وهذه قاعدة يحيى القطان وابن المديني وغيرهما[3].

وذكر في شرح العلل أيضاً أن هذا مذهب أكثر المتقدمين فقال:

«وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد ـ وإن لم يرو الثقات خلافه ـ إنه لا يتابع عليه. ويجعلون ذلك علة فيه اللهم إلاَّ أن يكون ممن كثر حفظه، واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»[4].

ثانياً ـ مناقشة الحافظ ابن رجب فيما ذهب إليه

لقد اعتمد الحافظ ابن رجب فيما ذهب إليه من تفسير المنكر بمطلق التفرد عند الإمام أحمد على بعض الأمثلة التي وردت فيها هذه الإطلاقات وسنتعرض لكل مثال بالدراسة لنقف على الاعتبارات التي يراعيها الإمام أحمد عند إطلاقه هذا اللفظ.

المثال الأول: كلام الإمام أحمد في حديث عبدالله بن دينار عن ابن

---

(١) ص ٥١.
(٢) انظر شرح العلل: ص٢٥٤.
(٣) فتح الباري لابن رجب شرح أول حديث في كتاب المواقيت.
(٤) شرح العلل: ٢٠٨.

عمر في النهي عن بيع الولاء وهبته[1].

قال ابن رجب: «... وهو معدود من غرائب الصحيح، فإن الشيخين خرجاه، ومع هذا فتكلم فيه الإمام أحمد، وقال: لم يتابع عليه، وأشار إلى أن الصحيح ما روى نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «**الولاء لمن أعتق**» ولم يذكر النهي عن بيع الولاء وهبته.

قلت: روى نافع عن ابن عمر من قوله: النهي عن بيع الولاء وعن هبته، غير مرفوع، وهذا مما يعلل به حديث عبدالله بن دينار، والله أعلم»[2].

وما أشار إليه ابن رجب من كلام الإمام أحمد، ذكره الميموني عنه قال:

«سألته (يعني أحمد بن حنبل) عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر فقال: ثقة، إلاَّ حديث واحد يرويه عن ابن عمر، قال: **الولاء لا يباع ولا يوهب**، ونافع قال في قصة بريرة: **الولاء لمن أعتق**»[3].

فهل الإمام أحمد اعتبر تفرد ابن دينار منكراً؟ الحقيقة أن الإمام أحمد لم يعتبر مجرد تفرد ابن دينار منكراً بل لقرائن انضمت إلى ذلك قوّت الظن بأن الحديث خطأ، وليس بمجرد التفرد وهذه القرائن هي:

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب العتق، باب بيع الولاء وهبته رقم (٢٥٣٦) ج٥/ص ١٨٩، (مع الفتح) وفي كتاب الفرائض، باب إثم من تبرأ من مواليه رقم (٦٧٥٦) ج١٢/ص٤٣ (مع الفتح)، ومسلم في كتاب الفتن، باب النهي عن بيع الولاء وهبته، رقم (١٦)، وأبو داود (٢٩١٩) وابن ماجه (٢٧٤٧)، والترمذي (١٢٣٦، و٢١٢٦) والنسائي: ج٧ ص ٣٠٦، مالك في الموطأ، كتاب العتق، باب مصير الولاء لمن أعتق: ج٢/ص٧٨٠، والحميدي في مسنده (٦٣٩) وأحمد في مسنده ج ٢ ص ٩ و٧٩.

(٢) شرح العلل: ٢٣٨.

(٣) سؤالاته (٤٥٠) وانظر: الموسوعة: ٣٣٢/٤.

أولاً ـ تفرد عبدالله بن دينار عن ابن عمر بهذا الحديث دون أصحاب ابن عمر كنافع وسالم وغيرهما.

ثم انضم إلي ذلك مخالفته لبعض أصحاب ابن عمر كنافع يروي في هذا الموضوع متناً مغايراً لما يرويه ابن دينار، وهو قول النبي ﷺ: «**إنما الولاء لمن أعتق**» ولم يذكر النهي عن بيع الولاء وهبته.

ونافع روى عن ابن عمر «النهي عن بيع الولاء وهبته» لكن جعله موقوفاً على ابن عمر، ولم يرفعه للنبي ﷺ ومعلوم أن نافعا أحفظ أصحاب ابن عمر، وقد ميّز الموقوف من المرفوع، فيكون حديثه أصح، هذه أهم القرائن التي استند عليها الإمام أحمد في تعليل حديث ابن دينار، والحكم عليه بالنكارة، وليس لمجرد التفرد.

ونفهم من كلام الإمام أحمد أن عبدالله بن دينار روى هذا الحديث بالمعنى، ولم يلزم باللفظ، وبهذا صرح أبو بكر بن العربي ـ رحمه الله ـ حيث قال في عارضة الأحوذي: «تفرد بهذا الحديث عبدالله بن دينار، وهو من الدرجة الثانية من الخبر لأنه لم يذكر لفظ النبي ﷺ، وكأنه نقل معنى قول النبي ﷺ: «**إنما الولاء لمن أعتق**».

هذا وقد صحح هذا الحديث جملة من الأئمة كالبخاري ومسلم والترمذي استناداً على قرائن أخرى(١).

المثال الثاني: كلام أحمد في حديث مالك عن الزهري عن عائشة: أن الذين جمعوا الحج والعمرة طافوا حين قدموا لعمرتهم وطافوا لحجهم حين رجعوا من منى، فهل الإمام أحمد أعله لمجرد تفرد مالك به؟

أولاً ـ هذا الحديث لم أجده عن مالك بهذه السياقة، والمحفوظ عن مالك من رواية أصحابه الثقات كيحيى بن يحيى التميمي وعبدالله بن مسلمة القعنبي عن مالك عن ابن شهاب الزهري عن عروة عن عائشة أنها قالت:

---

(١) انظر هذه القرائن في منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، للباحث ط. دار ابن حزم، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٤.

«فطاف الذين أهلوا بالعمرة، بالبيت وبالصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم، وأما الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا طوافاً واحداً[(1)]؛ فلعل الخطأ ممن دون مالك ولم نقف على هذا النص من كلام الإمام أحمد حتى يتبين لنا الوهم ممَّن.

ثانياً ـ على فرض وجود رواية أخرى محفوظة عن مالك بهذه السياقة، فليس استنكار الإمام أحمد له لمجرد تفرد مالك به، بل لدلالة القرائن على أنه أخطأ في ذلك، ومن أهمها مخالفته للأحاديث الصحيحة في أن القارن يطوف طوافاً واحداً كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن رجب نفسه حيث قال: «ولعل أحمد إنما استنكره لمخالفته للأحاديث في أن القارن يطوف طوافاً واحداً»[(2)]، فقد وردت في ذلك أحاديث كثيرة صحيحة عن ابن عمر وعائشة وابن عباس وجابر وما ورد بخلاف ذلك فلا يصح منه شيء[(3)].

المثال الثالث: كلام الإمام أحمد في حديث حسين بن علي في المواقيت وهو قوله: «وحديثه الذي روى في المواقيت ليس بمنكر لأنه قد وافقه على بعض صفاته غيره»[(4)].

إن حديث المواقيت هذا انفرد بروايته حسين بن علي[(5)]، عن وهب بن كيسان عن جابر[(6)]، فلعل هذا التفرد كان سبب استنكار الأئمة لهذا الحديث، فبين الإمام أحمد أن غيره قد وافقه على بعض صفاته،

---

(1) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب كيف تهل الحائض والنفساء رقم (١٥٥٦)، ٤٨٥/٣ (مع الفتح)، ومسلم في الحج، باب وجوه الإحرام (١٢١١) ٨٧٠/٢، واللفظ لمسلم.

(2) شرح العلل: ص ٢٥٣.

(3) انظر: زاد المعاد: ١٤٤/٢ ـ ١٥٠.

(4) شرح العلل: ص ٢٥٤، ومسائل عبدالله: ص ٥١.

(5) هو حسين بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنهم ـ يقال له: حسين الأصغر روى عن أبيه أبي جعفر ووهب بن كيسان، وعنه موسى بن عقبة وابن المبارك، وآخرين وثقه النسائي وابن حبان، انظر: التهذيب: ٤٢٦/١.

(6) أخرجه أحمد ٣٣٠/٣، والترمذي (١٥٠)، والنسائي (٥٢٥) ٢٨٤/١.

فوجدت بذلك شواهد للحديث، إذ الحديث قد رواه عطاء بن أبي رباح[(١)] وعمرو بن دينار، وأبو الزبير عن جابر بنحو حديث وهب بن كيسان[(٢)] الذي رواه عنه حسين بن علي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد روى شعبة عن سعد بن إبراهيم قال: سمعت محمد بن عمرو بن الحسين بن علي قال سألنا جابر بن عبدالله زمن الحجاج، وكان يؤخر الصلاة عن وقتها فقال جابر: كان النبي يصلي الظهر حين تزول الشمس، والعصر وهي **حية أو نقية** والمغرب حين تحجب الشمس والعشاء ربما عجل ربما أخر، إذا اجتمع الناس عجل، وإذا تأخروا أخر، والصبح ربما كان يصليها بغلس[(٣)]؛ فهذا الحديث عن جابر فيه ذكر وقت واحد لكل صلاة، بينما حديث حسين بن علي عن وهب بن كيسان عن جابر فيه ذكر وقتين لكل صلاة.

فليس لمجرد التفرد استنكر حديثه بل لكونه تفرد بشيء يظن أنه مخالف لما هو معروف ومشهور عن الشيخ والله أعلم.

هذه أهم الأمثلة التي اعتمد عليها الحافظ ابن رجب فيما ذهب إليه من تفسير المنكر بمطلق التفرد عند الإمام أحمد. وهي ـ كما ترى ـ لم يتم إطلاق النكارة فيها على مجرد التفرد بل لقرائن أخرى تنضم إلى ذلك تفيد أن الحديث فيه علة.

وأما الرواة الذين ذكر الإمام أحمد أنهم يروون المناكير بالرغم من أن

---

(١) أخرجه أحمد ٣/٣٥١، والنسائي (٥٠٣)، و (٥١٢)، وابن خزيمة ٣٥٣.

(٢) روايتي عمرو بن دينار وأبي الزبير أشار إليهما الترمذي في جامعه، قال: «وحديث جابر في المواقيت قد رواه عطاء بن أبي رباح وعمرو بن دينار وأبو الزبير عن جابر بن عبدالله عن النبي ﷺ نحو حديث وهب بن كيسان عن جابر عن النبي ﷺ» أبواب الصلاة، باب مواقيت الصلاة (١/١٤١) مع الفتح.

(٣) أخرجه البخاري في المواقيت، باب وقت المغرب، رقم (٥٦٠) وباب وقت العشاء رقم (٥٦٥) ٢/٤٩، و٥٦ (مع الفتح) ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة رقم (٦٤٦) ١/٤٤٦، ٤٤٧، وأبو داود في الصلاة (٣٩٧) والنسائي في كتاب المواقيت، باب تعجيل العشاء (٥٢٦) وأحمد في المسند ٣/٣٦٩، والدارمي في كتاب الصلاة، باب مواقيت الصلاة (١١٨٤).

هؤلاء محتج بهم في الصحيحين، والإمام أحمد يستنكر ما تفردوا به، كبُريد بن أبي بردة[(١)]، ومحمد بن الحارث التَّيْمي[(٢)]، وزيد بن أبي أُنَيْسَة[(٣)]، وعمرو بن الحارث[(٤)]، والحسين بن واقد[(٥)]، وخالد بن مخلد[(٦)]، فعلى كلام الحافظ ابن رجب في هذا ملاحظات:

الأولى: لا تعارض بين قول الناقد فلان يروي المناكير، أو روى مناكير مع توثيقه إذا لم تكثر هذه المناكير في حديث الراوي بحيث يستحق بها الترك، ومن هذا قول الإمام أحمد في زيد بن أبي أُنَيْسَة، «إن حديثه لحسن مقارب وأن فيها لبعض النكارة، قال: وهو على ذلك حسن الحديث.

قال الأثرم: قلت لأحمد إن له أحاديث إن لم تكن مناكير فهي غرائب؟ قال: نعم»[(٧)].

الثانية: إن الشيخين لم يرويا ما تفرد به هؤلاء في الغالب الأعم،

---

(١) هو بُريد بن عبدالله أبي بُردَة بن أبي موسى الأشعري، الكوفي: ثقة يخطئ قليلاً، من السادسة، روى له الجماعة، التقريب: ٦٠.

(٢) هو محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التَّيْمي أبو عبدالمدني: ثقة له أفراد، من الرابعة، مات سنة ١٢٠هـ على الصحيح روى له الجماعة، انظر: التقريب: ص ٤٠١.

(٣) زيد بن أبي أنيسة الجزري، أبو أمامة، أصله من الكوفة، ثم سكن الرُّها، ثقة له أفراد من السادسة، مات سنة ١١٩هـ وقيل سنة ١٢٤هـ وله ست وثلاثون سنة، روى له الجماعة، انظر: التقريب: ص ١٦٢.

(٤) هو عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري مولاهم، المصري، أبو أيوب ثقة فقيه حافظ من السابعة، مات قديماً قبل الخمسين ومئة، روى له الجماعة، انظر: التقريب: ٣٥٧.

(٥) هو الحُسين بن واقد المَرْوَزِي، أبو عبيدالله القاضي، ثقة له أوهام، من السابعة مات سنة ١٥٩، أو ١٥٧، روى له البخاري تعليقاً ومسلم والأربعة، انظر التقريب: ١٠٨.

(٦) هو خالد بن مخلد القَطَوَاني، بفتح القاف والطاء، أبو الهيثم البجلي، مولاهم الكوفي، صدوق يتشيع وله أفراد، من كبار العاشرة مات سنة ٢١٣هـ، انظر: التقريب: ١٣٠.

(٧) انظر شرح العلل: ص ٢٥٤، وضعفاء العقيلي (٥١٩)، والموسوعة ٤٠٧/١.

وإنما رويا لهم ما يشاركهم فيه غيرهم[1]، وأما ما خرجاه لهؤلاء من بعض أفرادهم فقليل جدًّا، وذلك لقرائن ومرجحات انضمت إلى ذلك تقوي الظن بإصابتهم وعدم خَطَئِهِم فيما تفردوا به[2].

الثالثة: قول ابن رجب: «وأما تصرف الشيخين والأكثرين فيدل على خلاف هذا، وأن ما رواه الثقة عن الثقة إلى منتهاه، وليس له علة، فليس بمنكر»[3]. ظاهره أن صنيع البخاري ومسلم وغيرهما من النقاد يخالف صنيع الإمام أحمد ويحيى القطان ومن وافقهما، وكأن الإمام أحمد يطلق النكارة على حديث الثقات وإن لم يكن له علة، وهذا غير صحيح. فالإمام أحمد لا يطلق النكارة على حديث الثقات إلا إذا ترجح له أن فيه علة أو غلب على ظنه ذلك فما رواه الثقة عن الثقة وليس له علة، فليس بمنكر عند الإمام أحمد أيضاً، وإن كنا نجد بعض الأحاديث يستنكرها الإمام أحمد من روايات الثقات ولا ندرك وجه النكارة فيها وهذا لقلة اطلاعنا ومعرفتنا، فذلك لا يخرم القاعدة ولا يقدح في المنهج العام للنقاد.

الرابعة: لو كان الإمام أحمد يطلق النكارة على مطلق التفرد لما قبل ما تفرد به بعض الرواة، ولَمَا صححه، ومن أمثلة ذلك ما ذكر المرُّوذي قال: «ذكرت لأبي عبدالله حديث سفينة[4]، فصححه، وقال: هو صحيح.

---

(١) انظر: على سبيل المثال كلام الحافظ ابن حجر في ترجمة خالد بن مخلد في هدي الساري: ص٤٢٠.

(٢) انظر على سبيل المثال القرائن التي اعتمد عليها البخاري في تخريج حديث «من عادى لي ولياً»، في منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ص٢٣١ ـ ٢٣٤.

(٣) شرح العلل: ٢٥٥.

(٤) هو مولى رسول الله ﷺ يكنى أبا عبدالرحمن يقال: كان اسمه مهران أو غير ذلك فلقب سفينة لكونه حمل شيئاً كثيراً في السفر مشهور له أحاديث م ٤. انظر ترجمته في التقريب: ١٨٥، والكاشف: ١/٣٧٩، والجرح والتعديل: ٤/٣٢٠، والثقات: ٣/١٨٠.

قلت: إنهم يطعنون في سعيد بن جُمْهَان[1]؟

فقال: سعيد بن جُمْهَان ثقة، روى عنه غير واحد، منهم: حماد، وحشرج، والعوام.

وذكر أبو عبدالله: حماد بن سلمة، عن سعيد بن جُمْهَان، عن سفينة في الخلافة.

وقال: علي ـ عندنا ـ من الخلفاء الراشدين المهديين، وحماد بن سلمة ـ عندنا ـ ثقة، وما نزداد فيه كل يوم إلاَّ بصيرة»[2].

والحديث الذي يريده الإمام أحمد هو ما رواه حماد بن سلمة عن سعيد بن جمْهان عن سفينة أبي عبدالرحمن عن رسول الله ﷺ: «**الخلافة ثلاثون سنة، ثم تكون بعد ذلك ملكاً**»[3].

قال الترمذي: «وهذا حديث حسن، قد رواه غير واحد عن سعيد بن جمهان ولا نعرفه إلا من حديث سعيد بن جمهان».

وقال ابن أبي عاصم: «حديث ثابت من جهة النقل، سعيد بن جمهان روى عنه حماد بن سلمة، والعوام بن حوشب وحشرج»، وقد حسّن الشيخ الألباني الحديث وذكر له شاهدين يصحح بهما[4].

---

(١) هو سعيد بن جمهان الأسلمي، بصري، عن سفينة وابن أبي أوفى، وعنه حماد بن سلمة وعبدالوارث، قال فيه الذهبي: صدوق وسط، وقال ابن حجر: صدوق له أفراد، توفي سنة ١٣٦. انظر ترجمته في التقريب: ١٧٤ والكاشف: ٣٥٧/١ والجرح والتعديل: ١٠/٤، والكامل: ٤٥٦/٤ والثقات: ٢٧٨/٤.

(٢) المنتخب: ٢١٧ رقم (١٢٨).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٦٤٦) ٢١١/٤، والترمذي (٢٢٢٦) ٥٠٣/٤، وأحمد في المسند (٢١٩٦٩)٢٢٠/٥، وابن حبان في صحيحه ٣٦/١٥ وابن أبي عاصم في السنة ٦٤٥/٢، والطبراني في المعجم الكبير (٦٤٤٤) ٨٤/٧، والحاكم في المستدرك ٧٥/٣ والبيهقي في الاعتقاد ٣٣٣/١ و٣٧٠، والروياني في مسنده ٤٣٨/١ ـ ٤٣٩. من طرق عن سعيد بن جمهان عن سفينة.

(٤) انظر تفصيل الكلام على هذا الحديث في السلسلة الصحيحة رقم (٤٥٩) ٧٤٢/١ ـ ٧٤٩.

فهذا الحديث لم يستنكره الإمام أحمد وصححه بالرغم من تفرد سعيد بن جُمهان به. وذلك للقرائن الآتية:

- إن سعيد بن جمهان من طبقة التابعين، والتفرد في الطبقات المتقدمة أمر معهود من الرواة لأن انتشار الخبر في مثل هذه الطبقات قليل.

- هذا الخبر ليس فيه ما يعارض القرآن الكريم أو السنة الثابتة أو الإجماع مما يثير ريبة فيه.

- وجود شواهد للحديث، وهي وإن كان فيها شيء من الضعف لكنها تصلح لتقوية الحديث، وتدل على أن له أصلاً.

- مضمون هذا الخبر يوافق ما أجمع عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان من تثبيت خلافة علي، فهذا الإجماع يعضد الخبر ويدل على أن له أصلاً.

- سعيد بن جمهان ثقة عند الإمام أحمد والراوي عنه ثقة كذلك، ولم تقم قرائن تدل على خطئه ووهمه، أو تثير ريبة في صحته، فيؤخذ بالأصل وهو قبول خبر العدل الثقة، وفي هذا الخبر دلت القرائن على إصابة سعيد بن جمهان وعدم خطئه.

هذا ولم ينفرد الإمام أحمد بتقوية هذا الحديث وتصحيحه فقد قواه جماعة من الأئمة منهم: الترمذي، وابن جرير الطبري، وابن أبي عاصم، وابن حبان، والحاكم، وابن تيمية، والذهبي، وابن حجر(١).

ومن أمثلته أيضاً ما رواه الفضل بن زياد، قال: «سألت أبا عبدالله أتعرف عن ابن عون عن محمد في قوله: «**وتلك الأيام نداولها بين الناس**» قال: الأمراء(٢).

---

(١) انظر المصدر نفسه.

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره: ١٠٥/٤.

قال: لا أعرف هذا، من روى هذا؟ قلت: حماد بن زيد، قال: من دون حمّاد؟ قلت: الحَجَبِي[1].

قال: ثقة عن ثقة، فقلت: لم يروه غيره، قال: صاحبك صدوق»[2].

وقد قبل الإمام أحمد تفرد الحجبي بهذا الأثر وذلك للقرائن الآتية:

- هذا الأثر يرويه ابن عون وهو من ألزم الناس وأعرفهم بحديث محمد بن سيرين، فلا ينكر تفرده بمثل هذا الأثر عنه.

- هذا الأثر ليس فيه شيء ينكر، وليس فيه حكم يتفرد به ابن سيرين أو سنة ينقلها، وإنما هو تفسير لآية، وغالب الظن أنه مما قال برأيه واجتهاده.

- هذا أثر والآثار يتساهل فيها ما لا يتساهل مع الأحاديث المرفوعة، وخاصة إذا كانت في غير اعتقاد أو حكم فقهي، وما دام ليس ثم قرائن تدل على نكارته فالأصل هو قبول خبر العدل الثقة ولو تفرد به، لأنه لا يشترط تعدد الناقلين لقبول الخبر عند أهل السنة والجماعة، خلافاً لبعض المعتزلة في ذلك.

فهذان المثلان يوضحان أن الإمام أحمد لا يطلق النكارة على مطلق التفرد وإنما يستنكر الحديث الذي رواه بعض الثقات، إذا أثار ريبة بأن لم يعرف ذلك الحديث من مصدر آخر، أو برواية ما يشهد له من أحاديث أخرى، أو بالعمل بمقتضاه.

ومما يمكن الاستئناس به لتقرير قول الإمام أحمد: «شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها»[3].

---

(١) هو عبيدالله بن عبدالوهاب الحَجَبِي، أبو محمد البصري روى عن مالك وحماد بن زيد وجماعة وروى عنه البخاري ويعقوب بن شيبة وآخرون، ثقة ثبت، مات سنة٢٢٨. انظر التقريب: ٢٥٤، والتهذيب: ٣٨٧/٢ والكاشف: ١٠٦/٢ والجرح والتعديل: ١٠٦/٥ والثقات: ٣٥٣/٨.

(٢) المنتخب: ١٢٤ رقم (٥٦).

(٣) الكفاية: ص ١٧٢.

وقول الحافظ البرديجي: «إذا روى الثقة من طريق صحيح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ حديثاً لا يصاب إلاَّ عند الرجل، لم يضره ألا يرويه غيره إذا كان متن الحديث معروفاً، ولا يكون منكراً ولا معلولاً»[1].

تفسير الحافظ ابن حجر للنكارة عند الإمام أحمد ومناقشته في ذلك

قال الحافظ ابن حجر ـ تعقيباً على كلام ابن الصلاح ـ «وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث»[2] ـ «وهذا مما ينبغي التيقظ له، فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده»[3].

وما نسبه الحافظ للإمام أحمد والنسائي وغيره، فقد تقدم ما يخالفه عن الإمام أحمد، وسيأتي بيان ما يخالفه عند بقية الأئمة في المطلب الموالي.

وقال في ترجمة «بُريْد بن عبدالله» ـ عند قول أحمد فيه: «روى مناكير» «... وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة»[4].

والفرد المطلق عند الحافظ ابن حجر هو ما يتفرد بروايته شخص واحد في أصل سنده، وأصل السند: هو الموضع الذي يدور الإسناد، ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي[5]. أي مخرج الحديث ومداره الكلي، وهو عنده ينقسم إلى قسمين: ما يفيد كون المنفرد ثقة، وما لا يفيد[6].

---

(١) شرح العلل: ٢٥٣، وانظر الحديث المعلول: قواعد وضوابط: ص ٩٧.
(٢) علوم الحديث: ٧٢.
(٣) النكت: ٦٧٤/٢.
(٤) هدي الساري: ص ٤١٢.
(٥) انظر نزهة النظر: ١٦.
(٦) انظر النكت: ٧٠٣/٢.

وبريد قال فيه أبو حاتم: ليس بالمتين، يكتب حديثه. وقال النسائي: ليس بذاك القوي، وقال ابن حبان: يخطئ، وقال البخاري: ليس بذاك القوي. وثقه ابن معين والعجلي أبو داود وابن عدي[1].

وبالنظر في كلام الأئمة في بريد بن عبدالله بن أبي بردة يظهر أن الإمام أحمد يريد تليين بريد بسبب ما يتفرد به من أحاديث غير معروفة نتيجة وهمه وخطئه. ثم إن الإمام أحمد قرنه بطلحة بن يحيى بن طلحة وفضله عليه. حيث قال في بريد «يروي مناكير ويحيى بن طلحة أحب إلي منه» وطلحة بن يحيى قال فيه أحمد: «صالح الحديث، وهو أحب إلي من بريد بن أبي بردة، بريد له أحاديث مناكير، وطلحة إنما أنكر عليه حديث عصفور من عصافير الجنة[2]» وقال فيه البخاري: منكر الحديث، وقال فيه ابن حبان: كان يخطئ، وقال يحيى بن سعيد القطان: لم يكن بالقوي، وقوّاه جماعة آخرون منهم: ابن معين والعجلي وأبو زرعة وأبو داود[3]. مما تقدم يظهر أن الإمام أحمد يريد بقوله «يروي مناكير» تضعيف بريد بن عبدالله، ومن ثم فالمراد بالمناكير هنا ليس الأفراد المطلقة بل الأفراد المنكرة غير الصحيحة.

وقال في ترجمة «محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي» ـ عند قول أحمد فيه «في حديثه شيء يروي المناكير»: «المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له فيحمل هذا على ذاك. . .»[4].

وهذا النص يفيد أن الإمام أحمد يطلق المنكر على تفرد من دون الحفاظ الأثبات يشمل ذلك الثقات والصدوقين، وإن لم يكن ثمة مخالفة في رواياتهم لروايات غيرهم. وقد سبق أن بيّنا أن مصطلح «المنكر» عند الإمام

---

(١) انظر التهذيب: ٢/٢١٨ ـ ٢١٩.
(٢) انظر التهذيب: ٢/٢٤٤.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه: ٤٥٩.

أحمد هو كل حديث غير معروف عن مصدره، سواء أكان ذلك خطأ ووهماً أو كذباً ووضعاً أو يترجح أنه كذلك وسواء أكان ذلك نتيجة تفرد أو مخالفة لخطأ سواء أكان راويه ثقة أو صدوقاً أو ضعيفاً وسواء أكان خطؤه بالتفرد أو المخالفة.

وفيما يلي أمثلة من كلام الأمام أبي عبدالله تبيّن ما سبق تقريره من معنى المناكير وأن كثرتها في حديث الراوي تقدح فيه.

قال المروذي قلت له (أي أحمد): سعيد بن عبدالجبار مكي؟ قال: لا، هذا من أهل الشام حدثنا أبو بدر عنه بحديثين وقد ضربت عليهما. قلت: وإيش حاله؟ قال حدث بأحاديث مناكير[1].

- قلت: الحكم بن عطية كيف هو؟ قال: البصري؟ قلت: نعم الذي روى عن ثابت، قال: كان عندي ليس به بأس ثم بلغني أنه حدث بأحاديث مناكير، وكأنه ضعفه[2].

- وذكر محمد بن القاسم الأسدي فقال: ما يستأهل أن يحدث عنه بشيء، روى أحاديث مناكير[3].

- وسألته عن طلحة بن يزيد أو ابن زيد القرشي، فقال: ليس بذاك قد حدث بأحاديث مناكير[4].

- وسئل أبو عبدالله عن أبي الصلت؟ فقال: روى أحاديث مناكير. قيل له: روى حديث مجاهد عن علي: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها**». قال ما سمعنا بهذا. قيل له هذا الذي تنكر عليه؟ قال: غير هذا، أما هذا فما سمعنا به، وروى عن عبدالرزاق أحاديث لا نعرفها ولم نسمعها...[5].

---

(١) من كلام الإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال: ص٧٣ (١٤١).

(٢) المصدر نفسه (١٥٨).

(٣) المصدر نفسه (٢٢٦).

(٤) المصدر نفسه (٢٣٥).

(٥) المصدر نفسه (٣٠٣).

ـ قلت فحنظلة السدوسي؟ قال: له أشياء مناكير، روى حديثين كلاهما عن النبي ﷺ منكرين عن أنس أن النبي ﷺ قنت في الوتر. والآخر: أمرنا إذا التقينا أن يصافح أحدنا صاحبه وأن ينحني بعضنا لبعض، وأن يعتنق بعضنا بعضاً. كلاهما منكران[1].

وقال عبدالله: سألت أبي أيما أحب إليك في خصيف عتاب بن بشير أو مروان بن شجاع؟ فقال عتاب بن بشير أحاديثه أحاديث مناكير، مروان حدث عنه الناس. وقد حدثنا أبي عنه وعن وكيع عنه[2].

وقال: سمعت أبي يقول: أحاديث بن ميسور كلها موضوعة مناكير، اضرب عليها[3].

وقال: سمعته يقول: صدقة بن عبدالله السمين هو شامي الذي روى عنه الوليد بن مسلم وهو أبو معاوية، ليس بشيء هو ضعيف الحديث، أحاديثه، مناكير ليس يسوي حديثه شيئاً[4].

وقال: سألت أبي عن عبدالرحمن بن إسحاق الكوفي، فقال: هذا يقال: له أبو شيبة وهو واسطي، كان يروي عنه ابن إدريس وأبو معاوية وابن فضيل، وهو الذي يحدث عن النعمان بن سعد عن المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ أحاديث مناكير، ليس هو بذاك في الحديث[5].

وقال: سمعته يقول: مسلمة بن علقمة شيخ ضعيف الحديث حدث عن داود بن أبي هند أحاديث مناكير فأسند عنه[6]، وقال: سألته عن

---

(١) المصدر نفسه (١٣٠).
(٢) العلل (٣٣١).
(٣) العلل (٥١٠).
(٤) العلل (١٣١٣).
(٥) العلل (٢٥٦٠).
(٦) العلل (٣٤٥٤).

سلمة بن وهرام فقال: روى عنه زمعة أحاديث مناكير أخشى أن يكون حديثه حديثاً ضعيفاً[1].

وهذه النصوص كلها تؤكد أن الإمام أحمد يستعمل المناكير بالمعنى الذي يستعمله باقي النقاد، وأنه لم ينفرد عنهم باستعمال خاص لهذا المصطلح.

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة «يزيد بن عبدالله بن خصيفة» ـ عند قول أحمد فيه «منكر الحديث» ـ: «هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث عرف ذلك بالاستقراء»[2].

وهذا الكلام ذكره الحافظ في معرض الدفاع عن صدق ووثاقة يزيد بن عبدالله بن خُصَيْفَة، فقوله: «هذه اللفظة **منكر الحديث** يطلقها الإمام أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث» أي: أنها ليست من عبارات الجرح، بل على العكس من ذلك تدل على تفرد الراوي بأشياء ليست عند غيره، أي أنه يروي غرائب صحاح، ولو حملت هذه العبارة على الغرائب المنكرة لما ساغ دفاع الحافظ.

وأما دليل الحافظ فهو قوله: «عرف ذلك بالاستقراء» وهنا يجب أن نقف وقفة مع هذا الاستقراء الذي ذكره الحافظ، لأننا وجدنا الإمام أحمد يطلق هذه العبارة على من لا يجيز الرواية عنهم، فمن هؤلاء:

ـ عبدالرحمن بن زياد الإفريقي: قيل لأحمد: يروى عنه؟ قال: لا، هو منكر الحديث[3].

ـ سلمة بن وردان: منكر الحديث[4].

---

(١) العلل (٣٤٧٩).

(٢) المصدر نفسه: ٤٧٦.

(٣) من كلام الإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال: ص٩٠ (١٩٩).

(٤) العلل ومعرفة الرجال (١٤٣٠).

ـ الحسن ابن الموطأ روى عن الأعمش منكر الحديث[1].

ـ يحيى بن عبيدالله قال فيه منكر الحديث سئل يحيى بن سعيد يوماً عنه قال: من يحدث عنه؟ قيل لأبي: ابن المبارك روى عنه قال في الرقائق يعني الزهد[2].

ـ محمد بن كثير المصّيصي: سئل عنه أحمد فضعفه جداً، وقال هو منكر الحديث، أو قال: يروي أشياء منكرة[3].

وهؤلاء الرواة كلهم ضعفاء ممن يكثر غلطهم والإمام أحمد أطلق لفظة منكر الحديث عليهم لبيان ضعفهم وكثرة غلطهم، فكيف يستقيم ما قاله الحافظ؟ وأنى يصح هذا الاستقراء؟

فالإمام أحمد يستعمل هذه العبارة على طريقة النقاد المتقدمين في بيان من يغلب على حديثهم الخطأ والوهم وليس له استعمال خاص بهذه العبارة.

❋ ❋ ❋

المطلب الخامس:
بعض تفسيرات الأئمة النقاد لمعنى «المنكر»

أولاً: معنى المنكر عند الإمام مسلم:

يقول الإمام مسلم: «وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم، وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت

(١) العلل ومعرفة الرجال: (٣١١٥).
(٢) العلل: (٤١٣٩).
(٣) العلل: (٥١٠٩).

روايته روايَتهم، أو لم تكد توافقها فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث غير مقبوله، ولا مستعمله»[1].

وعلى هذا فمعنى المنكر عند الإمام مسلم هو مخالفة الراوي أهل الحفظ والرضا أي الثقات، وهذا شامل لكل أنواع المخالفة، وسواء كانت المخالفة واضحة وجلية أم في بعض جوانب الحديث، فإذا كثرت هذه المخالفات وغلبت على رواية الراوي أصبح متروك الحديث، ولا يشتغل بحديثه رواية ولا كتابة.

والمخالفة هنا تشمل روايات الثقة والضعيف سواء بسواء، وهذا يستفاد من قوله: «وعلامة المنكر في حديث المحدث» فقد أطلق لفظ المحدث ولم يقيده بكونه ضعيفاً.

ولا يفهم من كلام الإمام مسلم أنه يقبل جميع أنواع التفرد من الراوي، ولا أنه يربط النكارة بروايات الضعيف فقط، وهذا لقوله: «فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله» ومفهومه أنه إذا لم يكن الأغلب من حديثه كذلك فلا يكون الراوي متروك الحديث، بل قد يكون الراوي ثقة أو صدوقاً أو ضعيفاً، غير أن المخالفة تضر في الحديث الذي وقعت فيه، دون أن تؤثر على حالة الراوي.

وقد فهم بعض الباحثين أن الإمام مسلم يخص المنكر بتفرد الضعيف[2] مستنداً في ذلك على كلام الإمامين النووي وابن حجر في توضيح كلام مسلم، قال النووي: «هذا الذي ذكر ـ رحمه الله ـ هو معنى المنكر عند المحدثين، يعني به المنكر المردود، فإنهم يطلقون المنكر على انفراد الثقة بحديث، وهذا ليس بمنكر مردود، إذا كان ثقة ضابطاً»[3].

---

(١) مقدمة صحيح مسلم: ص٧.

(٢) انظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، ص ١٩٢ ـ ١٩٤، وأسباب اختلاف المحدثين، ٣٧٧/١، ٣٧٨، و٣٨٢.

(٣) شرح صحيح مسلم، ٥٧/١.

فالإمام النووي قد أصاب في قوله: «فإنهم (أي المحدثين) يطلقون المنكر على انفراد الثقة بحديث» لكنه نقض ذلك بقوله: «فإنه ليس بمنكر مردود إذا كان ثقة ضابطاً متقناً» فالمنكر أبداً منكر ـ كما قال الإمام أحمد رحمه الله ـ ومن ثم فهو مردود لو كان راويه ثقة ضابطاً.

وقال الحافظ ابن حجر ـ معلقاً على كلام الإمام مسلم ـ: «فالرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون» وقال: «فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تسمى منكرة، وهذا هو المختار»(١)؛ نعم رواية المتروك تسمى منكرة، ولكن ليس في كلام الإمام مسلم حصر المنكر في رواية المتروك فقط، بل إطلاق كلامه يدل على أنه يشمل الثقة والضعيف كما سبق بيانه.

ومما يدل على أن الإمام مسلم لا يقصر المنكر على رواية المتروك فحسب، بل يطلقه على كل خطأ مهما كان راويه ثقة أو ضعيفاً، قوله: «استنكر أهل العلم من رواية أبي قيس عبدالرحمن بن ثَرْوَان أخباراً غير هذا الخبر، يعني حديث المسح على الجوربين والنعلين»(٢).

وعبدالرحمن بن ثروان أبو قيس ليس بمتروك الحديث، بل هو صدوق من رجال البخاري والأربعة، وقد وثقه غير واحد من الأئمة(٣).

ثانياً: معنى المنكر عند الإمام الترمذي

ذهب بعض الباحثين إلى أن الإمام الترمذي يطلق المنكر في جامعه ويريد به الحديث الذي تفرد به الراوي الضعيف من غير أن يكون ثمة ثقة خالفه، وأنه اقتفى في ذلك آثار شيخه الإمام مسلم(٤).

---

(١) النكت: ٢٧٥/٢، وانظر: فتح المغيث: ٢٢٤/١.

(٢) التمييز: ص ١٦٢.

(٣) انظر: التقريب: ص٢٧٩، والتهذيب: ٤٩٤/٢ ـ ٤٩٥، وهدي الساري: ص ٤٣٧.

(٤) انظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، ص ١٩٢، وأسباب اختلاف المحدثين: ٣٧٨/١.

وهذا الكلام فيه نظر لأن الإمام الترمذي أطلق المنكر في جامعه على سبعة أحاديث تبين لي بالدراسة لها أن فيها تفرد الضعيف من غير مخالفة لغيره من الثقات[1].

كما أطلقها على خمسة أحاديث في علله الكبير ـ مما تفرد به الضعفاء والمتروكون من غير مخالفة للثقات[2]. إلا في موضع واحد أطلقها على حديث خالف فيه صدوق غيره من الثقات، قال الترمذي: «حدثنا الحسن بن الصباح حدثنا محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن قتادة، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة**، وأومأ بيده إلى الشام» سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هذا حديث منكر خطأ، قال محمد: وكان أحمد بن حنبل يحمل على محمد بن كثير، ويقول كتب إلى اليمن حتى حمل إليه كتاب معمر فرواه، قال محمد وهو قريب مما قال يروي مَنَاكير»[3].

ومحمد بن كثير هو ابن أبي عطاء الثقفي، ضعفه بعض أهل الحديث كأحمد والبخاري وأبي داود والنسائي وأبو أحمد الحاكم، وعلي بن المديني والعقيلي، ووثقه آخرون كالحسن بن الربيع، وابن سعد، وصالح جزرة، وابن معين، وأبي حاتم، وابن حبان، واستنكر ابن عدي بعض رواياته عن معمر والأوزاعي خاصة[4]؛ ولخص الحافظ حاله في التقريب بقوله: «صدوق كثير الغلط»[5]، وتعقبه صاحبا تحرير التقريب بقولهما: «بل ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد»[6]، فإن أخذنا بأقوال من وثقه واعتبرناه ثقة أو صدوقاً، ففي إطلاق البخاري النكارة على حديثه وإقرار الترمذي له دليل

---

(١) انظر: جامع الترمذي: ١٥٦/٣، ٢٤٦/٤، ٢٨٧، ٦٦٨، ٥٩/٥، ٦٦، ٦٩٧.
(٢) انظر العلل الكبير: ص ١١٧، ١٢٧، ١٩١، ٣٦٣.
(٣) العلل الكبير: ص ٣٢٤.
(٤) التهذيب: ٦٨٢/٣ ـ ٦٨٣.
(٥) ص ٤٣٨.
(٦) ٣١١/٣.

أن المنكر يطلق أيضاً على خطأ الثقة أو الصدوق، وإن اعتبرناه ضعيفاً - على قول الآخرين - ففيه دليل على أن المنكر يطلق أيضاً على ما خالف فيه الضعيف غيره من الثقات؛ فإن هذا الحديث يرويه محمد بن كثير عن الأوزاعي عن عطاء عن أنس عن النبي ﷺ وغيره من الثقات يروي الحديث عن قتادة عن مطرف عن عمران بن حصن عن النبي ﷺ فالحديث ليس من حديث الأوزاعي أصلاً، ففيه تفرد مع المخالفة وليس تفرداً فقط.

ثم إن البخاري قد قرن لفظ النكارة بما يدل على تفسيره، وهو الخطأ مما يستفاد منه أن المنكر والخطأ عند البخاري والترمذي بمعنى واحد، والله أعلم.

ثالثاً: معنى المنكر عند الإمام البرديجي

قال الحافظ ابن رجب: «لم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكر من الحديث وتعريفه إلاَّ ما ذكره الحافظ أبو بكر البَرْدِيجي، وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل: أن المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة أو عن التابعين عن الصحابة، لا يعرف ذلك الحديث، وهو متن الحديث إلاَّ عن طريق الذي رواه فيكون منكراً، ذكر هذا الكلام في سياق ما إذا انفرد شعبة أو سعيد بن أبي عروبة أو هشام الدستوائي بحديث عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ، وهذا كالتصريح بأن كل ما انفرد به ثقة عن ثقة، ولا يعرف ذلك المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر»[1].

ونقل ابن رجب عن البرديجي أيضاً قوله: «إذا روى الثقة من طريق صحيح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ حديثاً لا يصاب إلاَّ عند الرجل الواحد لم يضره أن لا يرويه غيره إذا كان متن الحديث معروفاً، ولا يكون منكراً ولا معلولاً»[2].

---

(١) شرح العلل: ٢٥٣.

(٢) المصدر نفسه.

فهذه النصوص عن البرديجي تدل على أن مطلق التفرد من الثقة لا يعد منكراً، وإنما يعد منكراً إذا لم يكن لمتن الحديث أصل، دون أن يتوقف ذلك على حال الراوي، وأما إذا كان المتن معروفاً، فلا يضره كونه مرويا من جهة واحدة، وأن لا يوجد إلاَّ عند الراوي الواحد.

ولا يفهم من نصوص الإمام البرديجي السابقة أنه يربط مصطلح المنكر بحالة تفرد الراوي وحدها، دون الذي خالف فيه الثقات، كما لا يفهم من نصوص الإمام مسلم السالفة الذكر أنه يحصر المنكر بحالة المخالفة فقط وإن كان هو الذي يتجلى من ظاهر سياق نصوصهما، لمن ينظر فيها من الزاوية المنطقية في صياغة التعريفات، وبحجة التفريق بين المخالفة والتفرد بموجب تفاوتهما لفظياً، دون مراعاة الرابط المعنوي بينهما.

والذي يتعين علينا فهمه هو ما يدل عليه مجموع النصوص والتطبيقات العملية حيث يفسر بعضها بعضاً، لا سيما أن التفرد والمخالفة بينهما تلازم قد يظهر وقد لا يظهر، يظهر حين المشاركة بين الرواة في الرواية، ولا يظهر حين تفرد الراوي بما ليس عند الآخرين من معاصريه، لكنه خالفهم في ذكر الحديث عن شيخهم، وإضافته إليه، لذلك نجد في نصوص بعض النقاد الاكتفاء بذكر المخالفة كما في نص الإمام مسلم، وفي نصوص أخر الاكتفاء بذكر التفرد كما سبق في نصوص الإمام البرديجي، وعليه فإن كان التفرد بما لا أصل له يعد منكراً مردوداً فمن باب أولى أن يكون ما خالف فيه الراوي الثقات منكراً مردوداً لكونه أوضح في تفرده بما لا أصل له من خلال مخالفته الثابت المعروف.

وإذا كان البرديجي قد فسر كلامه بنفسه، وأوضح قصده بالتفرد فإن القول بأن مذهب البرديجي أن المنكر هو التفرد سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة[1]، إطلاق فيما ينبغي تقييده، وقد جاء هذا القيد واضحاً في كلام الإمام

---

(١) انظر هدي الساري: ٤٧٨.

البرديجي حين قال: «فأما أحاديث قتادة التي يرويها الشيوخ مثل حماد بن سلمة، وهمام، وأبان، والأوزاعي، ننظر في الحديث، فإن كان يحفظ من غير طريقهم عن النبي ﷺ أو عن أنس بن مالك من وجه آخر لم يدفع، وإن كان لا يعرف عن أحد عن النبي ﷺ ولا من طريق أنس إلاَّ من رواية هذا الذي ذكره لك كان منكراً»[1].

وإذا كان الأمر كذلك فلا ينبغي أن يقال إن البرديجي يعتبر مطلق التفرد منكراً، وإنما يتعين علينا الفهم بأنه يعد ذلك منكراً بالقيد الذي سبق ذكره فقط، وخلاصة هذا الفهم أن لا يكون للمتن أصل، ولذلك نرى البرديجي وغيره من الأئمة يعلون الحديث بالنكارة، ويردونه من أجل ذلك، وأما رد الحديث بمطلق التفرد فلم يعرف ذلك إلاَّ عن المعتزلة[2].

رابعاً: إطلاق الإمام ابن أبي حاتم للفظ النكارة[3]

أطلق الإمام ابن أبي حاتم لفظ النكارة في الحكم على كثير من الأحاديث في كتابه العلل، وهذا فيما ينقله عن أبيه أو أبي زرعة رحمهما الله، وبعد تتبعي لكتاب العلل وجدته قد أطلق الحكم بالنكارة على الأحاديث في ثلاثين وثلاثمائة موضع من كتابه.

فهو في بعض المواضع يطلق الحكم على الأحاديث بالنكارة فقط، دون أن يبين حال الراوي، وفي الكثير منها يطلق الحكم على الحديث بالنكارة ثم يردفه ببيان ضعف راويه، ومن أمثلة ذلك:

---

(١) شرح العلل: ٢٥٣.

(٢) انظر علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد: ص١٤٤ ـ ١٤٦.

(٣) انظر: أبو بكر كافي: الحديث المنكر عند الحافظ ابن حجر دراسة نقدية، مجلة جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد ١٠، سنة ١٤٢٢/٢٠٠١، ص: ٦٣ ـ ٦٦.

- «حديث منكر، والحارث ضعيف الحديث» (١/ ٢٩).

- «حديث منكر، والبختري ضعيف الحديث، وأبوه مجهول» (١/ ٣٦).

- «حديث منكر، والحريش شيخ لا يحتج بحديثه» (١/ ٤٧).

- «... والحديث منكر، وسلام متروك الحديث» (١/ ٦٣).

- «... حديث منكر، وسعيد ضعيف الحديث، وقال مرة: متروك الحديث» (١/ ١٢٢).

- «.. حديث منكر، والحكم بن يعلى متروك الحديث، ضعيف الحديث» (١/ ٤٠).

وفي بعضها حكم بالنكارة على أحاديث بعض الثقات أو الصدوقين، ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه أبو أسامة عن عبدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ في قصة ذي اليدين، قال أبي: هذا حديث منكر، أخاف أن يكون أخطأ فيه أبو أسامة»[١]؛ وأبو أسامة هذا هو حماد بن أسامة أحد الثقاة الأثبات ممن روى له أصحاب الكتب الستة[٢].

المثال الثاني: قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه أبو غسان محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبادة عن النبي ﷺ: «**من صلى الصلوات الخمس فأتم ركوعها كان له عند الله عهداً أن لا يعذبه**». قال أبي: سمعت هذا الحديث عن عبادة منذ حين، وكنت أنكره ولم أفهم عورته حتى رأيته الآن.

أخبرنا أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم: حدثنا الليث عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن محمد بن يحيى عن ابن محيريز عن عبادة

---

(١) علل ابن أبي حاتم: ٩٩/١.

(٢) انظر: التقريب: ١٧٧/١؛ والتهذيب: ٤٧٧/١، والكاشف: ٣٤٨/١.

سمعت رسول الله ﷺ يقول: فعلمت أن الصحيح هذا، إن محمد بن مطرف لم يضبط هذا الحديث، وكان محمد بن مطرف ثقة[1].

المثال الثالث: قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول كتبت عن ثابت بن موسى عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ قال: «**من صلى بالليل حسن وجهه بالنهار**» قال أبي: فذكرتـ[ـه] لابن نمير فقال: الشيخ لا بأس به، والحديث منكر، قال أبي الحديث موضوع»[2]؛ وثابت بن موسى وإن كان ضعيفاً، ولكن ابن نمير قال لا بأس به ثم حكم على حديثه بالنكارة.

المثال الرابع: قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه أبو معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني عن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: «**عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم، وإن قيام الليل تكفير للسيئات**»، قال أبي: «هو حديث منكر، لم يروه غير معاوية، وأظنه من حديث محمد بن سعيد الشامي الأزدي، فإنه يروي هذا بإسناد آخر»[3]. ومعاوية بن صالح روى له البخاري في جزء القراءة ومسلم والأربعة، وهذه بعض أقوال النقاد فيه[4]:

قال فيه أحمد: ثقة، واختلفت فيه أقوال ابن معين فقال مرة: ثقة، وقال أخرى: صالح، وقال أيضاً: ليس بمرضي.

ووثقه عبدالرحمن بن مهدي والعجلي والنسائي وقال أبو زرعة: ثقة محدث، وقال ابن سعد: كان بالأندلس قاضياً لهم، وكان ثقة كثير الحديث، وقال ابن خراش: صدوق، وقال يعقوب بن شيبة: قد حمل الناس عنه، ومنهم من يرى أنه وسط ليس بالثبت ولا بالضعيف ومنهم من يضعفه. وقال ابن عدي: له حديث صالح وما أرى بحديثه بأساً وهو عندي

---

(١) ٨٩/١.

(٢) ٤٧/١.

(٣) ١٢٥/١.

(٤) انظر: التهذيب: ١٠٨/٤.

صدوق، إلاَّ أنه يقع في حديثه إفرادات وذكره ابن حبان في الثقات وقال البزار: ليس به بأس، وقال أيضاً: ثقة. ولخص الحافظ حاله في التقريب بقوله: «صدوق له أوهام»(١).

المثال الخامس: قال ابن أبي حاتم: «قيل لأبي حديث أبي سلمة عن أبي هريرة: «**حذف السلام سنة**» منهم من يقول عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: ليته يصح عن أبي هريرة. قلت: رواه ابن وهب عن عيسى بن يونس، وعبدالله بن المبارك عن الأوزاعي عن قرة بن عبدالرحمن عن الزهري عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن أبي هريرة قال: «**حذف السلام سنة**» فقال أبي: هو حديث منكر»(٢). فهؤلاء كلهم ثقات إلاَّ أن قرة قال فيه الحفاظ: صدوق له مناكير(٣).

فهذه أمثلة قليلة فيها إطلاق المنكر على تفردات ثقات أو صدوقين وليسوا ضعفاء، ولم يخالفوا وليس هذا الأمر عند ابن أبي حاتم فقط بل يكاد يكون عند جميع النقاد وفيما يلي نماذج من ذلك:

خامساً: إطلاق أبي داود للمنكر(٤)

قال بعد روايته لحديث همام عن ابن جريج الزهري عن أنس قال: كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه: هذا حديث منكر، وإنما يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه، والوهم فيه من همام ولم يروه إلاَّ همام(٥).

---

(١) ص ٤٧٠.
(٢) ١/١٣١.
(٣) ص ٣٩١.
(٤) انظر: أبو بكر كافي: الحديث المنكر عند الحافظ ابن حجر دراسة نقدية، مجلة جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد ١٠، سنة ١٤٢٢/٢٠٠١، ص: ٦٧.
(٥) كتاب الطهارة، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله يدخل به الخلاء ١/ ٤، وانظر: الحديث المعلول ـ قواعد وضوابط ـ للدكتور حمزة عبدالله المليباري، ص ٨٨ ـ ٩٤.

فنجد الإمام أبا داود قد أطلق المنكر على حديث همام عن ابن جريج مع أنه ثقة.

سادساً: إطلاق الإمام النسائي للمنكر

قال بعد روايته حديث أبي الأحوص عن سماك عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي بردة بن نيار قال رسول الله ﷺ: «**اشربوا في الظروف ولا تسكروا**»، وهذا حديث منكر غلط فيه أبو الأحوص سلام بن سليم، لا نعلم أن أحداً تابعه عليه من أصحاب سماك بن حرب، وقال أحمد بن حنبل: كان أبو الأحوص يخطئ في هذا الحديث، خالفه شريك في إسناده وفي لفظه[1]، وأبو الأحوص ثقة متقن ومع ذلك أطلق النسائي على حديثه الذي أخطأ فيه منكراً.

وقال النسائي: «أخبرنا زكرياء بن يحيى قال: حدثنا أبو بكر بن خلاد قال: حدثنا محمد بن فضيل قال حدثنا يحيى بن سعيد، عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**تسحروا فإن في السحور بركة**» قال أبو عبدالرحمن: حديث يحيى بن سعيد هذا إسناده حسن، وهو منكر، وأخاف أن يكون الغلط من محمد بن فضيل»[2].

ومتن هذا الحديث محفوظ وصحيح عن أنس[3] وغيره[4]، وحديث أبي هريرة ساقه النسائي من طرق عنه[5]، واستنكار النسائي له من طريق يحيى بن سعيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة، لما يراه من الغلط والوهم في

---

(١) كتاب الأشربة، باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب السكر، ٣١٩/٨.
(٢) سنن النسائي: ١٤٢/٤ (٢١٥١).
(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب بركة السحور من غير إيجاب (١٨٢٣)، ومسلم في الصيام، باب فضل السحور وتأكيد استحبابه (١٠٩٥)٧٧٠/٢.
(٤) انظر جامع الترمذي، كتاب الصوم، باب ما جاء في فضل السحور (٧٠٨)٨٨/٣.
(٥) انظر السنن الصغرى: ١٤١/٤ ـ ١٤٢، والكبرى: ٧٦/٢.

رواية ابن فضيل[1] عنه، وهو ثقة مع ذلك أطلق الإمام أحمد النكارة على الحديث يرى أنه غلط فيه، وليس لمجرد التفرد.

وقال النسائي: «أخبرني إبراهيم بن الحسن، قال أنبأنا حجاج بن محمد، عن حماد، بن سلمة، عن أبي الزبير عن جابر بن عبدالله أن رسول الله ﷺ «نهى عن ثمن الكلب والسنور، إلا كلب صيد».

قال أبو عبدالرحمن: هذا منكر»[2].

ومتن هذا الحديث أخرجه مسلم وغيره [3]من طرق عن أبي الزبير عن جابر دون ذكر الاستثناء.

قال البيهقي ـ بعد أن أورد هذا الحديث من طريق عبدالواحد بن غياث عن حماد بن سلمة به ـ:

«والأحاديث الصحاح عن النبي ﷺ في النهي عن ثمن الكلب خالية عن هذا الاستثناء، وإنما الاستثناء في الأحاديث الصحاح في النهي عن الاقتناء، ولعله شبه على من ذكر حديث النهي عن ثمنه من هؤلاء الرواة الذين هم دون الصحابة والتابعين»[4].

وقال ابن رجب: «ورخصت طائفة في بيع ما يباح اقتناؤه من الكلاب، ككلب الصيد، وهو قول عطاء والنخعي وأبي حنيفة رحمه الله تعالى وأصحابه، ورواية عن مالك، وقالوا: إنما نهى عن بيع ما يحرم اقتناؤه منها. وروى حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ

---

(١) هو محمد بن فضيل بن غَزْوان، بضم المعجمة وسكون الزاي، الضبي مولاهم، أبو عبدالرحمن الكوفي: صدوق عارف رمي بالتشيع، من التاسعة مات سنة ١٩٥. انظر ترجمته في التقريب: ٤٣٦، والتهذيب: ٦٧٦/٣ ـ ٦٧٧، والجرح والتعديل: ٥٧/٨، والكاشف: ٥٧/٣.

(٢) السنن الصغرى: (٤٦٦٨)٣٠٩/٧.

(٣) أخرجه مسلم (١٥٦٩) ١١٩٩/٣، وابن حبان (٤٩٤٠)٣١٤/١١، والحاكم في المستدرك (٢٢٤٤)٣٩/٢.

(٤) السنن الكبرى: ٦/٦.

نهى عن ثمن الكلب والسنور، إلا كلب صيد خرجه النسائي، وقال: هو حديث منكر، وقال أيضاً: ليس بصحيح، وذكر الدارقطني أن الصحيح وقفه على جابر [1]، وقال أحمد: لم يصح عن النبي ﷺ رخصة في كلب الصيد. وأشار البيهقي وغيره إلى أنه اشتبه على بعض الرواة هذا الاستثناء، فظنه من البيع وإنما هو من الاقتناء، وحماد بن سلمة في رواياته عن أبي الزبير ليس بالقوي، ومن قال: إن هذا الحديث على شرط مسلم ـ كما ظنه طائفة من المتأخرين ـ فقد أخطأ لأن مسلماً لم يخرج لحماد بن سلمة عن أبي الزبير شيئاً، وقد بيّن في كتاب «التمييز»[2] أن رواياته عن كثير من شيوخه أو أكثرهم غير قوية»[3].

فحماد بن سلمة ثقة، والراوي عنه ثقة، ومع ذلك أطلق الإمام أحمد النكارة على حديثه، لأنه يرى أنه أخطأ فيه، وليس لمجرد التفرد.

ومما سبق يتجلى لنا موافقة الإمام أحمد لغيره من النقاد في استعمال مصطلح «المنكر»، وخطأ من فسره بمطلق التفرد عند الإمام أحمد أو غيره من النقاد.

❋ ❋ ❋

المطلب السادس:
مفهوم النكارة عند الحفاظ المتأخرين

اختلف المتأخرون في تحديد مفهوم النكارة إلى اتجاهين: اتجاه يمثله الإمام ابن الصلاح ومن تبعه، واتجاه ثان يمثله ابن حجر ومن تبعه.

فابن الصلاح جعل المنكر بمعنى الشاذ، وقسمه إلى قسمين:

---

(١) السنن: ٣/٧٣.
(٢) ص١٧٠ ـ ١٧١.
(٣) جامع العلوم والحكم: ٢/٤٥٢ ـ ٤٥٣.

الأول: هو المنفرد المخالف لما رواه الثقات، ومثَّل له بحديث أخطأ فيه مالك بن أنس في إسناده دون متنه.

والثاني: الفرد الذي ليس في روايته من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده، ومثل له بحديث تفرد به أبو زكرياء يحيى بن محمد بن قيس، وقال: هو شيخ صالح أخرج له مسلم في كتابه غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده[1]. وقد اتبع ابن الصلاح وسار على نهجه وارتضى كلامه كل من جاء بعده ممن اختصر كتابه أو نظمه أو شرحه أو علق عليه؛ كالنووي[2]، والعراقي[3]، وابن كثير[4].

وقال الحافظ الذهبي: «وقد يسمي جماعة من الحفاظ الحديث الذي يتفرد به مثل هشيم، وحفص بن غياث منكراً، فإن كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة، أطلقوا النكارة على من انفرد به مثل عثمان بن أبي شيبة، وأبي سلمة التبوذكي، وقالوا: هذا منكر»[5].

ولما تعرض الذهبي لتعريف المنكر في الموقظة قال: «وهو ما انفرد الراوي الضعيف به، وقد يعد مفرد الصدوق منكراً»[6].

فالمنكر عند ابن الصلاح ومن وافقه هو ما انفرد به الضعيف أو خالف فيه الآخرين من الثقات، وهذا النوع مردود لا يقبل، وأما ما ينفرد به الثقة العدل الضابط فإنه يقبل ويعتبر صحيحاً، وأما ما ينفرد به الصدوق فيقبل ويعتبر حسناً، وأما إذا خالف الثقة من هو أوثق منه فإنه يعتبر شاذاً مردوداً[7].

---

(١) انظر: علوم الحديث: ص ٦١ ـ ٧٤.
(٢) انظر: التقريب معه شرحه تدريب الراوي: ١/١٢٧.
(٣) انظر: شرح العراقي لألفيته: ١/١٩٧ ـ ١٩٨.
(٤) انظر: اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث: ص ٥٥.
(٥) الموقظة: ص٧٧ ـ ٧٨.
(٦) المصدر نفسه: ٤٢.
(٧) انظر: المصادر السابقة.

فالملحوظ عند هؤلاء هو اعتبار أحوال الرواة المجردة في الحكم على التفرد أو المخالفة، دون النظر إلى القرائن التي تحف الرواية.

وأما الحافظ ابن حجر فقد حرر مفهوم المنكر في كتابيه النكت[١]، ونخبة الفكر[٢] بما رواه الضعيف مخالفاً فيه غيره من الثقات.

وقد تبعه على هذا كل من جاء بعده من علماء الحديث كابن جماعة[٣]، والسيوطي[٤]، والسخاوي[٥]، وزكرياء الأنصاري[٦]، واللكنوي[٧]، والقاسمي[٨]، وطاهر الجزائري[٩]، والشيخ الطحان[١٠]، والشيخ عجاج الخطيب[١١] وغيرهم كثير.

ويظهر لنا جلياً التباين بين ابن الصلاح ومن تبعه وابن حجر ومن تبعه في تحديد معنى المنكر حيث إن الأولين كان تعريفهم يشمل حالتي التفرد والمخالفة، كما أنه أدخل رواية الثقة ضمن النكارة إذا خالف غيره كما هو واضح في كلام ابن الصلاح والذهبي خاصة.

وأما ابن حجر ومن تبعه فإنهم خَصُّوا المنكر برواية الضعيف المخالفة غير أن جميع المتأخرين اتفقوا على أن ما ينفرد به الثقة أو الصدوق يكون مقبولاً مطلقاً، وهي نقطة خلاف حقيقية بين المتأخرين والمتقدمين عموماً.

---

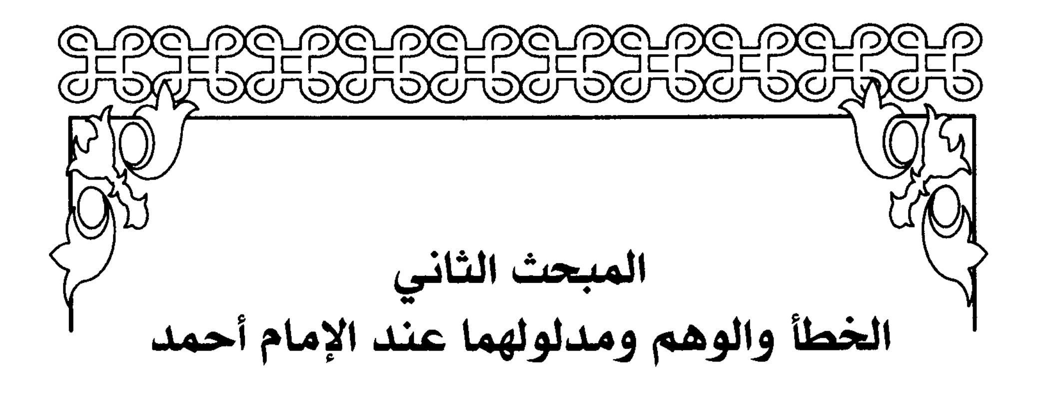
(١) النكت: ٦٧٤/٢ ـ ٦٨٠.
(٢) نخبة الفكر: ص ٣١، (مع شرحها نزهة النظر).
(٣) انظر: المنهل الروي: ص٥٠.
(٤) انظر: تدريب الراوي: ١٢٨/١، وألفية الحديث (شرح الشيخ أحمد شاكر): ص٣٩.
(٥) انظر: فتح المغيث: ٢٢٢/١ ـ ٢٢٤.
(٦) انظر: الباقي: ١٩٧/١ ـ ١٩٨.
(٧) انظر: ظفر الأماني: ص ٢١٦ ـ ٢١٧.
(٨) انظر: قواعد التحديث: ص ١٣١.
(٩) انظر: توجيه النظر: ص ٢٢٢.
(١٠) تيسير مصطلح الحديث: ص ٩٤.
(١١) انظر: الوجيز في علوم الحديث: ص ٣٢٢.

ومع وجود الخلاف المنهجي بين المتأخرين يكون ابن الصلاح ومن تبعه أقرب إلى منهج النقاد في مفهوم المنكر، حيث أدرجوا حديث الثقة الذي خالف فيه غيره من الثقات ضمن المنكر.

وإذا عَلِمنا هذا التباين المنهجي في فهم معنى المنكر بين المتقدمين والمتأخرين، استطعنا أن ندرك أحكام هؤلاء وأولئك، ولم يبق مجالٌ لاستدراك على متقدم في توسيع ما وسعه، أو متأخر في تضييق ما ضيقه؛ إذ لا مشاحة في الاصطلاح بعد فهم المعنى.

ولقد أطلت النفس بعض الشيء في هذا المبحث لكونه أكثر ألفاظ التعليل عند الإمام أحمد، بل عند نقاد الحديث عموماً، ولما وقع فيه من خلط بين مناهج المحدثين، وعدم تحرير دقيق له، بل ومنازعة المتقدمين في أحكامهم وإخضاع إطلاقاتهم لمفاهيم المتأخرين، ومحاكمتهم لها في كثير من الأحيان.





المبحث الثاني
الخطأ والوهم ومدلولهما عند الإمام أحمد

من الألفاظ التي استعملها الإمام أحمد في تعليله للأحاديث لفظتي الخطأ والوهم وتأتي في المرتبة الثانية بعد لفظ النكارة من حيث كثرة الاستعمال حيث بلغ استعمالهما (٦٢) مرة، وإن كانت لفظة الخطأ استعملت أكثر من لفظة الوهم، ولكن قرنت بينهما لاتحاد مدلولهما لغة واصطلاحاً، كما سنبين ذلك إن شاء الله، وفيما يلي تحديد مدلوليهما لغة واصطلاحاً، وبيان إطلاقات الإمام أحمد لهما ومراده بذلك.

❋ ❋ ❋

المطلب الأول:
تعريف الخطأ والوهم لغة

أولاً: تعريف الخطأ

جاء في مختار الصحاح[1]: «الخطأ: ضد الصواب، وقد يمد، وقُرئ بهما قوله تعالى: ﴿إِلَّا خَطَـًٔا﴾[2]، وأخطأ وتخطّأ بمعنى، ولا تقل أخطيت،

(١) مختار الصحاح: ص ١٢٢.
(٢) النساء: ٩٢.

وبعضهم يقوله، .. أبو عبيدة: خطىءَ وأَخطَأَ بمعنى، والمخطىءُ من أراد الصواب فصار إلى غيره والخاطئ من تعمد ما لا ينبغي».

وقال الفيومي في المصباح المنير[1]:

«والخطأ مهموز بفتحتين، ضد الصواب، ويقصر ويمد، وهو اسم من أخطأ، فهو مخطئ.

قال أبو عبيدة: خَطِىءَ خطأً من باب علم، وأخطأ بمعنى واحد لمن يذنب على غير عمد، وقال غيره: خطِئ إذا تعمد ما نهي عنه، فهو خاطئ، وأخطأ إذا أراد الصواب فصار إلى غيره، فإن أراد غير الصواب وفعله، قيل قصده أو تعمده».

وقال الفيروزآبادي في القاموس المحيط[2]: «الخطْءُ والخطا والخطأ: ضد الصواب ...وخطِىءَ في دينه، وأخطأ سلك سبيل خطإ عامداً أو غيره، أو الخاطئ متعمده».

وجاء في لسان العرب[3]: «الخطأ والخطأ: ضد الصواب؛ وقد أخطأ، وفي التنزيل: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ...﴾[4] عدَّاه بالباء لأنه بمعنى عثرتم أو غلطتم... والخطأ ما لم يتعمد ...

وأخطأ يخطئ: إذا سلك سبيل الخطأ عمداً، أو سهواً ويقال خطئ بمعنى أخطأ، وقيل: خطئ: إذا تعمد، وأخطأ إذا لم يتعمد، ويقال: لمن أراد شيئاً ففعل غيره أو فعل غير الصواب أخطأ».

فالملحوظ أن جميع التعاريف اللغوية تتفق في أن الخطأ هو خلاف الصواب وأن المخطئ من أراد الصواب فصار إلى غيره.

---

(١) المصباح المنير: ص ١٧٤.
(٢) القاموس المحيط: ١٤/١.
(٣) لسان العرب: ٦٥/١.
(٤) الأحزاب: ٥.

ثانياً: معنى الوهم لغة

جاء في لسان العرب[1]: «... يقال توهمت في كذا وكذا، أي: غلطت.

وقال الأصمعي: أوهم: إذا أسقط، وَوَهَم إذا غلط، وفي الحديث أنه سجد للوهم وهو جالس، أي: للغلط.

وقال الجوهري: وَهَمْتُ في الشيء بالفتح أَهِمُ وَهْمًا، إذا ذهب وَهْمُك إليه وأنت تريد غيره، وَوَهِمَ، أي: غلط وسها.

وقال أبو عبيدة: أوهمت: أسقط من الحساب شيئاً فلم يعد، أَوْهَمْتُ وأَوْهَمَ الرجل في كتابه وكلامه: إذا أسقط، وَوَهِمْتُ في الحساب وغيره، أوهم وَهَمًا، إذا غلطت فيه سهوت».

وجاء في مختار الصحاح[2]: «وَهِمَ في الحساب غلط فيه وسها، وبابه فَهِمَ، وَوَهَم في الشيء من باب وَعَدَ، إذا ذهب وهمه إليه وهو يريد غيره».

وقال الفيومي في المصباح المنير[3] «وَهَمَتُ إلى شيء وهماً، من باب وَعَدَ، سبق القلب إليه مع إرادة غيره، و (وَهَمْتُ) وهماً، وقع في خلدي، والجمع أوهام... وَوَهِمَ في الحساب يَوْهم وَهَمًا مثل غلِط يَغْلِطُ وَزْنًا ومعنى».

وقال ابن فارس: «وَهِمْتُ أَهِم وَهْمًا، إذا ذهب وهمي إليه ومنه قياس التهمة، وأوهمت في الحساب إذا تركت منه شيئاً، وَوَهِمْتُ غلطت أوهم وَهْمًا»[4].

وقال الفيروزآبادي: «... وَهِمَ في الحساب كوَجَل غلط، وفي الشيء كَوَعَدَ، ذهب وهمه إليه، وأوهم كذا من الحساب أسقط»[5].

---

(١) لسان العرب: ٦٤٤/١٢.

(٢) مختار الصحاح: ص ٤٦٤.

(٣) المصباح المنير: ص ٦٧٤.

(٤) معجم مقاييس اللغة: ١٤٩/٦.

(٥) القاموس المحيط: ١٨٩/٤.

وممَّا تقدم من نقول أهل اللغة يتحصل لنا أن الفعل (وهم) يضبط على وجهين:

الأول: وَهَمَ يَهِمُ وَهْمًا، كوَعَد يَعِدُ وَعْدًا، وهو بمعنى: ما سبق الذهن إليه مع إرادة غيره.

الثاني: وهم، يَوْهَمُ، وَهَمًا، كوجل يوجل وَجَلاً، وهو بمعنى ما أخطأ فيه المرء وجه الصواب مع إرادة ذلك الخطأ لأنه الصواب في ظنه.

والمعنى الثاني هو مقصود المحدثين في عبارتهم النقدية في كتب الرجال والعلل عند ذكرهم خطأ الراوي، فيقولون في حديثه وَهَمٌ أي غلط، وفي أحاديثه أوهام، أي: أغلاط.

لكن الملاحظ أن المحدثين في استعمالاتهم إذا أخبروا عن غلط الراوي بلفظ الفعل قالوا في الماضي: وَهِمَ، وفي المضارع يَهِمُ، فيجمعون في هذا الاستعمال بين البابين، وهو ما يقول فيه الصرفيون من باب تداخل اللغتين؛ فيقولون في تضعيف الراوي مثلاً: صدوق يَهِمُ فيستعملون فعل (يهم) موضع يَوْهَمُ[1].

ومما سبق تقريره في معنى الخطأ، وأنه خلاف الصواب، وأن المخطئ من أراد الصواب فصار إلى غيره، يتضح تقارب هذين المعنيين من الناحية اللغوية أو ترادفهما، ولذلك جمع بينهما بعض المحدثين في استعمالاتهم، كابن المديني في تسمية كتابه: «الوهم والخطأ»[2].

كما جمع بينهما الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية وعقد لذلك باباً سماه باب ترك الاحتجاج بمن كثر غلطه وكان الوهم غالباً على روايته[3]؛ وممن جمع بينهما أيضاً الإمام أبو أحمد الحاكم في كتابه الكنى، في الكلام

---

(١) انظر: الوهم في روايات مختلفي الأمصار: ٢٧ ـ ٢٨.

(٢) ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث: ص ٧١.

(٣) انظر: الكفاية: ص ١٤٣.

على مسكين بن بُكير الحراني أبو عبدالرحمن ـ قال فيه: «... كان كثير الوهم والخطأ ...»[1].

وكذا جمع بينهما الخطيب أيضاً في كتابه الجامع في باب ترجمه بقوله: «بعض أخبار أهل الوهم والتحريف، والمحفوظ عنهم من الخطأ والتصحيف»[2]، وقال أيضاً: «الاحتياط للمحدِّث والأولى به أن يروي من كتابه ليسلم من الوهم والغلط، ويكون جديراً بالبعد عن الزلل»[3]. وقال أيضاً: «... ويروى عن بعض من كان يذهب إلى وجوب اتباع اللفظ أنه كان لا يحدث إلاَّ لمن كتب عنه، ويكره أن يحفظ عنه حديثاً، خوفاً من الوهم عليه والغلط حال روايته»[4].

* * *

المطلب الثاني:
إطلاقات الإمام أحمد لهذين اللفظين

أولاً: إطلاقات لفظ الخطأ:

لقد أكثر الإمام أحمد من استعمال ألفاظ: «خَطَأَ، أخطأ، يخطئ» للدلالة على تعليل الحديث، وإطلاقاته لها كانت على ضربين.

الضرب الأول: أن يطلقها مجردة دون بيان لمصدر الخطأ، أو وجهه، أو كليهما، كأن يقول: «هو خطأ» فقط.

ومثال ذلك ما قاله أبو زرعة الدمشقي: «سمعت أحمد ويحيى بن معين يقولان: حديث شعبة، عن علقمة بن مرثد، حتى يذوق العسيلة خطأ قالا لي ذلك»[5].

---

(١) انظر التهذيب: ٦٤/٤.
(٢) ٢٨٥/١.
(٣) ١٠/٢.
(٤) المصدر نفسه: ١٧/٢.
(٥) تاريخه (١١٧١) وانظر الموسوعة: ٣٧٩/٤.

ومثاله أيضاً: «ما رواه حنبل: ثنا أبو عبدالله: ثنا محمد بن مصعب: ثنا الأوزاعي عن الزهري، عن عبيدالله؛ عن ابن عباس: مرَّ ﷺ بشاة ميتة قد ألقاها أهلها، فقال: «والذي نفسي بيده! للدنيا أهون على الله من هذه على أهلها»

قال أبو عبدالله: هو عندي خطأ»[1].

وهذا الضرب قليل جداً إذ لم أظفر إلاَّ بهذين المثالين في جميع ما وقفت عليه من الروايات عن أحمد.

الضرب الثاني: أن يقرن هذا اللفظ بما يدل على مصدر الخطأ ووجهه، وبيان الصواب، وهو الغالب من استعماله، ويكون ذلك بأساليب مختلفة، وهي:

١ ـ أن يورد الحديث المعلول ثم يقول بعده والصواب... مبيناً الطريق الصحيحة.

مثاله: ما رواه عبدالله قال: «حدثني أبي قال: حدثنا وكيع قال: حدثنا يحيى مولى جعفر المازني عن مصعب هلال بن يزيد قال أبي: وحدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم قال: حدثنا يحيى بن يعفر، وقال: عبدالصمد يُعفِر أيضاً، أظن أبي قال: أخطأ وكيع الصواب يُعفُر»[2].

٢ ـ أن يذكر الطريق المعلولة ثم يذكر الطريق الصحيحة، ويعقب عليه بقوله وهو الصحيح.

مثاله: ما قاله عبدالله: «سئل أبي عن حديث الفريابي عن إسرائيل عن زيد بن جُبير الجشمي قال: حدثني عروة بن جميل عن أبيه، قال أبي: هو خطأ إنما هو جورة بن جُمَيْل، وقال وكيع: وقال إسرائيل جروه بن جُميل، قال وكيع وقال شريك: جروة بن حُميل، وهو الصحيح»[3].

---

(١) المنتخب: ص ٤٢ رقم (٤).

(٢) العلل: ٤٨/٣ (٤١٠٧)، وانظر فيه أمثلة أخرى، رقم (٥٣٥٠ و٥٧١٣ و٥٧١٤).

(٣) العلل: ٥٧/٣ رقم (٤١٥٥)، وانظر المنتخب: رقم (٤٦).

٣ ـ أن يذكر الطريقين الصحيحة والمعلولة مبيِّناً ذلك بقوله: «أخطأ فلان ... وأصاب فلان».

مثاله: ما رواه عبدالله في علله قال: «حدثني أبي قال: حدثنا وكيع عن سلمة عن الضحاك قال: «المكاء»: التصفيق، و«التصدية»: الصفير.

حدثنا أبي قال حدثنا أبو نُعيم قال: حدثنا سلمة بن نبيط عن أبيه وقد رأى النبي ﷺ قال: «المكاء» الصفير.

قال أبي: «أخطأ وكيع، وأصاب أبو نعيم»[1].

٤ ـ أن يسوق الطريق الخاطئة ثم يعقبها بقوله: «... والمعروف...».

مثاله ما رواه عبدالله قال: «حدثني أبي قال: حدثنا غندر قال: حدثنا شعبة قال: سمعت يحيى بن أبي إسحاق قال: سألت سعيد بن المسيب عن صيام يوم عرفة، فقال: كان ابن عمر يصومه، فقلت: غير ابن عمر يصومه أخبرني عن نفسك، قال: حسبك ابن عمر شيخاً.

قال أبي: أخطأ إنما المعروف عن ابن عمر أنه كان لا يصومه»[2].

٥ ـ أن يسوق الطريق الخاطئة ثم يعقبها بما يدل على المخالفة، كقوله: «خالف الناس» أو «خالفوه».

مثاله ما رواه عبدالله أيضاً: «قال أبي في حديث حبيبة بنت جحش، قال ابن جريج حدث عن ابن عقيل محمد بن عبدالله بن عقيل، وهو خطأ، وقال: إنما هو عبدالله بن محمد بن عقيل، وقال عن حبيبة بنت جحش خالف الناس»[3].

---

(١) العلل: ٧٧/٢ ـ ٧٨، رقم (١٦٠٢) و (١٦٠٣)، وانظر فيه أيضاً أمثلة أخرى رقم (٣١٢) و (١٢٥٧، ١٦٥٩) و (٤١٥٨) والموسوعة ٣٦٠/٤.

(٢) العلل: ١٨٣/٢ رقم (١٩٣٨) وانظر مثالاً آخر برقم (٢٧٩٢) وانظر مثالاً آخر في المنتخب: رقم (٨١).

(٣) العلل: ٥١/٣ رقم (٤١٢٠) وانظر أمثلة أخرى برقم (٤٧٩٥) و (٥١٥٧).

٦ ـ أن يسوق الطريق الخاطئة ثم يقرنه بما يدل على الصواب كقوله: «... أخطأ إنما هو ...» ثم يسوق الطريق الصحيحة، وهو أكثر هذه الأنواع.

مثاله ما رواه عبدالله قال: «حدثني أبي قال: حدثنا سفيان عن ابن عجلان عن عياض بن عبدالله بن سعيد بن سرح سمع أبا سعيد، عن النبي ﷺ: «**وكل ما ينبت الربيع يقتل حبطاً**»، وقال يزيد بن هارون: عن هشام، عن يحيى، عن هلال، وقال فيه: «خبطاً» وأخطأ إنما هو حَبَطاً»[1].

ثانياً: إطلاقات لفظ الوهم

لم يستعمل الإمام أحمد هذه اللفظة كثيراً في إعلاله للأحاديث، فقد بلغت استعمالاتها (٨) مرات فقط، مقرونة دائماً ببيان مصدر الوهم، أو وجهه، وبيان الصواب، وأحياناً يقرنها بعبارات أخرى كالنكارة ـ كما تقدم في المبحث السابق ـ أو يقرنها بعبارة البطلان وفيما يلي أمثلة على ذلك:

١ ـ قال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثنا حجاج عن شريك عن عاصم بن كليب عن محمد بن كعب قال: سمعت علي بن أبي طالب، قال أبي: وهذا وهم.

محمد بن كعب يحدث عن عبدالله بن شداد عن علي، وعن شبيب بن ربعي عن علي، ولم أر أبي يصحح أن محمد بن كعب سمع من علي»[2].

---

(١) العلل: ١٩٨/١ رقم (١٩٣) وانظر فيه أمثلة أخرى بالأرقام التالية: ٢٢٨، ٣٣٤، ٤٧٠، ٦٩٣، ١٢١٠، ١٢٣٧، ١٢٩٢، ١٥٠٧، ١٨٤٩، ١٨٥٩، ١٩٠٣، ١٩١٨، ١٩٣٢، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٦٩، ١٩٨٢، ٢٠٨١، ٢٢٥٩، ٢٥٣٢، ٢٦٣٧، ٢٩٠٥، ٤٢٤١، ٤٢٨٠، ٤٢٨٣، ٤٧٣٠، (٤٧٣٥ ـ ٤٧٣٦)، ٤٧٣٨، ٤٨٤٤، (٤٨٥٤، ٤٨٥٦)، ٥٤٨٩، ٥٤٩٠، ٥٥٣٢، ٥٦٣١، ٥٦٩٥، (٥٧٦٠، ٥٧٦١)، ٦٠٩٦، وانظر المنتخب النصوص: (١١٢)، (١١٩)، (١٩١)، وانظر الموسوعة: النصوص: ٣٩٦٩، ٤١٦٢.

(٢) العلل: ٥٢٧/١ رقم ١٢٣٦.

٢ ـ قال عبدالله أيضاً: «حدثني أبي قال: حدثنا أبو بكر بن عياش قال: حدثنا أبو إسحاق عن سعيد بن أياس البجلي قال: رأيت عبدالله يخرج النساء من المسجد يوم الجمعة ويقول: أخرجن فإن هذا ليس لكن.

سمعت أبي يقول: سعيد بن أياس، هو أبو عمر الشيباني، ولكن أبا بكر قال: البجلي كأنه يرى أنه وهم»[(١)].

٣ ـ وقال المروذي: «ذكرت له (يعني لأبي عبدالله) حديث الحسين الجعفي، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر، أسلم سالمها الله، فأنكره إنكاراً شديداً، وقال: هذا عبدالله بن دينار عن ابن عمر، انظر الوهم من قبل من هو»[(٢)].

٤ ـ وقال عبدالله: «سألت أبي عن حديث حدثناه الفضل بن زياد، قال حدثنا إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، لا يقرأ الجنب والحائض شيئاً من القرآن، فقال أبي: هذا باطل أنكره على إسماعيل بن عياش، يعني أنه وهم من إسماعيل بن عياش»[(٣)].

وكل هذه الإطلاقات تؤكد أن هذين اللفظين من مصطلحات التعليل عند الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ.

وأن الحديث المعلول هو الحديث الذي وقع فيه خطأ أو وهم من راويه ثقة كان أو ضعيفاً في سنده أو متنه، منفرداً كان أو مخالفاً.

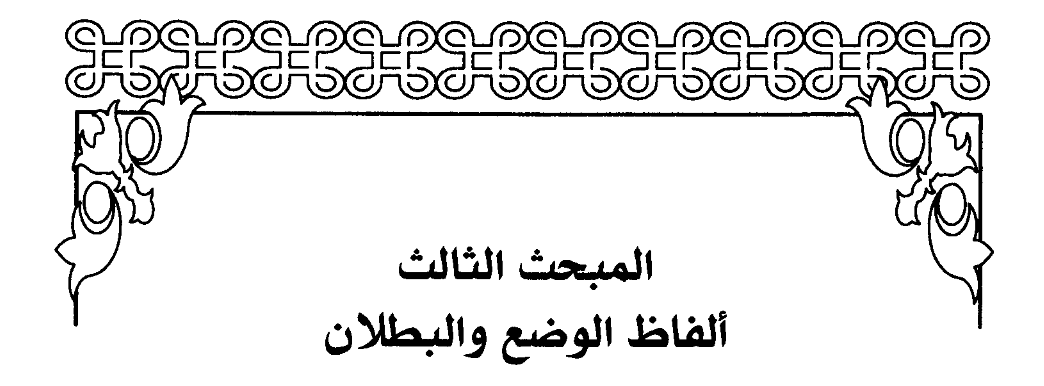


---

(١) المصدر نفسه: ٤٧٠/٢ رقم ٣٠٨٢، ٣٠٨٣.

(٢) الموسوعة: ٣١٠/٤ رقم (٣٩٩٥).

(٣) العلل: ٣٨١/٣ رقم (٥٦٧٥) وانظر بقية الأمثلة في العلل رقم (٣٠٨٠، ٣٠٨١)، (٥٦٩٠)، (٥٧٠٤ ـ ٥٧٠٥).



المبحث الثالث
ألفاظ الوضع والبطلان

من الألفاظ التي استعملها الإمام أحمد في إعلاله للأحاديث الألفاظ الدالة على الوضع كموضوع، وكذب ونحوهما، والألفاظ الدالة على البطلان كقوله «باطل» وسنتعرف على معاني هذه الألفاظ من حيث اللغة ثم إطلاقات الإمام أحمد لها، ومراده بذلك.

❋ ❋ ❋

المطلب الأول:
تعريف الوضع والبطلان لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف الوضع لغة

اسم مصدر من وضع يضع، ويأتي وضع في اللغة لمعان عدة منها، الإسقاط كوضع الجناية عنه، أي أسقطها، وكوضع الأمر أو الشيء عن كاهله أي أسقطه، ويأتي بمعنى الترك، ومنه إبل موضوعة أي متروكة في المرعى، ويأتي بمعنى الافتراء والاختلاق كوضع فلان هذه القصة أي اختلقها وافتراها[1].

---

(١) انظر القاموس المحيط: ٩٤/٣ مادة (وضع)، والمصباح المنير مادة (وضع)، ص ٦٦٢ - ٦٦٣.

ثانياً: تعريف الوضع اصطلاحاً

الموضوع في اصطلاح المحدثين هو ما نسب إلى الرسول ﷺ اختلاقاً وكذباً مما لم يقله أو يفعله أو يقره، وقال بعضهم: هو المختلق المصنوع(١).

ووجه المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ظاهرة، إذ أن الموضوع كذب مختلق مفترى، وصاحبه يلصقه بالنبي ﷺ، ويسمى أيضاً موضوعاً لانحطاط رتبته، من وضع الشيء أي حطه(٢).

ولما قال أبو الخطاب ابن دحية: الموضوع الملصق، يقال: وضع فلان على فلان كذا ألصقه به، وهو أيضاً الحط والإسقاط. عقب عليه الحافظ بقوله: «والأول أليق بهذه الحيثية»(٣).

ثالثاً: تعريف الباطل لغة

جاء في القاموس المحيط: «بطلَ بُطْلاً، وبُطُولاً، وبُطْلاَنًا بضمهن: ذهب ضياعاً وخسراً ...والباطل ضد الحق»(٤)، وجاء في مختار الصحاح(٥): «الباطل ضد الحق، والجمع: أباطيل على غير قياس».

وجاء في المصباح المنير(٦): «بطل الشيء يبطل بُطْلاً، وبُطُولاً، وبُطْلاَنًا، بضم الأوائل فسد أو سقط حكمه، فهو (باطل) وجمعه (بواطل) وقيل أباطيل على غير قياس».

فمعاني الباطل إذن: تدور على الفساد والسقوط والضياع والخسران

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص ٨٩، وتدريب الراوي: ١٤٨/١، واختصار علوم الحديث، ص ٧٤، وفتح المغيث للسخاوي: ٢٧٣/١ ـ ٢٧٤، والوجيز في علوم الحديث، ص ٤٠٦ وغيرها.

(٢) انظر: تيسير مصطلح الحديث: ص ٨٨.

(٣) النكت: ٨٣٨/٢، وانظر: فتح المغيث للسخاوي: ٢٧٣/١.

(٤) القاموس المحيط: ٣٤٥/٣ مادة (بطل).

(٥) مختار الصحاح: ص ٤٤.

(٦) المصباح: ص ٥١.

والباطل هو الشيء الفاسد أو الساقط، أو الذي ضاع وخسر، أو المخالف للحق، وكل هذه المعاني اللغوية للباطل تستقيم مع استعمال المحدثين لمصطلح «الباطل» إذ هو الخبر الفاسد، والساقط عن رتبة القبول والاعتبار، والكذب المخالف للحق.

رابعاً: الباطل في اصطلاح المحدثين

لا نجد تعريفاً للباطل في اصطلاحهم، لكن كثر استعمالهم لهذا المصطلح في كتب الرجال والعلل والموضوعات للدلالة على الخبر المكذوب أو الموضوع، فقد استعملها الإمام ابن أبي حاتم في علله **(١٤٣)** مرة، واستعملها ابن عدي في كامله أكثر من **(١٠٠)** مرة، واستعملها ابن حبان في المجروحين **(٤٠)** مرة، والعقيلي في ضعفائه **(٢٣)** مرة، والبرذعي في سؤالاته **(١٦)** مرة، واستعملها ابن معين في تاريخه من رواية الدوري **(٧)** مرات، واستعملها ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين **(١٣)** مرة، واستعملها الدارقطني **(٢)** مرتين فقط في علله [الجزء المطبوع]، وأما أكثر المصادر التي استعملتها فالذهبي في ميزانه إذ بلغت عنده **(٣٦٦)** مرة وابن حجر في لسان الميزان استعملها **(٤٠١)** مرة.

وقد صرح بذلك أبو حاتم في قصته مع رجل من جلة أصحاب الرأي، جاء يسأله عن بعض الأحاديث فقال في بعضها هذا خطأ، وفي بعضها هذا منكر، وقال في بعضها حديث باطل، وفي بعضها حديث كذب، وما سوى ذلك أحاديث صحاح.

فتعجب من ذلك، ورماه بادعاء الغيب، فبين له أنه لم يقل ذلك إلاَّ بعلم وإذا أراد أن يتأكد يذهب إلى من يحسن مثل ما يحسن، فإن اتفقت الكلمة دل على عدم المجازفة، فدله على أبي زرعة، قال أبو حاتم: فكتب ألفاظي في تلك الأحاديث ثم كتب ألفاظ أبي زرعة في تلك الأحاديث ثم رجع إلي، فما قلت: إنه باطل قال أبو زرعة إنه كذب، قلت الكذب والباطل واحد، وما قلت إنه كذب قال أبو زرعة هو باطل، وما قلت إنه منكر، قال منكر، وما قلت إنه صحاح، قال أبو زرعة هو صحاح، فعلم

الرجل أن هذا علم وليس كهانة[1]. فهذا النص صريح بأن أبا زرعة وأبا حاتم كانا يستعملان الباطل والكذب بمعنى واحد.

❋ ❋ ❋

المطلب الثاني:
إطلاقات الإمام أحمد لهذه الألفاظ

أولاً: إطلاقات الباطل

أطلق الإمام أحمد هذا اللفظ على جملة من الأحاديث بلغت (١٤) حديثاً وكان ذلك على ضربين:

أولهما: إطلاق الحكم بالبطلان دون بيان وجهه ولا المتهم به.

مثاله: ما رواه المروذي عن ابن المنكدر، عن أنس عن النبي ﷺ: «**من جلس إلى قينة صُبَّ في أذنه الآنك يوم القيامة، وقيل له: رواه رجل بحلب وأحسنوا الثناء عليه، فقال: هذا باطل**»[2].

ثانيهما: إطلاق الحكم بالبطلان مع بيان وجهه أو المتهم به.

مثاله: ما رواه عبدالله قال: «قلت لأبي بلغنا أن ابن الحماني، حدث عن شريك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن النبي ﷺ كان يعجبه النظر إلى الحمام، فأنكروه عليه، فرجع عن رفعه، وقال: عن عائشة مرسلاً، قال أبي: هذا كذب، إنما كنا نعرف به حسين بن علوان، ويقولون إنما وضعه على هشام.

قلت له: إن بعض أهل الحديث زعم أن أبا زكرياء السيْلحيني رواه

---

(١) انظر مقدمة الجرح والتعديل: ص ٣٥.

(٢) سؤالاته (٢٥٥) وانظر الموسوعة: ٣٠٣/٤، وانظر فيها بقية الأمثلة ٣٠٤/٤، ٣٦٩/٤، ٣٧٧/٤، والمنتخب، النصوص: (٣٢)، و (٣٤).

عن شريك، قال: كذب هذا على السيلحيني، السيلحيني لا يحدث بمثل هذا، هذا حديث باطل»[1].

وبعد التأمل في الأحاديث التي أطلق عليها الإمام أحمد هذا اللفظ نجدها جميعها من رواية الثقات، فمنها ما هو من رواية إسماعيل بن عياش، وابن الحمَّاني، وعباد بن العوام، ومعمر، ووكيع، بل فيها حديث من رواية الإمام إسحاق بن راهويه، رواه مرفوعاً فقال فيه أحمد: باطل ليس هو مرفوعاً، ولا نجد فيها إلاَّ حديثاً واحداً عن «محمد بن نعيم» وهو كذاب مشهور، كذبه أحمد وغيره[2]وقد قرن أحمد الحكم على حديثه بالكذب فقال: «هذا كذب هذا باطل»[3]، كما نجد حديثاً آخر حكم عليه بالبطلان يرويه رجل مجهول[4].

فالأغلب من هذه الإطلاقات استعمل للدلالة على الخطأ والوهم ولم يرد به كذب الراوي المتعمد، ومن ثم نعتبره من ألفاظ التعليل، وأما الحالات التي استعمل فيها هذا اللفظ في حقيقة الكذب، فهي قليلة ـ كما سبق ـ ويمكن حملها على التعليل بالظاهر.

ثانياً: إطلاقات الموضوع والكذب

أطلقه الإمام أحمد على (٧) سبعة أحاديث، قرنه في موضوعين منها بقوله: « موضوع ليس له أصل»[5]، وأما الباقي فقد بين أن في أسانيدها من هو مشهور بالكذب، كمقاتل بن حيان[6]، أو من هو مجهول، أو متروك، كما عقب على حديث بقوله: «ليس بصحيح، هذا حديث موضوع من قبل

---

(١) العلل: ٤٤/٢ رقم (١٤٩٩) وانظر فيه بقية الأمثلة برقم (٢٧٥٣)، (٥٦٧٥)، (٥٧٠٤ ـ ٥٧٠٥) والموسوعة: ٣٠٢/٤، ٣٠٣، ٣٣٠.

(٢) راجع ترجمته في الميزان... واللسان... واللآلي الموضوعة ٨٧/٢.

(٣) انظر: المنتخب: ص ٨٨ رقم (٣٢).

(٤) انظر: الموسوعة: ٣٠٣/٤.

(٥) انظر: المنتخب رقم (٢٤) و (٢٥).

(٦) انظر: المنتخب رقم (٥٠).

صالح بن حسان، هذا رجل مديني متروك»[1]؛ وقال في خبر آخر: «محمد بن زياد يقال إنه يضع الحديث»[2]، وعرض عليه عبدالله أحاديث سمعها من جُبارة الكوفي فقال: في بعضها هي موضوعة أو هي كذب[3]، وقال في حديث آخر، في إسناده كاتب الليث، أبو صالح «عبدالله بن صالح» وهذا الحديث قد أدخله على أبي صالح من خالد بن نجيح «المصري» وهو وضاع مشهور[4].

وذكر أربعة أحاديث في المواقيت: إذا كان سنة كذا كان فيه كذا...؛ ثم قال: هذه موضوعة[5].

والملاحظ أن هذه الأحاديث التي حكم عليها بالوضع كلها مختلفة وموضوعة وليست من قبيل الخطأ والوهم، إلاَّ في موضع واحد تحدث فيه عن بعض ما تفرد به عثمان بن أبي شيبة، فقال: «... هذه أحاديث موضوعة، أو كأنها موضوعة، ... نراه يتوهم هذه الأحاديث»[6]، وقد أشار الحافظ السيوطي في ألفيته إلى أن أغلب الموضوعات تكون عن اختلاق وتعمد، ومنها ما يقع وهماً وغلطاً فقال:

وغالب الموضوع ممَّا اختلقا ... واضعه، وبعضهم قد لفقا
كلام بعض الحكماء ومنه ما ... وقوعه من غير قصد وهَمَا[7]

وأما الكذب فقد أطلقه الإمام أحمد في موضعين[8]. واعتبار هذين اللفظين أي الكذب والموضوع من ألفاظ التعليل فيه نوع من التسامح

(١) المنتخب: ١٥١.
(٢) المنتخب رقم (٧٣).
(٣) العلل: ١/٤٧٠ رقم (١٠٩٠).
(٤) انظر: المنتخب: ١٨٩ رقم (١٠٥).
(٥) انظر: المنتخب: ٣٠١ رقم (٢٠٠).
(٦) انظر: العلل: ١/٥٥٩ رقم (١٣٣٣).
(٧) انظر ألفية السيوطي بشرح الشيخ أحمد شاكر: ص ٩١.
(٨) المنتخب: ٧٢ رقم (١٨) والموسوعة: ٤/٣٥٠.

والتوسيع في إطلاق العلة على السبب الظاهر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يكون إدراك الكذب أو الوضع خفياً، فلا يطلع عليه إلاَّ الجهابذة النقاد، وخاصة إذا كان من رواية الثقات، وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذا فقال:

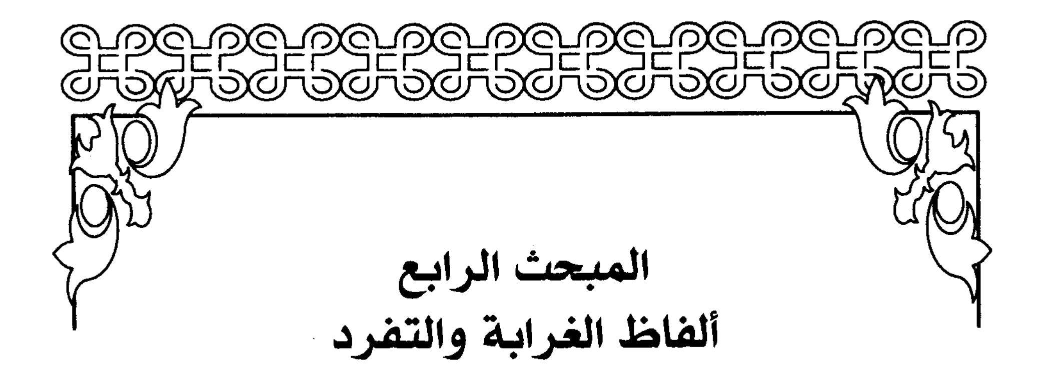
«الصنف السادس (من أصناف الواضعين) من لم يتعمد الوضع كمن يغلط فيضيف إلى النبي ﷺ كلام الصحابة - رضي الله عنهم - أو غيرهم، كما أشار إليه المصنف في قصة ثابت بن موسى»(١).

ثم قال: «وأخفى الأصناف القسم الأخير (أي السادس) الذين لم يتعمدوا مع وصفهم بالصدق، فإن الضرر بهم شديد، لدقة استخراج ذلك، إلاَّ من الأئمة النقاد»(٢). فمن هذه الحيثية فإن الموضوع والمعلول يشتركان في الحكم، وهو رد الحديث وعدم ثبوته، وإن كانا يختلفان في السبب ففي الأول تعمد الكذب بينما في الثاني الخطأ والوهم. هذا ويجدر التنبيه هنا إلى أن مصطلح الموضوع قد قصره المتأخرون على الكذب المختلق فحسب، ومن ثم نجدهم يعترضون على النقاد المتقدمين في حكمهم على كثير من الأحاديث بالوضع في كتب العلل لمجرد خطأ فيها، بحجة أن الراوي لها ليس كذاباً ولا متهماً.



(١) النكت: ٨٥٨/٢.

(٢) المصدر نفسه، وانظر فتح المغيث للسخاوي: ٢٩٠/١.



المبحث الرابع
ألفاظ الغرابة والتفرد

استعمل الإمام أحمد جملة من الألفاظ للدلالة على نوع خاص من العلل، ومجمل هذه الألفاظ يرجع إلى وصف الحديث بالتفرد أو الغرابة، وفيما يلي بيان هذه الألفاظ ومدلولاتها عند نقاد الحديث ثم إطلاقات الإمام أحمد لهذه الألفاظ ومراده بذلك.

❊ ❊ ❊

المطلب الأول:
ألفاظ الغرابة والتفرد عند نقاد الحديث

أولاً: الغريب: تعريفه لغة واصطلاحاً

جاء في مختار الصحاح[1]: «الغرابة الاغتراب» نقول تغرب واغترب بمعنى فهو «غريب» وغُرُب، بضمتين، والجمع «الغرباء»، والغرباء أيضاً الأباعد وأغرب: جاء بشيء غريب، وأغرب أيضاً: «صار غريباً».

وقال الفيومي في المصباح المنير[2]: «... وغرُب الشخص بالضم

(١) مختار الصحاح: ص ٣٠٢.
(٢) المصباح: ص ٤٤٤.

(غرابة) بعد عن وطنه، فهو غريب، فعيل بمعنى فاعل وجمعه غرباء. وأغرب: جاء بشيء غريب، وكلام غريب بعيد عن الفهم».

فالغريب: صفة مشبهة بمعنى المنفرد، أو البعيد عن أقاربه.

واصطلاحاً: عرفه ابن الصلاح بقوله: «هو الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة، أو الذي ينفرد فيه بعضهم بأمر لم يذكره فيه غيره، إما في متنه، وإما في إسناده»[١].

وقد أبدى الحافظ السخاوي عن بعض العلماء وجه المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي فقال: «إذا علم هذا، فقد قال بعضهم الغريب من الحديث على وزان الغريب من الناس، فكما أن غربة الإنسان في البلد تكون حقيقية، بحيث لا يعرفه فيها أحد بالكلية، وتكون إضافية بأن يعرفه البعض دون البعض، ثم قد تتفاوت، يعرفه الأقل منهم تارة، والأكثر أخرى، وقد يستويان، وكذا الحديث»[٢].

وقال الشيخ زكرياء الأنصاري: « (فهو) أي ما حصل به الانفراد بوجه مما ذكر (الغريب) سمي به لانفراد راويه عن غيره، كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه»[٣].

والغرائب ليست كلها ضعيفة ومعلولة ففيها الصحيح، ولكن الغالب أن تكون ضعيفة معلولة، قال ابن الصلاح: «... ثم إن الغريب ينقسم إلى صحيح، كالأفراد المخرجة في الصحيح، وإلى غير صحيح، وذلك هو الغالب على الغرائب، روينا عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال: غير مرة: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء»[٤].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح: ص٢٤٤، وانظر: تدريب الراوي: ١٠٦/٢، وفتح المغيث للسخاوي: ٢٨/٣، وتيسير مصطلح الحديث: ص٢٧، وغيرها.

(٢) فتح المغيث: ٣١/٣.

(٣) فتح الباقي (مع شرح العراقي لألفيته): ٢٦٧/٢.

(٤) علوم الحديث: ص ٢٤٤، وانظر تدريب الراوي: ١٠٧/٢.

ثانياً: الفرد

يطلق كثير من العلماء على الغريب اسماً آخر هو «الفرد»، وغاير آخرون بينهما، فجعل كلاً منهما نوعاً مستقلاً، كابن الصلاح[١]، لكن الحافظ ابن حجر يعتبرهما مترادفين لغة واصطلاحاً، إلاَّ أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، و«الفرد» أكثر ما يطلقونه على الفرد «المطلق» والغريب أكثر ما يطلقونه على «الفرد النسبي»، هذا من حيث إطلاق الاسمية عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق، فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان، أو أغرب به فلان[٢].

ثالثاً: الحسن

يطلق المحدثون مصطلح «الحسن» في حكمهم على الحديث وقد اختلفت مقاصدهم في ذلك، فمنهم من أراد به الصحيح مطلقاً، ومنهم من أراد به الحسن اللغوي، أي حسن الألفاظ ولو كان الحديث ضعيفاً، وبعضهم أراد به الغريب المستنكر[٣]، والذي يهمنا في بحثنا هذا هو الإطلاق الأخير، فقد عقد القاضي الرامهرمزي في كتابه المحدث الفاصل باباً خاصاً لما يطلق عليه الغريب والحسن، وساق فيه آثاراً تدل على كراهية أهل الحديث لما يسمى بالغريب أو الحسن، ويظهر منها أن معناهما واحد عندهم، وترجم الباب بقوله: «باب من كره أن يروى أحسن ما عنده»[٤].

كما أن الخطيب البغدادي عقد في كتابه «الجامع» باباً بعنوان «استحباب رواية المشاهير والصدوف عن الغرائب والمناكير» وساق فيه آثاراً كثيرة تذم رواية الغرائب من ذلك ما رواه بإسناده إلى إبراهيم النخعي أنه قال: «كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن حديثه، أو أحسن

---

(١) انظر: علوم الحديث: ص٣٤٤.

(٢) انظر: نزهة النظر: ص١٧ ـ ١٨.

(٣) انظر تفصيل هذه الإطلاقات وشواهدها في «تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف» للدكتور ربيع بن هادي المدخلي.

(٤) انظر: المحدث الفاصل: ص ٥٦١ ـ ٥٦٥.

ما عنده، قال أبو بكر: عنى إبراهيم بالأحسن: الغريب، لأن الغريب غير المألوف يستحسن أكثر من المشهور المعروف، وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة، ولهذا قال شعبة بن الحجاج لما قيل له ما لك لا تروي عن عبدالملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث، فقال: من حسنها فررت»[1].

ونقل الرَّامَهُرْمُزِي بإسناده إلى عبدالله بن داود أن سفيان الثوري كان إذا كان الحديث حسناً لم يكد يحدث به[2]، وبإسناده إلى ثابت البناني أنه قال: «لولا أن تصنعوا بي ما صنع بالحسن لحدثتكم بأحاديث مؤنقة»[3]، أي حساناً.

ومن ذلك ما رواه ابن أبي حاتم الرازي بسنده عن نوفل بن مطهر قال: «كان بالكوفة رجل يقال له: حبيب المالكي، وكان رجلاً له فضل وصحبة فذكرناه لابن المبارك فأثنينا عليه، قلت: عنده حديث غريب، قال: ما هو؟ قلت: الأعمش عن زيد بن وهب قال سألت حذيفة عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقال: إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لحسن، ولكن ليس من السنة أن تخرج على المسلمين بالسيف، فقال: هذا حديث ليس بشيء، قلت له إنه وإنه، فأبى، فلما أكثرت عليه، في ثنائي عليه فقال: عافاه الله في كل شيء إلا في هذا الحديث، هذا حديث كنا نستحسنه من حديث سفيان عن حبيب بن أبي البحتري عن حذيفة»[4].

إلى ذلك من النصوص والشواهد التي تدل على أن المحدثين يستعملون الحسن ويريدون به ـ في بعض استعمالاتهم ـ الحديث الغريب والمنكر.

---

(١) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ١٠٠/٢ ـ ١٠١، والجرح والتعديل ١٤٦/١.

(٢) المحدث الفاصل: ص ٥٦٣ ـ ٥٦٤.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر مقدمة الجرح والتعديل: ص ٢٧٠.

رابعاً: الشاذ

يطلقه المحدثون ويريدون به معنى أخص من مجرد التفرد ولكن تفرداً خاصاً يثير في نفس الناقد ريبة، كما ورد ذلك في كلام الإمام الخليلي والحاكم رحمهما الله.

قال الخليلي: «... والذي عليه حفاظ الحديث: الشاذ ما ليس له إلاَّ إسناد واحد، يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان من غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة فيتوقف فيه ولا يحتج به»(١).

وقال الحاكم: «الشاذ غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث، أو وهم فيه راو، أو أرسله واحد فوصله واهم، فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل بمتابع لذلك الثقة»(٢).

وما ذكره الخليلي في تعريف الشاذ هو المعروف عند المحدثين فقد ورد عن صالح بن محمد الحافظ: «الحديث الشاذ المنكر الذي لا يعرف»، وعن إبراهيم بن أبي عُلية: «من حمل شاذ العلم حمل شراً كبيراً»، وعن معاوية بن قرة: «إياك والشاذ من العلم»، وعن شعبة: «لا يجيئك الحديث الشاذ إلاَّ من الرجل الشاذ»، وعن ابن مهدي: «لا يكون إماماً في العلم من يحدث بالشاذ من العلم»(٣).

لذلك قال الحافظ ابن رجب: «وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث: إذا تفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه «إنه لا يتابع عليه» ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلاَّ أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه، كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات

---

(١) الإرشاد: ص ١٣، وحكاه ابن عدي بلفظ آخر في الكامل، ١/١٢٤.
(٢) معرفة علوم الحديث: ص١١٩.
(٣) انظر هذه النصوص في شرح العلل لابن رجب: ص ٢٣٦.

الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»[1].

وقال أيضاً: «ومن جملة الغرائب المنكرة الأحاديث الشاذة المطروحة وهي نوعان: ما هو شاذ الإسناد، وما هو شاذ المتن، كالأحاديث التي صحت الأحاديث بخلافها أو أجمعت أئمة العلماء على القول بغيرها»[2].

وقال الإمام أبو داود صاحب السنن ـ تلميذ الإمام أحمد ـ في رسالته إلى أهل مكة: «والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير... ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً، فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح، فليس يقدر أن يرده علينا أحد»[3].

والخلاصة مما تقدم أن معنى الشاذ عند المحدثين يرادف الغريب، وإن كان استعمال لفظة «الشاذ» في الحكم على الأحاديث نادراً في كتب العلل والرجال، والأكثر في استعمالهم «لا يتابع عليه»، «تفرد به فلان»، «لا نعرفه إلاَّ من حديث فلان»، ونحوها، للدلالة على تفرد الراوي.

خامساً: المنكر

قد سبق الكلام على هذا المصطلح في مبحث النكارة، وبيَّنا هناك أن المنكر يطلق على الحديث الذي أخطأ فيه راويه منفرداً كان أو مخالفاً، وقد يطلق هذا المصطلح عند المحدثين ويراد به الأفراد الغرائب وفيما يلي بعض نصوص الأئمة التي تؤيد ذلك:

ـ قال الإمام أحمد في التحذير من رواية الغرائب: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء»[4]، فهذه قاعدة عامة

---

(١) المصدر نفسه: ص ٢٠٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

(٣) رسالة أبي داود إلى أهل مكة: ص ٢٩، ت الصباغ، وانظر شرح العلل: ص ٢٣٧.

(٤) شرح العلل: ص ٣٣٥، وعلوم الحديث: ص ٣٤٤.

تفيد أن أكثر الغرائب أحاديث منكرة مما أخطأ فيها رواتها، وأغلبها من تفردات الضعفاء الذين لا يحتمل تفردهم.

- وقال البخاري: «روى أحمد بن الحارث عن السراء بنت نبهان، أحاديث لا يتابع منها على شيء مناكير»[1].

- وقال علي بن المديني: «أحاديث معمر - هو ابن راشد - عن ثابت أحاديث غرائب ومنكرة»[2].

- وقال أبو حاتم: «ونعرف سقم الحديث وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته»[3].

- وقال أبو داود: «هذا حديث منكر ... والوهم فيه من همام، ولم يروه إلاَّ همام»[4].

وقال عقب حديث أبي خالد الدالاني: «أن رسول الله ﷺ كان يسجد وينام وينفخ ثم يقوم يصلي ولا يتوضأ»: «هو حديث منكر لم يروه إلاَّ يزيد الدالاني عن قتادة ...»[5].

- وقال النسائي - عقب حديث أبي الأحوص عن النبي ﷺ: «**اشربوا في الظروف ولا تسكروا**»: «... هذا حديث منكر غلط فيه أبو الأحوص سلام بن سُليم لا نعلم أحداً تابعه عليه من أصحاب سماك بن حرب»[6].

- وقال الحافظ ابن عدي: «وهذا الحديث تفرد به إسماعيل بن عياش عن الزبيدي، وهو منكر من حديث الزبيدي»[7].

---

(١) ضعفاء العقيلي: ١٢٦/١.
(٢) شرح ابن رجب: ص ٢٨٠.
(٣) شرح العلل: ص ٣٩٧، وانظر مقدمة الجرح والتعديل: ص ٣٥١.
(٤) سنن أبي داود: كتاب الطهارة، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله يدخل به الخلاء ١/ ٤.
(٥) سنن أبي داود: كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم: ٣١/١.
(٦) السنن: كتاب الأشربة، باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شرب المسكر، ٣١٩/٨.
(٧) الكامل: ٢٩٢/١.

وقال أيضاً: «حديث إسماعيل بن أبي أُوَيْس عن مالك عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً ـ: «**إذا وضع بين يدي أحدكم طعام**. . . حديث منكر عن مالك لا أعرفه إلاَّ من حديث ابن أبي أوَيْس، وابن أبي أويس هذا روى عن خاله مالك أحاديث غرائب لا يتابعه أحد عليها»(١).

وقال أيضاً: «. . . وهذه الأحاديث مع غيرها ممَّا يرويه إسحاق بن بِشْر هذا غير محفوظة كلها أحاديث منكرة إمَّا إسناداً أو متناً، ولا يتابعه أحد عليها»(٢).

والخلاصة أن مصطلح المنكر عند أئمة النقد أعم وأشمل من مصطلح الغريب لأن المنكر كل حديث غير معروف عن مصدره، أو هو خطأ في نسبته إلى راويه سواء كان بتفرد أو مخالفة من ثقة أو ضعيف، ومن هنا فإن المنكر يطلق عند المحدثين ويراد به بعض معناه، وهو الغريب والفرد.

سادساً: الخطأ والفائدة

قد يطلق بعض المحدثين مصطلح الغريب أو الفائدة على الحديث الذي وقع فيه خطأ أو وهم، قال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ:

«إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون هذا الحديث غريب أو فائدة، فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة أو سفيان، وإذا سمعتهم يقولون لا شيء فاعلم أنه حديث صحيح»(٣)؛ وقد فسره شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: «يعني أنهم يستفيدون غرائب الأحاديث، كما يستفيد الفقهاء ونحوهم غرائب الأقوال والطرق والوجوه، وإن كانت وجوهاً سُودًا»(٤)؛ ومن هاهنا ندرك معنى تسمية الحفاظ لكتب الغرائب التي ينتخبونها بـ «الفوائد»، أو «الفوائد المنتخبة».

---

(١) المصدر نفسه: ٣١٨/١.

(٢) المصدر نفسه: ٣٣١/١.

(٣) انظر: الكفاية: ص ١٧٢، ت عمر هاشم، وشرح العلل: ص ٢٣٥.

(٤) انظر: تلخيص كتاب الاستغاثة المعروف بالرد على البكري: ص ١٨.

وأمَّا قول الإمام أحمد: «وإذا سمعتهم يقولون لا شيء فاعلم أنه حديث صحيح» فيعني به أنه حديث مشهور، وليس بشيء يستفاد من الغير، لكونه معروفاً ومحفوظاً لديهم، ولا شيء فيه يستحق النظر فيه لكونه صحيحاً وثابتاً[1].

وسئل الإمام أحمد عن حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس: «**تردين عليه حديقته**» فقال: إنما هو مرسل، فقيل له: إن ابن أبي شيبة زعم أنه غريب، فقال أحمد: صدق إن كان خطأ، فهو غريب[2].

فالإمام أحمد وافق ابن أبي شيبة في إطلاقه الغريب على الحديث الذي وقع فيه الخطأ.

فهذه هي مصطلحات أئمة النقد في الدلالة على الغرابة والتفرد وهي مصطلحات كثيرة ومتنوعة، وهي تؤكد ضرورة تناول مصطلحات الحديث تناولاً موضوعياً يربط بينها، دون فصل وتجزئة لها ضمن أنواع مستقلة، كما هو الشائع في كتب علوم الحديث ومصطلحه، لأن هذا التناول التجزيئي يُخفي ما يكمن وراء المصطلحات من قواعد نقدية هامة عند علماء الحديث ونقاده.

❋ ❋ ❋

المطلب الثاني:
إطلاقات الإمام أحمد لألفاظ التفرد والغرابة

أولاً: الغرابة

أطلق الإمام أحمد ما يدل على الغرابة (٩) مرات، بصيغة الإفراد أو الجمع «غرائب».

---

(١) انظر: الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين، للدكتور حمزة المليباري، ص ٧٥، هامش ١.
(٢) فتح المغيث للسخاوي: ٣/٣٤.

لفظ غريب: أطلقه الإمام على (٦) أحاديث، وفيما يلي سرد هذه الأحاديث، والنظر فيها، لنعرف مراد الإمام أحمد بإطلاقه «غريب» عليها:

الموضع الأول: قال عبدالله: «قال أبي قال: حدثنا هشيم قال: حدثنا محمد بن قيس عن مولى لقريش عن الشعبي قال: ليس من المروءة النظر في مرآة الحجام، سمعت أبي يقول: حديث غريب»(١).

وسئل ابن معين عن هذا الحديث فقال: «دلسه هشيم عن إبراهيم بن عطية الواسطي(٢)، وإبراهيم هذا قال فيه البخاري: «عنده مناكير وكان هشيم يدلس عنه»(٣)، وقال فيه النسائي: «واسطي متروك الحديث»(٤).

فمراد الإمام أحمد أن هذا الحديث غير محفوظ عن الشعبي، وهو من مناكير إبراهيم بن عطية الواسطي».

الموضوع الثاني: قال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثنا هشيم قال: أخبرنا يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي أن النبي ﷺ دخل على عائشة وهي تلعب بالبنات ومعها جوار فقال لها: **ما هذا يا عائشة**، فقالت: هذه خيل سليمان، قال: فجعل يضحك من قولها، سمعت أبي يقول: غريب، لم نسمعه من غير هشيم عن يحيى بن سعيد»(٥)، ومراد الإمام أحمد تبيان تفرد هشيم بهذا الحديث عن يحيى بن سعيد الأنصاري، وأنه يعرف عنه إلاَّ من طريق هشيم دون سائر أصحابه، ومتن الحديث معروف من طريق آخر، فقد أخرجه أبو داود في سننه عن محمد بن عوف ثنا سعيد بن أبي مريم أخبرنا يحيى بن أيوب قال حدثني

---

(١) العلل: ٢٧٣/٢ رقم (٢٢٢٨).
(٢) انظر الكامل في الضعفاء: ٣٩٧/١.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) العلل: ٢٧٧/٢ رقم (٢٢٤٢).

عمارة بن غزية أن محمد بن إبراهيم حدثه عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن عائشة[1]؛ فالإمام أحمد يستغرب سنده دون متنه.

الموضع الثالث: قال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثنا يحيى عن سفيان عن هشام بن أبي عبدالله عن عامر الأحول عن الحسن أن رسول الله ﷺ نهى أن تنكح الأمة على الحرة.

قال أبي: حديث سفيان عن هشام بن أبي عبدالله غريب، إنما رواه عمرو بن عبيد، وهو غريب من حديث عامر الأحول. قال أبي: وحدثناه الفزاري يعني مروان عن هشام بن أبي عبدالله»[2].

وواضح أن الإمام أحمد إنما يستغرب سند الحديث، ويعله من الطريق الأولى «سفيان عن هشام بن أبي عبدالله عن عامر الأحول عن الحسن»، فالحديث غير محفوظ عن عامر الأحول، وإنما هو حديث عمرو بن عبيد عن الحسن، ومن هذا الطريق رواه عبدالرزاق في مصنفه[3].

الموضع الرابع: قال عبدالله: «قلت لأبي: ابن الحِماني حدث عنك عن إسحاق الأزرق عن شريك عن بيان عن قيس عن المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ: **أبردوا بالصلاة**، فقال: كذب ما حدثته به، فقلت: إنهم حكوا عنه أنه قال: سمعته منه في المذاكرة على باب إسماعيل بن عُلية، فقال: كذب إنما سمعته منه بعد ذلك من إسحاق الأزرق، وأنا لم أعلم تلك الأيام أن هذا الحديث غريب حتى سألوني عنه بعد ذلك هؤلاء الشباب أو قال هؤلاء الأحداث»[4].

والظاهر أن مراد الإمام أحمد استغراب سنده، فإن المتن معروف ومشهور عن أبي هريرة وأبي ذر[5].

---

(١) انظر السنن كتاب الأدب، باب في اللعب بالبنات ٢٨٣/٤ رقم (٤٩٣٢).

(٢) العلل: ٩١/٣ رقم (٤٣٢٦).

(٣) انظر: نصب الراية: ١٧٥/٣.

(٤) العلل: ٤٠/٣ رقم (٤٠٧٧).

(٥) انظر صحيح مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر رقم (٦١٥)، و (٦١٦)، و (٦١٧)، ١/ ٤٣٠ ـ ٤٣٣، والبخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب الإبراد في الظهر في شدة الحر (٥٣٣)٢/ ٢٠.

الحديث الخامس: قال أبو بكر الأثرم: «حدثنا أبو عبدالله (يعني أحمد بن حنبل) قال أنبأنا خالد بن حيان الخراز، عن جعفر بن برقان، عن ميمون بن مهران عن ابن عباس في الرجل يستفيد المال فقال: يزكيه حين يستفيده، قال وقال ابن عمر: ليس عليه زكاة حتى يحول عليه الحول، قال ميمون: ما اختلف ابن عمر وابن عباس في شيء إلاَّ أخذ ابن عمر بأوثقهما إلاَّ في هذا. قال أبو عبدالله: هذا حديث غريب.

قال أبو عبدالله: خالد بن حيان قدم علينا، لم يكن به بأس، كان يروي عن جعفر بن برقان غرائب، كتبا عنه غرائب»[1]، والظاهر أن الإمام أحمد يريد بقوله «غرائب» هنا غرائب صحاح لا أنها أفراد ومناكير وذلك لقرينتين:

أولهما: توثيقه لخالد بن حيان المنفرد بهذا الأثر، وقد وثقه أيضاً جمع من الأئمة كابن معين، والدارقطني وابن خراش وابن سعد وغيرهم[2].

ثانيهما: كتابة الإمام أحمد عنه بعضاً من غرائبه عن جعفر بن برقان، مع نهي الإمام أحمد عن كتابة الغرائب، لأنها مناكير وعامتها عن الضعفاء، فلو لم تكن صحيحة عنده لما كتبها.

الموضع السادس: قال الخلال: «أخبرني الميموني، قال: ذكر أبو عبدالله أن معمراً لقي همَّاماً، يعني: ابن منبه، شيخاً كبيراً أيام السودان، فقرأ على معمر، ثم ضعف الشيخ، فقرأ معمر الباقي عليه، وهي أربعون ومائة حديث فيها غرائب، منها: «كان داود يأمر بدابته فتسرج فيقرأ القرآن»[3].

---

(١) انظر: تاريخ بغداد: ٨/٢٩٥.

(٢) انظر: التهذيب: ١/٥١٦، وتحرير التقريب: ١/٣٤١.

(٣) انظر: المنتخب من العلل: ص ١١٨، رقم (٥١).

لعل الإمام أحمد يريد تفرد همّام عن أبي هريرة، ومن ثم يشير إلى إعلال الحديث، وإن كان قد رواه في مسنده[1] فإنه كثيراً ما يورد الأحاديث المعلة في مسنده ولا ينبه عليها. والكثير فيها مما أعله هو ـ رحمه الله ـ في علله، أو أنه يريد بيان تفرد همام عن أبي هريرة دون أن يقدح هذا في صحة الحديث، أي أنه من الغرائب الصحاح، ومما يقوي هذا الاحتمال أمران اثنان:

أولهما: أن هذا التفرد في الطبقات الأولى من السند والتي من شأنها عدم التعدد والشهرة بخلاف الطبقة المتأخرة من السند فمن شأنها أن تتعدد مخارج الحديث ويشتهر.

ثانيها: تخريج البخاري لهذا الحديث في صحيحه بلفظ خفف على داود القرآن[2] كان يأمر...[3]، وأشار إلى عدم تفرد همام به فقال عقبه: «رواه موسى بن عقبة عن صفوان عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ»، وقد وصله البخاري في «خلق أفعال العباد» والإسماعيلي في «مستخرجه» والبيهقي في «الأسماء والصفات»[4].

الموضع السابع: قال عبدالله: «خرجت إلى الكوفة سنة ثلاثين ومائتين، فلما قدمت جعلت أعرض على أبي أحاديث أبي بكر بن أبي شيبة عن شريك، فقال: فيها غرائب حسان، لو كان هاهنا سمعناها منه»[5].

فالظاهر من هذا النص أن الإمام أحمد يريد الغرائب الصحيحة وذلك لما يلي:

---

(١) ٣١٤/٢.

(٢) والمراد بالقرآن هنا الزبور الذي أنزله عليه، وأوحاه إليه، انظر: البداية والنهاية لابن كثير: ١٢/٢، والفتح: ٥٢٤/٦.

(٣) رواه البخاري في كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ (٣٢٣٥)١٢٥٦/٣، وفي كتاب التفسير، باب ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ (٤٤٣٦)١٧٤٧/٤.

(٤) انظر: تعليق التعليق: ٢٩/٤ ـ ٣٠، والفتح: ٤٥٥/٦.

(٥) العلل: ٤٧٠/١ رقم (١٠٨٩).

أولاً: إن الإمام أحمد كان يثني ثناءً عطراً على أبي بكر بن أبي شيبة وكان يقدمه على أخيه عثمان، ولما ذكر بعض المناكير في رواية عثمان قال: أما أخوه أبو بكر فما كانت نفسه تنطف لهذه الأحاديث[1].

ثانياً: لم ينفرد الإمام أحمد بتوثيقه، بل هو ثقة بالإجماع، ولم يذكروا له شيئاً من المناكير.

ثالثاً: إن أبا بكر بن أبي شيبة قد بكّر بالسماع على شريك، إذ سمع منه وعمره أربعة عشرة سنة كما في تهذيب التهذيب[2]، وقال أنا يومئذ أحفظ مني اليوم، ولازم هذا أن تكون عنده أحاديث ليست عند أقرانه، وهذا من معنى الغرائب عند أهل الحديث.

رابعاً: إن أبا بكر من الحفاظ الكبار المكثرين، فغير مستبعد أن يكون عنده ما ليس عند غيره.

خامساً: تمني الإمام أحمد سماع هذه الغرائب منه دليل على أنها من الغرائب الصحاح؛ لما علم منه من كراهية الغرائب المناكير والتنفير منها.

الموضع الثامن: قال الإمام أحمد فيما حكاه العقيلي: «زيد بن أبي أُنَيْسَة، حديثه حسن مقارب، وإن فيها لبعض النكرة، وهو على ذلك حسن الحديث»[3].

وقال الأثرم: «قلت لأحمد إن له أحاديث إن لم تكن مناكير فهي غرائب، قال: نعم»[4].

ومراد الإمام أحمد هنا بالغريب الأفراد الصحيحة، لأن الراوي ثقة عند أحمد، وإن كان في حديثه بعض النكارة، لكن لما لم تكثر في حديثه

---

(١) انظر: العلل (١٣٣٣).
(٢) ٤٢/٢.
(٣) الضعفاء للعقيلي: ٧٤/٢ (٥١٩).
(٤) شرح العلل: ص ٢٥٥.

النكارة كان حديثه حسناً مقارباً لأحاديث الثقات، فإن تفرد بشيء، فقد يكون منكراً وقد يكون صحيحاً، فإن لم يكن منكراً فهو من الغرائب الصحيحة.

ومما سبق نلحظ أن أكثر إطلاقات الإمام أحمد «للغريب» كانت للدلالة على تفرد الراوي بشيء خطأ وغير معروف سواء في السند أو المتن، ومن ثم فهي عبارة تعليل حتى تدل القرائن على خلاف ذلك، لأن هذا هو الأصل في إطلاق هذه اللفظة عند أهل الحديث، كما سبق نقل الإمام أحمد عنهم.

ثانياً: الاستحسان

وردت بعض عبارات الاستحسان في كلام الإمام أحمد أو فيما نقله عنه تلاميذه، وحتى نعرف مراد الإمام أحمد بهذه العبارات علينا أن نتتبع مواضع إطلاقاته بالدراسة موضعاً موضعاً، لأن عبارات الاستحسان تطلق على معان كثيرة عند نقاد الحديث وليست دائماً للتعليل كما تقدم بيانه.

الموضع الأول: قال عبدالله: «قلت لأبي: الجُرَيْري عن أبي الورد من هذا؟ قال: هذا أبو الورد بن ثمامة حدّث عنه الجُرَيْري أحاديث حسان، لا أعرف له اسماً غير هذا»(١).

وقال أيضاً: «سمعت أبي يقول: لو لم يرو الجُرَيْرِي إلاَّ هذا الحديث كان: حديث أبي الورد عن اللجلاج عن معاذ عن النبي ﷺ: **اللهم إني أسألك تمام النعمة**، وقصَّ الحديث»(٢).

فما مراد الإمام أحمد بقوله: «حدَّث عنه الجُرَيْرِي أحاديث حسان؟» فهل يريد أن له غرائب منكرة؟ أم أن له عنه غرائب صحاح مما يستحسن ويروى؟ وهل مراده بقوله: «لو لم يرو الجُرَيْرِي إلاَّ هذا الحديث كان» القدح فيه بهذا الحديث الذي تفرد به أم الثناء عليه؟

---

(١) العلل: ٤٤٠/١ رقم (٩٨١).

(٢) المصدر نفسه: ٣٠٣/١ رقم (٥٠٦).

وللإجابة على هذه الأسئلة كلها لا بد من تخريج هذا الحديث وتتبع رواياته في مختلف كتب السنة.

وعند تخريجه تبين أن هذا الحديث لم يروه إلاَّ الجريري عن أبي الورد عن اللجلاج عن معاذ عن النبي ﷺ ثم رواه عن الجريري عدد من الأئمة منهم: سفيان الثوري[1]. ويزيد بن هارون[2]، وبشر بن الفضل[3]، وإسماعيل بن إبراهيم[4].

وواضح أن الجُرَيري تفرد به عن أبي الورد بن ثمامة، ولذا قال أبو نعيم عقب تخريجه: «تفرد به عن اللجلاج أبو الورد، وحدث به الأكابر عن الجريري منهم: إسماعيل بن علية، ويزيد بن زريع، وعنهما الإمامان: علي بن المديني، وأحمد بن حنبل[5]»[6].

فهذا الحديث من غرائب سعيد بن إياس الجُرَيْرِي، وكل الأئمة عيال عليه في رواية هذا الحديث، وسعيد بن إياس الجُرَيْرِي من الأئمة الثقات الذين لهم تزكيات عطرة عن أئمة الحديث ونقاده[7].

قال أبو طالب عن أحمد: الجُرَيْرِي محدث أهل البصرة.

وقال الدوري عن ابن معين: ثقة.

---

(١) أخرج حديثه الترمذي: (٣٥٢٧) ١٥٤١/٥ وحسنه، وأحمد في مسنده (٢٣١/٥)، والطبراني في الكبير (٥٥/٢٠)، والبخاري في الأدب المفرد (٢٥٣/١)، رقم (٧٥٢).

(٢) أخرج حديثه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤٦/٦)، وأحمد في مسنده (٢٣١/٥)، وأبو نعيم في الحلية (٢٠٤/٦).

(٣) أخرج حديثه البزار في مسنده (٨٢/٧).

(٤) أخرج حديثه البزار في مسنده (٨٢/٧)، والترمذي (٥٤١/٥)، والخطيب في تاريخ بغداد: (١٦٢/٣).

(٥) لم أقف على روايتي يزيد بن زريع وعلي بن المديني مع شدة البحث، أما رواية أحمد في مسنده فهي من طريق عبدالرزاق عن سفيان عن الجُرَيْرِي به.

(٦) حلية الأولياء: ٢٠٤/٦.

(٧) انظر: تهذيب التهذيب: ٧/٢، وتهذيب الكمال: ٣٣٨/١٠.

وقال أبو حاتم: تغير حفظه قبل موته، فمن كتب عنه قديماً فهو صالح، وهو حسن الحديث.

وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله إلاَّ أنه اختلط في آخر عمره.

وقال النسائي: هو عندنا أثبت من خالد الحذاء.

وقال العجلي: بصري ثقة، واختلط بآخرة، روى عنه في الاختلاط: يزيد بن هارون، وابن المبارك، وابن عدي، وكل من روى عنه مثل هؤلاء الصغار فهو مختلط، إنما الصحيح عنه: حماد بن سلمة، والثوري، وشعبة، وابن علية، وعبدالأعلى من أصحهم سماعاً عنه، قبل أن يختلط بثمان سنين.

وقال ابن عدي في الكامل(١):

«وسعيد الجُرَيْرِي هذا مستقيم الحديث، وحديثه صحيح، من سمع منه قبل الاختلاط، وهذا أحد ممن يحتج بحديثه من البصريين، وسبيله سبيل سعيد بن أبي عروبة، لأن سعيد بن أبي عروبة أيضاً اختلط، فمن سمع منه قبل الاختلاط، فحديثه مستقيم» فالرجل ثقة، إنما اختلط في آخر عمره، لذا لخص الحافظ ابن حجر حاله في التقريب بقوله: «ثقة من الخامسة، اختلط قبل موته بثلاث سنين»(٢).

وهذا الحديث من رواية الثوري وابن علية، وحديثهم عنه صحيح لأنهم سمعوا منه قبل الاختلاط.

لما تقدم ترجح أن هذا الحديث من الغرائب الصحيحة، وأن مراد الإمام أحمد بقوله: «لو لم يرو الجُرَيْرِي إلا هذا الحديث كان» الثناء على الجُرَيْرِي، وأن عنده من الحديث ما ليس عند غيره، ولو لم يرو إلا هذا الحديث لكفاه فخراً، لأن الأئمة الكبار سمعوه منه، وعوّلوا فيه عليه.

---

(١) ٩٩/٢.

(٢) ص ١٧٣.

وأما بقية أحاديث الجُرَيْرِي عن أبي الورد مما وصفه الإمام أحمد بقوله: «حدث عنه الجُرَيْرِي أحاديث حسان» فلمعرفة مراد الإمام أحمد بهذا الإطلاق لا بد من تتبع هذه الأحاديث والنظر في حال روايتها.

قال الدارقطني: «والجُرَيْرِي عن أبي الورد شيخ له ما حدث عنه غيره»[1]، وقد تعقبه الحافظ المزي، بقوله: «كذا قال، وقد حدّث عنه أيضاً: شداد بن سعيد بن طلحة الراسبي، وأضاف الحافظ ابن حجر راو آخر يسمى عبدالله بن ربيعة»[2].

ومهما يكن عدد الرواة عن أبي الورد، فإن الجُرَيْرِي أشهرهم وأكثرهم رواية عنه، وأبو الورد نفسه لم يكن كثير الحديث، قال فيه ابن سعد: «كان معروفاً قليل الحديث»[3].

وعند تتبع أحاديث الجُرَيْرِي عن أبي الورد وجدتها فعلاً قليلة، وجُلها مما تفرد به الجُرَيْرِي عنه.

قال الحاكم أبو أحمد: «أبو الورد بن ثمامة روى عن أبي محمد الحضرمي عن أبي أيوب حديثين: أن أبا أيوب صنع طعاماً[4]، والآخر أن رجلاً قال: الحمد لله حمداً كثيراً[5] رواه عنه الجُرَيْرِي»[6].

وقال ابن المديني ـ عقب حديث أبي الورد عن أبي محمد الحضرمي، عن أبي أيوب في قوله: «الحمد لله كثيراً» ـ: «هذا حديث شامي، رواه

---

(١) سؤالات البرقاني: ٧٤/١، وانظر التهذيب: ٦٠٥/٤.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر السابق: ٦٠٥/٤.
(٤) رواه الطبراني في الكبير (١٨٥/٤)، والفريابي في دلائل النبوة (٤٤/١)، وابن عبدالبر في التمهيد (٢٩٤/٦).
(٥) رواه الطبراني في الكبير (٨٤/٤)، والبخاري في الأدب المفرد (٢٤٠/١).
(٦) التهذيب: ٥٨٢/٤.

الجُرَيْرِي عن أبي الورد، ولا نعرف أبا محمداً هذا في شيء من الحديث، إلا أن أبا الورد روى عنه ثلاثة أحاديث[1]»[2].

وللجُرَيْرِي حديث آخر عن أبي الورد عن علي في طلب فاطمة ـ رضي الله عنها ـ خادماً[3]، فالحاصل أنه يروي خمسة أحاديث مرفوعة[4]، والباقي آثار: فروى أثراً عن علي: «أتدري ما حق الطعام»[5]، ويروي أثراً عن عمر: «كنا نسافر مسيرة ثلاثة أميال فنتجوز في الصلاة أو نفطر»[6].

ويروي ثلاثة آثار عن كعب في التفسير[7]، كما يروي عن وهب بن منبه حكاية عن بني إسرائيل[8].

ومن هنا نفهم قول الإمام أحمد: «هذا أبو الورد بن ثمامة، حدث عنه الجُرَيْرِي أحاديث حسان» أي غرائب تفرد بها، وهو لوثاقته وإمامته قبلت منه ورويت عنه، والله أعلم.

الموضع الثاني: قال المروذي: «ذكرت لأبي عبدالله حديث محمد بن سلمة الحراني عن أبي عبدالرحيم: حدثني زيد بن أنيسة، عن المنهال عن أبي عبيدة عن مسروق: ثنا عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «يقول الله تعالى: ﴿فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾، من العرش إلى الكرسي.

---

(١) الثالث هو ما رواه الجُرَيْرِي عن أبي الورد عن أبي محمد الحضرمي عن أبي أيوب قال: قال لي رسول الله ﷺ: **«ألا أعلمك يا أبا أيوب، قلت: بلى! قال: تقول حين تصبح: لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، لا شريك له عشراً»** رواه الطبراني في الكبير (١٨٥/٤) ورواه البخاري في الصحيح معلقاً (٢٠٤/١١ مع الفتح) وووصله الإمام أحمد في مسنده.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) رواه أبو داود (١٥٠/٣) و (٣١٥/٤)، وأحمد في مسنده (١٥٣/١).

(٤) الحديث الخامس ـ ما سبق دراسته ـ **«اللهم إني أسالك تمام النعمة»**.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٨٣/٥، وأحمد في مسنده (١٥٣/١).

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٨٣/٢)، و (١٨٣/٥).

(٧) أخرجها الطبري في تفسيره: ١٣١/١٢، و١٤٠/١٥، و١٠٥/١٧.

(٨) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٢٦/٧).

قال أبو عبدالله هذا حديث غريب، لم يقع إلينا عن محمد بن سلمة، واستحسنه، وقال قد رواه الأعمش موقوفاً، ورواه أبو يزيد الدالاني مرفوعاً.

وسأل أبو طالب الإمام أحمد عن هذا الحديث فقال: ما أحسنه، وإنما سمعناه عن أبي عوانه عن الأعمش مرسلاً»[1].

والحديث أخرجه الطبراني[2] من طريق زيد بن أبي أنيسة، وأبي خالد الدالاني، عن المنهال بن عمرو، عن أبي عبيدة عن مسروق عن عبدالله بن مسعود في حديث طويل: «يجمع إليه الأولين والآخرين لميقات يوم معلوم» وعزاه الحافظ ابن كثير لابن مردويه واستغربه[3].

والمنهال بن عمر قال فيه الحافظ «صدوق ربما وهم»[4]، فالأغلب على الظن أن هذا الحديث الذي انفرد بروايته مرفوعاً من أوهامه، ومراد الإمام أحمد باستحسانه هو استنكار هذه الرواية لأنه قرن هذا الاستحسان بقوله غريب.

الموضع الثالث: قال عبدالله: «حدثنا أبو موسى إسحاق بن إبراهيم الهروي، أخبرنا العباس بن الفضل قال سألت عمر بن عامر، عن رجل طلق امرأته وهي حائض، فحدثنا عن مطر عن أبي نضرة، عن الجذامي أن علياً قال: لا تعتد بتلك الحيضة.

قال عبدالله: فحدثت بهذا الحديث أبي فأعجبه واستحسنه»[5].

فالحديث عند الإمام أحمد معلول بتفرد بعض الضعفاء به، ففي إسناده مطر بن الوراق، ضعفه يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل

---

(١) انظر: المنتخب: ص ٢٦٣ رقم (١١٦٦).

(٢) ٤١٧/٩ ـ ٤٢١.

(٣) انظر تفسير ابن كثير: ٣٣٦/١.

(٤) التقريب: ص ٤٧٩.

(٥) تاريخ بغداد: ٣٣٧/٦، وانظر الموسوعة: ٣٤٨/٤، رقم (٤١٢٠).

وابن معين، والنسائي وابن سعد وأبو داود والعقيلي والدارقطني وابن عدي، وقال هو مع ضعفه يجمع حديثه ويكتب، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: صالح الحديث، وقال البزار: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وروى له مسلم متابعة: فهو ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد[1].

ونقل الخطيب عن عبدالله بن أحمد أنه سأل أباه عن هذا الحديث فقال: حديث غريب[2]، ولقد جهدت أن أجد لهذا الأثر عن علي متابعاً، فما وجدت بل هو مروي عن غير علي[3].

الموضع الرابع: قال عبدالله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: «حسين بن قيس، يقال له: حنش[4]، متروك الحديث، له حديث واحد حسن»[5].

يعني: منكر، وقد جاء ما دل على أن أحمد ضعف الحديث. روى ابن عدي عن أحمد بن حفص السعدي، قال: ذكر لأحمد بن حنبل حديث حنش، فضعف الحديث[6]. وقال أبو طالب، عن أحمد: «ليس حديثه بشيء، لا أروي عنه شيئاً» [7].

وقال البخاري: «ترك أحمد حديثه»[8].

الموضع الخامس: وقال الميموني: «سألت أبا عبدالله عن ابني بريدة،

---

(١) انظر: تحرير التقريب: ٣٨٤/٣.
(٢) انتظر: تاريخ بغداد: ٤١٣/٣، والموسوعة: ٣٤٨/٤ رقم (٤١١٩).
(٣) انظر: السنن الكبرى: ٤١٨/٧.
(٤) هو الحسين بن قيس الرحبي، أبو علي الواسطي، لقبه حنش بفتح المهملة والنون ثم معجمة، متروك، من السادسة. انظر التقريب: ص١٠٧، والكاشف: ٢٣٣/١، والجرح والتعديل: ٦٣/٣، والمجروحين: ٢٤٤/١، والكامل: ٢٨/٣.
(٥) العلل (٣١٩٨)٤٨٦/٢.
(٦) انظر: الكامل: ٢١٨/٣.
(٧) الجرح والتعديل: ٦٣/٣.
(٨) التاريخ الكبير.

فقال: سليمان أحلى في القلب، وكأنه أصحهما حديثاً، وعبدالله له أشياء إنا ننكرها من حسنها، وهو جائز الحديث»[(١)].

الموضع السادس: ما ساقه الذهبي عن حماد بن سلمة عن أبي العُشَراء الدارمي، عن أبيه: سئل النبي ﷺ عن العتيرة[(٢)] فحسنها، ثم نقل عن أبي داود أنه قال: «ذكرته لأحمد بن حنبل فاستحسنه، وقال: هذا من حديث الأعراب أَمْلِه علي، قال فكتبه عني»[(٣)].

وإنما استغربه أحمد لأن هذا الإسناد إنما يروى به متن في المتردية، ولفظه: قلت يا رسول الله أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللبّة قال: «**لو طعنت في فخذها لأجزأ عنك**»، أخرجه الترمذي وقال: «ولا نعرف لأبي العشراء عن أبيه غير هذا الحديث»[(٤)].

فحديث العتيرة بهذا الإسناد غريب، فاستحسان الإمام أحمد إنما لغرابته ونكارته.

مما سبق نخلص إلى أن الإمام أحمد يطلق لفظة «الاستحسان» ويريد به الغرائب الصحاح أحياناً، ويريد بها الإعلال والاستنكار أحياناً أخرى، لذا لا بد من التأمل جيداً في كلامه وصنيعه، ومراعاة القرائن حتى نفهم كل عبارة فهماً صحيحاً سليماً.

---

(١) من كلام الإمام أبي عبدالله في علل الحديث ومعرفة الرجال: **١٩٥ (١٧)**.

(٢) هي ذبيحة كانوا يذبحونها في العشر الأول من رجب ويسموها الرجبية، قال النووي: اتفق العلماء على تفسير العتيرة بهذا، وقد وردت أحاديث في استحبابها وأخرى في النهي عنها، ومن ثم اختلف العلماء في حكمها انظر للتفصيل نيل الأوطار: **١٥٤/٣** وما بعدها.

(٣) ميزان الاعتدال: **٥٨٣/٢**.

(٤) أخرجه أبو داود في الضحايا **(٢٨٢٥)١٠٣/٣**، والترمذي في الأطعمة **(١٤٨١) ٧٥/٤**، والنسائي في الضحايا **(٤٤٠٨)٢٢٨/٧** وابن ماجه في الذبائح **(٣١٨٤)١٠٦٣/٢**، والدارمي في الأضاحي **(١٩٠٦)٥١٢/١**، وأحمد في المسند **(١٨٤٦٨)٤٤٠/٥**، والبيهقي في الكبرى في الصيد والذبائح **(١٩٤٥٤)١٤٠/١٤** كلهم من طريق حماد بن سلمة عن أبي العشراء الدارمي عن أبيه.

ثالثاً: عبارة الشذوذ

أطلق الإمام أحمد هذه العبارة على بعض الأحاديث، وقد فسر الحافظ ابن رجب مراد الأئمة كأحمد وغيره من إطلاقهم هذا، بأن الشاذ من الأحاديث ما صحت الأحاديث بخلافها، أو أجمعت أئمة العلماء على القول بغيرها[1]، فالشاذ إذاً ـ عندهم ـ هو الحديث المخالف للأحاديث الصحيحة خلافاً لا يمكن معه جمع أو توفيق، أو مخالف للإجماع الثابت.

وقد أطلق الإمام أحمد عبارة الشذوذ على حديثين ـ فيما وقفت عليه ـ:

الأول: حديث أسماء بنت عُمَيْس قالت: «دخل عليّ رسول الله ﷺ اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبي طالب، فقال: **لا تحدي بعد يومك**»[2].

وفي رواية أخرى قالت: «لما أصيب جعفر أتانا النبي ﷺ، فقال: **تَسَلَّبِي**[3] **ثلاثاً ثم اصنعي ما شئت**»[4]، وهذا الحديث أعله الإمام أحمد، وقال فيه: «إنه من الشاذ المطرح»[5]، ونقل الحافظ ابن حجر عن أحمد أنه قال: «إنه مخالف للأحاديث الصحيحة في الإحداد»[6]، ثم قال: «وهو مصير منه إلى أنه يعله بالشذوذ»[7].

ونقل عن الحافظ العراقي قوله: «ظاهره أنه يجب الإحداد على المتوفى عنها بعد اليوم الثالث، لأن أسماء بنت عُمَيْس كانت زوج جعفر بن

---

(١) انظر شرح العلل: ص ٢٣٦.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٦٥٤٣) ٥١٣/٧ بسند قوي، وصححه ابن حبان انظر الفتح: ٣٩٧/٩.

(٣) بفتح أوله وبعده سين مهملة مفتوحة وتشديد اللام، أي البسي السلاب وهو ثوب الإحداد، وقيل: هو ثوب أسود تغطي به رأسها. انظر نيل الأوطار: ٧٣٠/٣.

(٤) رواه أحمد (٢٦٩٢٢)٥٩١/٧، والطحاوي (٧٥/٣)، والبيهقي (١٥٩٣٩)٤١٩/١١.

(٥) شرح العلل: ص ٢٣٦.

(٦) الفتح: ٣٩٧/٩.

(٧) م ن.

أبي طالب بالاتفاق، وهي والدة أولاده عبدالله ومحمد وعون وغيرهم، قال: بل ظاهر النهي أن الإحداد لا يجوز، وأجاب بأن هذا الحديث شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة، وقد أجمعوا على خلافه»[1]، فالأحاديث الصحيحة الثابتة توجب على المرأة المتوفى عنها زوجها أن تحد أربعة أشهر وعشراً من ذلك حديث زينب بنت أبي سلمة عن أم حبيبة، وعن زينب بنت جحش، وعن أم سلمة، وعن أم عطية الأنصارية[2]، كما أن الإجماع ثابت في هذه المسألة، لم يخالف في ذلك إلاَّ الحسن البصري والشعبي، ونقل الخلال بسنده عن هشيم عن داود عن الشعبي أنه كان لا يعرف الإحداد، قال أحمد: ما كان بالعراق أشد تبحراً من هذين ـ يعني الحسن والشعبي ـ قال: وخفي ذلك عليهما[3].

الثاني: حديث طاوس عن ابن عباس في الطلاق الثلاث، وهو ما رواه معمر وابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أن أبا الصهباء قال لابن عباس: أتعلم أنما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد النبي ﷺ، وأبي بكر وثلاثاً من إمارة عمر؟ فقال ابن عباس: نعم.

وفي لفظ: لم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر واحدة؟ قال: كان ذلك، فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فأجازه عليهم.

وعن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال: كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر: إن الناس قد استعجلوا إلى أمر كانت لهم فيه أناة، فلو

---

(١) الفتح: ٣٩٧/٩.

(٢) انظر صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة، رقم (١٤٨٦)، و (١٤٨٧)، و (١٤٨٩)، والبخاري في الطلاق، باب تحد المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً رقم (٥٣٣٤) و (٥٣٣٥)، و (٥٣٣٦)، و (٥٣٣٧)، ٣٩٤/٩ والسنن الكبرى للبيهقي ٤١٥/١١ ـ ٤١٩.

(٣) فتح الباري: ٣٩٦/٩، وانظر: زاد المعاد: ٦٩٣/٥ ـ ٦٩٧، والمحلى: ٢٧٦/١، ٢٨٠، وابن كثير: ٣٨٤/١.

أمضيناه عليهم»[1]، فهذا الحديث قال فيه الإمام أحمد: إنه شاذ مطرح[2]، وللإمام ابن رجب كلام جيد في موقف العلماء من هذا الحديث نسوقه بطوله لأهميته، قال ـ رحمه الله ـ :

«فهذا الحديث لأئمة الإسلام فيه طريقان: **أحدهما**: مسلك الإمام أحمد ومن وافقه، وهو يرجع إلى الكلام في إسناد الحديث لشذوذه، وانفراد طاوس به، فإنه لم يتابع عليه، وانفراد الرواي بالحديث ـ وإن كان ثقة ـ هو علة في الحديث يوجب التوقف فيه، وأن يكون شاذاً أو منكراً، إذا لم يرو معناه من وجه صحيح، وهذه طريقة أئمة الحديث المتقدمين كالإمام أحمد ويحيى بن القطان، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وهذا الحديث ما يرويه عن ابن عباس غير طاوس.

قال الإمام أحمد في رواية منصور: كل أصحاب ابن عباس روى عنه خلاف ما روى طاوس.

وقال الجوزجاني: هو حديث شاذ، وقد عنيت بهذا الحديث في قديم الدهر فلم أجد له أصلاً.

وقد صح عن ابن عباس، وهو راوي الحديث أنه أفتى بخلاف هذا الحديث، ولزوم الثلاث المجموعة، وقد علل بهذا أحمد والشافعي، كما ذكره في «المغني» وهي أيضاً علة في الحديث بانفرادها، فكيف، وقد انضم إليها الشذوذ والإنكار، وإجماع الأمة على خلافه».

وقال إسماعيل القاضي في «أحكام القرآن»: طاوس مع فضله وصلاحه يروي أشياء منكرة، منها هذا الحديث، وكان علماء مكة ينكرون على طاوس ما ينفرد به من شواذ الأقاويل»

الطريق الثاني: مسلك ابن راهويه ومن تابعه: وهو الكلام على معنى

---

(١) أخرجه مسلم في الطلاق، باب طلاق الثلاث (١٤٧٢)، وأحمد ٣١٤/١، وأبو داود (٢١٩٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار: ٥٥/٣، والحاكم: ١٩٦/٢.

(٢) انظر: شرح العلل: ص ٢٣٦.

الحديث وهو أن يحمل على غير المدخول بها...»[1].

وممن ذهب إلى شذوذ رواية طاوس الإمام البيهقي ـ رحمه الله ـ فإنه قال: «هذا الحديث أحد ما اختلف فيه البخاري ومسلم، فأخرجه مسلم وتركه البخاري، وأظنه تركه لمخالفته سائر الروايات عن ابن عباس، ثم ساق الروايات عنه بوقوع الثلاث ثم قال: «فهذه رواية سعيد بن جبير، وعطاء بن أبي رباح، ومجاهد، وعكرمة، وعمرو بن دينار، ومالك بن الحارث ومحمد بن إياس بن البكير، ورويناه عن معاوية بن أبي عياش الأنصاري كلهم عن ابن عباس: أنه أجاز الثلاث وأمضاهن».

وقال ابن المنذر: فغير جائز أن يظن بابن عباس أنه يحفظ عن النبي ﷺ، شيئاً ثم يفتي بخلافه»[2].

وقال الأثرم: «سألت أبا عبدالله عن حديث ابن عباس بأي شيء تدفعه؟ فقال: أدفعه برواية الناس عن ابن عباس من وجوه خلافه ثم ذكر عن عدة عن ابن عباس من وجوه أنها ثلاث»[3].

فهذا الحديث وقعت فيه مخالفة من طاوس لسائر أصحاب ابن عباس، وكانت مخالفته رغم حفظه مما يثير شكاً في وهمه وعدم إصابته، وقوي هذا الظن بالقرائن الآتية:

ـ مخالفته الأحاديث الأخرى الثابتة.

ـ فتوى ابن عباس بخلافه.

---

(١) انظر تعليق الشيخين شعيب وعبدالقادر الأرناؤوط على زاد المعاد: ٢٤٩/٥، ولابن رجب كتاب أفرده لهذه المسألة سماه، «مشكل الأحاديث الواردة في أن الطلاق الثلاث واحدة» ولكن للأسف هو مفقود، وقد نقل منه يوسف بن عبدالهادي في كتابه «سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث» وهو مطبوع، انظر مقدمة تحقيق الشيخ شعيب لجامع العلوم والحكم: ص ٥٠.

(٢) انظر: السنن الكبرى: ٢٢٢/١١ ـ ٢٢٤، كتاب الطلاق، باب من جعل الثلاث واحدة وما ورد في خلاف ذلك، وزاد المعاد: ٢٥٦/٥، وفتح الباري: ٢٧٦/٩.

(٣) المغني: ٢٨٢/٧، وانظر أيضاً إغاثة اللهفان: ٢٩٢/٢ ـ ٢٩٣.

ـ مخالفته للإجماع.

وليس غرضي في هذا تحقيق القول في هذه المسألة، وبيان الراجح في ذلك، فقد بسطها العلماء، وإنما المراد بيان أن الإمام أحمد يطلق الشذوذ على الحديث الذي ينفرد به راويه بما يخالف الأحاديث الصحيحة أو الإجماع ويعتبر ذلك علة يرد بها الحديث.

ومن هاهنا ندرك أن معنى الشذوذ عند نقاد الحديث أوسع مدلولاً وأكثر شمولاً مما استقرت عليه كتب علوم الحديث ومصطلحه من أن الشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، أو مخالفة المقبول لمن هو أرجح منه فحسب دون مراعاة للقرائن وملابسات الرواية.

رابعاً: عبارات أخرى دالة على التفرد

لم يكثر الإمام أحمد من إطلاق العبارات الصريحة في التفرد مما يطلقه غيره من النقاد ويستعملونه بكثرة: كـ «لا يرويه غير فلان»، «لم يروه إلاَّ فلان»، «تفرد به فلان»، «لا يتابع عليه» وغيرها.

وقد استعمل ذلك استعمالاً قليلاً فمن ذلك قوله: «تفرد به»، «ما رواه غيره». قال المروذي: «قلت لأبي عبدالله: فعبدالرحمن بن إسحاق كيف هو؟ قال: أما ما كتبنا من حديثه، فقد حدَّث عن الزهري بأحاديث كأنه أراد التفرد بها، ثم ذكر حديث محمد بن جُبَير في الحلف ـ حلف المطيبين ـ وأنكره وقال: ما رواه غيره»[1].

وعبدالرحمن بن إسحاق قال فيه أحمد في رواية عبدالله: «ليس به بأس»، وقال في رواية أبي داود: «ليس بذلك»، وفي رواية أبي طالب «صالح الحديث»، وفي رواية أبي بكر بن زنجويه: «هو رجل صالح أو مقبول»[2]؛ فالإمام أحمد يراه صالحاً ومقبولاً على ضعف فيه، فيقبل منه ما توبع عليه، وأما ما تفرد به فلا يقبل منه، لأنه ليس ممن يحتمل تفرده، وما

---

(١) سؤالات المروذي: رقم (٦١).

(٢) انظر الموسوعة: ٣١٨/٢ ـ ٣١٩.

تفرد به أحاديث يرويها عن الزهري، ولا يشاركه فيها أصحاب الزهري الأثبات كمالك وشعيب بن أبي حمزة وابن عيينة، ويونس بن زيد وعقيل والزُبَيْدِي[1]،

المثال الأول: مما تفرد به عبدالرحمن بن إسحاق عن الزهري، حديث «حلف المطيبين»، وهو ما رواه البيهقي بسنده عن عبدالرحمن بن إسحاق، عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه، قال: «قال رسول الله ﷺ: **شهدت مع عمومتي حلف المطيبين فما أحب أن أنكثه ـ أو كلمة نحوها ـ وأن لي حمر النعم**» قال: وكذلك رواه بشر بن المفضل عن عبدالرحمن ثم ساق سنده عن أبي عوانة، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما شهدت حلفا لقريش إلاّ حلف المطيبين، وما أحب أن لي حمر النعم، وأني كنت نقضته**»، وزعم بعض أهل السير أنه أراد حلف الفضول، لأن النبي ﷺ لم يدرك حلف المطيبين[2].

فلعل عبدالرحمن بن إسحاق لضعفه تداخل عليه الحديثان فجعل إسناد الحديث الأول «الزهري عن جبير بن مطعم عن أبيه عن النبي ﷺ»، لهذا المتن، وما دام لم يتابع على حديثه هذا، فهو غير مقبول، لذا استنكره الإمام أحمد وقال «ما رواه غيره».

المثال الثاني: قال الأثرم: قلت لأبي عبدالله: أيحفظ عن أبي هلال عن قتادة، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «**إذا بويع لخليفتين**»؟ قال هذا مرسل عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ، حدثنا عفان عن همام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ...

وأبو هلال مضطرب الحديث عن قتادة، وهذا إنما أسندوه عن

---

(١) انظر سؤالات ابن بكير: ص ٥٠.

(٢) السيرة النبوية لابن كثير: ١/٢٥٧ ـ ٢٥٨؛ وسمي بهذا الاسم لأن المتحالفين من أصحاب بني عبد مناف قد أحضروا جفنة فيها طيب، فرفعوا أيديهم فيها وتحالفوا، فلما قاموا مسحوا أيديهم بأركان البيت، فسموا المطيبين، المصدر نفسه.

الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد من حديث خالد، لا يرويه غيره، قلت: فإنهم يقولون: سماع خالد بعد الاختلاط، قال: لا أدري[1].

والحديث الذي يعنيه الإمام أحمد هو ما أخرجه مسلم في صحيحه من طريق خالد بن عبدالله الواسطي عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الأخير منهما**»[2]، والظاهر أن الإمام أحمد يُعِلُّ هذا الحديث لأنه مما انفرد به الجُرَيْرِي وقد اختلط[3]، وسماع خالد لا يدرى أهو قبل الاختلاط أم بعده، لذا وجب تركه.

وقال الذهبي: «وقال (أحمد) ومن غرائب الجريري حديث مسلم: «**إذا بويع لخليفتين فاقتل الأحدث منهما**»[4].

ولم ينفرد الإمام أحمد بإعلاله فقد أعله جمع من الأئمة منهم:

ابن القطان أعله باختلاط الجريري كما في البدر المنير لابن الملقن وأعله الإمام العقيلي أيضاً فقد قال: «ولا يصح من هذا عن النبي ﷺ شيء من وجه ثابت»[5].

وقال أيضاً: «الرواية في هذا الباب غير ثابتة»[6].

وقال الذهبي ـ في ترجمة فضالة بن دينار ـ:

«روي عن ثابت عن أنس حديث: «**إذا بويع لخليفتين**» ولم يصح في هذا حديث»[7].

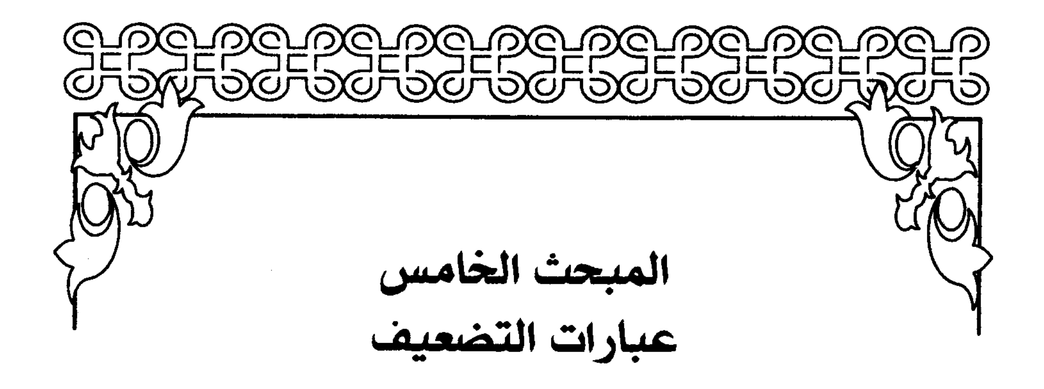
---

(١) المنتخب: ص ١٦٦، رقم ٨٧.
(٢) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب إذا بويع لخليفتين، رقم (١٨٥٣).
(٣) تقدم الكلام على الجريري، فانظره ص٣٥٥.
(٤) السير: ١٥٣/٦.
(٥) الضعفاء: ٢٥٩/١.
(٦) المصدر نفسه: ٤٥٧/٣.
(٧) ميزان الاعتدال: ٣٤٨/٣.

ومن هذه النصوص والنقول عن أئمة الصنعة يظهر بجلاء أن قول الإمام أحمد «لا يرويه غيره» يريد بها تعليل الحديث.

وفي ختام هذا المبحث يتجلى لنا أن الإمام أحمد كان يستعمل عبارات كثيرة تدل على التفرد كالغرابة والاستحسان أو الشذوذ أو صريحة في التفرد كـ «تفرد به فلان» و«ما رواه غيره» والغرض منها جميعاً هو إعلال الحديث إلاَّ إذا قامت قرائن تدل على خلاف ذلك فيعمل بها استثناء من القاعدة، وعدولاً عن الأصل، والله تعالى أعلم.





المبحث الخامس
عبارات التضعيف

من العبارات المستعملة عند الإمام أحمد في حكمه على الأحاديث عبارات التضعيف، فما المراد بهذه العبارات عند الإمام أحمد؟ وما الفرق بينها وبين المعلول؟ أو ما حكم الحديث الضعيف عنده رواية وعملاً؟ وسنجيب على هذه الأسئلة كلها ضمن المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف الضعيف لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: إطلاقات الإمام لألفاظ التضعيف ومراده بذلك.

المطلب الثالث: حكم الكتابة عن الضعفاء والرواية عنهم.

المطلب الرابع: العمل بالحديث الضعيف عند الإمام أحمد.

المطلب الخامس: منهج الإمام أحمد في تقوية الأخبار الضعيفة.

❋ ❋ ❋

المطلب الأول:
تعريف الضعيف لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف الضعيف لغة

(الضَّعف) بفتح الضاد: ضد القوة، وقد ضعف فهو ضعيف،

و(أضعفه) غيره، وقوم ضعفان و (ضعفاء) و (ضعفة) أيضاً بفتحتين مخففاً واستضعفه عدَّه ضعيفاً»[1].

وقال الفيومي: «و (الضعف) بفتح الضاد في لغة تميم، وبضمها في لغة قريش، خلاف القوة، والصحة، فالمضموم مصدر (ضَعُف) مثال قرب قرباً، والمفتوح مصدر (ضَعَف) ضعفاً من باب قتل، منهم من يجعل المفتوح في الرأي، والمضموم في الجسد»[2]. فالضعف إذن ضد القوة والصحة، والضعف حسي ومعنوي والمراد به هنا المعنوي[3].

ثانياً: تعريف الضعيف اصطلاحاً

هو ما لم يجتمع فيه صفات الصحيح، ولا صفات الحسن، وبعضهم اقتصر على صفات الحسن فقط فقال: «هو ما لم يجمع صفة الحسن لفقد شرط من شروطه، لأنه ما لم يجمع صفات الحسن فهو عن الصحيح أبعد»[4].

وتتفاوت مراتب الضعيف بحسب شدة ضعف رواته وخفته، كما يتفاوت الصحيح، فمنه الضعيف، ومنه الضعيف جداً، ومنه الواهي، ومنه المنكر ومن أنواعه الموضوع[5].

وأسباب الضعف كثيرة وكلها ترجع إلى الطعن في الراوي أو السقط في السند[6].

ثالثاً: علاقة الضعيف بالمعلول

سبق أن بيّنا معنى المعلول لغة واصطلاحاً، وهو الحديث الذي وهم

(١) مختار الصحاح: ص ٢٤٨.
(٢) المصباح المنير: ص ٣٦٢.
(٣) انظر: تيسير مصطلح الحديث: ص ٦٢.
(٤) انظر: علوم الحديث، ص٣٧، واختصار علوم الحديث: ص ٤٢، وتدريب الراوي: ٩١/١، وفتح المغيث للسخاوي، ١١١/١، وتيسير مصطلح الحديث: ص ٦٢.
(٥) انظر: علوم الحديث: ص ٨٩، وتيسير مصطلح الحديث: ص ٦٢.
(٦) انظر: نزهة النظر: ص ٣٥، والنكت: ٤٩٣/١، ٤٩٤، وفتح المغيث: ١١٤/١.

(أخطأ) فيه راويه، والحديث الضعيف هو ما كان في إسناده راو اختل ضبطه أو وقع فيه سقط في إسناده، فيخشى منه أن يكون الساقط ممن اختل ضبطه، أو جهلت عدالته، فآل أمره إلى ضعف محقق أو محتمل في الراوي الساقط في المرسل أو المعلق أو المنقطع أو المعضل أو المجهول أو المستور ونحوها، فالحاصل أن الحديث الضعيف مما يحتمل فيه الإصابة والخطأ احتمالاً متساوياً، فلا يترجح جانب الخطأ فيحكم به، ولا يترجح جانب الصواب فيحكم به، فالضعيف من هذه الحيثية مغاير للمعلول، إذ الأخير ما تحقق فيه جانب الخطأ أو الوهم أو احتمل احتمالاً راجحاً تعضده الأدلة والقرائن، والضعيف لم يتحقق فيه الخطأ، ولم يحتمل فيه احتمالاً راجحاً، لكن ثمة إشكال يحتاج إلى جواب وهو أن كثيراً من العلماء أوردوا الحديث المعلول ضمن أنواع الضعيف واعتبروه نوعاً خاصاً منه.

قال السيوطي في التدريب: « (ومنه) أي الضعيف (ما له لقب خاص كالموضوع والشاذ وغيرهما) كالمقلوب والمعلل والمضطرب والمرسل والمنقطع والمعضل والمنكر»[1]، كما نجد كتب العلل تذكر ما علته ظاهرة كسقط في السند أو طعن في الراوي كما سبق بيانه في مبحث أجناس العلل الظاهرة.

وللجواب عن هذا الإشكال نقول: إن الحديث الضعيف والحديث المعلول كحقيقتين ومصطلحين هما متغايران ـ كما سبق بيَانُه ـ لكن بالنظر إلى حكم المعلول من أنه غير صحيح وليس بثابت عن مصدره سواء أكان النبي ﷺ أو الصحابي أم التابعي فمن دونه، وأن الضعيف أيضاً غير ثابت ولا صحيح النسبة إلى مصدره فهماً من هذه الحيثية متداخلان، فالضعيف قد يتسع مفهومه ليشمل كل حديث لم يصح ولم يثبت حتى يشمل المنكر والشاذ والمعلول والموضوع، كما أن المعلل قد يتسع مفهومه ليشمل كل ما لم يثبت سواء أكان مما أخطأ فيه راويه جزماً أو فيما يحتمل خطؤُه فيه

(١) تدريب الراوي: ١/٩٣، وفتح المغيث: ١/١١٣.

أو مما اختلقه واضعه لذا نجد في كتب العلل أحاديث ضعيفة بالمعنى الاصطلاحي الذي استقر عند كثير من المتأخرين.

❋ ❋ ❋

المطلب الثاني:
إطلاقات الإمام أحمد لألفاظ التضعيف

قال الحافظ ابن رجب: «وأكثر ما كان المتقدمون يقولون في الحديث: إنه صحيح أو ضعيف، ويقولون: منكر وموضوع، وباطل»(١).

فهل أكثر الإمام أحمد من استعمال هذا اللفظ في كتابه «العلل» وما مراده بذلك؟

الواقع أننا لا نجد الإمام أحمد أكثر من إطلاق ألفاظ التضعيف بخلاف المنكر والموضوع والباطل كما سبق بيانه، وفيما يلي العبارات التي استعملها الإمام أحمد في ذلك:

أولاً: لفظة: «ضعيف»

أطلق هذه اللفظة على حديث الخط.

نقل الخلال عن أحمد أنه قال: حديث الخط ضعيف(٢).

وحديث الخط هو ما رواه إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث بن سُليم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه**

---

(١) شرح العلل: ٣٤٢.

(٢) تهذيب التهذيب: ٥٦٢/٤.

شيئاً، فإن لم يجد فلينصب عصاً فإن لم يكن معه عصاً، فليخط خطاً ثم لا يضره ما مر أمامه»[1].

ولعل سبب تضعيفه عند الإمام أحمد هو جهالة راويه أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث وجده حريث[2].

قال الطحاوي: «أبو عمرو وجده مجهولان ليس لهما ذكر في غير حديث الخط»[3]وقد ضعفه أيضاً جمع من الأئمة للعلة السابقة، ومنهم: سفيان بن عيينة قال: «لم نجد ما نشد به هذا الحديث فلم يجئ إلاَّ من هذا الوجه»[4].

وقال الشافعي: «ولا يخط المصلي بين يديه خطاً إلاَّ أن يكون في حديث ثابت فيتبع»[5].

وقال مالك: «الخط باطل»[6].

وقال الدارقطني: «لا يصح ولا يثبت»[7].

كما ضعفه بعض المتأخرين بسبب الاضطراب كابن الصلاح والنووي والعراقي[8].

---

(١) رواه أبو داود في كتاب الصلاة، باب الخط إذا لم يجد عصا، ١/١١٠، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يستر المصلي (٩٤٣) ١/٣٠٣، وأحمد في مسنده (٧٣٤٥) ٢/٤٩٢، وابن خزيمة في صحيحه، باب الاستتار بالخط (٨١١) ٢/١٣، وابن حبان في كتاب الصلاة، باب ما يكره للمصلي وما لا يكره (٢٣٦١) ٦/١٢٥، و (٢٣٧٦) ٦/١٣٨، وانظر: موارد الظمآن: ١/١٧٧ (٤٠٧)، والبيهقي في سننه، كتاب الصلاة، باب الخط إذا لم يجد عصا (٣٥٥٧) ٣/١٦٧.

(٢) انظر التقريب: ص ٥٨٢، وتهذيب التهذيب: ٤/٥٦٢.

(٣) تهذيب التهذيب: ٤/٥٦٣.

(٤) سنن أبي داود: ١/١١٠، وانظر: سبل السلام: ١/٣٠٠.

(٥) تهذيب التهذيب: ٤/٥٦٣، والسنن الكبرى للبيهقي: ٣/١٦٨.

(٦) المدونة: ١/١١٣.

(٧) التهذيب: ٤/٥٦٢.

(٨) انظر: علوم الحديث: ص ٨٥، والتقييد والإيضاح: ١٠٤ ـ ١٠٦، وتدريب الراوي: ١/١٤١ ـ ١٤٢.

وحاول الحافظ ابن حجر دفع هذا الاضطراب، وصرح بتخطئة من يرى أنه مضطرب[1]، لكن زوال الاضطراب لا يلزم منه زوال الجهالة[2].

هذا وقد نقل بعض الحفاظ أن الإمام أحمد صحح هذا الحديث كالحافظ ابن حجر[3] وابن الملقن[4]، وابن رشد[5]، ومعوَّل هؤلاء جميعاً ما ذكره الحافظ ابن عبدالبر في كتاب الاستذكار[6]، وهذا نص كلامه:

«احتج من ذهب إلى الخط بحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **«إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً، فإن لم يجد فلينصب عصاً فإن لم يكن معه عصاً فليخط خطاً، ولا يضره من مرّ بين يديه»**.

أخرجه أبو داود وقد ذكرناه في «التمهيد»، ولا يجيء إلاَّ من حديث إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده عن أبي هريرة، قال الطحاوي: أبو عمرو وجده مجهولان، وأما أحمد بن حنبل وعلي بن المديني فكانا يصححان هذا الحديث».

وقال في «التمهيد»: «... وهذا الحديث عند أحمد بن حنبل ومن قال بقوله حديث صحيح، وإليه ذهبوا، ورأينا عليًّا بن المديني كان يصحح هذا الحديث ويحتج به»[7].

وهذا استنتاج من الحافظ ابن عبدالبر وليس نقلاً ولا رواية عن أحمد إذ لو وقف على نقل ورواية لصرح بها، كما صرح بالرواية عن ابن المديني.

---

(١) النكت: ١/٧٧٢ ـ ٧٧٤، وبلوغ المرام (مع شرحه سبل السلام): ١/٣٠٠.
(٢) تمام المنة: ص ٣٠١.
(٣) التلخيص الحبير: ١.
(٤) خلاصة البدر المنير: ١/١٥٧.
(٥) بداية المجتهد: ١/٨٢.
(٦) ٦/١٧٤ ـ ١٧٥.
(٧) التمهيد: ٤/١٩٨.

ثم إن الذين ذهبوا إلى العمل به لا يقتضي صحته عندهم ـ جميعاً ـ بل هناك من يراه ضعيفاً لكن يترخص في العمل به في مثل هذه الفضائل كما تشعر به عبارة الإمام البيهقي ـ رحمه الله ـ «لا بأس به في مثل هذا الحكم إن شاء الله»[١].

وقال النووي: «المختار استحباب الخط، لأنه وإن لم يثبت الحديث، ففيه تحصيل تحريم للمصلي، وقد قدمنا اتفاق العلماء على العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال دون الحلال والحرام[٢]، وهذا من نحو فضائل الأعمال»[٣].

وعلى هذا يتنَزَّل ما روى الإمام أحمد في العمل بالخط، قال أبو داود في سننه: «سمعت أحمد بن حنبل يسئل عن وصف الخط غير مرة يقول: هكذا عرضاً مثل الهلال»[٤].

وعليه فليس بين أيدينا ما يثبت رواية أخرى عن أحمد في تصحيح حديث الخط والعمل به عنده، من باب العمل بالضعيف الذي لم يشتد ضعفه.

ثانياً: لفظ: إسناده ضعيف

أطلق هذه العبارة على حديث صلاة التسبيح، فقد سئل عنه فقال: إسناده ضعيف[٥]، وحديث صلاة التسبيح هو ما روي عن النبي ﷺ أنه قال للعباس: **يا عم صل أربع ركعات تقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة،**

---

(١) السنن الكبرى: ١٦٧/٣.

(٢) ما ذكره من الاتفاق غير مسلم به، فقد خالفه جمع من المتقدمين والمتأخرين، انظر تفصيل ذلك في: تحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف، للدكتور عبدالعزيز العثيم: ص ٢٨، وما بعدها، وتمام المنة: ٣٤ ـ ٣٨، ومقدمة صحيح الترغيب والترهيب: ١٦/١ ـ ٣٦، كلاهما للشيخ ناصر الألباني.

(٣) المجموع: ٢١٨/٣.

(٤) السنن: ١١٠/١، وانظر: المغني: ٣٨/٢.

(٥) سؤالات ابن هانئ (٢٥٠) وانظر الموسوعة: ٣٧٨/٤.

فإذا انقضت القراءة فقل: الله أكبر والحمد لله وسبحان الله خمس عشرة مرة قبل أن تركع ثم اركع فقلها عشراً، ثم ارفع رأسك فقلها عشراً ثم اسجد فقلها عشراً، ثم ارفع رأسك فقلها عشراً قبل أن تقوم، فذلك خمس وسبعون في كل ركعة وهي ثلاث مائة في أربع ركعات، ولو كانت ذنوبك مثل رمل عالج غفرها الله لك، قال: يا رسول الله، ومن يستطيع أن يقولها في يوم؟ قال: **إن لم تستطع أن تقولها في يوم فقلها في جمعة، فإن لم تستطع أن تقولها في جمعة فقلها في شهر،** فلم يزل يقول له حتى قال: **فقلها في سنة»**[(١)].

وقد اختلف أهل الحديث في صحتها، فقد صححها جمع من الأئمة منهم: الحاكم أبو عبدالله، وابن منده، وأبو بكر الآجري، وأبو الحسن المقدسي، والخطيب البغدادي، وأبو سعد السمعاني، وأبو موسى المديني، وأبو الحسن بن المفضل، والمنذري وابن الصلاح، والتاج السبكي، والسيوطي، وابن حجر الهيثمي، والزبيدي، والسندي، واللكنوي، والمباركفوري، والشيخ أحمد شاكر، والشيخ الألباني، والشيخ شعيب الأرناؤوط، والشيخ عبدالقادر الأرناؤوط وغيرهم[(٢)]، وضعفها آخرون منهم: الإمام أحمد والترمذي، والعقيلي، وابن العربي، وابن الجوزي، وابن تيمية، والفيروزآبادي، والشوكاني وغيرهم[(٣)].

والمنقول عن الإمام أحمد أنه كان يضعف هذا الحديث، قال عبدالله: «سمعت أبي يقول: لم يثبت عندي صلاة التسبيح، وقد اختلفوا في إسناده،

---

(١) رواه الترمذي في أبواب الوتر، باب ما جاء في صلاة التسبيح (٢/٤٥٨ ـ ٤٩٠ تحفة) وقال هذا حديث غريب من حديث أبي رافع وله طرق وألفاظ أخرى سيأتي ذكرها وتخريجها.

(٢) انظر: التنقيح لما جاء في صلاة التسبيح للدوسري، والترغيب والترهيب: ١/٤٦٨، والأذكار: ص١٥٨، بتحقيق الشيخ عبدالقادر الأرناؤوط، ومشكاة المصابيح، بتحقيق الألباني: ١/٤١٨ ـ ٤١٩.

(٣) انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي: ١/١٢٤، ومنهاج السنة النبوية: ٤/١١٦، طبعة دار الكتب العلمية، وعارضة الأحوذي: ٢/٢٦٥ ـ ٢٦٧، وتحفة الذاكرين: ص ٣١٨.

لم يثبت عندي»[1]. وقال ابن قدامة ـ رحمه الله ـ: «فأما صلاة التسبيح، فإن أحمد قال: ما تعجبني، قيل له: لم؟ قال: ليس فيها شيء يصح ونفض يده كالمنكر»[2]. وكذا نقل تضعيفه عن الإمام أحمد شيخ الإسلام ابن تيمية[3] وابن مفلح[4].

ومَلْحَظُ الإمام أحمد في تضعيفه لهذا الحديث أمران:

أولهما: الاختلاف الشديد في إسناده، كما أشار إلى ذلك في رواية عبدالله: «وقد اختلفوا في إسناده» وهذا ما يسمى اصطلاحاً الاضطراب، وهو من العلل القادحة في الحديث، إذا لم يمكن الترجيح بين طرقه.

والواقع أن هذا الحديث فيه اختلاف كثير، فبعضهم يجعله من مسند ابن عباس[5]، وبعضهم يجعله من مسند ابن عمر[6]، وبعضهم يجعله من مسند أبي رافع[7]، ومنهم من يجعله من مسند عبدالله بن عمرو[8]، ومنهم من يجعله من مسند العباس بن عبدالمطلب[9]، ومنهم من يرويه عن عكرمة مرسلاً[10].

وثانيهما: ضعف راويه، كما أشار إلى ذلك في رواية الخلال عن

---

(١) المسائل لعبدالله: ص٨٩، وانظر التنقيح: ص ٦١.
(٢) المغني: ١/٤٣٧.
(٣) منهاج السنة النبوية، ٤/١١٦.
(٤) الفروع: ١/٥٦٦ ـ ٥٦٨.
(٥) رواه الطبراني في الكبير (١١/٣٤٣ ـ ٣٤٤)، والأوسط (٣/١٦٨ ـ ١٦٩ ـ ٤١٨) وأبو نعيم في الحلية (١/٢٥ ـ ٢٦).
(٦) رواه الحاكم في كتاب صلاة التطوع، باب صلاة التسبيح، (١/٣١٨ ـ ٣١٩).
(٧) رواه الترمذي، في كتاب الصلاة باب ما جاء في صلاة التسبيح (٢/٤٨٥ ـ ٤٩٠ تحفة) وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة التسبيح (١/٤٤٢ ـ ٤٤٣).
(٨) رواه البيهقي في كتاب الصلاة، باب ما جاء في صلاة التسبيح (٣/٥١ ـ ٥٢) (مع الجوهر النقي)، ورواه العقيلي في الضعفاء الكبير (١/١٢٤).
(٩) ذكره ابن الجوزي في الموضوعات (٢/١٤٣ ـ ١٤٥).
(١٠) رواه الحاكم في كتاب صلاة التطوع، باب صلاة التسبيح (١/٣١٨ ـ ٣١٩).

علي بن سعيد قال: «سألت أحمد بن حنبل عن صلاة التسبيح فقال: ما يصح فيها عندي شيء.

قلت: حديث عبدالله بن عمرو؟ فقال: كل يرويه عن عمرو بن مالك[١]، فقلت: قد رواه المستمر بن الريان[٢] عن أبي الجوزاء[٣]؟ قال: من حدثك بهذا؟ قلت: مسلم، (يعني: ابن إبراهيم) فقال: المستمر شيخ ثقة، وكأنه أعجبه».

وعمرو بن مالك النكري هو أبو يحيى ويقال أبو مالك البصري روى عن أبيه وأبي الجوزاء، وروى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال مات سنة **١٢٩هـ** وقال فيه الحافظ «صدوق له أوهام»[٤].

وقال الحافظ في التهذيب في ترجمة أوس بن عبدالله أبي الجوزاء: ويقول البخاري في إسناده نظر، ويختلفون فيه، إنما قاله عقب حديث رواه في «التاريخ» من رواية عمرو بن مالك النُكري، والنكري ضعيف عنده.

وقال ابن عدي: حدث عنه (يعني أبا الجوزاء) عمرو بن مالك قدر عشرة أحاديث غير محفوظة، وأبو الجوزاء روى عن الصحابة، وأرجو أنه لا بأس به، ولا يصحح روايته أنه سمع منهم[٥].

ولم أقف على كلام الإمام أحمد في حال عمرو بن مالك النُكري، فإما أن يكون ضعيفاً عنده، ومن ثم يرى تفرده بهذا الحديث لا يقبل منه، وإما أنه يرى أنه ثقة ولكن هذا من غرائبه عن أبي الجوزاء، وعلى كل

---

(١) أخرج البيهقي في سننه: كتاب الصلاة: باب ما جاء في صلاة التسبيح (**٣/٥١ ـ ٥٢** مع الجوهر النقي) عن عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن عبدالله بن عمرو.

(٢) هو المستمر بن الريان ـ بالتحتانية ـ الإيادي الزهري، أبو عبدالله البصري، ثقة عابد من السادسة روى له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (انظر التقريب: ص **٤٦٠**).

(٣) أبو الجوزاء هو أوس بن عبدالله الربَعي ـ بفتح الموحدة ـ بصري يرسل كثيراً، ثقة من الثالثة، مات سنة ثلاث وثمانين، روى له الجماعة (انظر التقريب: ص **٥٥**).

(٤) التقريب: ص **٣٦٣**.

(٥) تهذيب التهذيب: **١/١٩٤**.

احتمال فهل اعتد الإمام أحمد بالطريق الأخرى التي ذكرها له تلميذه علي بن سعيد وهي طريق المستمر بن الريان عن أبي الجوزاء؟ وهل يستفاد منه رجوع الإمام أحمد عن تصحيحه هذا الحديث كما فهمه بعض الباحثين[1]، والحقيقة أن هذا النص غير صريح في تصحيح الحديث واعتبار هذه الطريق متابعة لطريق عمرو بن مالك وذلك لأمور:

١ ـ أن الإمام أحمد وصف راوي هذه الطريق (المستمر بن الريان) بأنه «شيخ ثقة» وهذه العبارة فيها شيء من التلين، لأن لفظة شيخ عند نقاد الحديث تعني من ليس بحافظ[2].

وقال في رواية عبدالله أيضاً: «شيخ ثقة»[3].

٢ ـ إن رواية المستمر بن الريان تدل على ضعف هذا الحديث إذ قد خالف في روايته غيره فرواه موقوفاً.

قال أبو داود عقب روايته للحديث من طريق مهدي بن ميمون[4] عن عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء قال حدثني رجل كانت له صحبة يرون أنه عبدالله بن عمرو ... «رواه المستمر بن الريان عن أبي الجوزاء عن عبدالله بن عمرو موقوفاً، ورواه روح بن المسيب[5]، وجعفر بن سليمان[6]

---

(١) انظر التنقيح لما ورد في صلاة التسبيح، لجاسم الدوسري.

(٢) انظر شرح العلل لابن رجب: ص ٢٥٦.

(٣) العلل: (٣٢٥٩) (٣٩٨٥) م ٣٤٠/٣.

(٤) هو مهدي بن ميمون الأزدي المِعوَلي ـ بكسر الميم وتسكين المهملة وفتح الواو ـ أبو يحيى البصري ثقة من صغار السابعة مات سنة اثنتين وستين ومائة، روى له الجماعة (التقريب: ٤٨٠).

(٥) هو روح بن المسيب الكُلَيْبي، أبو رجاء، روى عن ثابت البناني ويزيد الرقاشي وعمرو بن مالك النكري، قال فيه ابن معين: صويلح، وقال أبو حاتم: صالح ليس بالقوي، وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه ولا كتابة حديثه إلا للاختبار، وضعفه ابن عدي. انظر الجرح والتعديل: ٥٨/٤، والكامل: ٤٩٦/٣، والمجروحين: ٢٩٩/١.

(٦) هو جعفر بن سليمان الضُبَعي ـ بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة ـ أبو سليمان البصري، صدوق زاهد، لكنه كان يتشيع، من الثامنة، مات سنة ثمان وسبعين/ مخ م٤ (التقريب: ص ٧٩).

عن عمرو بن مالك النُكري عن أبي الجوزاء عن ابن عباس قوله، وقال في حديث روح فقال حديث النبي ﷺ»[1].

وفي هذا النص دلالة أخرى على اضطراب الرواة في هذا الحديث كما سبق الإشارة إليه من كلام أحمد، فالرواة عن عمرو بن مالك قد اضطربوا فمنهم من جعله عن عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن عبدالله بن عمرو عن رسول الله ﷺ، ومنهم من جعله موقوفاً عليه، ومنهم من جعله من مسند ابن عباس، ومنهم من جعله موقوفاً على ابن عباس، وهؤلاء ثقات فلا يمكن الترجيح بينهم، ويكون الحديث مضطرباً ومعلولاً.

٣ ـ قول علي بن سعيد «فكأنه أعجبه» لا يفيد تصحيح الحديث عند أحمد، لأن العبارة ذكرت على سبيل الشك والظن لا على سبيل القطع والجزم.

وهي استنتاج من علي بن سعيد وليس رواية عن أحمد بتصحيحه، ثم إن هذه العبارة لا تعني بالضرورة تصحيح الحديث فهي مثل لفظ «استحسنه» فقد تطلق ويراد بها التصحيح وقد تطلق ويراد بها الاستغراب والتعليل ـ كما سبق بيانه ـ.

٤ ـ إن العارفين بمذهب الإمام أحمد لم يذكروا أنه استحبها أصلاً، ولو صح عنده الحديث أو رجع إلى تصحيحه لقال به.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «... ومن يستحبها من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما فإنما هو اختيار منهم، لا نقل عن الأئمة»[2]، وقال أيضاً: «... ومع هذا فلم يقل به أحد من الأئمة الأربعة، بل الإمام أحمد ضعف الحديث وقال «لا يصح» ولم يستحب هذه الصلاة»[3]، بل قد صرح في روايتي مهنا وعبدالله بعدم ثبوت الحديث عنده فقال: «صلاة التسبيح لم يثبت عندي فيها حديث»، وقال في رواية ابن الحارث: «صلاة التسبيح

---

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب صلاة التسبيح (٢/٢٩ ـ ٣٠).
(٢) منهاج السنة النبوية: ٤/١١٦.
(٣) مجموع الفتاوى: ١١/٥٧٩.

حديث ليس له أصل ما يعجبني أن يصليها»[1]، لذا نفى كثير من النقاد المتقدمين صحتها.

قال الترمذي: «قد روي عن النبي ﷺ غير حديث في صلاة التسبيح ولا يصح منه كبير شيء»[2].

وقال العقيلي: «ليس في صلاة التسبيح حديث يثبت»[3].

ثالثاً: لفظ «في إسناده ضعف»

أطلق هذه العبارة على حديث التوسعة على العيال في عاشوراء، قال ابن هانئ:

«سألت أبا عبدالله، قلت: هل سمعت في الحديث أنه من وسع على عياله في عاشوراء، وسع الله عليه سائر السنة[4]؟ قال: نعم، شيء رواه سفيان عن جعفر الأحمر عن إبراهيم بن محمد بن المنشر[5].

---

(١) بدائع الفوائد لابن القيم: ت. هشام عبدالعزيز عطار ومن معه، نشر مكتبة الباز، سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ٩٢٣/٤.

(٢) جامع الترمذي: (٤٨٥/٢ ـ ٤٩٠ تحفة).

(٣) الضعفاء الكبير: ١٢٤/١.

(٤) أخرجه الطبراني في الكبير (١٠٠٠٧) ٧٧/١٠ عن عبدالله بن مسعود وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٨٩/٣): فيه الهيصم بن شداخ، وهو ضعيف جداً، انظر لسان الميزان: ٢١٢/٦، وعزاه الهيثمي إلى الطبراني في الأوسط عن أبي سعيد الخدري، وقال: فيه محمد بن إسماعيل الجعفري، قال أبو حاتم: منكر الحديث. ورواه البيهقي في شعب الإيمان عن جابر وعبدالله بن مسعود وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة ثم قال: «وهذه الأسانيد وإن كانت ضعيفة فهي إذا ضم بعضها إلى بعض أخذت قوة» ٣٥٦/٣ رقم (٣٧٩١) (٣٧٩٢) (٣٧٩٣) (٣٧٩٤) (٣٧٩٥). والبيهقي أيضاً في فضائل الأوقات (٢٤٤، ٢٤٥) ٤٥٢/١ ـ ٤٥٣. ورواه ابن حبان في المجروحين (٩٧/٣) من طريق الهيصم بن شداخ، وقال: هيصم بن شداخ شيخ يروي عن الأعمش الطامات في الروايات، لا يجوز الاحتجاج به. ورواه العقيلي في الضعفاء (٢٥٢/٣) (٦٥/٤). ورواه ابن عدي في الكامل (١٤١/٢) (٢١١/٥).

(٥) هو إبراهيم بن محمد بن المنشر الأجدع الهمذاني الكوفي، روى عن أبيه وأنس بن مالك، وقيس بن مسلم وغيرهم، وروى عنه شعبة والثوري ومعمر وأبو عوانة وغيرهم قال فيه أحمد وأبو حاتم: ثقة صدوق وقال النسائي: ثقة وذكره ابن حبان في الثقات، روى له الجماعة، انظر: تهذيب التهذيب: ٨٣/١، والتقريب: ص ٣٣.

قال سفيان وكان من أفضل من رأينا: إنه بلغه من وسع على عياله وسع الله عليه سائر سنته، قال ابن عيينة: قد جربناه منذ خمسين سنة أو ستين سنة فما رأينا إلاَّ خيراً، وقال في إثره: كان ابن عيينة يطري ابن المنشر، فقال لي: في إسناده ضعف»[1].

ونقل الإمام ابن القيم عن أحمد أنه قال: لا يصح هذا الحديث[2].

والضعف الذي في إسناده هو من قبل جعفر الأحمر، قال فيه ابن حبان: «كثير الرواية عن الضعفاء، وإذا روى عن الثقات تفرد عنهم بأشياء في القلب منها شيء، مات سنة سبع وستين ومائة، سمعت محمد بن محمود يقول: سمعت الدارمي يقول: سئل يحيى بن معين عن جعفر الأحمر فقال بيده، لم يثبته»[3]، وفي رواية عبدالله أنه سأل أباه عنه فقال هو ثقة؟ قال هو صالح الحديث، وهذه العبارة فيها تليين كما هو معروف.

وفي كلام الإمام أحمد (أنه بلغه من وسع على عياله وسع الله عليه سائر سنته) إشارة إلى أن الحديث من كلام ابن المنشر بلاغاً وليس مسنداً، ومما يؤكد هذا ما ذكره الإمام ابن معين في تاريخه[4] بسنده قال حدثنا جعفر الأحمر عن ابن المنشر كان يقال من وسع على عياله.... وذكر في كشف الخفاء أنه لا يثبت إنما هو من كلام ابن المنشر[5].

فالظاهر أن ابن الأحمر أو غيره جعل له إسناداً، ثم وقفت على ما يؤكد هذا الاحتمال من كلام الإمامين العقيلي والدارقطني ـ رحمهما الله ـ:

قال العقيلي بعد أن ساق الحديث من رواية هيصم بن شداخ عن الأعمش عن يحيى بن وثاب عن علقمة عن عبدالله: «ولا يثبت في هذا عن

---

(١) سؤالات ابن هانئ (٦٧٤) وانظر الموسوعة٣٧٨/٤.

(٢) المنار المنيف، ت. عبدالفتاح أبو غدة ط. مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٤هـ، ص١١١.

(٣) المجروحين (٢١٣/١).

(٤) ٤٥٣/٣.

(٥) ٣٧٤/٢.

النبي ﷺ شيء، إلاَّ شيء يرويه إبراهيم بن محمد بن المنشر مرسلاً به»[1].

وقال الدارقطني: «حدثنا محمد بن موسى ثنا يعقوب بن الدباغ ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته**».

منكر من حديث الزهري، وإنما يروى هذا من قول إبراهيم بن محمد...»[2].

وقد ضعفه جمع من الحفاظ المتأخرين كابن القيم وابن رجب والفيروزآبادي وغيرهم[3].

قال ابن القيم: «أحاديث الاكتحال يوم عاشوراء والتزين والتوسعة والصلاة فيه وغير ذلك من فضائل، لا يصح منها شيء، ولا حديث واحد، لم يثبت عن النبي ﷺ فيه شيء غير أحاديث صيامه، وما عداها فباطل»[4].

وقال الفيروزآبادي: «وباب فضائل عاشوراء وما ورد في استحباب صيامه، وسائر الأحاديث في فضله وفضل الصلاة فيه والإنفاق والخضاب والادهان والاكتحال وطبخ الحبوب وغير ذلك، مجموعه موضوع ومفترى»[5]، وقال ابن رجب: «لا يصح إسناده»[6].

---

(١) الضعفاء الكبير بتحقيق عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية: ٣/٢٥٢.

(٢) انظر لسان الميزان ٦/٧٠٣ (١٠٩٨).

(٣) انظر: كشف الخفاء: ٢/٣٧٤ ـ ٣٧٥، وأحاديث القصاص: ٩٩، والمقاصد الحسنة: ٥٠٤، وتمييز الطيب من الخبيث: ١٧١، والأسرار المرفوعة: ٣٦٠، و٤٧٤، والموضوعات لابن الجوزي: ٢/٢٠٣، والفوائد المجموعة للشوكاني: ٩٨، وتنزيه الشريعة: ٢/١٥٧، وضعيف الجامع الصغير للألباني: ٥/٢٥٦.

(٤) المنار المنيف: ص ١٠٢ ـ ١٠٣، كتب هوامشه أحمد عبدالشافي، دار الكتب العلمية.

(٥) سفر العادة: ص ١٥٠، وانظر: فيض القدير: ٦/٢١٢. ولطائف المعارف لابن رجب: ص٧٦.

(٦) لطائف المعارف لابن رجب: ص٧٦.

ومن هنا ندرك دقة الإمام أحمد في حكمه على هذا الحديث، وندرك أيضاً خطأ من صححه من الحفاظ المتأخرين كابن ناصر الدين الدمشقي والعراقي، والسيوطي والمناوي وغيرهم[١]، لأن كل طرقه معلولة ومنكرة، ولا يصح مرفوعاً.

رابعاً: لفظ «لا يثبت بهذا الإسناد، إسناده ليس بشيء»

أطلق هذه الألفاظ على حديث الإشارة في الصلاة، قال ابن هانئ:

«وسئل (يعني أبا عبدالله) عن حديث النبي ﷺ: «**من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعد الصلاة**» قال: لا يثبت بهذا الإسناد، إسناده ليس بشيء»[٢]، والحديث يرويه محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عيينة عن أبي غطفان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **التسبيح للرجال** (يعني: في الصلاة) **والتصفيق للنساء من أشار في صلاة إشارة تفهم عنه فليعدها**»[٣].

قال أبو داود: «هذا الحديث وهم»[٤]، وقال الدارقطني مبيناً وجه الوهم في هذا الحديث: «قال لنا ابن أبي داود: أبو غطفان هذا رجل مجهول، وآخر الحديث زيادة في الحديث، فلعله من قول ابن إسحاق، والصحيح عن النبي ﷺ أنه كان يشير في الصلاة، رواه أنس وجابر وغيرهما عن النبي ﷺ ورواه ابن عمر وعائشة رضي الله عنهم[٥]، ونقله عنه البيهقي في سننه[٦].

---

(١) انظر: المقاصد الحسنة: ص ٥٠٤، وكشف الخفاء: ٢/٣٧٤ ـ ٣٧٥، وفيض القدير: ٢١٢/٦، واللآلي المصنوعة: ١١١/٢.

(٢) سؤالات ابن هانئ: (٢٠٣٨)، وانظر الموسوعة: ٣٧٨/٤، ونصب الراية ٩٠/٢.

(٣) رواه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الإشارة في الصلاة (٢٤٨/١) والدارقطني في سننه كتاب الجنائز، باب الإشارة في الصلاة، (١) ٨٣/٢، والبيهقي في الكبرى: كتاب الصلاة، باب الإشارة فيما يشوبه في صلاته يريد بها إفهاماً (٣٥١١) ١٥٠/٣، والطحاوي في شرح معاني الآثار، باب الإشارة في الصلاة (٤٥٣/١).

(٤) السنن كتاب الصلاة، باب الإشارة في الصلاة، ٢٤٨/١.

(٥) سنن الدارقطني، كتاب الجنائز، باب الإشارة في الصلاة: ٨٣/٢.

(٦) كتاب الصلاة، باب الإشارة فيما ينوبه في صلاته يريد بها إفهاماً (٣٥١١) ١٥٠/٣.

وأبو غطفان: هو ابن طريف بن مالك المُري، قيل اسمه سعد، ليس بمجهول فقد روى عنه جماعة وثقه ابن معين والنسائي وابن حبان، ووثقه الحافظ الذهبي وابن حجر[1]، وعليه فليست علة الحديث جهالة أبي غطفان، وإنما الأقرب أن يكون ما أشار إليه الدارقطني من أن آخر الحديث ليس منه أي مدرجاً فيه، ولعله من كلام ابن إسحاق، لأن الحديث المشهور عن أبي هريرة بغير هذه الزيادة «من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعدها» ولكون هذا الحديث معلولاً لم يأخذ به الإمام أحمد فهو يرى مشروعية رد السلام بالإشارة في الصلاة[2]، وقد ذهب آخرون إلى عدم مشروعية ذلك[3].

خامساً: ألفاظ «لا يثبت»، «ليس بقوي»، «ليس بذلك»

أطلق كل هذه الألفاظ على حديث التسمية في الوضوء، ففي رواية ابن هانئ: قال: «قلت لأبي عبدالله أحمد بن حنبل التسمية في الوضوء؟ فقال: أحسن شيء فيه حديث رُبيح بن عبدالرحمن بن أبي سعيد، عن أبيه عن أبي سعيد الخدري، قلت: فحديث حدَّث به عبدالرحمن بن حرملة؟ قال: لا يثبت»[4]، وفي رواية أخرى له قال: «سألت أبا عبدالله عن التسمية في الوضوء؟ قال لا يثبت حديث النبي ﷺ فيه»[5]، وقال أيضاً: «سألته عن الذي ينسى التسمية عند الوضوء؟ قال: يجزئه ذلك، حديث النبي ﷺ «التسمية» ليس إسناده بقوي»[6]، وقال أبو بكر الأثرم: «سمعت أبا عبدالله يقول: ليس في هذا حديث يثبت، وأحسنها حديث كثير بن زيد، وضعف

---

(١) تهذيب التهذيب: ٥٧١/٤، والتقريب: ص ٥٨٥.
(٢) انظر: المغني: ٣٩٩/١، والمحرر ٧٨/١.
(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في شرح معاني الآثار للطحاوي: ٤٥٣/١ ـ ٤٥٨، والمدونة: ٩٩/١، ط. دار صادر، وشرح فتح القدير: ٤١١/١، ونيل الأوطار: ٣٣١/٢ ـ ٣٣٢، والمغني: ٣٩٩/١.
(٤) ضعفاء العقيلي: (٢٢٢)، وانظر الموسوعة: ٣١٥/٤.
(٥) سؤالات ابن هانئ: (١٦).
(٦) المصدر نفسه، وانظر: الموسوعة: ٣٧٧/٤.

حديث ابن حرملة، وقال: أنا لا آمره بالإعادة، وأرجو أن يجزئه الوضوء لأنه ليس في هذا حديث أحكم به»[1].

وقال أبو زرعة الدمشقي: «قلت لأبي عبدالله أحمد بن حنبل، فما وجه قوله: «**لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه**»؟ قال: فيه أحاديث ليست بذلك، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾[2]، فلا أوجب عليه، وهذا التنزيل، ولم تثبت سنة»[3]، وقال أحمد بن حفص السعدي: «سئل أحمد بن حنبل عن التسمية في الوضوء فقال: لا أعلم فيه حديثاً ثابتاً، أقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد عن رُبيح، ورُبيح رجل ليس بمعروف»[4]، وقال أبو عيسى الترمذي: «قال أحمد لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناد جيد»[5].

فالإمام أحمد ضعف طرق هذا الحديث جميعاً وذكر بأن أحسنها وأقواها حديث كثير بن زيد عن رُبيح بن عبدالرحمن بن أبي سعيد عن أبي سعيد الخدري[6].

---

(١) التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي: ١٣٧/١، ونصب الراية: (٤/١) والحاكم في المستدرك: (١٤٦/١)، وذكره في المغني: (٧٣/١ ـ ٧٤) من رواية أبي داود.

(٢) المائدة: ٦.

(٣) تاريخه: (١٨٢٨)، وانظر: الموسوعة: ٣٧٩/٤.

(٤) البيهقي في السنن الكبرى (١٩٦) ٧٥/١، والكامل: (١٦٠٣)، وانظر التلخيص الحبير: ٧٢/١ ـ ٧٥.

(٥) السنن، كتاب الطهارة، باب ما جاء في التسمية عند الوضوء، ٣٨/١ تحفة.

(٦) رواه ابن ماجه في الطهارة وسننها، باب ما جاء في التسمية في الوضوء (٣٩٧) ١٣٩/١، وقال فيه الهيثمي في مصباح الزجاجة (٥٩/١) إسناده حسن، ورواه الدارمي في كتاب الطهارة، باب التسمية في الوضوء (٦٩١) ١١٨/١، والحاكم في المستدرك: كتاب الطهارة (٥١٨) ٢٤٥/١، وأحمد في مسنده (١٠٩٧٧)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (١٠٦٠) ٣٢٤/٢، والدارقطني في كتاب الطهارة، باب التسمية على الوضوء (٣) ٧١/١، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٢/١) والبيهقي في كتاب الطهارة، باب التسمية في الطهارة الحكمية (١٨٤) ٧١/١.

وكثير[1] فيه ضعف قال فيه أحمد: «ما أرى به بأساً»[2]، واختلف فيه قول ابن معين، فقال مرة: «ليس به بأس»، وقال مرة: «ليس بشيء» وقال أخرى: «ليس بذلك».

وقال أبو زرعة: صدوق فيه لين.

وقال أبو حاتم: صالح ليس بالقوي يكتب حديثه.

وقال النسائي: ضعيف.

وقال يعقوب بن شيبة: وليس بذلك الساقط، وإلى الضعف ما هو.

وقال أبو جعفر الطبري: كثير بن زيد عندهم ممن لا يحتج بنقله.

وقال ابن عمار: ثقة، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وذكر ابن حبان في الثقات، وقد لخص الحافظ حاله بقوله: «صدوق يخطئ»[3].

وأما رُبيح بن عبدالرحمن، قال فيه أحمد: رجل ليس بمعروف، وقال أبو زرعة: شيخ، وقال فيه البخاري: منكر الحديث، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وذكره ابن حبان في «الثقات».

ولخص الحافظ ابن حجر حاله بقوله: «مقبول»، فتعقبه صاحبا التحرير بقولهما: «بل ضعيف...»[4]، وعليه فهذا الحديث ضعيف لضعف كثير بن زيد، ورُبيح، ومع ذلك فهو أحسن طرقه جميعاً عند الإمام أحمد ـ أي

---

(١) هو كثير بن زيد الأسلمي، أبو محمد المدني، يقال له ابن مافنَّهْ، وهي أمه، روى عن رُبيح بن عبدالرحمن وسالم بن عبدالله بن عمرو وغيرهما، روى عنه مالك بن أنس، والدَارَوَرْدي وحماد بن زيد وغيرهم، وعده ابن حجر في الطبقة السابعة، توفي آخر خلافة المنصور، وكانت وفاته (١٥٨هـ)، أخرج له البخاري في جزء القراءة، وأبو داود والترمذي، وابن ماجه، انظر: تهذيب التهذيب: ٤٥٩/٣، والتقريب: ص٣٩٥.

(٢) العلل: (٢٤٠٦)، وتهذيب التهذيب: ٤٥٩/٣.

(٣) انظر تهذيب التهذيب: ٤٥٩/٣، والتقريب: ص٣٩٥.

(٤) انظر تهذيب التهذيب: ٥٨٩/١، والتقريب: ص ١٤٦، وتحرير التقريب: ٣٩١/١.

الأقل ضعفاً ـ وكذلك هو أحسنها عند إسحاق بن راهويه[1].

وضعف الإمام أحمد أيضاً طريق عبدالرحمن بن حرملة عن أبي ثفال المرِّي عن رَبَاح بن عبدالرحمن بن أبي سفيان بن حويطب عن جدته عن أبيها قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه**»[2]. وهذا الإسناد فيه ضعف، فقد ضعفه جماعة من الأئمة، كأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين والبزار وابن المنذر وابن القطان وغيرهم».

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي: «سمعت أبي وأبا رزعة وذكرت لهما حديثاً رواه عبدالرحمن بن حرملة عن أبي ثفال، قال: سمعت رباح بن عبدالرحمن بن أبي سفيان ابن حويطب قال: أخبرتني جدتي عن أبيها أن رسول الله ﷺ قال: «**لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه**»، فقالا: ليس عندنا بذاك الصحيح، أبو ثفال[3] مجهول، ورباح[4] مجهول»[5].

وقال البزار: «أبو ثقال مشهور، ورباح وجدته لا نعلمهما رويا إلاَّ هذا الحديث ولا حدث عن أبي رباح، إلاَّ أبو ثفال، فالخبر من جهة النقل لا

(١) انظر: تحفة الأحوذي: ٣٩/١.

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة، باب ما جاء في التسمية عند الوضوء ٣٨/١ (تحفة)، وابن ماجه في الطهارة وسننها (٣٩٨) ١٤٠/١، وأحمد في المسند (١٦٢١٥) (٢٢٧٢٥) (٢٦٦٠٥) (٢٦٦٠٦)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٥) ١٢/١، والدارقطني في الطهارة، باب التسمية على الوضوء ٧٢/١ ـ ٧٣، والحاكم في المستدرك (٦٨٩٩) ٦٦/٤، والبيهقي في كتاب الطهارة، باب النية في الطهارة الحكمية (١٩٥) ٧٤/١.

(٣) هو ثمامة بن وائل بن حصين، وقد نسب إلى جده، وقيل اسمه وائل بن هاشم بن حصين، أبو ثفال المُرّي، مشهور بكنيته من الخامسة، أخرج له الترمذي وابن ماجه، انظر: التقريب: ص ٧٣.

(٤) هو رباح بن عبدالرحمن بن أبي سفيان بن حُويطب القرشي العامري، أبو بكر الحُوَيطبي المدني، قاضيها، مشهور بكنيته، وقد نسب إلى جد أبيه، من الخامسة قتل سنة اثنتين وثلاثين، انظر التقريب: ص ١٤٥، والتهذيب: ٥٧٨/١.

(٥) العلل: ٥٢/١، وانظر التلخيص الحبير: ٧٣/١.

يثبت»[1]، وقال ابن المنذر: «وليس في هذا الباب خبر ثابت يوجب إبطال وضوء من لم يذكر اسم الله عليه، فالاحتياط أن يسمي من أراد الوضوء والاغتسال، ولا شيء على من ترك ذلك»[2].

وقال الزيلعي: «وأعله ابن القطان في كتاب الوهم والإيهام وقال فيه ثلاثة مجاهيل: الأول جدة رباح، لا يعرف لها اسم ولا حال، ولا تعرف بغير هذا، ورباح أيضاً مجهول الحال، وأبو ثفال مجهول الحال أيضاً مع أنه أشهرهم لرواية جماعة عنه»[3].

وقال الحافظ ابن حجر: «وأما أبو ثفال فقد روى عنه جماعة وقال البخاري: في حديثه نظر، وهذه عادته فيمن يضعفه، وذكره ابن حبان في «الثقات» إلاَّ أنه قال ليس بالمعتمد على ما ينفرد به، فكأنه لم يوثقه، وأما رباحٍ فمجهول»[4]، ولكن الحافظ ذكر في التقريب أبا ثفال ورباح ووصف كلاً منهما بأنه مقبول[5]، فتعقبه صاحبا التحرير بقولهما في أبي ثقال: «بل ضعيف، قال البخاري في حديثه نظر، وذكره العقيلي في الضعفاء وقال الإمام أحمد عن حديثه: لا يثبت، وقال الذهبي في الميزان: «ما هو بقوي، ولا إسناده يمضي»، ولم يوثقه سوى ابن حبان»[6].

وتعقباه في الثاني «رباح» بقولهما: «بل صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع وذكره ابن حبان في الثقات، ولا نعلم فيه جرحاً، له حديث واحد في الكتب الستة رواه الترمذي (٢٥) وابن ماجه (٢٩٨)»[7].

وما ذكراه في الأول مسلم به، وأما ما ذكراه في الثاني فغير مسلم به

---

(١) التلخيص: ٧٤/١.

(٢) الأوسط: ٣٦٨/١.

(٣) نصب الراية: ١/ ٤.

(٤) التلخيص: ٧٤/١.

(٥) انظر التقريب: ص ٧٣، و١٤٥.

(٦) التحرير: ٢٠٢/١.

(٧) المصدر نفسه: ٣٩٠/١.

إذ قد جهَّله أبو زرعة وأبو حاتم والبزار وابن القطان وأما ابن حبان فهو معروف بتوثيق المجاهيل، وليس له إلاَّ حديث واحد وهو غير ثابت ـ كما سبق بيانه من كلام أهل الحديث ـ فكيف يقال فيه صدوق حسن الحديث؟ بل الظاهر أنه مجهول الحال؛ وإذا كان غير مجهول العين، ومن ثم فهذا الطريق أيضاً ضعيف، وهو على الرغم من ضعفه فهو أحسن طرق هذا الحديث عند الإمام البخاري الذي يقول فيما يرويه الترمذي: «أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح عن عبدالرحمن»[1].

وقد روي هذا الحديث من طرق أخرى عن عائشة وأبي هريرة وسهل بن سعد وأنس بن مالك، وكلها ضعيفة كما ذكر ذلك الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ وقال العقيلي: «الأسانيد في هذا الباب فيها لين»[2]؛ ونظراً لكثرة طرقه ولكونها من قبيل الضعيف المحتمل الذي ينجبر بمجموع الطرق قواه كثير من الحفاظ المتأخرين كابن الصلاح والنووي والمنذري وابن كثير والعراقي والشيخ الألباني وغيرهم، قال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر طرق هذا الحديث كلها وتكلم عليها: «والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة، تدل على أن له أصلاً»[3].

هذا وقد اختلفت الروايات عن الإمام أحمد في العمل بحديث التسمية فروي عنه أنها فرض، وفي رواية أخرى أنها سنة، وفي رواية ثالثة تجب مع الذكر وتسقط بالسهو[4].

والإشكال الذي يُثار: لماذا عمل الإمام أحمد بهذا الحديث مع

---

(١) الجامع: ٣٩/١ (تحفة) والعلل الكبير: ص٣١.

(٢) التلخيص الحبير: ٧٣/١.

(٣) التلخيص الحبير: ٧٢/١ ـ ٧٥، وانظر الدراية: ١٤/١، ونصب الراية: ١/ ٤، وخلاصة البدر المنير: ٣١/١، وإرواء الغليل: ١٢٢/١ ـ ١٢٣، وتحفة الأحوذي: ٣٨/١ ـ ٣٩.

(٤) انظر المحرر في الفقه: ١١/١، والمغني: ٧٣/١ ـ ٧٤، وشرح العمدة لابن تيمية: ١٦٩/١ ـ ١٧٣.

تضعيفه له؟ قد أوضح هذا الإشكال وأجاب عنه شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: «وتضعيف أحمد لها (أي أحاديث التسمية) إما أنها لا تثبت عنده، أو لعدم علمه بحال الراوي، ثم علمه فبنى عليه مذهبه برواية الوجوب، ولهذا أشار إلى أنه لا يعرف رباحاً ولا أبا ثقال.

وهكذا تجيء الإشارة عنه كثيراً إلى أنه لم يثبت عنده، عند زوال ثبوتها فإن النفي سابق على الإثبات، وإما أنه أشار إلى أنه لم يثبت على طريقة تصحيح المحدثين، فإن الأحاديث تنقسم إلى صحيح وحسن وضعيف، وأشار إلى أنه ليس ثابتاً أي ليس من جنس الصحيح الذي رواه الحافظ الثقة عن مثله، وذلك لا ينفي أن يكون حسناً وهو حجة، ومن تأمل كلام الإمام علم أنه لم يوهن الحديث وإنما بيَّن مرتبته في الجملة أنه دون الأحاديث الصحيحة الثابتة.

وكذلك قال في موضع آخر: أحسنها حديث أبي سعيد، ولو لم يكن فيها حسن لم يقل أحسنها، وهذا معنى احتجاج أحمد بالحديث الضعيف وقوله: ربما أخذنا بالحديث الضعيف، وغير ذلك من كلامه يعني به الحسن، وأما ما رواه متهم أو مغفل فليس بحجة أصلاً. ويبين ذلك وجوه:

أحدها: أن البخاري أشار في حديث أبي هريرة إلى أنه لا يعرف السماع في رجاله وأجيب بالعمل بالعنعنة مع إمكان اللقاء ما لم يعلم أن الراوي مدلس.

وثانيها: أنه قد تعددت أسانيده، وكثرت مخارجه، وهذا مما يُسند بعضه بعضاً، ويغلب على الظن أن له أصلاً، وروي أيضاً مرسلاً.

وثالثها: أن تضعيفه إما من جهة إرسال أو جهل راو، قادح على إحدى الروايتين، وعلى الأخرى، وهي قول من لا يحتج بالمرسل.

نقول: إذا عمل به جماهير أهل العلم، أو روي مثله عن الصحابة، أو وافقه ظاهر القرآن فهو حجة، وهذا الحديث قد اعتضد بأكثر ذلك فإن عامة أهل العلم عملوا به في شرع التسمية في الوضوء، ولولا هذا الحديث لم

يكن لذلك أصل، وإنما اختلفوا في صفة شرعها هل هي إيجاب أو ندب[1].

وروي من وجوه متباينة مسنداً ومرسلاً، ولعلك لا تجد في كثير من المسائل ليس معهم أحاديث مثل هذه.

ورابعها: إن الإمام أحمد قال: أحسنها يعني أحاديث الباب حديث أبي سعيد وكذلك قال إسحاق بن راهويه، وقد سئل أي حديث أصح في التسمية فذكر حديث أبي سعيد، وقال البخاري: أحسن حديث في هذا الباب حديث سعيد بن زيد، وهذه العبارة وإن كانوا يقصدون بها بيان أن الأثر أقوى شيء في هذا الباب فلولا أن أسانيدها متقاربة لما قالوا ذلك»[2].

سادساً ـ «ليس هو عندي بذلك»

أطلق هذه العبارة على حديث حمنة في الاستحاضة فيما رواه ابن هانئ قال: «قيل لأبي عبدالله: حديث حمنة (يعني في الاستحاضة) عندك قوي؟ قال: ليس هو عندي بذلك حديث فاطمة أقوى عندي، وأصح إسناداً منه»[3]، وحديث حمنة الذي يريده الإمام أحمد هو ما رواه عبدالله بن محمد بن عقيل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة عن أمه حمنة بنت جحش، قالت: كنت أستحاض حيضة كثيرة شديدة، فأتيت النبي ﷺ أستفتيه وأخبره، فوجدته في بيت أختي زينب بنت جحش، فقلت: يا رسول الله، إني كنت أستحاض حيضة كثيرة شديدة، فما تأمرني فيها، قد تمنعني الصيام والصلاة؟ قال: أنعت لك الكرسف فإنه يذهب الدم، قالت هو أكثر من ذلك؟ إنما أثج ثجاً؟ فقال النبي ﷺ: آمرك بأمرين

---

(١) انظر للتفصيل في هذه المسألة: المغني: ١/٧٣ ـ ٧٤، والأوسط لابن المنذر: ١/٣٦٨، وشرح معاني الأثر: ١/٢٨ وما بعدها، وبدائع الصنائع: ١/٢٠، وشرح فتح القدير: ١/٢٢ ـ ٢٤، ونيل الأوطار: ١/١٣٤ ـ ١٣٦، والسيل الجرار: ١/٧٩ وما بعدها، وسبل السلام: ١/١١٠ ـ ١١١، وتحفة الأحوذي: ١/٣٨ ـ ٣٩، وعون المعبود: ١/١٢١ وما بعدها.

(٢) انظر: شرح العمدة: ١/١٦٩ ـ ١٧٣.

(٣) سؤالات ابن هانئ: (١٦٤)، وانظر الموسوعة: ٤/٣٦٢.

أيهما صنعت أجزأ عنك، فإن قويت عليهما فأنت أعلم، فقال: إنما هي ركضة من الشيطان، فتحيضي ستة أيام أو سبعة أيام في علم الله، ثم اغسلي، فإذا رأيت أنك قد طهرت واستنقأت فصلي أربعاً وعشرين ليلة، أو ثلاثا وعشرين ليلة وأيامها، وصومي وصلي فإن ذلك يجزئك، ولذلك فافعلي كما تحيض النساء، وكما يطهرن لميقات حيضهن وطهرهن، فإن قويت على أن تؤخري الظهر وتعجلي العصر، ثم تغتسلين حين تطهرين وتصلين الظهر والعصر جميعاً، ثم تؤخرين المغرب وتعجلين العشاء ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلي وتغتسلين مع الصبح وتصلين وكذلك فافعلي وقومي إن قويت على ذلك، فقال رسول الله ﷺ: وهو أعجب الأمرين إلي»[1].

وقال الإمام أحمد ـ فيما نقله عنه أبو داود ـ: «إن في الباب حديثين وثالثاً في النفس منه شيء» ثم فسر أبو داود الثالث بأنه حديث حمنة[2]، وهذا موافق لما نقله ابن هانئ عن أحمد من تضعيف للحديث.

ولم ينفرد الإمام أحمد بتضعيفه لهذا الحديث فقد ضعفه جماعة من النقاد منهم أبو حاتم وابن منده والبيهقي.

قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه فوهنه ولم يقو إسناده»[3].

وقال ابن منده: «لا يصح بوجه من الوجوه لأنهم أجمعوا على ترك حديث ابن عقيل»[4]، وفسر مراد ابن منده بالإجماع إجماع من خرج الصحيح وهو كذلك[5]، وقال البيهقي: «تفرد به عبدالله بن محمد بن

---

(١) رواه أبو داود في كتاب الطهارة، باب إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة: ٤٦/١ ط. دار الكتاب العربي، والترمذي في أبواب الطهارة، باب المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد: ١١٩/١ تحفة.

(٢) نيل الأوطار: ٢٧٢/١.

(٣) العلل: ٥١/١.

(٤) نيل الأوطار: ٢٧٢/١.

(٥) المصدر نفسه.

عقيل، وهو مختلف في الاحتجاج به»[1].

وقال المنذري: «قال الخطابي: قد ترك بعض العلماء القول بهذا الحديث لأن ابن عقيل راويه ليس بذلك»[2].

فاتضح مما تقدم أن سبب تضعيف الإمام أحمد وغيره لهذا الحديث هو تفرد عبدالله بن محمد بن عقيل[3] به، وقد اختلف فيه أهل الحديث.

قال الترمذي: «وعبدالله بن محمد بن عقيل هو صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم والحميدي يحتجون بحديث عبدالله بن محمد بن عقيل، وقال محمد: وهو مقارب الحديث»[4]، وقال فيه الحافظ في التقريب: «صدوق في حديثه لين»[5]، فتعقبه صاحبا التحرير بقولهما: «بل ضعيف يعتبر به، ضعفه مالك بن أنس، ويحيى بن سعيد، فلم يرويا عنه، وضعفه يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويعقوب بن شيبة، وسفيان بن عيينة، ومحمد بن سعد، والجوزجاني، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، والنسائي، وابن خزيمة، وأبو داود، وابن حبان، والدارقطني، وما حسن الرأي فيه سوى الترمذي وشيخه البخاري، فقال الأول: صدوق وقال الثاني: مقارب الحديث»[6].

وأما الإمام أحمد فقد اختلفت أقواله في عبدالله بن محمد بن عقيل، فقد روى عنه حنبل بن إسحاق: «ابن عقيل منكر الحديث»[7]، وضعفه في

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) انظر تحفة الأحوذي: ١/١٢٠.

(٣) هو أبو محمد المدني، أمه زينب بنت علي صدوق في حديثه لين، ويقال تغير بآخرة، من الرابعة، مات بعد الأربعين، التقريب: ص٢٦٤.

(٤) السنن: أبواب الطهارة، باب ما جاء في فضل الطهور: ١/١٤ (مع التحفة).

(٥) التقريب: ص٢٦٣.

(٦) التحرير: ٢/٢٦٤ وانظر تهذيب التهذيب: ٢/٤٢٤ ـ ٤٢٥.

(٧) تهذيب الكمال: ١٦ (٣٥٤٣)، وتهذيب التهذيب: ٢/٤٢٥، وموسوعة أقوال الإمام أحمد: ٢/٢٨٥.

رواية عبدالله قال: «سئل أبي عن عاصم بن عبدالله، ومحمد بن عقيل، فقال: ما أقربهما، وقال ابن عيينة: كان الأشياخ يتقون حديث عاصم بن عبدالله»[(١)]، وكذلك ضعفه في رواية أبي داود حيث قرنه بجماعة من الضعفاء قال: سمعت أحمد يقول: علي بن زيد، وجعفر بن محمد، وعاصم بن عبدالله وعبدالله بن عقيل ما أقربهم من السواء»[(٢)].

ونقل البخاري أن أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم والحميدي كانوا يحتجون بحديثه[(٣)]، وقال الحاكم أبو أحمد: «كان أحمد بن حنبل وإسحاق يحتجان بحديثه»[(٤)].

وبسبب اختلاف الإمام أحمد في حكمه على عبدالله بن محمد بن عقيل، اختلف حكمه على حديث «حمنة» فقد نقل عنه تضعيفه ـ كما سبق ـ ونقل عنه أيضاً تصحيحه، قال الترمذي: «هو حديث حسن صحيح، هكذا قال أحمد بن حنبل هو حديث حسن صحيح»[(٥)]، ثم نقل عمل الإمام أحمد وإسحاق به فقال: «وقال أحمد وإسحاق في المستحاضة إذا كانت تعرف حيضها بإقبال الدم وإدباره فإقباله أن يكون أسود وإدباره أن يغير إلى الصفرة فالحكم فيها على حديث فاطمة بنت حبيش، وإن كانت المستحاضة لها أيام معروفة قبل أن تستحاض فإنها تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتصلي، وإذا استمر بها الدم ولم يكن لها أيام معروفة ولم تعرف الحيض بإقبال الدم وإدباره، فالحكم لها على حديث حمنة بنت جحش»[(٦)].

ولم ينفرد الإمام أحمد بتصحيحه فقد صححه جمع من الأئمة

---

(١) العلل: (٢٠٣٨)، والموسوعة: ٢/٢٨٥.
(٢) سؤالات أبي داود (١٥٢).
(٣) جامع الترمذي: ١/١٣٠ (تحفة).
(٤) تهذيب الكمال: ١٦ (٣٥٤٣).
(٥) جامع الترمذي: ١/١٣٠ (تحفة).
(٦) جامع الترمذي: ١/١٣١، وانظر المحرر: ١/٢٦ ـ ٢٧، والمغني: ١/٣٤٣ ـ ٣٤٦، وتحفة الأحوذي: ١/١٢١.

كالبخاري والحاكم وابن العربي والذهبي وابن الملقن وغيرهم[1].

مما سبق نلاحظ تنوع عبارات التضعيف عند الإمام أحمد، فقد استعمل عبارات كثيرة للدلالة على ضعف الحديث وعدم صحته منها: ضعيف، إسناده ضعيف، في إسناده ضعف، لا يثبت بهذا الإسناد، إسناده ليس بشيء، لا يثبت إسناده ليس بقوي، ليس بذلك، ليس هو عندي بذلك.

كما نلاحظ أن الإمام أحمد يطلق عبارات التضعيف على الأحاديث التي في أسانيدها رواة ضعفاء بسبب خفة ضبط أو جهالة وهذا من الضعف الذي ينجبر بمجيئه من طرق أخرى لذا نجد له روايات أخرى بتصحيح هذه الأحاديث عند وجود طرق أخرى لها فتقوي الضعف الموجود في الرواة أو تزيل جهالتهم، كحديث الخط وحديث التسمية في الوضوء، وحديث حمنة في الاستحاضة.

كما يطلق هذه العبارة أيضاً على أحاديث معلولة بسبب ما وقع فيها من أوهام وأخطاء والتي مهما كثرت الطرق والروايات لها فإنها تبقى دائماً معلولة ومنكرة، وهذا من نوع الضعيف الذي لا ينجبر مثل حديث صلاة التسبيح وحديث التوسعة على العيال في عاشوراء، وحديث الإشارة في الصلاة.

❋ ❋ ❋

المطلب الثالث:
حكم الكتابة عن الضعفاء والرواية عنهم

يتساهل كثير من المحدثين في رواية الأحاديث الضعيفة وذلك لأغراض مختلفة قد أوضحها الإمام النووي ـ رحمه الله ـ في قوله:

---

(١) انظر: خلاصة البدر المنير: ٧٧/١، وتحفة الأحوذي: ١٢١/١، وإرواء الغليل: ٢٠٢/١ ـ ٢٠٣ رقم (١٨٨).

«قد يقال لم حدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم ويجاب عنه بأجوبة:

أحدها: أنهم رووها ليعرفوها، وليبينوا ضعفها لئلا يلتبس في وقت عليهم أو على غيرهم، أو يتشككوا في صحتها.

الثاني: أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به أو يستشهد ولا يحتج به على انفراده.

الثالث: رواية الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل، فيكتبونها ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض، وذلك سهل عليهم معروف عندهم وبهذا احتج سفيان ـ رحمه الله ـ حين نهى عن الرواية عن الكلبي، فقيل له: أنت تروي عنه فقال: أنا أعلم صدقه من كذبه.

الرابع: أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال والقصص، وأحاديث الزهد، ومكارم الأخلاق، ونحو ذلك، مما لا يتعلق بالحلال والحرام، وسائر الأحكام، وهذا الضرب من الحديث يجوز أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه، ورواية ما سوى الموضوع منه، والعمل به(١) لأن أصول ذلك مقررة في الشرع معروفة عند أهله.

وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتجون به على انفراده في الأحكام، فإن هذا الشيء لا يفعله إمام من أئمة المحدثين، ولا محقق من غيرهم من العلماء»(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«قد يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط في حديثه، ويكون حديثه الغالب عليه الصحة فيروون عنه لأجل الاعتبار به، والاعتضاد به، فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضاً، حتى قد يحصل العلم بها ولو كان

---

(١) قد قدمنا في المطلب السابق أن في العمل بالضعيف خلافاً مشهوراً، ولا يلزم من توسعهم في رواية الضعيف أنهم يتوسعون في العمل به.

(٢) شرح صحيح مسلم: ١٦٢/١ ـ ١٦٣، ط. دار الكتاب العربي.

الناقلون فجاراً وفساقاً، فكيف إذا كانوا علماء عدولاً، ولكن كثر في حديثهم الغلط؟ ومثل هذا عبدالله بن لهيعة، فإنه من أكابر علماء المسلمين، وكان قاضياً بمصر كثير الحديث، لكن احترقت كتبه، فصار يحدث من حفظه، فوقع في حديثه غلط كثير، مع أن الغالب على حديثه الصحة، قال أحمد: قد أكتب حديث الرجل للاعتبار به مثل ابن لهيعة، وأنا من عرف منه أنه يتعمد الكذب، فمنهم من لا يروي عن هذا شيئاً، وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره، لم يرو في مسنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب، لكن يروي عمن عرف منه الغلط للاعتبار والاعتضاد، ومن العلماء من كان يسمع حديث من يكذب ويقول إنه يميز بين ما يكذبه وما لا يكذبه، ويذكر عن الثوري أنه كان يأخذ عن الكلبي، وينهى عن الأخذ عنه، ويذكر أنه يعرف»[1].

وقال سفيان الثوري: «إني أحب أن أكتب الحديث على ثلاثة أوجه: حديث أكتبه أريد أن أتخذه ديناً، وحديث رجل أكتبه فأوقفه لا أطرحه ولا أدين به، وحديث رجل ضعيف أحبُّ أن أعرفه ولا أعبأ به»[2].

وقال الأوزاعي: «تعلم ما لا يؤخذ به كما تتعلم ما يؤخذ به»[3].

والإمام أحمد لم يكن بدعاً عن هؤلاء الأئمة في الرواية عن الضعفاء فنجده يروي عن الضعفاء لكنه يفرق بين الرواية عن الضعفاء أحاديثهم الضعيفة وبين راوية الأحاديث المنكرة، نقل إسحاق بن إبراهيم النيسابوري عن الإمام أحمد أنه قيل له: «فهذه الفوائد التي فيها المناكير، ترى أن يكتب الحديث المنكر قال: المنكر أبداً منكر، قيل له: فالضعفاء؟ قال: قد يحتاج إليهم في وقت، كأنه لم ير بالكتاب عنهم بأساً»[4].

---

(١) الفتاوى: ١٨/٢٦ ـ ٢٧.

(٢) جامع بيان العلم وفضله: ١/٧٦.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) العلل للمروذي: ص٢٨٧، ومسائل ابن هانئ (١٩٢٥) و(١٩٢٦).

فهذه قاعدة عامة وحكم شامل في الرواية عن الضعفاء وله أحكام خاصة ببعض الرواة تبين منهجه في الرواية عن الضعفاء فمِنْ ذلك:

١ - قوله في عمرو بن شعيب: «له مناكير وإنما يكتب حديثه يعتبر به، فأما أن يكون حُجة فلا»[١].

٢ - قوله في بشر بن حرب الأزدي: وقد سأله عنه ابنه عبدالله فقال: «يعتمد على حديثه؟ فقال: ليس هو ممن يترك حديثه» وقال فيه أيضاً: «ليس هو قوياً في الحديث»، وضعفه في روايتي ابن هانئ والمرُّوذي[٢]، فهذا الراوي لا يحتج بحديثه، ولكن يكتب للاعتبار به.

٣ - وقال محمد بن رافع: «رأيت أحمد بن حنبل في مجلس يزيد بن هارون، ومعه كتاب زهير عن جابر - وهو يكتبه - فقال: يا أبا عبدالله، تنهونا عن حديث جابر وتكتبونه، قال: نعرفه»[٣].

فهنا الإمام أحمد يكتب أحاديث زهير عن جابر الجعفي لأنه يميزها ويعرفها بخلاف غيره ممن لا تميز عنده ولا معرفة، فإن أهل الحديث كأحمد وغيره كانوا ينهونهم عن الكتابة عن مثل هؤلاء.

وهناك من الضعفاء من وصل إلى حد لا يكتب فيه حديثه ولا يروى عنه، عند الإمام أحمد من أمثلة هؤلاء:

١ - إبراهيم بن عطية الواسطي: قال فيه أحمد:

«كتبنا عنه ولكنه ممن لا ينبغي أن يروى عنه، ولا يكتب من حديثه شيء»[٤].

---

(١) بحر الدم: (٧٦٢).
(٢) انظر الموسوعة: ١/١٥٤.
(٣) المجروحين لابن حبان: ١/٢٠٣، وانظر الموسوعة: ١/١٨٧.
(٤) انظر الموسوعة: ١/٢٣.

٢ ـ إبراهيم بن أبي يحيى: قال فيه أحمد:

«لا يكتب حديثه، ترك الناس حديثه، كان يروي أحاديث منكرة ليس لها أصل، وكان يأخذ أحاديث الناس يضعها في كتبه»[١].

٣ ـ الأحوص بن حكيم، قال فيه أحمد:

«ضعيف لا يسوى حديثه شيئاً، كان له عندي شيء فخرقته»[٢].

٤ ـ وقال أحمد: «لا يكتب لأربعة: موسى بن عبيدة، وإسحاق بن أبي فروة، وجُويبر، وعبدالرحمن بن زياد»[٣].

٥ ـ وقوله في حبيب بن جحدر: «ضعيف لا يكتب حديثه»[٤].

وثمة فرق بين الكتابة عن الضعفاء والرواية عنهم، فالغرض في الكتابة عن الضعفاء هو معرفة الحديث من أين مخرجه، والمتفرد به عدل أو مجروح وتمييز أحاديث الضعفاء حتى لا تقلب فتروى عن الثقات[٥].

قال الحافظ ابن رجب: «فرق بين كتابة حديث الضعيف وبين روايته، فإن الأئمة كتبوا أحاديث الضعفاء لمعرفتها، ولم يرووها كما قال يحيى: سجرنا بها التنور، وكذلك أحمد: خرق حديث خلق ممن كتب حديثهم، ولم يحدث به وأسقط من المسند حديث خلق من المتروكين لم يخرجه فيه مثل: فائد أبي الورقاء[٦]، وكثير بن عبدالله المزني[٧]، وأبان بن أبي

---

(١) الموسوعة: ٣٩/١.

(٢) المصدر نفسه: ٧٢/١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الموسوعة: ٢٢٢/١.

(٥) انظر العلل: ص ٨٣.

(٦) هو فائد بن عبدالرحمن الكوفي، أبو الورقاء العطار: متروك اتهموه، من صغار الخامسة بقي إلى حدود الستين، ق ق، التقريب: ص ٣٨٠، وانظر: المجروحين: ١٩٦/٢، والضعفاء الصغير: ٢٤٣.

(٧) هو كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني، المدني، قال فيه النسائي والدارقطني=

عياش[1] وغيرهم وكان يحدث عمن دونهم في الضعف.

قال في رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ: قد يحتاج الرجل [أن] يحدث عن الضعيف مثل عمرو بن مرزوق، وعمرو بن حكام، ومحمد بن معاوية، وعلي بن الجعد، وإسحاق بن أبي إسرائيل، ولا يعجبني أن يحدث عن بعضهم.

وقال في روايته أيضاً وقد سأله: ترى أن يكتب الحديث المنكر؟

قال: المنكر أبداً منكر، قيل له فالضعفاء؟ قال: قد يحتاج إليهم في وقت، كأنه لم ير بالكتابة عنهم بأساً.

وقال في رواية ابن القاسم: ابن لهيعة ما كان حديثه بذلك وما كتبت حديثه إلاَّ للاعتبار والاستدلال، إنما قد أكتب حديث الرجل، كأني أستدل به مع حديث غيره يشده، لا أنه حجة إذا انفرد.

وقال في رواية المروذي: كنت لا أكتب حديث جابر الجعفي ثم كتبته أعتبر به.

وقال في رواية مهنا وسأله: لم تكتب حديث أبي بكر بن مريم، وهو ضعيف؟ قال: أعرفه.

وقال محمد بن رافع النيسابوري: «رأيت أحمد بين يدي يزيد بن هارون، وفي يده كتاب لزهير عن جابر الجعفي، وهو يكتبه، فقلت: يا أبا عبدالله، تنهونا عن حديث جابر وتكتبونه! قال: نعرفه»، وكذا قال في حديث عُبيدالله الوصافي: إنما أكتبه للمعرفة[2]، ثم لخص الحافظ ابن رجب

= متروك، وقال أبو داود والشافعي أحد الكذابين، وقال أحمد منكر الحديث، وقال فيه ابن حبان روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب، ولا الرواية عنه إلا على وجه التعجب وضعفه الآخرون، انظر: تحرير التقريب: ١٩٣/٣ ـ ١٩٤، وتهذيب التهذيب: ٤٦٢/٣.

(١) هو أبان بن أبي عياش فيروز البصري، أبو إسماعيل العبدي: متروك الحديث، مات سنة ١٤٠، انظر: التقريب: ص ٢٧، وميزان الاعتدال: ١٠/١.

(٢) شرح العلل: ص ٨٤ ـ ٨٥.

منهج الإمام أحمد في الرواية عن الضعفاء من خلال ما ذكره من أحكام جزئية على الرواة، ومن خلال استقراء كلامه فقال:

«والذي يَتَبَيَّنُ من عمل أحمد وكلامه أنه يترك الرواية عن المتهمين، والذين كثر خَطَؤُهم للغفلة وسوء الحفظ، ويحدث عمن دونهم في الضعف مثل من في حفظه شيء، ويختلف الناس في تضعيفه وتوثيقه، وكذلك كان أبو زرعة يفعل»[(١)]، ومما يؤكد هذا ما رواه الحسين بن منصور قال: سئل أحمد بن حنبل عمن يكتب العلم؟ فقال عن الناس كلهم إلا عن ثلاثة: صاحب هوى يدعو إليه، أو كذاب فإنه لا يكتب عنه قليل ولا كثير، أو عن رجل يغلط فيرد عليه فلا يقبل[(٢)].

كما نجد عند الإمام أحمد ـ فرقاً بين الرواية عن الضعفاء في الأحكام والعقائد والرواية عنهم في الزهد والفضائل والترغيب والترهيب.

قال الإمام أحمد في ابن إسحاق[(٣)]: يكتب عنه المغازي وشبهها[(٤)].

وقال الإمام أحمد ـ في رواية الميموني عنه ـ الأحاديث الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء فيه حكم[(٥)].

وقال في رواية عباس الدوري عنه ـ ابن إسحاق رجل نكتب عنه هذه الأحاديث يعني المغازي ونحوها، وإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا وقبض أصابع يده الأربعة[(٦)].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) الكفاية: ص ١٧٥.

(٣) هو محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبي المدني، نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر من صغار الخامسة، مات سنة (١٠٥) ويقال بعدها، انظر: التقريب: ص٤٠٣، وتاريخ بغداد: ٢١٤/١، وتذكرة الحفاظ: ١٧٢/١، وميزان الاعتدال: ٤٦٨/٣.

(٤) شرح العلل: ص ٧٧.

(٥) الكفاية: ص ١٦٣، وانظر فتح المغيث: ٣١٢/١.

(٦) فتح المغيث: ٣١٢/١.

وقال أحمد أيضاً فيما رواه عنه أبو عبدالله النوفلي ـ «إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال وما لا يضع حكماً ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد.

ولم يكن الإمام أحمد بدعاً فيما ذهب إليه وأخذ به فقد وافقه على ذلك كثير من أئمة الحديث ونقاده، كسفيان الثوري، وابن المبارك، وابن معين وغيرهم.

قال رَوَّاد بن الجراح سمعت سفيان الثوري يقول: «لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلاَّ من الرؤساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان، ولا بأس بما سوى ذلك من المشائخ»(١).

قال ابن أبي حاتم: ثنا أبي ثنا عبيدة قال: قيل لابن المبارك وَرَوَى عن رجل حديثاً، فقيل: هذا رجل ضعيف؟ فقال: يحتمل أن يروى عنه هذا القدر أو مثل هذه الأشياء، قلت لعبيدة: مثل أي شيء كان؟ قال: في أدب، في موعظة، في زهد(٢).

وقال ابن معين في موسى بن عبيدة(٣) يكتب حديثه [في] الرقائق(٤).

وقال أيضاً في زياد البكائي(٥): لا بأس به في المغازي، وأما في غيرها فلا(٦).

---

(١) الكفاية: ١٦٢، وانظر شرح العلل: ص ٧٦.

(٢) شرح العلل: ص ٧٧.

(٣) هو موسى بن عُبيد بن نَشيط الرَبْذي، أبو عبدالعزيز المدني ضعيف ولا سيما في عبدالله بن دينار، وكان عابداً مات ستة (١٥٣). انظر: التقريب: ٤٨٤.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) هو زياد بن عبدالله بن الطُفيل العَامِري البَكَّائي، أبو محمد الكوفي: صدوق ثبت في المغازي مات سنة (١٨٣). انظر التقريب: ص١٦٠.

(٦) المصدر السابق.

وقال ابن عيينة لا تسمعوا من بقية[1] ما كان في سنة واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره[2].

وقال أبو زكرياء العنبري: الخبر إذا ورد لم يحرم حلالاً، ولم يحلل حراماً، ولم يوجب حكماً وكان في ترغيب أو ترهيب أو تشديد أو ترخيص، وجب الإغماض عنه والتساهل في روايته[3].

وقال ابن مهدي: «إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام شددنا في الأسانيد، وانتقدنا في الرجال، وإذا روينا في الفضائل والثواب والعقاب سَهَّلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال»[4].

ومعنى قول أحمد وغيره: أنه إذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد يعني أننا روينا الحديث بإسناده حتى يتبين ما فيه للناظر ـ فيما بعد ـ رجاء أن يحصل له شاهد أو متابع، ثم إنه قال تساهلنا ولم يقل روينا الحديث الضعيف البين ضعفه، بمعنى أنهم يميزون بين أسانيد الأحكام التي فيها الحلال والحرام فلا يأخذوها إلاَّ عن الثقات، وأما ما كان في فضائل الأعمال فيأخذونها عمن دونهم ما لم يصل إلى حد الضعيف المتفق عليه[5].



المطلب الرابع:
العمل بالحديث الضعيف عند الإمام أحمد

هذه المسألة في واقع الأمر مسألة أصولية، وقد تناولها العلماء ـ قديماً

---

(1) هو بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكَلاعي، أبو يُحْمِد، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، مات سنة (197). انظر التقريب: ص65.

(2) المصدر نفسه، وانظر: الكفاية: ص 162.

(3) الكفاية: 163.

(4) فتح المغيث: 312/1.

(5) انظر القول بالعمل بالحديث الضعيف للدكتور العثيم: ص 40.

وحديثاً - بالبحث والدراسة في الكلام على أصول الإمام أحمد في الاجتهاد[1]، والذي يهمنا في هذا المطلب هو دراستها من الناحية الحديثية، وهو تحقيق مراد الإمام أحمد بالضعيف الذي يعمل به في الأحكام، فقد وردت عنه نصوص كثيرة تفيد أنه يعمل بالحديث الضعيف، وقد تباينت أنظار أهل العلم والباحثين في تفسير وتحديد المراد بالضعيف عند الإمام أحمد وسنحاول استجلاء معنى الضعيف عنده، من خلال تتبع نصوصه، وتفسيرات أهل العلم لها، وتتبع الأحاديث التي عمل بها وهي ضعيفة.

أولاً: نصوص الإمام أحمد في العمل بالحديث الضعيف[2]

١ - قال الأثرم: «رأيت أبا عبدالله إذا كان الحديث عن النبي ﷺ في إسناده شيء يأخذ به، إذا لم يجئ خلافه أثبت منه، مثل حديث عمرو بن شعيب وإبراهيم الهجري وربما أخذ بالمرسل إذا لم يجئ خلافه»[3].

٢ - وقال عبدالله: «قلت لأبي ما تقول في حديث ربعي بن حراش؟ قال: الذي يرويه عبدالعزيز بن أبي رواد؟ قلت: نعم! قال: لا! الأحاديث بخلافه، وقد رواه الحفاظ عن ربعي عن رجل لم يسموه، قال: قلت: فقد ذكرته في المسند؟ قال: قصدت في المسند المشهور وتركت الناس تحت ستر الله، ولو أردت أن أفصل ما صح عندي لم أرو في هذا المسند إلاَّ الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث، لست أخالف ما ضعُف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه»[4].

٣ - وقال الأثرم: «سمعت أبا عبدالله يقول: «إذا كان في المسألة عن النبي ﷺ حديث لم نأخذ فيها بقول أحد من الصحابة ولا من بعدهم خلافه، وإذا كان في المسألة عن أصحاب رسول الله ﷺ قول مختلف

(١) انظر: المسودة: ٢٧٣ - ٢٧٦، وإعلام الموقعين: ١/٢٩ - ٣٠ والمدخل لابن بدران: ص ٤٣، وأصول مذهب الإمام أحمد للدكتور عبدالمحسن التركي: ٣٠٣ - ٣١٢.

(٢) استفدت هذه النصوص من التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف: ١/١٥٨.

(٣) المسودة: ٢٧٣.

(٤) المصدر نفسه.

نختار من أقاويلهم، ولم نخرج عن أقاويلهم إلى قول من بعدهم، وإن لم يكن فيها عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة قول نختار من أقوال التابعين، وربما كان الحديث عن النبي ﷺ في إسناده شيء فنأخذ به إذا لم يجئ خلافه أثبت منه، وربما أخذنا بالحديث المرسل إذا لم يجئ خلافه أثبت منه»[1].

٤ ـ وقال الخلال: «مذهبه ـ يعني الإمام أحمد ـ أن الحديث الضعيف إذا لم يكن له معارض قال به، وقال ـ في كفارة وطء الحائض ـ مذهبه في الأحاديث إذا كانت مضطربة ولم يكن لها معارض قال بها»[2].

٥ ـ وقال عبدالله: «سمعت أبي يقول: لا تكاد ترى أحداً ينظر في الرأي إلاَّ وفي قلبه دغل، والحديث الضعيف أحب إلي من الرأي، قال: فسألته عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيها إلاَّ صاحب حديث لا يدري صحيحه من سقيمه وصاحب رأي، فمن يسأل؟ قال: يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأي»[3].

وقال عبدالله: «قلت لأبي: رجل وقعت له مسألة، وفي البلد من أهل الحديث فيه ضعف، وفيه من أهل الرأي، أيهما يسأل؟ قال:

لا يسأل أهل الرأي، ضعيف الحديث خير من قوي الرأي»[4].

ثانياً: تفسير العلماء للضعيف عند الإمام أحمد

فسر بعض العلماء «الضعيف» المقصود عند الإمام أحمد بالضعيف المنجبر الذي يسمى حسناً اصطلاحاً وفيما يلي بعض أقوالهم:

١ ـ قال ابن تيمية: «كان في عرف أحمد بن حنبل، ومن قبله من

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) شرح الكوكب المنير: ٥٧٣/٢، وانظر أصول مذهب الإمام أحمد: ص٣٠٥.

(٣) فتح المغيث للسخاوي: ٩٥/١.

(٤) ذم الكلام للهروي: ١٧٩/٢، استفدت هذين النصين من عمر عبدالمنعم سليم في كتابه براءة الذمة، ص ٢٦.

العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح، وضعيف، والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لا يحتج به، وإلى ضعيف حسن، وأول من عرف أنه قسم الحديث ثلاثة أقسام صحيح وحسن وضعيف، هو أبو عيسى الترمذي في «جامعه» والحسن عنده ما تعددت طرقه، ولم يكن في رواته متهم بالكذب، وليس بشاذ.

فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفاً ويحتج به، ولهذا مثل أحمد الحديث الضعيف الذي يحتج به بحديث عمرو بن شعيب، وحديث إبراهيم الهجري، ونحوهما، ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط عليه»[١].

٢ ـ وقال ابن القيم ـ وهو يتحدث عن أصول الإمام أحمد في الاجتهاد والفتيا ـ:

«الأصل الرابع: الأخذ بالمرسل، والحديث الضعيف، إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجحه ـ يعني الإمام أحمد ـ على القياس وليس المراد بالضعيف عنده الباطل، ولا المنكر، ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه، فالعمل به، بل بالحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح حسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتب، فإذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه، ولا قول صاحب، ولا إجماعاً على خلافه، كان العمل به عنده أولى من القياس»[٢].

٣ ـ وقال ابن رجب: «وقد كان أحمد وغيره يقولون: «حديث حسن» وأكثر ما كان المتقدمون يقولون في الحديث: إنه صحيح أو ضعيف، ويقولون منكر، وموضوع، وباطل وكان أحمد يحتج بالحديث الضعيف الذي لم يرد خلافه، ومراده بالضعيف قريب من مراد الترمذي بالحسن»[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى: ٢٥١/١.
(٢) أعلام الموقعين: ٣١/١، والفروسية: ص ٤٩.
(٣) شرح العلل: ص ٣٤٤.

والحسن عند الترمذي هو: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي لم يظهر منه الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك عرف بأن روى مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بمثله فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً[1].

٤ ـ وقال ابن عِلان: «ما نقل عن الإمام أحمد من العمل بالحديث الضعيف مطلقاً حيث لم يوجد غيره، وأنه خير من الرأي، حُمل الضعيف فيه على مقابل الصحيح على عرفه وعرف المتقدمين، إذ الخبر عندهم صحيح وضعيف، لأنه ضعف عن درجة الصحيح، فيشمل الحسن»[2].

ثالثاً: مناقشة بعض الباحثين المعاصرين فيما ذهبوا إليه من تفسير الضعيف عند أحمد

قسم بعض الباحثين الحديث الضعيف إلى أربعة أقسام[3]:

١ ـ الضعيف المنجبر الضعف بمتابعة أو شاهد، وهو ما يقال في أحد رواته: لين الحديث، أو فيه لين، وهو الملقب بالمشبه بالحسن من وجه، وبالضعيف من وجه آخر، وهو إلى الحسن أقرب.

٢ ـ الضعيف المتوسط الضعف، وهو ما يقال في راويه ضعيف الحديث، أو مردود الحديث، أو منكر الحديث.

٣ ـ الضعيف الشديد الضعف، وهو ما فيه متهم أو متروك.

٤ ـ الموضوع.

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: ٢٧ ـ ٢٨، وتدريب الراوي: ٧٩/١ ـ ٨٠، والنكت: ٣٨٧/١ ـ ٣٨٨، وشرح ابن رجب: ص ٢٢٦.

(٢) شرح الأذكار: ٨٦/١.

(٣) حاشية قواعد في علوم الحديث: ص ١٠٠.

ثم قال: «فالشيخ ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ـ رحمهما الله تعالى ـ يدخلان القسم الأول تحت كلام الإمام أحمد، بناء على أنه يشمله اسم الضعيف من جهة، واسم الحسن لغيره من جهة أخرى، والظاهر ـ والله أعلم ـ إدخال القسم الثاني في مراد الإمام أحمد»[1].

والصواب أن القسم الثاني لا يدخل في كلام الإمام أحمد لأن مردود الحديث أو منكر الحديث من الأقسام الضعيفة جدًّا التي لا يستشهد بها ولا يعتبر بها، كما هو معروف عند أهل الحديث[2]، وسبق أن نقلنا قول الإمام أحمد «المنكر أبداً منكر».

وقد أورد باحث آخر اعتراضات على تقسيم ابن تيمية ومن وافقه للضعيف عند الإمام أحمد بالضعيف المنجبر الذي هو الحسن لغيره اصطلاحاً ذاكراً بأن إطلاق كلام أحمد يشمل الضعيف الذي تعددت طرقه، والذي انفرد به راو ضعيف، وسنذكر أهم اعتراضاته ونجيب عليها بما نراه مناسباً.

أولاً ـ اعترض تقسيم المتقدمين الحديث إلى صحيح وضعيف فقط، وذكر بأن الحسن كان معروفاً عندهم على معناه الاصطلاحي[3].

وفي الإجابة على هذا الاعتراض نصوص كثيرة تثبت ما ذهب إليه ابن تيمية عن الحافظ ابن سيد الناس، والحافظ الذهبي، والعراقي، وابن حجر، وسبق نقل كلام ابن القيم وابن رجب في ذلك[4]، فمصطلح الحسن كان موجوداً عند نقاد الحديث قبل الترمذي لكن استعماله لم يكن مقتصراً على المعنى الاصطلاحي الذي استقر عند كثير من المتأخرين فيطلق ويراد به

---

(١) المصدر نفسه: ص ١٠١.

(٢) انظر: فتح المغيث للعراقي: ١١/٢ ـ ١٢، وفتح المغيث للسخاوي: ٣٩٩/١، وتدريب الراوي: ١٨٨/١.

(٣) التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف: ١٤٦/١ ـ ١٤٩.

(٤) انظر: تقسيم الحديث إلى صحيح وضعيف، للدكتور ربيع بن هادي، ١٤٤ ـ ١٥٥، وبراءة الذمة: ٧٠ ـ ٩٤.

الصحيح أحياناً ويراد به الحسن الاصطلاحي في أحيان أخرى ويطلق ويراد به الغريب سواء كان من الأفراد الصحاح أو الأفراد المنكرة، كما سبق بيانه[١].

ثانياً ـ تمثيل ابن تيمية للضعيف عند أحمد برواية عمرو بن شعيب وإبراهيم الهجري يخالفة كلام الإمام أحمد في هذين الرجلين فهما ضعيفان عند أحمد، ثم ساق بعض النصوص من كلام الإمام أحمد وغيره في ذلك[٢].

والواقع أن أقوال الإمام أحمد قد اختلفت في عمرو بن شعيب:

فقال في رواية الميموني: «عمرو بن شعيب له أشياء مناكير، إنما نكتب حديثه نعتبره، فأما أن يكون حجة فلا»[٣].

وقال أبو داود: «سمعت أحمد ذكر له عمرو بن شعيب، فقال: أصحاب الحديث إذا شاؤوا احتجوا به وإذا شاؤوا تركوه»[٤].

وقال الأثرم: «سمعت أبا عبدالله سئل عن عمرو بن شعيب، فقال: أنا أكتب حديثه، وربما احتججنا به، وربما وجس في القلب منه»[٥].

وقال البخاري: «رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني وإسحاق بن إبراهيم يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه، فمن الناس بعدهم»[٦].

فعمرو بن شعيب إذا توبع يكون حديثه صحيحاً وإذا انفرد فلا أقل من أن يكون حسناً ولذا وثقه كثير من الأئمة ابن المديني وابن معين، وأبو

---

(١) انظر مبحث ألفاظ الغرابة والتفرد.

(٢) التعريف: ١/١٥١ ـ ١٥٣.

(٣) موسوعة أقوال الإمام أحمد: ٣/٩٩ ـ ١٠٠.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

زرعة، وإسحاق، والعقيلي والنسائي، والدارمي، ويعقوب بن شيبة وقال: ثبت[(١)]، وأما إبراهيم الهجري، فقد اختلفت فيه أقوال النقاد، وخلاصتها كما قال الحافظ أنه «لين الحديث، رفع موقوفات»[(٢)].

ولين الحديث يصلح حديثه للاعتبار ويقوى فهو من قبيل الضعيف المنجبر بلا ريب.

ثالثاً ـ إن عمل الإمام أحمد في المسند يؤيده أنه يستدل بالضعيف في الأحكام، قال عبدالله بن أحمد: قلت لأبي ما تقول في حديث ربعي بن حراش؟ قال: الذي يرويه عبدالعزيز بن أبي رواد؟ قلت: نعم، قال: لا! الأحاديث بخلافه، وقد رواه الحفاظ عن رِبْعي عن رجل لم يُسمُّوه، قال: قلت فقد ذكرته في المسند؟ قال: قصدت في المسند المشهور وتركت الناس تحت ستر الله، ولو أردت أن أفصِّل ما صح عندي لم أرو من هذا المسند إلاَّ الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث، لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه[(٣)].

وما ذكره الباحث عليه ملاحظات:

١ ـ ليس الضعيف هنا على إطلاقه، واستدلال الباحث بقول الإمام أحمد في عبدالعزيز بن أبي رواد: ليس حديثه بشيء، لا يفيد أنه وصل إلى حد يترك فيه حديثه، لأنه قد اختلفت فيه أقوال الإمام أحمد، فقال مرة: رجل صالح، وكان مرجئاً، وليس هو في الثبت مثل غيره[(٤)]، وهذا النص يفيد أنه دون الثقات، ولم يصل إلى حد الترك، فهو ممن يصلح للاعتبار.

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب: ٣/٢٧٧ ـ ٢٨٠، وتحرير التقريب: ٣/٩٥ ـ ٩٦.

(٢) التقريب: ص٣٤.

(٣) المسودة: ص ٢٧٦، وانظر التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف: ١/١٥٥.

(٤) العلل: (٣١٧٩)، وانظر الموسوعة: ٢/٣١٤.

وقال أحمد بن محمد: سمعت أبا عبدالله يسأل عن عبدالعزيز بن رواد، وعن ابن نابل، فقال: هؤلاء قوم صالحون، يعني في الحديث فيما أرى[1]. لذا لخص الحافظ حاله في التقريب بقوله: «صدوق عابد ربما وهم» وتعقبه صاحبا التحرير بقولهما: «بل ثقة، وثقه يحيى بن سعيد القطان على شدته في انتقاد الرجال، ويحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي، وأبو عبدالله الحاكم، والذهبي في الكاشف وغيرهم، وقال النسائي ليس به بأس، وقال أحمد صالح الحديث، أما بعض من ليَّن أمره مثل الدارقطني وابن حبان والعقيلي فإنما كان ذلك ـ والله أعلم ـ بسبب ما اتهم به من الإرجاء، وهي علة غير قادحة في وثاقته، ورحم الله يحيى بن سعيد القطان الذي كان عارفاً بهذا الأمر فقال: ثقة في الحديث ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه»[2].

فاقتصار الباحث على قول أحمد فيه «ليس حديثه بشيء»، فيه إخلال بالأمانة العلمية لأن القول الثاني للإمام أحمد موجود في مصادر الجرح والتعديل[3]، فحديث عبدالعزيز بن أبي رواد يكون صحيحاً أو حسناً، وفي أقل أحواله ضعيفاً ضعفاً محتملاً.

٢ ـ إن الإمام أحمد لا يستدل بهذا النوع من الحديث إلاَّ إذا لم يرد في الباب ما يعارضه مما هو أقوى منه، ولم يعارض قواعد الشريعة المقررة.

ثم قال الباحث: «وفي المسند أحاديث في الأحكام أسانيدها ضعيفة وشديدة الضعف، وروى أحمد في المسند عمَّن كذب أو اتهم كإبراهيم بن أبي الليث الذي كذَّبه يحيى بن معين، والحسن بن عبدالله بن ضمرة الحِمْيَري الذي كذبه مالك، ورشيد الهَجَري الكوفي الذي كذب على علي

---

(١) ضعفاء العقيلي: (٩٦٣) وانظر الموسوعة: ٣٦٤/٢.

(٢) تحرير التقريب: ٣٦٧/٢.

(٣) انظر: تهذيب التهذيب: ٥٨٥/٢، والعلل برواية عبدالله: ٣١٧٩، والجرح: ٢/٢: ٣٩٤، والميزان: ٦٢٩/٢.

عليه السلام وسلمة بن حفص السعدي الوضاع، وعبد الواحد بن زياد القاص الذي قال عنه البخاري «منكر الحديث» وقال ابن عبدالبر «أجمعوا على ضعفه»، وعمر بن موسى الوجيهي الوضاع.

فتخريج أحمد للضعيف بأنواعه في الأحكام معناه أن بعضه صالح للاحتجاج كما هي طريقة أبي داود»[1].

أقول: قد بيّن الحافظ ابن حجر مراتب أحاديث المسند فقال: «... والحق أن أحاديثه غالبها جياد، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات، وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد، أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً وبقي منها بعده بقية»[2]؛ فالضعاف إذن إنما يوردها للمتابعات لا للاحتجاج، وهي قليلة، وأما الأفراد المنكرة فهي قليلة جداً، وكان يضرب عليها، والكثير منها كان يشير الإمام أحمد إلى علته، فله رحمه الله طريقة خاصة في بيان العلل في مسنده فإنه إذا أورد الطريق الموصولة المعلولة فإنه يورد عقبها الطريق الصحيحة المرسلة إشارة إلى تعليل المسندة بالطريق المرسلة لأن المراسيل ليست من موضوع الكتاب[3]، وأما الموضوعات فقد بين العلماء أنه إذا كان المراد منها ما في سنده كذاب فليس في المسند من ذلك شيء وإن كان المراد منها ما لم يقله النبي ﷺ لغلط راويه وسوء حفظه ففي المسند والسنن من ذلك الكثير[4]، والأحاديث التي يظن أنها موضوعة قد جمعها العراقي في جزء وأجاب عنها، وأضاف إليها أحاديث أخرى الحافظ ابن حجر وأجاب عنها في كتابه «القول المسدد في الذب عن المسند» وأضاف إليها صبغة الله المدراسي أحاديث أخرى وأجاب عنها، وحاصل أجوبتهم أنها ضعيفة وبعضها قابل للتحسين وليست موضوعة.

---

(١) التعريف: ١/١٥٧.

(٢) تعجيل المنفعة: ص ٦.

(٣) انظر الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات: ص ٨٧.

(٤) الباعث الحثيث: ص ٢٩.

رابعاً ـ عمل الإمام أحمد بالحديث المضطرب، قال الباحث: «وفي شرح الكوكب المنير (٢/ ٥٧٣): قال الخلال: «مذهبه ـ يعني الإمام أحمد ـ أن الحديث الضعيف إذا لم يكن له معارض قال به، وقال ـ في كفارة وطء الحائض ـ مذهبه في الأحاديث إن كانت مضطربة ولم يكن لها معارض قال بها . . .».

وأنت ترى تصريحات متتابعة بالعمل بمطلق الضعيف، وبيان نوع منه وهو الحديث المضطرب، وهو ضعيف عند المتقدمين والمتأخرين، أحمد والترمذي وغيرهما، ولم يصرح أحد بأن المضطرب حسن عند الترمذي فتدبر»[١]، وعلى ما ذكره الباحث جملة ملاحظات:

١ ـ إن الحديث المضطرب على نوعين: ما يقع فيه اختلاف شديد بحيث لا يمكن ترجيح أحد الوجوه والطرق، فهذا النوع معلول عند أهل الحديث ولا يستدلون به أبداً، ونوع فيه اختلاف كثير لكن يمكن أن تترجح أحد طرقه، فالراجح يعتبر محفوظاً ويستدل به ومقابله يعد شاذاً ومنكراً ولا يستدل به[٢].

٢ ـ إن حديث كفارة وطء الحائض هو من النوع الثاني أي الذي يمكن فيه الترجيح، قال العلامة المباركفوري: «لا شك أن في إسناد هذا الحديث ومتنه اختلافاً كثيراً، لكن مجرد الاختلاف قليلاً كان أو كثيراً لا يورث الاضطراب القادح في صحة الحديث بل يشترط له استواء وجوه الاختلاف، فمتى رجحت رواية من الروايات المختلفة من حيث الصحة قدمت، ولا تُعل الرواية الراجحة بالمرجوحة، وههنا رواية عبدالحميد عن مقسم عن ابن عباس بلفظ: فليتصدق بدينار أو بنصف دينار صحيحة راجحة فكل رواتها مخرج لهم في الصحيح، إلاَّ مقسماً الراوي عن ابن عباس،

---

(١) التعريف: ١/١٥٦.

(٢) انظر: نزهة النظر: ص ٤٨، وعلوم الحديث لابن الصلاح: ٨٤ ـ ٨٥، وتدريب الراوي: ١/١٤١.

فانفرد به البخاري، لكن ما أخرج له إلاَّ حديثاً واحداً، وقد صحح هذه الرواية الحاكم وابن القطان وابن دقيق العيد وقال [أحمد] ما أحسن حديث عبدالحميد عن مقسم عن ابن عباس فقيل تذهب إليه؟ فقال: نعم! ورواية عبدالحميد هذه لم يخرجها الترمذي وأخرجها أبو داود، قال: حدثنا مسدد نا يحيى عن شعبة قال: حدثني الحكم عن عبدالحميد بن عبدالرحمن عن مقسم عن ابن عباس عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض قال: يتصدق بدينار أو نصف دينار، قال أبو داود: هكذا الرواية الصحيحة، قال: دينار أو نصف دينار ولم يرفعه شعبة، فرواية عبدالحميد هذه صحيحة راجحة وأما باقي الروايات فضعيفة مرجوحة لا توازي رواية عبدالحميد فلا تعل رواية عبدالحميد هذه بالروايات الضعيفة»[(١)].

٣ ـ الاضطراب في هذا الحديث من كونه موقوفاً على ابن عباس أو مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وقد رجح كثير من أهل الحديث كونه موقوفاً على ابن عباس[(٢)].

فالوقف أمر مقطوع به، بينما الرفع أمر محتمل لذا قال البيهقي فيه: «مشكوك في رفعه»[(٣)]، ومعلوم أن الإمام أحمد قد أخذ هنا بالموقوف لصحته وعدم ما يعارضه، ولكونه مما لا يقال بالرأي والاجتهاد عادة.

٤ ـ إن الإمام أحمد قد اختلف حكمه على هذا الحديث، فذكر الخلال في علله ـ عن أبي داود ـ أن أحمد سئل عن رجل يأتي امرأته وهي حائض فقال: ما أحسن حديث عبدالحميد، فقيل له تذهب إليه قال: نعم.

وحكى الخلال أيضاً عن الميموني عن أحمد أنه قال: عبدالحميد ليس به بأس، وروى الناس عنه، وقيل له مرة أخرى: في نفسك منه شيء؟! أي في هذا الحديث شيء .. قال: نعم، لأنه من حديث فلان، أظنه قال

---

(١) تحفة الأحوذي: ١/١٣٧، ط، هندية، وانظر التلخيص الحبير: ١/١٦٤ ـ ١٦٦، وخلاصة البدر المنير: ١/٧٩، ونيل الأوطار: ١/٣٥١، وإرواء الغليل: ١/٢١٨.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير: ١/٢٦٠.

(٣) السنن الصغرى: ١/١٢٣، رقم (١٦٢).

عبدالحميد، قال: لو صح ذلك الحديث عن النبي ﷺ كنا نرى عليه الكفارة[1].

ولاختلاف حكمه على الحديث اختلفت الروايات عنه في كفارة وطء الحائض، قال ابن قدامة ـ بعد أن ذكر الاختلاف عن الإمام في المسألة ـ:

«فاختلاف الرواية في الكفارة مبني على اختلاف قول أحمد في الحديث»[2]. وهذا يعني أن الإمام أحمد كان أحياناً يرى ضعف الحديث فلا يأخذ به، وفي أحيان أخرى يترجح عنده صحته فيأخذ به، ولو كان عنده ضعيفاً ضعفاً شديداً ومضطرباً اضطراباً لا يمكن معه ترجيح لما وجدناه يأخذ به، ويفتي بمضمونه.

٥ ـ لو سلمنا بكون الحديث مضطرباً، فلا يمكن أن نعمم الحكم على غيره، ونبني قاعدة على مثال واحد ونقول إن الإمام أحمد يعمل بمطلق الضعيف ولو كان مضطرباً، لأن القواعد لا بد أن تبنى على استقراء فإن لم يكن تاماً مستوعباً لكل الأفراد فلا أقل من أن يكون تلخيصياً مبنياً على أمثلة كثيرة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد تقرر عند المتقدمين والمتأخرين أن المضطرب الذي لا يمكن الترجيح فيه لا يحتج به، فلا يمكن أن نَخْرِمَ هذه القاعدة بمثال واحد، له خصوصيته.

خامساً ـ احتجاج أبي داود بالضعيف وأنه تلقى ذلك من الإمام أحمد، وأنه تابع له في سكوته عن الضعيف لصلاحيته للاحتجاج به[3].

وللجواب عن هذا نقول: إن سكوت أبي داود على الأحاديث في سننه لا يلزم منه الاحتجاج مطلقاً، فقد يريد أبو داود بالصلاحية في قوله: «ذكرت في كتابي الصحيح ما يشبهه وما يقاربه، وما كان فيه ضعف شديد

(١) انظر ميزان الاعتدال للذهبي: ١٤٢/٨، في ترجمة عبدالحميد بن عبدالرحمن المدني.
(٢) المغني: ٢٠٤/١، وانظر: المحرر: ٢٦/١.
(٣) انظر: التعريف: ١٥٦/١ ـ ١٥٧.

بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض»[1] الاحتجاج، وقد يريد بالصلاحية ما هو أعم وأشمل أي الصلاحية للاحتجاج والمتابعة، وقد يسكت عن الحديث لأغراض أخرى كذهول أو لشهرة الحديث بالضعف أو لتقدم الكلام عليه أو لغير ذلك من الأسباب[2].

سادساً ـ دفع السخاوي لاستشكال ابن تيمية: مما استدل به الباحث كلام السخاوي في دفع استشكال ابن تيمية إذ يقول: «على أن بعضهم حمل قول ابن مندة على أنه أريد بالضعيف هنا الحديث الحسن، وهو بعيد، وكلام أبي داود في رسالته التي وصف فيها كتابه إلى أهل مكة مشعر بخلافه»[3].

قلت: الحسن على قسمين: حسن لذاته وحسن لغيره، فإن أراد الحسن لذاته فكلامه صحيح ومسلم به، وأحمد وابن منده لا يريدون هذا النوع لأن الكثير من أهل الحديث وخاصة المتقدمين منهم يدرجون هذا النوع ضمن الصحيح كما هو صنيع ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما[4].

وهذا النوع هو الذي أشار إليه أبو داود بقوله ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه، فما الذي يشبه الصحيح ويقاربه إنه الحسن لذاته بلا ريب.

لذا ينبغي حمل كلام هؤلاء على الحسن لغيره، وهو الضعيف المنجبر، فلا يكون ثمة إشكال أصلاً، وهذا النوع ـ كما سبق ـ يدرجه الكثير من أهل الحديث خاصة المتقدمين منهم ضمن الضعيف.

---

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة: ص٢٧.

(٢) انظر للتفصيل: التقييد والإيضاح للعراقي: ص٣٩، والنكت: ١/٤٣٨ ـ ٤٤٢، وفتح المغيث للسخاوي: ١/٩٠ ـ ٩٢، وتوضيح الأفكار: ١/٢٠١.

(٣) فتح المغيث: ١/٩٥ ت. عويضة.

(٤) انظر: النكت: ١/٤٧٧، والاقتراح: ص ١٩٢، والسير: ١٣/٢١٤، وعلوم الحديث: ص٤٠، والتقييد والإيضاح: ص ٥٣.

سابعاً ـ دفع أصول الإمام أحمد لاستشكال ابن تيمية، ذكر الباحث: أن أصول الإمام أحمد خمسة وهي على الترتيب:

١ ـ النص من الكتاب والسنة الثابتة.

٢ ـ فتاوى الصحابة.

٣ ـ إذا اختلف الصحابة تخير من أقوالهم أقربها للنص.

٤ ـ الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف.

٥ ـ القياس.

فالسنة عند أحمد قسمان:

١ ـ السنة الثابتة: وجعلها في أصل واحد مع القرآن الكريم.

٢ ـ السنة التي لم يثبت إسنادها، وأخرها إلى المرتبة الرابعة بعد فتاوى الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وبعد التخير من أقوالهم عند الاختلاف.

فهذا صريح في أن أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ يعمل بالحديث الضعيف الذي يعلم ضعفه، ولو كانت ثابتة عنده كثبوت الحسن بقسميه عند الترمذي لما أخرها ولجعلها مع الأصل الأول.

فالذي يقول: إن الحسن عند الترمذي ضعيف عند أحمد، ويرى أن أحمد يأخذ بالثابت فقط، يكون قد خالف أصول مذهبه، وقدح في إمامه الذي يؤخر السنة الثابتة ويقدم عليها الموقوفات، وأحمد ـ رحمه الله ـ أجل من الإلزام فتنبه»[1].

أقول: إن أخذ الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ بالضعيف المنجبر ليس من باب الأخذ بالسنة الثابتة، وإنما هو من باب الأخذ بالسنة المحتملة الثبوت احتمالاً قوياً، ولو كانت ثابتة لما تردد في الأخذ بها، فمن تعظيم أحمد

---

(١) التعريف: ١/١٥٩ ـ ١٦٠.

للسنة وإجلاله لها أنه يأخذ بها إذا كانت محتملة الثبوت احتمالاً قوياً وليس احتمالاً متساوياً.

وقول الباحث: «ولو كانت ثابتة عنده، ثبوت الحسن بقسميه» وهنا الباحث لم يفرق بين ثبوت الحسن لذاته مع ثبوت الحسن لغيره فالأول أقوى بلا شك، والثاني أضعف فلا يمكن أن يجعلا في مرتبة واحدة من حيث القوة والاحتجاج، ولهذ تردد بعض العلماء في الاحتجاج بهذا النوع، أي الحسن لغيره، فمنهم من منعه، واقتصر على الاحتجاج به في فضائل الأعمال فقط كابن القطان الفاسي ومال إليه الحافظ ابن حجر[(١)].

ومن خلال الأمثلة التي قمت بدراستها في «إطلاقات الإمام أحمد لألفاظ التضعيف» نلاحظ أن الإمام أحمد عمل بالأحاديث الضعيفة ضعفاً منجبراً كحديث التسمية على الوضوء، وحديث الخط، وحديث حمنة في الاستحاضة، ولم يعمل بالأحاديث شديدة الضعف والتي هي من قبيل المعلول لتفردها ونكارتها مثل حديث صلاة التسبيح وحديث التوسعة على العيال في عاشوراء وحديث الإشارة في الصلاة، وهذه الأمثلة تبطل القول بأن الإمام أحمد يعمل بمطلق الضعيف في الأحكام.

❋ ❋ ❋

المطلب الخامس:
منهج الإمام أحمد في تقوية الأخبار الضعيفة

للإمام أحمد منهج دقيق في تقوية الأخبار الضعيفة، فهو يبدأ أولاً بجمع طرق الحديث المختلفة ثم النظر في هذه الطرق وتمييز مراتبها من حيث الضعف ثم أخذ الطرق الصالحة للتقوية واطراح ما سواها، ويمكن أن يجمل هذا العمل في النقاط التالية:

---

(١) انظر: النكت: ٤٠٢/١ وفتح المغيث للسخاوي: ٨٥/١.

أولاً: كتابة الحديث من جميع أوجهه

منهج النقاد في الجمع يختلف عن منهج عامة المحدثين لأن النقاد يوسعون دائرة الجمع، حتى يتسنى لهم الوصول إلى حكم دقيق على المتون والأسانيد.

يقول يحيى بن معين: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً، ما عقلناه[1]، ويقول علي بن المديني: الباب إذا لم يجمع طرقه لم يتبين خطؤه[2] ويقول الإمام أحمد: الحديث إذا لم تجمع طرقه، لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً[3]، وكلام هؤلاء النقاد الثلاثة يفسر بعضه بعضاً، فجمع الطرق للأحاديث يحقق غرضين:

أولهما: الكشف عن علل الأسانيد، وما يعتريها من خلل.

وثانيها: الوقوف على معاني الأحاديث، وما يعرض لها من اختلاف، أو شذوذ، أو نكارة، ويستعان بذلك على معرفة ما يصلح للقبول منها، وما لا يصلح، والكشف عن وجوه الاستنباط والاستدلال[4].

بل كان الإمام أحمد ـ عليه رحمة الله ـ ينكر على من لا يكتب من الحديث إلاَّ المتصل، ويدع كتابة المراسيل، ويعلل ذلك بأنه ربما كان المرسل أصح من حيث الإسناد، فيكون علة للمتصل، فالذي لا يكتب المراسيل تخفى عليه علل الأحاديث.

قال الميموني: تعجب إلي أبو عبدالله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ ممن يكتب الإسناد ويدع المنقطع، ثم قال: وربما كان المنقطع أقوى إسناداً وأكبر، قلت: بينه لي كيف؟ قال: تكتب الإسناد متصلاً، وهو ضعيف، ويكون المنقطع أقوى إسناداً منه، وهو يرفعه ثم يسنده، وقد كتبه هو على

---

(١) الجامع للخطيب: ٢١٢/٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) من أدب المحدثين في التربية والتعليم، للدكتور أحمد نور سيف، ص ٩٢ ـ ٩٣.

أنه متصل وهو يزعم أنه لا يكتب إلاَّ ما جاء عن النبي ﷺ.

قال الميموني: معناه: لو كتب الإسنادين جميعاً، عرف المتصل من المنقطع، يعني: ضعف ذا، وقوة ذا[1].

ويندرج تحت هذا كتابة الموقوف، فقد يكون الصواب الوقف، فالذي لا يكتب إلاّ المرفوع تخفى عليه علته[2].

وإذا كان الإمام أحمد وغيره من أئمة الحديث قد حثوا طلاب العلم على التوسع في الكتابة، وجمع الأسانيد لإدراك العلة، أو لتقوية بعضها ببعض، فقد حذروا غاية التحذير من الاغترار بالشواذ والمناكير التي أخطأ فيها الرواة الثقات أو الضعفاء فإنها كثرة لا تنفع الحديث، ولا تفيده، لا في الإعلال، إذ الشواذ والمناكير لا تقوي غيرها ولا تتقوى بغيرها.

كذا قال الإمام أحمد: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء».

ولما سئل عن حديث أبي كريب عن أبي أسامة عن يزيد بن عبدالله بن أبي بردة، عن جده، عن أبيه أبي موسى الأشعري ـ مرفوعاً ـ: **«المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء»** قال:

«يطلبون حديثاً من ثلاثين وجهاً، أحاديث ضعيفة! وجعل ينكر طلب الطرق نحو هذا، قال: هذا شيء لا تنتفعون به» أو نحو هذا الكلام[3]. ولم يكن الإمام أحمد ينكر تطلب الطرق المستقيمة المحفوظة، كيف؟! وقد سبق عنه حثه على كتابة المراسيل وعدم الاكتفاء بالموصولات، وإنما كان إنكاره هاهنا على من يكتب المناكير والشواذ التي أخطأ فيها الرواة، ولو كانوا من الثقات. ولهذا علق الإمام ابن رجب على كلام أحمد هذا بقوله: «وإنما كره

---

(١) الجامع للخطيب: ١٩١/٢، والكفاية: ٤٣٤.

(٢) الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات: ص ٧١.

(٣) مسائل أبي داود: ص ٢٨٢.

أحمد تطلب الطرق الغريبة الشاذة المنكرة، وأما الطرق الصحيحة المحفوظة، فإنه كان يحث على طلبها»[1].

ثانياً: النظر في طرق الأحاديث وتمييز مراتبها من حيث القوة والضعف

بعد جمع الأحاديث من مصادرها المختلفة تأتي مرحلة التحري والتثبت فيما جمعوا، فإنهم إذا اكتشفوا ضعف الراوي ضعفاً شديداً، من تخليطه وعدم ضبطه، أو معرفة ما يحدث به، أو اتهموه فيما يرويه، أو اكتشفوا كذبه، خرقوا حديثه، ورموا به، أما النقاد منهم فلهم ولع خاص بتتبع هؤلاء أيضاً، والكتب عنهم، وتتبع أحاديثهم، للكشف عنهم وفضحهم، وتحذير الناس منهم[2].

ومن هذا المنطلق كان الإمام أحمد لا يعتبر كل طريق صالحاً للتقوية والاعتبار بل كان يفرق بين الضعيف المنجبر الذي يمكن أن يقوى وبين الضعيف الواهي كالمعلول بكل أنواعه من شاذ ومنكر ومضطرب ومقلوب ومصحف وغيرها والموضوع، وما هو قريب منه، وقد جلّى هذا الفرق بقوله:

«الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت، والمنكر أبداً منكر»[3].

ففرق الإمام أحمد بين أن يوجد في الرواية ما يكون مظنة لوقوع الخطأ فيها، وهو أن تكون من رواية من هو ضعيف الحفظ، وذكر أن هذا النوع «قد يحتاج إليه في وقت» أي باب الاعتبار.

وبين أن تكون الرواية في نفسها منكرة، وذلك حيث يترجح وقوع الخطأ فيها، فمثل هذه لا تنفع في الاعتبار، بل هي منكرة أبداً، وجودها

---

(١) شرح العلل: ص ٢٤٩ وانظر: الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات: ٧٢ - ٧٤.

(٢) من أدب المحدثين في التربية والتعليم، ص ٩٧.

(٣) العلل للمروذي: ص ٢٨٧، ومسائل إسحاق بن هانئ (١٩٢٥) (١٩٢٦).

كعدمها، ولو كانت من رواية من يصلح حديثه للاحتجاج أو الاعتبار في الأصل[1]، ولقد سار على هذا التفريق علماء الحديث ونقاده، من المتقدمين وكثير من المتأخرين، وفي هذ يقول ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: «ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره، ومقاومته وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب أو كون الحديث شاذاً، وهذه علة تدرك تفاصيلها بالمباشرة والبحث»[2].

إلاَّ أن بعض المتأخرين كالسخاوي والسيوطي ذكرا أن الطرق القاصرة عن درجة الاعتبار بحيث لا يجبر بعضها بعضاً ترتقي من مرتبة المردود المنكر الذي لا يجوز العمل به بحال إلى مرتبة الضعيف الذي يجوز العمل به في الفضائل، بل قد يعتضد ويرتقي إلى الحسن، ونسب السيوطي ذلك إلى الحافظ ابن حجر، قال:

«... (وأما الضعيف لفسق الراوي) أو كذبه (فلا يؤثر في موافقة غيره) له إذا كان الآخر مثله، لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر، نعم يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكراً أو لا أصل له، صرح به شيخ الإسلام، قال: بل ربما كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور السيئ الحفظ، بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن»[3].

---

(١) الإرشادات: ص ٥٠.

(٢) علوم الحديث: ص ٣٠ ـ ٣١.

(٣) تدريب الراوي: ٩٠/١، وانظر: فتح المغيث للسخاوي: ٨٧/١، وقواعد التحديث للقاسمي: ص ١٠٩.

وهذا فيه نظر فإنه لم يقل بمثل هذا أحد من أهل العلم المتقدمين بل الذي ورد عن أئمتهم بخلافه ـ كما سبق بيانه عن الإمام أحمد ـ رحمه الله.

وفي نسبته هذا المذهب للحافظ ابن حجر نظر أيضاً لأنه بيّن صفة من يتابع على حديثه فقال: «ومتى توبع سيئ الحفظ بمعتبر، كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذي لا يميز، والمستور الإسناد والمرسل إذا لم يعرف المحذوف منه، صار حديثهم حسناً لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع»(١)؛ فاقتصر الحافظ ـ موافقة لأهل العلم ـ على تقوية حديث المحتمل الضعف، ولم يتجاوزه إلى شديد الضعف، وهو الذي استقر عليه مصطلح المتأخرين، وإن شذ في ذلك جماعة ممن تساهلوا في هذا الباب منهم(٢).

والذي وجدته عند الحافظ ابن حجر ليس صريحاً فيما ذهب إليه، يقول رحمه الله:

«وقياس ما ذكره ابن الصلاح أن الحسن حسنان، **أحدهما**: ما هو لذاته، **والآخر**: ما هو لجابره، وكون الصحيح كذلك، ويكون القسم الذي هو صحيح أو حسن لذاته أقوى من الآخر، وتظهر فائدة ذلك عند التعارض.

وكذلك أقول في الضعيف إذا روي بأسانيد كلها قاصرة عن درجة الاعتبار حيث لا يجبر بعضها بعض، أنه أمثل من ضعيف روي بإسناد واحد كذلك، وتظهر فائدة ذلك في جواز العمل به أو منعه مطلقاً، والله أعلم»(٣)، فالحافظ قال: «مثل» ولم يقل إنه يمكن أن يرتقي إلى الحسن، وفائدة ذلك في العمل بالضعيف في فضائل الأعمال فإن الحافظ يشترط فيه ألا يكون شديد الضعف.

---

(١) نزهة النظر: ص: ٥٥

(٢) انظر: براءة الذمة بنصرة السنة: لعمرو عبدالمنعم سليم: ص ٦١ ـ ٦٤.

(٣) النكت: ٤١٩/١ ـ ٤٢٠.

ثالثاً: تقوية المرفوع بالموقوف

من المسائل المهمة التي تحتاج إلى بيان موقف الإمام أحمد منها، مسألة تقوية المرفوع بالموقوف، فقد كثر استعمال هذه القاعدة عند كثير من المتأخرين وبعض المعاصرين، وذكروا لها من النصوص والشواهد ما يؤيد في نظرهم هذه الفكرة[1]، وفي مقابل هؤلاء هناك من يرد هذه القاعدة بإطلاق قائلاً: «ولا يصح ذلك عن أحد من الأئمة المتقدمين، بل طرقهم في التصحيح والإعلال شاهدة بما يخالف ذلك»[2].

والذي يعنينا هنا هو التعرف على صنيع أحد هؤلاء النقاد، بل من أئمتهم وهو الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ فهل اعتبر هذه القاعدة أم ردها ولم يعمل بها؟

قد ذكر بعض الباحثين ممن لم يعتبر هذه القاعدة بإطلاق بعض الأدلة من صنيع الأئمة النقدة في ذلك ومن بين هؤلاء الإمام أحمد، وسنعرض لما ذكره، حول الإمام أحمد ونجيب عنه بما نراه مناسباً والله الموفق.

قال: «... والذي صح عن أئمة الرواية والنقد كأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهم التفرقة بين الموقوف والمرسل، والموقوف والضعيف، وتقديم الاحتجاج بالموقوف على المرسل والضعيف، ولا يعرف عنهم تعضيد الضعيف أو المرسل بالموقوف.

ويدل على ذلك ما أورده إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري في مسائله عن الإمام أحمد (١٩١٤):

قلت لأبي عبدالله: حديث عن رسول الله مرسل برجال ثبت أحب إليك، أو حديث عن الصحابة، أو التابعين متصل برجال ثبت؟ قال أبو عبدالله: عن الصحابة أعجب إلي.

---

(١) انظر: التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف، لممدوح سعيد: ٦٥/١ ـ ٦٦.

(٢) براءة الذمة بنصرة السنة لعمرو عبدالمنعم سليم: ص ١٥.

وقد صح عنه ـ رحمه الله ـ الاحتجاج بآثار الصحابة فيما لا يصح فيه حديث ولم يعمل مبدأ تقوية المرفوع الضعيف بالموقوف»[1].

فهذا النص لا علاقة له أصلا بمسألة التقوية، فالإمام أحمد هنا يتكلم على مراتب الأدلة، من حيث الاحتجاج، فإذا ورد في مسألة ما خبر عن النبي ﷺ مرسل صحيح، ووردت فيها آثاراً عن الصحابة والتابعين بأسانيد صحيحة فإنه يختار الآثار الصحيحة، ويقدمها على الاحتجاج بالمرسل، وهذا الأمر قد نبه عليه غير واحد من الأئمة، إذ بينوا أن أصول الإمام أحمد في الاستدلال خمسة على هذا الترتيب[2]:

١ ـ النص من الكتاب والسنة الثابتة.

٢ ـ فتاوى الصحابة.

٣ ـ إذا اختلف الصحابة تخير من أقوالهم.

٤ ـ الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف.

٥ ـ القياس.

ثم قال: من ذلك ما رواه عبدالله قال: «سألت أبي عن من ترك مسح الأذنين ناسياً حتى فرغ من صلاته؟ قال: أرجو أن يجزيه، قال ابن عمر: **«الأذنان من الرأس»**»[3].

فلم يؤيد المرفوع ـ وله طرق كثيرة كلها ضعيفة بالموقوف، وإنما احتج بالموقوف، وتحايد المرفوع لضعفه»[4].

أقول حديث: **«الأذنان من الرأس»** ورد من طرق كثيرة، ولكنها كلها معلولة بالشذوذ والنكارة، والإدراج وقد أفاض الحافظ في الكلام على طرق

---

(١) براءة الذمة بنصرة السنة: ص ٢٥.

(٢) طبقات أبي يعلى: ٢٨١/٢ ـ ٢٩٠، وأعلام الموقعين: ٢٨/١ ـ ٣٣.

(٣) المسائل: (٩٥).

(٤) المصدر السابق.

هذ الحديث في النكت[1]، فلم يرد هذا الحديث مرفوعاً ولو من طريق ضعيف، بل الصحيح أنه موقوف عن بعض الصحابة كابن عمر وعبدالله بن زيد، فالإمام أحمد هنا أخذ بقاعدته «المنكر أبداً منكر» لأن هذا الحديث ليس من قبيل الضعيف الذي ينجبر بل هو خطأ والخطأ لا يتقوى.

ثم قال: «ومن ذلك أيضاً: أحاديث المسح على الجوربين، لا سيما حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه في ذلك، فإن الإمام قد ذهب إلى ضعفه كما في العلل لابنه (٢٠٩٧)، والسنن الكبرى (١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤)، ونصب الراية (١/ ١٨٤) وقد صح عن جماعة من الصحابة المسح على الجوربين، ونقل ابن المنذر في الأوسط (١/ ٤٦٤) عن الإمام أحمد قوله: «قد فعله سبعة أو ثمانية من أصحاب النبي ﷺ فاحتج بعمل الصحابة، ولم يقو المرفوع الضعيف بالموقوفات الصحيحة»[2].

أقول: إن أحاديث المسح على الجوربين ليست ضعيفة فتُحسَّن بل معلولة كلها وقد تكلم عليها الحفاظ وبينوا ما فيها من علل وأوهام بما لا مزيد عليه[3]. فالإمام أحمد أخذ بالموقوفات الصحيحة، ولم يأخذ بهذا الحديث لأنه مما ترجح عنده أنه خطأ ومنكر، وقاعدته في ذلك معروفة «المنكر أبداً منكر».

ثم قال: «وضعف الإمام أحمد رحمه الله الأحاديث التي وردت في التكبير في العيدين، فيما نقله الحافظ ابن رجب في «فتح الباري» (٩/ ٨٥) عن الخلال في «جامعه» من رواية هارون بن عبدالله، عن الإمام أحمد قال: «ليس يروى في التكبير في العيدين حديث صحيح عن النبي ﷺ.

وقد روي في الباب آثار صحيحة عن الصحابة ـ رضوان الله عنهم ـ فلم يؤيد الإمام أحمد المرفوع بالموقوف، وإنما احتج بالموقوف، كما في «مسائل إسحاق النيسابوري» (٤٦٤) قال: «التكبير في العيدين أذهب إلى

---

(١) النكت: ١/٤٠٩ ـ ٤١٠.

(٢) براءة الذمة بنصرة السنة: ص ٢٥.

(٣) انظر: نصب الراية: ١/١٨٤ ـ ١٨٥، والسنن الكبرى ١/٢٨٤ ـ ٢٨٥.

حديث أبي هريرة، سبع في الأولى، وخمس في الأخرى.

ومثله عن عبدالله في «المسائل» (٤٦٨) ونقل ابن رجب عن الميموني عن أحمد أنه قال: «التكبير في العيدين سبعاً في الأولى، وخمساً، وقد اختلف أصحاب رسول الله ﷺ في التكبير وكله جائز» فهذا دليل على أن الحجة عنده في ذلك آثار الصحابة.

ولا يعترض على هذا بأنه قال ـ كما في مسائل عبدالله (٤٦٧) في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن رسول الله ﷺ كبر ثلاث عشرة سبعاً في الأولى، وخمساً في الآخرة، ولم يصل قبلها ولا بعدها ـ «وبهذا آخذ» فإن هذا من باب الاحتجاج الفقهي، أي بهذا القول آخذ لا تصحيحاً للحديث، بل لثبوت ذلك عن الصحابة»[1].

أقول: الأحاديث الواردة في التكبير في العيدين كثيرة، وجلها ضعيفة الأسانيد والضعف الذي فيها إنما هو من قبيل الضعف المنجبر لذا حسنها كثير من الأئمة كابن عبدالبر والعراقي وغيرهم، بل وصحح بعضاً منها الإمام البخاري والترمذي[2].

ومن بين هذه الأحاديث، حديث عبدالله بن عبدالرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «أن رسول الله ﷺ كبر ثلاث عشرة: سبعاً في الأولى وخمساً في الآخرة ولم يصل قبلها ولا بعدها»[3]، وهذا الحديث قد صححه الترمذي كما في العلل الكبير[4] وإسناده فيه ضعف، لكنه ليس شديداً.

---

(١) المصدر السابق: ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٢) انظر: العلل الكبير للترمذي: ص ٩٣ ـ ٩٥، والتلخيص الحبير: ٢/٨٥، ونصب الراية: ٢/٢١٨، ونيل الأوطار: ٣/٢٩٧ ـ ٣٠٠، وخلاصة البدر المنير: ١/٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٣) رواه الإمام أحمد: ٢/١٨٠، وأبو داود: (١١٥١ و١١٥٢) وابن ماجه (١٢٧٨ و١٢٩٢).

(٤) العلل الكبير: ص ٩٤ رقم ١٥٤.

فعبدالله بن عبدالرحمن الطائفي: ضعيف يعتبر به في الشواهد والمتابعات، قال يحيى بن معين: صالح، وقال مرة: صويلح، وقال مرة: ضعيف، وقال مرة: ليس حديثه بذلك القوي، وكلها عبارات تشير إلى التوهين من أمره.

وقال أبو حاتم: ليس بقوي لين الحديث، وقال النسائي: ليس بذلك القوي ويكتب حديثه، وقال الدارقطني: يعتبر به (يعني في الشواهد والمتابعات) وقال البخاري مرة: مقارب الحديث، وقال مرة أخرى: فيه نظر[1].

وأما عمرو بن شعيب: فقال فيه أحمد[2]: «له أشياء مناكير وإنما يكتب حديثه نعتبر به، فأما أن يكون حجة فلا».

وقال أبو داود: «قال سمعت أحمد وذكر له عمرو بن شعيب فقال: أصحاب الحديث إذا شاؤوا احتجوا به وإذا شاؤوا تركوه».

وسئل عنه أحمد فقال: «أنا أكتب حديثه، وربما احتججنا به، وربما وجس في القلب منه ومالك يروي عن رجل عنه».

وقال البخاري: «رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن عبدالله، والحميدي وإسحاق بن إبراهيم يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه»[3].

فإما أن يكون هذا الحديث صحيحاً عند الإمام أحمد، ومن ثمة فلا إشكال، أو يكون ضعيفاً عنده لكن ضعفاً محتملاً، فمجيئه من طرق كثيرة مع صحة الآثار عن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ في ذلك، يكون قد تقوى عنده فأخذ بهِ!

والذي نخلص إليه أن الإمام أحمد لم يقو الأحاديث المرفوعة المعلة بنكارة أو شذوذ أو إدراج ونحوها بالموقوفات، ومن ثم لا يمكن أن نَقبل

---

(١) تحرير التقريب: ٢/٢٣٣.

(٢) موسوعة أقوال الإمام أحمد: ٣/٩٩ ـ ١٠٠.

(٣) التاريخ الكبير: ٦/٢٥٧٨.

هذه القاعدة بإطلاق أو نَرُدها بإطلاق، بل ينبغي النظر في هذا الخبر المرفوع الذي يراد تقويته، فإن كان من قبيل المعلول بجميع أنواعه وأجناسه، فنقول: «المنكر أبداً منكراً» فالموقوفات والآثار ـ وإن صحت وكثرت ـ لا تقوي في هذه الحالة الحديث المرفوع والأخذ بها هو من باب الاحتجاج الفقهي، بأقوال الصحابة إذا صحت عنهم.

وأما إذا كان ضعف الخبر المرفوع من قبيل الضعف المنجبر لسوء حفظ راويه أو انقطاع في سنده، أو جهالة في رواته، فإن الموقوفات إذا صحت وكثرت ولم تختلف يمكن أن تشد منه وتقويه.

ولعل ما يقوي هذا الاستنتاج الذي وصلت إليه ما ذكره الحافظ ابن رجب ـ رحمه الله ـ في شرحه لعلل الترمذي: «وقول الترمذي ـ رحمه الله ـ (يروى من غير وجه نحو ذلك) لم يقل عن النبي ﷺ فيحتمل أن يكون مراده عن النبي ﷺ، ويحتمل أن يحمل كلامه على ظاهره، وهو أن يكون معناه: يروى من غير وجه ولو موقوفاً، ليستدل بذلك على أن المرفوع له أصل يعتضد به، وهذا كما قال الشافعي في الحديث المرسل: إنه إذا عضده قول الصحابي أو عمل عامة أهل الفتوى به، كان صحيحاً»[1].



(١) شرح العلل: ص ٢٢٦.



المبحث السادس
ألفاظ وعبارات أخرى

إضافة إلى العبارات التي أكثر الإمام أحمد من استعمالها نجد عبارات أخرى استعملها للدلالة على علل الأحاديث وأوهام الرواة، كالعبارات الدالة على عدم معرفته بالخبر أو نفيه له، أو عبارات وألفاظ دالة على نوع خاص من العلل كالعبارات الدالة على القلب والإحالة، والعبارات الدالة على الاضطراب، والعبارات الدالة على التصحيف، وسنتناول كل هذه الألفاظ ضمن المطالب التالية:

المطلب الأول: العبارات الدالة على عدم معرفة الخبر.

المطلب الثاني: عبارة «لا أصل له» أو «ليس له أصل».

المطلب الثالث: عبارة «ليس من ذا شيء» ونحوها.

المطلب الرابع: نفي الخبر عمن نسب إليه.

المطلب الخامس: نفي صحة الخبر.

❋ ❋ ❋

المطلب الأول:
العبارات الدالة على عدم معرفة الخبر

أطلق الإمام أحمد عبارة: لا أعرفه: على جملة من الأحاديث سئل عنها وبتتبع إطلاقه لهذه العبارة وجدت أنه لا يطلقها إلاَّ على الأخبار التي لم تثبت ولا تصح فمن ذلك:

١ ـ ما رواه زكرياء بن يحيى الناقد: قال: سألت أبا عبدالله عن حديث يروى في فضائل القرآن من البقرة إلى الحمد: «من قرأ كذا، ومن قرأ كذا»؟

قال: لا أعرفه[١].

وهذا الحديث موضوع كما بينه غير واحد من أهل العلم، قال الفيروزأبادي في سفر السعادة: «باب فضائل القرآن: من قرأ سورة كذا فله كذا من أول القرآن إلى آخره سورة سورة وفضيلة قراءة كل سورة رووا ذلك وأسنده إلى أبي بن كعب ومجموع ذلك مفترى وموضوع بإجماع أهل الحديث»[٢].

٢ ـ وقال ابن هانئ: «قلت لأبي عبدالله: روى علي بن مهر عن يوسف بن ميمون عن عطاء عن عائشة قال: قال رسول الله ﷺ: «**من سره أن يسبق الدائب المجتهد، فليكف من الذنوب**؟» قال: لا أعرفه»[٣].

والحديث أخرجه أبو يعلى في مسنده بالسند نفسه[٤]، وأخرجه البيهقي وقال تفرد به يوسف بن ميمون وهو منكر الحديث، لأنه مما تفرد به من لا يحتمل تفرده.

٣ ـ وقال مهنا: «سألته (يعني أبا عبدالله) عن قول الناس في البراغيث: «إن النبي ﷺ دعا لها» أتعرفه في شيء من الحديث، قال: لا! وعجب من قولي له[٥]».

---

(١) المنتخب: ١١٥ رقم (٤٧).

(٢) ص ١٤٨، وانظر: الضعفاء للعقيلي: ٢٦٤/٤، والمجروحين: ٦٤/١، والكفاية: ص ٥٦٧ ـ ٥٦٨.

(٣) سؤالات ابن هانئ: (٢٣٧٧) وانظر الموسوعة: ٣٧٠/٤.

(٤) ٣٦١/٢، رقم (٤٩٥٠).

(٥) المنتخب: ص ٨٥ رقم (٢٧).

وهذا حديث لم يعرفه أحمد لأنه غير صحيح، لأن ما ورد في البرغوث لا يصح منه شيء كما بينه نقاد الحديث.

قال العقيلي: «لا يصح في البراغيث عن النبي ﷺ شيء[1]».

٤ ـ وقال الخلال: أخبرني محمد بن أبي هارون، أن مثنى الأنباري حدثهم أنه سأل أبا عبدالله عن الحديث الذي جاء: «**أنتم اليوم في زمان، من عمل بالعشر مما أمر به نجا**»؟ فلم يعرفه[2].

وهذ الحديث رواه الطبراني في الصغير[3]، وابن عدي في الكامل[4]، وأبو نعيم في الحلية[5]، من طرق عن نعيم بن حماد عن سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعاً.

قال الطبراني: «لم يروه عن سفيان إلاَّ نعيم».

وقال أبو نعيم: «غريب، تفرد به نعيم عن سفيان».

وقال ابن عدي: «وهذا الحديث أيضاً ـ معروف ـ لا أعلم رواه عن ابن عيينة غيره» أي معروف من حديث نعيم.

وسأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث فقال أبو حاتم: «هذا عندي خطأ، رواه جرير وموسى بن أعين، عن ليث، عن معروف عن الحسن عن النبي ﷺ مرسل»[6]، فلكون هذا الحديث غريباً وغير مشهور وغير محفوظ لم يعرفه الإمام أحمد.

---

(١) الضعفاء للعقيلي: ١٥٨/٢ ـ ١٥٩، وانظر: المنار المنيف: ص ١٣٤، والعلل المتناهية لابن الجوزي: ٧١٣/٢ ـ ٧١٤، والمقاصد الحسنة للسخاوي: ص ٥٣٩ رقم (١٢٩٠)، وكشف الخفاء: ٣٥٢/٢، وتمييز الطيب من الخبيث: ص ٢٩٦، والأسرار المرفوعة: ٤٠٩، وسفر السعادة: ص ١٥١ وغيرها.

(٢) المنتخب: ٩١ رقم (٣٦).

(٣) رقم (١١٢٧).

(٤) ١٨/٧.

(٥) ٣١٦/٧.

(٦) العلل: ٤٢٩/٢ رقم (٢٧٩٤).

٥ ـ وقال الخلال: «وأخبرني عبدالله بن محمد بن عبدالحميد الأنباري أنه سأل أبا عبدالله عن التفضيل والخلافة؟ فذهب في التفضيل إلى حديث ابن عمر، وفي الخلافة إلى حديث سفينة، فذكرت له حديث الأحجار فلم يعرفه.

فقلت: رواه ابن الحماني، وأبو الأحوص محمد بن نصر الأثرم: ثنا يحيى بن عبدالحميد الحماني: ثنا حشرج بن نباتة، عن سعيد بن حمدان عن سفينة مولى النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ لما أراد أن يبني مسجد قباء جاء بحجر فوضعه، ثم جاء أبو بكر بحجر فوضعه جانب حجره، ثم جاء عمر بحجر فوضعه إلى جانب حجر أبي بكر، ثم جاء عثمان بن عفان فوضعه إلى جانب حجر عمر، ثم قال رسول الله ﷺ: «**هؤلاء الخلفاء بعدي**»[1]. وهذا الحديث قال فيه البخاري: «وهذا الحديث لم يتابع عليه، يعني حشرجاً ـ لأن عمر بن الخطاب وعلياً قالا: لم يستخلف النبي ﷺ».

فهذا الحديث مما أخطأ فيه حشرج وأنكر عليه، ولعل الإمام أحمد لم يبلغه أصلاً هذا الحديث، لهذا لم يعرفه، أو يريد لا يعرفه من وجه صحيح.

ومما سبق من أمثلة يتجلى لنا أن الإمام أحمد يطلق عبارة «لا أعرفه» على الأحاديث الغرائب المنكرة تارة وعلى الأحاديث الموضوعة والباطلة تارة أخرى.

ولكون الإمام أحمد متسع جداً في الرواية والاطلاع على طرق الأحاديث فالغالب أنه إذا قال في حديث «لا أعرفه» فلا يكون إلاَّ باطلاً أو معلولاً.

❋ ❋ ❋

(١) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١١٧/١/٢)، والعقيلي في الضعفاء: ٢٩٧/١، وابن عدي: الكامل: ٤٤٠/٢.

المطلب الثاني:
عبارة «لا أصل له» أو «ليس له أصل»

أطلق الإمام أحمد هذه العبارة على بعض الأحاديث التي سئل عنها ومن خلال تتبع هذه الإطلاقات والنظر في الأحاديث التي أطلقها عليها تبين لي أنه يطلق هذه العبارة ويريد بها نفي ورود الخبر عن النبي ﷺ أي أنه كذب وموضوع وأنه لم يرد عن النبي ﷺ في خبر صحيح أو ضعيف وأحياناً يقرن هذه العبارة بقوله: «هذا موضوع» أو يذم راويه وفيما يلي أمثلة توضح ذلك:

١ ـ قال مهنا: «سألته عن قول الناس: «**أول ما خلق الله العقل، قال له أقبل فأقبل، ثم قال له: أدبر فأدبر، فقال: وعزتي، ما خلقت خلقاً هو أعجب إلي منك، منك آخذ، وبك أعطي، ولك الثواب، وعليك العقاب**» فقال: هذا موضوع، ليس له أصل(١).

والحديث فعلاً موضوع، كما نص عليه غير واحد من الأئمة(٢).

٢ ـ وقال عبدالله: حدثني أبي ثنا هشيم عن مغيرة عن إبراهيم قال: كانوا يحبون أن يكون للشاب صبوة.

سمعنا أبي يقول: ليس لهذا الحديث أصل(٣)، وبالتتبع لما ورد في هذا الباب في الثناء على الشباب التائب، أو الشاب الذي يفني حياته في طاعة الله ونحو ذلك يتبين أنه لا يصح عن النبي ﷺ فيه شيء(٤).

---

(١) المنتخب: ٨٧ رقم (٢٩).

(٢) انظر الموضوعات لابن الجوزي: ١/١٧٤ ـ ١٧٥، واللآلي المصنوعة: ١/١٢٩ ـ ١٣٠، والمنار لابن القيم: ٦٥.

(٣) العلل: ٢/٢٢٦ رقم (٢٢٠٤).

(٤) انظر المقاصد الحسنة: ص ١٥١، والكامل لابن عدي: ٢/٣٧، وكشف الخفاء: ١/٢٤٦، وتمييز الطيب: ٧٩، ومجمع الزوائد: ١٠/٣٠٩ ـ ٣١٠، وضعيف الجامع: ١٧٢٣.

٣ ـ وقال الإمام أحمد في حديث: «**من بشرني بخروج آذار بشرته بالجنة**»، هذا لا أصل له[١].

وهذا الحديث ليس له إسناد عن النبي ﷺ فهو موضوع[٢].

٤ ـ سئل الإمام أحمد عن حديث أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد قال: قال رسول الله ﷺ: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها**» فقال أحمد: قبح الله أبا الصلت، ذلك ذكر عن عبدالرزاق حديثاً ليس له أصل[٣].

وهذا الحديث مما تفرد به أبو الصلت الهروي عن أبي معاوية بهذا الإسناد، وقد تكلم فيه الأئمة من أجله، وقد رواه عن أبي معاوية إلاَّ أن العلماء يرون أنه حديث أبي الصلت، وكل من رواه عن أبي معاوية فإنما سرقه منه»[٤]، وأطلق الإمام أحمد هذه العبارة أيضاً على بعض الأحاديث الصحيحة، وإنما يريد بها طرقاً خاصة، لم تصح عنده، فيكون معنى قوله «لا أصل له» أو «ليس له أصل» أي أن الحديث لا أصل له من حديث الراوي الذي نُسب إليه وإنما هو خطأ ووهم في نسبته إلى مصدره، وفيما يلي أمثلة توضح ذلك:

١ ـ قال أبو داود: سمعت أبا عبدالله سئل عن حديث إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أنس عن النبي ﷺ: «**الأئمة من قريش**».

قال: ليس هذا في كتب إبراهيم، لا ينبغي أن يكون له أصل.

وهذا الحديث قد رواه غير واحد من أهل الحديث[٥].

---

(١) انظر الموسوعة: ٣٧٩/٤.
(٢) كشف الخفاء: ٣١٠/٢ رقم (٢٤٢١) وانظر لسان الميزان: (١٤٥).
(٣) المنتخب: ٢٠٨.
(٤) التعليق على المنتخب لأبي معاذ: ص ٢٠٩، وانظر المجروحين: ١٥١/٢ ـ ١٥٢، والضعفاء للعقيلي: ١٥٠/٣، والموضوعات لابن الجوزي: ٣٤٩/١.
(٥) رواه أحمد في مسنده: ٥٨٣/٣ رقم (١١٨٩٨) وأبو يعلى في مسنده (٣٦٤٤) ٣٢١/٦، والبيهقي في كتاب الصلاة، باب من قال: يؤمهم ذو نسب (٥٣٩٩) ٢٩٧/٤، عن أنس وروي عن غيره من الصحابة.

لكن طريق إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أنس فيها مقال لأهل النقد:

قال أبو نعيم: «هذا الحديث مشهور ثابت من حديث أنس، لم يروه عن سعد إلاَّ ابنه إبراهيم»[1].

وقال البزار: «لا نعلم أسند سعد عن أنس إلاَّ هذا»[2]، وقد ذكره ابن عدي في كامله ضمن ما أنكر على إبراهيم بن سعد[3].

٢ ـ وقال أبو زرعة الدمشقي: سألت أحمد بن حنبل عن حديث سعيد بن أبي ثعلبة: **«كل ما ردت عليك قوسك»**.

رواه ضمرة، عن الأوزاعي، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب عن أبي ثعلبة، فقال: ما لسيعد بن المسيب وأبي ثعلبة؟ قلت له: أتخاف ألا يكون له أصل؟ قال: نعم[4].

فهذا الحديث ليس موضوعاً بل هو مروي عن النبي ﷺ بطرق صحيحة أو حسنة، فقد رواه أبو داود عن محمد بن حرب وسفينة كلاهما عن الزبيدي قال: ثنا يونس بن سيف قال: ثنا إدريس الخولاني حدثني أبو ثعلبة الخشني، ورواه من طريق عمر بن شعيب عن أبيه عن جده[5]، فمراد الإمام أحمد إعلال هذا الحديث من طريق ضمرة بن ربيعة عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن أبي ثعلبة الخشني[6]. ولعل الوهم فيه من ضمرة فإنه يهم قليلا[7].

❋ ❋ ❋

(١) الحلية: ٣/٣٩٩.
(٢) كشف الأستار (١٥٧٨).
(٣) الكامل: ١/٣٩٩.
(٤) تاريخ أبي زرعة (١١٦٦)، وانظر الموسوعة: ٤/٣٥٥.
(٥) انظر سنن أبي داود، كتاب الصيد، باب الصيد، ٣/١١٠ رقم (٢٨٥٦).
(٦) أخرجه الإمام الترمذي في سننه، كتاب الصيد، باب صيد القوس (٣٢١١) ٢/١٠٧١.
(٧) انظر: تحرير التقريب: ٢/١٥١.

المطلب الثالث:
عبارة «ليس من ذا شيء» ونحوها

أطلق الإمام أحمد عبارة «ليس من ذا شيء» و «هذا ليس بشيء» ونحوها لبيان عدم صحة الحديث مطلقاً وعدم ثبوته عن النبي ﷺ أو عدم صحته من طريق مخصوصة، وهذه أمثلة توضح ذلك:

١ ـ سئل أبو عبدالله عن حديث الليث الذي يرويه في عثمان: أن النبي ﷺ قال: **«أتيت بتفاحة»** فقال: ليس هذا بشيء(١). وهذا الحديث قد بين الأئمة أنه موضوع ولا يصح عن النبي ﷺ(٢).

٢ ـ قال المروذي: سألت أبا عبدالله عن الأُسَامي: فقلت إنه حدث عن إسحاق الرازي عن أبي جعفر، عن الربيع بن أنس: **«من أحب بقاء الظالم لم يقبل له عمل ما دام كذلك»** فغضب، وقال: ليس من ذا شيء، أين سمع هذا من إسحاق الرازي(٣).

والمتفرد بهذا الخبر هو عبدالله بن عبدالرحمن بن يزيد الأُسامي، نسبة إلى أسامة بن زيد الصحابي المشهور، وهو كذاب، اتهموه بسرقة الحديث والتحديث عمن لم يسمع منهم(٤).

٣ ـ قال المروذي: وأريته حديثاً عن كثير بن هشام عن عيسى بن إبراهيم عن سعد بن سنان عن أبي الزاهريه عن كثير بن مرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما التقى بيعان قط إلاّ أظلتهما البركة»**.

---

(١) المنتخب: ٢٠٠ رقم (١١١).

(٢) انظر: الضعفاء للعقيلي: ٣٢٠/٢، والموضوعات لابن الجوزي: ٣٣٠/١، وتاريخ بغداد: ٣٦٤/٩، والميزان: ٤٣٢/٢، واللآلي المصنوعة: ٣١٣/١.

(٣) المنتخب: ٨٨ رقم (٣٣).

(٤) انظر الميزان: ٤٥٣/٢، واللسان: ٣٠٧/٣.

فقال: «ليس من هذا شيء، عيسى بن إبراهيم وسعيد بن سنان ليسا بشيء»[1].

فهذا الخبر مما تفرد به المتروكون: سعيد بن سفيان: متروك، رماه الدارقطني وغيره بالوضع[2].

وعيسى بن إبراهيم بن طهان الهاشمي، قال فيه البخاري والنسائي: منكر الحديث، وفي رواية للنسائي: متروك، وقال أبو حاتم متروك الحديث، وقال ابن معين ليس بشيء[3].

❋ ❋ ❋

المطلب الرابع:
نفي الخبر عمن نسب إليه

ويستعمل في ذلك عبارة: «ليس هذا من حديث فلان».

كثيراً ما يعل الإمام أحمد الحديث ويبين بأنه لا يصح ولا يثبت عمن نسب إليه، ويستعمل في ذلك عبارات خاصة، مثل: «ليس هذا من حديث فلان»، «ليس هذا عند فلان»، وفيما يلي أمثلة على ذلك:

١ ـ قال ابن هانئ: سمعت أبا عبدالله يقول: حديث أبي بكر في الثيب، ليس هو من حديث مسروق[4].

٢ ـ وقال عبدالله: حدثني أبي قال حدثنا زيد بن الحباب، قال:

---

(١) سؤالات المروذي: ١١٦ ـ ١١٧.

(٢) انظر: الكامل: ت. ١١٩٦، والجرح والتعديل: ٢٨/٤، وميزان الاعتدال: ١٤٢/٢، والتقريب.

(٣) الكامل: ت (١٨٩٠) ولسان الميزان: ٣٩١/٤.

(٤) سؤالات ٢١٥٤، وانظر: الموسوعة: ٣٥٥/٤.

أخبرنا سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل قال: قال ابن مسعود: «إن من الناس مفاتيح ذكر الله، فإذا رُؤوا ذكر الله».

سمعت أبي يقول: ليس هذا من حديث حبيب بن أبي ثابت نرى أنه من حديث بن أبي الأشرس[(١)].

٣ ـ وقال عبدالله أيضاً: «حدثت أبي بحديث حسان بن إبراهيم الكرماني عن عاصم بن سليمان عن عبدالله بن الحسن عن أمه فاطمة بنت حسين بن علي عن أمها فاطمة بنت رسول الله ﷺ أن النبي ﷺ كان إذا دخل المسجد قال: **السلام عليك أيها النبي ورحمة الله، اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك**. فقال أبي: ليس هذا من حديث عاصم الأحول، هذا من حديث ليث ابن أبي سليم»[(٢)].

٤ ـ وقال أيضاً: «سمعت أبي يقول في حديث ابن نمير عن سفيان قال: حدثنا يونس عن الحسن عن النبي ﷺ: «**إذا رأيتم معاوية على منبري هذا يخطب**...». قال أبي: ليس هذا من حديث يونس»[(٣)].

والحديث موضوع وليس من حديث يونس أصلاً وإنما تفرد به عمرو بن عُبيد عن الحسن وهو متروك.

❋ ❋ ❋

المطلب الخامس:
نفي صحة الخبر

ويستعمل في ذلك عبارات خاصة مثل: «ليس بصحيح»، و«لا يصح»، و«ليس هو صحيحاً»، و«لا يثبت» ونحوها وفيما يلي أمثلة على ذلك:

---

(١) العلل: ١٧١/٣.
(٢) العلل: ٣٨١/١ رقم (٢٧٠٠).
(٣) العلل: ٤١٤/٢، رقم (٢٨٥٠) والمنتخب: ص ٢٢٩.

١ ـ عن إسماعيل بن سعيد قال: «سألت أحمد عمن أحتج. يقول النبي ﷺ: **«أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»**.

قال: «لا يصح هذا الحديث»[١].

والحديث ضعيف برغم من كثرة طرقه[٢].

٢ ـ وقال عبدالله: سألت أبي عن حديث أبي الزبير عن جابر عن فاطمة بنت قيس في المستحاضة، قال: ليس بصحيح، أو ليس له أصل، يعني حديث جعفر بن سليمان عن ابن جريج[٣].

ومثله قال ابن أبي حاتم وقد سئل عن هذا الحديث فقال: هذا ليس بشيء[٤].

٣ ـ قال مُهَنَّا: سألت أحمد ويحيى، قلت: حدثني عبدالعزيز بن يحيى: ثنا شريك عن علي بن الأقمر عن أبي جحيفة قال: أكلت خبز شعير بلحم سمين، فلقيت رسول الله ﷺ فتجشأت عنده، فقال رسول الله ﷺ: **«اكفف جشأك يا أبا جحيفة، فإن أكثركم شبعا اليوم أكثركم جوعاً يوم القيامة»** فقالا: ليس بصحيح[٥].

٤ ـ وقال الحسن بن علي بن الحسن إنه سأل أبا عبدالله عن «طلب العلم فريضة»؟ فقال: لا يثبت عندنا فيه شيء[٦].

قال ابن عبدالبر: «هذا حديث يروى عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة، كلها معلولة، لا حجة في شيء منها عند أهل العلم

---

(١) المنتخب: ١٤٣ (٦٩).
(٢) انظر: السلسلة الضعيفة للألباني: رقم ٥٨ ـ ٥٩ ـ ٦٠ ـ ٦١ ـ ٦٢.
(٣) العلل: ٥٢/٣ رقم (٤١٢٢).
(٤) علل الحديث: ٥٠/١.
(٥) المنتخب: ٤٧.
(٦) المنتخب: ١٢٨ ـ ١٢٩.

بالحديث»[1]، وقال العقيلي «الرواية في هذا الباب فيها لين»[2].

٥ ـ وقال صالح بن أحمد: حدثني أبي قال: أنبأنا الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة عن المغيرة، أن رسول الله ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله ... قال أبي: فذكرت ذلك لعبدالرحمن بن مهدي، فذكر عن ابن المبارك عن ثور قال: حدثت عن رجاء عن كاتب المغيرة ولم يذكر المغيرة.

قال أبي: ولا أرى الحديث يثبت، وقد روي عن سعد وأنس أنهما مسحا أعلى الخفين»[3].

فهذا الإمام أحمد يعلل الحديث لكونه مما خالف فيه الثقة غيره، فابن المبارك خالف الوليد بن مسلم عن ثور، فجعل الحديث عن كاتب المغيرة، والوليد جعله عن المغيرة، وهذا انقطاع.

هذه بقية العبارات المستعملة في التعليل عند الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ وأما العبارات الدالة على القلب والإحالة أو الدالة على الاضطراب أو الدالة على التصحيف، فقد ذكرنا أمثلة كثيرة على ذلك في «فصل أجناس العلل».

وفي ختام هذا الفصل نكون قد أتينا على معظم العبارات المستعملة في التعليل عند الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ.



(١) جامع بيان العلم: ١/٧.

(٢) الضعفاء: ٢/٥٨.

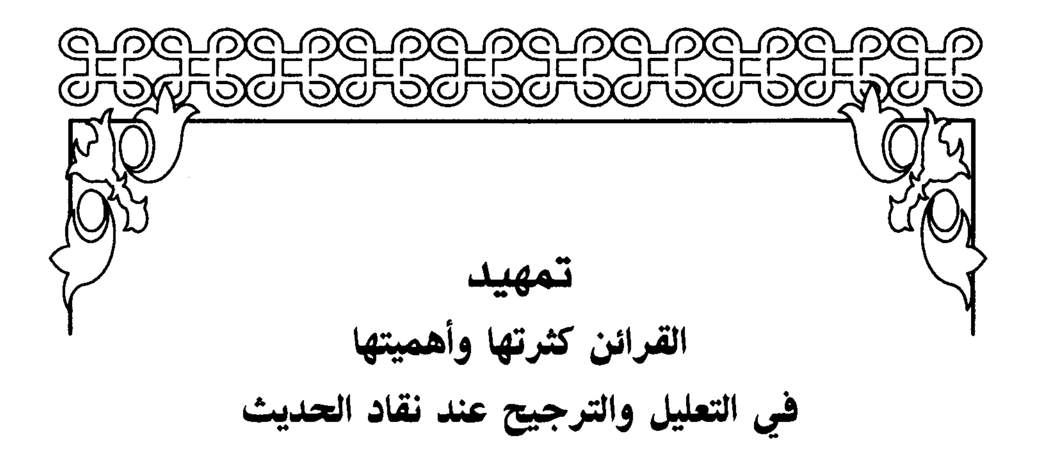
(٣) تاريخ بغداد: ٢/١٢٥، وانظر: الموسوعة: ٤/٣٥٣.

الباب الثالث
قرائن التعليل والترجيح عند الإمام أحمد

ويتضمن فصلين:

الفصل الأول: قرائن التعليل عند الإمام أحمد.

الفصل الثاني: قرائن الترجيح عند الإمام أحمد.



تمهيد

القرائن كثرتها وأهميتها في التعليل والترجيح عند نقاد الحديث

ليس هناك من سبيل مُمَهَّدٍ، ولا قاعدة ثابتة مطردة للكشف عن مواطن العلل في الأسانيد والمعتمد فقط على الاجتهاد الشخصي، والتتبع المضني لطرق الحديث، والجمع المستوعب لروايته، والبحث عن طبيعة الرواة، وظروف تحمُّلهم وأدائهم ثم فحص ذلك ومقارنته، والتعمق فيه لاستخراج ما به من وهم أو خطأ، أو تعمد تحريف أو تزوير، معتمدين على الحاسة التي يكتسبها المعلِّلُ ـ بالكسر ـ من كثرة الممارسة للأحاديث والألفاظ النبوية، وطول التعامل مع الأسانيد والخبرة بالرجال وتصرفاتهم.

قال الحاكم أبو عبدالله وهو يقرر هذه الحقيقة:

«والحجة فيه (أي علم العلل) عندنا الحفظ، والفهم، والمعرفة لا غير»[1]، أي لا قاعدة هناك ولا ضابط، بل المشاركة أولاً، ثم الخبرة والذكاء بعد ذلك، كما يقرر ابن الصلاح «وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب»[2]، وإذا كان واقع هذا العلم هو هذا فلا يمكن حصر طرق اكتشاف «العلل»[3].

---

(١) معرفة علوم الحديث: ص ١١٣.

(٢) علوم الحديث: ص ١١٦.

(٣) انظر: علم علل الحديث من خلال بيان الوهم والإيهام: ١/٤٩ ـ ٥٠.

وللكشف عن علة حديث ما، يقوم الناقد بجمع الطرق وملاحظة القرائن والملابسات التي حفت الرواية، كعلاقة الراوي بشيخه وكيفية تحمله، ووقت أدائه، وما إلى ذلك، وإلى هذا أشار الخطيب البغدادي في قوله: «السبيل إلى معرفة علة الحديث، أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم من الإتقان والضبط»(١)، ويقول ابن معين:

«لو لم نكتب الحديث من خمسين وجهاً ما عرفناه»(٢)، وقال إبراهيم بن سعد الجوهري الحافظ (ت٤٢٧): «كل حديث لا يكون عندي من مائة وجه، فأنا فيه يتيم»(٣)، ولهذا كان شعبة إذا سمع الحديث مرة أو مرتين لا يعتد بذلك السماع، ولا يحدث بالحديث(٤).

وكان الإمام أحمد يقول: «نحن كتبنا الحديث من ستة أوجه وسبعة وجوه، ولم نضبطه، وكيف يضبطه من كتبه من وجه واحد»(٥).

وبعد عملية الجمع والتتبع تأتي عملية المقارنة ومن أهم الدلائل التي تعتبر مؤشرات على العلة هي تفرد الراوي ومخالفته، ولكن لا تكفي لوحدها لإدراك العلة في كل الأحوال، بل لا بد من فحص بقية القرائن التي تؤكدها أو تنفيها، وفي هذا الصدد يقول ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: «ويستعان على إدراكها (أي العلة) بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك»(٦). ويقول الحافظ ابن حجر في ذات الموضوع:

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: ص ١١٧.
(٢) تذكرة الحفاظ: ١/٤٣٠، وانظر: المجروحين: ١/٣٣.
(٣) نفس المصدر.
(٤) انظر شرح العلل: ص ١٦١.
(٥) المصدر نفسه: ص ١٨٢.
(٦) علوم الحديث: ٨١ ـ ٨٢.

«ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن الدالة على وهم الراوي من وصل مرسل، أو منقطع، أو إدخال حديث في حديث أو نحو ذلك من الأشياء القادحة، وتحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع، وجمع الطرق، فهذا هو المعلل، وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلاَّ من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلاَّ القليل من أهل هذا الشأن، كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن أبي شيبة، وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني»[1].

وقال الحافظ العلائي متحدثاً عن الاختلاف بين الرواة وكيفية الحكم بينهم مشيراً إلى أهمية القرائن في ذلك: «كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن، كعبدالرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل والبخاري وأمثالهم، يقتضي أن لا يحكم في هذه المسألة بحكم كلي، بل عملهم في ذلك دائر على الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث»[2].

ويقول البقاعي في ذات المسألة منبهاً أيضاً على أهمية القرائن في ذلك: «إن ابن الصلاح خلط هنا طريقة المحدثين بطريقة الأصوليين، فإن للحذاق من المحدثين في هذه المسألة نظراً لم يحكه، وهو الذي لا ينبغي أن يعدل عنه، وذلك أنهم لا يحكمون فيها بحكم مطرد، وإنما يديرون ذلك على القرائن»[3].

وفي هذه النصوص التأكيد على مراعاة القرائن في التعليل والترجيح ومن أهمها: تفرد الراوي، ومخالفته لغيره، مع أمور أخرى كثيرة تنضاف إليهما، وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى كثرة القرائن وتشعبها فقال:

---

(١) نزهة النظر بشرح نخبة الفكر: ص ٤٤.
(٢) نقله الصنعاني في توضيح الأفكار: ١/٣٤٣ ـ ٣٤٤.
(٣) المصدر نفسه.

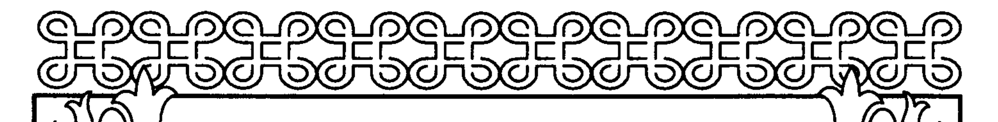
«ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، لا يخفى على الممارس الفطن الذي أكثر من جمع الطرق»[1].

وسنأتي في هذا الباب ـ بمشيئة الله تعالى وعونه ـ على تفصيل القرائن التي اعتمدها الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ في تعليله للأحاديث وترجيحه للطرق، من خلال تتبع نصوصه وأقواله، وتلمس منهجه وصنيعه.



---

(١) النكت: ٧٨٨/٢.



الفصل الأول

قرائن التعليل عند الإمام أحمد

ويتضمن:

المبحث الأول: دلائل العلة.

ويشمل المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: التفرد وأثره في التعليل.

المطلب الثاني: المخالفة وأثرها في التعليل.

المبحث الثاني: قرائن التعليل الإسنادية.

ويشمل المطالب الآتية:

المطلب الأول: قرينة سلوك الجادة.

المطلب الثاني: قرينة عدم وجود الحديث في نسخة الشيخ.

المطلب الثالث: قرينة الاختلاط.

المبحث الثالث: قرائن التعليل المتنية.

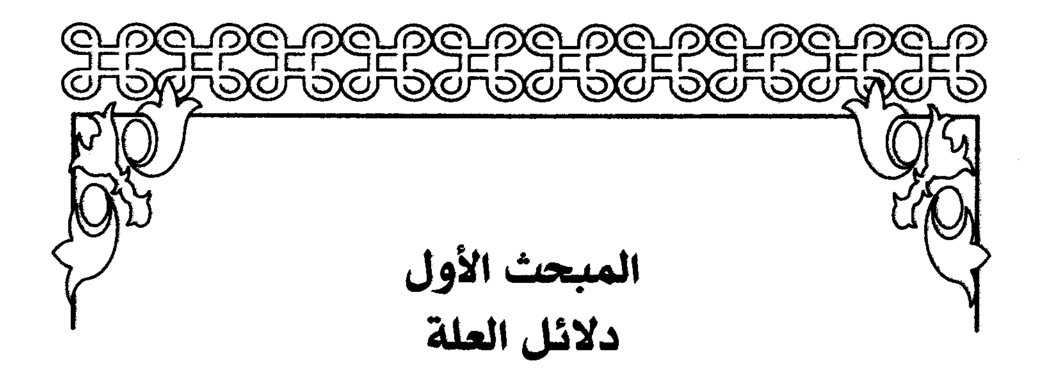
ويشمل المطالب الآتية:

المطلب الأول: مخالفة الخبر للأصول الثلاثة: القرآن الكريم، السنة المشهورة الثابتة، الإجماع القطعي.

المطلب الثاني: كون الكلام لا يشبه كلام من نسب إليه.

المطلب الثالث: تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه.

المطلب الرابع: ثبوت ما يخالف ما روى عنه.



المبحث الأول
دلائل العلة

المطلب الأول:
التفرد وأثره في التعليل

التفرد من القرائن الهامة للتعليل عند النقاد المتقدمين، وقد أشار إلى ذلك ابن رجب بقوله: «وأما أكثر الحفاظ المتقدمين، فإنهم يقولون في الحديث: إذا انفرد به واحد، وإن لم يرو الثقات خلافه «إنه لا يتابع عليه» ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلاَّ أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه، كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات بعض الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»(١).

وسنتعرض في هذا المبحث إلى أثر التفرد في التعليل، وإلى أي مدى يعتبر التفرد علة في الحديث، وهل كل تفرد يعل به الحديث، فيستوي في ذلك الضعيف والثقة الحافظ ومن دونه، ويستوي في ذلك التفرد في الطبقات المتقدمة والطبقات المتأخرة، وسنحاول الإجابة على هذه الأسئلة كلِّها من خلال تتبع صنيع الإمام أحمد في تعليله للأحاديث.

---

(١) شرح العلل: ص ٢٠٨.

لقد أكثر الإمام أحمد من تعليل الحديث بسبب التفرد وفي أغلب هذه الأحاديث نجده لا يصرح بأن العلة هي تفرد الراوي، لكن بجمع طرق الحديث والمقارنة بينها يتضح أن العلة هي تفرد الراوي، ولا نكاد نجده يصرِّح بالتعليل بالتفرد إلاَّ في مواضع يسيرة جدًّا، وفيما يلي عرض لنماذج توضح ذلك.

النوع الأول ـ نماذج لأحاديث صرح فيها الإمام أحمد بالتعليل بالتفرد

المثال الأول: قال مهنا: «سألت يحيى عن سليمان بن أبي سليمان، يحدث عنه العوام بن حوشب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«الخلافة بالمدينة والملك بالشام»**[1]، فقال: لا نعرف هذا ـ يعني: سليمان بن أبي سليمان، وقال لي أحمد: «أصحاب أبي هريرة المعروفون ليس هذا عندهم»[2].

فهذه قاعدة عظيمة جدًّا في هذا العلم، وهي أن تفرد أحد الرواة بشيء لا يرويه أصحاب الشيخ المعروفون والملازمون له والمعتنون بحديثه، دليل على نكارته، وغرابته.

فسليمان بن أبي سليمان غير معروف عند أهل الحديث، فابن أبي حاتم لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال فيه ابن معين لما سئل عنه: لا أعرفه، وقال فيه الدارقطني في «العلل» مجهول، وقال فيه الذهبي في «الكاشف» «مجهول»، وقال فيه الحافظ في التقريب: «مقبول» فتعقبه صاحبا

---

(١) أخرجه الحاكم (٧٢/٣)، والبيهقي في «الدلائل» ٤٤٧/٦، وذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية ٧٦٦/٢، وقال الحاكم: صحيح، وتعقبه الذهبي بقوله: «سليمان وأبوه مجهولان»، وقال ابن الجوزي: «هذا لا يصح»، وقال ابن كثير في البداية (٢٠/٨): «غريب جدًّا»، انظر: التعليق على المنتخب: ص ٢٢٩، والسلسلة الضعيفة للألباني: (١١٨٨).

(٢) المنتخب: ص ٢٢٨، رقم ١٣٧.

التحرير بقولهما: «بل مجهول، تفرد بالرواية عنه العوام بن حوشب، وفي روايته عنه اختلاف، وقال يحيى بن معين: لا أعرفه، وقال الذهبي: لا يكاد يعرف، وذكره ابن حبان على عادته في «الثقات»، ولم يصنع شيئاً[1].

ولو كان هذا الحديث محفوظا عن أبي هريرة لما تركه أصحابه المعروفين، كسعيد بن المسيب وسعيد المقبري، وابن سيرين وغيرهم كثير.

المثال الثاني: قال مُهَنَّا: سألت أحمد عن إبراهيم [قعيس] يحدث عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**سيكون أمراء من بعدي**»[2].

قال: لا أعرفه، ولكن العلاء بن المسيب يحدث عنه هذا الحديث، **ولا نعرف هذا الحديث لم يروه أصحاب نافع.**

قال: ولا أعرف إبراهيم [قعيس] ولا أدري من هو»[3].

وإبراهيم قعيس هذا ذكره البخاري في تاريخه ولم يجرحه ولم يوثقه، ونقل ابن أبي حاتم تضعيفه عن أبيه، وذكره ابن حبان في «ثقاته» على عادته[4].

فانفراد مثل هذا الراوي عن شيخ مكثر مثل نافع دون سائر أصحابه المعروفين مثل عبيدالله بن عمر ومالك وأيوب السختياني والليث بن سعد[5]

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب: ٩٦/٢، وتعجيل المنفعة: ١٩٤/١، والكاشف: ٣٩٥/١، والتقريب: ص ١٩١، وتحرير التقريب: ٦٩/٢.

(٢) رواه البخاري في التاريخ الكبير (٣١٤/١/١) في ترجمة إبراهيم قعيس، وأشار إليه الترمذي في سننه (٢٢٥٩).

(٣) المنتخب: ١٧٠ رقم ٩٠.

(٤) انظر: التاريخ الكبير: ٣١٤/١/١، والجرح والتعديل: ١٥١/٢، والثقات: ٢١/٦، ولسان الميزان: ١٩٣/١.

(٥) انظر: سؤالات أبي عبدالله بن بكير، وغيره للدارقطني، ص ٥٤، وشرح العلل: ص ٢٦٠ - ٢٦١.

دليل على نكارته لأنه لو كان محفوظاً عن نافع لكان أولى الناس بروايته تلاميذه المعروفون بملازمته وحفظ حديثه واستيعابه.

المثال الثالث: قال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثنا وكيع قال: حدثنا أبو بكر بن عبدالله النهشلي، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن علي، أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة «ثم لا يعود» قال: وكان قد شهد معه صفين.

قال أبي: لم يروه عن عاصم غير أبي بكر النهشلي أعلمه»(١).

وأبو بكر النهشلي وثقه الإمام أحمد وأبو داود وابن معين والعجلي وابن مهدي وقال أبو حاتم: شيخ صالح يكتب حديثه، وضعفه ابن حبان وحده، وقال فيه الذهبي: هو حسن الحديث صدوق، وكذا قال فيه الحافظ ابن حجر «صدوق، رمي بالإرجاء» فتعقبه صاحبا التحرير بقولهما: «بل ثقة» ثم ذكرا من وثقه من الأئمة، وعلى كل حال فالرجل لا ينزل عن مرتبة الصدوق ممن يقبل حديثه ويحسن(٢)، لكن الإمام أحمد هنا أشار إلى تعليل هذا الحديث بتفرد أبي بكر النهشلي به عن شيخه عاصم بن كليب(٣)، دون سائر أصحابه المشهورين بالرواية عنه، كابن عون، وشعبة، وزائدة، وأبي الأحوص، وشريك، والسفيانين، وأبي عوانة وغيرهم(٤)، وخاصة أنه كان قليل الحديث، كما وصفه بذلك ابن سعد(٥)، فكيف يغيب هذا الحديث عنهم جميعاً ويرويه من هو دونهم في الحفظ والإتقان؟!

---

(١) العلل: ٣٧٤/١ رقم (٧١٧).

(٢) انظر: الجرح والتعديل: ٣٤٤/٢/٤، والتقريب: ص ٥٥٢، وتحرير التقريب: ١٦٤/٤.

(٣) هو عاصم بن كليب بن شهاب بن المجنون الجَرْميُّ الكُوفيُّ، صدوق رمي بالإرجاء، وقد وثقه غير واحد من الأئمة، مات سنة ١٣٧هـ، انظر: التقريب: ص ٢٢٩، وتهذيب التهذيب: ٢٥٩/٢، وتحرير التقريب: ١٦٨/٢.

(٤) انظر: تهذيب التهذيب: ٢٥٩/٢.

(٥) المصدر نفسه.

وقد أشار عثمان الدَارِمِيّ إلى ما أشار إليه الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ فقال عقب روايته لهذا الحديث عن علي: «وليس أبو بكر النهشلي ممن يحتج بروايته، أو تثبت به سنة لم يأت بها غيره»(١).

المثال الرابع: قال مُهَنَّا: قلت لأحمد ويحيى: حدثوني عن عبدالمجيد بن أبي رواد عن عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**لكل أمة فرعون، وفرعون هذه الأمة معاوية بن أبي سفيان**»، فقالا جميعاً: **ليس بصحيح، وليس يعرف هذا الحديث من أحاديث عبيدالله**، ولم يسمع عبدالمجيد بن أبي رواد عن عبيدالله شيئاً ينبغي أن يكون عبدالمجيد ذاته سمعه من إنسان فحدث به»(٢).

ومراد الإمام أحمد ويحيى أن عبيدالله بن عمر راو مكثر له تلاميذ مشهورون، كالحمادين، والسفيانين، وشعبة، ومعمر بن راشد، وزائدة وعبدالله بن المبارك وابن نمير ويحيى القطان وغيرهم كثير(٣)، فكيف يغفل هؤلاء الحفاظ عن رواية مثل هذا الحديث وينفرد بروايته فقط عبدالمجيد بن أبي رواد مع أنه دونهم في الحفظ والإتقان(٤)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن عبدالمجيد بن أبي رواد لا يعرف له سماع من عبيدالله بن عمر فهذه قرينة أخرى تدل على أنه سمعه من غيره من بعض الضعفاء والمتهمين ثم أسقط ذكره مما يوهم أنه سمع الحديث من عبيدالله، فالتفرد إضافة إلى قرينة عدم صحة سماع عبدالحميد من عبيدالله يدلان دلالة قوية على أن الحديث غير صحيح، هذا مع أن عبدالمجيد بن أبي رواد هو ثقة عند الإمام أحمد وعند يحيى بن معين(٥) ومع ذلك أعلاَّ ما تفرد به.

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي: ٨١/٢.

(٢) المنتخب: ٢٢٧ رقم ١٣٥

(٣) انظر: تهذيب التهذيب: ٢٦/٣.

(٤) هو عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد صدوق يخطئ وكان مرجئاً، أفرط ابن حبان فقال: متروك، من التاسعة، مات سنة ست ومائتين، (التقريب: ٣٠٢).

(٥) انظر: التهذيب: ٦٠٦/٢.

النوع الثاني: نماذج لأحاديث أشار الإمام أحمد إلى تعليلها بالتفرد

وهذا النوع هو الغالب على صنيع الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ بل هو الشائع عند جمهور النقاد، ومن هاهنا تأتي صعوبة كتب العلل وغموضها، إلاَّ على الممارس الفطن، إذ أنها لا تصرح بحيثيات الحكم على الأحاديث، ولا تفصل في شرح القرائن المعتمدة في التعليل أو الترجيح، وإنما تشير إشارات عبارة في بعض الأحيان مما يدركه أهل المعرفة، وتسكت عن ذلك في أحايين كثيرة، ويمكن أن نقسم هذا النوع إلى حالات أربع حسب حالة التفرد:

الحالة الأولى: أحاديث أعلت بسبب تفرد رواة ضعفاء

المثال الأول: قال ابن مشيش: «سألت أحمد عن سهل بن سعد الساعدي أن النبي ﷺ وعظ رجلاً فقال: «**ازهد في الدنيا يحبك الله، وازهد فيما في أيدي الناس يحبك الناس**»[1].

فقال: لا إله إلاَّ الله! تعجباً منه، من يروي هذا؟ أو عمن من هذا؟ فقلت: خالد بن عمرو.

فقال: وقعنا في خالد بن عمرو، ثم سكت»[2].

خالد بن عمرو القرشي ضعيف عند أهل الحديث، قال فيه الإمام

---

(١) رواه ابن ماجه (٤١٠٢)، وابن حبان في «روضة العقلاء» ص ١٤١، والطبراني في الكبير (٥٩٧٢) والقضاعي في «مسند الشهاب» (٦٤٢) وأبو نعيم في «الحلية» ٢٥٢/٣ ـ ٢٥٣، و١٣٦/٧، وفي «تاريخ أصبهان» ٢٤٤/٢ ـ ٢٤٥، وابن عدي في « الكامل» ٩٠٢/٣، والعقيلي في «الضعفاء» ١١/٢، والحاكم ٣١٣/٤، من طرق عن خالد بن عمر القرشي عن سفيان الثوري، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد.
وقال البوصيري في «الزوائد»: هذا إسناد ضعيف، وقال فيه الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ورده عليه الذهبي بقوله: «خالد وضاع».

(٢) المنتخب: ص ٣٧ رقم (١).

أحمد: منكر الحديث، وقال مرة ليس بثقة، يروي أحاديث بواطيل.

وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال مرة: كان كذاباً يكذب حدَّث عن شعبة أحاديث موضوعة.

وقال البخاري وأبو زرعة: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: متروك الحديث ضعيف، ونسبه صالح بن محمد، وابن عدي إلى وضع الحديث، وضعفه وكذبه آخرون(١).

وسفيان الثوري إمام مشهور مكثر له أصحاب كثيرون معروفون، فانفراد خالد بن عمر عنه بمثل هذا الحديث مما لا يقبل، وهذا ما أشار إليه الإمام أحمد بقوله: «وقعنا في خالد بن عمرو، ثم سكت»، فمراده الإنكار على من ذكر له شيئاً من حديث خالد هذا، فإنه لا يشتغل به(٢).

وقال العقيلي ـ عقب روايته هذا الحديث ـ: «ليس له أصل من حديث سفيان الثوري وقد تابعه محمد بن كثير الصنعاني، ولعله أخذه عنه ودلَّسه، لأن المشهور به خالد هذا»(٣).

فخالد اشتهر بهذا الحديث وتفرد به وكل من رواه عن سفيان غيره، فإنه أخذه منه ودلسه، ومن ثم فلا يعتد بروايته ولا متابعته لأنها متابعة صورية وليست حقيقية، ومن هنا ندرك تساهل من صحح هذا الحديث أو حسّنه كالحاكم(٤)، والنووي(٥)، وابن حجر(٦)، والألباني(٧).

---

(١) انظر: التهذيب: ٥٢٨/١، والتقريب: ص ١٢٩، والتحرير: ٣٤٩/١.
(٢) جامع العلوم والحكم: ١٧٦/١.
(٣) الضعفاء: ١١/٢.
(٤) انظر: مستدرك الحاكم: ٣١٣/٤.
(٥) انظر: جامع العلوم والحكم: ١٧٦/١.
(٦) انظر: بلوغ المرام: ص ٢٧٢.
(٧) انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٦٦١/٢ ـ ٦٦٤، (٩٤٤).

المثال الثاني:

قال عبدالله: «حدثني أبي: نا عباد بن العوام حدثني شيخ عن الزهري، قال: قال رسول الله ﷺ: **«نعم الشيء الهدية بين يدي الحاجة»** قال أبي: يقولون: إنه سليمان بن أرقم، وسليمان لا يساوي حديثه شيئاً»[(١)]. فهذا الحديث تفرد به عن الزهري سليمان بن أرقم وهو ضعيف عند أهل الحديث[(٢)].

والزهري إمام كبير مكثر له أصحاب مشهورون بحفظ حديثه وطول ملازمته كمالك بن أنس وشعيب ابن أبي حمزة وابن عيينة، ويونس بن يزيد، وعُقيل، والزُّبَيْدي، وغيرهم[(٣)]، فكيف يفوتهم كلهم هذا الحديث ويتفرد بروايته من هو دونهم في الحفظ والإتقان لحديث الزهري، فهذا دليل على أنه غير محفوظ عنه.

المثال الثالث:

قال الأثرم: «قلت لأبي عبدالله: روى الحكم بن عطيَّة، عن ثابت، عن أنس أن النبي ﷺ كان يدخل المسجد وفيه المهاجرون والأنصار ما منهم رجل يرفع رأسه، ولا يحل حبوته إلاَّ أبو بكر وعمر يبتسم إليهما ويبتسمان إليه»[(٤)]. فأنكره[(٥)].

والحكم بن عطية ضعيف عند أهل الحديث، قد ضعفه أبو داود الطيالسي، والنسائي، وأبو أحمد الحاكم، وسليمان بن حرب، والترمذي، وأبو حاتم، وأبو داود وابن حبان[(٦)].

---

(١) العلل: ٣٩٣/٢ رقم ٢٧٥٦، وانظر: الضعفاء للعقيلي: ١٢١/٢ ـ ١٢٢، والمنتخب: ص ٧٣.

(٢) انظر: تهذيب التهذيب: ٨٣/٢، والتقريب: ص ١٨٩.

(٣) انظر: سؤالات ابن بكير: ص ٤٩ ـ ٥٠، وشرح العلل: ٢٦٨ ـ ٢٧٠.

(٤) الحديث في مسند أحمد: (١٥٠/٣).

(٥) المنتخب: ص ١٨٨ رقم (١٠٣).

(٦) انظر: التهذيب: ٤٦٨/١، وتحرير التقريب: ٣١١/١.

وقال المروذي: «قلت لأبي عبدالله: الحكم بن عطية كيف هو؟ قال: البصري؟ قلت: نعم، الذي روى عن ثابت، قال: كان عندي ليس به بأس، ثم بلغني أنه حدَّث بأحاديث مناكير، وكأنه ضعَّفه»[1].

فتفرد هذا الراوي عن مثل ثابت البناني الذي هو إمام مكثر مشهور له أصحاب معروفون بجمع حديثه وإتقانه كشعبة وحماد بن سلمة ومعمر وغيرهم[2] بحديث ليس عند جميعهم دليل على نكارته. إذ لو كان محفوظاً عن ثابت لكان أولى الناس بروايته أصحابه المشهورون.

المثال الرابع:

قال حنبل: «حدثني أبو عبدالله: ثنا زيد بن حباب: حدثني علي بن مسعدة، عن قتادة، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: **«كل بني آدم خطَّاءٌ، وخير الخطَّائين التوابون»**[3].

قال أبو عبدالله: هذا الحديث منكر»[4].

وعلي بن مَسْعَدَة ضعفه غير واحد من أهل الحديث، كالبخاري وأبي داود، والنسائي وابن حبان والعقيلي وقال ابن عدي أحاديثه غير محفوظة.

وقد وثقه أبو داود الطيالسي، وقال ابن معين: صالح، وفي رواية:

---

(١) موسوعة أقوال الإمام أحمد: ٢٨٧/١.

(٢) انظر: شرح العلل: ص ٢٧٩ ـ ٢٨١.

(٣) أخرجه الترمذي في أبواب صفة القيامة والرقائق والورع رقم (٢٤٩٩) ٦٥٩/٤، وابن ماجه في الزهد باب ذكر التوبة وأحمد في مسنده (١٢٦٧٣) ٥٣/٤، والدارمي في سننه (٢٦٢٧) ٧٥٩/٢، من كتاب الرقاق، باب التوبة، والحاكم في مستدركه (٧٦١٧) ٢٧٢/٤، كتاب التوبة والإنابة، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وأبو يعلى في مسنده (٢٩٢٢) ٣٠١/٥، والبيهقي في شعب الإيمان، رقم (٧١٢٧) ٤٢٠/٥، وقال تفرد به علي بن مسعدة، ورواه ابن حبان في المجروحين (٨٨٨/٢) في ترجمة علي بن مسعدة، كلهم عن علي بن مسعدة عن قتادة عن أنس.

(٤) المنتخب: ٩٣ رقم (٣٧).

ليس به بأس، وقال أبو حاتم: لا بأس به، فالرجل ضعيف يُعتبر به[1].

فمثله لا يحتمل تفرده لا سيما وأنه تفرد به عن قتادة، وهو حافظ مكثر له أصحاب حفاظ أثبات قد جمعوا حديثه وحفظوه أشهرهم وأثبتهم فيه: سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي وشعبة، فلو كان هذا الحديث محفوظاً عن قتادة لرواه واحد من هؤلاء على الأقل، فلما لم يرو واحد من أصحاب قتادة المتثبتين فيه، وإنما تفرد به عنه علي بن مسعدة على ما فيه من ضعف دل ذلك على أن هذا الحديث منكر عن قتادة، وليس له أصل من حديثه.

لذا قال الترمذي ـ عقب روايته هذا الحديث ـ: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلاَّ من حديث علي بن مسعدة عن قتادة».

وساق ابن عدي هذا الحديث وحديثاً آخر في ترجمة علي بن مسعدة من «كامله» ثم قال: «وله غير ما ذكرت عن قتادة، وكلها غير محفوظة»[2].

ومن هنا ندرك تساهل من صححه كالحاكم[3]، أو قوى إسناده كالحافظ ابن حجر في بلوغ المرام[4]، أو حسنه كالشيخ الألباني[5]. رحم الله الجميع.

الحالة الثانية: أحاديث أعلت بسبب تفرد مجهولين

المثال الأول: قال حنبل: «حدثني أبو عبدالله: ثنا حسين بن محمد: ثنا دُوَيد، عن أبي إسحاق، عن زرعة، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: **«الدنيا دارُ من لا دَار له، ولها يجمع من لا عقل له»**[6]. قال: هذا حديث منكر»[7].

---

(١) التهذيب: ١٩٢/٣، وتحرير التقريب: ٥٤/٣.

(٢) الكامل: ٢٠٧/٥، وانظر التعليق على المنتخب: ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٣) المستدرك: ٢٧٢/٤.

(٤) ص ٢٧٣.

(٥) انظر التعليق على مشكاة المصابيح: ٧٢٤/٢.

(٦) أخرجه الإمام أحمد في مسنده: (٧١/٦).

(٧) المنتخب: ٤٤ رقم (٥).

ودويد هذا غير معروف عند أهل الحديث، ولا يذكر إلاَّ بحديثه هذا، لذا لا نجد من ذكر ترجمته ولا نجد فيه إلاَّ قول الدارقطني: «دُوَيد، لم ينسب، يروي عن أبي إسحاق، عن زرعة، عن عائشة: الدنيا دار من لا دار له، ولها يجمع من لا عقل له»[1].

قال: «وله أحاديث نحو هذا في الزهد»[2].

فمثل هذا الراوي لا يحتمل تفرده عن مثل أبي إسحاق[3] الذي له أصحاب معروفون كشعبة وإسرائيل حفيده، والثوري، وزهير بن معاوية[4]. وتفرده دليل على نكارة الحديث وعدم صحته، لأنه لو كان صحيحاً لما غاب عن أكثرهم فضلاً عن جميعهم.

المثال الثاني: قال مُهَنَّا: «حدثنا خالد بن خداش، ثنا عبدالله بن وهب، ثنا السري بن يحيى أن شجاعاً حدَّثه عن أبي طيبة، عن عبدالله بن مسعود، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**من قرأ سورة الواقعة في ليلة لم تصبه فاقة**». قال أحمد: هذا حديث منكر.

وقال: السري بن يحيى ثبت، ثقة ثقة، وشجاع الذي روى عنه السري لا أعرفه، وأبو طيبة هذا لا أعرفه، والحديث منكر»[5].

فتفرد مثل هذين المجهولين عن مثل ابن مسعود في كثرة أصحابه واشتهار حديثه دليل على عدم صحته.

---

(١) المؤتلف: ٢/١٠٠٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) هو عمرو بن عبدالله بن عبيد، أبو إسحاق السبيعي، ثقة مكثر عابد، من الثالثة اختلط بآخرة، مات سنة تسع وعشرين ومئة، وقيل قبل ذلك، روى له الجماعة، انظر: التقريب: ص ٣٦٠، وتهذيب التهذيب: ٣/٢٨٤ ـ ٢٨٥.

(٤) انظر: سؤالات ابن بكير: ص ٥٥.

(٥) المنتخب: ١١٦، رقم (٤٩٧).

الحالة الثالثة: أحاديث أعلت بسبب تفرد رواة متروكين ومتهمين

المثال الأول: قال مُهَنَّا: «قلت لأحمد حدثوني عن محمد بن بكار عن حفص بن عمر، عن صالح بن حسان، عن محمد بن كعب، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تأخذوا العلم إلاَّ عمن تجيزون شهادته**».

قال: ليس بصحيح، هذا حديث موضوع، من قبل صالح بن حسَّان هذا رجل مدني متروك الحديث»[(1)].

هذا الحديث تفرد بروايته صالح بن حسان وهو ممن لا يحتمل تفرده لضعفه الشديد وكونه متروكاً عند أهل الحديث[(2)].

قال الخطيب في الكفاية[(3)]: «تفرد بروايته صالح بن حسان، وهو ممن أجمع نقاد الحديث على ترك الاحتجاج به لسوء حفظه وقلة ضبطه، وكان يروي هذا الحديث عن محمد بن كعب تارة متصلاً، وأخرى مرسلاً، ويرفعه تارة، ويوقفه أخرى».

فالعلة في هذا الحديث هي تفرد صالح بن حسان به كما أشار إليه الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ.

المثال الثاني: قال حنبل: قال حنبل: ثنا أبو عبدالله: ثنا حسن بن يحيى ـ من أهل مرو ـ: ثنا أوس بن عبدالله بن بريدة: حدثني سهل بن عبدالله عن أبيه، عن جده، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ستكون بعدي بعوث كثيرة، فكونوا في بعث خراسان، ثم انزلوا مدينة مرو، فإنه بناها ذو القرنين ودعا لها بالبركة ولا يضُر أهلها سوء**».

قال أبو عبدالله: هذا حديث منكر»[(4)].

---

(1) المنتخب: ١٥١ رقم (٧٣).

(2) انظر: المجروحين: ٣٦٤/١، والكامل لابن عدي: ٣٩١/٢، وتاريخ بغداد: ٣٠١/٩، والعلل المتناهية: ١٣١/١.

(3) ص ١٥٩.

(4) المنتخب: ٦٨ رقم (١٧).

فهذا الحديث استنكره الإمام أحمد وغيره من الأئمة وأعلوه بسبب تفرد أوس بن عبدالله بن بريدة عن أخيه سهل، وهو رجل متروك[1]، قال العقيلي: «لا يعرف إلاَّ من حديث أوس هذا»[2].

وقال الطبراني: «لا يروى عن بريدة إلاَّ بهذا الإسناد، تفرد به أوس»[3].

وقال الدارقطني: في الأفراد:

«غريب من حديث عبدالله عن أبيه، لم يرو عنه غير ابنه سهل، تفرد به عنه أخوه أوس بن عبدالله بن بريدة»[4].

وقال البيهقي: «هذا حديث تفرد به أوس بن عبدالله، لم يروه غيره»[5]، وساقه ابن عدي في ترجمة أوس من الكامل[6]، فنصوص النقاد كلها تشير إلى ما أشار إليه الإمام أحمد من أن علة هذا الحديث هو تفرد أوس بن عبدالله به[7].

الحالة الرابعة: أحاديث أعلت بسبب تفرد رواة ثقات

المثال الأول: قال الخلال: «أخبرني محمد بن هارون، أن مثنى الأنباري حدثهم، أنه سأل أبا عبدالله عن الحديث الذي جاء: «**أنتم اليوم في زمان من عمل بالعشر مما أمر به نجا**» فلم يعرفه.

فحدثه به رجل فلم يعرفه»[8].

---

(١) انظر: المجروحين: ١/٣٤٨، والكامل: ١/٤١١، والميزان: ١/٢٧٨٩، ولسان الميزان: ١/٤٧٠، والمعرفة والتاريخ: ٣/٣٥٤، والعلل المتناهية: ١/٣١٨، وتعجيل المنفعة: ص ٥٢.

(٢) الضعفاء: ١/١٢٤.

(٣) المعجم الأوسط: ٨/١٤١، وانظر: مجمع البحرين: ٤٠٠٢.

(٤) أطرافه لابن طاهر: ١٤٩٥.

(٥) دلائل النبوة: ٦/٣٣٣.

(٦) ١/٤١١.

(٧) انظر: التعليق على المنتخب: ٦٨ ـ ٧١.

(٨) المنتخب: ٩١، رقم (٣٦).

هذا الحديث مما انفرد به نعيم بن حماد عن سفيان بن عُيينة عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعاً[1].

ونعيم بن حماد وإن كان صدوقاً[2]، لكن تفرده عن سفيان بن عيينة وهو إمام مشهور ومكثر دون أصحابه مؤشر قوي على وهمه وخطأه في هذا الحديث.

وخاصة أن له أوهاماً أحصاها له الحفاظ، وهذا منها، ونصوص النقاد تؤكد ما ذهب إليه الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ.

قال الطبراني: «لم يروه عن سفيان إلاَّ نعيم»[3] وقال أبو نعيم:

---

(١) أخرجه الطبراني في الصغير (١١٢٧)، وابن عدي في الكامل (١٨/٧)، وأبو نعيم في الحلية ٣١٦/٧، من طرق عن نعيم بن حماد به.

(٢) هو نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي، أبو عبدالله المروزي، نزيل مصرَ، صدوق يخطئ كثيراً، فقيه عارف بالفرائض من العاشرة، مات سنة ثمان وعشرين أي (٢٢٨هـ) على الصحيح، وقد تتبع ابن عدي ما أخطأ فيه، وقال: باقي حديثه مستقيم، ولقد تعقب صاحبا التحرير الحافظ بقولهما: «بل ضعيف، ضعفه غير واحد من الأئمة، لكن بعضهم قوّى أمره وأحسن الثناء عليه بسبب نصرته للسنة وشدة بأسه في مقاومة أعدائها...»، تحرير التقريب: ٢١/٤.
وهذا الحكم فيه نظر كبير، فإن الرجل أنكرت عليه أحاديث معروفة فاتهمه بعض أهل الحديث بسببها. ودافع عنه يحيى وغيره، وبينوا أنها وهم، وقد تتبع النقاد هذه الأحاديث كابن عدي. فهو ثقة في غير ما وهم فيه، ومن وثقه أكثر وأشهر، ولم يصح رميه بالكذب. فقد وثقه أحمد، وقال يحيى: كان من أهل الصدق، وقال العجلي: ثقة، وقال ابن أبي حاتم: محله الصدق، وذكره ابن حبان في الثقات وقال ربما أخطأ ووهم، وقال ابن يونس: كان يفهم الحديث وروى أحاديث مناكير عن الثقات، وقال ابن عدي ـ مع أنه تتبع ما أخطأ فيه «وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيماً» وقال سلمة بن قاسم: كان صدوقاً، وهو كثير الخطأ، [تهذيب التهذيب: ٢٣٤/٤ ـ ٢٣٥]، وقد ضعفه بعض أهل الحديث كيحيى بن معين في رواية عنه، و أبو داود والنسائي، واتهمه الأزدي ولا عبرة بكلامه فإنه متهم، والحكاية التي بنى عليها لا تصح، لذا قال فيه الذهبي في الكاشف (٢٠٧/٣): «مختلف فيه»، وخلاصة الأمر فيه أنه صدوق حسن الحديث إن شاء الله. (انظر: الجرح والتعديل: ٤٦٣/٨، وتذكرة الحفاظ: ٤٢٠/١، والسير: ٦٦٠/١، والثقات: ٢١٩/٩، والميزان: ٤١/٧، والكامل: ١٦١/٧، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: ١٦٤/٣ ـ ١٦٥، والمغني: ٧٠٠/٢.

(٣) المعجم الصغير: (١١٢٧).

«غريب، تفرد به نعيم عن سفيان»[1].

وقال ابن عدي: «وهذا الحديث ـ أيضاً ـ معروف، لا أعلم رواه عن ابن عيينة غيره»[2]، ومراد ابن عدي بقوله «معروف» أي معروف ومشهور من حديث نعيم.

وقال أبو حاتم: «هذا عندي خطأ، رواه جرير وموسى بن أعين، عن ليث، عن معروف، عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسل»[3].

إذن فنعيم بن حماد قد انقلب عليه هذا الحديث وجعل له إسناداً آخر.

وقال الذهبي: «هذا حديث منكر لا أصل له من حديث رسول الله ﷺ ولا شاهد ولم يأت به عن سفيان سوى نعيم، وهو مع إمامته منكر الحديث»[4].

وكان الحفاظ ينكرون هذا الحديث على نعيم بن حماد في زمانه فقد قال نعيم: «هذا حديث ينكرونه، وإنما كنت مع ابن عيينة، فمر بشيء فأنكره، ثم حدثني بهذا الحديث»[5].

وقد بين الذهبي وجه ما ذكره نعيم بن حماد فقال: «قلت هو صادق في سماع لفظ الخبر من سفيان، والظاهر والله أعلم أن سفيان قاله من عنده بلا إسناد، وإنما الإسناد قاله لحديث يريد أن يرويه، فلما رأى المنكر تعجب وقال ما قال عقب ذلك الإسناد فاعتقد نعيم أن ذلك الإسناد لهذا القول، والله أعلم»[6].

فتفرد نعيم بن حماد كان دليلاً قوياً لتعليل هذا الحديث عند النقاد.

---

(١) الحلية: ٣١٦/٧.
(٢) الكامل: ١٨/٧.
(٣) العلل: ٤٢٩/٢ رقم (٢٧٩٤).
(٤) تذكرة الحفاظ: ٤١٨/٢ ـ ٤١٩.
(٥) الكامل: ١٨/٧، والسير: ٦٠٦/١٠.
(٦) السير: ٦٠٦/١٠.

المثال الثاني: قال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثنا عبدالرحمن بن مهدي قال: حدثنا عبدالله بن المبارك عن يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن أبا بكر لما بعث الجنود إلى نحو الشام، يزيد بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، وشرحبيل بن حسنة مشى أبو بكر مع أمراء جنوده يودعهم فذكر الحديث بطوله.

سمعت أبي يقول: هذا «حديث منكر»، ما أظن من هذا شيئاً، هذا من كلام أهل الشام أنكره أبي على يونس من حديث الزهري، كأنه عنده من حديث يونس عن غير الزهري»(١).

فهذا الحديث مما أنكره الإمام أحمد وأعله بسبب تفرد يونس بن يزيد(٢) به، وهو وإن كان ثقة إلاَّ أن تفرده بالحديث دون سائر أصحاب الزهري كمالك وشعيب بن أبي حمزة وابن عيينة وعُقيل والزُّبيدي وغيرهم يدل على أن الحديث غير محفوظ عنه، وإنما وهم فيه يونس بن يزيد ودخل له حديث في حديث.

ومن خلال هذه الأمثلة والنماذج نصل إلى النتائج التالية:

١ ـ أهمية التفرد في إدراك علة الأحاديث.

٢ ـ الغالب على هذه الأحاديث أنها من تفردات الضعفاء، والأمر طبيعي، لأن الضعيف هو الذي ينفرد بشيء غير معروف عند الثقات.

٣ ـ تفرد الثقة بشيء دون أصحابه عن إمام مكثر مشهور يتوقف فيه حتى نتبين هل هو نتيجة حفظه فيكون من غرائب الصحاح، أو نتيجة وهمه وخطَئِه فيكون من الغرائب المنكرة.

---

(١) العلل: ٣/١٧٠ رقم (٤٧٥٧).

(٢) هو يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي، بفتح الهمزة وسكون التحتانية بعد لام، أبو يزيد مولى آل أبي سفيان: ثقة إلاَّ أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ، من كبار السابعة، مات سنة تسع وخمسين أي (١٥٩)، وقيل سنة ستين، روى له الجماعة، التقريب: ص ٥٤٣، وانظر: تهذيب التهذيب: ٤/٤٧٤ ـ ٤٧٥.

٤ ـ الملاحظ على أغلب هذه التفردات أنها وقعت في الطبقات المتأخرة كأصحاب الطبقة السابعة: كيونس بن يزيد، وأبي بكر النهشلي، وسليمان بن أرقم، والحكم بن عطية، وعلي بن مسعدة. والتاسعة: كعبد الحميد بن أبي رواد، وخالد بن عمرو. والعاشرة: كنعيم بن حماد. وفي الطبقات المتأخرة يكون من شأن الحديث أن ينشر ويشتهر وتتعدد مخارجه ورواته فانفراد راوٍ به في مثل هذه الطبقات دليل على خَطئِهِ ووهمه إلاَّ أن يثبت العكس.

٥ ـ لاحظنا أن الإمام أحمد ردَّ بعض التفردات الواقع في الطبقات المتقدمة والتي من شأنها عدم انتشار الحديث وتعدد مخارجه وناقليه، فتفرد الثقات في مثل هذه الطبقات لا يؤثر غالباً لأنه الحالة العامة للرواية، فيقبل مثل هذا التفرد، إلاَّ إذا كان المتفرد به مجهولاً لا تعرف عدالته أو متروكاً كدويد وشجاع وأبي طيْبَة في الطبقة الثالثة، وقد استنكر الإمام أحمد تفردهم لجهالتهم.

وصالح بن حسان وأوس بن عبدالله قد استنكر الإمام أحمد تفردهما وهما من الثالثة أيضاً لكونهما متروكين عند أهل الحديث.

٦ـ ربما يستنكر الإمام أحمد بعض تفردات الثقات إذا غلب على ظنه أنهم أخطأوا في روايتها، وخاصة ممن لم يصل إلى درجة الحافظ المكثر المتقن كنعيم بن حماد ويونس بن يزيد.



المطلب الثاني: المخالفة وأثرها في التعليل

مقدمات نظرية

قبل الخوض في ذكر الأمثلة والنماذج على اعتبار المخالفة قرينة مهمة من قرائن التعليل عند الإمام أحمد يحسن بنا ذكر بعض المقدمات النظرية

التي تعين على فهم تفاصيل هذه المسألة، وتتمثل في: تعريف المخالفة وأسبابها، وضابطها، وصورها، وأحكامها، وأهميتها عند نقاد الحديث.

تعريف المخالفة وبيان أسبابها

لم أجد لها تعريفاً دقيقاً في كتب علوم الحديث ومصطلحه، لذا اجتهدت في تعريفها حسب ممارستي لكتب الحديث وعلله، فأقول:

«هي التغاير[1] الواقع بين الرواة عن شيخهم في سياق إسناد حديث ما أو متنه».

وسبب هذا التغاير في بعض الأحيان كثرة طرق هذا الحديث وتعدد مخارجه أو لاتساع الشيخ في الرواية، وأحياناً يكون سببه الوهم والغلط.

وتكثر المخالفة وتقل حسب كثرة تلاميذ الشيخ وقلتهم، فكلما كثر أصحابه وتلاميذه كثر الاختلاف في حديثه، وكلما قل أصحابه وتلاميذه قل الاختلاف في حديثه، وهذا راجع إلى اختلاف مراتبهم في الضبط والإتقان، وطول الملازمة للشيخ أو قلتها.

ضابطها

حتى يكون الاختلاف معتبراً يتعين فيه أن يكون المخرج واحداً، قال ابن الصلاح: «وينبغي في التعارض أن يكون المخرج واحداً، وإلاَّ فتعد الوجوه المختلفة طرقاً مستقلة»[2].

---

(١) لم أعبر بالاختلاف حتى لا يكون في التعريف دوراً، ولم أعبر بالتعارض ـ كما هو مستعمل عند بعض العلماء ـ لأن التغاير أعم وأشمل، والتعارض أخص، لأن من الاختلاف ما ليس فيه تعارض، فالتعبير بالتغاير يجعل التعريف جامعاً، وقولي عن شيخهم قيد يخرج به الاختلاف الذي لا يكون عن مخرج واحد فهي طرق مستقلة، وبهذا يكون التعريف مانعاً.

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح: ص٩٤ وص ١١٧ دار الكتاب العربي.

صور المخالفة

يقع الاختلاف من الرواة في أمور كثيرة غير محصورة، فيها ما يؤثر في القبول، وفيها ما لا يؤثر فيه، كاختلافهم في العبارات والألفاظ بحيث لا يتغير المعنى المقصود، وكذا في التقديم والتأخير، وصيغ التلقي مثل حدثنا وأخبرنا ونحوهما.

وجدير بالذكر أن الاختلاف في صيغ التلقي يؤثر أحياناً في الصحة والقبول، كالاختلاف في التصريح بالسماع بالنسبة إلى رواية من وصف بالتدليس أو الإرسال[١].

وأما الاختلاف المؤثر فتارة يكون في السند، وتارة يكون في المتن، فالذي في السند يتنوع أنواعاً: تعارض الوصل والإرسال، وتعارض الوقف مع الرفع، وتعارض الاتصال والانقطاع، والتعارض في شيخ الراوي، مثلاً: أن يروي الحديث قوم عن رجل عن تابعي عن صحابي، ويرويه غيرهم عن ذلك الرجل عن تابعي آخر عن الصحابي نفسه، وتعارض في زيادة رجل في أحد الإسنادين، وتعارض في الجمع والإفراد في الرواية، مثلاً: أن يرويَ الحديث قوم عن رجل عن فلان وفلان، ويرويه غيرهم عن ذلك الرجل عن فلان مفرداً.

وأما الاختلاف في المتن فيتنوع أنواعاً: منها تعارض الإطلاق والتقييد، وتعارض العموم والخصوص، وتعارض الزيادة والنقصان[٢].

وقد ذكرنا أمثلة كثيرة على صور المخالفة في مبحث أجناس العلل.

حكمها

لقد اعتبر كثير من المتأخرين عند وقوع الاختلاف بين الرواة في الوصل والإرسال والرفع والوقف وغيرها من صور المخالفة أن الحكم للزائد

---

(١) الحديث المعلول: ص ٣٦.

(٢) النكت: ٧٧٧/٢ ـ ٧٧٨.

إذا كان ثقة فيرجح الرفع على الوقف والوصل على الإرسال والاتصال على الانقطاع باعتبار أن كلاً من الرفع والوصل زيادة.

وقد ذكر الإمام ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ الخلاف في هذه المسألة، وحاصله أنه إذا تعارض الوصل والإرسال فالحكم للمرسل، وقيل الحكم للأكثر، وقيل الحكم للأحفظ، سواء أكان المخالف واحداً أم جماعة، وصحح الخطيب البغدادي القول الأخير[١].

ونقل الحافظ العلائي عن شيخه ابن الزَّمَلْكَاني أنه فرَّق بين مسألتي تعارض الوصل والإرسال والرفع والوقف، بأن الوصل في السند زيادة من الثقة تقبل وليس الرفع زيادة في المتن فتكون علة[٢].

وهذه الأحكام العامة بالقبول أو الرد غير مسلمة ولا معتمدة في منهج المحدثين النقاد، فليس مذهبهم القبول مطلقاً أو الرد مطلقاً بل ذلك منوط بالقرائن والأمارات الدالة على الإصابة أو الخطأ.

قال الحافظ ـ رحمه الله ـ: «إن تعليلهم الموصول بالمرسل أو المنقطع، والمرفوع بالموقوف أو المقطوع، ليس على إطلاقه، بل ذلك دائر على غلبة الظن بترجيح أحدهما على الآخر بالقرائن التي تحفه»[٣].

وقال ابن دقيق العيد: «من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند، أو رافع وواقف، أو ناقص أو زائد، أن الحكم للزائد لم يصب في هذا الإطلاق فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً، وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول»[٤].

وقال الحافظ السخاوي: «إنه لا حكم في تعارض الوصل والرفع مع

---

(١) انظر: علوم الحديث: ص ٦٤ ـ ٦٥.
(٢) النكت: ٢/٦٩٥.
(٣) المصدر نفسه: ٢/٧٤٦.
(٤) نقله الصنعاني في توضيح الأفكار: ١/٣٤٣.

الإرسال والوقف بشيء معين، بل إن كان من أرسل أو وقف من الثقات أرجح قدِّمَ، وكذا بالعكس»[1].

وقد جزم الحافظ العلائي بذلك فقال: «كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبدالرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأمثالهم يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث»[2].

وسنفرد ـ إن شاء الله ـ في المباحث اللاحقة اعتماد الإمام أحمد على القرائن المختلفة في التعليل أو في الترجيح وليس عنده في ذلك قانون كلي ولا قاعدة ثابتة.

أثر المخالفة في التعليل

تعتبر المخالفة من الدلائل القوية التي تدرك بها العلة وقد سبق كلام الإمام ابن الصلاح في ذلك، وهو قوله: «ويستعان على إدراكها (أي العلة) بتفرد الراوي وبمخالفته غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك»[3].

فلا يمكن الوصول إلى العلة والكشف عنها إلاَّ بجمع طرق الحديث المختلفة في سياق واحد، والنظر في كل راو من طبقات الإسناد هل تفرد أم شارك، وفي حالة مشاركته لغيره فهل وافق أم خالف، قال الخطيب البغدادي: «السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم في الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط»[4].

وقد اهتم الأئمة النقدة بهذه المسألة وجعلوها أهم معايير نقد الحديث

(١) فتح المغيث: ٢١٨/١.
(٢) انظر توضيح الأفكار: ٣٤٤/١.
(٣) علوم الحديث: ص ٨١ ـ ٨٢.
(٤) المصدر نفسه.

والحكم على الرواة عندهم، وفي ذلك يقول الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ : «وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإن كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله»[1]؛ وقال أيضاً: «فبجمع هذه الروايات، ومقابلة بعضها ببعض يتميز صحيحها من سقيمها، وتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ، ولذلك أضعف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبدالله بن أبي خثعم، وأشباههم من نقلة الأخبار لروايتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ»[2].

وسنذكر ـ بحول الله ـ في هذا المطلب أمثلة كثيرة توضح مدى اعتماد الإمام أحمد على قرينة المخالفة في تعليل الأحاديث، وسأحرص على أن تكون هذه الأمثلة صريحة في ذكر المخالفة أو الإشارة إليها إشارة قوية.

المثال الأول: قال عبدالله: «قال أبي في حديث حبيبة بنت جحش قال: ابن جريج حدَّث عن ابن عقيل «محمد بن عبدالله بن عقيل وهو خطأ، وقال إنما هو عبدالله بن محمد بن عقيل، وقال: عن حبيبة بنت جحش **خالف الناس**»[3].

فالإمام أحمد بيَّن أن ابن جريج قد أخطأ في موضعين من هذا الحديث: حيث جعل «عبدالله بن محمد بن عقيل» «محمد بن عبدالله بن عقيل» حيث انقلب اسمه، وأخطأ في قوله «حبيبة بنت جحش» وإنما هي «حمنة بنت جحش»، انقلب عليه اسمها أيضاً.

واستدل الإمام أحمد على خَطئِهِ بمخالفته الناس أي كل من روى هذا الحديث.

---

(١) مقدمة صحيح مسلم: ص ٧.
(٢) التمييز: ص ١٦٢.
(٣) العلل: ٥١/٣ رقم (٤١٢٠).

المثال الثاني: وقال عبدالله أيضاً: «حدثني أبي قال: حدثنا وكيع قال: حدَّثني داود بن سوار عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جدِّه قال: قال رسول الله ﷺ: **«مروا صبيانكم بالصلاة إذا بلغوا سبعاً»**[(١)].

قال أبي: **خالفوا وكيعاً في اسم هذا الشيخ** ـ يعني داود بن سوّار[(٢)] ـ وقال الطفاوي[(٣)] محمد بن عبدالرحمن، والبرُّساني[(٤)]: سوَّار أبو حمزة»[(٥)] يريد الإمام أحمد تخطئة وكيع في قوله: «داود بن سوار» حيث انقلب عليه والصواب في اسمه: «سوَّار بن داود» وقد أشار في المسند إلى مثل هذا حيث قال عقب إخراجه هذا الحديث من رواية وكيع: قال الطفاوي محمد بن عبدالرحمن في هذا الحديث: سوَّار أبو حمزة، أخطأ فيه، أي أخطأ فيه وكيع لا الطفاوي.

وقال أبو داود عقب ـ روايته لهذا الحديث من طريق وكيع ـ «وهم وكيع في اسمه»، واستدل الإمام أحمد على خطأ وكيع في تسمية شيخه بمخالفة الجماعة له حيث قال: «خالفوا وكيعاً في اسم الشيخ» ومن هؤلاء: محمد بن عبدالرحمن الطفاوي، والبرُّساني، وعبدالله بن بكر، والنضر بن شُميل، ومغيرة بن موسى[(٦)].

المثال الثالث: وقال عبدالله: «سألت أبي قلت: يصح حديث سمرة

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٤٧/١)، وأحمد في مسنده (١٨٠/٢)، والدولابي في الكنى (١٥٩/١)، وأبو داود في سننه (١٣٣/١)، والدارقطني في سننه (٢٣٠/١)، والبيهقي (٨٤/٣) و(٩٤/٧)، والحاكم (١٩٧/١) كلهم من طريق داود بن سوّار به.

(٢) هو سوَّار بن داود المزي، أبو حمزة الصيرفي البصري: صدوق له أوهام، من السابعة، دق، (التقريب: ص ٢٠٠، والتهذيب: ١٣٠/٢ ـ ١٣١.

(٣) هو محمد بن عبدالرحمن الطفاوي أبو المنذر البصري، صدوق يهم، من الثامنة خ د ت س، (التقريب: ٤٢٧، والتهذيب: ٦٣١/٣ والجرح والتعديل: ٢/٣: ٣٢٣.

(٤) هو محمد بن بكر بن عثمان أبو عبدالله، أبو عثمان ثقة، مات سنة ٢٠٣، انظر: التقريب: ص٤٠٦، والتهذيب ٥٢٢/٣ والجرح والتعديل: ٢١٢/٢/٣.

(٥) المصدر نفسه: ١٤٩/١ رقم (٤٧).

(٦) انظر مصادر التخريج السابقة.

عن النبي ﷺ: «من ترك الجمعة عليه دينار أو نصف دينار يتصدق به»[1].
فقال: قدامة بن وبرة يرويه، لا يعرف[2].

رواه أيوب أبو العلاء[3]، فلم يصل إسناده، كما وصله همام[4]، قال: نصف درهم أو درهم.

خالفه في الحكم: وقصر في الإسناد[5]»[6].

ومراد الإمام أحمد تعليل هذا الحديث من رواية أيوب أبي العلاء إذا أنه روى الحديث مرسلاً ولم يصله، وأخطأ في المتن حيث قال: «فليتصدق بدرهم أو نصف درهم».

---

(١) أخرجه النسائي (٨٩/٣) رقم (١٢٧٢) كتاب الجمعة باب كفارة من ترك الجمعة من غير عذر، وأبو داود في كتاب الصلاة باب كفارة من تركها (الجمعة) ٢٧٧/١ (٨٥٥٣)، وأحمد في مسنده (٨/٥، ١٤)، والطيالسي: ١٢٢/١ (منحة المعبود) وابن أبي شيبة ١٥٤/٢، وابن حبان في كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة ٢٩/٧ (٢٧٨٩)، والحاكم في المستدرك (٤١٥/٨) رقم (٨٥٣٥) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرج لخلاف فيه لسعيد بن بشير، وأيوب بن العلاء، فإنهما قالا: عن قتادة عن قدامة بن ويرة عن رسول الله ﷺ مرسلاً.
وأخرجه البغوي في شرح السنة (٢١٦/٤) كلهم من طريق همام بن يحيى عن قتادة عن قدامة بن ويرة عن سمرة مرفوعاً.

(٢) هو مجهول عند ابن خزيمة والذهبي وابن حجر وذكره ابن حبان في ثقاته، ووثقه ابن معين في رواية الدارمي، انظر: صحيح ابن خزيمة: ١٧٧/٣، والميزان: ٣٨٦/٣، والتهذيب: ٤٣٥/٣، والتقريب: ص ٣٩، والجرح والتعديل: ١٢٧/٧، والكامل: ١٧٧/٧، والثقات: ٣٢٠/٥.

(٣) هو أيوب بن مسكين أبو العلاء التيمي الواسطي القصَّاب، عن المغيري وقتادة وعنه يزيد بن هارون وخلق، وثقه جماعة وقد لُيِّن، مات سنة ١٤٤هـ، (الكاشف: ١٤٧/١) وانظر: الثقات: ٦٠/٦، والكامل: ١٥/٢، والتقريب: ص ٥٨.

(٤) هو همام بن يحيى بن دينار العوذي: بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة أبو عبدالله، أو أبو بكر البصري ثقة، ربما وهم من السابعة مات سنة أربع أو خمس وستين، ع (التقريب: ٥٠٥) وانظر: الكاشف: ٢٢٥/٣، والثقات: ٥٨٦/٧.

(٥) أخرجه أبو داود (٢٧٧/١)، والحاكم في المستدرك: ٢٨٠/١.

(٦) العلل: ٢٥٦/١ رقم (٣٦٧).

واستدل الإمام أحمد على خطئه بمخالفته لمن أحفظ منه، وهو همام وقد سئل الإمام أحمد عن حديث همام عن قتادة وخلاف أبي العلاء إياه فقال: همام عندنا أحفظ من أيوب أبي العلاء.

وقال: «رواه خالد بن قيس عن قتادة، فوافق هماماً في متن الحديث، وخالفه في إسناده»[1].

وقال الإمام أحمد في همام: «هو ثبت في كل المشايخ»[2]، وقال ابن المبارك: «همام ثبت في قتادة»[3]، وقال عمرو بن علي الفلاس: «الأثبات من أصحاب قتادة: ابن أبي عروبة، وهشام، وشعبة، وهمام»[4].

لهذا تعد مخالفة أيوب أبي العلاء لهمام قادحة في روايته، لأنه دونه في التثبت والحفظ وخاصة في قتادة، فقد تكلم في حفظه.

قال أحمد: «لا بأس به» وعلل ابن عدي ذلك بقوله: «لأن أحاديثه ليست بالمناكير، وهو ممن يكتب حديثه، وحدث عنه أهل واسط: هشيم ويزيد بن هارون، ومحمد بن يزيد وغيرهم»[5].

وقال فيه ابن حبان: «كان يخطئ»[6].

وقال فيه الحافظ: «صدوق له أوهام»[7].

ومن هاهنا تعد مخالفته لهمام قرينة قوية لتعليل روايته.

---

(١) البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجمعة باب ما ورد في كفارة من ترك الجمعة بغير عذر (٦٠٨٥)، وانظر أيضاً مستدرك الحاكم: ٢٨٠/١.
(٢) الكاشف: ٢٢٥/٣، وانظر: الجرح والتعديل: ١٠٧/٩.
(٣) الكامل: ٤٤٢/٨.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه: ١٥/٢.
(٦) الثقات: ٦٠/٦.
(٧) التقريب: ص ٥٨.

المثال الرابع: وقال عبدالله: «وجدت في كتاب أبي قال: قيل لصفوان بن عيسى من حدَّثك؟ قال: الحارث بن عبدالرحمن عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: قال: «**لما خلق الله آدم نفخ فيه الروح عطس فقال: الحمد لله، الحمد لله، بإذن الله، فقال له ربه جل وعز: رحمك ربك يا آدم**»[(١)].

قال أبي: **خالفه الليث بن سعيد عن ابن عجلان عن سعيد عن عبدالله بن سلام**»[(٢)].

ومراد الإمام أحمد تعليل رواية صفوان بن عيسى[(٣)] عن الحارث بن عبدالرحمن[(٤)] الذي أخطأ في إسناد هذا الحديث إذ جعله من حديث سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً والصواب أنه عن أبي سعيد عن عبدالله بن سلام موقوفاً عليه.

واستدل الإمام أحمد على خَطَئِه بمخالفة الليث بن سعد له إذا رواه عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن عبدالله بن سلام موقوفاً.

وقد أشار الإمام الترمذي إلى تعليل رواية صفوان بن عيسى بقوله:

---

(١) أخرجه من هذا الطريق: الترمذي في جامعه كتاب التفسير: ٤٥٣/٥ (٣٣٦٨)، وقال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ٢٣٧) والحاكم في المستدرك: ٢٦٣/٤.

(٢) العلل: ٣٧٢/٣ رقم (٥٦٣٢ ـ ٥٦٣٣).

(٣) هو صفوان بن عيسى الزهري أبو محمد البصري ثقة من التاسعة، مات سنة مائتين، وقيل قبلها أو بعدها خت م ٤ (التقريب: ٢١٨) وانظر: الكاشف: ٣٠/٢، والجرح والتعديل: ٤٢٥/٤، والثقات: ٣٢١/٨.

(٤) هو الحارث بن عبدالله بن سعد بن أبي ذُباب، بضم المعجمة وموحدتين الدَّرْسي بفتح الدال المدني، صدوق يهم، من الخامسة مات سنة ستة وأربعين ع خ، م، ن، ت، س، ق، (التقريب: ص ٨٧) وانظر: الكاشف: ١٩٥/١، والجرح والتعديل: ٧٩/٣، والثقات: ١٧٢/٦.

«هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه» أي تفرد به صفوان بن عيسى، وقال النسائي ـ عقب روايته هذا الحديث من طريق الليث عن ابن عجلان عن سعيد عن أبيه عن عبدالله بن سلام «هذا هو الصواب والآخر خطأ» أي رواية صفوان بن عيسى[1].

المثال الخامس: وقال أبو بكر الأثرم: «قال أبو عبدالله: بلغني أن بقية روى عن شعبة، عن مغيرة، عن عبدالعزيز بن رفيع، عن أبي صالح عن أبي هريرة في العيدين يجتمعان في يوم. من أين جاء بقية بهذا؟! كأنه يعجب منه.

ثم قال أبو عبدالله: قد كتبت عن يزيد بن عبد ربه عن بقية عن شعبة حديثين ليس هذا فيهما.

وإنما رواه الناس عن عبدالعزيز، عن أبي صالح مرسلاً»[2].

وغرض الإمام أحمد تعليل رواية بقية، لأنه خالف أصحاب شعبة، إذ أنهم يروُون هذا الحديث عن عبدالعزيز عن أبي صالح مرسلاً، وهو يرويه مسنداً، مما يقوي وهمه في ذلك أنه خالف أصحاب شعبة الثقات الأثبات كيحيى القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، ومعاذ بن معاذ، وخالد بن الحارث، وغندر[3].

المثال السادس: وقال عبدالله أيضاً: «حدثني أبي بحديث الأشجعي ووكيع عن سفيان عن أبي قيس عن هزيل عن المغيرة بن شعبة قال: مسح النبي ﷺ على الجوربين والنعلين»[4].

قال أبي: أبى عبدالرحمن بن مهدي أن يحدث به يقول: هو منكر،

---

(١) عمل اليوم والليلة: ص ٢٣٧.

(٢) تاريخ بغداد: ١٢٩٠١/٣، وانظر الموسوعة: ٣٦٠/٤ (٤١٦٢).

(٣) انظر: سؤالات ابن بكير: ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٤) أخرجه أبو داود في الطهارة، باب المسح على الجوربين، ٢٥/١، والترمذي في الطهارة أيضاً، باب المسح على الجوربين والنعلين ١٦٧/١.

يعني حديث المغيرة هذا لا يرويه إلاً من حديث أبي قيس »[١].

ومراد الإمام أحمد هنا تعليل رواية أبي قيس، لأن هذا الحديث رواه جماعة عن المغيرة ولكن لم يذكروا فيه لفظ الجوربين، وإنما رَوَوْهُ بلفظ: «مسح النبي ﷺ على الخفين»[٢].

فالإمام أحمد اعتمد في تعليله هذه الرواية على قرينة المخالفة، وما أجمله الإمام أحمد هنا صرح به كثير من الأئمة النقاد.

قال علي بن المديني: «حديث المغيرة، رواه عن المغيرة أهل المدينة، وأهل الكوفة، وأهل البصرة، رواه هزيل بن شرحبيل إلاَّ أنه قال: ومسح على الجوربين، **وخالف الناس**»[٣].

وقال ابن معين: «**الناس كلهم يروونه**: المسح على الخفين، غير أبي قيس»[٤].

وقال أبو محمد يحيى بن منصور: «رأيت مسلم بن الحجاج ضعف هذا الخبر، وقال: أبو قيس الأزدي، وهزيل لا يحتملان، هذا **مع مخالفتهما الأجلة الذين رووا هذا الخبر عن المغيرة** »[٥].

وقال البيهقي: «**والمعروف عن المغيرة** حديث المسح على الخفين»[٦].

وقال أبو داود: «كان عبدالرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث **لأن المعروف عن المغيرة أن النبي ﷺ مسح على الخفين**»[٧].

---

(١) العلل: ٣/٣٦٧، رقم (٥٦١٢).

(٢) أخرجه البخاري في الوضوء، باب المسح على الخفين: (٢٠٠)١/٨٥، ومسلم في الطهارة، باب المسح على الخفين (٢٧٤) ١/٢٢٨، والنسائي في الطهارة، باب المسح على الخفين (١٢٤) ١/٨٢، من طريق حمزة ومسروق وعروة عن المغيرة.

(٣) سنن البيهقي: ١/٢٨٤.

(٤) م ن.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) السنن: ١/٤١.

فهكذا تجتمع أقوال هؤلاء النقاد على تعليل هذه الرواية لأنها تخالف المعروف المحفوظ الذي رواه الناس عن المغيرة.

المثال السابع: وقال عبدالله أيضاً: «قرأت على أبي: غندر عن سعيد عن أبي معشر عن النخعي، أنه كان يكره ذلك ويقول: إذا علم أنه لا يجد ماء، فلا يمسها ـ يعني امرأته.

سمعت أبي يقول: حدثنا هذا الحديث يزيد بن هارون عن سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر عن إبراهيم عن ابن مسعود.

فقال أبو أحمد البصري الذي يقال له الأبوابي: إن يزيد بن زُريع حدثنا به لم يقل عن ابن مسعود، فترك يزيدُ ابنَ مسعود.

قال أبي: وقد حدثنا به غير واحد منهم: يحيى بن سعيد وعبد الأعلى وغندر، لم يذكر واحد منهم ابن مسعود»[1].

فالإمام أحمد يُعِلُّ رواية يزيد بن هارون لهذا الحديث حيث جعله موقوفاً على ابن مسعود وغيره رووه موقوفاً على إبراهيم النخعي.

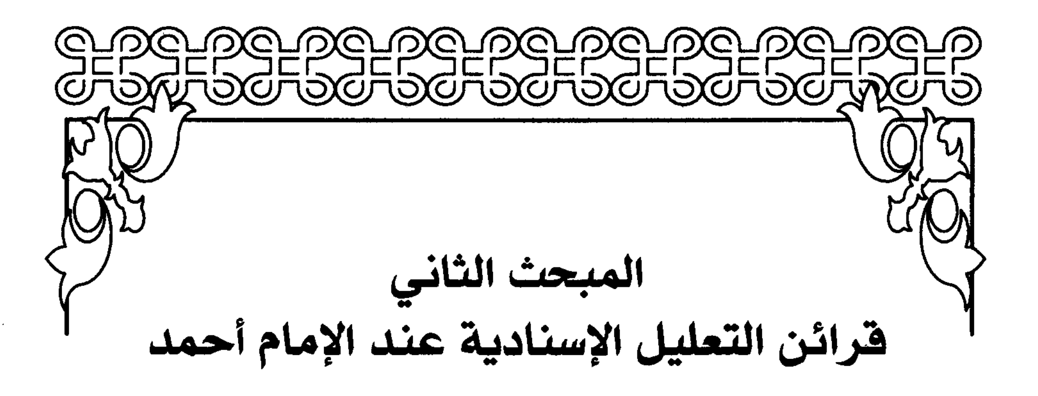
والقرينة التي اعتمد عليها الإمام أحمد في ذلك هو مخالفته للجماعة، حيث قال: «وقد حدثنا به غير واحد منهم: يحيى بن سعيد، وعبدالأعلى وغندر لم يذكر واحد منهم ابن مسعود».

فهذه بعض الأمثلة التي توضح مدى اعتماد الإمام أحمد على قرينة المخالفة في تعليل الأحاديث، وفي جميع هذه الأمثلة نلاحظ اكتفاء الإمام أحمد بقرينة المخالفة دون أن يشير إلى قرينة أخرى تقويها بانضمامها إلى المخالفة، وهذا لوضوح الخطأ، وقوة دلالة المخالفة عليه، ولكن هناك حالات أخرى يشير فيها الإمام أحمد إلى قرائن أخرى تنضم إلى المخالفة فتؤكد الخطأ، وهذا ما سنراه ـ بإذن الله ـ في المبحث الموالي.



---

(١) العلل: ٤١٥/٢ رقم (٦٨٥٦).



المبحث الثاني
قرائن التعليل الإسنادية عند الإمام أحمد

تمهيد

سبق أن تعرضنا إلى أهمية القرائن في عملية النقد عند المحدثين، وأشرنا إلى كثرتها وتنوعها، وعدم انحصارها، ولم أجد فيما بين يدي بحثاً مفصلاً في ذلك إلاَّ لمحات عابرة في كتب بعض الحفاظ المتأخرين، كالحافظ ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي، والحافظ ابن حجر في النكت وفتح الباري، والإمامين ابن تيمية وابن القيم في بعض كتبهما وغيرهم، وإن جمع هذه القرائن ودراستها والتمثيل عليها من كلام الأئمة النقدة لمن الأهمية بمكان، إذ الملحوظ على كتب العلل أنها لا تشير إلى القرائن غالباً، وإذا وقعت الإشارة إليها في بعض الأحايين، ذكرت بعبارات موجزة، وأساليب دقيقة، مما يختص بفهمه أهل هذا الشأن.

وسأجتهد في ذكر الكثير من القرائن التي اعتمدها الإمام أحمد في تعليله للأحاديث، مدعماً ذلك بالأمثلة والشواهد من كلامه، وقد قسمتها إلى قسمين أساسيين:

قرائن إسنادية: وهي التي تحف الإسناد من حيث أحوال رجاله الخاصة والعامة، وصيغ التحمل والأداء، وما يعرض للإسناد من اتصال أو شوب انقطاع ونحوها.

وقرائن متنية: وهي التي تحف المتن من حيث مضمونه ومعناه، وما يعرض له من نكارة أو اضطراب ونحو ذلك، والقرائن الإسنادية كثيرة ومتنوعة وسنورد أهم هذه القرائن التي استعملها الإمام أحمد بأمثلتها وشواهدها.

❋ ❋ ❋

المطلب الأول: قرينة سلوك الجادة

هناك أسانيد كثيرة مشهورة ومتداولة بين المحدثين، تروى بها أحاديث كثيرة، كـ«مالك عن نافع عن ابن عمر» و«أبي بردة عن أبيه» و«حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس» و«محمد بن المنكدر عن جابر» و«الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة» و«الزهري عن سالم عن ابن عمر» وغيرها.

ومثل هذه الأسانيد يسرع إليها اللسان ويسبق إلى ذكرها، فإذا كان الحديث عن مالك مثلاً، فاللسان يسبق إلى «مالك عن نافع عن ابن عمر» وقد يكون هذا الحديث عن غيره، وقد يكون الحديث عن حماد بن سلمة عن ثابت مرسلاً لكن يرويه بعض الضعفاء فيسبق إلى لسانه الطريق المشهور المعهود فيرويه متصلاً: «حماد عن ثابت عن أنس» وهكذا . . .

فمثل هذا النوع من الأخطاء الإسنادية يستدل عليها النقاد بمخالفة الراوي لغيره ابتداء، ثم ينضاف إليها سلوكه الطريق المعهودة والتي يعبر عنها النقاد بقولهم: «لزم الطريق»(١)، أو «سلك الجادة»(٢)، أو «أخذ طريق المجرة»(٣) ونحوها.

---

(١) انظر: علل ابن أبي حاتم: ١/١٠٦، ٢٠٣، ٤٢٧، و٢/١٠٩، و٢٤٩، و٢٦٦، وشرح العلل: ص ٣٧٨.

(٢) انظر: النكت: ٢/٧١٤، و٧٢٦، والفتح: ٣/٢٧٠، ٩/٣٨٤، ١٠/٤٤٤، و١١/٩٩ (ط دار المعرفة) ومقدمة الفتح: ١/٣٥٣، والإصابة: ٣/٤٦٨، و٦/٥٤٦ (ط دار الجيل) والدراية: ٢/١٨٤، و٢١٩، والتلخيص الحبير: ١/٢٦٦.

(٣) انظر: معرفة علوم الحديث: ص ١١٨.

وكثيراً ما يعتمد النقاد هذه القرينة في بيان خطأ الرواة، لأن الحافظ المتقن الثبت يميز الطريق المشهورة عن الطريق الغريبة، ولا يخطئ فيها، وأما الضعفاء فإنهم يسوقون جميع الروايات مساقاً واحداً، فإذا خالف الضعيف غيره من الأثبات المبرزين في الحفظ، ووجدناه سلك الجادة والطريق المعهودة في الرواية عن الشيخ، نتبين بذلك أنه أخطأ لأن الطريق المعهودة لا تخفى على الحافظ فضلاً عن غيره، وفي هذا المعنى يقول الحافظ ابن رجب:

«. . . . فإن كان المنفرد عن الحفاظ مع سوء حفظه، قد سلك الطريق المشهور والحفاظ بخالفونه، فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطَئِهِ، لأن الطريق المشهورة تسبق إليه الألسنة، والأوهام كثيراً فيسلكه من لا يحفظ»[1].

وفيما يلي أمثلة من كلام الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ :

المثال الأول: قال الإمام أحمد في رواية ابنه عبدالله:

«ثنا محمد بن فضيل، ثنا عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ، فذكر بعض عشر حديثاً كلها بهذا الإسناد، إلاَّ حديث: «**أول زمرة يدخلون الجنة على صورة القمر**»[2]، فإنه قال: عن عمارة بن القعقاع عن أبي صالح عن أبي هريرة[3][4].

«يشير الإمام أحمد أن هذا قاله ابن فضيل، والصحيح خلافه، وأنه

(١) شرح العلل: ص ٣٧٧.

(٢) رواه أحمد في مسنده (٧١٢٥) و (٧٣٨٧).

(٣) أخرجه البخاري في بدء الخلق، باب صفة الجنة وأنها مخلوقة (٣٠٧٣)٣/١١٨٥، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب أول زمرة تدخل الجنة (٢٨٣٤)٤/٢١٧٨.

(٤) شرح علل الترمذي: ص ٣٩٠.

عن أبي زرعة، وقد خرَّجاه في الصحيحين كذلك، قد رواه عن أبي زرعة جريرُ وعبدالواحد بن زياد[1]»[2].

ومراد الإمام أحمد أن ينبه على أن ابن فضيل أخطأ في روايته لهذا الحديث فالمحفوظ عنه أنه يرويه «عن عمارة عن أبي صالح، عن أبي هريرة» فإذا جاء بعض الضعفاء ورواه كبقية أحاديثه الأخرى، وساقه مساقها «ابن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة» فتبين خطأه في هذه الرواية فالوهم هنا يلزق بابن فضيل، فقد انقلب عليه الإسناد[3]، وإذا رواه غيره عنه بالإسناد المعهود لم يكن ذلك نتيجة حفظه وإتقانه، وإنما سلوكاً للجادة[4].

المثال الثاني: قال الإمام أحمد: «حدثنا ابن فضيل ثنا أبي عن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: **«اللهم اجعل رزق آل محمد قوتاً»**[5].

قال عبدالله: قال أبي: كل شيء يرويه ابن فضيل عن عمارة إلاَّ هذا الحديث يعني أنه رواه عن أبيه عن عمارة، وبقية الأحاديث يرويها ابن فضيل عن عمارة»[6].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء، باب خلق آدم وذريته، (٣٣٢٧) ٤١٧/٦ عن جرير، وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب أول زمرة تدخل الجنة رقم (١٥) ٢١٧٩/٤، وابن حبان في صحيحه (٧٤٣٧) ٤٦٤/١٦ عن جرير.

(٢) المصدر السابق.

(٣) لأن هذا الحديث يرويه أيضاً الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رواه أحمد في مسنده (٧١٢٥) و (٧٣٨٥).

(٤) قلت: قد رواه أبو بكر بن أبي شيبة عن محمد بن فضيل عن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة، أخرجه ابن ماجه (٤٣٣٣) فلعله وهم فيه، أو لعل ابن فضيل كان يضطرب فيه فتارة يرويه هكذا وتارة يرويه عن عمارة عن أبي صالح عن أبي هريرة.

(٥) أخرجه بهذا السند البخاري في كتاب الرقاق، باب كيف كان عيش النبي (٦٠٩٥) ٢٣٧٢/٥، (ط. البغا) ومسلم في الزكاة، باب في الكفاف والقناعة (١٠٥٥) ٧٣٠/٢.

(٦) شرح العلل: ص ٣٩٠.

وهذه قاعدة مهمة، وقرينة قوية لتعليل رواية من يروي: «**اللهم اجعل رزق آل محمدا قوتا**» عن ابن فضيل بالطريق المعهودة «عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة» وسقط من السند «أبيه» لأنه قد خالف جمعاً من الثقات الذين يروونه بزيادة «أبيه» في السند مع ما يضاف إلى ذلك من سلوك الجادة.

المثال الثالث: حديث حصين بن عبدالرحمن عن عمرو بن مرة عن علقمة بن وائل عن أبيه عن النبي ﷺ حديث رفع اليدين في الصلاة[(١)]. ورواه شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي البختري عن عبدالرحمن اليحصبي عن وائل بن حجر عن النبي ﷺ.

وسئل عن ذلك أحمد فقال: «شعبة أثبت في عمرو بن مرة من حصين، القول قول شعبة، من أين يقع شعبة على أبي البَخْتَري[(٢)] عن عبدالرحمن اليحصبي[(٣)] عن وائل[(٤)]».

يشير إلى أن هذا الإسناد غريب لا يحفظه إلاَّ حافظ بخلافه علقمة بن وائل عن أبيه فإنه طريق مشهور[(٥)].

فالإمام أحمد أعل رواية حصين لقرينتين: أولاهما مخالفته لمن هو أحفظ وأثبت منه، وهو شعبة؛ وثانيهما: سلوكه الطريق المشهورة مما يؤكد عدم حفظه.

---

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٢٤/١ من طريق خالد بن عبد عبدالله، والبيهقي في سننه (٨١/٢) من طريق جرير كلاهما عن حصين عن عمرو بن مرة قال: دخلت مسجد حضرموت فإذا علقمة بن وائل يحدث عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه في الصلاة قبل الركوع وبعده.

(٢) هو سعيد بن فيروز الطائي الكوفي، ثقة كان يرسل وفيه تشيع قتل بالجماجم سنة ٨٣. انظر: الجرح والتعديل: ٥٤/١/٢، والتقريب: ص ١٨٠.

(٣) هو عبدالرحمن بن عائذ بن قوط الكندي الثُمَالي، أمير حمص، تابعي ثقة، انظر: التاريخ الكبير ٢٢٤/١/٣، والجرح والتعديل: ٢٢٧٠/٢، والتقريب: ص٢٨٥.

(٤) العلل ومعرفة الرجال: ٤٦٣/١، رقم (١٠٥٨).

(٥) شرح العلل: ص ٣٧٩ ـ ٣٨٠.

المثال الرابع: حكى أبو داود في مسائله عن أحمد أنه قال: «حديث أبي الأحوص سلام بن سُليم عن سماك بن حرب عن القاسم عن أبيه عن أبي بريدة بن نيَّار قال: قال رسول الله ﷺ: «**اشربوا في الظروف ولا تسكروا**».

يخطئ فيه أبو الأحوص، يقول: «عن أبي بردة» فقالوا له: ابن نيَّار فقال نعم، ومرَّ فيه، فاحتج به أصحاب الأشربة، وإنما الحديث حديث ابن بريدة»[1].

وقد بيّن الإمام أحمد سبب خطأ أبي الأحوص، وهو أنه خالف من هو أحفظ منه، من أصحاب سماك بن حرب.

قال النسائي مبيناً ذلك: «هذا حديث منكر، غلط فيه أبو الأحوص سلام بن سليم، لا نعلم أن أحداً تابعه عليه من أصحاب سماك بن حرب وسماك ليس بالقوي، وكان يقبل التلقين.

قال أحمد بن حنبل: كان أبو الأحوص يخطئ في هذا الحديث خالفه شريك في إسناده ولفظه»[2].

وإضافة إلى ذلك أنه سلك في حديثه الجادة وهذا ما يشير إليه الإمام أحمد بقوله: «فقالوا له ابن نيار فقال نعم: ومرَّ فيه» أي سلك فيه الجادة فقال بردة بن نيار عن أبيه، والصواب أنه بُريدة بن الحصيب.

وقد وضح هذه القرينة أيضاً الإمام أبو زرعة الرازي حيث قال:

«وهم أبو الأحوص فقال: «عن سماك، عن القاسم عن أبيه، عن أبي بردة» قلب من الإسناد موضعاً، وصحف في موضع.

---

(١) سنن النسائي: كتاب الأشربة، باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح الشراب (٥٦٧٧) ٣١٩/٨.

(٢) المسائل: ص٢٧٧ ـ ٢٧٩.

أما القلب: فقوله: «عن أبي بردة» أراد: «عن أبي بُريدة» ثم احتاج أن يقول: «ابن بريدة عن أبيه» فقلب الإسناد بأسره، وأفحش في الخطأ»[1].

ثم ذكر التصحيف الشنيع الذي وقع لأبي الأحوص في متنه، ثم نقل عن الإمام أحمد قوله: «حديث الأحوص، عن سماك، عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي بردة، خطأ الإسناد والكلام: فأما الإسناد، فإن شريك، وأيوب، ومحمد ابني جابر رَوَوْهُ عن سماك، عن القاسم بن عبدالرحمن عن ابن بُريدة عن أبيه، عن النبي ﷺ كما رواه الناسُ: «فانبذوا في كل وعاء، ولا تشربوا مسكراً».

قال أبو زرعة: «كذا أقول: هذا خطأ، أما الصحيح حديث ابن بريدة عن أبيه» اهـ[2].

وبهذه النصوص عن الإمام أحمد وغيره يتضح إعلال هذا الحديث بقرينتي المخالفة، وسلوك الجادة والله أعلم.

المثال الخامس: قال أبو طالب: سألت أحمد بن حنبل عن عبدالرحمن بن أبي المَوَال فقال: «عبدالرحمن لا بأس به» يروي حديثاً لابن المنذر عن جابر عن النبي ﷺ في الاستخارة[3]، ليس يرويه أحد غيره، وهو منكر.

---

(١) العلل لابن أبي حاتم: ٢/٢٤ (١٥٤٩).

(٢) العلل: ٢/٢٥ رقم (١٥٥١).

(٣) أخرجه البخاري في أبواب التطوع، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى (٨٨٠٩) ١/٣٩١ (ط البغا)، وفي كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الاستخارة (٦٠١٩) ٥/٢٣٤٥، وفي كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾ (٦٩٥٥) ٦/٢٦٩٠.
وأبو داود (١٥٣٨) والترمذي (٤٨٠) والنسائي (٣٢٥٣) وابن ماجه (١٣٨٣) وابن حبان (٨٨٧) وأحمد (١٤٢٩٧) والبيهقي كلهم عن عبدالرحمن بن أبي المَوَالِ به.

قلت: هو منكر؟ قال: نعم، ليس يرويه غيره، لا بأس به.

وأهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون: «ابن المنكدر عن جابر»، وأهل البصرة يقولون: «ثابت عن أنس» يحيلون عليهما[1].

فالإمام أحمد يرى أن عبدالرحمن بن أبي المَوَال[2] أخطأ في روايته لهذا الحديث واستدل على خطَئِهِ بتفرده به، وهذا في قوله ليس يرويه أحد غيره ثم بسلوكه الجادة، إذ أنه لزم الطريق المشهورة عند أهل المدينة وهي: «ابن المنكدر عن جابر» وهذا ما أشار إليه بقوله: «وأهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون: ابن المنكدر عن جابر . . .».

هذا ولم يوَافَق الإمام أحمد في حكمه على هذا الحديث بالنكارة، فقد رواه الترمذي في سننه وقال عقبه: «حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلاَّ من حديث ابن أبي المَوَال، وهو مدني ثقة، وفي الباب عن ابن مسعود وأبي أيوب»[3].

وقال ابن عدي: - في عبدالرحمن بن أبي المَوَالِ - «وهو مستقيم الحديث والذي أنكر عليه حديث الاستخارة، وقد روى حديث الاستخارة غير واحد من أصحاب النبي ﷺ كما رواه ابن أبي المَوَال[4]»[5]؛ ولعل استنكار الإمام وقع في حدود علمه واطلاعه إذ أنه لم يرو هذا الحديث في المسند إلاَّ من هذا الطريق، ولم يقع له من طريق آخر، أو أنه استنكره لما فيه من صفات زائدة على الأحاديث الأخرى «فقد جاء من رواية أبي أيوب، وأبي سعيد، وأبي هريرة، وابن مسعود، وغيرهم، وليس في حديث واحد

(١) الكامل: ١٦١٦/٤.

(٢) هو عبدالرحمن بن أبي المَوَال، واسمه زيد، وقيل أبو المَوَال جده، أبو محمد مولى آل علي، صدوق ربما أخطأ، من السابعة مات سنة ثلاث وسبعين، خ ٤، (التقريب: ص ٢٩٣) وقال فيه الذهبي في الكاشف (١٨٠/٢) ثقة.

(٣) سنن الترمذي: (٤٨٠)٣٤٥/٢.

(٤) انظر تخريج هذه الروايات والكلام عليها في الفتح: ١٨٧/١١.

(٥) الكامل: ٤٩٩/٥.

منهم ذكر الصلاة، إلاَّ في حديث أبي أيوب، **ولم يقَيِّده بركعتين**، ولا بقوله: «من غير الفريضة»»[1].

***

المطلب الثاني:
قرينة عدم وجود الحديث في نسخة الشيخ

قد يروي أحد الرواة عن شيخ ما حديثاً، ولكن لا يصاب هذا الحديث في أصول الشيخ وكتبه، أو يصاب لكن بغير الإسناد أو المتن الذي رواه به فيستدل بذلك على وهمه في روايته هذا الحديث، وهذه القرينة من القرائن المهمة التي استدل بها النقاد على تعليل الأحاديث، وكانوا إذا اختلفوا فيما بينهم في حديث أو أحاديث رجعوا إلى الكتب فيحاكموا إليها، قال عبدالله بن المبارك: «إذا اختلف الناس في حديث شعبة، فكتاب غندر حكم بينهم»[2].

وقال الحُسيْن بن الحسن المروزي: سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: كنت عند أبي عوانة، فحدث بحديث عن الأعمش، فقلت: ليس هذا من حديثك، قال: بلى! قلت: لا، قال: يا سلامة! هات الدَرجَ فأخرجت، فنظر فيه، فإذا ليس الحديث فيه، فقال: صدقت! يا أبا سعيد، فمن أين أُتيتُ؟ قلت: ذُوكرت به وأنت شاب، فظننت أنك سمعته!![3].

وقال يحيى بن معين: حضرت نُعيم بن حماد ـ بمصر ـ فجعل يقرأ كتاباً صنَّفه فقال: حدثنا ابن المبارك، عن عون، وذكر أحاديث، فقلت: ليس ذا عن ابن المبارك، فغضب، وقال: تردُّ عليَّ؟! قلت: إي! والله،

---

(١) تهذيب التهذيب: ٢/٥٥٨.
(٢) تهذيب الكمال: ٨/٢٥.
(٣) الجامع للخطيب: ٢/٣٩.

أريد زينك، فأبى أن يرجع، فلما رأيته لا يرجع، قلت: لا! والله، ما سمعت هذه من ابن المبارك، ولا سمعها هو من ابن عون قطُّ!! فغضب، وغضب من كان عنده، وقام فدخل، فأخرج صحائفَ، فجعل يقول ـ وهي بيده ـ أين الذين يزعمون أن يحيى بن معين ليس بأمير المؤمنين في الحديث؟!

نعم! يا أبا زكريا غلطت، وإنما رَوى هذه الأحاديث غير ابن المبارك، عن أبي عون[1].

وفيما يلي أمثلة من صنيع الإمام أحمد في ذلك.

المثال الأول: قال عبدالله: «حدثني مجاهد بن موسى قال: ثنا محمد بن عبيد قال: حدثنا مسعر عن يزيد الفقير عن جابر قال: أتت النبي ﷺ بواكي فقال: «**اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً مريئاً، مربعاً نافعاً غير ضار عاجلاً غير آجل**»، قال: فأطبقت عليهم[2].

فحدثت بهذا الحديث أبي، فقال أبي: **أعطانا محمد بن عبيد كتابه عن مسعر فنسخناه، ولم يكن هذا الحديث فيه**، ليس هذا بشيء، كأنه أنكره من حديث محمد بن عبيد.

قال أبي: وحدثناه يعلى أخو محمد قال حدثنا مسعر عن يزيد الفقير مرسلاً ولم يقل بواكي، خالفه»[3].

---

(1) سير أعلام النبلاء: ٨٩/١١ ـ ٩٠، والكفاية: ص ٢٣١، وانظر الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات: ص ١٨ ـ ٢٠.

(2) رواه أبو داود في كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الاستسقاء (١١٦٩) ٣٠٣/١ عن ابن أبي خلف عن محمد بن عبيد به، وابن خزيمة في الصلاة، باب صفة الدعاء في الاستسقاء (١٤١٦) ٣٣٥/٢ من طريق علي بن الحسن بن إبراهيم عن محمد بن عبيد به، والحاكم في كتاب الاستسقاء (١٢٢٢) ٤٧٥/١، من طريق الحسن بن علي بن عفان العامري، عن محمد بن عبيد به، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ومن طريقه البيهقي في سننه (٦٥٣٢) ١٧٣/٥.

(3) العلل: ٣٤٧/٣ رقم (٥٥٣٠) و (٥٥٣١).

فالإمام أحمد يعل رواية محمد بن عبيد[1] ويستنكرها، ويعتبر هذا الحديث ليس من حديثه، وإنه قد وهم فيه واستدل على ذلك بقرينتين:

الأولى: مخالفة يعلى بن عبيد[2] لأخيه محمد، وهو أوثق منه عند الإمام أحمد.

قال ابن هانئ: «وسئل (يعني أحمد) عن يعلى بن عبيد، ومحمد بن عبيد؟ فقال: يعلى صحيح الحديث، وكان في بدنه صالحاً، وكان محمد أخوه يخطئ ولا يرجع عن خَطَئِه، وكان يظهر السنة»[3].

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني: «كان أحمد بن حنبل يقول: محمد بن عبيد الطنافسي، كان رجلاً صدوقاً، وكان يعلى أثبت منه»[4].

ومخالفة يعلى لأخيه محمد في هذا الحديث كان في موضعين: خالفه في السند إذ محمد يرويه عن يزيد الفقير عن جابر مرفوعاً، وأخوه يعلى يرويه عن يزيد الفقير مرسلاً.

وخالفه في المتن فلم يذكر «بواكي».

والثانية: عدم وجود هذا الحديث في كتاب محمد بن عبيد عن مسعر، مما يدل على أنه ليس من حديثه، أو أنه عوَّل فيه على حفظه فوهم في ذلك.

المثال الثاني: قال المروذي: «قال أبو عبدالله في حديث عبيدالله عن نافع عن ابن عمر في مثل قصة ذي اليدين:

---

(١) محمد بن عبيد، بغير إضافة، ابن أبي أُمية الطنافسي، الكوفي، الأحدب: ثقة يحفظ، من الحادية عشرة، مات سنة أربع ومئتين، ع (التقريب: ٤٢٩).

(٢) هو يعلى بن عبيد بن أبي أمية الكوفي، أبو يوسف الطنافسي: ثقة إلاَّ في حديثه عن الزهري ففيه لين، من كبار التاسعة، مات سنة بضع وستين، وله تسعون سنة ع (التقريب: ٥٣٨).

(٣) سؤالاته: (٢١٢٣).

(٤) الجرح والتعديل: ٨/٤٠، وانظر الموسوعة: ٣/٢٩٢ ـ ٢٩٣.

فقال: كان يقول ـ يعني أبا أسامة ـ عن هشام عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، ثم يقول: عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر... مثله.

وقال يحيى بن سعيد: إنما هو في كتاب عبيدالله مرسل، وما ينبغي إلاَّ كما قال يحيى، وأنكره...[1].

مراد الإمام أحمد تعليل رواية أبي أسامة لحديث ذي اليدين عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، واستدل على ذلك بما رواه عن يحيى بن سعيد القطان، من أن هذا الحديث في كتاب الشيخ «عبيدالله» مرسل، فتكون رواية أبي أسامة مخالفة لما في أصل الشيخ وهذه قرينة قوية في تعليلها، واستنكارها.

المثال الثالث: قال أبو داود سليمان بن الأشعث: سمعت أبا عبدالله سئل عن حديث إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أنس عن النبي ﷺ: «**الأئمة من قريش**»[2]، قال: ليس هذا في كتب إبراهيم لا ينبغي أن يكون له أصل[3].

فالظاهر أن الإمام أحمد يستنكر هذا الحديث من رواية إبراهيم بن سعد ولعله يخطئ فيه إبراهيم بن سعد نفسه، لعدم وجوده في كتبه، مع تفرده به.

المثال الرابع: قال عبدالله: «ذكر أبي حديث المحاربي، عن عاصم عن أبي عثمان حديث جرير: «**تبنى مدينة بين دَجلة ودُجَيل**» فقال: كان المحاربي جليساً لسيف بن محمد ابن أخت سفيان، وكان سيف كذاباً، فأظن المحاربي سمع منه، قيل له: إن عبدالعزيز بن أبان رواه عن سفيان.

---

(١) سؤالاته (٢٦٢)، وانظر الموسوعة: ٣٣٢/٤.

(٢) رواه أبو يعلى في مسنده (٣٦٤٤) ٣٢١/٦، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٢١٣٣) وأبو نعيم في الحلية (١٧١/٣)، والبيهقي في سننه في كتاب قتال أهل البغي، باب الأئمة من قريش (١٧٠٠٩) ٢٦١/١٢.

(٣) المنتخب: ١٥٩ رقم (٨٠).

فقال: كل من حدَّث به فهو كذاب ـ يعني عن سفيان ـ، قلت له: إن لويناً حدثناه عن محمد بن جابر، فقال: كان محمد ربما أُلحق في كتابه، أو يُلحق في كتابه ـ يعني الحديث ـ، وقال: هذا حديث ليس بصحيح، أو قال: كذب»[1].

ومراد الإمام أحمد تعليل هذا الحديث واستنكاره من حديث سفيان الثوري فليس لسفيان أي علاقة بهذا الحديث، إذ المتفرد به هو سيف بن محمد بن أخت سفيان، وهو كذابٌ[2].

فكل من رواه عن سفيان فقد أخذه عن سيف، فالمحاربي[3] كان جليساً لسيف فيكون قد أخذه عن سيف ثم دلسه، لأنه مشهور بالتدليس.

وبين الإمام أحمد أن كل من رواه عن سفيان وصرح فيه بالسماع فهو كذاب يكون قد أخذه عن سيف ثم ادعى سماعه من سفيان، وهذا ما يسميه أهل الحديث سرقة الحديث، ومن هؤلاء عبدالعزيز بن أبان، فهو متروك وقد كذبه يحيى وغيره[4].

لكن بعض الثقات يرويه عن سفيان، ولم يتعمد الكذب أو السرقة، وإنما غفلة وتلقيناً، ومن هؤلاء محمد بن جابر، فهو صدوق لكن ذهبت كتبه، فساء حفظه، وخلط كثيراً، وعمي فصار يلقن[5].

واستدل الإمام أحمد على ذلك بأن كتابه فيه لَحَقٌ وزيادات ليس من حديثه، فهذا الحديث ليس من أحاديثه، وإنما أدخل عليه ولُقنه، فصار يحدث به ظاناً أنه من حديثه، والأمر ليس كذلك.

---

(١) العلل: ٣٧٠/٢ (٢٦٤٤) و٥٠/٢ (١٥١٩) والمنتخب: ص ٢٩٨.
(٢) انظر، التقريب: ص ٢٠٣، وتهذيب التهذيب: ١٤٥/٢.
(٣) هو عبدالرحمن بن محمد بن زياد المحاربي، أبو محمد الكوفي، لا بأس به، وكان يدلس، قاله أحمد، من التاسعة، مات سنة خمس وتسعين، ع، (التقريب: ٢٩١).
(٤) انظر: التقريب: ٢٩٧، وتهذيب التهذيب: ٥٨١/٢.
(٥) انظر: التقريب: ص ٤٠٧، والتهذيب: ٥٢٧/٣.

هذا وقد توسع الحفاظ في بيان علل هذا الحديث كيحيى بن معين، والخطيب البغدادي، والعقيلي وابن عدي وغيرهم[(١)].

المثال الخامس: قال عبيدالله: «ذكر أبي حديث وكيع عن شعبة، عن عبدالملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ في الشفعة[(٢)].

قال: ليس هو في كتاب غندر[(٣)].

ومراد الإمام أحمد تعليل رواية وكيع عن شعبة عن عبدالملك بن أبي سليمان حديث الشفعة، واستدل الإمام أحمد على ذلك بتفرد وكيع به عن شعبة، ومخالفته لمن هو أثبت منه في شعبة وهو غندر، وهذا الحديث غير موجود في كتاب غندر، وعدم وجوده فيه دليل على أنه ليس من رواية شعبة، قال عبدالله بن المبارك: «إذا اختلف الناس في حديث شعبة، فكتاب غندر حكم بينهم»[(٤)].

والأمر كما ذكر الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ لأن شعبة كان ينكر هذا الحديث على رَاويه المتفرد به «عبد الملك بن أبي سليمان» وكان يقول: «لو أن عبدالملك روى حديث آخر مثل حديث الشفعة لطرحت حديثه»[(٥)].

أي أن الحديث منكر لا يحتمل، بحيث لو جاء عبدالملك بمنكر مثله، لضعفه وطرح حديثه، وكان شعبة يعلل نكارته بتفرد عبدالملك به،

---

(١) انظر: المنتخب من العلل: ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩، وتاريخ بغداد: ٢٧/١ ـ ٣٨، والضعفاء الكبير: ٣٢٥/٣، والكامل: ٧١/٥، والموضوعات لابن الجوزي: ٦٥/٢ ـ ٦٦.

(٢) رواه أحمد في مسنده (٣٠٢/٣) وأبو داود في البيوع، باب الشفعة ٢٨٦/٣، والترمذي ٦٥١/٣، وابن ماجه ٨٣٣/٢ كلهم من طريق هشيم عن عبدالملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر مرفوعاً، الجار أحق بشفعة جاره، ينتظر بها وإن كان غائباً، إذا كان طريقهما واحد، وقد أعله غير واحد من الأئمة كأحمد ويحيى والشافعي والبخاري والترمذي.

(٣) العلل: ٣٣٣/١، (٥٩٩).

(٤) تهذيب الكمال: ٨/٢٥.

(٥) الكامل: ١٩٤٠/٥.

وقال وكيع: قال لنا شعبة: «لو كان شيئاً يقويه»[1].

وقال أيضاً: «حديثه في الشفعة: أَخِّر مثل هذا وَدمِّرْ»[2].

المطلب الثالث:
قرينة الاختلاط وأَمثلتُها

يعد الاختلاط من أهم القرائن التي يعتمد عليها النقاد في تعليل رواية من الروايات ينفرد بها راويها أو يخالف بها غيره، وسنعرض لهذه القرينة ضمن العناصر الآتية:

١ ـ تعريف الاختلاط لغة واصطلاحاً، وبيان أسبابه وأنواعه.

٢ ـ أهمية هذا النوع، وفائدته وعناية العلماء به.

٣ ـ أثر الاختلاط في التعليل عند نقاد الحديث.

٤ ـ نماذج عند الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ.

١ ـ تعريف الاختلاط لغة واصطلاحاً، وبيان أسبابه وأنواعه

الاختلاط لغة: فساد العقل، يقال: «اختلط فلان» أي: فسد عقله[3].

واصطلاحاً: هو فساد العقل، أو عدم انتظام الأقوال بسبب خرف أو عمى أو احتراق كتب أو غير ذلك[4].

فللاختلاط أسباب كثيرة، قد يكون بسبب كبر السن فيصاب الراوي بالخرف مثل ما وقع لعطاء بن السائب الثقفي الكوفي، وقد يكون بسبب احتراق الكتب، مثل ما وقع لعبدالله بن لهيعة المصري، وقد يكون بسبب ذهاب البصر كعبدالرزاق بن همام الصغاني[5].

---

(١) الكامل: ١٩٤١/٥.

(٢) العلل: (١٢٩٢).

(٣) انظر: القاموس المحيط: ٣٧٢/٢، ومختار الصحاح: ص ١٢٥.

(٤) تيسير مصطلح الحديث: ص ٣٣٦.

(٥) انظر تراجم هؤلاء في التقريب، والتهذيب والاغتباط بمن رمي بالاختلاط لبرهان الدين الحلبي، والكواكب النيرات لابن الكيال.

ومنهم من اختلط بسبب توليه القضاء كحفص بن غياث النخعي، ومنهم من اختلط لعلة أصابته، كسهيل بن أبي صالح أصابته شجة في رأسه فاختلط[1]، ومنهم من يختلط لفقد عزيز كولد ونحوه، كمحمد بن عبدالقادر الحنبلي، اختلط بسبب موت ابنه[2].

واختلاط الرواة على مراتب ودرجات متفاوتة فمنهم من كان اختلاطه ضعيفاً، ومنهم من كان اختلاطه شديداً[3].

فأما من كان اختلاطه شديدا: فلا يقبل من حديثه، إلاَّ ما رواه عنه من سمع قبل الاختلاط، لأن سماع من سمع منه بعد الاختلاط يغلب عليه الوهم والخطأ، وأما من سمع من المختلط قبل الاختلاط وبعده ولم يتميز حديثه فإنه يُتوقف فيه، ويسبر حديثه فإن وافق الثقات قبل وإلا ردَّ.

فأما من كان اختلاطه خفيفاً، فالتحقيق قبول روايته مطلقاً ما لم يتبين خطؤه في حديث بعينه، وذلك بجمع الطرق وسبر الروايات وهذه هي طريقة الشيخين في صحيحيهما[4].

وأما من اختلطت فامتنع، أو منع من التحديث، فمثل هذا يقبل حديثه مطلقاً، لامتناعه من التحديث زمن اختلاطه[5]، ومن هذا الصنف: سعيد بن عبدالعزيز التنوخي. قال أبو مسهر: كان سعيد بن عبدالعزيز قد اختلط قبل موته، وكان يعرض عليه قبل أن يموت، وكان يقول: لا أجيزها[6].

ومنهم من حجبه أولاده عند اختلاطه، ومنعوه من التحديث كجرير بن حازم، قال عبدالرحمن بن مهدي: جرير بن حازم اختلط، وكان له أولاد

---

(١) انظر: التلخيص الحبير: ١٩٢/٤.
(٢) انظر: الاغتباط بمن رمي بالاختلاط: ٥٨.
(٣) انظر: شرح العلل لابن رجب: ص ٣٠٨.
(٤) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح: ص٣٥٢ وما بعدها، وتدريب الراوي: ٢١١ - ٢١٦، وتيسير مصطلح الحديث: ٢٢٦ - ٢٢٧.
(٥) انظر: المصادر السابقة.
(٦) تاريخ ابن معين برواية الدوري: ٢٠٤/٢.

أصحاب حديث فلما خشوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع منه أحد في اختلاطه شيئاً[1].

٢ ـ أهمية هذا النوع، وفائدته وعناية العلماء به

تعتبر معرفة من اختلط من الأئمة الثقات، من مهمات علوم الحديث ومن الأمور التي يعنى بها نقاده، إذ الفائدة منه عظيمة جدًّا، لأن الثقة تعتريه حالات، يختل فيها ضبطه، ولكونه ثقة في الأصل قد يخفى أمره على من لا يدقق ويمعن النظر، ويكتفي بالحالة العامة لهذا الراوي دون اعتبار للحالات الاستثنائية التي لا تنطبق عليها القاعدة.

فرواية ثقة ثبت لحديث يتفرد به أو يخالف فيه، إذا كان ممن وصف بالتغير والاختلاط، فيه دلالة قوية على وهمه وخطأه في روايته.

ولأهمية هذا الأمر أولاه المحدثون عناية كبيرة، فما فتئ الأئمة ينبهون على من اختلط من الثقات، وزمن اختلاطه، ومدته، ومن روى عنه قبل الاختلاط، وبعده، ومن روى عنه في الحالين، ومن روى عنه ولم تتميز الحالة التي روى فيها هل قبل أو بعد الاختلاط، وسبب اختلاطه، ودرجته، مما يؤكد دقة عمل النقاد واستيعابهم في دراسة الرواة والمرويات وشمولية نظرهم ومرونة منهجهم والمتصفح لكتب الرجال والعلل يجد وفرة من الأمثلة على ما ذكرناه[2] ثم اتجهت عناية بعض أهل الحديث إلى إفراد هؤلاء الرواة بمصنفات خاصة كالحازمي والعلائي وبرهان الدين الحلبي في كتابه «الاغتباط بمن رمي بالاختلاط»، وابن الكيال في كتابه «الكواكب النيرات بمعرفة من اختلط من الثقات».

ولأهميته عقد له الخطيب البغدادي باباً في «الكفاية» «باب ما جاء في ترك السماع ممن اختلط وتغير» وجعله ابن الصلاح نوعاً من أنواع علوم الحديث ضمن مقدمته المشهورة وذكر عُيُوناً من أصوله ومسائله وبعض

---

(١) الجرح والتعديل: ١/١/، ٥٠٥، وانظر: تدريب الرواي: ٢/٢١١.

(٢) سنذكر أمثلة على ذلك عند الإمام أحمد في الباب الموالي ـ إن شاء الله ـ .

المشاهير ممن وصف به، وتبعه في ذلك من جاء بعده لكن لم أجد من ربطه بالجانب التطبيقي النقدي عند الأئمة النقاد؛ إلاَّ عند الحافظ ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي، فإنه ذكر بعض النماذج من ذلك وأشار إلى أهمية هذا الأمر في التعليل.

٣ ـ أثر الاختلاط في التعليل عند نقاد الحديث

ونظراً لقلة الأمثلة التي ذكرها ابن رجب رأيت من الأهمية ذكر أمثلة أخرى لم يذكرها من كتب العلل والضعفاء.

أولاً: من كلام الإمامين أبي حاتم وأبي زرعة:

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه شريك عن عاصم الأحول عن الشعبي عن ابن عباس أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرم، فقال: هذا خطأ وأخطأ فيه شريك، روى جماعة هذا الحديث، **فحدث شريك هذا من حفظه بآخرة وكان قد ساء حفظه فغلط فيه**»[١].

وقال عبدالرحمن أيضاً: «سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه زكرياء بن أبي زائدة، فقال أحدهما: عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبدالله عن النبي ﷺ أنه كان يتعوذ من خمس: من البخل والجبن وسوء العمر، وفتنة الصدر وعذاب القبر. فأيهما أصح؟

فقالا: لا هذا ولا هذا، روى هذا الحديث الثوري، فقال عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون كان النبي ﷺ مرسل، والثوري أحفظهم.

وقال أبي: أبو إسحاق كبر وساء حفظه بآخرة، فسماع الثوري منه قديماً.

وقال أبو زرعة: تأخر سماع زهير وزكرياء من أبي إسحاق»[٢].

---

(١) العلل: ٢٣٠/١ رقم (٦٦٨).

(٢) العلل: ١٦٦/٢ (١٩٩٠)، وانظر فيه أمثلة أخرى: ٤٤١/١ (١٢٢٧) و٢٣٣/١ (٦٧٩) و٣١٥/١ (٩٤٠) و٤/٢ (١٤٨٢) و١٠٣/١ (٢٧٩) و٢٤٣/٢ (٢٢٢٠).

ثانياً: من كلام الترمذي:

قال ـ رحمه الله ـ: «حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو داود الطيالسي عن شعبة عن عطاء بن السائب قال سمعت أبا حفص بن عمر يحدث عن يعلى بن مرة أن النبي ﷺ أبصر رجلاً متخلقاً[1]، قال اذهب فاغسله ثم اغسله ثم لا تعد.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن، وقد اختلف بعضهم في هذا الإسناد عن عطاء بن السائب، وسماع شعبة وسفيان من عطاء بن السائب صحيح إلاَّ حديثين عن عطاء بن السائب عن زاذان، قال شعبة سمعتهما منه بآخرة.

قال أبو عيسى يقال: إن عطاء بن السائب كان آخر عمره قد ساء حفظه»[2].

ثالثاً ـ من كلام الإمام الدارقطني:

قال: حدثنا محمد بن يحيى بن هارون ثنا إسحاق بن شاهين ثنا خالد بن عبدالله عن يزيد بن أبي زياد عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن البراء أنه رأى النبي ﷺ حين قام إلى الصلاة كبر ورفع يديه قال: وحدثني أيضاً عدي بن ثابت عن البراء عن النبي ﷺ مثله وهذا هو الصواب وإنما لقن يزيد في آخر عمره ثم لم يعد فتلقنه وكان قد اختلط[3].

وسئل عن حديث عبيدة عن عبدالله علمنا رسول الله ﷺ التشهد فقال: يرويه عطاء بن السائب واختلف عنه فرواه قيس بن الربيع عن عطاء عن أبي البختري عن عبيدة عن عبدالله مرفوعاً وخالفه وهيب فرواه عن

(١) [أي عليه أثر الخلوق وهو الطيب].
(٢) سنن الترمذي حديث رقم (٢٨١٦) ٥/١٢١.
(٣) سنن الدارقطني: ج١ ص ٢٩٤.

عطاء بن السائب عن أبي عبيدة عن عبدالله مرفوعاً أيضاً ورواه علي بن عاصم عن عطاء بن السائب عن أبي عبدالرحمن عن ابن مسعود موقوفاً وهذا من عطاء بن السائب فإنه اختلط في آخر عمره[(١)].

رابعاً: من كلام الإمام البيهقي:

قال: «... وأما الحديث الذي أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن المقري ثنا الحسن بن محمد بن إسحاق ثنا يوسف بن يعقوب ثنا أبو الربيع ثنا حماد بن زيد ثنا حنظلة بن عبيدالله قال سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قيل: ثم يا رسول الله أينحني بعضنا لبعض إذا التقينا قال: لا، قال: فيلتزم بعضنا بعضاً قال: لا، قال: فيصافح بعضنا بعضاً، قال: نعم وهذا يتفرد به حنظلة السدوسي وقد كان اختلط تركه يحيى القطان لاختلاطه والله أعلم»[(٢)].

خامساً ـ من كلام الإمام ابن عدي:

قال: حدثنا ابن حماد حدثني صالح حدثنا علي سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول أتيت أبان بن صمعة وقد اختلط البتة قلت لعبدالرحمن، قبل أن يموت بكم، قال: بزمان حدثنا ابن حماد حدثني عبدالله عن أبيه وسألته عن أبان بن صمعة قال صالح قلت له: أليس تغير بآخرة قال: نعم حدثنا محمد بن منير المطيري حدثنا عمر بن شيبة حدثنا سهل بن يوسف الأنماطي حدثنا أبان بن صمعة عن أبي الوازع عن أبي برزة الأسلمي أنه أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، علمني شيئاً أستنفع به فقال: اعزل الأذى عن طريق المسلمين قال الشيخ وأبان بن صمعة له من الروايات قليل وإنما عيب عليه اختلاطه لما كبر ولم ينسب إلى الضعف لأن مقدار ما يرويه مستقيم وقد روى عنه البصريون مثل سهل بن يوسف هذا ومحمد بن أبي

---

(١) علل الدارقطني: ج٥ ص ١٨٨، وانظر أمثلة أخرى في علل الدارقطني: ١٥٢/٨ (١٤٧٢) و٢٨٧/٨ (١٥٧٤) وعلل الدارقطني ٢٠٧/٣ (٣٦٥).

(٢) سنن البيهقي الكبرى: ١٠٠/٧ (١٣٣٥١) وانظر فيه أمثلة أخرى: ٧٦/٢، ١٦١، ٣٠٣/٨ و٣٥٩/٩.

عدي وأبو عاصم وغيرهم بأحاديث وكلها مستقيمة غير منكرة إلاَّ أن يدخل في حديثه شيء بعدما تغير واختلط[1].

سادساً ـ من كلام الإمام أبي حاتم ابن حبان

قال أبو حاتم: كان إسماعيل بن عياش من الحفاظ المتقنين في حداثته فلما كبر تغير حفظه فما حفظ في صباه وحداثته أتى به على جهته وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه وأدخل الإسناد في الإسناد وألزق المتن بالمتن وهو لا يعلم ومن كان هذا نعته حتى صار الخطأ في حديثه يكثر خرج عن الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه روى عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ يكون في هذه الأمة رجل يقال له الوليد هو أشد على هذه الأمة من فرعون على قومه ويقال أنه الوليد بن عبدالملك وهذا خبر باطل ما قال رسول الله ﷺ هذا ولا عمر رواه ولا سعيد حدث به ولا الزهري رواه ولا هو عن حديث الأوزاعي بهذا الإسناد وروى عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «**خير نسائكم العفيفة**»[2].

٤ ـ نماذج عند الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ

المثال الأول:

سئل الإمام أحمد عن حديث شريك، عن عطاء بن السائب، عن أبي الضحى عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾[3]، فقال: «بينهن نبيكم، ونوح كنوحكم، وآدم كآدمكم»[4].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال: ٣٩٢/١ وانظر ٤٢١/٢، و٤٢٢، و٣٩٢/٣، و٣٩٣ و٣٦٤/٥.

(٢) المجروحين ١٢٥/١، وانظر فيه أمثلة أخرى ٣٦٦/١، و٢٩٤/٢، و٩٩/٣.

(٣) الطلاق: ١٢.

(٤) حديث عطاء أخرجه الحاكم: (٤٩٢/٢) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وهذا من تساهله.

قال أبو عبدالله: هذا رواه شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي الضحى، عن ابن عباس، لا يذكر هذا، وإنما يقول: «يتنزل العلم والأمر بينهن»، وعطاء بن السائب اختلط، وأنكر أبو عبدالله الحديث[1].

الإمام أحمد يعل حديث عطاء بن السائب عن أبي الضحى عن ابن عباس لأمرين:

أولاً: مخالفة عطاء بن السائب، لعمرو بن مرة[2]، عن أبي الضحى عن ابن عباس، فإنه روى الحديث ولم يذكر فيه ما ذكره عطاء من قوله: «**بينهن نبيكم، ونوح كنوحكم، وآدم كآدمكم**» وإنما قال: «يتنزل العلم والأمر بينهن».

ثانياً: اختلاط عطاء بن السائب، لأنه كبر واختلط، فلعله مما رواه في حال اختلاطه، قال ابن هانئ: قلت لأبي عبدالله: حديث عطاء بن السائب فيه: محمد كمحمدكم، وآدم كآدم، وإبراهيم كإبراهيم؟ قال: ليس حديثه هذا بشيء، اختلط عطاء بن السائب، ليس فيها شيء من آدم كآدم، ولا نبي كنبيئكم»[3].

والرواي عنه هذا الحديث شريك، وهو ممن لم يسمع منه قبل الاختلاط، قال أبو طالب: سألت أحمد، يعني ابن حنبل، عن عطاء بن السائب، قال: من سمع منه قديماً كان صحيحاً، ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء، سمع منه قديماً شعبة وسفيان، وسمع منه حديثاً جرير، وخالد بن عبدالله، وإسماعيل يعني ابن علية وعلي بن عاصم[4].

وقال أبو داود: قلت لأحمد شاكل أحد سفيان وشعبة في عطاء؟

---

(١) المنتخب: ١٢٥ رقم (٥٨).

(٢) هو عمرو بن مرة بن عبدالله بن طارق الجَمَلي، بفتح الجيم والميم، المُرادي، أبو عبدالله الكوفي، الأعمى، ثقة عابد، كان لا يدلس، ورمي بالإرجاء، من الخامسة، مات سنة عشرة ومائة، وقيل قبلها، ع، (التقريب: ص ٢٦٣).

(٣) سؤالاته: (١٨٩١)، وانظر الموسوعة: ٢/٤٥٠.

(٤) الجرح والتعديل: ٦/ (١٨٤٨).

قال: لا، قلَّ ما يختلف عنه سفيان وشعبة[1].

المثال الثاني:

قال أبو داود: «قلت لأحمد: سعيد بن أبي عروبة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: كنا نستمتع ونحن مع نبيئنا؟ قال: أسأل الله عافيته، فقلت: شعيب بن إسحاق؟

قال: شعيب سمع منه بآخر رمق.

قال الحسين: (وهو ابن إدريس راوي الكتاب عن أبي داود) يعني أن شعيب بن إسحاق سمع من سعيد بن أبي عروبة هذا الحديث بآخر رمق[2].

ومراد الإمام أحمد تعليل هذا الحديث من رواية سعيد بن أبي عروبة، لأنه تفرد به، وأشار إلى أنه روى عنه في اختلاطه، لأن شعيب بن إسحاق روى عنه في آخر رمق، أي في آخر أيامه وهو مختلط، فالخلل في هذه الرواية من سعيد بن أبي عروبة، لا من شعيب بن إسحاق لأنه ثقة[3].

وللإمام أحمد كلام كثير حول سعيد بن أبي عروبة، ومن روى عنه قبل الاختلاط وبعده ومن يصح سماعه ومن لا يصح نرجئه إلى الباب الموالي.

المثال الثالث:

قال الأثرم: «سمعت أبا عبدالله يسأل عن حديث: «النار جُبار»[4]، فقال هذا باطل، ليس من هذا شيء، ثم قال: ومن يحدث عن عبدالرزاق؟ قلت: حدثني أحمد بن شبوية.

---

(١) شرح العلل: ص ٣١١.

(٢) سؤالاته: (٢) وانظر الموسوعة: ٤٢/٢.

(٣) هو شعيب بن إسحاق بن عبدالرحمن الأموي مولاهم، البصري، ثم الدمشقي، ثقة، رمي بالإرجاء، وسماعه من ابن أبي عروبة بآخرة، من كبار التاسعة، مات سنة تسع وثمانين، خ م د س ق (التقريب: ص ٢٨).

(٤) أخرجه من هذا الطريق (١٥٣/٣) والبيهقي (٣٤٤/٨ ـ ٣٤٥).

قال: هؤلاء سمعوا منه بعد ما عمي، كان يُلَقَّن فلُقِّنَه، وليس هو في كتبه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه كان يلقنها بعد ما عمي»[1].

وقد أوضح الإمام أحمد وجه الخطأ في رواية ابن هانئ، فقال: «حدث عبدالرزاق حديث أبي هريرة: «النار جبار» إنما هو: **«البئر جبار»**، وإنما كتبا كتبه على الوجه، وهؤلاء الذين أسندوا عنه، سنة ست ومائتين، وإنما ذهبوا إليه وهو أعمى، فلقن فقبله، ومر فيه»[2].

وعبدالرزاق أحد أئمة الحديث المشهورين، وإليه كانت الرحلة في زمانه في الحديث، حتى قيل إنه لم يرحل إلى أحد بعد رسول الله ﷺ ما رحل إلى عبدالرزاق[3]. ومع هذا فالإمام أحمد يعل روايته لهذا الحديث، مستنداً في ذلك إلى قرينتين:

الأولى: مخالفة عبدالرزاق لكل من روى هذا الحديث، لأن هذا الحديث مشهور برواية الناس عن أبي هريرة بلفظ: **«البئر جبار»**[4].

فهذا الحديث تصحف على عبدالرزاق أو من يقرأ له، وقد ذكر البيهقي عن أحمد ما يفيد ذلك قال:

««النار جبار» ليس بشيء لم يكن في الكتب، باطل ليس هو بصحيح» ثم قال ناقلاً عن أحمد: أهل اليمن يكتبون «النار» «النير» ويكتبون «البير» يعني مثل ذلك، يعني: فهو تصحيف[5]، وقال الذهبي: «أظنها تصحفت

---

(١) تهذيب الكمال: ١٨/ (٣٤١٥) وشرح العلل: ص ٣٢٠ ـ ٣٢١.

(٢) سؤالاته: (٢١٠١).

(٣) شرح العلل: ٣٢٠.

(٤) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب في الركاز الخمس، (١٤٢٨) ٢/٥٤٥ ط. البغا. وكرره في (٢٢٢٨) و (٦٥١٤) و (٦٥١٥)، ومسلم في الحدود، باب جرح العجماء والمعدن جبار (١٧١٠) ٣/١٣٣٤، وأبو داود (٤٥٩٣) والترمذي (٦٤٢) والنسائي (٢٤٩٥) وابن ماجه (٢٦٧٥) وغيرهم عن أبي هريرة.

(٥) السنن الكبرى للبيهقي: ٨/٣٤٤ ـ ٣٤٥.

عليهم فالنار قد تكتب «النير» على الإمالة على هيئة «البير» فوقع التصحيف[1].

الثانية: أن عبدالرزاق كان يحدث من كتبه، فأضرَّ في آخر حياته، فتغيَّر، وصار يلقن فيتلقن، وهذا الحديث الذي تفرد به دون غيره، دليل على أنه مما لُقِّنَه كما ذكر ذلك الإمام أحمد، وقال الدارقطني ـ أيضاً ـ: «وإنما لُقِّنَ عبدُالرزاق: النارُ جُبَارٌ»[2].

المثال الرابع:

قال الإمام أحمد في رواية الأثرم: «علي بن مُسْهر كان ذهب بصره، فكان يحدثهم من حفظه، وأنكر عليه حديثه عن هشام عن أبيه عن عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا سمع المؤذن قال: **وأنا** ...[3].

وقال: إنما هو عن هشام عن أبيه مرسل[4].

وذكر الأثرم أيضاً عن أحمد أنه أنكر حديثاً، قيل له: رواه علي بن مسهر، فقال: إن علي بن مسهر كانت كتبه قد ذهبت، فكتب بعد، فإن كان روى هذا غيره وإلا فليس بشيء يعتمد[5].

علي بن مسهر أحد الثقات المشهورين، لكن ذهب بصره، فكان يحدث من حفظه، فوقعت في حديثه غرائب ومفاريد[6]. فما تفرد به في هذه الحالة لا يقبل لأنه رواه في حال تغير واختلاط».

---

(١) السير: ٩/٥٦٩.
(٢) سنن الدارقطني: ٣/١٥٣.
(٣) رواه الحاكم في مستدركه، كتاب الصلاة، باب فضل الصلوات الخمس، ١/٣٢١، (٧٣٤)، من طريق حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً، ولا اعتداد بهذه المتابعة لأن حفص بن غياث، تغير حفظه بآخرة، انظر: التقريب: ص ١١٣، والكاشف: ١/٢٤٣، والجرح والتعديل: ٣/١٨٥.
(٤) شرح العلل: ص ٣٢٢.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) انظر: شرح العلل: ص ٣٢٢، والتقريب: ص ٣٤٤.

وقد أنكر الإمام أحمد بعض حديثه لهذه العلة.

المثال الخامس:

قال عبدالله: حدثني أبي، قال: حدثنا خالد بن خداش قال: قال لي ابنُ وَهْب ورآني لا أكتب حديث ابن لَهِيعَة: إني لست كغيري في ابن لهيعة فاكتبها.

وقال لي: حديثه عن عقبة بن عامر، أن النبي ﷺ قال: «**لو كان القرآن في إهاب ما مسته النار**»(١). ما رفعه لنا ابن لهيعة قط أول عمره(٢).

وعبدالله بن لهيعة، صدوق لكنه خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما(٣).

وقال المروذي: سألت أبا عبدالله، عن ابن لهيعة، فليَّن أمره، وقال: من سمع منه متقدماً(٤).

وقال أبو داود: سمعت أحمد قال: قال ابن المبارك سنة تسع وسبعين من سمع من ابن لهيعة منذ عشرين سنة، فإن سماعه صالح، سمعته قال: احترقت كتب ابن لهيعة، زعموا في سنة أربع وستين(٥).

وفي قول ابن وهب: «ما رفعه لنا قط ابن لهيعة في أول عمره...» إشارة إلى أنه يرويه قبل الاختلاط ـ غير مرفوع ـ لكن بعد الاختلاط صار يرويه مرفوعاً، وابن وهب سمعه منه قبل الاختلاط وبعده، وكان يميز هذا من ذاك.

---

(١) يرويه من هذا الطريق الدارمي في سننه، كتاب فضائل القرآن، باب فضل من قرأ القرآن (٣١٩٢) ٨٨٨/٢، وأحمد في مسنده (١٦٩٥٦) ١٥٤/٥، وابن عدي في الكامل (٢٣١/٨) والبغوي في شرح السنة (٤٣٦/٤) كلهم عن ابن لهيعة عن مشرح بن عَاهَان عن عقبة بن عامر مرفوعاً.

(٢) العلل: ١٣١/٢ (١٧٨٤) و٢٦٧/٣ (٥١٩٠).

(٣) التقريب: ص ٢٦٢.

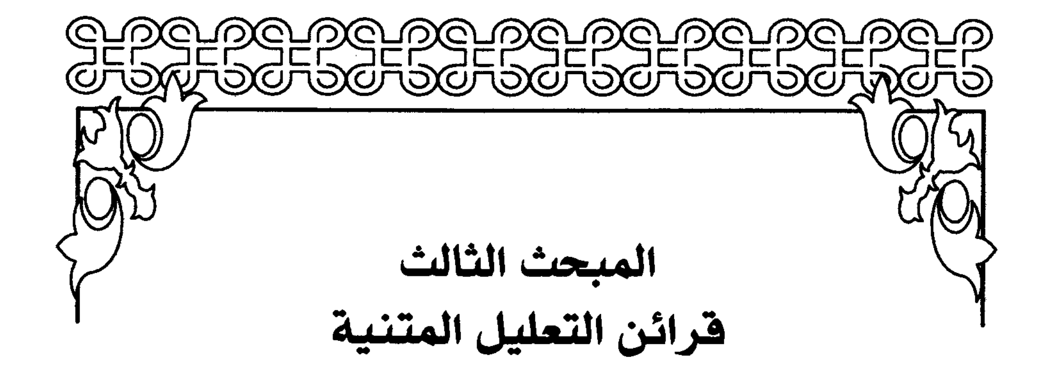
(٤) سؤالاته: (٧٦)، وانظر الموسوعة: ٢٧٨/٢.

(٥) سؤالاته (٢٦) والموسوعة: ٢٧٨/٢.

والإمام أحمد أورد هذا النص في علله إشارة منه إلى أنه لا يصح مرفوعاً، وإنما هو موقوف، وإنما رفعه ابن لهيعة بعد الاختلاط، والله أعلم.

فهذه بعض الأمثلة والنماذج التي توضح اعتماد الإمام أحمد على قرينة اختلاط الراوي وتغيره في تعليل حديثه الذي يتفرد به أو يخالف فيه.





المبحث الثالث
قرائن التعليل المتنية

لا يقتصر نظر النقاد على فحص الأسانيد ودراستها وملاحظة مكمن العلل ودلائلها فيها فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى النظر في المتون ونقدها واستخلاص الأمارات والدلائل على ضعف الأخبار ونكارتها، والإمام أحمد واحد من هؤلاء الجهابذة الذين سنوا لغيرهم منهج النقد المستوعب للروايات سنداً ومتناً، وفيما يلي دراسة لأهم القرائن المتنية التي اعتمدها الإمام أحمد في تعليل بعض الأخبار والروايات، ضمن المطالب التالية:

المطلب الأول: مخالفة الخبر للأصول الثلاثة: القرآن الكريم، السنة المشهورة الثابتة، الإجماع القطعي.

المطلب الثاني: كون الكلام لا يشبه كلام من نسب إليه.

المطلب الثالث: تضعيف حديث الراوي إذا روي ما يخالف رأيه.

المطلب الرابع: ثبوت ما يخالف ما روي عنه.

❋ ❋ ❋

المطلب الأول:
مخالفة الخبر للأصول الثلاثة

كثيراً ما يعل المحدثون النقاد الخبر بتفرد راويه بشيء يخالف القرآن

الكريم، أو السنة المشهورة الثابتة، أو الإجماع القطعي، مخالفة صريحة بحيث لا يمكن معها جمع ولا توفيق، وقد نبه إلى هذا المنهج الإمام ابن حبان ـ رحمه الله ـ فقال: «بل الإنصاف في النقلة في الأخبار استعمال الاعتبار فيما رووا، وإني أمثل مثالاً سندرك به ما وراءه، وكأنا جئنا إلى حماد بن سلمة، فرأيناه روى خبراً عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، لم نجد ذلك الخبر عند غيره من أصحاب أيوب، فالذي يلزمنا فيه التوقف عن جرحه، والاعتبار بما رواه غيره من أقرانه، فيجب أن نبدأ وننظر لهذا الخبر: هل رواه أصحاب حماد بن سلمة عنه أو رجل واحد منهم وحده؟ فإن وجد أصحابه قد رووه علم أن هذا قد حدَّث به حماد، وإن وجد ذلك من رواية ضعيف عنه ألزق ذلك بذلك الراوي دونه، فمن صح أنه رواه عن أيوب ما لم يتابع عليه، يجب أن يتوقف فيه ولا يلزق به الوهن بل ينظر: هل روى أحد هذا الخبر من الثقات عن ابن سيرين غير أيوب؟ فإن وجد ذلك علم أن الخبر له أصل يرجع إليه، وإن لم يوجد ما وصفنا ننظر حينئذ هل روى أحد هذا الخبر عن أبي هريرة غير ابن سيرين من الثقات؟ فإن وجد ذلك علم أن الخبر له أصل، وإن لم يوجد ما قلنا، ننظر: هل روى هذا الخبر عن النبي ﷺ غير أبي هريرة؟

فإن وجد ذلك صح أن الخبر له أصل ومتى عدم ذلك والخبر نفسه يخالف الأصول الثلاثة علم أن الخبر موضوع لا شك فيه وأن ناقله الذي تفرد به، هو الذي وضعه»[1].

وقد سقت هذا النص على طوله لأنه يكشف بجلاء المنهج العملي الذي يسلكه النقاد في ممارستهم النقدية، كما يوضح شمولية نظرهم للروايات سنداً ومتناً.

وقد سبق الإمام الشافعي إلى بيان أهمية العرض على الأصول الثلاثة للتأكد من صحة بعض الأخبار أو سُقمها فقال: «ولا يستدل على أكثر صدق

---

(١) مقدمة صحيح ابن حبان: ١٤٣/١.

الحديث وكذبه إلاَّ بصدق المخبر وكذبه، إلاَّ في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدّث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكبر دلالات بالصدق منه»[1].

والذي يعنيه الشافعي بقوله: «ما هو أثبت وأكبر دلالات بالصدق منه» القرآن الكريم والسنة المشهورة الثابتة، والإجماع القطعي فلا شك أنها أثبت وأكبر دلالة بالصدق من خبر الواحد الثقة، ولهذا جعل المحدثون من علامات وضع الحديث وبطلانه (منافاة الخبر لدلالة الكتاب القطعية، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي)[2]. وهذه بعض الأمثلة والنماذج لاستعمال الإمام أحمد لهذه القرائن:

أولاً: مخالفة القرآن الكريم

المثال الأول:

قال أبو زرعة الدمشقي: «قلت لأبي عبدالله أحمد بن حنبل: فما وجه قوله: **لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه**؟ قال: فيه أحاديث ليست بذلك، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[3]، فلا أوجب عليه، وهذا التنزيل، ولم تثبت سنة»[4].

فالإمام أحمد ضعف هذا الحديث لأمرين: الأول: بالنظر إلى إسناده وقد سبق الكلام على هذا مفصلاً في ألفاظ التضعيف، والثاني: بالنظر إلى متنه حيث خالف القرآن الكريم الذي جاء فيه ذكر فرائض الوضوء، ولم يرد ضمنها التسمية.

---

(١) الرسالة: ص ٣٩٩.
(٢) تنزيه الشريعة المرفوعة: ٦/١.
(٣) المائدة: ٦.
(٤) تاريخه: (١٨٢٨) وانظر الموسوعة: ٣٧٩/٤.

المثال الثاني:

قال عبدالله: سألته عن حديث رواه محمد بن مصفى الشامي، عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: إن الله تجاوز لأمتي ما استكرهوا عليه، وعن الخطأ والنسيان، وعن الوليد عن مالك عن نافع عن ابن عمر مثله، فأنكره جدًّا وقال: ليس يروى فيه إلاَّ عن الحسن عن النبي ﷺ(١).

فالإمام أحمد أعل هذا الحديث في هذه الرواية بأمور إسنادية، حيث تبين أن المحفوظ في هذا الحديث الإرسال، نقل الخلَّال عن الإمام أحمد تعليله بالنظر إلى متنه فقال: «من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع، فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، فإن الله أوجب في قتل النفس الخطأ الكفارة» يعني من زعم ارتفاعهما على العموم في خطاب الوضع والتكليف(٢).

ثانياً: مخالفة السنة المشهورة الثابتة

كثيراً ما يعل الإمام أحمد تفردات بعض الرواة إذا خالفت المشهور من الأحاديث عن النبي ﷺ وفيما يلي أمثلة على ذلك:

المثال الأول

قال المروذي: ذكرت له (يعني لأبي عبدالله) حديث زهير بن محمد عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله: «**إذا كان نصف شعبان فلا صوم**»(٣).

---

(١) العلل: ١/٥٦١ (١٣٤٠).

(٢) انظر: التلخيص الحبير، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة: ١/٣٠١ - ٣٠١.

(٣) رواه أبو داود في الصوم، باب في كراهية ذلك (وصل شعبان برمضان) (٢٣٣٧) ٢/٣٠٠، والترمذي في الصوم، باب ما جاء في كراهية الصوم في النصف الثاني من شعبان (٧٣٨) ٣/١١٥، وابن حبان في الصوم، باب الصوم المنهي عنه (٣٥٩١) ٨/٣٥٨، والبيهقي في الصيام، باب الخبر الذي ورد في النهي عن الصيام إذا انتصف شعبان (٨٠٥٣) ٦/٢٠٥.

فأنكره، وقال: سألت ابن مهدي عنه، فلم يحدثني به، وكان يتوقاه، ثم قال أبو عبدالله: **هذا خلاف الأحاديث التي رويت عن النبي ﷺ**[1].

ومراد الإمام أحمد أن هذا الحديث منكر وذلك لسببين:

تفرد العلاء بهذا الحديث عن أبيه، وقد أشار إلى ذلك الإمام أبو داود في سننه حيث قال: «... ولم يجئ به غير العلاء عن أبيه»[2].

والعلاء بن عبدالرحمن وإن كان قال فيه الإمام أحمد «ثقة» إلاَّ أنه دون الحافظ الذي يقبل تفرده، وقد لينه يحيى بن معين وأبو زرعة[3].

والسبب الثاني: أن هذا الحديث خلاف الأحاديث الكثيرة المشهورة الثابتة عن النبي ﷺ في صيام شهر شعبان، منها:

حديث عائشة: كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول لا يفطر، ويفطر حتى نقول لا يصوم، وما رأيت رسول الله ﷺ يستكمل صيام شهر قط إلاَّ رمضان، وما رأيته في شهر أكثر منه صياماً في شعبان، هذا في رواية مسلم[4].

وفي رواية البخاري: لم يكن النبي ﷺ يصوم شهراً أكثر من شعبان، فإنه كان يصوم شعبان كله[5].

وحديث أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ أنه ﷺ لم يكن يصوم من السنة شهراً تاماً إلاَّ شعبان[6]، وحديثها: ما رأيت النبي ﷺ يصوم شهرين متتابعين إلاَّ شعبان ورمضان[7].

---

(١) سؤالاته ٢٧٨، وانظر: الموسوعة: ٣٦٠/٤.

(٢) سنن أبي داود: ٣٠٠/٢.

(٣) انظر: الجرح والتعديل: ٣٥٧/٦، والكامل: ٣٧٢/٦، الثقات: ٢٤٧/٥، والكاشف: ٣٦١/٢، والتقريب: ص ٣٧١، وتهذيب التهذيب: ٣٤٦/٣.

(٤) الجامع الصحيح، كتاب الصوم، باب صيام النبي ﷺ في غير رمضان (١١٥٦) ٨١٠/٢.

(٥) الجامع الصحيح، كتاب الصوم، باب صوم شعبان (١٨٦٣) ٦٩٥/٢.

(٦) رواه أبو داود في الصوم، باب فيمن يصل شعبان برمضان (٢٣٢٦) ٣٠٠/٢.

(٧) رواه الترمذي في الصوم، باب ما جاء في وصال شعبان برمضان (٧٣٦) ٨٨٣/٣، وقال فيه: حديث حسن، ورواه النسائي في كتاب الصيام، (٢١٧٥) (٢١٧٦).

وحديث أسامة بن زيد قال: قلت يا رسول الله لم أرك تصوم شهراً من الشهور ما تصوم من شعبان، قال: «**ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان، وهو شهر ترفع فيه الأعمال لرب العالمين فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم**»(١).

فهذه الأحاديث وغيرها تدل على أن النبي ﷺ كان يكثر الصوم في شعبان، وهذا مخالف للحديث الوارد في النهي عن الصيام إذا انتصف شعبان لذا ذهب الإمام أحمد إلى إنكار هذا الحديث، وهذا يؤكد ما سبق أن بيناه في معنى المنكر عند الإمام أحمد فهو ليس مجرد تفرد الثقة بخبر، بل ينفرد بشيء ليس له أصل، هذا وقد خالف كثير من أهل العلم ما ذهب إليه ابن مهدي والإمام أحمد من إنكار هذا الحديث، ولم يروا بينهما تعارضاً من هؤلاء الإمام أبو داود تلميذ الإمام أحمد، فقد قال: «وقد كان عبدالرحمن لا يحدث به، قلت لأحمد: لم؟ قال: لأنه كان عنده أن النبي ﷺ يصل شعبان برمضان، وقال عن النبي ﷺ خلافه، قال أبو داود: وليس هذا عندي خلافه»(٢).

وقال الإمام الترمذي: «... وقد دل هذا الحديث إنما الكراهية على من يتعمد الصيام لحال رمضان»(٣).

وترجم عليه الإمام ابن ماجه بقوله: «باب ما جاء في النهي أن يتقدم رمضان بصوم إلاَّ من صام صوماً فوافقه»(٤). وقال جمهور العلماء يجوز الصوم تطوعاً بعد النصف من شعبان وضعفوا الحديث الوارد في النهي عنه(٥).

---

(١) رواه النسائي في الصيام، باب صوم النبي (٢٥٥٧)٤/٢٠١، وأحمد في المسند (٢١٢٤٦)٦/٢٦٠.

(٢) السنن: ٢/٣٠٠.

(٣) جامع الترمذي: ٣/١١٥ حديث (٧٣٨).

(٤) السنن: ١/٥٢٨.

(٥) نيل الأوطار: ٤/٢٦٠.

المثال الثاني

قال الخلَّال: أخبرني عصمة ثنا حنبل: حدثني أبو عبدالله: نا أبو داود، ثنا شعبة، عن الأعمش، عن سالم عن أبي الجعد، عن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: «**استقيموا لقريش ما استقاموا لكم، فإن لم يستقيموا لكم، فاحملوا سيوفكم على عواتقكم، فأبيدوا خضراءهم، فإن لم تفعلوا فكونوا زراعين أشقياء، وكلوا من كد أيديكم**».

قال مهنا: سألت أحمد عن هذا الحديث؟

فقال: ليس بصحيح، سالم بن أبي الجعد لم يلق ثوبان[1].

وقال الخلَّال: قال حنبل: سمعت أبا عبدالله قال: الأحاديث خلاف هذا، قال النبي ﷺ: «اسمع وأطع، ولو لعبد مجدَّع» وقال: «السمع والطاعة في عسرك ويسرك، وأثره عليك، **فالذي يروى عن النبي ﷺ من الأحاديث خلاف حديث ثوبان، ما أدري ما وجهه**»[2].

فالإمام أحمد يعل هذا الحديث لسببين:

الأول: الانقطاع في سنده وهذا ما جاء في قوله: «سالم بن أبي الجعد لم يلق ثوبان».

الثاني: مضمون هذا الخبر يخالف ما صح عن النبي ﷺ من وجوب السمع والطاعة والصبر على جور الحكام وقد ذكر منها الإمام أحمد جملة، وهذه الأحاديث أصل عند أهل السنة والجماعة وهي مبسوطة في مدونات اعتقادهم كالسنة لعبدالله ابن الإمام أحمد، وأصول اعتقاد أهل السنة للالكائي، والشريعة للآجري، والمحجة لقوام السنة الأصفهاني، والإبانة لابن بطة وغيرها.

ومثل هذا الحديث ما رواه شعبة عن أبي التيَّاح قال: سمعت أبا زرعة

---

(١) المنتخب: ١٦٢ رقم (٨٢).

(٢) انظر السلسلة الصحيحة للشيخ الألباني: (١٦٤٣).

يحدث عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «**يهلك أمتي هذا الحي من قريش**» قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: **لو أن الناس اعتزلوهم**»[(١)].

قال عبدالله: قال أبي في مرضه الذي مات فيه: اضرب على هذا الحديث، فإنه خلاف الأحاديث عن النبي ﷺ - يعني قوله: «**اسمعوا وأطيعوا واصبروا**»[(٢)].

وقال الحافظ ابن حجر: «هو من غرائب حديث شعبة»[(٣)].

المثال الثالث

قال صالح بن أحمد بن حنبل: «حدثني أبي قال: أنبأنا الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد عن رجاء حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة، أن رسول الله ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله[(٤)].

قال أبي: فذكرت ذلك لعبدالرحمن بن مهدي، فذكر عن ابن المبارك، عن ثور، قال حُدثت عن رجاء، عن كاتب المغيرة، ولم يذكر المغيرة.

قال أبي: ولا أرى الحديث يثبت، **وقد رُوي عن سعد، وأنس أنهما مسحا أعلى الخفين**»[(٥)].

---

(١) أخرجه البخاري في المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ١٣١٩/٣ (٣٤٠٩) ومسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب لا تقوم الساعة... (٢٩١٧) ٢٢٣٦/٤، وأبو يعلى في مسنده ٤٨٠/١٠ (٦٠٩٣).

(٢) المنتخب: ١٦٢ (٨٤) والمسند ٥٨٣/٢ (٧٩٤٥).

(٣) الفتح: ٧١٢/٦.

(٤) رواه الترمذي، في الطهارة، باب ما جاء في المسح على الخفين أعلاه وأسفله (٩٧) ١٦٢/١، وابن ماجه في الطهارة وسننها، باب في المسح أعلى الخف وأسفله (٥٥٠) ١٨٣/١، والبيهقي في الطهارة، باب كيف المسح على الخفين (١٤١٩) ٤٨٩/١، والدارقطني في الطهارة باب الرخصة في المسح على الخفين (٦) ١٩٥/١.

(٥) تاريخ بغداد: ١٣٥/٢، والموسوعة ٣٥٣/٤.

والإمام أحمد أعل الحديث لأمرين:

الأول: مخالفة ابن المبارك للوليد بن مسلم في إسناد هذا الحديث، فابن المبارك يرويه عن ثور عن كاتب المغيرة مرسلاً، والوليد بن مسلم يرويه متصلا.

وقد وافق على هذا أبو زرعة والإمام البخاري فيما ذكره الترمذي عنهما قال:

«وسألت أبا زرعة ومحمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقالا: ليس بصحيح، لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور عن رجاء بن حيوة قال حدثت عن كاتب المغيرة مرسلٌ عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه المغيرة»[1]. وابن المبارك أوثق وأحفظ فيكون القول قوله.

الثاني: مخالفة هذا الحديث لما نقل عن جمع من الصحابة من اقتصارهم على مسح أعلى الخف فقط ذكر منهم الإمام أحمد سعدًا وأنساً.

وقد أورد الإمام البيهقي ـ رحمه الله ـ في سننه الكبرى آثاراً كثيرة عن الصحابة في الاقتصار على مسح ظاهر الخف، عن المغيرة، وعلي، وعمر، وأنس، وغيرهم[2]، فثبوت هذه الأحاديث عن الصحابة فيه دليل على عدم صحة هذا الخبر مرفوعاً عن النبي ﷺ.

المثال الرابع:

قال عبدالله: كنا عند سليمان بن حرب[3] فذكرنا المسح على الخفين، فذكرنا أحاديث، فجعل سليمان بن حرب يقول: ذا لا يحتمل، وذا ما أدري، قلنا: إيش عندك؟ قال: خالد عن أبي عثمان عن عمر، قال: يمسح

---

(١) الجامع: ١/١٦٢ (٧١).

(٢) انظر: السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب الاقتصار بالمسح على ظاهر الخفين، ١/٤٩٠.

(٣) هو سليمان بن حرب الأزدي الوَاشِحِي البصري، قاضي مكة، ثقة، إمام حافظ ت٢٢٤هـ، روى له الجماعة، انظر: التقريب: ص ١٩٠.

حتى يأوي إلى فراشه، قلنا: خالد لم يسمع من أبي عثمان شيئاً، يقول ذلك بعض الناس، **ويروى عن النبي ﷺ أنه كان يوقتُ**، ويقول: خالد عن أبي عثمان، كأنه لم يرض منه ذلك(١).

وقد أعل الإمام أحمد هذا الأثر بعلتين: أولاهما: إسنادية وهي الانقطاع بين خالد الحذَّاء وأبي عثمان، وقد نص الكثير من أهل الحديث أنه لم يسمع منه(٢).

وحجة الإمام أحمد في ذلك أن أبا عثمان متقدم الوفاة إذ توفي سنة **٩٥**هـ وخالد الحذاء توفي سنة**١٤١**هـ وقال أحمد عن خالد «ما أراه سمع من الكوفيين من رجل أقدم من أبي الضحى» وأبو عثمان هو مسلم بن صُبيح الكوفي توفي سنة **١٠٠**هـ وخالد الحذاء بصري، وأبي عثمان كوفي فإمكان السماع منه مستعبد جدًّا لتباعد الأمصار وتباعد الأعمار، إذ خالد بن مهران الحذاء في الطبقة الخامسة عند ابن حجر، بينما عبدالرحمن بن مُلٍّ أبو عثمان النهدي من كبار الثانية عنده.

والعلة الثانية: هي مخالفة هذا الخبر الذي فيه ترك التوقيت في المسح على الخف لما روي عن النبي ﷺ واشتهر من التوقيت في ذلك بيوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام بلياليهن للمسافر روى ذلك جمع من الصحابة، فيكون ذلك موهِّنٌ لهذه الرواية(٣).

وقد استدل بمثل هذه القرينة الإمام البيهقي ـ رحمه الله ـ في توهين ما روي عن عمر في ترك التوقيت، فقال بعد أن أورد بعض الآثار عنه ترك التوقيت:

«وقد روينا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه التوقيت، فإما أن

---

(١) العلل: ٢/٥٤١، رقم (٣٥٦٥).

(٢) انظر: جامع التحصيل للعلائي: ص ١٧٢، وتحفة تحصيل: ص ٩٤، وتهذيب الكمال: ٧/١٧٧، وتهذيب التهذيب: ١/٥٣٥.

(٣) انظر السنن الكبرى للبيهقي: ١/٤٦١.

يكون رجع إليه حين جاءه التثبيت عن النبي ﷺ في التوقيت، وإما أن يكون قوله الذي يوافق السنة المشهورة أولى»[1].

ثالثاً: مخالفة الإجماع القطعي:

قد ينكر الإمام أحمد بعض تفردات الثقات، ليس لمجرد التفرد بل يضاف إلى ذلك نكارة ما انفردوا به ومن القرائن المفيدة في ذلك مخالفة الخبر للإجماع المعتد به، وفيما يلي أمثلة من صنيع الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ.

المثال الأول: قال الميموني أنهم ذاكروا أبا عبدالله في أطفال المؤمنين، فذكروا له حديث عائشة في قصة ابن الأنصاري، وقول النبي ﷺ فيه.

فسمعت أبا عبدالله غير مرة يقول: هذا حديث! وذكر فيه رجلاً ضعَّفه: طلحة، وسمعته غير مرة يقول: وأحدٌ يشك أنهم في الجنة، وهو يُرجى لأبيه، كيف يشك فيه؟! إنما اختلفوا في أطفال المشركين[2].

والحديث الذي يعنيه الإمام أحمد هو ما يرويه طلحة بن يحيى الطلحي، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة، قالت: دُعي رسول الله ﷺ لغلام من غلمان الأنصار يصلي عليه، فقلت: طوبى له يا رسول الله، عصفور من عصافير الجنة، لم يحتمل خطيئة ولم يدر بها، فقال: «**أو غير ذلك، إن الله تعالى خلق للجنة أهلاً، فخلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلاً وهم في أصلاب آبائهم**»[3].

ومحل إنكار أحمد ما في رواية طلحة هذه، من قوله ﷺ «أو غير ذلك يا عائشة...» بعد قولها: «طوبى له عصفور من عصافير الجنة...»

---

(١) المصدر نفسه: ٤٧٤/١.

(٢) المنتخب: ص ٥٣ (١٠).

(٣) رواه مسلم في كتاب القدر، باب كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين (٢٦٦٢) ٢٠٥٠/٤، وأبو داود (٤٧١٢) والنسائي (٥٧/٤) وابن ماجه (٨٢) وأحمد في مسنده (٢٣٦١٢) ٦٢/٧، وعبدالرزاق (٢٠٠٩٥) ١٢٤/١١، وابن حبان (٦١٧٣) ٤٧/١٤ عن طرق عن طلحة بن يحيى به.

فسياق الكلام فيه استدراك منه ﷺ على عائشة في قولها هذا، مع أن الصبي كان من أولاد الأنصار فمقتضاه أن أولاد المسلمين ليسوا جميعاً من أهل الجنة، ولهذا أنكره بقوله «هو يرجى لأبيه كيف يشك فيه؟! إنما اختلفوا في أطفال المشركين» وهذا من باب إنكار ما يخالف الإجماع(١).

والإمام أحمد إنما أنكر هذا الحديث لتفرد طلحة بن يحيى به، ثم لما فيه من المخالفة، فطلحة بن يحيى ليس بالقوي في الحديث(٢) فلا يحتمل تفرده بمثل هذا الحديث الذي يخالف فيه الإجماع، لا سيما وقد خولف في هذا اللفظ الذي هو موضع الإنكار في روايته.

خالفه فضيل بن عمرو الفُقَيمي، فرواه عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين بلفظ: توفي صبيٌّ، فقلت: طوبى له عصفور من عصافير الجنة، فقال رسول الله ﷺ: «**أولا تدرين أن الله خلق الجنة وخلق النار، فخلق لهذه أهلاً، ولهذه أهلاً**»(٣). والفيقمي ثقة(٤)، وليس في روايته ما يستنكر، بل فيه ما يفيد إقرار النبي ﷺ لعائشة على قولها(٥).

المثال الثاني: قال المروذي: قيل لأبي عبدالله أتعرف عن يزيد بن هارون، عن أبي العطوف، عن أبي الزبير، عن جابر: «إن استقر مكانه فسوف تراني وإن لم يستقر مكانه فلا تراني في الدنيا ولا في الآخرة»؟

فغضب أبو عبدالله غضباً شديداً، حتى تبين في وجهه، وكان قاعدًا والناس حوله، فأخذ نعله وانتعل.

---

(١) التعليق على المنتخب من العلل لأبي معاذ: ص ٥٤.

(٢) هو طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبدالله التميمي المدني نزيل الكوفة، صدوق يخطئ، من السادسة مات سنة ١٤١ م ٤، التقريب: ص ٢٢٥ وانظر الكاشف: ٤٥/٢، والجرح والتعديل: ٤٧٧/٤، والثقات: ٤٨٧/٦، والكامل: ١٧٩/٥.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٦٦٢) ٢٠٥٠/٤، وابن حبان في صحيحه (١٣٨) ٣٤٨٧/١.

(٤) انظر التقريب: ص ٣٨٣، والكاشف: ٣٨٦/٢، والثقات: ٣١٤/٧، والجرح والتعديل: ٧٣/٧.

(٥) المصدر نفسه: ص ٥٥.

وقال أخزى الله هذا، لا ينبغي أن يكتب هذا، ودفع أن يكون يزيد بن هارون حدث به أو رواه.

وقال: هذا جهمي، هذا كافر، أخزى الله هذا الخبيث، من قال إن الله لا يرى في الآخرة، فهو كافر.

وقال مهنا: سألت أحمد عن أبي العطوف، فقال: جزري متروك الحديث[1].

فالإمام أحمد ينكر هذا الحديث لكون راويه المتفرد به متروكاً، وهذا أمر يتعلق بالإسناد ثم بالنظر إلى متنه فهو مخالف للقرآن الكريم الذي فيه إثبات رؤية الله يوم القيامة، وعلى هذا إجماع أهل السنة، ومن ثم فهذا الخبر مخالف للقرآن الكريم والسنة الثابتة والإجماع القطعي عند أهل السنة، كما هو مبسوط في كتب عقائد السلف[2]. ويزيد بن هارون من أئمة السنة والأثر فيستحيل أن يروي مثل هذا الخبر الباطل المناقض للقرآن والسنة الصحيحة وإجماع أهل السنة.

المثال الثالث:

قيل لأبي عبدالله: شيخ يحدث، عن أبي نعيم عن سفيان، عن محمد بن المنكدر عن جابر: «**إن الله تعالى خلق القرآن خلقاً، فجعله على الألسن حفظاً، وفي المصاحف خطاً**».

فقال: كذب، كذب، وأنكره أشد النكرة[3].

والإمام أحمد يستنكر هذا الحديث لتنفرد راو مجهول به، هذا من حيث إسناده، أما من حيث متنه فهو مخالف لما أجمع عليه علماء أهل

---

(١) المنتخب: ٢٧٧ (١٧٣).

(٢) انظر شرح العقيدة الطحاوية: ص١٨٨ وما بعدها.

(٣) المنتخب: ٢٧٧ (١٧٤).

السنة من أن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق، وأنه صفة من صفاته تعالى، وهذا مبسوط في مواضعه من كتب الاعتقاد[1].

وبهذا يتجلى مدى إعمال الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ لهذه القرائن، والذي نلحظه دائماً أن الإمام أحمد يجمع بين إعلال الرواية بقادح في سندها ثم يدعم ذلك بقادح في متنها من حيث مخالفتها للأصول الثلاثة القرآن والسنة المشهورة والإجماع القطعي، ولا يعمل هذه القرائن بمعزل عن النظر في سند الرواية من حيث التفرد أو المشاركة أو المخالفة، فتكون هذه القرائن مدعمة ومؤكدة وليست مستقلة في الحكم على الحديث بالنكارة أو الإعلال فليتنبه إلى ذلك.

كما يجدر التنبيه هنا إلى أن جميع هذه الحالات وقع فيها تعارض صريح بين القرآن الكريم أو السنة المشهورة أو الإجماع بحيث يتعذر الجمع أو التوفيق، فليس كل مخالفة يسوغ معها رد الخبر أو تهوين الرواية، باستثناء خبر النهي عن الصوم إذا انتصف شعبان، فلم يكن فيه تعارض بين القرآن والخبر معارضة صريحة لا يمكن معها جمع ولا توفيق.

❋ ❋ ❋

المطلب الثاني:
كون المتن لا يشبه كلام من نسب إليه

تعتبر هذه القرينة من القرائن الأساسية عند نقاد الحديث ومن القواعد المهمة عندهم في التعليل ولقد عبَّر عن هذه القاعدة الحافظ ابن رجب بقوله:

«حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص، يفهمون به أن هذا الحديث

---

(١) انظر المصادر السابقة.

يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا ممَّا لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم، كما سبق ذكره في غير موضع»[١]، وفيما يلي أمثلة من تطبيقات هذه القاعدة عند الإمام أحمد.

المثال الأول: سعيد بن سنان[٢]، ويقال: سنان بن سعيد، يروي عن أنس، ويروي عنه أهل مصر. قال أحمد: «تركت حديثه، حديثه مضطرب، وقال: يشبه حديثه حديث الحسن، لا يشبه أحاديث أنس»[٣]. قال ابن رجب: «ومراده أن الأحاديث التي يرويها عن أنس مرفوعة، إنما تشبه كلام الحسن البصري أو مراسيله، وقال الجوزجاني: أحاديثه واهية لا تشبه أحاديث الناس عن أنس»[٤].

وهكذا يتضح لنا أن أحاديث سعيد بن سنان إنما يرويها عن الحسن لا عن أنس لعدة قرائن[٥]:

١ ـ أن هذا الرجل معروف باضطرابه.

٢ ـ أن هذه الأحاديث غريبة عن أنس، ولم يروها الناس عنه.

٣ ـ أن هذه الأحاديث معروفة عن الحسن، لا عن أنس.

المثال الثاني: عبدالعزيز بن محمد الدراوردي[٦] قال فيه الإمام أحمد: «أحاديثه عن عبيدالله بن عمر تشبه أحاديث عبدالله بن عمر»[٧].

---

(١) شرح العلل: ٣٩٠.

(٢) هو سعيد بن سنان البُرجُميّ بضم الموحدة والجيم بينهما راء ساكنة، أبو سنان الشيباني الأصغر، الكوفي، نزيل الريَ: صدوق له أوهام من السادسة، التقريب: ١٧٧، وقد وصفه الإمام أحمد في رواية أبي طالب بأنه كان رجلاً صالحاً ولم يكن يقيم الحديث، وقال في رواية ابن هانئ: ليس حديثه بشيء، انظر الموسوعة: ٣٥/٢.

(٣) المصدر نفسه: ٣٩١.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) العلل في الحديث لهمام سعيد: ١٦٢.

(٦) سبقت ترجمته.

(٧) شرح العلل: ص ٣٥٥.

وقد وضح هذا في رواية أبي داود قال: «سمعت أحمد غير مرة يقول: عامة أحاديث الداروردي عن عُبيد الله العمري مقلوبة[1]. وقال في رواية الهسنجاني: ما حدث عن عبدالله بن عمر فهو عن عبدالله بن عمر[2] وقال فيه رواية أبي طالب: ربما قلب حديث عبدالعمري يرويه عن عبيدالله بن عمر[3].

وعبدالله العمري ضعيف وعبيدالله ثقة، فمثل هذا القلب يؤثر على الحديث، والحفاظ يعرفون ما هو من حديث عبدالله العمري الضعيف، وما هو من حديث عبدالله الثقة، وهذا معنى قول أحمد «أحاديثه عن عبيدالله تشبه أحاديث عبدالله بن عمر».

قال أبو حاتم الرازي: «ظهر مصداق قول أحمد في حديث الداروردي عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر: «من أتى عرافا فصدقه بما يقول لم تقبل له صلاة أربعين ليلة».

قال: والناس يروونه عن عبدالله العمري عن نافع عن ابن عمر، وليس يشبه هذا حديث عبيدالله»[4].

المثال الثالث: معقل بن عبيد الجزري[5]: أحد الثقات قال فيه الإمام أحمد في رواية عبدالله صالح الحديث[6].

وكذا وثقه في رواية المروذي[7].

---

(١) سؤالاته (١٩٨) وانظر الموسوعة: ٣٦٨/٢.
(٢) الجرح والتعديل: ٣٩٥/٥ (١٨٣٣).
(٣) المصدر نفسه.
(٤) شرح العلل: ص ٣٥٥.
(٥) هو معقل بن عبيد الجزري، أبو عبدالله العبسي، بالموحدة، مولاهم: صدوق، يخطىء، من الثامنة، مات سنة ١٦٦هـ، التقريب: ص ٤٧٣.
(٦) العلل: (٢٣٨١)، وقال أيضاً: «ثقة» ـ العلل: ٣١٨٨، و٣٩٨٨.
(٧) سؤالاته: (٧٢).

ولكن كان أحمد يضعف حديثه عن أبي الزبير خاصة ويقول: يشبه حديثه حديث ابن لهيعة[1].

قال ابن رجب: ومن أراد حقيقة الوقوف على ذلك فلينظر أحاديثه عن أبي الزبير فإنه يجدها عن ابن لهيعة يرويها عن أبي الزبير كما يرويها معقل سواء، ومما أنكر على معقل بهذا الإسناد حديث الذي توضأ وترك لمعة لم يصلها الماء[2]، وحديث النهي عن ثمن السنور[3]، وقد خرجها مسلم في صحيحه[4].

(وقد كانوا يستدلون باتفاق حديث الرجلين على أن أحدهما أخذه عن صاحبه)[5].

المثال الرابع: قال الخلال: «أخبرنا سليمان (أي أبو داود سليمان بن الأشعث) قال: سمعت أبا عبدالله ذكر حديث صالح بن كيسان، عن الحارث بن فضيل عن جعفر بن عبدالله بن الحكم، عن عبدالرحمن بن المسور بن مخرمة، عن أبي رافع، عن عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ: «**يكون أمراء يقولون ما لا يفعلون، فمن جاهدهم بيده** ...»[6].

---

(١) شرح العلل: ص ٣٤٤ وص ٣٩٤.

(٢) حديث اللمعة أخرجه مسلم في كتاب الطهارة، باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة (٢٤٣) ١/٢١٥، عن معقل عن أبي الزبير عن جابر، أخبرني عمر بن الخطاب أن رجلاً توضأ فترك موضع ظفر على قدمه فأبصره النبي ﷺ فقال: «**ارجع فأحسن وضوءك**» ثم صلى، ورواه ابن ماجه (١١١٣) ١/٨٢، من حديث ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر عن عمر بن الخطاب مثله.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن، ومهر البغي، والنهي عن بيع السنور (١٥٦٥) ٣/١١٩٩ عن معقل عن أبي الزبير قال سألت جابراً عن ثمن الكلب والسنور، قال: زجر النبي ﷺ عن ذلك.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق: ص٣٩٤.

(٦) رواه الإمام مسلم، في كتاب الإيمان، باب النهي عن المنكر من الإيمان (٥٠) ١/٦٩، وابن حبان (٦١٩٣) ١٤/١٢، والبيهقي (٢٠٧٥٨) ١٥/٣٨ كلهم عن الحارث بن فضيل به.

قال أحمد: جعفر هذا، أبو عبدالحميد بن جعفر، والحارث بن فضيل ليس بمحفوظ الحديث، وهذا الكلام لا يشبه كلام ابن مسعود، ابن مسعود يقول: قال رسول الله ﷺ: «**اصبروا حتى تلقوني**»(١).

فالإمام أحمد يعل هذا الحديث لقرينتين اثنتين:

أولها: تفرد الحارث بن فضيل به، وهو عند الإمام أحمد ليس بمحفوظ الحديث وفي رواية أخرى ليس بمحمود الحديث(٢).

ثانيها: إن متن هذا الحديث بخلاف ما روي عن ابن مسعود من وجوب الصبر عن جور الأمراء، فمن ذلك ما رواه الأعمش عن زيد بن وهب عن عبدالله عن النبي ﷺ قال إنكم سترون أثرة بعدي وأموراً تنكرونها، قلنا: فبما تأمرنا يا رسول الله ﷺ قال: «**أعطهم حقهم الذي جعل الله لهم وسلوا حقكم**»(٣).

وهذا معنى قول الإمام أحمد «وهذا الكلام لا يشبه كلام ابن مسعود، ابن مسعود يقول اصبروا حتى تلقوني».

هذا وقد خالف كثير من العلماء الإمام أحمد في تعليله هذا الحديث وردوا عليه كلامه فيه سنداً ومتناً.

أما السند فلا علة فيه والحارث بن فضيل قد وثقه جمع من الأئمة منهم النسائي وابن معين وابن حبان(٤)، ولم أجد من ذكره في الضعفاء أو تكلم فيه غير الإمام أحمد.

أما المتن فلا يعارض ما هو مشهور عن النبي ﷺ من الصبر على جور الحكام بل يمكن التوفيق بينهما بأوجه كثيرة من أهم ذلك ما ذكره

---

(١) المنتخب: ١٦٩ رقم (٨٩) وانظر: السنة للخلال: ١٤٢/١.

(٢) انظر: التهذيب: ٣٣٦/١، والموسوعة: ٢١٥/١.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣٦٣٣) ٦٣٥/١ و (٣٦٥٤) و (٤١١٦) و (١٢٤٧٤) والبيهقي في الشعب (٧٥٢٢).

(٤) انظر التهذيب: ٣٣٦/١.

الإمام أبو عمرو بن الصلاح قال ـ رحمه الله ـ : «ثم إن هذا الحديث مما انفرد به مسلم عن البخاري، وقد أنكره أحمد بن حنبل فيما بلغنا عن أبي داود السجستاني في «مسائله» ثم ساق النص السابق، ثم قال قد روى عن الحارث هذا جماعة من الثقات، ولم نجد له ذكراً في كتب الضعفاء، وفي كتاب ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين: أنه «ثقة»[(١)]، ثم إن الحارث لم ينفرد به بل توبع عليه، على ما أشعر به كلام صالح بن كيسان، وذكر الإمام الدارقطني في «العلل»[(٢)]: إن هذا الحديث قد روي من أوجه أخر منها: عن أبي وائل الليثي، عن ابن مسعود، عن رسول الله ﷺ.

وأما قوله: «**اصبروا**» فذلك حيث يلزم من ذلك إثارة الفتنة وسفك الدماء، ونحو ذلك، وما ورد في هذا الحديث من الحث على جهاد المبطلين باليد واللسان، فذلك حيث لا يلزم منه إثارة الفتنة، على أن لفظ هذا الحديث مسوق فيمن سبق من الأمم، وليس في لفظه ذكر هذه الأمة والله أعلم»[(٣)].

وقال الحافظ ابن رجب: «وقد استنكر الإمام أحمد هذا الحديث في رواية أبي داود، وقال: هو خلاف الأحاديث التي أمر رسول الله ﷺ فيها بالصبر على جور الأئمة، وقد يجاب عن ذلك: بأن التغيير باليد لا يستلزم القتال، وقد نص على ذلك أحمد أيضاً في رواية صالح، فقال: التغيير باليد ليس بالسيف والسلاح، وحينئذ فجهاد الأمراء باليد أن يزيل بيده ما فعلوه من المنكرات، مثل أن يريق خمورهم، أو يكسر آلات الملاهي التي لهم، ونحو ذلك، أو يبطل بيده ما أمروا به من الظلم إن كان له قدرة على ذلك، وكل هذا جائز، وليس هو من باب قتالهم، ولا من الخروج عليهم الذي ورد النهي عنه، فإن هذا أكثر ما يخشى منه أن يقتل الآمر وحده، وأما

---

(١) الجرح والتعديل: ٨٦/٣.

(٢) علل الدارقطني: ٣٤١/٥.

(٣) صيانة صحيح مسلم: ٢١٠ ـ ٢١١، وانظر: شرح النووي لصحيح مسلم: ٢٧/٢، والمعلم بفوائد مسلم: ٢٩٧/١.

الخروج عليهم بالسيف فيخشى منه الفتن التي تؤدي إلى سفك دماء المسلمين»[1].

وقد صحح هذا الحديث جمع من الأئمة كالإمام مسلم وابن حبان[2]، وقال ابن مندة: «هذا حديث صحيح أخرجه مسلم من حديث يعقوب وابن أبي مريم، وتركه البخاري ولا علة له»[3]. فهذه بعض الأمثلة على تطبيق الإمام أحمد لهذه القرينة في التعليل.

❋ ❋ ❋

المطلب الثالث:
تعليل حديث الراوي
إذا رُوي عنه ما يخالف رأيه

قد ضعف الإمام أحمد وأكثر الحفاظ أحاديث كثيرة بمثل هذا[4]، فمنها: أحاديث أبي هريرة عن النبي ﷺ في المسح على الخفين[5]، ضعفها أحمد ومسلم وغير واحد، وقالوا: أبو هريرة ينكر المسح على الخفين[6]، فلا يصح له فيه رواية. ومنها أحاديث ابن عمر عن النبي ﷺ في المسح على الخفين أيضاً[7]، أنكرها الإمام أحمد وقال: ابن عمر أنكر على سعد المسح على الخفين[8] فكيف يكون عنده عن النبي ﷺ فيه رواية.

---

(١) جامع العلوم والحكم: ٢/٢٤٨ ـ ٢٤٩.
(٢) سبق تخريجهما.
(٣) كتاب الإيمان: ١/٣٤٥ ـ ٣٤٦.
(٤) انظر شرح العلل: ٤٠٩ ـ ٤١١.
(٥) رواه أحمد في المسند: الفتح الرباني: ٢/٦٤.
(٦) رواه ابن أبي شيبة في المصنف: ١/١٨٦.
(٧) رواه الترمذي ١/١٥٩، ورواه أبو يعلى والبزار انظر: مجمع الزوائد: ١/٢٥٥.
(٨) رواه أحمد في المسند، الفتح الرباني: ٢/٦٥.

ومنها: حديث عائشة عن النبي ﷺ أنه قال للمستحاضة: **«دعي الصلاة أيام أقرائك»**[1].

قال أحمد: كل من روى هذا عن عائشة فقد أخطأ، لأن عائشة تقول: الأقراء: الأطهار لا الحيض.

ومنها حديث طاووس عن ابن عباس في الطلاق الثلاث[2].

ومنها حديث عائشة: **«لا نكاح إلاّ بولي»**[3]، أعله الإمام أحمد في رواية عنه بأن عائشة عملت بخلافه.

وهذه الأمثلة كلها من كلام الحافظ ابن رجب ـ رحمه الله ـ وقد ظفرت بمثال آخر لم يذكره ابن رجب، وهو ما رواه أبو زرعة الدمشقي قال:

«سمعت أحمد بن حنبل يحتج بهذه القصة (يعني عن أنس بن سيرين قال: كانت أم ولد لآل أنس بن مالك، قد استحيضت فأمروني أن أسأل ابن عباس فسألته فقال: «إذا رأت الدم البحراني، أمسكت عن الصلاة»[4]، ويرد بها ما روي عن أنس بن مالك: «أن الحيض عشر»، مما رواه الجلد بن أيوب[5].

---

(١) رواه أبو داود ١١٦/١، والنسائي: ٨٣/١.

(٢) انظر مبحث الشاذ ومدلوله عند الإمام أحمد.

(٣) رواه أبو داود: ٣٠٥/٢، ولفظ: أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل.

(٤) أخرج هذه القصة ابن أبي شيبة في مصنفه (١٢٠/١) رقم (١٣٦٧) قال حديث إسماعيل بن علية عن خالد عن أنس بن سيرين قال استحيضت امرأة من آل أنس، فأمروني فسألت ابن عباس فقال: أما ما رأت الدم البحراني، فلا تصلي، وإذا رأت الطهر ولو ساعة من النهار فلتغتسل وتصلي، وانظر تعليق التعليق ١٨٢/٢، وسنن البيهقي الكبرى: ٣٤٠/١.

(٥) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (١١٥٠) ٢٩٩/١، عن الثوري عن الجلد بن أيوب عن أبي إياس معاوية بن قرة عن أنس بن مالك قال: «أجل الحيض عشر ثم هي مستحاضة».

وقال: لو كان هذا عن أنس بن مالك، لم يؤمر أنس بن سيرين أن يسأل ابن عباس[1].

وقال: قلت لأبي عبدالله: فحديث معاوية بن قرة، عن أنس في الحيض صحيحٌ، فلم يره صحيحًا إذ ردوا المسألة إلى ابن سيرين، ليسأل لهم ابن عباس»[2].

فالإمام أحمد استدل بهذه القصة على عدم ثبوت رواية الجلد بن أيوب عن معاوية بن قرة عن أنس بن مالك «أن الحيض عشر» لأنه لو كان يحفظ ذلك عن النبي ﷺ لما احتاج إلى أن يسأل ابن عباس عن ذلك.

وفي كل هذه الأمثلة تأكيد على دقة نظر النقاد، وبهذا يتبين خطأ من يرد كلام هؤلاء الجهابذة في مثل هذه الحالات بقولهم: «إذا خالف الراوي مرويه فالعبرة بما روى لا بما رأى كما هي القاعدة عند جمهور أهل الأصول».

وهؤلاء لم يميزوا بين حالتين مختلفتين: الأولى إذا ما ثبت عن الراوي الرواية وثبت عنه العمل بما خالفها كما في حديث ولوغ الكلب الذي يرويه أبو هريرة وعمله بخلافه، فهنا تطبق هذه القاعدة، ويلجأ إلى هذا المرجح، والحالة الثانية: حيث يشتهر عن الصحابي أو الراوي أمر ثم يرد بسند فيه ضعف شيءٌ بخلاف ما هو مشهور من رأيه وعمله، فهذا يدل على خطأ هذه الرواية، وكلام أئمة الحديث والنقد ينزل على هذه الصورة.

* * *

(١) تاريخه: (٢٠٩٤) وانظر الموسوعة: ٣٠٤/٤.
(٢) المصدر نفسه.

المطلب الرابع:
تضعيف أحاديث رويت عن بعض الصحابة، والصحيح عنهم رواية ما يخالفها

قد يشتهر عن صحابي رواية ما في موضوع محدد، وتنقل عنه نقلاً ثابتاً صحيحاً ثم نجد روايات أخرى عنه تخالف هذه الرواية، فتكون الرواية الثانية قرينة على إعلال هذه الرواية المخالفة لها، وهذه القرينة من القرائن المعتمدة عند نقاد الحديث.

ـ فمن ذلك: (حديث سعيد بن سعيد بن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ في النهي عن صلاتين، صلاة بعد العصر..أنكره أحمد والدارقطني وغيرهما.

وقال الدارقطني: المحفوظ عنها أنها قالت: ما دخل علي النبي ﷺ بعد العصر إلاَّ صلى ركعتين[1]»[2].

ـ ومن ذلك حديث يزيد الرشك وقتادة عن معاذ عن عائشة: «كان النبي ﷺ يصلي الضحى أربعاً ويزيد ما شاء»[3]. أنكره الإمام أحمد والأثرم وابن عبدالبر وغيرهم، وردوه بأن الصحيح عن عائشة قالت: «ما سبح رسول الله ﷺ سبحة الضحى قط»[4].

---

(١) رواه البخاري في كتاب المواقيت، باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت ونحوها (٥٩١) (٥٩٢)، (٥٩٣)، ٧٦/٢ ـ ٧٧، (مع الفتح ط دار .الريان) ومسلم في صلاة المسافرين، باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما النبي ﷺ بعد العصر (٨٣٥) ٥٧٢/١، وأبو داود (١٢٧٩) ٣٥/٢ وغيرهم.

(٢) شرح العلل: ٤١١.

(٣) رواه مسلم في صلاة المسافرين، باب استحباب صلاة الضحى (٧١٩)٤٩٧/١، وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها (١٣٨١)٤٣٩/١.

(٤) المصدر نفسه، ورواه البخاري في التهجد، باب من لم يصل الضحى ورآه واسعاً (١١٧٧) ٦٧/١ (مع الفتح) ومسلم في صلاة المسافرين، باب استحباب صلاة الضحى (٧١٨)٤٩٧/١، وانظر كلام العلماء في التوفيق بين الحديثين أو الترجيح بينهما في الفتح ٦٧/٣.

هذه أمثلة ذكرها الحافظ ابن رجب وقد ظفرت بمثال آخر:

هو ما رواه ابن هانئ: سئل عن حديث مجاهد: ما رأيت ابن عمر، يرفع يديه إلاَّ حين يفتتح الصلاة.

قال: هذا خطأ نافع وسالم أعرف بحديث ابن عمر، وإن كان مجاهد أقدم، فنافع أعلم منه.

وسئل عن حديث ابن عمر في الرفع؟ قال: رواه أبو بكر بن عياش، عن حصين، مجاهد، عن ابن عمر، وهو باطل. وقد روي عن ابن عمر، عن النبي ﷺ خلاف ذلك. وقد رُوي مرسلاً، خلاف ذلك، حديث الوليد، أنه كان إذا رأى رجلاً لم يرفع يديه حصبه[1]. فالإمام أحمد أعل حديث مجاهد عن ابن عمر لقرينتين:

الأولى: مخالفته لمن هو أثبت منه في ابن عمر وهما نافع وسالم.

الثانية: مخالفته لما ثبت عن ابن عمر عن النبي ﷺ في الرفع عن التكبير والركوع والرفع منه وعند الرفع من الركعتين، وذلك في أحاديث كثيرة رواها البخاري ومسلم وغيرهما.

وفي ختام هذا المبحث نخلص إلى النتائج التالية:

ـ عناية الإمام أحمد بنقد المتون، ودقة نظره في ذلك، وهذا خلاف ما يدعيه كثير ممن لم يفهم صنيع هؤلاء النقدة واتهمهم بالتركيز على نقد الأسانيد وإغفال النظر في المتون، وأن هذه المهمة اضطلع بها غيرهم، وانطلاقاً من ذلك صحح المحدثون النقاد ـ في نظرهم ـ أحاديث كثيرة تناقض القرآن الكريم والسنة المشهورة والإجماع القطعي، أو العقل أو الواقع... وكل هذه الدعاوي تتهافت أمام هذه الحقائق، هذا بالنسبة إلى إمام واحد وهو الإمام أحمد، والأمثلة والشواهد عند غيره من الأئمة من الكثرة بمكان.

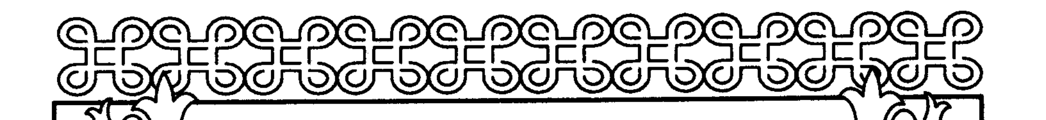
---

(١) سؤالاته (٢٣٧) وانظر الموسوعة: ٤/٣٣٠.

ـ كما نلاحظ أنه لا فصل عند الإمام أحمد بين النظر في الإسناد والمتن فتعليله للحديث ينطلق أساساً من الإسناد لضعف بعض رواته أو لتفرد من بعض الثقات أو مخالفته لغيره ثم ينضم إلى ذلك النظر في المتن لتأكيد الإصابة والحفظ أو تأكيد الخطأ الوهم من أمارات في السند أو المتن أو كليهما.

وقد يكون استنكار المتن ابتداء لما يحمله من مخالفة بينة لأصول الشرع أو العقل ثم يكون النظر في الإسناد للبحث عن سبب القدح فيه. وعليه فعملية التصحيح عند الإمام أحمد لا تقتصر على النظر في ظواهر الإسناد والاعتماد على أحوال الرجال فحسب، بل تتعداها إلى ملاحظة ما يكتنف الرواية من قرائن وملابسات تدل على صحتها وسلامتها أو تدل على وهمها وخطأها، وهذا خلاف ما عليه كثير من المتأخرين والمعاصرين من الاقتصار على أحوال الرجال، وظواهر الأسانيد وإغفال كبير لما أصَّله علماء العلل من قواعد نقدية دقيقة.





الفصل الثاني

المتابعات والقرائن
وأثرهما في الترجيح عند الإمام أحمد

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: المتابعات وأثرها في الترجيح.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف المتابعات والشواهد، وأهميتها عند المحدثين.

المطلب الثاني: استعمال الإمام أحمد للمتابعة في الترجيح.

المبحث الثاني: القرائن وأثرها في الترجيح.

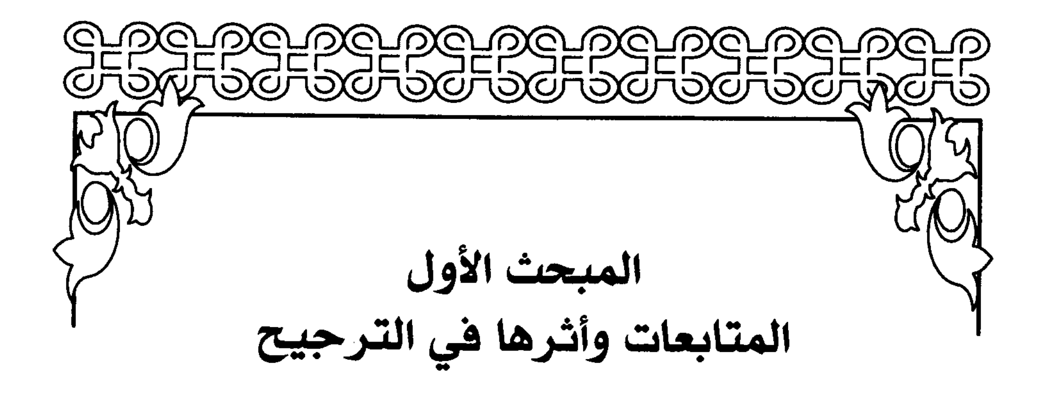
وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الترجيح بموافقة كتاب الشيخ.

المطلب الثاني: الترجيح بالأحفظية.

المطلب الثالث: الترجيح بكثرة العدد.

المطلب الرابع: ترجيح رواية الأعرف بالشيخ.



المبحث الأول
المتابعات وأثرها في الترجيح

للمتابعات والشواهد أهمية لا تخفى في معرفة ما يعرض للأحاديث من تفرد أو مخالفة أو مشاركة، وسنعرض في هذا المبحث لتعريف المتابعات والشواهد وطرق الوصول إليهما وأهميتهما عند المحدثين، ثم نتعرض إلى استعمال أحمد للمتابعات في الترجيح.

***

المطلب الأول:
تعريف المتابعات والشواهد
وأهميتها عند المحدثين

تعريف المتابعات والشواهد

المتابِع ـ بكسر الباء ـ هو أن يشارك الراوي راوياً آخر في رواية حديثه عن شيخه، أو عمن فوقه من المشايخ دون الصحابي، وهو قسمان: متابعة تامة، ومتابعة قاصرة.

إذا كانت للراوي عن شيخه يقال لها: المتابعة التامة، وإذا كانت لشيخ

الراوي فمن فوقه فهي قاصرة لكنها كلما بعدت كانت أنقص[1].

والشاهد: هو ما يروى عن صحابي موافقاً لما رواه صحابي آخر، سواء كانت الموافقة له باللفظ أو المعنى.

وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهد بما حصل بالمعنى، وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس، لكن تسمية ما روي عن الصحابي نفسه سواء كانت باللفظ أو بالمعنى تابعاً أكثر، وقلَّ من يسميه بالشاهد[2].

استعمال المتابعة:

(ولا تستعمل المتابعة إلا عند الحاجة، وذلك لتقوية المروي، وتشتد الحاجة إليها في الأمور الآتية:

- ضعف راو لا يحتج بحديثه إذا تفرد.

- وجود الاختلاف في الإسناد كالزيادة والنقصان أو رفع أو وقف وغير ذلك.

- وجود الاختلاف في المتن كالزيادة في طريق ما، ولم ترد عند غيره.

وقد يحتاج إليها مع قوة الراوي لبيان أنه ليس بغريب.

والمتابعة تفيد الحديث قوة، سواء كانت قاصرة، أو تامة، بلفظ الحديث أو بمعناه، ولا يشرط في المتابعة ثقة المتابع، فتعتبر ولو كانت من ضعيف ضعفه محتمل)[3].

قال ابن الصلاح: «إنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدوداً في الضعفاء، وفي البخاري

---

(١) انظر: دراسة الأسانيد: للشيخ العثيم: ص ١٦٩، وانظر ابن الصلاح: ٣٩، ونزهة النظر: ص ٣٠، والنكت على ابن الصلاح: ٦٨٢/٢.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) انظر: دراسة الأسانيد للعثيم: ص١٧٢.

ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك، ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء: فلان يعتبر به وفلان لا يعتبر به»[1].

فوائد المتابعة

للمتابعات فوائد كثيرة نذكر منها ما يلي:

١ ـ تفيد المتابعة أن الراوي ضبط الحديث، وذلك إذا كان ممن وصف بالخطأ، أو الغلط أو الوهم، فإذا وجدت المتابعة دلت على أن الراوي لم يخطئ في حديثه هذا.

٢ ـ إثبات صحة الزيادة الواردة في المتن أو في الإسناد، لأنه إذا ذكرت زيادة في المتن أو الإسناد ولم تذكر في الطرق الأخرى فإنها توصف بالشذوذ لكن إذا وجدت لها متابعة معتبرة دلت على أنها زيادة محفوظة.

٣ ـ إذا وجد اختلاف في السند أو المتن ووجدت لأحدى الروايتين متابعة رجحت إحدى الطريقين على الأخرى.

٤ ـ إذا وجدت للطريقين المختلفتين متابعة لكل منها دلت على أنهما محفوظتان وأن الراوي حدث على الوجهين.

٥ ـ إذا كان الراوي ممن يدلس تدليس التسوية ووجد له متابع تام دل ذلك على عدم تدليسه في هذا الحديث.

٦ ـ إذا كان الراوي من المختلطين، ولم يتميز حديثه، وقد تابعه ثقة عن شيخه أفاد بأن المختلط لم يختلط في روايته تلك. وغير ذلك من الفوائد الإسنادية أو المتنية[2]، كما أن للمتابعات شروطاً وفوائد مهمة حتى

---

(١) مقدمة ابن الصلاح: ص ٧٦.

(٢) انظر: دراسة الأسانيد: ص ٢٠٨ ـ ٢١٥.

تعتبر وينتفع بها لا يسع المقام لشرحها وتوضيحها وقد بحثها كثير من المعاصرين فأجادوا وأفادوا[1].

* * *

المطلب الثاني: استعمال الإمام أحمد للمتابعة في الترجيح

لقد اهتم الإمام أحمد كثيراً بالمتابعات في كلامه على الأحاديث تصحيحاً وتعليلاً، أو فيما ينقله عن شيوخه من كلامهم في ذلك، وفيما يلي بعض، الأمثلة والنماذج التي توضح هذه المسألة.

المثال الأول:

قال عبدالله: «سألت أبي قلت: كان يحيى بن سعيد يحدث عن همام، فقال: زعم عفان قال: كان يحيى يسألني عن حديث همام حيث قدم معاذ بن هشام، فكان يسألني كيف قال همام؟ قال أبي: وذلك أنه وافق هماماً في أحاديث.

قال أبي: كان يحيى يري أنه ليس مثل سعيد، وسمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: همام عندي في الصدق مثل سعيد بن أبي عروبة.

سمعت أبي مرة ذكر هماماً فقال: كان يحيى ينكر على همام أنه يزيد في الإسناد يعني لما قدم معاذ وافقه على بعض تلك الأحاديث لهشام[2]» في هذا النص ينقل الإمام أحمد عن شيخه يحيى بن سعيد القطان إنكاره

---

(١) انظر: شرح لغة المحدث: لطارق بن عوض: ص ٣١٢ ـ ٣١٩، والإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، للمؤلف السابق، والموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ط. الأخيرة، ص ٩٧ ـ ١٢٣ وغيرها.

(٢) العلل: ١/٥٢٥ (١٢٣١).

على همام[1] بعض حديثه وزياداته في الأسانيد، فلما قدم معاذ بن هشام[2]، عارض أحاديثه بأحاديث همام، فلما تبين له أن معاذاً يوافق هماماً على أحاديثه تلك، كف عن إنكاره.

وفيه أن المحدث ينكر على المحدث ما ينفرد به، ولو كان ثقة مثل همام، وتصحيح حديثه متى وجد لروايته متابعة من الثقات.

ويوضح ذلك ما رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: «قال عمر بن شبه، سمعت عفان يقول: كان يحيى بن سعيد يعترض على همام في كثير من حديثه، فلما قدم معاذ بن هشام، نظرنا في كتبه، فوجدناه يوافق هماماً في كثير مما كان يحيى ينكره عليه، فكف يحيى بعد عنه»[3].

المثال الثاني:

قال عبدالله: «سمعت أبي يقول: كان أبو الربيع السمان يحدث بهذا الحديث، عن أبي بشر، فقال له شعبة: أنكره عليه، وقال: ليس هذا بشيء، وأنكره عليه.

فقال له هشيم: قد سمعته أنا من أبي بشر، قال: إنما حديث المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عمر، فلما حدَّث به هشيم سكت[4].

وقال مهنا: «سألت أحمد عن أبي الربيع؟ قال: كان شعبة يحمل عليه؛ قال: روى عن أبي بشر عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، أنه مر

---

(١) هو همام بن يحيى بن دينار العَوْذِي، بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة، أبو عبدالله أو أبو بكر، البصري، ثقة ربما وهم، من السابعة، مات سنة ١٦٤ أو ١٦٥، وروى له الجماعة، التقريب: ٥٠٥.

(٢) هو معاذ بن هشام بن أبي عبدالله الدستوائي، البصري، وقد سكن اليمن، صدوق ربما وهم، من التاسعة، مات سنة ٢٠٠، روى له الجماعة، التقريب: ص ٤٦٩.

(٣) الجرح والتعديل: ٢/٤: ١٠٨.

(٤) العلل: ٤٨/٢ (١٢٢٦).

بقوم قد نصبوا شيئاً يرمونه، فقال: «نهى رسول الله ﷺ أن يتخذ شيء فيه الروح غرضاً»[1].

فقال له هشيم: قد حدَّث به أبو بشر، فسكت عنه.

فقلت: وقبِل شعبة من هشيم؟

فقال: نعم، كان عنده من الحفاظ، وقد روى عن شعبة عن هشيم غير حديث، ولا اثنين، ولا ثلاثة، روى عنه أحاديث[2].

في هذين النصين ينقل الإمام أحمد إنكار الإمام شعبة على أبي الربيع السمان[3]، لما حدَّث عن أبي بشر[4] عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أنه مرَّ بقوم . . .

جاعلاً الحديث من رواية المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عمر فرد عليه هشيم بأنه هو أيضاً سمع هذا الحديث من أبي بشر، فلما علم متابعة هشيم لأبي الربيع سكت عن إنكاره، وقبل شعبة من هشيم روايته لأنه عنده من الحفاظ، وقد روى عنه أحاديث كثيرة.

فنستخلص من هذا النص أن الناقد يستنكر الحديث في حدود علمه واطلاعه.

ـ كما نستفيد أن المتابعات ليست كلها على درجة واحدة في الاعتبار

---

(١) أخرجه الإمام البخاري في الذبائح والصيد، باب ما يكره من المثلة والمصبورة والمجثمة (٥١٩٦)٥/٢١٠٠ومسلم في الصيد والذبائح، باب النهي عن صبر البهائم (١٩٥٨)٣/١٥٥٠.

(٢) المنتخب: ص ٩٧ (٣٩).

(٣) هو أشعث بن سعيد البصري، أبو الربيع السَّمان: متروك من السادسة، ت ق، التقريب: ص ٥٢.

(٤) هو جعفر بن إياس، أبو بشر بن أبي وَحْشِيَّة، بفتح الواو وسكون المهملة وكسر المعجمة وتثقيل التحتانية: ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وضعفه شعبة في حبيب بن سالم، وفي مجاهد، من الخامسة، مات سنة ١٢٥ هـ أو ١٢٦هـ روى له الجماعة، التقريب: ص ٧٩.

والتقوية فمتابعات الثقات والحفاظ تقوي الحديث، وأما متابعات الهلكى والتلفى فلا تزيد الحديث إلاَّ وهناً على وهن.

المثال الثالث:

قال عبدالله: «حدثني أبي قال: سمعت يحيى بن سعيد، وذكر عنده حديث الأعمش عن مسلم عن مسروق عن المغيرة بن شعبة[1]. فقال يحيى: مسروق عن المغيرة بن شعبة مرتين أو ثلاثة، فأنكره يحيى أشد الإنكار. فقلت لأبي: من تابعه؟ قال: غير واحد، أظن منهم عبدالواحد بن زياد، وأبو زياد الخلقاني يعني إسماعيل بن زكرياء.

حدثني أبي قال: حدثنا عبدالرزاق قال حدثنا سفيان عن الأعمش عن مسلم مرسل.

وحدثني أبي قال: حدثنا عبدالرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن مسلم مرسلاً مثل الذي قبله حديث المغيرة. قال أبي: فتعجبت من يحيى وإنكاره له»[2].

وفي هذا النص يتعجب الإمام أحمد من استنكار يحيى بن سعيد القطان لحديث الأعمش وجه تعجبه أن الأعمش لم ينفرد بهذا الحديث، بل تابعه جماعة من الأثبات منهم: عبدالواحد بن زياد[3]، وإسماعيل بن زكريا[4]. ولهذا لم يعبأ الإمامان البخاري ومسلم بكلام يحيى بن سعيد

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد، باب الجبة في السفر والحرب (٢٧٦١)٣/١٠٦٨. وفي اللباس، باب لبس جبة ضيقة الكمين في السفر (٥٤٦٢)٥/٢١٨٥. وفي الصلاة، باب الصلاة في الجبة الشامية (٣٥٦)١/١٤٢. ومسلم في كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين (٢٧٤) ١/٢٢٩.

(٢) العلل: ٣/١٢٣ (٤٥٢٠) (٤٥٢٢).

(٣) هو عبدالواحد بن زياد العبدي مولاهم البصري، ثقة من الثامنة مات سنة ١٧٦هـ وقيل بعدها روى له الجماعة، التقريب: ص ٣٠٨.

(٤) إسماعيل بن زكريا بن مرة الخلقاني، بضم المعجمة، وسكون اللام بعدها قاف أبو زياد الكوفي، لقبه شَقُوصَا، صدوق يخطئ قليلاً من الثامنة مات سنة ١٦٤هـ وقيل بعدها، التقريب: ص ٤٦.

وخرجا الحديث من هذا الطريق في صحيحيهما، فلا وجه لإنكاره بعد هذه المتابعات.

المثال الرابع:

قال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثنا عفان وبهز قالا: حدثنا همام قال: أخبرنا قتادة، قال عفان في حديثه: قال حدثني شريك بن خليفة، قال بهز في حديثه: وكان من الأزارقة، قال: سألت عبدالله بن عمرو: آكل وأنا جنب؟ قال: «**توضأ وضوءك للصلاة، ثم كل**».

قال عفان: قلت ليحيى: أخطأ هشام وسعيد، وأصاب همام، قال: كيف يا مجنون؟ قلت: وافق سعيد هماماً على عبدالله بن عمرو، ووافق هشام هماماً على شريك.

قال أبي: وقال سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أيوب، عن عبدالله بن عمرو، وقال هشام عن شريك بن خليفة، عن ابن عمرو في الجنب يغسل رأسه[1].

في هذا النص ينقل الإمام أحمد حواراً علمياً بين عفان ويحيى بن سعيد، وهما من كبار حفاظ الحديث في عصرهما، حول حديث ابن عمر، فقد اختلف فيه الرواة: هشام، وسعيد بن أبي عروبة، وهمام.

فهمام يرويه: عن قتادة حدثني شريك بن خليفة قال سألت عبدالله بن عَمْرو...

وسعيد بن أبي عروبة يرويه: عن قتادة عن أيوب عن عبدالله بن عَمْرو...

وهشام يرويه: عن قتادة عن شريك بن خليفة عن ابن عُمَر.

فعفان يخطّئ هنا كلاً من هشام وسعيد، وهما ثقتان، ويصوب همامًا، فلهذا استنكر منه الإمام يحيى هذا الكلام، وذلك أن سعيد بن أبي عروبة

---

(١) العلل: ٢٦٥/١ رقم (٣٩٢).

وافق همامًا في جعله هذا الحديث من مسند عبدالله بن عَمْرو، فيكون هماماً مخطئاً في جعله هذا الحديث من مسند عبد بن عُمَر.

وهشام وافق هماماً في جعله الحديث عن قتادة عن شريك بن خليفة فيكون سعيداً مخطئاً في جعله هذا الحديث عن قتادة عن أيوب.

وفي هذا النص دلالة على أهمية المتابعة في الترجيح بين الروايات، وأنه لا بد من النظر إلى المتابعة في كل موضع من مواضع الإسناد، وأن الرواية التي تحظى بموافقة الثقات ولو جزئياً، فإن هذا الجزء يقبل ويصحح، فإن وجد لباقي أجزاء السند أو المتن متابعة قوِّي بذلك وإلا فلا.

وهذا في حال انعدام المتابعة التامة على الحديث سنداً ومتناً.

المثال الخامس:

قال الخلّال: «أخبرني المروذي، قال: قُرِئ على أبي عبدالله: شاذان: حدثنا حماد بن سلمة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس: «إن محمدًا رأى ربه» فقلت: إنهم يقولون: ما رواه غير شاذان[(١)]؟

فقال: بلى، قد كتبته عن عفان.

وقرئ على أبي عبدالله: عفان: ثنا عبدالصمد بن كيسان: ثنا حماد بن سلمة عن قتادة، عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: **«رأيت ربي»**[(٢)].

ذكر المروذي للإمام أحمد قول من يطعن في هذا الحديث بحجة أن

---

(١) هو الأسود بن عامر شَاذَان أبو عبدالرحمن الشامي، نزيل بغداد، وروى عن شعبة، والحمادين، والثوري، وأبو ثور والحسن بن صالح وجرير بن حازم وجماعة، وعنه أحمد بن حنبل، وابن أبي شيبة، وابن المديني، وأبو ثور وغيرهم، ثقة، مات سنة (٢٠٨)، انظر: تهذيب التهذيب: ١٧٢/١، والتقريب: ص ٥٠.

(٢) المنتخب: ٢٨٣ (١٨٢).

شاذان يرويه عن حماد بن سلمة وهو إمام مكثر له أصحاب كثيرون يروون حديثه، فبين له الإمام أحمد أنه لم ينفرد به، وأنه قد تابعه على روايته عفان عن عبدالصمد بن كيسان عن حماد بن سلمة مثل رواية شاذان.

المثال السادس:

قال عبدالله: «قرأت على أبي فأقر به: أبو سعيد مولى بني هاشم قال: حدثنا إسرائيل عن إسحاق عن سعيد بن جبير قال: قيل لابن عباس مثل من أنت يوم توفي النبي ﷺ؟ قال: أنا يومئذ مختون.

سمعت أبي يقول في حديث أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قبض النبي ﷺ وأنا ابن عشر سنين قد قرأت المحكم. قال أبي: هذا عندي حديث واه، أظنه قال: ضعيف.

سألته عن حديث ابن إدريس عن أبيه عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: قبض النبي ﷺ وأنا ختن، قال أبي لم نزل نسمع أن هذا حديث واه.

قرأت على أبي فأقره، أبو سعيد مولى بني هاشم ثم قال: حدثنا شعبة قال: حدثنا أبو إسحاق عن سعيد بن جبير قال: توفي النبي ﷺ وابن عباس ابن خمس عشرة سنة.

سمعت أبي يقول: حديث شعبة كأنه يوافق حديث الزهري عن عبدالله عن ابن عباس: جئت على أتان وقد ناهزت الاحتلام»(١).

ساق الإمام أحمد اختلاف الروايات في تحديد سن ابن عباس عند وفاة النبي ﷺ فمن الرواة من ذهب إلى أن عمره آنذاك عشر سنين أو أقل، ومنهم من ذهب إلى عمره خمس عشرة أو قريب منها أي أنه ناهز الاحتلام عند وفاته ﷺ وقد سلك الإمام أحمد مسلك الترجيح بين هذه الروايات.

---

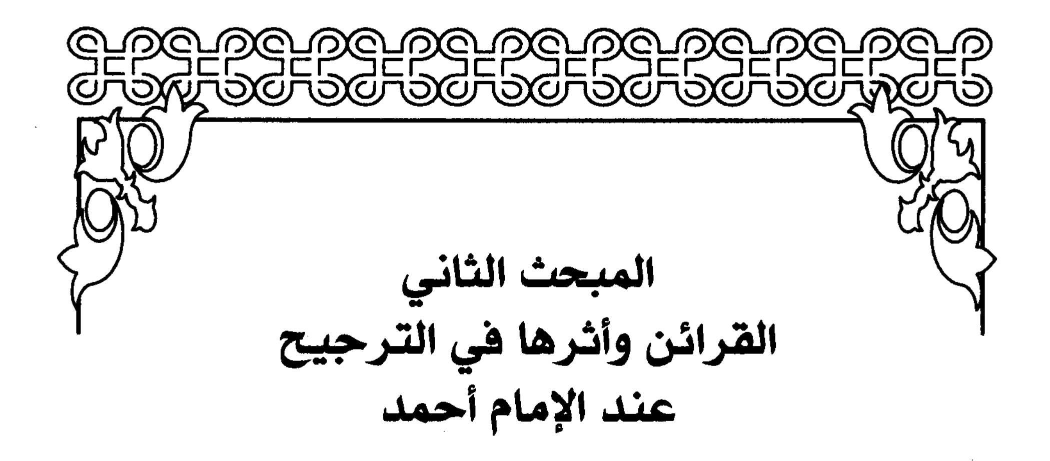
(١) العلل: ١٠٣/٢ ـ ١٠٦ (١٧١٠ ـ ١٧١٦).

فالإمام أحمد اختار رواية شعبة عن ابن إسحاق عن سعيد بن جبير على رواية إسرائيل وأبي بشر وابن إدريس عن سعيد بن جبير. لأن رواية شعبة عن ابن إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: توفي النبي ﷺ وأنا ابن خمس عشرة، وروايته هذه توافق حديث الزهري عن ابن عباس: جئت على أتان وقد ناهزت الاحتلام، فهي شاهد لرواية شعبة، وقد ذهب إلى ترجيح رواية «خمس عشرة سنة» جمع من الأئمة كالحاكم وابن عبدالبر والذهبي وابن حجر، وذهب الإسماعيلي إلى أن هذه الروايات مضطربة وقد رد عليه الحافظ قوله(١).

ومن خلال ما قدمناه من أمثلة يتضح أهمية المتابعات في دفع التفرد المتوهم من بعض الرواة، ومن ثم تصحيح ما رَوَوْه، أو الترجيح بين الروايات المختلفة للحديث الواحد.



(١) انظر: المستدرك: ٥٣٣/٣ ـ ٥٣٤، والاستيعاب: ٣٥١/٢، والسير: ٣٣٥/٣، والفتح: ٩٠/١١.



المبحث الثاني
القرائن وأثرها في الترجيح
عند الإمام أحمد

سبق أن ذكرنا في مبحث «المخالفة وأثرها في التعليل» كثرة المرجحات وعدم انحصارها وأن النقاد لا يحكمون في مخالفة الراوي لغيره بحكم مطرد، وإنما يديرون ذلك على القرائن والمرجحات، وسنذكر في هذا المبحث أهم القرائن التي اعتمدها الإمام أحمد في الترجيح مع الأمثلة والشواهد على ذلك من كلامه وصنيعه ـ رحمه الله ـ ضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول: الترجيح بموافقة كتاب الشيخ.

المطلب الثاني: الترجيح بالأحفظية.

المطلب الثالث: الترجيح بكثرة العدد.

المطلب الرابع: ترجيح رواية الأعرف بالشيخ.

❋ ❋ ❋

المطلب الأول:
الترجيح بموافقة كتاب الشيخ

من بين القرائن المعتمدة في الترجيح عند الإمام أحمد موافقة

حديث الراوي لما في كتابه، أو لما في كتاب شيخه مما يدل دلالة قوية على ضبطه للرواية وعدم وهمه فيها، وفيما يلي بعض الأمثلة التي توضح ذلك:

المثال الأول:

قال عبدالله: «قرأت على أبي: عَبدة بن سليمان الكِلابي، قال: حدثنا سعيد عن مطر عن عطاء عن ابن عمر قال: عدة الأمة إذا طلقت حيضتان، فإن كانت لا تحيض فشهر ونصف.

وقال: قرأت على أبي: عَبدة قال: حدثنا سعيد عن قتادة عن الحسن عن علي مثله.

سمعت أبي يقول: هذا خطأ، إنما هو سعيد عن حبيب عن عطاء عن عمر، وحبيب عن الحسن عن علي، في الكتب كذا هو - يعني كتب سعيد بن أبي عروبة -»[1].

فالإمام أحمد هنا رجح رواية هذا الأثر عن عمر وليس عن ابن عمر، من طريق سعيد بن حبيب عن الحسن عن عطاء، وليس كما يرويه عبدة بن سليمان عن سعيد عن مطر عن عطاء عن ابن عمر.

والأثر الثاني عن علي رجح الإمام أحمد روايته عن سعيد عن حبيب عن الحسن عن علي، وليس كما يرويه عبدة بن سليمان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن علي.

والإمام أحمد اعتمد هنا في الترجيح على ما يوافق كتاب سعيد بن أبي عروبة فالروايات التي رجحها هي الموافقة لما في كتاب سعيد بن أبي عروبة.

المثال الثاني:

قال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثنا غندر قال: حدثنا شعبة عن

---

(١) العلل: ٣٢٨/٢ (٢٨٩١ - ٢٨٩٢).

حماد عن إبراهيم قال: ليس بين العبيد قصاص[1].

قال أبي: وليس هو مما سمعه شعبة عن حماد، وكان في نسختنا عن غندر عن شعبة عن عبدالخالق[2] أو الهيثم[3]، فلم يقل: وقال: حدثنا شعبة عن حماد[4].

فالإمام أحمد يرجح رواية هذا الأثر عن شعبة عن حماد عن إبراهيم النخعي بواسطة بين شعبة وحماد وأن هذا الحديث لم يسمعه شعبة من حماد وإنما هو عن شعبة عن عبدالخالق أو الهيثم عن حماد عن إبراهيم.

واعتماد الإمام أحمد في ترجيح هذه الرواية هو موافقتها لما في نسخته عن غندر.

المثال الثالث:

قال عبدالله: «قال أبي: قال أبو نعيم في حديث سفيان عن السدي عن عكرمة ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[5] قال: هي أنطاكية.

قال لنا أبو نعيم: عن الشيباني عن عكرمة.

---

(١) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه: ٤٧٣/٩ (١٨٠٦١)، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢٢٤/٩، عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم.

(٢) هو عبدالخالق بن حبيب، روى عن حماد بن أبي سليمان، روى عنه شعبة وثقه ابن معين وأبو حاتم. انظر: الجرح والتعديل: ٣٧/٦.

(٣) هو الهيثم بن حبيب الصيرفي أخو عبدالخالق، روى عن حماد بن أبي سليمان، والحكم بن عتبة روى عنه شعبة والمسعودي وغيرهم وثقه ابن معين والإمام أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم وابن حبان، انظر: الجرح والتعديل: ٨٠/٩، والثقات: ٥٧٦/٧، والتقريب: ص ٥٠٧.

(٤) العلل: ١٦٧/٢ (١٨٨٨).

(٥) يس: ١٣.

فقلت له: إنما هو السدي، فأخرج كتابه صحيفة، فإذا هو عن السدي»[1].

فالإمام أحمد هنا يذكر رواية أبي نعيم لهذا الأثر عن سفيان عن الشيباني عن عكرمة ويحكم عليه بالخطأ، إذ الرواية الصحيحة إنما هي عن سفيان عن السدي عن عكرمة، وبين الإمام أحمد رجحان ما ذكره بموافقة روايته لما هو في كتاب أبي نعيم عن سفيان.

المثال الرابع:

قال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثنا عبدالأعلى قال: عن معمر عن الزهري عن خارجة بن زيد بن ثابت عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ قال: **«توضؤوا مما غيرت النار»**[2].

حدثني أبي قال: حدثنا عبدالرزاق قال: قرأت في كتاب معمر عن الزهري عن عبدالملك بن أبي بكر عن خارجة عن زيد عن النبي ﷺ في الوضوء مما مسته النار[3]»[4].

يشير الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ إلى الاختلاف الذي وقع في رواية هذا الحديث عن الزهري، إذ يرويه عبدالأعلى السامي[5] عن معمر عن الزهري عن خارجة بن زيد عن أبيه عن النبي ﷺ.

---

(١) العلل: ٢/٢١ (١٤١٥).

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده (٢١١٤٦) ٦/٢٤٤ بلفظ: **«توضؤوا مما مسته النار»** بهذا الإسناد.

(٣) رواه بهذا الإسناد الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب الوضوء مما مسته النار (٣٥١) ١/٢٧٢، وأحمد في مسنده (٢١١٣٨) ٦/٤٤٢، والنسائي في الطهارة (١٧٩) ١/١٠٧، باب الوضوء مما غيرت النار.

(٤) العلل: ٢/٢٢٠ (٢٠٧١ ـ ٢٠٧٢).

(٥) هو عبدالأعلى بن عبدالأعلى البصري السامي، بالمهملة، أبو محمد، ثقة من الثامنة، مات سنة ١٨٩هـ، روى له الجماعة، انظر: التقريب: ص ٢٧٣، والكاشف: ٢/١٤٦، والجرح والتعديل: ٦/٢٨.

بينما يرويه عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن عبدالملك بن أبي بكر عن خارجه عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ.

والظاهر أن الإمام أحمد يعل رواية عبدالأعلى بالانقطاع بين الزهري وخارجة، ويرجح رواية عبدالرزاق عن معمر بذكر الواسطة بين الزهري وخارجة وهو عبدالملك بن أبي بكر لأمرين:

الأول: لكون عبدالرزاق أثبت في معمر من عبدالأعلى.

قال ابن عسكر: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبدالرزاق(١).

الثاني: رواية عبدالرزاق أخذها من كتاب معمر مباشرة بخلاف رواية عبدالأعلى، وما وافق ما في كتاب الشيخ أولى من غيره.

❋ ❋ ❋

المطلب الثاني: الترجيح بالأحفظية

تعد هذه القرينة من أكثر القرائن استعمالاً عند الإمام أحمد - رحمه الله - في الترجيح بين الروايات المختلفة، فكثيراً ما يصرح، أو يشير إلى ترجيح رواية الحافظ على رواية غيره من الثقات، وهذه بعض النماذج على ذلك.

المثال الأول:

قال عبدالله: «سمعت أبي قال: سمعت أبا داود قال: حدثنا شعبة قال: أخبرنا عاصم بن بهدلة، قال: سمعت أبا وائل يحدث عن المغيرة بن

---

(١) شرح العلل: ص ٢٨٨.

شعبة أن رسول الله ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائماً»[1].

وما هو كما يقول الأعمش، ما حدثنا أبو وائل إلاَّ عن المغيرة بن شعبة قال شعبة: «وقد كنت سمعت حديث الأعمش منه: فلقيت منصوراً فسألته فحدثنيه عن أبي وائل عن حذيفة أن رسول الله ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائماً[2]»[3].

يعني أن عاصماً يُخطِىءُ الأعمش في جعله هذا الحديث عن أبي وائل عن حذيفة والأعمش قد وافقه منصور، مع كون عاصم في حفظه مقال، رجح الأئمة كون الحديث من مسند حذيفة لا من مسند المغيرة بن شعبة.

وقد أشار الإمام أحمد إلى ذلك في نصوص أخرى عقب هذا النص، قال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثنا عفان قال أخبرنا حماد بن سلمة قال أخبرنا عاصم بن سهيلة، وحماد بن أبي سليمان عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ أتى سباطة قوم فبال.

قال: حماد بن أبي سليمان، ففحج رجليه. قال أبي: منصور والأعمش أثبت من حماد وعاصم»[4].

وقال عبدالله أيضاً: «سألت (يعني أباه) عن عاصم بن بهدلة، فقال: ثقة، رجل صالح خيّر، والأعمش أحفظ منه»[5].

---

(١) أشار إلى هذه الرواية الإمام الترمذي في سننه (٢٠/١) وابن أبي حاتم في علله (١٤/١) وابن خزيمة في صحيحه (٦٣) ٣٦/١.

(٢) أخرجه البخاري في الطهارة، باب البول عند صاحبه والتستر بالحائط من طريق جرير، وأخرجه من طريق شعبة في باب البول عند سباطة قوم، كلاهما عن منصور عن أبي وائل عن حذيفة (٢٢٣) (٢٢٤) ٩٠/١، ط. البغا.
وأخرجه مسلم في كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين ٢٢٨/١.

(٣) العلل: ١١٩/٣ (٤٥٠٥).

(٤) العلل: ١٢١/٣ (٤٥١١ ـ ٤٥١٢).

(٥) المصدر نفسه: ٤١٢/١ (٩١٨).

المثال الثاني:

قال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثنا إسحاق بن عيسى الطباع قال: حدثنا عبدالله بن زيد بن أسلم عن أبيه عن رجل من أهل الشام: أن رسول الله ﷺ قال: «**ثلاث لا يفطرن الصائم: القيء والاحتلام والاحتجام**»[1].

وكان أبي يضعف عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، وذلك أنه روى هذا الحديث عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد عن النبي ﷺ[2].

قال أبي: عبدالله بن زيد ثقة.

وقال: روى عنه عبدالرحمن أيضاً حديثاً منكراً، حديث: «**أحل لنا ميتتان ودمان**»[3].

فالإمام أحمد يعل رواية عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: «**ثلاث لا يفطرن الصائم...**».

وذلك لمخالفته لأخيه عبدالله بن زيد، وهو أوثق منه وأحفظ، وهو يروي هذا الحديث عن أبيه عن رجل من أهل الشام أن رسول الله ﷺ قال: «**ثلاث...**» فهو يرويه منقطعاً ولم يذكر فيه أبا سعيد.

وللإمام أحمد نصوص كثيرة يوثق فيه عبدالله بن يزيد ويفضله في الحفظ على أخيه عبدالرحمن فهذا ما رواه الميموني قال:

«سمعت أبا عبدالله يقول: عبدالله بن زيد بن أسلم أثبت من

---

(١) هذه الرواية أشار إليها الترمذي في سننه، كتاب الصوم، باب ما جاء في الصائم يذرعه القيء، (٧١٩) ٣/٩٧.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه (٧١٩) والبيهقي في الكبرى (٦/٣١٧) وابن حبان ٢/٨٥، وابن عدي في الكامل ٥/٤١١، كلهم من طريق عبدالرحمن بن زيد عن أبيه.

(٣) العلل: ٢/١٣٦ رقم (١٧٩٥).

عبدالرحمن، قلت: فعبدالرحمن؟ قال: كذا، ليس مثله، وضعف من أمره قليلا»[1].

وقال يعقوب بن سفيان: «وسألت أبا عبدالله: كيف حديث عبدالرحمن بن زيد بن أسلم؟ فقال: أخوه أثبت، يعني عبدالله بن زيد بن أسلم»[2].

وقال أبو طالب: «سألت أبا عبدالله عن أسامة بن زيد بن أسلم؟ فقال: أسامة بن زيد، وعبدالرحمن بن زيد، وعبدالله بن زيد، هم ثلاثة بنو زيد بن أسلم، فأسامة وعبدالرحمن بن زيد متقاربان ضعيفان، وعبدالله ثقة»[3].

ولم ينفرد الإمام أحمد بإعلال هذا الحديث بتفرد عبدالرحمن بن زيد بن أسلم ومخالفته لمن هو أوثق منه، فقد أعله بذلك جمع من الأئمة منهم:

الإمام الترمذي: فقد قال عند روايته لهذا الحديث:

«حديث أبي سعيد الخدري حديث غير محفوظ، وقد روى عبدالله بن زيد بن أسلم وعبدالعزيز بن محمد، وغير واحد هذا الحديث عن زيد بن أسلم مرسلاً، ولم يذكروا فيه عن أبي سعيد».

وعبدالرحمن بن زيد يضعف في الحديث»[4].

وقال ابن خزيمة بعد أن رواه من طريق معمر وسفيان عن زيد بن أسلم مرسلاً: «هذا الخبر غير محفوظ عن أبي سعيد، ولا عن عطاء بن يسار والمحفوظ عندنا حديث سفيان ومعمر»[5].

---

(١) سؤالاته (٤٥٤) وانظر: الموسوعة ٢/٣٢٥.

(٢) المعرفة والتاريخ: ١/٤٢٩، وانظر الموسوعة ٢/٣٢٥.

(٣) المعرفة والتاريخ: ١/٤٣٠، والموسوعة: ٢/٣٢٥.

(٤) سنن الترمذي: ٣/٩٧.

(٥) صحيح ابن خزيمة: ٣/٢٣٥ (١٩٧٨).

وقال البيهقي ـ بعد رواية هذا الحديث عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم ـ:

«كذا رواه عبدالرحمن بن زيد، وليس بالقوي، والصحيح رواية سفيان وغيره، عن زيد بن أسلم عن رجل من أصحابه، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: **«لا يفطر من قاء ولا من احتلم، ولا من احتجم»**[(١)].

المثال الثالث:

قال عبدالله: «سمعت أبي يقول: وكيع يَهِمُ في أحاديث عن مالك بن أنس منها: حديث أبي بكر الثقفي عن أنس غدونا مع النبي[(٢)] ﷺ[(٣)].

ولم يقل وكيع محمد بن أبي بكر الثقفي، قال شيئاً غير محمد، خالفه ابن مهدي».

فالإمام أحمد يحكم بالوهم على جملة من أحاديث وكيع عن مالك بن أنس وذكر منها حديثه عن مالك عن أبي بكر الثقفي غدونا مع أنس[(٤)]، فبين أنه لم يقل محمد بن أبي بكر الثقفي، وأنه ذكر راوياً آخر، أي انقلب عليه اسم الراوي فأبدله براو آخر، واستدل على ذلك بمخالفته لعبدالرحمن بن مهدي، لأن عبدالرحمن بن مهدي أحفظ وأثبت منه، وخاصة في مالك[(٥)]، وقد بين الإمام أحمد في نصوص وأخرى وجه الخطأ الذي وقع فيه وكيع فقال: فيما رواه عبدالله عنه:

---

(١) السنن الكبرى ٣١٧/٦ (٨٣٦٦).

(٢) في الأصل غدونا مع أنس والصواب ما أثبتناه.

(٣) يريد بذلك حديث أنس غدونا مع النبي ﷺ في هذا اليوم، فكان يهل المُهلُّ، ويكبر المكبر فلا يعيب أحدهما على صاحبه، رواه البخاري في الحج، باب التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة (١٥٧٦) ٥٩٧/٢. ورواه مسلم في كتاب الحج، باب التلبية والتكبير في الذهاب إلى منى (١٢٨٥) ٩٣٣/٢، ومالك في الموطأ، كتاب الحج، باب قطع التلبية (٧٤٥) ٣٣٧/١، وابن حبان (٣٨٤٧)١٥٦/٩ وغيرهم.

(٤) العلل: ٢٦٥/٣ (٥١٧٢) و٤٠٣/٢ (٢٨٠٣).

(٥) سؤالات ابن بكير: ص ٤٣.

«حدثني أبي قال حدثنا وكيع، عن مالك بن أنس، عن عُبيدالله بن أبي بكر الثقفي، عن أنس، غدونا مع النبي ﷺ في هذا اليوم، فكان يهل المهل، ويكبر المكبر، فلا يعيب أحدهما على صاحبه.

حدثني أبي قال: حدثنا ابن مهدي، عن مالك، عن محمد بن أبي بكر الثقفي قال أبي، وهذا أخطأ فيه وكيع، إنما هو محمد بن أبي بكر الثقفي»[1].

وقال الفضل بن زياد: «سمعت أبا عبدالله، قلت: إذا اختلف وكيع وعبدالرحمن يقول من تأخذ، فقال عبدالرحمن يوافق أكثر، وبخاصة في سفيان، كان معتنياً بحديث سفيان»[2].

وقال عبدالله: سمعت أبي يقول: «ابن مهدي أكثر تصحيفاً من وكيع، ووكيع أكثر خطأ من ابن مهدي، وكيع قليل التصحيف»[3]. وقال عبدالله أيضاً: «سمعت أبي يقول: أخطأ وكيع في خمسمائة حديث»[4]. لهذا كله رجح الإمام أحمد رواية عبدالرحمن بن مهدي على رواية وكيع.

المثال الرابع:

قال عبدالله: «وسئل عن حديث أبي حصين[5]، دخلت مع عمي على ابن عباس، فقال: كذا قال أبو بكر بن عياش، يُرى أنه وهم، رواه غيره أظنه الثوري قال: عن سعيد بن جبير دخلت مع عمي على ابن عباس»[6].

---

(١) العلل: ٢/٤٠٣ (٢٨٠٣).

(٢) المعرفة والتاريخ: ٢/١٧٠.

(٣) العلل: ١/٣٩٤ (٧٩٠).

(٤) تهذيب الكمال: ٣/ (٦٦٩٥).

(٥) هو عثمان بن عاصم بن حُصين، الأسدي الكوفي، أبو حُصين، بفتح المهملة: تابعي، ثقة ثبت سني، ربما دلس مات سنة ١٢٧هـ على خلاف، روى له الجماعة، انظر: التقريب: ص ٣٢٤، والكاشف: ٢/٢٥١، والجرح والتعديل: ٦/١٦٠، والثقات: ٧/٢٠٠.

(٦) العلل: ٢/٥٢ (١٥٢٧).

فالثوري خالف أبا بكر بن عياش في روايته لهذا الأثر عن أبي حصين إذا أسقط منه سعيداً بن جبير، فسعيد هو الذي يقول دخلت مع عمي على ابن عباس وليس أبو حصين، وإن كان كلاً منهما تابعياً، لكن المحفوظ ما قاله الثوري، والإمام أحمد حكم هنا على رواية أبي بكر بن عياش بالوهم لأنه قد خالف من أحفظ منه وأثبت وهو سفيان الثوري.

قال عبدالله: «قال أبي: أبو بكر بن عياش ثقة وربما غلط»[(١)].

وقال في رواية صالح: «أبو بكر بن عياش: صدوق ثقة صاحب قرآن وخير»[(٢)].

وقال في رواية الفضل بن زياد: «ليس هو مثل سفيان، وزائدة، وزهير، وكان سفيان فوق هؤلاء وأحفظ»[(٣)].

المثال الخامس:

قال الأثرم: «قلت لأبي عبدالله: روى حمزة السُكريُّ، عن إبراهيم الصائغ، عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، عن النبي ﷺ: **«أطيب ما أكل الرجلُ من كسب ولده، فكلوا من كسب أولادكم إذا احتجتم إليه»**[(٤)].

فعجب أبو عبدالله منه! وقال: رواه سفيان، عن حماد، لم يرفعه»[(٥)].

وقد بين الإمام البيهقي وجه إنكار الإمام أحمد لهذا الحديث فقال:

«ورواه حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة

---

(١) العلل: (٣١٥٥).

(٢) الجرح والتعديل: ٩/ (١٥٦٥).

(٣) تاريخ بغداد: ٣٨٤/١٤.

(٤) رواه الحاكم في المستدرك (٣١٢٣) ٣١٢/٢، والبيهقي في الكبرى ٤٩٦/١١ (١٦١٧٣٢).

(٥) المنتخب: ص ٣٠٩ رقم (٢٠٩).

ـ رضي الله عنها ـ وزاد فيه: «إذا احتجتم إليه، وهو منكر قاله أبو داود السِّجِسْتاني»[1].

وقال أيضاً: ـ نقلاً عن ابن المبارك ـ قال:

«حدثني به سفيان عن حماد، عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، قال سفيان، وهذا وهم من حماد.

وقال سألت أصحاب سفيان عن هذا الحديث فلم يحفظوا قال عبدالله: وهذا من حديثه عن عمارة بن عمير ليس فيه الأسود، وليس فيه «إذا احتجتم»[2].

فالإمام أحمد يشير إلى أن حماد بن أبي سليمان كان يضطرب في هذا الحديث في إسناده ومتنه.

فتارة يجعله عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، وتارة يرويه عن عُمارة بن عمير، عن أبيه عن عائشة.

وأما المتن فكان أحيانا يزيد فيه: إذا احتجتم وهي زيادة منكرة، ولم يكن سفيان الثوري يرفع هذه الزيادة بخلاف إبراهيم الصائغ[3].

فكان يروي ذلك مرفوعاً، فسفيان الثوري أحفظ وأثبت من إبراهيم الصائغ، ومن هنا ندرك تساهل الحاكم إذا روى هذا الحديث من طريق إبراهيم بن الصائغ عن حماد به ثم قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، هكذا إنما اتفقا على حديث عائشة: «**أطيب ما أكل الرجل من كسبه وولده من كسبه**»[4].

---

(١) السنن الكبرى ٤٩٦/١١ (١٦١٧٢).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) هو إبراهيم بن ميمون الصائغ المَرْوَزِي، صدوق من السادسة، قتل سنة إحدى وثلاثين أي (١٣١هـ) خت دس، التقريب: ص ٣٤، وانظر الكاشف ٩٥/١ والجرح والتعديل: ١٣٤/٢ ، والثقات: ١٩/٦.

(٤) المستدرك» ٣١٢/٢ (٣١٢٣).

فالإمام أحمد كأنه يلزق الوهم بإبراهيم الصائغ الذي روى عن حماد بن أبي سليمان، ودليله في ذلك مخالفة الثوري له في رواية هذا الحديث عن حماد بن أبي سليمان.

وإن كان غيره من النقاد يلزق الوهم بحماد بن أبي سليمان كأبي داود فقد قال عقب روايته هذا الحديث: «حماد بن أبي سليمان زاد فيه: «إذا احتجتم وهو منكر»[1]، والغرض هنا بيان اعتماد الإمام أحمد على الأحفظ والأثبت في الترجيح بين الروايات المختلفة عن الشيخ، والله أعلم.

❋ ❋ ❋

المطلب الثالث:
الترجيح بكثرة العدد

تعد رواية الجماعة أو اتفاق العدد من الثقات على رواية حديث على سياقة معينة في سنده أو متنه دليل على إصابتهم ورجحان روايتهم على رواية من خالفهم ولو كان ثقة ورواية الثقة في هذه الحالة تعد من قبيل المعلول سواء اصطلحنا على تسميته بالشاذ كما هو مذهب الشافعي وجماعة من أهل الحجاز يقول الشافعي: «ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس»[2]، أو سميناه منكراً كما هو عند الإمام أحمد وغيره.

فالأمر سواء في اعتبار رواية العدد الكبير واطراح من خالفهم ولو كان

---

(١) السنن: ٢٨٩/٣ (٣٥٢٩).

(٢) انظر: علوم الحديث: ص ٦٨.

ثقة، ونقاد الحديث يستدلون بهذه القرينة كثيراً، وسنكتفي هنا بذكر أمثلة من كلام الإمام أحمد وصنيعه تبين ذلك.

المثال الأول:

قال عبدالله: «سألت أبي عن حديث عبدالرحمن بن مهدي عن زائدة عن موسى بن أبي عائشة، عن عبيدالله بن عبدالله قال: دخلت على عائشة، فقلت: أخبيرني بمرض رسول الله ﷺ، فوصفت له حتى بلغت أن رسول الله ﷺ وجد خفة فخرج يهادي بين رجلين، وأبو بكر يصلي بالناس، **فصلى النبي ﷺ خلف أبي بكر قاعداً، وأبو بكر يصلي بالناس وهو قائم يصلي.**

فقال أبي: أخطأ وكيع في هذا الموضع، أو يكون زائدة أخطأ لعبدالرحمن.

حدثني أبي قال: حدثنا عبدالصمد بن عبدالوارث، ومعاوية بن عمرو، وخالف عبدالرحمن، وهو الصواب ما قال عبدالصمد ومعاوية»[(١)].

وقال عبدالله: «حدثني أبي قال: أخبرنا عبدالصمد ومعاوية بن عمرو قالا حدثنا زائدة قال: حدثنا موسى بن أبي عائشة عن عبيدالله بن عبدالله قال: دخلت على عائشة فقلت: ألا تحدثيني عن مرض رسول الله ﷺ؟ قالت: بلى، ثقل رسول الله ﷺ، فذكر الحديث، وقال: فأومأ إليه رسول الله ﷺ ألاَّ تأخر وقال لهما، أجلساني إلى جنبه فأجلساه إلى جنبه قالت: فجعل أبو بكر يصلي، وهو قائم بصلاة رسول الله ﷺ والناس يصلون بصلاة أبي بكر، والنبي قاعد»[(٢)].

---

(١) العلل: ٣٠٤/٣ (٥٣٥٠).

(٢) العلل: ٣١١/٣ (٥٣٨٥).

فهذا الحديث يرويه زائدة وقد اختلف في موضع من متنه، فعبدالصمد بن مهدي يذكر أن النبي ﷺ صلى خلف أبي بكر وخالفه عبدالصمد بن عبدالوارث[1]، ومعاوية بن عمرو[2]، فذكروا أنه صلى إلى جنب أبي بكر وأتم أبو بكر بالنبي ﷺ والناس يأتمون بأبي بكر.

فالإمام أحمد رجح رواية عبدالصمد ومعاوية لأنهما اتفقا على حديثهما، وهما أولى بالحفظ من الواحد.

وقد أخرجه على الوجه الصواب الذي رجحه الإمام أحمد البخاري في صحيحه قال: «حدثنا أحمد بن يونس قتال حدثنا زائدة عن موسى بن أبي عائشة عن عبدالله بن عتبة قال دخلت على عائشة . . .فأجلساه إلى جنب أبي بكر فجعل أبو بكر يصلي، وهو يأتم بصلاة النبي ﷺ والناس بصلاة أبي بكر، والنبي ﷺ قاعد».[3]

هذا وقد وردت روايات أخرى تخالف هذه الرواية من العلماء من سلك مسلك الترجيح بينها ومنهم من سلك مسلك الجمع[4].

إذن فهؤلاء ثلاثة خالفوا عبدالرحمن في روايته عن زائدة:

---

(١) هو عبدالصمد بن عبدالوارث بن سعيد العنبري مولاهم، التنوري، بفتح المثناة، وتثقيل النون المضمومة، أبو سهل البصري، صدوق ثبت في شعبة من التاسعة مات سنة ٣٠٧هـ روى له الجماعة، انظر: التقريب: ص ٢٩٧ والكاشف ١٩٦/٢ والثقات ٤١٤/٨.

(٢) هو معاوية بن عمرو بن المهلب بن عمرو الأزدي، المعنَّى بفتح الميم وسكون المهملة وكسر النون، أبو عمرو البغدادي، ويعرف بابن الكِرْماني، ثقة، من صغار التاسعة، مات سنة ٢١٤هـ، وله ست وثمانون سنة، روى له الجماعة انظر التقريب: ص ٤٧٠، والكاشف ١٥٨/٣، والجرح والتعديل: ٣٨٦/٨، والثقات: ١٦٧/٩.

(٣) أخرجه البخاري، في كتاب الأذان، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به (٦٨٧) (مع الفتح ط. الريان).

(٤) انظر الفتح ١٨٢/٢.

عبدالصمد بن عبدالوارث، ومعاوية بن عمرو، وأحمد بن يونس[(١)] وكلهم ثقات.

المثال الثاني:

قال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثنا وكيع عن موسى بن قيس الحضرمي عن حجر بن عنبس في قوله جل وعز: ﴿مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾[(٢)] قال المكاء: التصفيق، والتصدية: الصفير.

حدثني أبي قال: حدثنا يحيى بن آدم قال حدثنا موسى بن قيس عن حجر بن عنبس قال: «المكاء» الصفير، و«التصدية» وضع يده على فيه.

حدثني أبي قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا موسى بن قيس عن حجر بن عنبس، وقد شهد مع علي الجمل قال: «المكاء» الصفير.

قال أبي: أخطأ فيه وكيع، أصاب يحيى بن آدم، وأبو نعيم»[(٣)].

بيّن الإمام أحمد الخلاف الذي وقع من الرواة في حديثهم عن موسى بن قيس فوكيع يروي عنه عن حجر بن عنبس أن المكاء هو: التصفيق، والتصدية: الصفير، وقد خالفه اثنان من الثقات وهما أبو نعيم ويحيى بن آدم فرويا عنه أن المكاء هو الصفير، فيكون هذا الحديث انقلب على وكيع ـ رحمه الله ـ والإمام أحمد رجح رواية أبي نعيم[(٤)]، ويحيى بن آدم[(٥)]، وهذا من باب الترجيح بكثرة العدد.

---

(١) هو أحمد بن عبدالله بن يونس بن عبدالله بن قيس التميمي اليربوعي الكوفي، ثقة حافظ من كبار العاشرة، مات سنة ٢٢٧هـ روى له الجماعة، انظر التقريب: ص ٢١، والكاشف: ٦٢/١، والجرح والتعديل: ٥٧/٢ والثقات: ٩/٨.

(٢) الأنفال: ٣٥

(٣) العلل: ٧٦/٢ ـ ٧٨ (١٥٩٩ ـ ١٦٠١).

(٤) هو أبو نُعَيْم الفضل بن دُكَيْن ثقة مشهور.

(٥) هو يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي أبو زكرياء مولى بني أمية: ثقة حافظ فاضل من كبار التاسعة، مات سنة ثلاث ومئتين، ع التقريب: ص ٥١٧.

المثال الثالث:

قال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد قال: حدثنا هشام عن محمد عن أبي هريرة في حديث ذي اليدين، أنه قال في سجدتي الوهم: كبّر ثم كبّر ثم كبّر[1].

قال: سمعت أيوب قال كبَّر تكبيرة واحدة سمعت يحيى بن عتيق وابن عون قال: كبر تكبيرة واحدة[2].

يشير الإمام أحمد إلى الاختلاف الذي وقع في رواية هذا الحديث عن محمد بن سيرين إذ يرويه عنه هشام بن حسان[3] وذكر فيه التكبير ثلاث مرات، بينما يرويه أيوب السختياني ويحيى بن عتيق، وابن عون ولم يذكروا فيه التكبير إلاَّ مرة واحدة.

والإمام أحمد يرجح روايتهم على رواية هشام بالرغم من وثاقته وتثبته في ابن سيرين خاصة.

المثال الرابع:

قال عبدالله: «سمعت أبي يقول: ابن أبي زائدة ينقص من هذا الحديث يعني حديث ابن أبي عروبة عن قتادة عن سعد بن هشام عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ «لا يسلم في الركعتين من الوتر من الثلاث».

قال أبي: فترك منه زرارة»[4].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٣١/٢ ـ ٣٢، عن خالد الأحمر عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال: سجد النبي ﷺ سجدتي الوهم بعد ما سلم وكبر وسجد وكبر وهو جالس ثم رفع وكبر ثم رفع وكبر.

(٢) العلل: ١٧٤/٢ (١٩١٠).

(٣) هو هشام بن حسَّان الأزدي القُرْدُوسِي بالقاف وضم الدال، أبو عبدالله البصري: ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال، لأنه قيل كان يرسل عنهما من السادسة، مات سنة ١٤٧هـ أو ١٤٨هـ، روى له الجماعة، انظر التقريب: ص ٥٠٣، والتهذيب ٢٦٨/٤، والكاشف: ٢٢١/٣، والجرح والتعديل: ٥٤/٩، والثقات: ٥٦٦/٧.

(٤) العلل: ٢٠٢/٣ (٤٨٦٩).

يشير الإمام أحمد إلى الاختلاف الذي وقع بين الرواة في إسناد هذا الحديث عن سعيد بن أبي عروبة، فابن زائدة يرويه عن سعيد عن قتادة عن سعيد بن هشام عن عائشة، ورواه جمع من الثقات منهم محمد بن أبي عدي، ومحمد بن بشر عن سعيد عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعيد بن هشام عن عائشة[1].

وقد حكم الإمام أحمد بالوهم على زائدة لأنه أنقص من الإسناد رجلاً ذكره عدة من الثقات وهو زرارة بن أوفى.

المثال الخامس:

قال أحمد بن محمد: «سمعت أبا عبدالله، وذكر عنده التكبير في العيد، فقلت له: روى عبدالله بن عامر الأسلمي، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

قال: هذا الآن أضعفها ليس فيها كلها أضعف من هذا، روى ثلاثة ثقات: أيوب وعبدالله، ومالك عن نافع، عن أبي هريرة موقوف»[2].

والإمام أحمد يضعف هذا الخبر لضعف رواية عبدالله بن عامر الأسلمي[3]، ثم لمخالفته ثلاثة من الثقات فقد رووه عن نافع موقوفاً وهو يرويه مرفوعاً.

أمثلة أخرى

هذه طائفة من الأمثلة نذكرها دون شرح وتحليل:

ـ قال عبدالله: سمعت أبي يقول في حديث حسين بن محمد عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عمرو ذي مُرّ أن علياً لما بلغه قول أنس.

---

(١) انظر: تفصيل هذه الطرق في صحيح مسلم حديث رقم (٧٤٦) ١/٥١٢ ـ ٥١٥.

(٢) الضعفاء للعقيلي (٨٤٩) وانظر: الموسوعة ٤/٣٣٣.

(٣) هو عبدالله بن عامر الأسلمي، أبو عامر المدني: ضعيف، من السابعة، مات سنة ١٥٠ أو ١٥١، وروى له ابن ماجه، انظر: التقريب: ص ٢٥١، والمجروحين: ٢/٦، والكاشف: ٢/١٠٠، والجرح والتعديل: ٢/١٢٣.

قال أبي: هذا خطأ من حسين خالفوه، ليس فيه ذكر أنس يعني في حديث: «**وال من والاه وعاد من عاداه**»[1]. وقال عبدالله أيضاً:

«سمعت أبي يقول: في حديث غندر عن إسماعيل عن قتادة عن خلاس وعن أبي حسان عن عبدالله بن عتبة بن مسعود، عن عبدالله بن مسعود أن سبيعة بنت الحارث، وضعت حملها بعد وفاة زوجها.

أخطأ فيه غندر قال: عن عبدالله وخالفوه، ليس هو عن عبدالله - يعني - مرسلا»[2].

وقال ابن هانئ: «سألته عن حديث ابن المبارك، عن خالد الحذاء عن أبي قلابة في الأمة تحت العبد تعتق؟ قال: لها الخيار ما لم يمسها.

قال أبو عبدالله: أبو قلابة، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه غير واحد حدثنا»[3].

وقال ابن هانئ أيضاً: «قال أبو عبدالله: وحديث سليمان بن بلال حديث أبي وجزة، عن رجل من بني مزينة عن عمر بن أبي سلمة، دعاني النبي ﷺ فقال: «**كل مما يليك** ..».

ليس هو عن رجل، إنما عن أبي وجزة، عن عمر، حدثني به ثلاثة لا يقولون فيه: عن رجل»[4].

وهذه الأمثلة وغيرها[5] تؤكد اعتماد الإمام أحمد على هذه القرينة اعتماداً كبيراً.

***

---

(١) العلل: ٣/٢٦٢ (٥١٥٧).

(٢) العلل: ٣/١٨٥ (٤٧٩٥).

(٣) الموسوعة: ٤/٣٥٠.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) انظر أمثلة أخرى في العلل برواية عبدالله: النصوص: (١٠١) (٢٢٦٠) (٢٢٨٨) (١٧٧٠) (٢٦٣٧) (٤٢٨٠ - ٤٢٨٣) (٤٨٦١)، والموسوعة ٤/٣٥٠، والمنتخب: ص ٩٤ (٣٨) مع التعليق عليه.

المطلب الرابع:
ترجيح رواية الأثبت في الشيخ

يتفاوت الرواة في ملازمتهم للشيخ وعنايتهم بحديثه، فمنهم من يكثر ملازمة شيخه ويُعنى بحديثه فلا يفوته منه شيء، ويسمع الحديث الواحد منه مرات وكرات ومنهم من لا يلازم الشيخ إلاَّ يسيراً ولا يسمع منه الحديث إلاَّ مرة واحدة ويفوته الكثير من حديثه، فعند اختلاف هؤلاء الرواة يقدم الأثبت فالأثبت في الشيخ وتعد هذه القرينة من أهم القرائن عند نقاد الحديث.

ونذكر لذلك مثالاً من أصحاب الزهري، فقد قسمهم أهل الحديث إلى خمس طبقات:

الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه والضبط له كمالك وابن عيينة وعبيدالله بن عمر ومعمر ويونس وعقيل وشعيب وغيرهم.

الطبقة الثانية: أهل حفظ وإتقان، لكن لم تطل صحبتهم للزهري وإنما صحبوه مدة يسيرة، ولم يمارسوا حديثه، وهم في إتقانه دون الطبقة الأولى، كالأوزاعي والليث، وعبدالرحمن بن خالد بن مسافر، والنعمان ابن راشد ونحوهم.

الطبقة الثالثة: قوم لازموا الزهري وصحبوه ورووا عنه، لكن تكلم في ضبطهم كسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، وصالح بن أبي الأخضر، وزمعة بن صالح وغيرهم.

الطبقة الرابعة: قوم رووا عن الزهري من غير ملازمة ولا طول صحبة، ومع ذلك تكلم فيهم، مثل إسحاق بن يحيى الكلبي، ومعاوية بن يحيى الصدفي، وإسحاق بن أبي فروة، وإبراهيم بن يزيد المكي، والمثنى ابن الصباح ونحوهم.

الطبقة الخامسة: قوم من المتروكين والمجهولين كالحكم الأيلي، وعبدالقدوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المصلوب، وبحر السقا ونحوهم[(١)].

ولهذا يهتم النقاد بذكر طبقات الرواة ومراتبهم بالنسبة لشيوخهم[(٢)] وفائدة ذلك تكمن في قبول ما يتفرد به الثقات الحفاظ عن شيخهم وعدم قبول ما يتفرد به من دونهم، كما يستفاد من ذلك ترجيح روايات الأثبت في الشيخ عن رواية غيرهم عند الاختلاف، وسنذكر أمثلة على ذلك من عمل الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ.

المثال الأول:

قال عبدالله: «سمعت أبي يقول في حديث عبدالملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر، انكسفت الشمس. . . .[(٣)].

خالفه ابن جريج عن عطاء عن عبيدبن عُمير قال: أخبرني من أصدق فظننته يريد عائشة[(٤)].

قال أبي: رواه قتادة عن عطاء عن عبيدبن عُمير عن عائشة، قال أبي: **أقضي بابن جريج على عبدالملك في حديث عطاء.**

وقال أبي مرة أخرى: وذكر عطاء فقال: أثبت الناس في عطاء ابن جريج وعمرو بن دينار.

ولقد خالفه ـ أظنه قال ـ: حبيب بن أبي ثابت لابن جريج، في شيء

---

(١) انظر: شرح العلل: ص ٢٣٠ ـ ٢٣١. وشروط الأئمة الخمسة للحازمي» ص ٥٧ ـ ٦٠.

(٢) سنذكر أمثلة كثيرة على ذلك عند الإمام أحمد في الباب التالي ـ بإذن الله ـ.

(٣) رواه من هذا الطريق الإمام مسلم في كتاب الكسوف، باب عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار (٩٠٤) ٦٢٣/٢، وأبو داود في الصلاة، باب من قال أربع ركعات (١١٧٨) ٣٠٦/١، وابن حبان في صحيحه (٢٨٤٣) ٨٦/٧، وابن خزيمة في صحيحه (١٣٨٦) ٣١٨/٢، والبيهقي في الكبرى (٣٥٢٦) ١٥٧/٣.

(٤) أخرجه من هذا الطريق أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب صلاة الكسوف (١١٧٧) ٣٠٥/١، من طريق عثمان في ابن أبي شيبة عن إسماعيل عنه به.

من حديث عطاء، أو قول عطاء، فكان القول ما قال، يعني ابن جريج»[1].

بين الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ الخلاف الذي بين عبدالملك بن أبي سليمان وابن جريج في روايتهما حديث الكسوف عن عطاء.

فعبدالملك يرويه عن عطاء عن جابر، وابن جريج يرويه عن عطاء عن عُبيد بن عمير، والإمام أحمد رجح هنا رواية ابن جريج لأمرين:

الأول: كون ابن جريج أثبت في عطاء من عبدالملك بن أبي سليمان، وقد خالف عبدالملك ابن جريج في أحاديث من أحاديث عطاء وبين أن القول فيها قول ابن جريج.

الثاني: متابعة قتادة لابن جريج في روايته لهذا الحديث عن عطاء عن عُبيد بن عُمير عن عائشة، وهي متابعة تامة وقوية.

وقال صالح ابن الإمام أحمد: «قال أبي كان عبدالملك بن أبي سليمان[2] من الحفاظ إلاَّ أنه يخالف ابن جريج في أشياء، قال: وابن جريج أثبت عندنا منه. قال أبي: عمرو بن دينار، وابن جريج أثبت الناس في عطاء[3]، فبالرغم من كون عبدالملك بن أبي سليمان من الحفاظ الأثبات عند الإمام أحمد إلاَّ أنه في حديث عطاء لا يتقدم ابن جريج فإن خالفه حُكم لابن جريج عليه.

المثال الثاني:

قال عبدالله: «سألت أبي عن حديث هشيم عن حُصين عن عمرو بن مرة عن علقمة بن وائل عن أبيه عن النبي ﷺ في الرفع.

---

(١) العلل: ٢٥٤/٣ (٥١٢٣)، وانظر (٤٩٤٩) و (٤٩٥٠).

(٢) هو عبدالملك بن أبي سليمان الكوفي الحافظ روى عن أنس وسعيد بن جبير وعطاء، وعنه القطان ويعلى بن عُبيد.

قال أحمد: ثقة يخطىء، من أحفظ أهل الكوفة، رفع أحاديث عن عطاء، توفي سنة ١٤٥هـ م٤ الكاشف: ٢٠٩/٢، وانظر التقريب: ص ٣٠٤، والجرح والتعديل: ٣٦٦/٥ والثقات: ٩٧/٧.

(٣) تاريخ بغداد: ٤٠٦/١٠.

قال: رواه شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي البختري عن عبدالرحمن اليحصبي عن وائل عن النبي ﷺ.

خالف حصين شعبة، فقال: **شعبة أثبت في عمرو بن مرة من حصين القول قول شعبة**، من أين يقع شعبة على أبي البختري عن عبدالرحمن اليحصبي عن وائل؟![1].

سبق دراسة هذا المثال في «قرائن التعليل» في التمثيل على قرينة سلوك الجادة وبينا هناك معتمد الإمام أحمد في تعليل رواية حصين.

ونشير هنا إلى القرينة التي اعتمد عليها الإمام أحمد في ترجيح رواية شعبة على رواية حصين[2]، وهي كون شعبة أثبت وأحفظ في عمرو بن مرة[3].

هذا مع كون الإمام أحمد كان يوثق حصين بن عبدالرحمن ويعتبره من كبار أهل الحديث، قال عبدالله: «سمعت أبي يقول: حُصين بن عبدالرحمن: أبو الهذيل السُلمي، الثقة المأمون، من كبار أصحاب الحديث»[4].

وقال المروذي: «قيل لأحمد: عطاء بن السائب أحب إليك أو حصين؟ فقال: كلاهما ثبتان»[5]، مع هذا كله إذا خالف شعبة في حديث عمرو بن مرة فالقول قول شعبة.

---

(١) العلل: ٤٦٤٣/١ (١٠٥٨).

(٢) هو حصين بن عبدالرحمن السُلمي، أبو الهذيل الكوفي، ثقة تغير حفظه في الآخر من الخامسة مات سنة ١٣٦هـ وله ثلاث وتسعون سنة روى له الجماعة، انظر: التقريب: ص ١٠٩ وتهذيب التهذيب: ٤٤١/١ ـ ٤٤٢.

(٣) هو عمرو بن مرة بن عبدالله بن طارق الجَمَلي، بفتح الجيم والميم، المرادي، أبو عبدالله الكوفي، الأعمى، ثقة عابد، كان لا يدلس، ورمي بالإرجاء من الخامسة، مات سنة ١١٨هـ وقيل قبلها روى له الجماعة انظر التقريب: ص ٣٦٣.

(٤) العلل: (٣٠١).

(٥) سؤالاته: (٣٣).

المثال الثالث:

قال عبدالله: «قلت لأبي حديث عاصم بن كليب، حديث عبدالله بن كليب؟ قال: حدثناه وكيع في الجماعة قال: حدثنا سفيان عن عاصم بن كليب عن عبدالرحمن بن الأسود عن علقمة، قال ابن مسعود: ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ قال: فصلى فلم يرفع يديه إلاَّ مرة.

حدثني أبي قال: حدثنا أبو عبدالرحمن الضرير قال: كان وكيع ربما قال - يعني - ثم لا يعود.

قال أبي: كان وكيع يقول هذا من قبل نفسه - ثم لا يعود -

قال أبي: وقال الأشجعي فرفع يديه في أول شيء.

وذكرت لأبي حديث الثوري عن حُصين، عن إبراهيم لم يجز به إبراهيم **وهشيم أعلم بحديث حُصين.**

وقال أبي: حديث عاصم بن كليب، رواه ابن إدريس فلم يقل: «ثم لا يعود»»[1].

وفي هذه نصوص كلها يعل الإمام أحمد زيادة وكيع «ثم لا يعود» في حديث علقمة عن ابن مسعود ويستدل على ذلك بأن غيره من الثقات لم يذكروها، كالأشجعي[2] وعبدالله بن إدريس[3].

ثم يعل الأثر الذي يرويه سفيان عن حصين عن إبراهيم أن ابن مسعود كان يرفع يديه في أول الصلاة ثم لا يعود معتمداً في ذلك على مخالفة

---

(١) العلل: ١/٣٦٩ (٧٠٩. ٧١٢).

(٢) هو عبيدالله بن عبيدالرحمن الأشجعي، أبو عبدالرحمن الكوفي، ثقة مأمون، أثبت الناس كتاباً في الثوري من كبار التاسعة، مات سنة اثنين وثمانين أي ١٨٢هـ، خ م ت س ق (التقريب: ص ٣٠٣).

(٣) هو عبدالله بن إدريس بن زيد بن عبدالرحمن الأوْدي، بسكون الواو أبو محمد الكوفي ثقة فقيه عابد، من الثامنة، مات سنة اثنين وتسعين (أي ١٩٢) وله بضع وتسعون سنة ع (التقريب: ص ٢٣٨).

هشيم لسفيان إذ يرويه عن حصين عن إبراهيم موقوفاً عليه ولم يذكر فيه ابن مسعود، وهشيم أعلم بحديث حصين من سفيان.

وكان ابن مهدي أيضاً يذهب إلى تقديم هشيم على سفيان في حديث حصين.

قال أحمد بن سنان: «سمعت عبدالرحمن يقول: هشيم عن حصين أحب إليّ من سفيان، وهشيم أعلم بحديث حصين»[(١)].

المثال الرابع:

قال عبدالله: «سمعت أبي ذكر عن عباد بن العوام، قال: أخطأ أخونا هشيم في حديث حصين عن عمرو بن عبدالملك بن الحويرث[(٢)].

قال أبي: أخطأ عباد وأصاب هشيم.

قال أبي: حدثنا هشيم قال حصين أخبرنا عن **عبد الملك ابن عمرو بن الحويرث** قال حدثت أن النبي ﷺ كان ربما يضع يده اليمنى على اليسرى في الصلاة، وكان ربما يمس لحيته، وهو يصلي[(٣)].

حدثني أبي قال: حدثنا محمد بن جعفر غندر قال: حدثنا شعبة عن حصين عن عبدالملك ابن أخي عمرو بن حريث أن النبي ﷺ ربما مس لحيته وهو يصلي[(٤)].

بين الإمام أحمد الاختلاف الذي وقع بين عباد بن العوام وهشيم بن بشير الواسطي في تسمية شيخ حصين، فعباد سماه عمرو بن عبدالملك بن

---

(١) تهذيب التهذيب: ٤٤٢/١.

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الكبير: ١/٣: ٤٢٥.

(٣) أخرجه البخاري في ترجمة عبدالملك في التاريخ الكبير: ١/٣: ٤٢٥، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: ٣٥٥/٥ وأبو داود في المراسيل: ص ٧، وابن أبي شيبة في منصنفه: ٢٨٩/٢.

(٤) العلل: ٥٣٤/١ (١٢٥٧ ـ ١٢٥٩).

الحويرث، وهشيم سماه: عبدالملك بن عمرو بن الحويرث.

ورجح الإمام أحمد رواية هشيم وحكم على رواية عباد بالخطأ لأمرين:

الأول: كون هشيم أثبت أصحاب حصين ـ وقد سبق بيان هذا في المثال الثالث ـ.

الثاني: متابعة شعبة لهشيم إذ هو أيضاً سماه عبدالملك، وإن كان شعبة يخالف في نسبه إذ يقول ابن أخي عمرو بن حريث[(1)].

المثال الخامس:

قال الميموني: «سألته (يعني أحمد بن حنبل) عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر فقال لي: ثقة، إلاَّ حديث واحد يرويه عن ابن عمر، قال: **الولاء لا يباع ولا يوهب**، ونافع قال في قصة بريرة: **الولاء لمن أعتق**»[(2)].

يشير الإمام أحمد إلى الاختلاف الذي وقع بين نافع وعمرو بن دينار في روايتهما هذا الحديث عن ابن عمر، فابن دينار قال عنه: **«الولاء لا تباع ولا يوهب»**[(3)].

ونافع روى عنه: **«الولاء لمن أعتق»**، والإمام أحمد رجح رواية نافع على رواية ابن دينار لكونه أثبت أصحاب ابن عمر وكان الإمام أحمد يقدمه على أصحاب ابن عمر، قد سئل في رواية المروذي: أيُّهما أثبت (يعني سالم ونافع) فتبسم وقال: الله أعلم، قلت: ما الذي يميل إليه قلبك؟ قال: أرى والله أعلم نافع»[(4)].

---

(١) انظر الاختلاف في تسميته في التاريخ الكبير: ٣/١: ٤٢٥، والجرح والتعديل: ٥/٣٥٩ والثقات: ٥/١٨١ وتهذيب التهذيب: ٣/٢٦٣.

(٢) سؤالاته (٤٥٠) وانظر: الموسوعة: ٤/٣٣٢.

(٣) لقد سبق دراسة هذا الحديث وتخريجه.

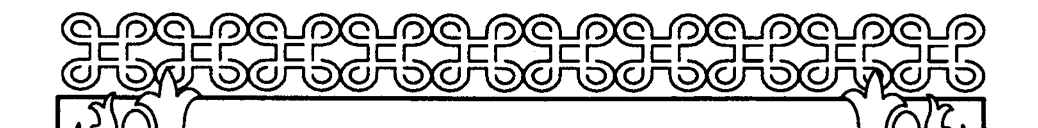
(٤) بحر الدم (١٠٦٣).

فهذه بعض الأمثلة والنماذج التي توضح اعتماد الإمام أحمد على قرينة ترجيح رواية الأثبت في الشيخ.

وفي نهاية هذا الفصل نخلص إلى الدقة العملية النقدية وتشابك قرائن التعليل مع قرائن الترجيح مما يجعل عملية الفصل بينهما ودراسة كلاً منهما على حدة من الصعوبة بمكان، لأن ما كان قرينة في تعليل رواية فهو بالضرورة قرينة لتصحيح مقابلها.

فالفصل بينهما نظري فقط اقتضته طبيعة الدراسة للتحليل الموسع لهذه القرائن وتوضيحها بالأمثلة، أما عملياً فلا يتم الفصل بينهما وتؤخذ مأخذاً واحداً، إذ يدعم بعضها بعضاً ويؤكد بعضها بعضاً، للوصول إلى الحكم الشامل على الحديث من كل طرقه ورواياته المختلفة.



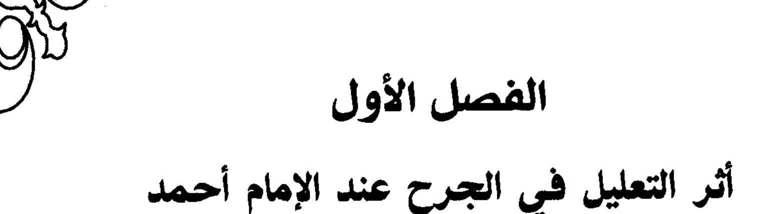


الباب الرابع
أثر التعليل في الجرح والتعديل
عند الإمام أحمد

ويتضمن فصلين:

الفصل الأول: أثر التعليل في الجرح عند الإمام أحمد.

الفصل الثاني: أثر التعليل في التعديل عند الإمام أحمد.



الفصل الأول

أثر التعليل في الجرح عند الإمام أحمد

ويتضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: تعريف الجرح والتعديل وعلاقتهما بالتعليل.

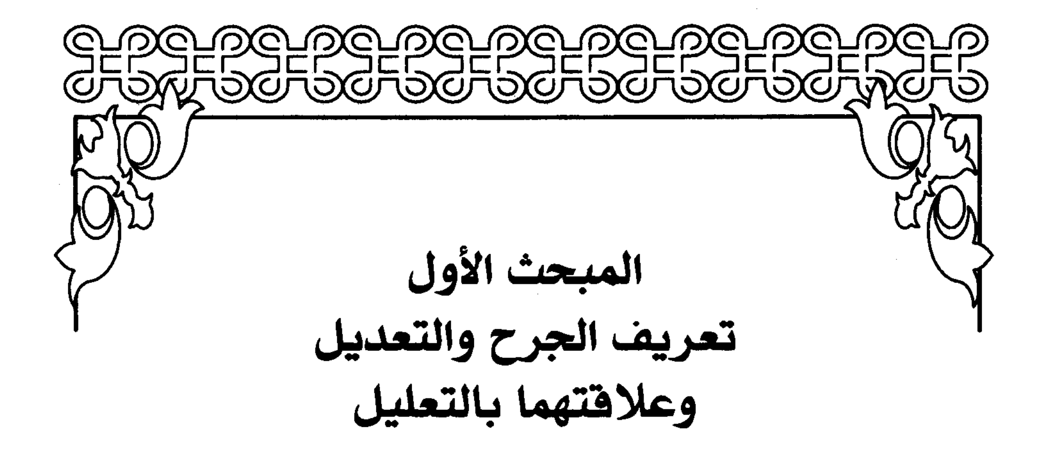
المبحث الثاني: موقف الإمام أحمد من الكلام على الرواة، والملامح العامة لمنهجه في ذلك.

المبحث الثالث: التدليس وأثره في جرح عدالة الراوي.

المبحث الرابع: البدعة وأثرها على عدالة الراوي.

المبحث الخامس: الحكم على الأحاديث بالوضع والبطلان وأثره في جرح عدالة الراوي.

المبحث السادس: أثر التعليل في جرح ضبط الراوي.



المبحث الأول
تعريف الجرح والتعديل
وعلاقتهما بالتعليل

قبل الخوض في بيان أثر التعليل في تعديل الرواة وتجريحهم عند الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ يحسن بنا أن نبرز العلاقة القائمة بين هذين العلمين الأساسيين من علوم السنة، لأن الفصل بين هذين العلمين لغايات دراسية تتوخى التبسيط وتقريب المفاهيم، قد أحدث فجوة في التصور الصحيح للعلاقة الموضوعية، والتكامل الوظيفي بينهما.

ومن مقاصدي في هذا البحث إبراز العلاقة القائمة والتكامل الحاصل بين علمي العلل والجرح والتعديل، من خلال تصور نظري يستقرئ كتب علوم الحديث ومصطلحه ومصنفات الأئمة في ذينك العلمين.

ثم من خلال تجسيد عملي يركز على عمل أحد النقاد الجهابذة وهو الإمام أبو عبدالله أحمد بن حنبل في كلامه على الرواة جرحاً وتعديلاً.

❋ ❋ ❋

المطلب الأول:
تعريف الجرح والتعديل لغة واصطلاحاً

الجرح والتعديل لغة

تستعمل كلمة «الجرح» في لغة العرب لعدة معان[1]:

تأتي بمعنى التأثير بالسلاح، فيقال جرحه، جرحاً، أي طعنه وكلمه، والاسم من ذلك الجُرح، بضم الجيم، ويقال أيضاً الجِراحة، وهي الواحدة من طعنة أو ضربة، ويجمع الجرح على جروح.

وتأتي جرح على وزن مَنَع أيضاً بمعنى اكتسب كما في قوله تعالى: ﴿وَيَعۡلَمُ مَا جَرَحۡتُم بِٱلنَّهَارِ﴾[2]، ومثلها اجترح أيضاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجۡتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[3].

وتأتي بمعنى العيب والتنقيص تقول: جرحه جرحاً أي عابه وتنقصه، ومنه جَرَحْتُ الشاهد إذا أظهرت فيه ما يرد به شهادته[4]، (فلفظة جرح وما اشتق منها تدل لغة على طعن المجروح بما يُبين فيه أثراً محسوساً أو معنوياً، ثم الجرح قد يكون بما ليس في المجروح كالشتم، أو بما لا يعد جارحاً، وهو مردود، ويكون بما فيه كجرح الشاهد بما يبطل شهادته والراوي بما يطعن في روايته، وهو مقبول، وهو الذي اهتم به نقاد الحديث، فالجرح عندهم هو الطعن في عدالة الراوي أو ضبطه بما يضعف روايته أو يردها)[5].

---

(١) لسان العرب: ٤٢٢/٢، تهذيب اللغة: ١٤٠/٤ والقاموس المحيط: ٢٢٠/١ ومختار الصحاح: ص ٧٢.

(٢) الأنعام: ٦٠.

(٣) الجاثية: ٢١.

(٤) المصباح المنير: ص ٩٥، ولسان العرب: ٤٢٢/٢، وأساس البلاغة: ٨٨.

(٥) الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين، لأستاذنا الدكتور محمد الطاهر الجوابي: ص ١٩.

والتعديل لغة مصدر للفعل عدَّل ـ بتشديد الدال ـ ويأتي لعدة معان:

منها قولك عدَّلته تعديلاً فاعتدل بمعنى قوَّمته فاستقام، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ﴾[1]، أي جعل خلقتك مقومة غير منحية كالبهائم ونحوها[2].

ومنها قولك عدَّلت متاع البيت إذا جعلته أعدالاً ـ أمثالاً متساوية، وذلك من أجل ربطه للرحيل[3].

ومنها: قولك عدَّل البائع الميزان، وذلك إذا ساوى بين كفتيه.

ومنها: قولك عدَّل الرجل الشاهد، وذلك إذا زكاه[4].

والتعديل بمعنى التزكية هو المراد عند علماء الحديث أي تزكية الرواة لقبول رواياتهم أو تزكية الشهود لقبول شهادتهم.

الجرح والتعديل اصطلاحاً

لقد ألف المحدثون أن يقرنوا بين هذين المصطلحين حتى يبدو أنهما يعبران عن مصطلح واحد مركب، وهما في حقيقة الأمر يعبران عن مصطلحين اثنين، لكل منهما مسائله وقواعده التي تجعله علماً مستقلاً.

يقول الحاكم النيسابوري: «هذا النوع من علم الحديث معرفة الجرح والتعديل وهما في الأصل نوعان، كل نوع منهما علم برأسه»[5].

وسبب اقترانهما أنهما متقابلان متضادان، فالجرح يطلق عند المحدثين ويراد به الطعن في الراوي، وفي ذلك يقول ابن الأثير: «الجرح وصف متى

---

(١) الانفطار: ٧.

(٢) لسان العرب: ١١/٤٣٣، وتهذيب اللغة: ٢/٢١٥.

(٣) تهذيب اللغة: ٢/٢١٤، أساس البلاغة: ٤١١.

(٤) انظر لسان العرب: ١١/٤٣١، والقاموس المحيط: ٤/١٣، ومختار الصحاح: ٢٧٣.

(٥) معرفة علوم الحديث: ٥٢.

التحق بالراوي أو الشاهد سقط الاعتبار بقوله وبطل العمل به»[١].

وأما التعديل فإنه يراد به عند المحدثين تزكية الراوي، وفي ذلك يقول ابن الأثير: «التعديل وصف متى التحق بهما ـ أي الراوي والشاهد ـ اعتبر قولهما وأخذ به»[٢].

فهو إذن تزكية الراوي بالحكم عليه بالعدالة أو الضبط، وهذا يقابل الجرح لأنه حكم بسلب إحدى هاتين الصفتين[٣].

علاقة علم العلل بالجرح والتعديل

لقد درج الكثير من الكاتبين في علوم الحديث ـ قديماً وحديثاً ـ على الفصل بين علمي الجرح والتعديل والعلل معتمدين في ذلك على كلام الإمام الحاكم النيسابوري ـ رحمه الله ـ «وهذا النوع منه معرفة علل الحديث، وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل»[٤]، وقوله: «إنما يُعل الحديث من أوجه ليس للجرح والتعديل فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات»[٥].

وهذا التفريق ـ في نظري ـ إنما يتعلق بموضوع العلمين فحسب، فالأول يبحث عن الأحوال العامة للرواة من حيث عدالتهم وضبطهم مما يؤهلهم لقبول خبرهم أو رده، وأما علم العلل فهو يبحث عن الأوهام والأخطاء التي تعتري أحاديث الرواة عموماً والثقات على وجه الخصوص.

كما يتسم علم العلل بالدقة والغموض ولذلك لا يقوم به إلاَّ الجهابذة من أهل هذ الشأن ولم يتكلم فيه إلاَّ القليل من أهل الحديث، بينما يمتاز

---

(١) جامع الأصول: ١/١٢٦.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) انظر: نظرية نقد الرجال: للدكتور عماد الدين محمد الرشيد: ٧٣ ـ ٧٤.
(٤) معرفة علوم الحديث: ص ١١٢.
(٥) المصدر نفسه.

علم الجرح والتعديل بالسهولة والوضوح في مسائله وأحكامه وقواعده، ومن ثم تكلم فيه الكثير من أهل الحديث ـ كما ترى ذلك واضحاً في كتب الجرح والتعديل وفي رسالة الذهبي ـ «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» ورسالة السخاوي في ذات الموضوع.

لكن هذا الفرق في موضوع الدراسة وفي طبيعة كل منهما لا يجتث الصلة القوية بينهما من حيث النشأة والوظيفة وحاجة كل منهما إلى الآخر.

أما من حيث النشأة فنجد المؤلفات الأولى في النقد كانت تتناول نقد الروايات والمرويات جنباً إلى جنب دون فصل بينهما، فنجد في كتب الرجال كلاماً على العلل، ونجد في كتب العلل كلاما على الرجال ـ جرحاً وتعديلاً ـ وخير دليل على ذلك كتاب «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد برواياته المختلفة، وكتاب «التاريخ» ليحيى بن معين برواياته المختلفة، و«العلل ومعرفة الرجال» لابن المديني، و«التاريخ الكبير» و«الصغير» للإمام البخاري والعلل الكبير للترمذي وكتاب «المجروحين» لابن حبان، وكتاب «الكامل» لابن عدي وغيرها.

وإن كانت ظاهرة الفصل بين العلمين بدأت على يد ابن أبي حاتم الرازي إذ خصص لعلم الجرح التعديل كتاباً سماه بهذا الاسم «الجرح والتعديل» وجرده لذلك وأخلاه من ذكر العلل، وخصص لعلم العلل كتاباً بهذا الاسم «علل الحديث» وجرده من ذكر الجرح والتعديل إلاَّ ما يقتضيه المقام[1].

(ومع هذا التميز في التأليف عند ابن أبي حاتم فقد ظهرت مؤلفات لنقاد آخرين معاصرين له، ساروا على المنهج السابق في مزج العلل بتراجم الرجال إلاَّ أنها تميزت بالترتيب الهجائي الذي يسهل الرجوع إليها، والاستفادة منها، ككتاب الضعفاء الكبير للعقيلي، والمجروحين لابن حبان

---

(١) وقد قام بعض الباحثين باستخراج الجرح والتعديل من كتاب العلل في كتاب سماه «المستخرج في الجرح والتعديل» من كتاب «العلل» لابن أبي حاتم الرازي.

البستي والكامل لابن عدي وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي)[1].

فعمل النقاد في هذه المرحلة كان يتسم بالأصالة والاستقلالية في الاجتهاد وإطلاق الأحكام المشفوعة بدلائلها وبراهينها من خلال ذكر الروايات وسبرها، والكلام عليها مما يدعم حكم النقاد على الرجل جرحاً وتوثيقاً، فهي أشبه بالأدلة التي يذكرها الفقيه على ما يذهب إليه من حكم واجتهاد ولكن آل الأمر إلى طائفة من العلماء المتأخرين جنحوا إلى الاختصار فحذفوا الأسانيد، وجردوا كلام الأئمة عن دلائله، ولقد سار على هذا المنهج الإمام المقدسي (ت ٦٠٠هـ) في كتابه «الكمال في أسماء الرجال»، وتلاه المزي (ت٧٤٢هـ) والذهبي (ت٧٤٨هـ) وابن حجر (٨٥٢هـ) والخزرجي (٩٢٣هـ) وغيرهم[2].

فعمل هؤلاء يشبه عمل الفقهاء المتأخرين حيث عمدوا إلى تجريد الأحكام الفقهية عن أدلتها الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وغيرها من الأصول، ومالوا إلى الاختصار والجمع بين الروايات في المذهب الواحد، تسهيلاً على طلاب العلم.

والواقع أن هذا الفصل بين العلمين بقدر ما هو إيجابي ومفيد إذ يسهل على الباحث والدارس الوقوف على بغيته دون تعب ولا عناء، لكن له جوانب أخرى سلبية منها:

أولاً - شيوع الحكم على الأحاديث اعتماداً على ظواهر الأسانيد دون الرجوع إلى كتب العلل والإفادة منها، والناظر مثلاً في كتب الحافظ نور الدين الهيثمي أو البوصيري في زوائدهما يلحظ مدى الاعتماد على الكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً في أحكامهما على الأحاديث.

ثانياً - شيوع التقليد في الحكم على الرواة من خلال اعتماد كلام النقاد فيهم، دون أدنى مناقشة ولو كان متناقضاً أو متعارضاً أو بعيداً على

(١) يحيى بن معين وكتابه التاريخ: ١/١٥.

(٢) انظر مقدمة تحقيق كتاب تهذيب الكمال للمزي تحقيق الشيخ بشار عواد.

الواقع، ومن ثم غاب منهج الاستقراء والاعتبار لمرويات الرجال للحكم عليهم، أو الترجيح بين أقوال النقاد فيهم، إلاَّ في القليل النادر جدًّا.

فغابت طريقة النقاد القدامى في الكلام على الرجال وسبر مروياتهم، وأصبح هذا الأمر كأنه ضرباً من المحال، أو نوعاً من الخيال، مع أن الكثير من هؤلاء الرواة مروياتهم محصورة ومحدودة ومبثوثة في كتب السنة، والكثير منهم لا تتجاوز مروياته المئة حديث بل بعضهم لا تتجاوز مروياته العشرة وهناك من لا يروي إلاَّ الحديث والحديثين.

وأصبح معنى الاجتهاد في الحكم على الرجال عند كثير من المتأخرين هو الجمع بين أقوالهم أو الترجيح بين قول ناقد وآخر من خلال أقوالهم فحسب دون الرجوع إلى مستند كل واحد منهم في حكمه على الرواة، وفي بعض الأحيان الانتقاء من أقوالهم قولاً أو اثنين ليطلق على الراوي، كما ترى ذلك جلياً في الكاشف للذهبي أو التقريب للحافظ ابن حجر أو الخلاصة للخزرجي ـ رحم الله الجميع ـ.

ثالثاً ـ شيوع الأحكام العامة المختصرة والمعتصرة على الرواة التي تصاغ بعبارة واحدة أو عبارتين بل بكلمة واحدة في أحيان كثيرة، دون تنبيه إلى المواضع الخاصة والحالات الاستثنائية التي يضعف فيها الثقة أو يوثق فيها الضعيف، مما هو موجود وشائع في كتب النقاد المتقدمين، مما يمكن أن نسميه بـ«التراجم المعللة».

نعم قد يكون الاختصار مقبولاً وسائغاً في الحكم على الرواة الثقات المتفق على توثيقهم أو الضعفاء المتفق على ضعفهم، أما الرواة المختلف فيهم فالأمر يحتاج إلى تفصيل واستيعاب لكل الأقوال والنظر في مرويات الرجل للخروج بحكم دقيق وعادل فيه، والله أعلى وأعلم.

ومما سبق يمكن أن نبرز العلاقة بين علمي العلل والجرح والتعديل على النحو التالي:

أولاً ـ علم الجرح والتعديل يبحث جانبين أساسيين في الرواة: عدالتهم وضبطهم، وللتعرف على ضبط الرواة يتم اعتبار مروياتهم بروايات

غيرهم من أهل الحفظ والإتقان، فالحكم على الراوي يكون ثمرة لسبر مروياته ونتيجة للحكم عليها (إذا صار علم «علل الحديث» كالأصل لعلم «الجرح التعديل» ولهذا نجد علماء الحديث ـ عليهم رحمة الله ـ يعبرون عن جرح الراوي بما يتضمن حكماً على أحاديثه فنجدهم يقولون: «فلان منكر الحديث» أو «أحاديثه منكرة» أو «يغرب كثيراً»، أو «يخطئ كثيراً» أو نحو هذه العبارات.

وكون الأحاديث «مناكير» أو «غرائب» أو «أخطاء» إنما هي صفات للأحاديث والروايات وليست هي صفات للرواة فكأن العلماء ـ عليهم رحمة الله ـ بنوا حكمهم على الراوي على ما تبين لهم من أحكام متعلقة برواياته)[1].

وقد أشار الإمام مسلم إلى منهج النقاد في ذلك فقال: «... وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم، وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإن كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله»[2].

وقال أيضاً: «... ولذلك أضعف أهل المعرفة بالحديث عمر بن أبي خَثْعَم وأشباههم من نقلة الأخبار لروايتهم الأحاديث المنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ»[3].

وفي هذا يقول الإمام ابن معين ـ رحمه الله ـ:

«قال لي إسماعيل بن عُلية يوماً: كيف حديثي؟!

قلت: أنت مستقيم الحديث.

---

(١) شرح لغة المحدث: لأبي معاذ طارق بن عوض الله: ص ٣٠٩.

(٢) مقدمة صحيح مسلم: ص ٧.

(٣) التمييز: ص ١٦٢.

فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟!

قلت له: عارضنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة.

فقال: الحمد لله[1]».

وخلاصة منهجهم في ذلك أن الراوي يكون منكر الحديث ومهجور الرواية ومتروكاً عند النقاد إذا كثرت مخالفته للحفاظ الأثبات المعروفين، فأما إذا لم يكثر هذه المخالفات فيكون ضعيفاً، والضعف مراتب، وإذا قلت مخالفته أو ندرت يكون ثقة، (فإذا غلب على ظن الناقد أن هذه الأحاديث التي خالف فيها الراوي أو تفرد بها مما عملت يداه، ومما تعمد فعله، حينئذ يتهمه بالكذب.

فإذا وقف على ما يدل على أنه يتعمد الكذب، فحينئذ يصرح بكونه كذاباً أو بكونه يضع الحديث، ويطلق عليه مثل هذه العبارات وهذه الصيغ التي هي من أسوأ ألفاظ الجرح مطلقاً)[2].

وقال الحافظ ابن الصلاح: «يعرف كون الراوي ضابطاً بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم يحتج بحديثه والله أعلم»[3].

ثانياً ـ علم العلل يستند على علم الجرح والتعديل في التعرف على أخطاء الرواة وأوهامهم وذلك بمقارنة رواياتهم واعتبار مراتبهم في الضبط والإتقان لترجيح ما اختلفوا فيه أو لقبول ما تفردوا به كما سبق بيانه في قرائن التعليل والترجيح وفي هذا يقول الإمام الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ:

---

(١) سؤالات ابن محرز: ٣٩/٢.

(٢) شرح لغة الحديث: ص ٣١٠.

(٣) علوم الحديث: ٩٥ ـ ٩٦.

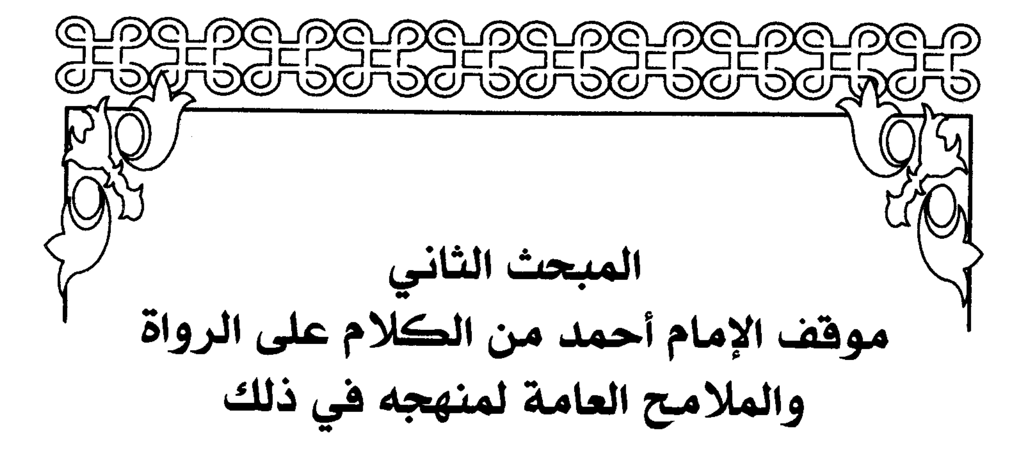
«السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم في الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط»[1].

ثالثاً ـ نجد في كتب العلل كثيراً من الأحاديث المعلة بسبب أمور ظاهرة كانقطاع في السند أو جرح في الراوي مما يتعلق بعدالته أو ضبطه ـ كما سبق بيانه في الباب الأول ـ ومن المعلوم أن البحث في عدالة الرواة وضبطهم من اختصاص علم الجرح والتعديل، وهنا نلفت انتباه الباحثين إلى مادة هامة في الكلام على الرواة لا نجدها ضمن مصادرها المعهودة من كتب الجرح والتعديل، وإنما نجدها ضمن كتب العلل، لذا ينبغي الاعتناء باستخراج هذه المواد وتصنيفها وترتيبها لتوظف في الحكم الشامل على الرواة.

ومن هنا ندرك التكامل بين هذين العلمين، ومن ثم لا يمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر وعليه فلا يمكن الحكم على الرواة أو الأحاديث حكماً سليماً وشاملاً إلاَّ بتطبيق هذين العلمين تطبيقاً صحيحاً، ونسجل هنا بكل فخر وتقدير العمل العظيم الذي قام به الشيخان: شعيب الأرناؤوط، وبشار عواد في كتابهما «تحرير التقريب» إذ هو محاولة جادة للرجوع إلى طريقة النقاد المتقدمين في سبر أحاديث الرواة في الحكم عليهم وخاصة عند اختلاف أئمة الجرح والتعديل وإن كان هذا العمل لا يخلو من ملاحظات واستدراكات تكمله، ومع ذلك فهو الطريق الصحيح في الحكم على الرواة، لا التقليد والترديد لقول فلان وعلاَّن، كأنه قرآن منزل لا يجوز خلافه، أو الاستعمال للقواعد العامة الجاهزة، كقولهم «حديث المختلف فيهم حسن» و«إذا تعارض الجرح والتعديل قدم الجرح» وغيرها دون قيد ولا ضابط.



(١) علوم الحديث: ص ٨٢.



المبحث الثاني
موقف الإمام أحمد من الكلام على الرواة والملامح العامة لمنهجه في ذلك

كان الإمام أحمد كغيره من علماء الحديث في زمانه يرون مشروعية الجرح والكلام على الرواة، لما في ذلك من المصلحة الشرعية المعتبرة، وأن ذلك ليس من الغيبة المحرمة، خلافاً لبعض الصالحين ممن لم يفقه هذا الأمر، قال عبدالله ابن الإمام أحمد: «جاء أبو تراب النخشبي إلى أبي فجعل أبي يقول: فلان ضعيف، وفلان ثقة، فقال أبو تراب: يا شيخ لا تغتب العلماء.

قال: فالتفت أبي إليه وقال: ويحك هذه نصيحة، ليس هذا غيبة»(١).

وقال محمد بن بندار السباك الجرجاني: قلت لأحمد بن حنبل: إنه ليشتد علي أن أقول: فلان ضعيف، فلان كذاب.

قال أحمد: إذا سكت أنت، وسكتُ أنا، فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم(٢).

وقال عبدالله: «قلت لأبي ما تقول في أصحاب الحديث يأتون الشيخ

---

(١) شرح العلل: ص ٦٠، والكفاية: ٩١.

(٢) المصدران نفسهما.

لعله أن يكون مرجئاً أو شيعياً أو فيه شيء من خلاف السنة أيسعني أن أسكت عنه، أم آخذ عنه.

فقال أبي: إن كان يدعو إلى بدعة وهو إمام فيها ويدعو إليها؟ قال نعم تحذر منه»[1].

وذكر الخلال عن الحسن بن علي الإسكافي قال: «سألت أبا عبدالله يعني أحمد بن حنبل عن معنى الغيبة؟ قال: إذا لم ترد عيب الرجل، قلت فالرجل يقول فلان لم يسمع، وفلان يخطئ؟ قال: لو ترك الناس هذا لم يعرف الصحيح من غيره»[2].

والإمام أحمد قد تلقى ذلك عن شيوخه وشيوخ شيوخه، كيحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي وشعبة وسفيان وغيرهم فكل كان يتكلم في الرواة، ويبين حالهم ويكشف عوارهم، فصار ذلك إجماعاً منهم.

قال عبدالله: «حدثني أبي قال حدثنا عفان قال: حدثنا يحيى بن سعيد قال: سألت شعبة وسفيان بن سعيد وسفيان بن عيينة ومالك بن أنس عن الرجل لا يحفظ: أو يتهم في الحديث، فقالا لي جميعاً: بين أمره»[3].

وقد نقل الإمام أحمد مادة وافرة مما تلقاه عن هؤلاء النقاد إما بالسماع المباشر منهم أو بالإسناد إليهم، والأمر من الكثرة والوضوح في كتابه «العلل ومعرفة الرجال» بحيث لا يحتاج إلى أن نمثل عليه، وقد مر شيء كثير منه في الباب الأول.

وللإمام أحمد كلام كثير على الرواة جرحاً وتعديلاً، ويعد من الأئمة المكثرين في الكلام على الرواة وقد شهد له بذلك معاصروه من النقاد.

قال عبدالله: «سمعت أبا مالك قال: قال حسين بن حبان وعباس ليحيى بن معين: لو أمسكت لسانك عن الناس، فإن أحمد يتوقى ذلك،

---

(١) المصدران السابقان.

(٢) شرح العلل: ص ٦٠.

(٣) العلل: ١٥٤/٣ (٤٦٨٤).

فقال: هو والله كان أشد في الكلام في الرجال مني، ولكنه اليوم هو ذا يمسك نفسه»[1].

وتمتلأ كتب الجرح والتعديل بنقل كلام الإمام أحمد من روايات كثيرة عنه، وما ذاك إلاَّ لما اتسم به منهجه ـ رحمه الله ـ في هذا الشأن من علم ودقة وكمال ورع وتحر شهد به العلماء وتظهر بينات صدقه في تتبع بعض الأمثلة والنماذج التي سنوردها إن شاء الله.

وهذه بعض شهادات العلماء في اعتدال أحمد وورعه وتحريه في الكلام على الرجال:

قال يعقوب بن سفيان: «... وأبو عبدالله متحرٍّ في مذهبه، مذهبه أحمد من مذهب غيره»[2].

وقد قسم الإمام الذهبي المتكلمين في الرجال إلى ثلاثة أقسام: متشدد ومتساهل ومعتدل، وذكر من القسم المعتدل أحمد والدارقطني وابن عدي[3].

وقال السخاوي ـ بعد أن ذكر خلقاً من النقاد إلى أن وصل إلى يحيى بن معين ـ:

«ومن طبقته أحمد بن حنبل سأله جماعة من تلامذته عن الرجال، وكلامه فيهم باعتدال وإنصاف، وأدب وورع»[4].

وقال الحافظ ابن حجر: «إن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط، فمن الأولى: شعبة وسفيان وشعبة أشد، ومن الثانية: يحيى القطان وابن مهدي ويحيى أشد منه، ومن الثالثة: يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، ويحيى أشد من أحمد»[5].

---

(١) العلل: ٣٦٥/١ (٦٩٥).
(٢) تاريخ بغداد: ١٧٤/١٤.
(٣) انظر ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: ١٧٢، والإعلان بالتوبيخ: ١٦٧.
(٤) الإعلان بالتوبيخ: ١٦٣ ـ ١٦٤.
(٥) الرفع والتكميل: ١٨٧.

وفيما يلي بعض الملامح المنهجية في كلامه على الرواة:

أولاً: الدقة والأمانة والتحري

لقد كان الإمام أحمد متحر في كلامه على الرواة أشد التحري، فلا يتكلم إلاَّ عن علم وخبرة تامة، بحال الرجل وحديثه، ومن لم يكن له به علم ولا خبرة صرح بعدم معرفته له أو عدم الخبرة بحديثه.

قال عبدالله: «سئل أبي عن يحيى بن يعلى الأسلمي، وعن أبي المحياة التيمي فقال: لا أخبرهما»[(١)].

وقال عبدالله: «وسئل عن حُديج أخي زهير فقال: ليس لي بحديثه علم»[(٢)].

وكان كثيراً ما يسأل عن بعض الرواة فيقول: «لا أعرفه» أو «لا نعرفه» ونحوهما من العبارات الدالة على عدم معرفته بالمسؤول عنه.

والخبرة التي يريدها الإمام أحمد تتعلق بجانبين: الخبر بعدالة الراوي ودينه والخبرة بضبطه وإتقانه: وتحصل الأولى بمعاشرة الراوي وملاحظة سلوكه وأخلاقه، من خلال مخالطة مباشرة أو بالسؤال عنه من يعرفه ويخالطه، فالوليد بن القاسم بن الوليد الهمذاني الكوفي، قال فيه أحمد: ثقة كتبنا عنه، وكان جار يعلى بن عُبيد، وقد سألت يعلى عنه، فقال: نعم الرجل، وما رأينا منه إلاَّ خيراً.

والجانب الثاني الذي تتعلق به الخبرة هو ضبط الراوي ويعرف ذلك بسبر حديثه وإحصائه وعدِّه، ومعارضته بأحاديث الثقات وإحصاء أخطائه ثم الحكم عليه بما يقتضي.

قال علي بن الحسن الهِسِنْجاني: «سمعت أحمد حنبل يقول:

---

(١) العلل: ٥٦/٣ (٤١٤٧)

(٢) المصدر نفسه: ٢٨١/٣ (٥٢٥١)

عبدالملك بن عُمير مضطرب الحديث جدًّا مع قلة حديثه، ما أرى له خمسمائة حديث، وقد غلط في كثير منها»[(١)].

قال عبدالله: «سمعت أبي يقول: كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري، فقال علي: سفيان بن عيينة، وقلت أنا: مالك بن أنس، وقلت: مالك أقل خطأ عن الزهري وابن عيينة يخطئ في نحو عشرين حديثاً عن الزهري في حديث كذا، وحديث كذا، فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً، وقلت: هات ما أخطأ فيه مالك، فجاء بحديثين أو ثلاثة، فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً»[(٢)].

وقال عبدالله أيضاً: «روى أسامة بن زيد عن نافع أحاديث مناكير، قلت له: إن أسامة حسن الحديث، قال: إن تدبرت حديثه فستعرف النكرة فيها»[(٣)].

ومن تمام تحريه ـ رحمه الله ـ أنه ما كان يسقط عدالة الرواة بما يقع منهم من زلات وأخطاء نتيجة تأويل ذهبوا إليه.

قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: حادثت أحمد بن حنبل فيمن شرب النبيذ من محدثي الكوفة، وسميت له عدداً منهم فقال: هذه زلات لهم، ولا تسقط بزلاتهم عدالتهم»[(٤)].

ثانياً: الأخذ بأحكام من سبقه من النقاد فيما أجمعوا عليه، أو فيما لم يظهر له خلافه

من منهج الإمام أحمد في كلامه على الرواة الأخذ بأحكام من سبقه من الأئمة النقاد من طبقة شيوخه وشيوخ شيوخه وهذا ليس تقليداً لهم، بل

---

(١) الجرح والتعديل: ٥/ (١٧٠٠).

(٢) العلل: ٢/٣٤٩ (٢٥٤٣).

(٣) العلل: ٢/٢٤ (١٤٢٨).

(٤) الجرح والتعديل: ٢/٢٦.

أتباعاً لهم وموافقة ناشئة عن دليل واجتهاد، أو أخذاً بإجماعهم لأن إجماع أهل الحديث على شيء حجة لا تجوز خلافه، أو يأخذ بأقوالهم فيمن يتعذر الخبرة بأحوالهم لتقدم أوقاتهم ممن لم يدركهم أو لم يخبرهم، أو لم يتصل إليه حديثهم على الوجه الذي يمكنه من معارضته واعتباره بأحاديث الثقات.

ـ فمن ذلك قول الإمام أحمد في أسامة بن زيد الليثي: كان يحيى بن سعيد ترك حديثه بآخرة[1]. والإمام أحمد لم يقلد يحيى بن سعيد في حكمه على هذا الرجل بل سبر أحاديثه ونظر فيها فلما تبيَّن له سوء حفظه وكثرة المناكر فيها ضعفه.

قال عبدالله: «قال أبي: روى أسامة بن زيد، عن نافع أحاديث مناكر، قلت إن أسامة حسن الحديث، قال: إن تدبرت حديثه، فستعرف النكرة فيها»[2].

وقال عبدالله أيضاً: «سألت أبي عن أسامة بن زيد الليثي، فقال: انظر في حديثه يتبين لك اضطراب حديثه»[3].

وقد يسأل عن بعض الرواة فيقول: بعض المشايخ يتقون حديثه[4]، أو يقول: «ترك الناس حديثه»[5] وفي هذه إشارة إلى اتفاق أهل الحديث على تضعيف الراوي تضعيفاً شديداً واطراح حديثه.

ثالثاً: الاجتهاد والاستقلالية في الحكم على الرواة

ما كان الإمام أحمد يقلد غيره من النقاد في أحكامهم على الرجال،

---

(١) العلل: (٨٧٤) لعبدالله، وانظر سؤالات الميموني (٤٣٥)، وسؤالات أبي داود (١٩١) والموسوعة (٧٨/١).

(٢) العلل: (١٤٢٨).

(٣) الكامل: (٢١٢).

(٤) سؤالات أبي داود: (١٥٣).

(٥) سؤالات أبي داود (٢٧١) (٥٦٩)، والعلل: (٣٠٨٨) و (٣٢٥٦) و (٤٣٨٤).

بل كان يجتهد وينظر ومن هاهنا كان يخالف بعضاً من أولئك النقاد إذا تبين له أن كلامهم لم يكن ناشئاً عن خبرة كافية بالرجل وحديثه.

قال عبدالله: «حدثني أبي قال: ذكرنا عند يحيى بن سعيد حديثاً من حديث عقيل فقال لي يحيى: يا أبا عبدالله عقيل، وإبراهيم بن سعد؟! عقيل وإبراهيم بن سعد؟! كأنه يضعفهما.

قال أبي: وأي شيء ينفعه من ذا، هؤلاء ثقات لم يخبرهما يحيى»[١].

ومن ذلك أن الإمام أحمد كان يحسن القول في إبراهيم بن أبي الليث، أبو إسحاق نصر البغدادي، وكان يحيى بن معين يحمل عليه[٢].

وكلام الإمام أحمد في هذا الرجل ناشئ عن خبرة ومعرفة بحاله الظاهرة ودراسة لحديثه، وقد بين ذلك أبو بكر المروذي في روايته قال:

«قلت لأبي عبدالله إني سألت يحيى عن صاحب الأشجعي (أي إبراهيم بن أبي الليث) فقال: لا أعرفه، فعجب وقال: كان يختلف معنا إليه، ما أعجب ذا . . .

قلت: إنهم يقولون إنك قد توقفت في أمره؟ قال: أما منذ بلغني أن شعبة حدث بحديث وكيع بن حُدُس، فقد سكن ما بقلبي، وقد روى معاذ منه شيئاً، ورواه ابن أبي عدي عن شعبة، وقد يكون هشيم دلسه.

وأما حديث عيسى بن يونس، قد حدث به رجل بخراسان، وحدَّث به آخرُ بالرملة، وحدَّث به غير واحد، ثم قال: أنا رأيت كتاب الأشجعي في بيته وقد كان سمع الجامع، وكان لا يحدث به، وكان يقرأ علينا كتاب الأشجعي فيقول: هذا سمعته، وهذا لم أسمعه في» كتاب الصلاة»، فرجل يدَع حديثاً كثيراً لم يسمعه، يدَّعي حديثين؟! أيش هذا الكلام؟»[٣].

---

(١) العلل: ١/٢٢٨ (٢٨٢).

(٢) الجرح والتعديل: ٢/ (٤٦١)، والكامل: (١٠٧)، وتاريخ بغداد: ٦/١٩١.

(٣) تاريخ بغداد: ٦/١٩٤.

فيحيى كان يطعن في إبراهيم بن أبي الليث من أجل حديثين تفرد بهما.

فبيّن الإمام أحمد أنه لم يتفرد بهما وقد تابعه عليهما رواة آخرون كما بيّن الإمام أحمد أنه ورع لا يحدث بما لم يسمع فكيف يدعي سماع من لم يسمع، كما أن الإمام أحمد قد سمع من هذا الرجل واختلف إليه، فهو على معرفة ودراية بحاله.

ومن هذا المنطلق كان الإمام أحمد يدافع عن كثير من الرواة ممن اتهموا بالكذب ولم يتبين له تعمدهم لذلك، وظهر له صدقهم فمن ذلك:

- نصر بن باب، أبو سهل المروزي[1] قد قال البخاري: يرمونه بالكذب، وقال ابن المديني: رميت حديثه، وقال أبو خيثمة: كذاب، ومع ذلك دافع عنه الإمام أحمد.

قال عبدالله: «سألت أبي عن نصر بن باب فقال: إنما أنكر الناس عليه حين حدث عن إبراهيم الصائغ، وما كان به بأس، قلت له: إن أبا خيثمة قال: نصر بن باب كذاب، قال: ما أجترئ على هذا أن أقوله، أستغفر الله»[2].

وقال عبدالله أيضاً:

«قلت لأبي: سمعت أبا خيثمة يقول: نصر بن باب كذاب، فقال: أستغفر الله، كذاب؟! إنما عابوا عليه أنه حدث عن إبراهيم الصائغ، وإبراهيم الصائغ من أهل بلده، فلا ينكر أن يكون سمع منه»[3].

- وعلي بن عاصم بن صهيب الواسطي: قال فيه ابن معين: كذاب

---

(١) انظر ترجمته في ضعفاء العقيلي (١٩٠٢)، والجرح والتعديل: ٨/ (٢١٤٥)، والكامل: (١٩٧١)، وتاريخ بغداد: ٢٧٩/١٣، والميزان: (٩٠٢٥).

(٢) العلل: (٥٣٣٨).

(٣) المسند: ٣١٠/٣.

ليس بشيء، ولا يحتج به، قيل له ما أنكرت منه؟ قال: الخطأ والغلط، ليس ممن يكتب حديثه[1].

ومع هذا كان الإمام أحمد لم ير تلك الأخطاء من الكثرة بحيث تسقط حديثه، وكان علي بن عاصم لا يرجع عن تلك الأخطاء ثقة بحفظه، ومن هاهنا تُكلم، وقال محمد بن يحيى النيسابوري: قلت للإمام أحمد بن حنبل في علي بن عاصم، وذكرت له خطأه، فقال أحمد: كان حماد بن سلمة يخطئ، وأومأ أحمد بيده، خطأً كثيراً، ولم ير بالرواية عنه بأساً[2].

رابعاً: الاعتداد برواية الثقات عن المجاهيل وتوثيقهم بذلك

كان الإمام أحمد يذهب إلى أن رواية الأئمة عمن سموا من الرواة المجاهيل تعديلاً لهم، وخاصة إذا كان لا يروي إلاَّ عن ثقة.

قال الإمام أحمد في رواية الأثرم: «إذا روي الحديث عن عبدالرحمن بن مهدي عن رجل فهو حجة، ثم قال: كان عبدالرحمن أولاً يتسهل في الرواية عن غير واحد ثم تشدد بعد ذلك، وكان يروي عن جابر ثم تركه»[3].

وقال فيه في رواية أبي زرعة: «مالك بن أنس إذا روى عن رجل لا يعرف، فهو حجة»[4].

وقال في رواية ابن هانئ: «ما روى مالك عن أحد إلاَّ وهو ثقة، وكل من روى عنه مالك فهو ثقة»[5].

وقال الميموني: «سمعت أحمد غير مرة يقول: كان مالك أثبت الناس، ولا يبالي أن لا يسأل عن رجل روى عنه مالك ولا سيما مدني»[6].

---

(١) انظر: تاريخ بغداد: ٤٤٨/١١، وتهذيب التهذيب: ١٧٣/٣ ـ ١٧٥ والميزان: (٥٨٧٣).
(٢) تاريخ بغداد: ٤٤٩/١١.
(٣) شرح العلل: ص ٨٠.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) المصدر نفسه.

وسأله أبو داود: «إذا روى يحيى أو عبدالرحمن بن مهدي عن رجل مجهول، يحتج بحديثه؟ قال يحتج»[1].

وهذه النصوص العامة نجد لها أمثلة كثيرة من تطبيقات الإمام أحمد على آحاد الرواة المجاهيل!

ولم ينفرد الإمام أحمد بهذا المذهب فقد وافقه عليه بعض الأئمة منهم أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: «سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال: إذا كان معروفاً بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه»[2]. وقال سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوي حديثه، قال: الثوري، قال: «إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يتكلم فيه»[3].

لذا لم يكن الإمام أحمد ينظر إلى مجرد رواية الجماعة عن راو حتى يحكم له بالعدالة وتزول عنه وصف الجهالة وإنما ينظر إلى اشتهار الرجل بين العلماء وكثرة حديثه ونحو ذلك[4].

ومن ثم قال في حصين بن عبدالرحمن الحارثي: ليس يعرف ما روي عنه غير حجاج بن أرطأة، وإسماعيل بن أبي خالد روى عنه حديثاً واحداً، أحاديثه أحاديث مناكير، كل شيء روي عنه حجاج منكر[5].

وقال في عبدالرحمن بن وعلة إنه مجهول، مع أنه روى عنه جماعة، ولكن مراده أنه لم يشتهر حديثه، ولم ينشر بين العلماء.

وقد صحح حديث بعض من روى عنه واحداً ولم يجعله مجهولاً.

---

(١) سؤالات أبي داود (١٣٧).

(٢) الجرح والتعديل: ٣٦/٢.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر: شرح العلل: ص ٨١ ـ ٨٢.

(٥) العلل: (٣٠١).

وقال في خالد بن عُمير: لا أحد روى عنه غير الأسود بن شيبان، ولكنه حَسنُ الحديث، وقال مرة أخرى: حديثه عندي صحيح[1].

ويصرح الإمام أحمد بأن كثرة حديث الراوي لها دور في الحكم عليه بالعدالة وشهرته بين العلماء.

قال عبدالله: «سألت أبي عن أبي نصر، قال هذا شيخ روى عنه سفيان الثوري وابن عيينة وابن فضيل واسمه عبدالله بن عبدالرحمن وهو شيخ قديم.

قلت: كيف حديثه؟ قال: وَايْشٍ حديثه، إنما يعرف الرجل بكثرة حديثه»[2].

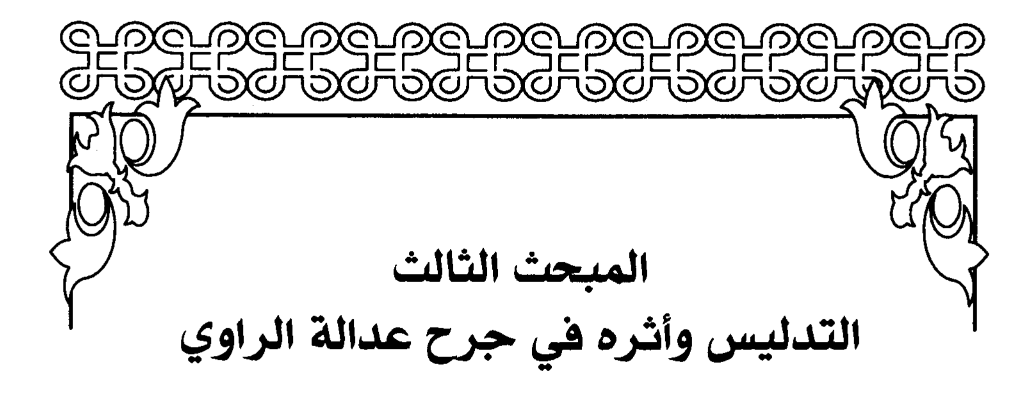
وقال أيضاً: «سألته عن عطاء العطار، فقال: روى عنه حماد بن سلمة، وهشام بن حسان، فقلت كيف حديثه؟ فقال: كم روى؟ شيئاً يسيراً»[3].

وقال الإمام أحمد في يحيى بن يزيد بن عبدالملك النوفليُّ: «يحيى بن يزيد لا بأس به، ولم يكن عنده إلاَّ حديث أبيه، ولو كان عنده غير حديث أبيه لتبين أمره»[4].

وهذه النصوص تفيد أن الراوي إذا كان مقلاً لم يتمكن من الحكم على حديثه كما ينبغي لأن الذي يروي عدداً قليلاً من الأحاديث فإنه لا يكفي للدلالة على حفظه وإتقانه، كما تفيد هذه النصوص أهمية سبر مرويات الرجل للحكم عليه بالشهرة عند أهل الحديث.



(١) المصدر السابق.
(٢) العلل: ٣٦٩/٢ (٢٦٤٢).
(٣) العلل: ٣٩٤/١ (٧٨٦).
(٤) الجرح والتعديل: ٩/ (٧٢٧).



المبحث الثالث
التدليس وأثره في جرح عدالة الراوي

أعلَّ الإمام أحمد كثيراً من مرويات شيوخه وغيرهم بالتدليس، فهل يؤثر ذلك في عدالتهم عنده، أم لا؟ ومتى تقبل مروياتهم عنده، ومتى لا تقبل؟ هذا ما سنبحثه من خلال تتبع كلامه ونقده للرواة المدلسين ومروياتهم التي أعلها بالتدليس، وقبل الخوض في تفاصيل ذلك يحسن بنا أن نورد ملخصاً موجزاً حول التدليس وأنواعه وأحكامه عند علماء الحديث[1].

التدليس لغة

مأخوذ من الدلس ـ بفتح اللام ـ الظلمة، ودلس في البيع، وفي كل شيء، إذا أخفى ما به من عيب، والتدليس في البيع كتمان عيب السلعة عن المشتري، ومن هذا أخذ التدليس في الإسناد، ففي كل منهما إخفاء شيء بالسكوت عنه.

والتدليس نوعان:

تدليس الإسناد وهو أنواع منها تدليس العطف والقطع والتسوية، والنوع الثاني هو تدليس الشيوخ.

---

(١) انظر للتفصيل: الكفاية: ص ٣٥٥ ـ ٣٧١، ومقدمة ابن الصلاح: ص ٦٦ ـ ٦٨، واختصار علوم الحديث: ص ٥٠ ـ ٥٣، وفتح المغيث للعراقي: ص ٨٣، وتدريب الراوي: ١١٨/١ ـ ١٢٣٣، وتوضيح الأفكار: ٣٤٧/١ ـ ٣٤٨، والوجيز في علوم الحديث ونصوصه: ٣١٥ ـ ٣١٧، وغيرها.

وتدليس الإسناد: هو أن يروي الراوي عمن عاصره، ولم يلقه، أو عمن لقيه ما لم يسمع منه على وجه يوهم سماعه، كأن يقول: «قال فلان» و«وعن فلان» وأن «فلاناً فعل كذا وكذا» ونحو هذا.

وقد استقبح العلماء تدليس الإسناد وأنكروا بشدة على المدلسين، وكان شعبة بن الحجاج من أشد الناس في ذلك.

حكم هذا النوع وأثره على فاعله:

قد اختلف العلماء في أثر التدليس على فاعله على ثلاثة مذاهب:

١ ـ قال بعضهم: من عرف بالتدليس صار مجروحاً مردود الرواية مطلقاً، وإن بين السماع، ولو لم يعرف أنه دلس إلاَّ مرة واحدة.

٢ ـ وقال بعضهم: يقبل حديث المدلس، لأن التدليس كالإرسال، وعلى هذا جمهور من يقبل المرسل.

٣ ـ وقال آخرون: من عرف عنه التدليس، فإنه لا يقبل حديثه المروي بلفظ محتمل، ويقبل الحديث المروي بصيغة تقييد السماع، إذا توفرت في المدلس شروط القبول، وهو مذهب الجمهور من أئمة الحديث والفقه والأصول.

أما إذا أسقط المدلس من السند راوياً ضعيفاً لتعمده الكذب، وهو يعلم ضعفه وتعمده الكذب فلا شك في جرحه، لأنه يدلس على الناس أمر دينهم ويوهمهم صحة ما عرف كذبه.

تدليس الشيوخ وأثره على فاعله

وهذا النوع من التدليس أخف من تدليس الإسناد، لأن الراوي لا يعمد إلى إسقاط أحد من السند ولا إلى إيهام سماع ما لم يسمع، بل يسمي الراوي شيخه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به حتى لا يعرف.

وهذا النوع من التدليس مكروه عند علماء الحديث لما فيه من توعير الطريق على السامع في معرفة الشيوخ، وفيه تضييع للمروي لأنه حين يذكر شيخه بما لا يعرف به يكون سبباً في جهالته، فربما يبحث السامع منه، فلا يعرفه، ويصير مجهولاً فلا يلتفت إلى مروياته.

وتختلف كراهة هذا النوع باختلاف الدافع على التدليس، فشره ما كان الحامل عليه ضعف الشيخ، فيدلسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء، وهذا لا يجوز مطلقاً لما فيه من الغش والتغرير، وهذا يقدح في عدالة فاعله.

وبعد هذا العرض السريع نتعرف على موقف الإمام أحمد من الجرح بالتدليس وكيفية تعامله مع مرويات المدلسين.

لا يختلف موقف الإمام أحمد عن موقف جمهور المحدثين من عدم اعتبار التدليس جرحاً في عدالة الراوي، فقد أعل كثيراً من الروايات بالتدليس مع ذلك كان يوثق هؤلاء الرواة، ويروي عن كثير منهم، وفيما يلي أمثلة على ذلك:

المثال الأول: هُشيم بن بشير الواسطي:

من أبرز شيوخ الإمام أحمد وممن أكثر عنهم وقد وصفه الإمام أحمد بالتدليس، قال المروذي: «وذكر (أي أحمد) هشيماً، فقال: كان يدلس تدليساً وحشاً، وربما جاء بالحرف الذي لم يسمع، فيذكره في حديث آخر، إذا انقطع الكلام يوصله»[(١)].

وقال الفضل بن زياد عن أحمد قال: «كان هشيم يكثر ـ يعني التدليس ـ»[(٢)]؛ وقال مُهنَّا بن يحيى: سألت أبا عبدالله عن هشيم فقال: ثقة، إذا لم يدلس، فقلت له: أو التدليس عيب هو؟ قال: نعم»[(٣)]، والذي ـ يظهر لي ـ أن مراد الإمام أحمد أن التدليس عيب، أي في الرواية لا في الراوي،

---

(١) سؤالاته (٣١).

(٢) المعرفة والتاريخ: ٦٣٣/٢.

(٣) بحرم الدم: (١١٠٠).

وهذا القول الذي ذكره الإمام أحمد في هشيم يشبه قول ابن سعد فيه: «كان ثقة كثير الحديث، ثبتاً يدلس كثيراً، فما قال في حديثه أخبرنا فهو حجة، وما لم يقل فليس بشيء»[١].

فالتدليس يفسد حديث الراوي، ولهذا كان الحفاظ ينكرون على هشيم تدليسه، لأنه يفسد حديثه.

قال عبدالله: «سمعت القواريري يقول: كتب وكيع إلى هشيم: بلغني أن تفسد أحاديثك بهذا الذي تدلسها، فكتب إليه: بسم الله الرحمن الرحيم، كان أستاذاك يفعلانه الأعمش وسفيان»[٢].

وقال عبدالرزاق عن ابن المبارك: قلت لهشيم لم تدلس وأنت كثير الحديث؟ فقال: كبيران قد دلسا، الأعمش وسفيان»[٣].

ولقد أعل الإمام أحمد أحاديث كثيرة من رواية هشيم بالتدليس[٤].

وهشيم بالرغم من كثرة تدليسه لم يسقطه الإمام أحمد بل وثقه وأثنى عليه وروى عنه وأكثر، وكذلك روى عنه الأئمة الكبار كمالك وشعبة والثوري وابن المبارك ووكيع وابن المديني وغيرهم[٥].

---

(١) التهذيب: ٢٨١/٤.
(٢) العلل: (٢٦٩٠).
(٣) التهذيب: ٢٨١/٤.
(٤) انظر العلل برواية عبدالله، النصوص: (٢٢٦)، (٦٤٤)، (٣٦٣)، (١٤٥٩)، (١٨١٣)، (٢١٢٧)، (٢١٢٩)، (٢١٣٢)، (٢١٣٣)، (٢١٣٥)، (٢١٣٦)، (٢١٣٩)، (٢١٤٠)، (٢١٤٢)، (٢١٤٣)، (٢١٤٥)، (٢١٤٨)، (٢١٤٩)، (٢١٥٠)، (٢١٥٣)، (٢١٥٤)، (٢١٥٥)، (٢١٦١)، (٢١٦٢)، (٢١٦٣)، (٢١٦٤)، (٢١٦٥)، (٢١٦٦)، (٢١٦٩)، (٢١٧١)، (٢١٧٢)، (٢١٧٤)، (٢١٧٦)، (٢١٧٧)، (٢١٧٨)، (٢١٨٥)، (٢١٨٦)، (٢١٨٩)، (٢١٩١)، (٢١٩٢)، (٢٢٠٠)، (٢٢٠١)، (٢٢٠٢)، (٢٢٠٣)، (٢٢٠٨)، (٢٢٠٩)، (٢٢١٠)، (٢٢١١)، (٢٢١٢)، (٢٢١٦)، (٢٢١٧)، (٢٢١٩)، (٢٢٢٠)، (٢٢٢٩)، (٢٢٣٠)، (٢٢٣٣)، (٢٢٣٨)، (٢٢٤٠)، (٢٢٤٣)، (٢٢٤٤)، (٢٢٤٥)، (٢٢٤٧)، (٢٢٤٨)، (٢٢٤٩)، (٢٢٥٢)، (٢٢٥٥)، (٢٢٦١)، (٢٢٦٢)، (٢٢٦٣)، (٢٢٦٤)، (٢٢٦٦)، (٢٢٦٨).
(٥) انظر التهذيب: ٢٨١/٤.

المثال الثاني: حفص بن غياث الكوفي القاضي:

ذكر الأثرم عن أحمد أن حفصاً كان يدلس[1].

وقال عبدالله: «سمعت أبي يقول في حديث حفص عن الشيباني، عن عبدالله بن عتبة سئل عن امرأة تزوجت ولها ولد رضيع، قال: لا ترضعه، وإن مات، قال أبي: هذا مما لم يسمه حفص عن الشيباني، كان يدلسه، ليس فيه شك»[2].

ومع ذلك فقد وثقه الإمام أحمد وروى عنه وكذا وثقه الأئمة الكبار ورووا عنه[3].

المثال الثالث: عبدالرحمن بن محمد بن زياد المُحاربي:

وصفه الإمام أحمد بالتدليس، وأنكر حديثه عن معمر[4]؛ وقد أعل له الإمام أحمد بعض حديثه لهذه العلة.

قال عبدالله: «ذكر أبي حديث المحاربي، عن عاصم، عن أبي عثمان، حديث جرير: «تبنى مدينة بيم دجلة ودجيل» فقال: كان المحاربي جليسا لسيف محمد ابن أخت سفيان، وكان سيف كذاباً، فأظن المحاربي سمع منه»[5].

وقال عبدالله: «حدثت أبي بحديث المحاربي عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري، قال: سئل النبي ﷺ عن التشبيه في الصلاة، فقال: لا ينصرف حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً، فأنكره أبي، واستعظمه، قال أبي: المحاربي عن معمر؟ قلت: نعم: وأنكره جدًّا.

---

(١) التهذيب: ١/٤٥٩.

(٢) العلل: (١٩٤١).

(٣) انظر التهذيب: ١/٤٥٨ ـ ٤٥٩.

(٤) العلل: (٥٥٩٧)، وانظر: التهذيب: ٢/٥٥٠.

(٥) العلل: (٢٦٤٤).

قال عبدالله بن أحمد: ولم نعلم أن المحاربي سمع من معمر شيئاً، وبلغنا أن المحاربي كان يدلس»[1]. ومع هذا فقد روى عنه الإمام أحمد وهو لا يروي إلاَّ عن ثقة عنده، والمحاربي قد وثقه الأئمة وأثنوا عليه[2].

المثال الرابع: المغيرة بن مقسم الضبي:

قال عبدالله: «سمعته (يعني أباه) وذكر مغيرة بن مِقْسَم الضبي، فقال: كان صاحب سنةٍ ذكياً حافظاً، وعامة حديثه عن إبراهيم مدخول، عامة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد، ومن يزيد بن الوليد، والحارث العكلي، وعن عبيدة، وعن غيره، وجعل يضعف حديث المغيرة عن إبراهيم وحده»[3].

ومغيرة كان عند الإمام أحمد ثقة حافظاً بالرغم أنه كان يدلس لا سيما عن إبراهيم[4].

المثال الخامس: واصل بن عبدالرحمن أبو حُرة البصري:

وصفه الإمام أحمد بالتدليس في روايته عن الحسن، ففي رواية المروذي قال: «قال أحمد بن حنبل: كان أبو حُرة صاحب تدليس عن الحسن، إلاَّ أن يحيى روى عنه ثلاثة أحاديث يقول في بعضها: حدثنا الحسن»[5].

وقال الفضل بن زياد: كان أبو حرة صاحب تدليس[6].

ومع ذلك كان الإمام أحمد يوثقه، قال عبدالله: «سألت أبي عن أبي حرة، فقال: ثقة»[7].

---

(١) العلل: (٥٥٩٧).
(٢) انظر التهذيب: ٥٥٠/٢.
(٣) العلل: (٢١٧ و٢١٨)
(٤) انظر التقريب: (٤٧٥)، والتهذيب: ١٣٨/٣، والتبيين لأسماء المدلسين: ص ٨١.
(٥) سؤالاته: (١).
(٦) المعرفة والتاريخ: ٦٣٣/٢.
(٧) العلل: (٨٥٨) و (٢٣٨٨) و (٣٤٦٩).

المثال السادس: سليمان بن مهران الأعمش:

كان مشهوراً بالتدليس عند أحمد وغيره، قال المروذي: «وذكر له التدليس (يعني أحمد) فقال: قد دلس قوم وذكر الأعمش»(١)، ومع ذلك قد كان الإمام أحمد يوثقه ويصحح حديثه، قال ابن هانئ: «سألته عن الأعمش، هو حجة في الحديث؟ قال: نعم»(٢).

وقال ابن هانئ أيضاً: «قلت (أي لأحمد) أيما أحب إليك عاصم بن أبي النجود أو الأعمش؟ قال: الأعمش أحب إليَّ وهو صحيح الحديث، وهو محدّث»(٣).

ومما سبق يتجلى لنا أن التدليس ليس جرحاً يقدح في عدالة الراوي، ما دامت أحاديثه مستقيمة موافقة لأحاديث الثقات، وإنما يتوقف فيما دلس فيه دون غيره.

وندعم ما وصلنا إليه بتصريح الإمام أحمد نفسه فقد قال في التدليس: «أكرهه، قيل له: قال شعبة هو كذب، قال أحمد: لا قد دلس قوم ونحن نروي عنهم»(٤).

وبهذا يتبين لنا أن الإمام أحمد على مذهب جمهور المحدثين فيما يتعلق بالتدليس والحكم على صاحبه، خلافاً لما ذهب إليه بعض المحدثين من أنه كذب يرد به حديث صاحبه، ومن هؤلاء حماد بن زيد وأبو أسامة ووكيع(٥).



---

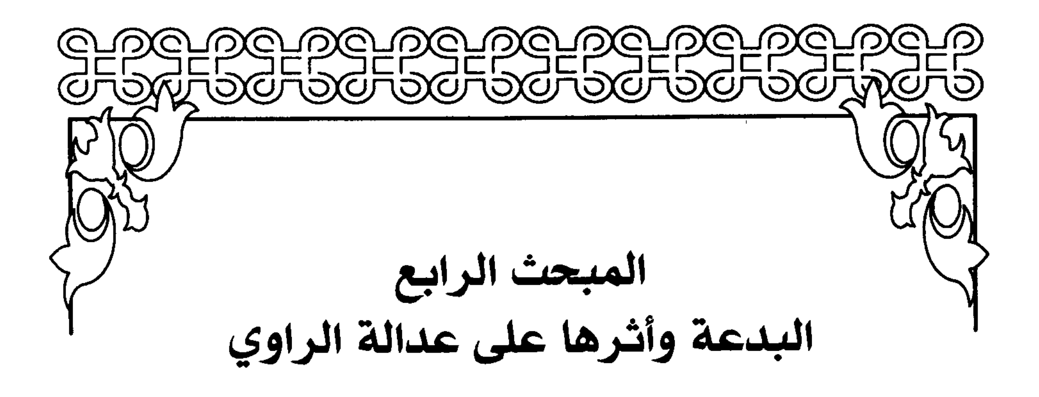
(١) سؤالات المروذي (١).

(٢) سؤالاته: (٢٣٤٧).

(٣) سؤالاته: (٢١٧٩).

(٤) شرح العلل: ص ٢١٠.

(٥) المصدر نفسه.



المبحث الرابع
البدعة وأثرها على عدالة الراوي

لمعرفة تأثير البدعة على عدالة الراوي عند الإمام أحمد لا بد من تتبع أقواله فيما يتعلق بالرواية عن أهل البدع ثم استقراء وتتبع أحكامه على الرواة الذين وصفوا ببعض البدع، لتترسم معالم منهجه في هذا الموضوع.

وقد أثرت عن الإمام أحمد أقوال كثيرة يمكن أن تكون منطلقاً في البحث في هذا الموضوع منها:

ما رواه الحسين بن منصور قال: «سئل أحمد بن حنبل عمن يكتب العلم؟ فقال: عن الناس كلهم، إلاَّ عن ثلاثة، صاحب هوى يدعو إليه، أو كذاب فإنه لا يكتب عنه قليل ولا كثير، أو عن رجل يغلط فيرد عليه فلا يقبل»(١).

وقال محمد بن عبدالعزيز الأبيوردي: «سألت أحمد بن حنبل أنكتب عن المرجئ والقدري؟ قال: نعم يكتب عنه إذا لم يكن داعياً»(٢).

وقال إبراهيم الحربي: «قيل لأحمد بن حنبل سمعت من أبي قطن القدري؟ قال: لم أره داعية، ولو كان داعية لم أسمع منه»(٣).

---

(١) الكفاية: ١٧٥.
(٢) المصدر نفسه: ١٥٦.
(٣) المصدر نفسه: ١٥٦.

وقال أيضاً: «قيل لأحمد في حديثك أسماء قوم من القدرية، فقال: هو ذا نحن نحدث عن القدرية»[1].

وقال أبو داود: «قلت لأحمد نكتب عن القدري؟ قال: إذا لم يكن داعياً»[2].

وقال أبو داود أيضاً: «سمعت أحمد يقول: احتملوا المرجئة في الحديث»[3].

ويستفاد من هذه النصوص أن أهل البدع على قسمين دعاة وغير دعاة، فأما الدعاة إلى بدعهم فلا يقبل خبرهم، وأما غير الدعاة فيقبل خبرهم.

قال الخطيب ـ رحمه الله ـ «قال كثير من العلماء يقبل أخبار غير الدعاة من أهل الأهواء، فأما الدعاة فلا يحتج بأخبارهم، وممن ذهب إلى ذلك أبو عبدالله أحمد بن حنبل»[4]، وممن يذهب إلى ما ذهب إليه أحمد عبدالرحمن بن مهدي ويحيى بن معين وعبدالله بن المبارك[5]، وقد علل الخطيب البغدادي مذهب هؤلاء الأئمة بقوله: «إنما منعوا أن يكتب عن الدعاة خوفاً أن يحملهم الدعوة إلى البدعة والترغيب فيها إلى وضع ما يحسنها»[6].

وزيادة على ما ذكره الخطيب هناك أمران آخران من وراء ترك الرواية عن أهل البدع عموماً:

أولهما: تكفير أهل الأهواء أو تفسيقهم وفيه خلاف مشهور.

---

(١) المصدر نفسه: ١٥٧.
(٢) المصدر نفسه، انظر سؤالات أبي داود: (١٣٥).
(٣) سؤالاته: (١٣٦).
(٤) الكفاية: ١٤٩.
(٥) انظر الكفاية: ١٥٥ ـ ١٥٦، وشرح العلل: ٦٤ ـ ٦٥.
(٦) المصدر نفسه.

ثانيهما: الإهانة لهم والهجران والعقوبة بترك الرواية عنهم، وإن لم نحكم بكفرهم أو فسقهم[1].

وحتى تكون الأحكام أدق والصورة أوضح في تعامل الإمام أحمد مع الرواة المبتدعة نسوق نماذج من هؤلاء حسب البدع المشهورة مع كلام الإمام أحمد فيهم.

أ ـ الإرجاء[2]: لقد عدَّل الإمام أحمد كثيراً ممن وصفهم بالإرجاء، وروى عنهم، ووثقهم والكثير من هؤلاء لم يكونوا دعاة، وأما من كان داعية فلم يوثقه ونهى عن الرواية عنه، وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

١ ـ إبراهيم بن طهمان: قال فيه الإمام أحمد في رواية عبدالله: «ثقة في الحديث وهو أقوى حديثاً من جعفر الرازي كثيراً، حدثنا عنه ابن مهدي»[3].

وقال في رواية أبي داود: «هو صحيح الحديث مقارب، إلاَّ أنه كان يرى الإرجاء»[4].

وقال عنه أيضاً: «صدوق اللهجة»[5].

٢ ـ حماد بن أبي سليمان: قال المروذي: «ذكر أبو عبدالله حماد بن أبي سليمان، فقال: ثقة»[6]، مع أنه كان يصفه بالإرجاء ففي رواية الميموني: «قلت (يعني لأحمد): حماد بن أبي سليمان؟ قال: أما حديث

---

(١) شرح العلل: ص ٦٥.

(٢) الإرجاء بمعنى التأخير، وهو عندهم على قسمين: منهم من أراد به تأخير القول في تصويب إحدى الطائفتين اللذين تقاتلوا بعد عثمان، ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار، لأن الإيمان عندهم الإقرار والاعتقاد ولا يضر العمل مع ذلك. (هدي الساري: ٤٨٣، وانظر الملل والنحل: ١/١٨٦).

(٣) العلل: ٣٥٥١.

(٤) سؤالاته: (٥٥٩).

(٥) التهذيب: ١/٦٩

(٦) سؤالاته: (١٢٨).

هؤلاء الثقات عنه: شعبة وسفيان، وهشام فأحاديث أكثرها متقاربة، ولكنه أول من تكلم في الرأي، قلت: كان يرمى بالإرجاء؟ قال لي: نعم كان يرى الإرجاء»[١].

٣ ـ خلاد بن يحيى بن صفوان: قال فيه الإمام أحمد: «ثقة أو صدوق، ولكن كان يرى شيئاً من الإرجاء»[٢].

٤ ـ شبابة بن سوَّار: لم يوثقه الإمام أحمد بالرغم من صدقه لأنه كان يدعو إلى الإرجاء، قال أحمد بن أبي يحيى: سمعت أحمد بن حنبل، وذكر شبابة، فقال: تركته لم أرو عنه للإرجاء، فقيل له: «يا أباعبدالله وأبو معاوية؟ قال: شباب كان داعية»[٣]، وشبابة لم يكن مدفوعاً عن الصدق عن أهل الحديث، فقد قال فيه ابن خراش: «شبابة بن سوَّار المدائني كان أحمد بن حنبل لا يرضاه وهو صدوق في الحديث»[٤]، وقال فيه زكريا الساجي: «شبابة بن سوَّار صدوق يدعو إلى الإرجاء، كان أحمد بن حنبل يحمل عليه»[٥]، وقال فيه ابن عدي: «إنما ذمه الناس للإرجاء الذي كان فيه، وأما في الحديث فلا بأس به»[٦]، وقد وثقه أكثر الأئمة وشهدوا له بالحفظ والصدق[٧].

ب ـ **القدر**[٨]: لقد وثق الإمام أحمد كثيراً من القدرية وروى عنهم، ولم يوثق آخرين بسبب كونهم دعاة، أو لعدم صدقهم في الحديث، وهذه أمثلة على ذلك:

١ ـ قال عبدالله: «قال أبي: سيف اختلفوا فيه، ابن سليمان، أو ابن

---

(١) سؤالاته (٤٦٥).
(٢) تهذيب الكمال: ٨/ (١٧٤١).
(٣) الكامل: (٩٠٥)، وانظر ضعفاء العقيلي: (٧١٩).
(٤) تاريخ بغداد: ٢٩٨/٩.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) التهذيب: ١٤٨/١.
(٧) انظر التهذيب: ١٤٨/١، والتقريب: ص ٢٠٤.
(٨) القدرية من يزعم أن الشر فعل العبد وحده، هدي الساري: ٤٨٣.

أبي سليمان، ثقة، زكرياء ابن إسحاق ثقة، شبل ثقة، هؤلاء ما أقربهم: سيف وزكرياء وشبل، وإبراهيم بن نافع ثقة، أصحاب ابن أبي نجيح قدرية عامتهم، ولكن ليسوا هم أصحاب كلام، إلاَّ أن يكون شبل، لا أدري»[1].

فالإمام أحمد وثق سيف بن سليمان، وزكرياء بن أبي إسحاق وشبل بن عباد وإبراهيم بن نافع جميعاً مع كونهم قدرية لأنهم لم يكونوا أصحاب كلام وجدل أي لم يكونوا دعاة إلى رأيهم.

٢ ـ برد بن سفيان أبو العلاء الدمشقي، قال فيه أحمد: «صالح الحديث»[2]، وقال فيه أيضاً: «ليس به بأس، ولكن كان يرى القدر»[3].

٣ ـ ثور بن يزيد: كان الإمام أحمد يوثقه مع كونه قدرياً عنده، فقد سئل عنه فقال: «كان يرى القدر، وهو ثقة في الحديث»[4]، وقال في رواية المروذي: «ثقة إلاَّ أنه كان يرى القدر»[5].

٤ ـ عمر بن أبي زائدة: أخو زكرياء، وثقه الإمام أحمد مع أنه كان يرى القدر، قال فيه أحمد في رواية عبدالله: «... عمر ليس به بأس، وكان عمر يرى القدر»[6].

٥ ـ إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، لم يوثقه الإمام أحمد وكان يرى القدر، وهذا بسبب أنه كان يتهم بالكذب.

قال عبدالله: «سألته عن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، فقال: ثقة، ولكن ابنه إبراهيم بن محمد بن يحيى ترك الناس حديثه، وكان قدرياً»[7].

---

(١) العلل: (٥١٤٨).
(٢) العلل: (٩١٢).
(٣) سؤالات أبي داود (٢٧٤).
(٤) العلل: (١٥٩٤)، وانظر (٣٥٥٣) و (٣٦٦٦).
(٥) سؤالاته: (١٩٠).
(٦) العلل: (٩٧١).
(٧) العلل: (٣٣١٧).

وقال في رواية أبي طالب: «إبراهيم بن أبي يحيى، لا يكتب حديثه، ترك الناس حديثه، كان يروي أحاديث منكرة، ليس لها أصل، وكان يأخذ حديث الناس يضعها في كتبه»(١)، وقد بين أبو زرعة في روايته أنه إنما ترك من أجل الكذب لا للقدر، قال: قال لي أحمد: «قال يحيى بن سعيد القطان: لم يترك إبراهيم بن أبي يحيى للقدر، إنما ترك للكذب»(٢).

ج ـ التشيع(٣): قد وثق الإمام أحمد كثيراً ممن وصف بالتشيع، وروى عن البعض منهم، وهذا إنما لصدقهم واستقامة حديثهم، أو لكونهم لم يكونوا غلاة في مذهبهم، أو لم يكونوا دعاة إليه، فمن هؤلاء:

١ ـ تليد بن سليمان المحاربي: قال فيه أحمد في رواية المروذي: «كان مذهبه التشيع ولم ير به بأساً»(٤)، وقال الأثرم: «سمعت أحمد بن حنبل ذكر تليد بن سليمان فقال: كتبت عنه حديثاً كثيراً عن أبي الجحَّاف»(٥).

وتليد بن سليمان قد رماه أكثر أهل الحديث بالكذب والغلو في التشيع أي أنه كان رافضياً غالياً يشتم أبا بكر وعمر(٦)، ولكن الإمام أحمد في توثيقه له وروايته عنه لم ير أنه كان يتعمد الكذب، وأنه لم يكن غالياً في مذهبه.

٢ ـ جعفر بن زياد الأحمر: «كان الإمام أحمد يوثقه مع كونه شيعياً

---

(١) الجرح والتعديل: ٢/ (٣٩٠).

(٢) المجروحين: ٩٢/١.

(٣) التشيع: محبة علي وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشيعه، ويطلق عليه رافضي، وإلا فشيعي، فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض، فغال في الرفض، فإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو. هدي الساري: ٤٨٣، وانظر: الملل والنحل: ٨٦/١.

(٤) سؤالاته: ١٨٩.

(٥) تاريخ بغداد: ١٣٧/٧.

(٦) انظر التهذيب: ٢٥٨/١.

عنده، قال عبدالله: قلت لأبي هو ثقة؟ قال: هو صالح الحديث»[1]، وقال أيضاً: «سألته عن جعفر بن زياد الأحمر، فقال: حدثنا عنه عبدالرحمن ووكيع، وكان يتشيع»[2].

وقد وثقه أكثر الأئمة ووصفوه بالصدق[3].

٣ ـ جعفر بن سليمان الضُّبعي البصري: كان الإمام أحمد يوثقه ويدافع عنه برغم من تشيعه، وذلك لصدقه وعدم غلوه في مذهبه ولكونه لم يكن داعية إليه، قال أبو طالب: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: جعفر بن سليمان، لا بأس به، فقيل له: إن سليمان بن حرب يقول: لا يكتب حديثه، قال: حماد بن زيد لم يكن ينهى عنه، كان ينهى عن عبدالوارث، ولا ينهى عن جعفر، إنما كان يشيع، وكان يحدث بأحاديث في فضل علي، فقلت: عامة حديثه رقاق؟ قال: نعم، كان قد جمعها، وقد روى عنه عبدالرحمن وغيره، إلاَّ أني لم أسمع من يحيى عنه شيئاً، فلا أدري سمع منه أم لا»[4].

وقال فيه ابن حبان: «كان جعفر من الثقات في الروايات، غير أنه ينتحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة، ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بخبره جائز»[5].

٤ ـ جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي: تركه الإمام أحمد ولم يرو عنه إلاَّ على سبيل المعرفة، وذلك لاتهامه بالكذب وعدم صدقه، واتهامه بالغلو في التشيع.

قال الميموني: «قال (أي أحمد): كان يحيى وعبدالرحمن لا يحدثان

---

(١) العلل: (٢٥٩١)، (٤٧٢٢).
(٢) العلل: (٤٣٩٩).
(٣) التهذيب: ٣٠٣/١ ـ ٣٠٤.
(٤) التهذيب: ٣٠٨/١.
(٥) المصدر نفسه.

عن جابر الجعفي بشيء، قال أبو عبدالله، وكان جابرٌ أهلاً لذلك»[1]، أي أنه أهل لأن يترك حديثه ولا يروى عنه، وقد بين السبب في رواية الميموني أيضاً قال: «قلت (أي لأحمد) جابر الجعفي؟ قال لي: كان يرى التشيع، قلت: متهم حديثه بالكذب، فقال لي: من طعن فيه، فإنما يطعن بما يخاف من الكذب، فقال: إي والله، وذاك في حديثه بين، إذا نظرت إليها»[2]. وبين الإمام أحمد أيضاً أنه ليس له حديث يحتاج إليه فيه، فيحتمل منه، وإنما هو يروي مسائل فقط، قال ابن هانئ: «قيل لأبي عبدالله حديث جابر كيف هو عندك؟ نفس حديثه (أي ما حكم حديثه وكيف هي أحاديثه بغض النظر عما يذهب إليه) فقال: ليس له حكم يضطر إليه، ويروي مسائل يقول: سألت، وسألت، ولعله قد سأل[3].

وما روى عنه الإمام أحمد إلاَّ على سبيل المعرفة لحديثه لا غير.

قال محمد بن رافع: رأيت أحمد بن حنبل في مجلس يزيد بن هارون، ومعه كتاب زهير عن جابر، وهو يكتبه، فقال: يا أبا عبدالله، تنهونا عن حديث جابر وتكتبونه؟ قال: نعرفه[4].

٥ ـ سالم بن أبي حَفْصَة العِجْلِي: وثقه الإمام أحمد في روايتي عبدالله والمروذي، ووصفه بالتشيع، قال عبدالله: «قال أبي: سالم بن أبي حفصة كنيته أبو يونس، وكان شيعياً له رأي، ما أظن به بأساً ـ يعني في الحديث ـ روى عنه الثوري، وهو قليل الحديث»[5]، وقال المروذي: سألته (يعني أبا عبدالله) عن سالم بن أبي حفصة، فقال: ليس به بأس، إلاَّ أنه كان شيعياً»[6].

---

(١) سؤالاته: (٣٦٧)، والتهذيب: ١/٢٨٥.

(٢) سؤالاته: ٤٦٦، والتهذيب: ١/٢٨٥.

(٣) ضعفاء العقيلي (٢٤٠) وانظر التهذيب: ١/٢٨٥.

(٤) المجروحين لابن حبان: ١/ (٢٠٣).

(٥) العلل: (١٢٩٥).

(٦) سؤالاته (١٣٤).

٦ ـ الحُسين بن الحسن الأشقر الفَزَاري: كان الإمام أحمد يصفه بالصدق وكان يرى أنه ممن يحتمل في الرواية، إلا أنه لما تبين له أنه غالياً في تشيعه أمر بتركه، فقد قال عنه في ابن هانىء: «منكر الحديث، وكان صدوقاً»[1]، وقال الأثرم: «قلت لأبي عبدالله: حسين الأشقر، تحدث عنه؟ قال: لم يكن عندي ممن يكذب في الحديث، وذكر عنه التشيع، فقال له العباس بن عبدالعظيم: حدث في أبي بكر وعمر، فقلت له: يا أبا عبدالله، صنف باباً في معايب أبي بكر وعمر، فقال: ما هذا بأهل أن يحدث عنه.

فقال له العباس: وحدث عن ابن عيينة عن ابن طاووس، عن أبيه، عن حجر المدري، قال: قال لي علي بن أبي طالب: إنك ستعرض عن سبي فسبني، وتعرض على البراءة مني فلا تتبرأ مني، فاستعظمه أبو عبدالله وأنكره.

وقال العباس: وروى عن ابن عيينة، عن ابن طاووس عن أبيه، قال أخبرني أربعة من أصحاب النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال: اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، فأنكره أبو عبدالله جدًّا، وكأنه لم يشك أن هذين كذب».

ولقد وصف الحسين الأشقر بالغلو في التشيع، قال فيه الجوزجاني: «غالٍ من الشتامين للخيرة»[2]، وقال فيه ابن معين: «كان من الشيعة الغالية»[3]، فلغلوه في التشيع، مع انفراده بأحاديث يتهم بها ترك أحمد الرواية عنه.

د ـ **التجهم**[4]: لم ير الإمام أحمد الرواية عن الجهمية لكون بدعتهم غليظة، ومن أولئك الذين ترك الرواية عنهم:

١ ـ الحكم بن عبدالله، أبو مطيع البلخي: تركه الإمام أحمد من أجل التجهم.

---

(١) سؤالاته: (٢٣٥٨).

(٢) التهذيب: ٤٢٢/١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الجهمية: هم أتباع الجهم بن صفوان الذين ينفون صفات الله تعالى التي أثبتها الكتاب والسنة، ويقول إن القرآن مخلوق، هدي الساري: ٤٨٣، انظر: الملل والنحل للشهرستاني: ١٠٩/١ (بهامش الفصل).

قال عبدالله: «سألت أبي عن الحكم بن عبدالله بن أبي مطيع البلخي، فقال: لا ينبغي أن يروى عنه، حكوا عنه أنه كان يقول: الجنة والنار خلقتا، فستفنيان وهذا كلام جهم، لا يروى عنه شيء»[1].

٢ ـ سعد بن محمد بن الحسن بن عطية العوفي: أمر أحمد بترك الرواية عنه لأنه جهمي، قال أبو بكر الأثرم: «قلت لأبي عبدالله: أخبرني اليوم إنسان بشيء عجب، زعم أن فلاناً أمر بالكتاب عن سعد بن العوفي، وقال: هو أوثق الناس في الحديث، فاستعظم ذلك أبو عبدالله جدًّا، وقال لا إله إلا الله، سبحان الله ذاك جهمي، امتحن أول شيء، قبل أن يخوفوا، وقبل أن يكون ترهيب، فأجابهم، قلت لأبي عبدالله: لو لم يكن هذا أيضاً لم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه، ولا كان موضعاً لذلك».

أي أنه ليس بثقة ولا قوي في الحديث فهو يترك لتجهمه ولضعفه معاً.

والإمام أحمد كان يرى التجهم من البدع المغلظة التي تصل بصاحبها إلى الكفر والروايات عنه في ذلك كثيرة.

قال ابن هانئ: «سمعت أبا عبدالله يقول: من لم يؤمن بالرؤية فهو جهمي، والجهمي كافر»[2].

وقال الميموني: «سألته فيما بيني وبينه، واستفهمته واستثبته، قلت: يا أبا عبدالله: قد بلينا بهؤلاء الجهمية، ما تقول فيمن قال: إن الله ليس على العرش؟ قال: كلامهم كله كفر يدور على الكفر، قلت: ما تقول فيمن قال: إن الله لم يكلم موسى؟ قال: كافر لا يشك فيه؟ قلت: من قال: إن أسماء الله محدثة؟ قال: كافر، ثم قال لي: الله من أسمائه، فمن قال: إنها محدثة، فقد زعم أن الله مخلوق، وأقبل يعظم أمرهم ويكفر، وقرأ: ﴿ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ وذكر آية أخرى، قلت: من قال: إن الله كان ولا علم، فتغير وجهه في هذا كله، وكان في هذا أشد تغيراً

---

(١) العلل (٥٣٣١).

(٢) سؤالاته: (١٨٥٠).

وأكثر غيظاً، ثم قال لي: كافر، وقال: في كل يوم أزداد في القوم بصيرة»[1].

وقال ابن هانئ: «وسألته عن الذي يقول لفظي بالقرآن مخلوق، قال هذا كلام جهم، من كان يخاصم منهم، فلا يجالس، ولا يكلم، والجهمي كافر»[2].

ولذا كان الإمام أحمد ينهى عن الرواية عن الجهمية مطلقاً، قال ابن رجب ـ رحمه الله ـ ذاكراً مذهب الإمام أحمد في الرواية عن أهل البدع:

«. . .لم يقف له على مذهب في الجهمي أنه يروى عنه، إذا لم يكن داعياً، بل كلامه فيه عام أنه لا يروى عنه.

فيخرج من هذا أن البدع الغليظة كالتجهم يرد الرواية بها مطلقاً، والمتوسطة كالقدر إنما يرد بها الداعية إليها، والخفيفة كالإرجاء هل تقبل معها الرواية مطلقاً، أو يرد عن الداعية على روايتين»[3].

والروايتان اللتان يعنيهما ابن رجب هما: ما رواه المروذي: «كان أبو عبدالله يحدث عن المرجئ إذا لم يكن داعياً»[4].

وما رواه أبو داود «سمعت أحمد يقول احتملوا المرجئة في الحديث»[5].

فالرواية الأولى تقيد هذه الرواية، ويؤيد هذا أحكامه على الرواة المرجئة، فكان يفرق بين الداعية وغير الداعية، كما مر في كلامه على شَبَابَة بن سَوَّار.

ومن خلال ما سبق نرى أن الإمام أحمد ينظر إلى الرواة المبتدعة من

---

(١) سؤالاته: (٣٤٩).
(٢) سؤالاته (١٨٦٤).
(٣) شرح العلل: ص ٦٦.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) سؤالاته: (١٣٦).

أنحاء مختلفة، فينظر إلى حديثه أولاً ليرى مدى استقامته وموافقته للثقات، فإذا كان مستقيم الحديث، ولم يتفرد بشيء منكر دل ذلك على وثاقته وصدقه، وإن تفرد بشيء منكر لا سيما إذا تعلق ببدعته دل على ضعفه واتهم في صدقه وعدالته.

وهنا نلحظ العلاقة بين تعليل روايات المبتدع والطعن في عدالته.

ثم ينظر في بدعته هل هي مغلظة أم خفيفة، فإن كانت مغلظة كالتجهم والتشيع الغالي، والرفض ونحوها فلا يروي عنه شيئاً.

وإن كانت بدعته خفيفة ذات شبه كالإرجاء والقدر والتشيع بلا غلو، نظر إلى كونه داعية أم لا، فإن كان داعية لم يرو عنه شيئاً، إلاَّ إذا كان عنده حكم يضطر إليه فيه، كما يفهم ذلك في كلام الإمام أحمد في جابر الجعفي، وأما إن لم يكن داعية احتمل وروى عنه إذا كان حديثه مستقيماً.

ولا يعكر على هذا ما أثر عنه من ترك الرواية عمن أجاب في محنة القول بخلق القرآن كيحيى بن معين وابن المديني وأبي نصر التمار وغيرهم.

لأن هؤلاء كانوا ثقات أئمة ولم يكونوا دعاة إلى بدعهم، بل قالوا بما قالوا تقية وخوفاً ثم تابوا وأنابوا ومع ذلك كان الإمام أحمد يكره الكتابة عنهم، كان يقول ـ رحمه الله ـ: «أكره الكتابة عمن أجاب في المحنة كيحيى وأبي نصر التمار»[1].

وترك أحمد للرواية عنهم هو باب الهجر الشرعي، وخاصة أن سبب الفتنة ما زال قائماً، وإنكار أحمد عليهم هذا الإنكار الشديد لأنهم القدوة والأسوة فما كان ينبغي لهم أن يقعوا فيما وقعوا فيه، وكان عليهم الصبر وتحمل الأذى، والأخذ بالعزائم دون الرخص، ومع هذا ما كان أحمد يطعن في دينهم أو عدالتهم أو يجرحهم جرحاً صريحاً، وهذا من عدله وورعه وعلمه لأنه يعلم أنهم ثقات أئمة صدق.

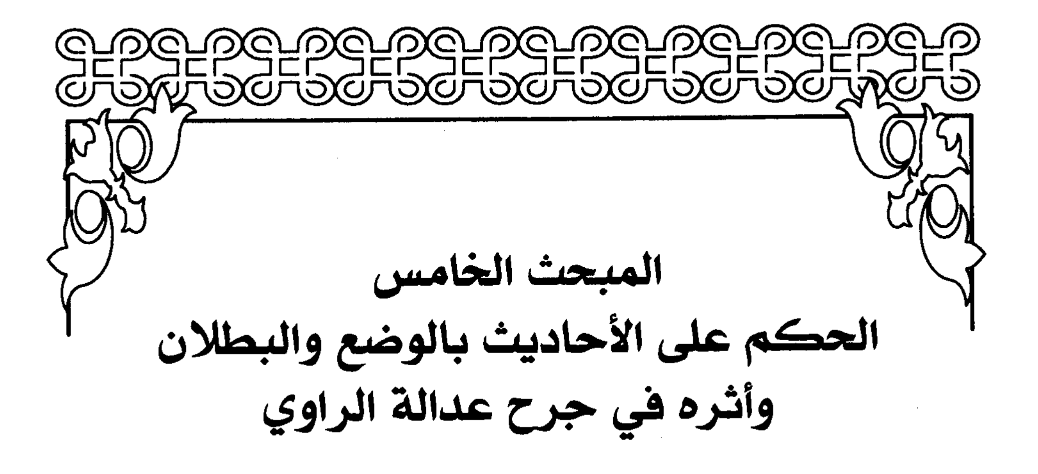
---

(١) الميزان: ٤/٤١٠.

قال العلامة المعلمي: «وأما ما جاء عن الإمام أحمد أنه كان ينهى عن الكتابة عن الذين أجابوا في المحنة فليس ذلك على معنى جرح من أجاب مكرهاً، بل أراد بذلك تثبيت أهل العلم والعامة، أما أهل العلم فخشية أن يبادروا بالإجابة قبل تحقق الإكراه، وأما العامة فخشية أن يتوهموا أن الذين أجابوا أجابوا عن انشراح صدر»[1].



(١) التنكيل: ١/٢٠٧ و٣٥٨.



المبحث الخامس
الحكم على الأحاديث بالوضع والبطلان وأثره في جرح عدالة الراوي

ينظر الإمام أحمد في أحاديث الراوي ويقارنها بأحاديث غيره من الثقات فإذا وجده ينفرد عنهم بشيء منكر تلوح عليه علامة الوضع، يستنكره ويحكم بوضعه وبطلانه، وقد يؤثر ذلك في عدالة راويه فيتهمه حينئذ بالكذب، وقد لا يؤثر ذلك في عدالته، ويدافع الإمام عن صدقه لكونه ممن لا يتعمد الكذب، وإنما هو خطأ وقع فيه، وقد سبق أن بيّنا أن الإمام أحمد يطلق ألفاظ الوضع والبطلان على ما كان خطأ متعمدا وعلى ما كان غير متعمد، فما كان من النوع الأول أثر في عدالة راويه، وما كان من النوع الثاني لم يؤثر.

فمن النوع الأول:

١ - حبيب بن أبي حبيب، كاتب مالك: اتهمه الإمام أحمد بالكذب بسبب أحاديث قلبها، ورأى أنه تعمد ذلك، قال عبدالله: «سمعت أبي وذكر حبيباً الذي يقرأ لهم على مالك بن أنس، فقال: ليس بثقة، قدم علينا رجل أحسبه قال من خراسان كتب عن حبيب كتاباً، عن ابن أخي ابن شهاب، عن عمه عن سالم والقاسم.

فقال أبي: أحالها على ابن أخي ابن شهاب عن عمه، قال أبي: وكان حبيب يحيل الحديث، ولم يكن أبي يوثقه، ولا يرضاه، وقال: كان حبيب

يحيل الحديث ويكذب وأثنى عليه شراً وسوءاً»[1].

وقال عبدالله: «سمعته يقول: (يعني أباه): قدم علينا رجل، ومعه كتاب عن ابن أخي ابن شهاب، عن عمه عن القاسم، وسالم، فجعلت أنظر فيها، فإذا هي مسائل خالد - يعني ابن أبي عمران - عن القاسم وسالم، فقال للرجل: ممن سمعت هذا؟ فقال: من حبيب الذي يقرأ للناس على مالك، فقلت: دعها وأخرقها، هذا رجل كذاب، وإذا هو قد أحالها وقلبها على ابن أخي ابن شهاب عن عمه.

قال أبي: وإنما هي مسائل خالد بن أبي عمران، عن القاسم وسالم[2].

٢ - الهيثم بن عبدالغفار الطائي: اتهمه الإمام أحمد بالكذب لأنه كان يحيل الأحاديث ويقلبها متعمداً.

قال عبدالله: «قال أبي عرضت على ابن مهدي أحاديث الهيثم بن عبدالغفار الطائي عن همام وغيره، فقال: هذا يضع الحديث»[3].

وقال أحمد: «قدمت على عبدالرحمن بن مهدي فعرضت عليه بعض حديثه فقال: هذا رجل كذاب، أو قال: غير ثقة، قال: ولقيت الأقرع بمكة فذكرت له بعض هذه الأحاديث فقال: هذا حديث البري عن قتادة، يعني أحاديث همام قلبها.

قال: فخرقت حديثه وتركناه بعدُ»[4].

٣ - يحيى بن عبدالحميد الحماني الكوفي: كان الإمام أحمد يحمل عليه ويتهمه بسبب ما يدعيه من السماعات، وما ينفرد به من أحاديث على خلاف ما هو محفوظ عن الثقات.

---

(١) العلل: (١٥٢٨).

(٢) العلل: ٥٢/٢ (١٥٣٨).

(٣) العلل: (١٤٩٢).

(٤) العلل: (١٥٣٧) و (١٥٣٨).

قال عبدالله: «بلغني أن ابن الحماني حدث عن شريك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أن النبي ﷺ كان يعجبه النظر إلى الحمام، فأنكروه عليه، فرجع عن رفعه، وقال عن عائشة مرسلاً، فقال أبي: هذا كذاب، إنما كنا نعرفه به حسين بن علوان، ويقولون إنما وضعه على هشام»(١).

وقال عبدالله: «أخبرني رجل أنه سمع ابن الحماني يحدث عن شريك، عن منصور، عن إبراهيم ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡبَغۡيُ هُمۡ يَنتَصِرُونَ﴾(٢)، قال: كانوا يكرهون أن يستذلوا، فقال له رجل: هذا الحديث، عندنا في كتب ابن المبارك عن شريك، عن الحكم البصري عن منصور، فقال ابن الحماني: حدثناه شريك، عن الحكم البصري عن منصور، ثم قال أبي: ما كان أجرأه، هذه جرأة شديدة ولم يعجبه ذلك، وقال: ما زلنا نعرفه أنه يسرق الأحاديث، أو يتلقطها، أو يتلقفها»(٣).

٤ ـ عمر بن إسماعيل بن مجالد الكوفي: اتهمه الإمام يحيى بالكذب لحديث تفرد به لا يعرف إلاَّ من جهته ووافقه الإمام أحمد على ذلك، قال عبدالله: «سمعت يحيى بن معين يقول: رأيت عمر بن إسماعيل بن مجالد، ليس بشيء، كذاب، رجل سوء، خبيث حدَّث عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها**» وهو حديث ليس له أصل.

قال عبدالله: وسألت أبي عنه، فقال: ما أراه إلاَّ صدق»(٤).

٥ ـ الواقدي: محمد بن عمر بن واقد الأسلمي: كان الإمام أحمد يتوقف في أمره، حتى تبين له بالنظر في أحاديثه التي قلبها وأحالها على غير مصادرها وترجح عنده إنما فعل ذلك متعمداً لا مخطئاً فحكم بكذبه.

---

(١) العلل: (١٤٩٩).

(٢) الشورى: ٣٩.

(٣) العلل: (٤٠٧٦ ـ ٤٠٧٩).

(٤) الجرح والتعديل: ٦/ (٥١٤).

قال عبدالله: «سمعت أبي يقول: ما أشك في الواقدي أنه كان يقلبها، يعني أحاديث، وذكر منها حديث نبهان، عن أم سلمة: «**أفعمياوان أنتما؟** يقول: يحيل حديث يونس عن معمر»[(١)].

وقال أحمد: لم نزل نراجع أمر الواقدي، حتى روى عن معمر، عن الزهري، عن نبهان، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ: «أفعمياوان أنتما» فجاء بشيء لا حلية فيه، والحديث حديث يونس لم يروه غيره»[(٢)].

وقال فيه أحمد أيضاً: «كان يركب الأسانيد»[(٣)]، لهذا كله وصفه الإمام أحمد بالكذب[(٤)].

ومن النوع الثاني:

١ ـ عثمان بن أبي شيبة، فقد استنكر له الإمام أحمد جملة من أحاديثه، وحكم عليها بالوضع ومع ذلك فكان يوثقه ويثني عليه لأنه كان صدوقاً، لا يتعمد الكذب، وإنما هي أوهام وأخطاء فحسب.

قال عبدالله: «وعرضت على أبي حديثاً حدثناه عثمان عن جرير عن شيبة بن نعامة عن فاطمة بنت حسين، عن فاطمة الكبرى عن النبي ﷺ في العصبة، وحديث جرير عن الثوري عن ابن عقيل عن جابر أن النبي ﷺ شهد عيداً للمشركين.

فأنكرها جدًّا، وعدة أحاديث من هذا النحو، فأنكرها جدًّا؛ وقال هذه أحاديث موضوعة، أو كأنها موضوعة.

وقال: ما كان أخوه ـ يعني عبدالله بن أبي شيبة ـ تطنف نفسه لشيء من هذه الأحاديث، ثم قال: نسأل الله السلامة في الدين والدنيا، وقال:

---

(١) العلل: ٢٦٤/٣ (٥١٦٦).

(٢) تاريخ بغداد: ١٦/٣.

(٣) المصدر نفسه: ١٣/٣.

(٤) انظر موسوعة أقوال الإمام أحمد: ٢٩٧/٣.

نرآه يتوهم هذه الأحاديث، نسأل الله السلامة اللهم سلم سلم»[1].

وقال أبو بكر الأثرم: «قلت لأبي عبدالله: ابن أبي شيبة ما تقول فيه؟ أعني أبا بكر، فقال: ما علمت إلاَّ خيراً، وكأنه أنكر المسألة عنه، قلت: لأبي عبدالله فأخوه عثمان؟ فقال وأخوه عثمان ما علمت إلاَّ خيراً، وأثنى عليه، وقال عثمان رجل سليم»[2].

٢ ـ ضَمْرَة بن رَبِيعَة الفِلَسْطِينِي: استنكر له الإمام أحمد بعض أحاديثه، وقال في بعضها لو قال رجل إن هذا كذب لما كان مخطئاً[3]، وهذا لكونه شيخاً صدوقاً، ولم يتعمد وإنما هو خطأ وقع فيه.

قال أبو زرعة الدمشقي: «قلت لأحمد، فإن ضمرة يحدث عن الثوري، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر: **«من ملك ذا رحم فهو حرٌّ»** فأنكره وردَّه ردًّا شديداً.

قلت له: فإنه يحدث عن ابن شوذب، عن ثابت، عن أنس، رأيت القاتل يجود نسعته؟ قال: أخاف أن يكون هذا مثل هذا، وقال أحمد بلغني أن ضمرة كان شيخاً صالحاً»[4].

وقال عنه في رواية عبدالله: «من الثقات المأمونين، رجل صالح، صالح الحديث لم يكن بالشام رجل يتهمه»[5]. وقال عنه أيضاً: «رجل صالح ثقة، ليس به بأس حديثه حديث أهل الصدق»[6].

٣ ـ عباس بن الفضل الأنصاري: وثقه الإمام أحمد بالرغم من أنه استنكر له بعض حديثه وصفه بأنه كذب، لكونه ممن لا يتعمد الكذب، وإنما هو خطأ وقع فيه قال عبدالله: «سمعت أبي يقول: ما أنكرت من

---

(١) العلل: ٥٥٩/١ (١٣٣٣).
(٢) تاريخ بغداد: ٢٨٧/١١.
(٣) انظر: التهذيب: ٢٣٠/٣.
(٤) تاريخه: (١١٦٨) و(٢٢٩٤ ـ ٢٢٩٦).
(٥) العلل: (٢٦٢٤).
(٦) العلل: (٣٦٠٤).

حديث عباس الأنصاري، إلاَّ حديثاً واحداً عن سعيد عن قتادة عن عكرمة، أو جابر بن زيد بن عباس عن كعب، أنه قال: «يا ابن عباس يلي من ولدك رجل» وقص الحديث.

قال أبي: أما حديثه عن يونس، وخالد، وداود، وشعبة صحيح ما أرى بحديثه بأس، إلاَّ هذا الحديث، حديث سعيد، هو عندي كذب باطل، قال أبي: وكان من أصحاب سعيد»[1].

٤ ـ محمد بن عبدالرحمن بن مجبر: وثقه الإمام أحمد بالرغم من أن الحديث الذي تفرد به كذب.

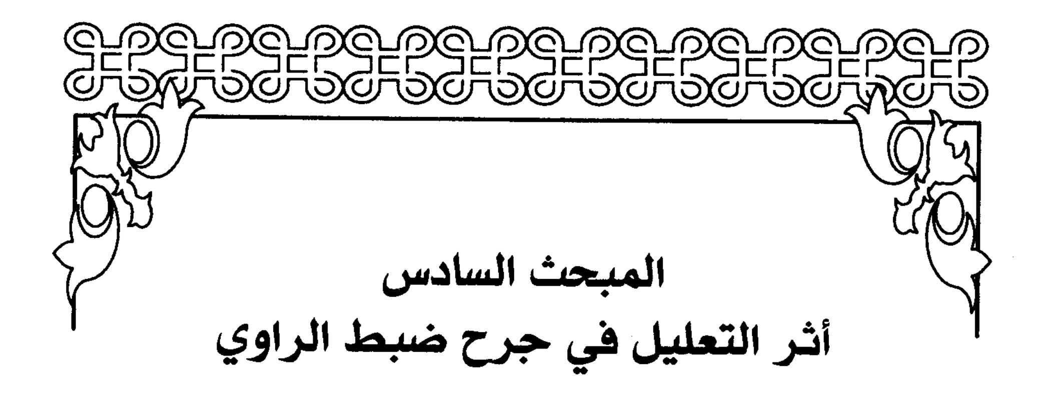
قال مهنا: «حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا محمد بن عبدالرحمن بن مُجَبَّر عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **«اطلبوا الخير عند حسان الوجوه»**، فقال أحمد: محمد بن عبدالرحمن ثقة، وهذا الحديث كذب»[2].

فهذه الأمثلة وغيرها تؤكد أهمية نقد المرويات في التعرف على عدالة الرواة وأن النظر في أحاديث الراوي له انعكاس على عدالته سلباً وإيجاباً.



(١) العلل: (٢٤١٢).

(٢) المنتخب: ص ٨٦.



المبحث السادس
أثر التعليل في جرح ضبط الراوي

عند النظر في أحاديث الرواة ومقارنتها بأحاديث الثقات يتجلى مدى ضبط هؤلاء وإتقانهم، فمنهم من تكثر مخالفتهم وأخطاؤهم فيحكم عليهم بسوء الحفظ ومنهم من يحدث بالحديث الواحد على أوجه مختلفة متعارضة فيحكم عليهم باضطراب الحديث وعدم إحكامه، ومنهم من يكون صالحاً في دينه لكنه مغفل غفلة شديدة، بحيث لا يدري ما الحديث ولا يعرف ما يدخل عليه مما ليس من مروياته، فيحدث به دون علم ولا معرفة فيضعف بذلك، ومنهم من يكون ثقة في الأصل لكن أصابته آفة عقلية فاختل ضبطه واختلطت عليه الأحاديث، فيحكم عليه بالاختلاط، وتعل رواياته التي رواها بعد الاختلاط، ويصحح ما رواه قبل الاختلاط، وسنبين كل هذه الحالات بأمثلة ونماذج من كلام الإمام أحمد حتى تتضح العلاقة بين التعليل وجرح ضبط الرواة.

أولاً: سوء الحفظ

كثرة أخطاء الراوي وتعدد أوهامه دليل على سوء حفظه فيجرح بذلك، ومن هؤلاء الرواة الذين جرحهم الإمام أحمد بسوء الحفظ:

١ ـ قال عبدالله: «قال أبي: ابن أبي ليلى كان سيئ الحفظ»[(١)]

---

(١) العلل: ٣٦٩/١ (٧٠٨).

ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى كان الإمام أحمد يضعفه لاضطرابه الشديد وكثرة أخطائه.

قال أحمد بن أصرم المزني: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: ابن أبي ليلى مضطرب الحديث وضعفه ولم يرضه.

وسمعته يقول: ابن أبي ليلى قد وقع على الحكم، عن مقسم، وابن أبي ليلى، إنما دخل على عطاء وهو مريض، وابن أبي ليلى مضطرب الحديث جداً»[1].

وقال أحمد بن حفص السعدي: «ذكر أحمد بن حنبل، يعني وهو حاضر، حديث ابن أبي ليلى، عن عطاء، في الضرورة يُحَجُّ عن الميت، فقال: ابن أبي ليلى ضعيف وفي عطاء أكثر خطأ»[2].

٢ ـ قال عبدالله: سئل أبي وأنا أسمع عن حيوة بن شريح، وسعيد بن أبي أيوب، ويحيى بن أيوب فقال: حيوة أعلى القوم، ثقة.

وسعيد بن أبي أيوب ليس به بأس، ويحيى بن أيوب دونهم في الحفظ، قال أبي: «وكان يحيى بن أيوب يجلس إلى الليث بن سعد وكان سيئ الحفظ، وهو دون هؤلاء...»[3]؛ ووصفه ليحيى بن أيوب بسوء الحفظ نظراً لكثرة أخطائه قال الساجي: كان أحمد يقول: «يحيى بن أيوب يخطئ خطأً كثيراً»[4].

ثانياً: كثرة الاضطراب والمخالفة

يستدل باضطراب الراوي ومخالفته الكثيرة للثقات على ضعفه وقلة ضبطه، ومن هؤلاء الذين جرحهم الإمام أحمد بذلك:

١ ـ مغيرة بن زياد الموصلي: قال عبدالله: «سألت أبي عنه فقال: هو

---

(١) ضعفاء العقيلي: (١٦٥٣).

(٢) الكامل: (١٦٦٣).

(٣) العلل: ٥٢/٣ (٤١٢٣) و (٤١٢٥).

(٤) التهذيب: ٣٤٢/٤.

مضطرب الحديث»[1]. ثم ذكر له الإمام أحمد بعض الأحاديث التي اضطرب فيها وخالف فيها الثقات، قال عبدالله: «سمعت يحيى يقول مغيرة له حديث واحد منكر، فقلت لأبي: كيف؟ قال: روى عن عطاء عن ابن عباس في الرجل تمر به الجنازة قال: يتيمم ويصلي، قال: وهذا رواه ابن جريج، وعبدالله عن عطاء قوله: ليس فيه ابن عباس، وهؤلاء أثبت منه.

قال: وروى عن عطاء عن عائشة: **«من صلى في يوم ثنتي عشرة ركعة»** قال: والناس يروونه عن عطاء عن عائشة عن عنبسة عن أم حبيبة.

قال: وروي عن عطاء عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقصر في الصلاة في السفر ويتم، قال: وهذا يرويه الناس عن عطاء عن رجل آخر ليس هو عن عائشة.

سمعت أبي يقول: كل حديث رفعه مغيرة بن زياد فهو منكر»[2].

٢ ـ حجاج بن أرطأة: ضعفه الإمام أحمد بسبب مخالفته للثقات بالزيادة في حديثه مما ليس في حديثهم نتيجة الوهم والخطأ.

قال الميموني: «سأله رجل (أي أحمد) عن الحجاج بن أرطأة ما شأنه؟ قال: شأنه أنه يزيد في الأحاديث»[3].

وقال صالح: «قال أي حجاج بن أرطأة، لم يكن يحيى بن سعيد يرى أن يروى عنه شيء، وقال: هو مضطرب الحديث»[4].

٣ ـ عطاء بن مسلم الخفاف: ضعفه الإمام أحمد بسبب تفرده بالمناكير.

قال المروذي: «قلت (يعني لأحمد) تعرف عن عطاء بن سليم الخفاف، عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن

---

(١) العلل: ٢٨/٣ (٤٠١٠).
(٢) العلل: (٤٠١١ ـ ٤٠١٢) ٢٨/٣ ـ ٢٩.
(٣) سؤالاته: (٤٩١).
(٤) الجرح والتعديل: ٣/ (٦٧٣).

النبي ﷺ: «**يحشر المشركون في صور الذر، يطؤهم الناس**»، فأنكره، وقال ما أعرفه، عطاء بن مسلم، مضطرب الحديث»[1].

٤ ـ كثير بن عبدالله المزني: ضعفه الإمام أحمد بسبب ما تفرد به من المناكير، قال أبو طالب سألت أبا عبدالله عن كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه، عن جده، قال سمعت النبي ﷺ يقول: «**من حمل علينا السلاح فليس منا**».

قال أبو عبدالله منكر الحديث»[2]. وقال فيه أيضاً: «منكر الحديث ليس بشيء»[3].

ثالثاً: التغير والاختلاط

لقد سبق أن تكلمنا على الاختلاط كقرينة مهمة من قرائن التعليل عند نقاد الحديث وأسهبنا في ذكر الأمثلة عن الإمام أحمد وغيره من النقاد في ذلك، ولأهمية هذه القرينة يحرص المحدثون على بيان الثقات الذين اختلطوا حتى يتم تمييز أحاديثهم المعلة من أحاديثهم الصحيحة، ونجد للإمام أحمد عناية خاصة ببيان الثقات الذين اختلطوا وبيان من روى عنهم قبل الاختلاط وبعده.

فإعلال مرويات هؤلاء ليس قادحاً في ضبطهم مطلقاً وإنما يقدح فقط فيما رووه في مرحلة الاختلاط، وفيما يلي ذكر للرواة الثقات الذين وصفهم الإمام أحمد بالاختلاط.

١ ـ أَبَان بن صمعة الأنصاري: قال عبدالله: «سألته عن أبان بن صمعة فقال: صالح، فقلت له: أليس تغير بأخرة، قال: نعم»[4].

٢ ـ خلف بن خليفة الأشجعي: كبر فساء حفظه وتغير.

---

(١) سؤالاته: (٢٦٩).
(٢) المنتخب: ١٦٩.
(٣) الجرح والتعديل: ٧/ (٨٥٨).
(٤) العلل: (٣٢٩٢).

قال عبدالله: «قال أبي ورأيت خلف بن خليفة، وهو كبير، فوضعه إنسان، من يده، فلما وضعه صاح، يعني من الكبر، فقال له إنسان: يا أبا أحمد، حدثكم محارب، وقص الحديث، فتكلم بكلام خفي علي، وجعلت لا أفهم ما أقول، فتركته، ولم أكتب عنه شيئاً»[1].

وقال الإمام أحمد: «رأيت خلف بن خليفة وهو مفلوج، سنة سبع وثمانين ومئة، قد حمل، كان لا يفهم، فمن كتب عنه قديماً فسماعه صحيح»[2].

٣ ـ حجاج بن محمد المصّيصي الأعور: اختلط في آخر عمره.

قال عبدالله: «قلت لأبي: كان حجاج بن محمد اختلط؟ قال: نعم، كان اختلط بأخرة، في آخر عمره»[3].

٤ ـ سعيد بن إياس الجُريري: تغير آخر عمره.

قال عبدالله: «حدثني أبي قال: حدثنا يحيى بن سعيد، قال: قال لي كهمس: أنكرناه ـ يعني الجُريري ـ أيام الطاعون»[4].

وقال أيضاً: «حدثني أبي قال: حدثني أبو يعقوب مولى أبي عبيدالله، قال: سألت إسماعيل عن الجُريري، قال: اختلط، قال: إنما كان الشيخ قد رقَّ، ولا أعلم إلاَّ قال: قبل موته بسبع سنين»[5].

٥ ـ سعيد بن أبي عروبة: اختلط في آخر عمره.

قال عبدالله: «سمعت أبي يقول: كانت قبل الهزيمة في سنة خمس وأربعين ومئة، قال أبي: ومن سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل الهزيمة فسماعه جيد، ومن سمع بعد الهزيمة، كأن أبي ضعفهم، فقلت له: كان

---

(١) العلل: (٤٥٥٤)، وانظر الاغتباط: ص ٤٦.
(٢) تهذيب الكمال: ٨/ (١٧٠٧).
(٣) العلل: (٢٤٠٣).
(٤) العلل: (٢٣٤٥).
(٥) العلل: (٢٥٦٥).

سعيد اختلط؟ قال: نعم، ثم قال: من سمع منه بالكوفة مثل محمد بن بشير، وعبدة، فهو جيد»[1].

والهزيمة هي هزيمة إبراهيم بن عبدالله بن الحسن، الذي خرج على أبي جعفر[2].

٦ ـ عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي: اختلط في آخر عمره.

قال عبدالله: «سمعت أبي يقول: سماع وكيع من المسعودي بالكوفة قديماً، وأبو نعيم أيضاً، وإنما اختلط المسعودي ببغداد، ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه جيد»[3].

وقال عبدالله أيضاً: سمعت أبي يقول من سمع المسعودي بالكوفة فهو جيد مثل وكيع، وأبي نعيم، وأما يزيد بن هارون وحجاج ومن سمع منه ببغداد فهو في الاختلاط، إلاَّ من سمع منه بالكوفة[4].

٧ ـ عبدالله بن واقد، أبو قتادة الحراني: أنكر عليه بعض أهل الحديث بعضاً من حديثه واتهموه، بذلك فدافع عنه الإمام أحمد وبين أنه من أهل الصدق وكان يتحرى الصدق وإنما لعله يكون قد كبر واختلط.

قال عبدالله: «قلت لأبي: كان يعقوب بن إسماعيل بن صُبيح ذكر أن أبا قتادة الحراني كان كذب، فعظم ذلك عنده جداً، قال: هؤلاء ـ يعني أهل حران ـ يحملون عليه، كان أبو قتادة يتحرى الصدق، لربما رأيته يشك في الشيء، وأثنى عليه خيراً، وذكره بخير، قلت له: إنهم زعموا، أعني يعقوب وغيره، أنه دفع إليهم كتاب مسعر لأبي نعيم أو غيره، فقرأ عليهم حتى بلغ موضعاً من الكتاب فيه شك أبو نعيم، أو غير أبو نعيم فرمى بالكتاب، قال: لقد رأيته وهو يشبه أصحاب الحديث، أو يشبه الناس،

(١) العلل: (٨٦) و (١١١٠).
(٢) العلل: (٦٧٧) و (٢٥٨٢).
(٣) العلل: (٥٧٥).
(٤) العلل (٤١١٤).

وأنكر هذا ودفعه، ثم قال: لعله كبر واختلط الشيخ وقت ما رأيناه كان يشبه الناس ما علمته كان يتحرى الصدق»[1].

٨ ـ صالح بن نبهان المدني: مولى التوأمة: وثقه الإمام أحمد وبين أن من تكلم فيه إنما كان في حالة اختلاطه، أما قبل ذلك فكان صالح الحديث.

قال عبدالله: «قلت لأبي إن بشر بن عمر زعم أنه سأل مالك بن أنس، عن صالح مولى التوأمة، فقال: ليس بثقة.

قال أبي: مالك قد أدرك صالحاً، وقد اختلط وهو كبير، ما أعلم به بأساً، من سمع منه قديماً، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة»[2].

وقال عنه أيضاً: «صالح مولى التوأمة، صالح الحديث»[3].

٩ ـ عطاء بن السائب: كان الإمام أحمد يوثقه، ويصحح روايات من سمع منه قديماً[4].

قال أبو طالب: «سألت أحمد عن عطاء بن السائب، قال: من سمع منه قديماً كان صحيحاً، ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء، سمع منه قديماً شعبة وسفيان، وسمع منه حديثاً جرير، وخالد بن عبدالله، وإسماعيل يعني ابن علية، وعلى بن عاصم فكان يرفع عن سعيد بن جبير أشياء لم يكن يرفعها، وقال وُهَيب: لما قدم عطاء البصرة قال: كتبت عن عبيدة ثلاثين حديثاً، ولم يسمع من عبيدة شيئاً، فهذا اختلاط شديد[5].

فاختلاف روايات المحدث واضطرابها من وقت إلى آخر مؤشر قوي على اختلال ضبطه، وسوء حفظه الطارئ، بسبب كبر سنه أو مرضه أو غير

(١) العلل: (١٥٣٢)، وانظر الاغتباط: ص ٥١.
(٢) العلل: (٢٣٨٢).
(٣) العلل: (٣٢٣٤).
(٤) العلل: (٤١١٨) و (٥٣٧٤).
(٥) الجرح والتعديل: ٦/ (١٨٤٦).

ذلك، وهذا ما يصطلح عليه علماء الحديث بالتغير والاختلاط، وهناك من يفرق بين هذين المصطلحين فيجعل التغير أعم لما كان شديداً أو خفيفاً والاختلاط أخص بما كان شديداً، لكن في استعمالات المتقدمين لا يراعون هذا الفرق، فيطلقون التغير على الاختلاط والاختلاط على التغير، والأمر واسع.

رابعاً: الغفلة الشديدة

لا يكتفي الإمام أحمد في تعديل الرواة بصلاحهم في دينهم، وصدقهم في حديثهم، بل لا بد أن ينضم إلى ذلك حفظهم لما يروون وضبطهم لما يحدثون، ومن لوازم ذلك ومقتضياته أن يكون المحدث يقظاً ذا ذكاء وفهم للحديث، وإذا انعدمت هذه الصفات كان مغفلاً، يمكن لمن لا يخاف الله أن يدخل عليه ما ليس من حديثه فيرويها دون علم ولا معرفة بها فيضعفه بذلك، لهذا كان الإمام أحمد يشير على بعض الرواة بكونه ذكياً كيساً يفهم الحديث، للدلالة على ضبطه وإتقانه، بينما يصف آخرين بكونه مغفلاً لا يدري ما الحديث، ونحوها من العبارات الدالة على قلة ضبطه وحفظه، وكل هذا إنما يعرف بسبر مروياته وعرضها على مرويات الثقات فمن هذا الصنف:

١ ـ محمد بن الجراح: ضعفه الإمام أحمد بسبب غفلته حتى أنه كان يحدث بأحاديث موضوعة دون معرفة بها.

قال المروذي: «عرض عليه (أي أحمد) حديثاً رووه عن محمد بن الجرَّاح عن شعبة، عن سفيان، عن علي، مرفوع: من صلى كذا فله كذا، ومن قرأ كذا فله كذا، فقال: هذا باطل موضوع، قد رأيت ابن الجراح، فرأيت عنده أحاديث وضعت له، لم يكن يدري ما الحديث»[1].

٢ ـ محاضر بن المُوَرِّع الهمداني: لم يره أحمد من أصحاب الحديث بسبب غفلته الشديدة، قال عبدالله: «قلت (يعني لأبيه) فمحاضر؟ قال:

---

(١) سؤالاته: (٢٧١).

سمعت منه أحاديث، لم يكن من أصحاب الحديث، كان مغفلا جدًّا»[1].

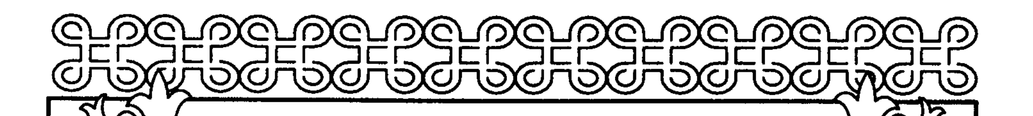
وقد يصف الإمام أحمد بعض الرواة بالغفلة الشديدة ومع ذلك يرى أن حديثه صالح للاعتبار والاستشهاد، لأن الراوي لم يصل إلى حد الترك، ومن هؤلاء: زهير بن مالك، أبو الوازع الكوفي: قال فيه الإمام أحمد كما في رواية أبي طالب، «أبو الوازع الكوفي، كانت به غفلة شديدة، قلت: كيف حديثه؟ قال: صالح»[2].

ومن خلال هذه الأمثلة نرى مدى الترابط بين النظر في أحاديث الراوي والطعن في ضبطه فبسبرها يتمكن الناقد من الطعن في الضبط متى لاح له سبب موجب لذلك، من سوء حفظ وكثرة مخالفة واضطراب وتفرد بالمناكير واختلاط وغفلة شديدة ونحوها.



(١) العلل: (٤١١٠).

(٢) الجرح والتعديل: ٣/ (٢٦٦٦).



الفصل الثاني

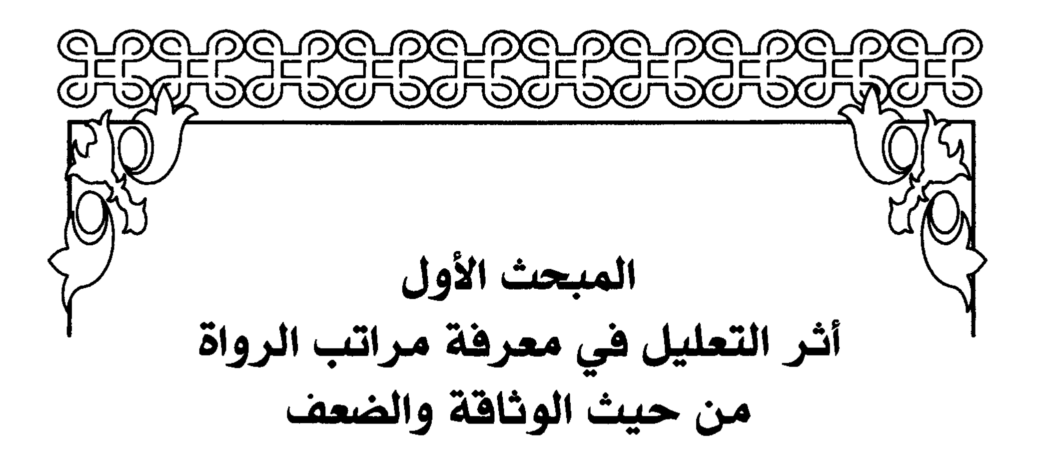
التعليل وأثره في تعديل الرواة
عند الإمام أحمد

ويتضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول: أثر التعليل في معرفة مراتب الرواة من حيث الوثاقة والضعف.

المبحث الثاني: أثر التعليل في معرفة مراتب الرواة بالنسبة لشيوخهم.

المبحث الثالث: أثر التعليل في تنوع ألفاظ الجرح والتعديل عند الإمام أحمد.



المبحث الأول
أثر التعليل في معرفة مراتب الرواة من حيث الوثاقة والضعف

يستقرئ الإمام أحمد مرويات الرجل ثم يصدر حكمه عليه عدالة وضبطاً وقد يكون هذا الحكم عاماً مطلقاً وقد يكون حكماً نسبياً مقيداً بحالة معينة أو ظرف خاص، والاستعمال الأول هو الغالب في أحكامه على الرواة كأن يقول: ثقة، ثبت، حجة، إمام، صدوق، لا بأس به، شيخ، ليس به شيء، ضعيف، وما أشبه هذه العبارات، والنوع الثاني له اعتبارات مختلفة، كتوثيق الراوي في بعض شيوخه دون بعض، أو بعض مروياته دون الباقي أو توثيقه في مكان دون مكان آخر، أو زمان دون زمان، أو في علوم أتقنها دون أخرى، وهكذا ...

فالوثاقة عند الإمام أبي عبدالله يمكن أن تتحقق كلياً في بعض الرواة وأن تنعدم كلياً، كما يمكن أن تتحقق جزئياً في رواة آخرين، وهذه بعض الأمثلة على كل حالة من هذه الحالات.

أ ـ التوثيق في شيوخ معينين

قد يوثق الإمام أحمد رواة ضعفاء في الأصل في شيوخ معينين أتقنوا حديثهم، وضبطوه جيداً فمن هؤلاء:

١ ـ يحيى بن سُليم القرشي الطائفي: ضعفه الإمام أحمد وقال فيه:

«كان يكثر الخطأ»[1]، ومع ذلك وصفه بإتقان حديث ابن خُثَيم.

قال عبدالله: «سألته عن يحيى بن سليم، قال: كذا وكذا[2] والله إن حديثه يعني فيه شيء، وكأنه لم يجده، وقال مرة أخرى: كان قد أتقن حديث بن خثيم، كان عنده في كتاب»[3].

وقال عبدالله أيضاً: «سمعت أبي يقول: وقعت على يحيى بن سُليم، وهو يحدث عن عبيدالله أحاديث مناكير، فتركته، ولم أحمل عنه إلاَّ حديثاً»[4].

٢ ـ عِكرمة بن عمار العجلي: كان الإمام أحمد يضعفه في أحاديثه عن يحيى بن أبي كثير ويوثقه في أحاديثه عن إياس بن سلمة. قال عبدالله: «عكرمة بن عمار، مضطرب عن غير إياس بن سلمة، وكان حديثه عن إياس بن سلمة صالحاً»[5]. وقال أيضاً: «قال أبي أحاديث عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير ضعاف ليست بصحاح، قلت له: من عكرمة، أو من يحيى؟ قال: لا إلاَّ من عكرمة».

وقال في موضع آخر: «أتقن حديث إياس بن سلمة، يعني عكرمة»[6].

٣ ـ فَرَج بن فَضَالة: كان الإمام أحمد يوثقه في حديثه عن مشايخه الشاميين خاصة، ويضعفه فيمن عداهم، وخاصة يحيى بن سعيد فقد روى عنه أحاديث مناكير لا يتابع عليها.

قال ابن هانئ: «وسئل (يعني أحمد) عن فرج بن فضالة؟ فقال: أما ما

---

(١) سؤالات المروذي: (٢٥٢).

(٢) يراد بهذه العبارة التضعيف عند الإمام أحمد، وسيأتي بيان ذلك في المباحث اللاحقة، إن شاء الله.

(٣) العلل: (٣١٥٠).

(٤) الضعفاء للعقيلي: (٢٠٣٠).

(٥) العلل: (٧٣٣).

(٦) العلل: (٣٢٥٥).

روى عن الشاميين فصالح الحديث، وما روى عن يحيى بن سعيد فمضطرب الحديث»[1].

وقال أبو داود: «قلت لأحمد فرج بن فضالة؟ قال: إذا حدث عن الشاميين فليس به بأس، ولكن حديثه عن يحيى بن سعيد مضطرب»[2].

وقال عنه أيضاً: «إذا حدث عن الشاميين فليس به بأس ولكنه حدث عن يحيى بن سعيد مناكير»[3].

٤ ـ محمد بن حُمَيد بن حيان الرازي: كان الإمام أحمد يصحح حديثه عن أهل العراق خاصة وأما إذا حدث عن أهل بلده فإنه يضعف.

قال ابن وارة لأحمد بن حنبل: «يا أبا عبدالله رأيت محمد بن حميد؟ قال: نعم، قال: كيف رأيت حديثه؟ قال: إذا حدث عن العراقيين يأتي بأشياء مستقيمة، وإذا حدَّث عن أهل بلده مثل إبراهيم بن المختار وغيره أتى بأشياء لا تعرف، لا يدرى ما هي»[4].

وقال الإمام أحمد أيضاً عنه: «أما حديثه عن ابن المبارك وجرير فهو صحيح، وأما حديثه عن أهل الري فهو أعلم»[5].

٥ ـ محمد بن خازم التميمي، أبو معاوية الضرير: كان الإمام أحمد يوثقه في حديث الأعمش خاصة ويضعف حديثه في بعض شيوخه.

قال عبدالله: «قال أبي: أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظاً جيداً»[6].

وقال أبو داود: «قلت لأحمد، كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن

---

(١) سؤالاته: (٢١٧٣).
(٢) سؤالاته: (٣٠٤).
(٣) تهذيب الكمال: ٢٣/ (٤٧١٤).
(٤) المجروحين لابن حبان: ٢/٢٩٦ ـ ٢٩٧.
(٥) تاريخ بغداد: ٢/٢٥٩.
(٦) العلل: (٧٢٦) و (٢٦٦٧).

عروة؟ قال: فيها أحاديث مضطربة، يرفع أحاديث إلى النبي ﷺ»[1].

٦ ـ إسماعيل بن عيَّاش: «وثقه الإمام أحمد في مشايخه الشاميين وضعفه فيما رواه عن أهل المدينة والعراق.

قال أحمد بن أبي يحيى: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: إسماعيل بن عياش، ما روى عن الشاميين فهو صحيح، وما روى عن أهل المدينة وأهل العراق، ففيه ضعف يغلط»[2].

وقال عبدالله: «سألت أبي عن أبي إسماعيل بن عياش، فقال: إذا حدث عن الثقات مثل محمد بن زياد فحديثه مستقيم»[3].

ومحمد بن زياد هو أبو سفيان الحمصي من مشائخه الشاميين.

٧ ـ محمد بن مصعب بن صَدَقة القُرْقَساني: كان الإمام أحمد يوثقه ويصحح حديثه عن الأوزاعي خاصة ويضعفه عن حماد بن سلمة.

قال أبو داود: «سمعت أحمد يقول: حديث القرقساني ـ قال أبو داود: يعني محمد بن مصعب القرقساني ـ عن الأوزاعي، مقارب، وأما عن حماد بن سلمة ففيه تخليط، قلت لأحمد تحدث عنه ـ أعني القرقساني ـ؟ قال: نعم»[4].

ب ـ التوثيق في علوم معينة

قد يضعف أبو عبدالله رواة فيما ينقلونه من الأحاديث عن النبي ﷺ وذلك لأن الحديث ليس من تخصصهم، ولم يتفرغوا له بينما يوثقهم في علوم أخرى، ويشهد لهم بالتفوق والإمامة فيها لبعضهم، فمن هؤلاء:

١ ـ نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم القارئ المدني: أحد الأئمة

---

(١) التهذيب.
(٢) الكامل: (١٢٧).
(٣) تهذيب الكمال: ٢٥/ (٥٢٥٣).
(٤) سؤالاته: (٣٢٨).

السبعة في القراءات كان الإمام أحمد يرى أنه يؤخذ عنه القراءة ولا يؤخذ عنه الحديث.

قال أبو طالب: «سألت أحمد (يعني بن حنبل) عن نافع بن عبدالرحمن، قال: كان يؤخذ عنه القراءة، وليس في الحديث بشيء»[1].

٢ ـ نَجِيح بن عبدالرحمن السِندي، أبو معشر المدني: كان الإمام أحمد يضعفه في الحديث ويثني على علمه بالمغازي ومعرفته بها.

قال عبدالله: «سألته (يعني أباه) عن أبي معشر نجيح المدني، قال: صدوق ولكنه لا يقيم الإسناد»[2].

ومعنى صدوق هنا أي أنه يتحرى الصدق ولا يتعمد الكذب، ولكنه يخطئ ولا يضبط الأسانيد جيداً، وقال المروذي: «أبو معشر لم يرضه (أي أحمد) وتكلم فيه بشيء»[3].

هذا بشأن الحديث أما المغازي:

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: «سمعت أبي وذكر مغازي أبي معشر فقال: كان أحمد بن حنبل يرضاه ويقول: كان بصيراً بالمغازي»[4].

٣ ـ محمد بن إسحاق: يرى الإمام أحمد أنه ممن يكتب عنه المغازي ونحوها وذلك لأنه كان إماماً في هذا الشأن، وأما الحديث فكان يحسن حديثه، أحياناً ويضعفه أحياناً أخرى[5].

قال العباس بن محمد: سمعت أحمد بن حنبل وقيل له: ما تقول في موسى بن عبيدة وفي محمد بن إسحاق؟ قال: أما محمد بن إسحاق فهو

---

(١) الجرح والتعديل: ٨/٤٥٦ (٢٠٨٩).
(٢) العلل: (٨٧٥).
(٣) سؤالاته: (١٣٣).
(٤) الجرح والتعديل: ٨/٤٩٤ (٢٢٦٣).
(٥) انظر: موسوعة أقوال الإمام أحمد: ٣/٢٣٥ ـ ٢٤٠.

رجل يكتب عنه هذه الأحاديث كأنه يعني المغازي وما أشبهها، وأما موسى بن عبيدة فلم يكن به بأس»[1].

٤ ـ مُقَاتل بن سليمان: لم ير الإمام أحمد الرواية عنه، مع أنه شهد بأنه له علماً بالقرآن الكريم يعني التفسير، لأنه مختص فيه ومعتن به.

قال صالح: «قال أبي: مقاتل بن سليمان، صاحب التفسير ما يعجبني أن أروي عنه شيئاً»[2].

وقال أبو بكر الأثرم: «سمعت أبا عبدالله يسأل عن مقاتل بن سليمان، فقال: كانت له كتب ينظر فيها إلاَّ أني أرى أنه كان له علم بالقرآن»[3].

٥ ـ إسماعيل بن مسلم المكي: كان الإمام أحمد يضعفه في الحديث لكن يرى أنه أهلاً لأن يؤخذ عنه ما روى في القراءات، قال عبدالله: «سمعته يقول (يعني أباه): إسماعيل بن مسلم المكي، ما روى عن الحسن في القراءات، فأما إذا جاء إلى المسندة التي مثل حديث عمرو بن دينار، يسند عنه أحاديث مناكير، ليس أُراه بشيء، وكأنه ضعفه، ويسند عن الحسن، عن سمرة أحاديث مناكير»[4].

جـ ـ توثيق الراوي بالنسبة إلى من هو أضعف منه

قد يسئل الإمام أبو عبدالله عن بعض الرواة فيصدر فيهم ألفاظاً دالة على الوثاقة مع تضعيفه هؤلاء الرواة في ذات الرواية أو في الروايات الأخرى، مما يستفاد منه أن هؤلاء ثقات مقارنة بمن هو أضعف منهم، وليسوا ثقات على الإطلاق وعلى هذا أدلة كثيرة من عمل الإمام أحمد سنكتفي ببعضها، فمن هؤلاء:

١ ـ نُفيع بن الحارث، أبو داود الأعمى: قال المروذي: «سألته عن

---

(١) ضعفاء العقيلي: (١٥٧٨).

(٢) الجرح والتعديل: ٨/ (١٦٣٠).

(٣) تاريخ بغداد: ١٦١/١٣.

(٤) العلل: (٢٥٥٦).

أبي داود نُفَيْع، وعن أبي الورقاء، فبين أمر نفيع، وضعف أبا الورقاء، وقدم أبا داود عليه، وقال هو أمثل»[1]، فالإمام أحمد حكم عليهما جميعاً بالضعف ولكن نفيع بن الحارث عنده أوثق من أبي الورقاء، وأقل ضعفاً.

٢ ـ عِكرمة بن عمار العجلي: «قال أبو زرعة الدمشقي: سمعت أحمد بن حنبل يضعف رواية أيوب بن عتبة، وعكرمة بن عمار عن يحيى بن كثير، وقال: عكرمة أوثق الرجلين»[2].

فالإمام أحمد ضعف الرجلين جميعاً في روايتهما عن يحيى بن كثير بيد أنه يرى أن عكرمة أوثقهما وأقلهما ضعفاً.

التضعيف النسبي: هناك طائفة من الرواة نعتوا بالوثاقة، والتثبت في الرواية، لكن ثمة حالات تضعف فيها بعض رواياتهم عدولاً عن الأصل العام واستثناء من القاعدة الكلية، وهذا ما يصطلح عليه عند علماء هذا الفن بالتضعيف النسبي، فمن هؤلاء من يضعف في روايته عن شيوخ معينين أو في رواية أهل بلد بخصوص أو في مكان خاص، أو وقت خاص، أو حالة مخصوصة، وسنورد أمثلة توضح كل حالة، من هذه الحالات عند الإمام أحمد:

أ ـ تضعيف الراوي في شيوخ معيَّنين

لقد ضعف الإمام أحمد روايات بعض الثقات في شيوخ معينين فمن هؤلاء:

١ ـ حماد بن سلمة: قال فيه الإمام أحمد في رواية الأثرم: «حماد بن سلمة إذا روى عن الصغار أخطأ، وأشار إلى روايته عن داود بن أبي هند»[3].

٢ ـ جَرِير بن حازم البصري: أحد الثقات المتفق على تخريج حديثهم، ولكنه ضعيف عند الإمام أحمد في حديث قتادة قال عنه:

---

(١) سؤالاته: ١٥٩.
(٢) تاريخه: (١١٤٢).
(٣) شرح العلل: ص ٣٣٨.

كان يحدث بالتوهم أشياء يسندها عن قتادة، سندها بواطل وقال: «كان حديثه عن قتادة غير حديث الناس، يسند أشياء ويوقف أشياء»[1].

وتضعيفه في قتادة كان نتيجة لما استنكره له الأئمة أحمد ويحيى وغيرهما من أحاديث متعددة يرويها عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ. وذكروا أن بعضها مراسيل أسندها[2].

وكذلك ضعف حديثه عن أيوب السختياني نتيجة لما تفرد به عنه من مناكير لذا قال فيه الإمام أحمد: «جرير بن حازم يروي عن أيوب عجائب»[3].

٣ ـ جعفر بن بُرقان الكِلَابي، أبو عبدالله الرقي: ثقة مشهور كان الإمام أحمد يوثقه في غير حديثه عن الزهري أما عن الزهري فكان يضعفه نتيجة لاضطرابه وكثرة خطأه عنه.

قال عبدالله: «سألت أبي عن جعفر بن بُرقان، فقال: إذا حدَّث عن غير الزهري فلا بأس، ثم قال: في حديثه عن الزهري يخطئ»[4].

وقال الميموني: «قال أبو عبدالله: جعفر بن بُرقان: ثقة، ضابط لحديث ميمون، وحديث يزيد بن الأصم، وهو في حديث الزهري يضطرب ويختلف فيه»[5]، ولم يتفرد الإمام أحمد بتضعيف روايته في الزهري فقد وافقه على ذلك ابن معين وابن نمير والدارقطني وابن عدي ومسلم[6].

٤ ـ الأوزاعي: إمام أهل الشام: تكلم الإمام أحمد في حديثه عن يحيى بن أبي كثير خاصة، وقال: لم يكن حفظه جيداً فيخطئ فيه[7].

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) انظر أمثلة عليها في شرح العلل: ص ٣٩.
(٣) المصدر نفسه: ص ٤٠.
(٤) العلل: (٤٣٩٥).
(٥) سؤالاته: (٣٥٥).
(٦) انظر: شرح العلل: ٣٤٢ ـ ٣٤٤، والتهذيب: ٣٠١/١ ـ ٣٠٢.
(٧) شرح العلل: ٣٤٦.

وتضعيف الإمام أحمد للأوزاعي كان نتيجة خطأه الكثير عن يحيى بن أبي كثير وقد استنكر له الإمام أحمد بعض أحاديثه عن يحيى بن أبي كثير[1].

وقد بيَّن الإمام أحمد في رواية مهنا السبب في كثرة خطأه عن يحيى بن أبي كثير، فقال: «كان كتاب الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قد ضاع منه، فكان يحدث عن يحيى بن أبي كثير حفظاً»[2].

٥ ـ منصور بن المعتمر: أحد الثقات الأثبات، وكان من أثبت الناس في إبراهيم عند الإمام أحمد[3]، وأثبتهم في مجاهد[4]، وكان الإمام أحمد يضعفه في روايته عن المشايخ، بسبب مخالفته لغيره من الثقات قال في رواية ابنه صالح: «منصور إذا نزل إلى المشايخ اضطرب، إلى أبي إسحاق والحكم وحبيب بن أبي ثابت وسلمة بن كُهَيْل، وروى حديث أم سلمة في الوتر خالف فيه، وحديث ابن أبزى خالف فيه»[5].

ب ـ تضعيف الراوي الثقة في مكان معين

يضعف الإمام أحمد بعض الثقات في أمكنة مخصوصة لكونهم لم يحدثوا من كتبهم في تلك الأماكن أو لم يضبط عنه الحديث في ذلك المكان، أو لغيره من الأسباب فمن هؤلاء:

١ ـ معمر بن راشد: حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد، قال الإمام أحمد في رواية الأثرم: «حديث عبدالرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر يعني باليمن، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة»[6].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر العلل: (٣٦١٦).

(٤) انظر شرح العلل: ٣٤٧.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) شرح العلل: ص ٣٢٠.

٢ ـ هشام بن عروة: حديثه بالمدينة أصح وأثبت من حديثه بالعراق، لأن في العراق حدث من حفظه فوصل أشياء كان يرسلها.

قال الإمام أحمد في رواية الأثرم: «كأن رواية أهل المدينة عنه أحسن أو قال أصح»[١].

٣ ـ عبدالرزاق بن همّام الصنعاني: ضعف الإمام أحمد سماعه من سفيان بمكة وصحح سماعه وروايته عنه باليمن، واستدل على ذلك بما في روايته من الاختلاف والاضطراب فيما سمعه عن سفيان بمكة.

قال الإمام أحمد في رواية الأثرم: «سماع عبدالرزاق بمكة من سفيان مضطرب جداً، روى عنه عن عبيدالله أحاديث مناكير، هي من حديث العمري، أما سماعه باليمن فأحاديثه صحاح»[٢].

٤ ـ الوليد بن مسلم: تكلم الإمام أحمد في حديثه بغير دمشق.

وتكلم أيضاً فيما حدث به من حفظه بمكة[٣].

جـ ـ تضعيف الراوي في زمن معين

يضعف الإمام أحمد بعض الرواة في أزمنة محددة، طرأت عليهم فيها طوارئ غيَّرت حفظهم، وأثرت في ضبطهم، كالاختلاط، وذهاب البصر واحتراق الكتب وغيرها.

وقد سبق أن تكلمنا على الرواة الذين وصفهم الإمام أحمد بالاختلاط، فهؤلاء يضعفون فيما روي عنهم بعد الاختلاط، وهناك من ضعفهم بسبب ذهاب البصر واحتراق الكتب فكانوا يحدثون من حفظهم فأخطأوا فمن هؤلاء:

١ ـ علي بن مسهر: قال عنه أحمد في رواية الأثرم: «كان ذهب بصره فكان يحدثهم من حفظه» وذكر الأثرم عنه أيضاً أنه قال عن حديث

---

(١) انظر شرح العلل: ص ٢٧٠ ـ ٢٧١ و٣٣١.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) انظر العلل: ص ٣٣٢.

تفرد به: «إن علياً بن مهر كانت كتبه قد ذهبت فكتب بعدُ، فإن روى هذا غيره، وإلا فليس بشيء يعتمد»[1].

٢ ـ عبدالله بن لهيعة: كانت احترقت كتبه فحدث من حفظه فكثرت أخطاؤه فكان الإمام أحمد يصحح رواية من سمع منه قديماً.

ـ قال علي بن سعيد النَّسائي: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: من سمع ابن لهيعة قديماً فسماعه أصح، قدم علينا ابن المبارك سنة تسع وسبعين فقال: من سمع من ابن لهيعة منذ عشرين سنة فهو صحيح»[2]، وقال الفضل: «سمعت أحمد وسئل عن ابن لهيعة؟ فقال: من كتب عنه قديماً فسماعه صحيح»[3].

٣ ـ همَّام بن يحيى العَوْذِي البصري: ثقة وحديثه في أول أمره فيه شيء من الضعف لأنه كان يحدث من حفظه ثم أصابه مرض مزمن فكان لا يفارق كتبه فحديثه الآخر أصح من الأول.

قال عبدالله: «من سمع همام بآخرة فهو أجود، لأن هماماً كان في آخر عمره أصابته زمانة، فكان يقرب عهده بالكتاب، فقل ما كان يخطئ»[4].

٤ ـ شريك بن عبدالله النخعي: قاضي الكوفة، فرق الإمام أحمد بين ما حدث به في آخر عمره بعد ولايته القضاء فيضعفه لاشتغاله بالقضاء عن حفظ الحديث وبين ما حدث به قبل ذلك فيصححه.

قال الإمام أحمد في رواية الأثرم: «وذكر سماع أبي نعيم من شريك فقال: «سماع قديم وجعل يصححه»[5].

---

(١) شرح العلل: ٣٢٢.

(٢) المجروحين لابن حبان: ١٩/٢.

(٣) المعرفة والتاريخ: ١٨٥/٢.

(٤) العلل: (٦٨٣)، وانظر: شرح العلل: ص ٣٢٤.

(٥) شرح العلل: ص ٣٢٥.

وقال في رواية عبدالله: «قال لي حجاج بن محمد كتبت عن شريك نحواً من خمسين حديثاً عن سالم قبل القضاء، ـ يعني قبل أن يلي القضاء ـ»[1].

د ـ تضعيف الراوي في بعض الأحوال

يضعف الإمام أحمد بعض الرواة في بعض أحوالهم عند تأدية الحديث منها: حالة الجمع بين الشيوخ، أو الرواية بصيغة غير صريحة في السماع إذا كان الراوي مدلساً وقد ذكرنا أمثلة من كلام الإمام أحمد فيما يتعلق بالتدليس وتضعيف رواية المدلس بذلك، وسنذكر أمثلة على التضعيف عند جمع الشيوخ في إسناد واحد، فمن الذين ضعفهم الإمام أحمد بذلك:

١ ـ محمد بن إسحاق: كان الإمام أحمد يحسن حديثه ما لم يجمع بين الشيوخ في الإسناد الواحد، قال عنه في رواية المروذي: «ابن إسحاق حسن الحديث، لكن إذا جمع بين رجلين قلت: كيف؟ قال يحدث عن الزهري وآخر، يحمل حديث هذا على هذا»[2].

أي لا يميز الفروق بين الروايات ويسوقها مساقاً واحداً مع أنها في واقع الأمر مختلفة، وهذا ينبئ على قلة الضبط، وضعف الحفظ.

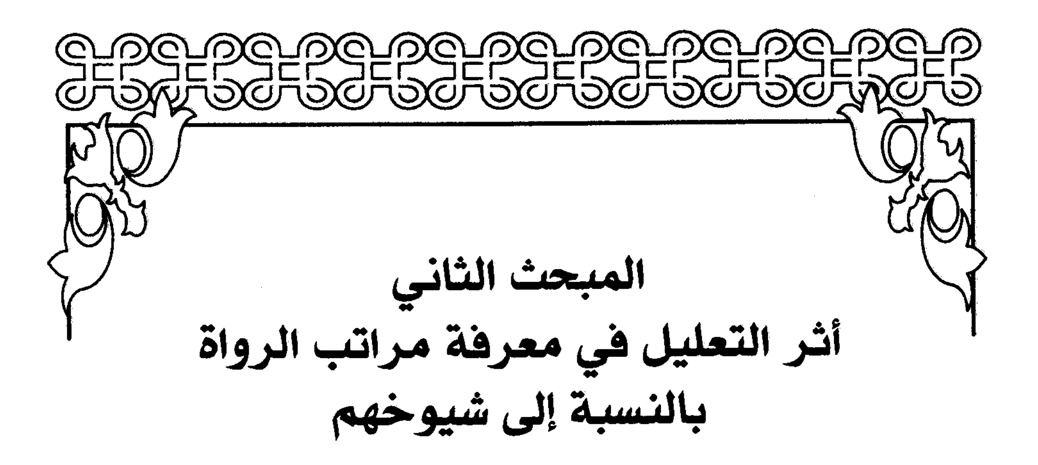
٢ ـ حماد بن سلمة: ضعفه الإمام أحمد في جمعه الرجال في الإسناد الواحد إذا اختلفوا، فقد سئل في رواية الأثرم عن حديث يرويه حماد بن سلمة عن أيوب وقتادة عن أبي أسماء عن أبي ثعلبة الخشني عن النبي ﷺ: **«في آنية المشركين»**، فقال: هذا من قبل حماد، كان لا يقوم على مثل هذا يجمع الرجال ثم يجعله إسناداً واحداً وهم يختلفون[3].

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) سؤالاته: (٥٥).
(٣) شرح العلل: ٣٥٩.

فهذه أمثلة ونماذج تبين أثر التعليل والحكم على مرويات الشيخ في تحديد مرتبته من حيث الوثاقة المطلقة أو النسبية، والضعف المطلق أو الضعف النسبي عند الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ.





المبحث الثاني
أثر التعليل في معرفة مراتب الرواة بالنسبة إلى شيوخهم

لدراسة مرويات التلاميذ عن شيوخهم ومقارنة بعضها ببعض أهمية كبيرة في التعرف على مراتبهم في الحفظ وتحديد طبقاتهم في الضبط والإتقان لحديث شيخهم، ويعد هذا من الآثار المهمة لعملية التعليل، ومن هاهنا نجد لنقاد الحديث ـ رحمهم الله ـ نصوصاً كثيرة، يحددون فيها مراتب الرواة بالنسبة لشيوخهم، ومن هو الأثبت فيهم، ومن هؤلاء الذين عُنوا بهذا الأمر عناية فائقة، الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ إذ نجد له نصوصاً وأقوالاً كثيرة يحدد فيها بدقة بالغة مراتب الرواة وتفاوتهم في ضبط حديث شيخهم، وكثرة استيعابهم له وقلته، مبيناً في أحايين كثيرة أسباب اختياره لهذا الراوي على ذاك من كلامه ـ رحمه الله ـ.

١ ـ أثبت أصحاب نافع

ورد عن الإمام أحمد في ذلك روايات:

الأولى: يرى فيها أن أثبت أصحاب نافع عبيدالله، نقلها عنه المروذي وابن هانئ.

الثانية: يرى فيها أن أوثق أصحاب نافع: أيوب ثم مالك ثم عبيدالله، نقلها ابن هانئ، وزاد في روايته قال: ومحمد بن إسحاق ليس بذلك

القوي، وموسى بن عقبة صالح الحديث، وصخر بن جُوَيْرية صالح أيضاً، قال لي: العُمَري الصغير يعني عبيدالله بن عمر أحب إلي من عبدالله عن نافع[1]. وقد أبان الإمام أحمد عن سبب تقديم عبيدالله على غيره من أصحاب نافع، وذلك لقلة خطأه عنه وكثرة روايته عنه ولكونه من أهل بلده فهو أعرف به، ولتقدم سنه ولقيه كبار التابعين كسالم والقاسم.

قال ابن هانئ: قال لي أبو عبدالله: قال لي يحيى بن سعيد: لا أعلم عبيدالله أخطأ إلاَّ في حديث واحد عن نافع، حديث عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ، قال: «**لا تسافر امرأة فوق ثلاثة أيام** ....»[2]. وقال أبو زرعة الدمشقي: سمعت أحمد بن حنبل يسأل: من أثبت في نافع، عبيدالله، أم مالك، أم أيوب؟ فقدم عبيدالله بن عمر، وفضله بلُقِي سالم والقاسم، وقال: هو من أهل البلد، يريد أن أهل البلد أعلم بحديثهم، قلت له: فمالك بعده؟ قال: إن مالكاً لثبتٌ، قلت له: فإذا اختلف مالك وأيوب؟ فتوقف، وقال: ما يجترئ على أيوب، ثم عاد في ذكر عبيدالله، فقال: شيخ من أهل البلد[3].

٢ ـ أثبت أصحاب سعيد بن أبي سعيد المَقْبَري

يرى الإمام أحمد أن أثبت أصحاب سعيد المَقْبُري هو الليث بن سعد ثم عبيدالله بن عمر.

قال عبدالله: «قال لي أبي: أصح الناس حديثاً عن سعيد المَقْبُري: ليث بن سعد وعبيدالله بن عمر مقدم في سعيد»[4].

وقد بين الإمام أحمد سبب تقديمه لليث بن سعد فقال فيما رواه عبدالله: «وأصح الناس عن سعيد المَقْبُري: الليث بن سعد، يفصل ما روى

---

(١) انظر: سؤالات ابن هانئ: (٢٣٣٢)، وبحر الدم: (١٢٨٧)، وشرح العلل: ٢٦٠ ـ ٢٦١، والموسوعة: ٤٠٨/٢ ـ ٤٠٩.

(٢) سؤالاته: (٢١٧٨).

(٣) تاريخه: (١٠٧٥).

(٤) العلل: (٦٠٢)، وانظر شرح العلل: ٢٦٢.

عن أبي هريرة وما رواه عن أبيه عن أبي هريرة، وهو ثبت في حديثه جدًّا»[1]، أي أنه كان يميز ما رواه سعيد عن أبي هريرة مباشرة، وما رواه عنه بواسطة أبيه، بينما هناك رواة آخرون كان يخلطون هذا بذاك ولا يميزون هذا التمييز الدال على دقة الحفظ، ومنتهى التثبت الإتقان، لذا نزلت رتبهم في سعيد المَقْبَري ومن هؤلاء ابن عجلان فقد وصفه الإمام أحمد بالضعف في حديث سعيد المقبري لأنها اختلطت عليه أحاديثه.

قال حنبل بن إسحاق: «سئل أبو عبدالله: ابن ذئب أحب إليك عن المَقْبُري، أو ابن عجلان عن المَقْبُري؟ قال: ابن عجلان اختلط عليه سماعه من سماع أبيه، وليث بن سعيد أحبهم إلي فيما روي عن المَقْبَرُي»[2].

٣ ـ أثبت أصحاب الزهري

رتب الإمام أحمد أصحاب الزهري حسب ضبطهم لحديثه واستيعابهم له وفاضل بينهم من هذه الحيثية، فبالنسبة للحفظ والضبط فأثبتهم عنده مالك بن أنس، وبالنسبة لاستيعاب حديث الزهري وكثرة الرواية عنه فيقدم يونس وعقيل ومعمرٌ.

قال عبدالله: «قلت له (يعني لأبيه) أيما أثبت أصحاب الزهري؟ فقال لكل واحد منهم علة، إلاَّ يونس وعقيلاً يؤديان الألفاظ، وشعيب بن أبي حمزة، وليس هم مثل معمر، معمر يقاربهم في الإسناد، قلت: فمالك؟ قال: مالك أثبت في كل شيء، ولكن هؤلاء الكثرة كم عند مالك، ثلاثمائة حديث، أو نحو ذا وابن عيينة نحو من ثلاثمائة، ثم قال: هؤلاء الذين رووا عن الزهري الكثير يونس، وعقيل، ومعمر، قلت له: شعيب؟ قال: شعيب قليل، هؤلاء أكثر حديثاً عن الزهري، قلت: فصالح بن كيسان روايته عن الزهري؟ قال: صالح أكبر من الزهري، قد رأى صالح بن عمر.

قلت: فهؤلاء أصحاب الزهري، قلت أثبتهم مالك؟ قال: نعم، مالك

---

(١) العلل: (٦٥٩).

(٢) تاريخ بغداد: ١٢/١٣ .١٣.

أثبتهم، ولكن هؤلاء الذين بقروا علم الزهري يونس وعقيل، ومعمر، قلت فبعد مالك من ترى؟ قال: ابن عيينة»[1].

وتقديم الإمام أحمد لمالك بن أنس على ابن عيينة لقلة خطأه عنه مقارنة بخطأ ابن عيينة، فهو أكثر خطأً، مع أن كلا منهما يروي عدداً متقارباً من الأحاديث، كما مر في النص السابق، وفي هذا الصدد يقول عبدالله:

«سمعت أبي يقول: «كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري، فقال علي: سفيان بن عيينة، وقلت أنا: مالك بن أنس، وقلت: مالك أقل خطأ عن الزهري، وابن عيينة يخطئ في نحو من عشرين حديثاً عن الزهري، في حديث كذا، وحديث كذا، فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً، وقلت: هات ما أخطأ فيه مالك، فجاء بحديثين، أو ثلاثة، فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً»[2].

٤ ـ أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير

كان الإمام أحمد يقدم هشاماً الدستوائي على أصحاب يحيى بن أبي كثير، قال في رواية أبي داود: «سمعت أحمد قال: ليس أحدٌ أثبت في يحيى بن أبي كثير من هشام الدستوائي»[3]؛ وكان يقدمه على الأوزاعي ومعمر في يحيى بن أبي كثير.

نقل الأثرم عن أحمد قال: «هشام الدستوائي أثبت في حديث يحيى من معمر»[4]، وذكر الإمام أحمد في رواية غير واحد من أصحابه:

«أن الأوزاعي كان لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير، ولم يكن عنده

---

(١) العلل: (٢٥٤٣).
(٢) العلل: (٢٥٤٣ب) ٢/٣٤٩.
(٣) سؤالاته: (٤٨٩).
(٤) شرح العلل: ٢٦٩.

في كتاب، إنما كان يحدث به من حفظه ويهم فيه، ويروي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي المهاجر، وإنما هو المهلب»[1].

فأخطاء الأوزاعي إذا كانت سبباً في انحطاط رتبته عن هشام في حديث ابن أبي كثير ويذكر الإمام أحمد من يلي هشاماً في ابن أبي كثير وذلك فيما رواه أبو زرعة الدمشقي قال: «سمعت أحمد بن حنبل يسأل: من أثبت الناس في يحيى بن أبي كثير؟ قال: هشام الدستوائي، ثم قال: هؤلاء الأربعة: علي بن المبارك، وأبان وهشام وحرب بن شداد ـ يعني بعد هشام ـ»[2].

هذه بعض الأمثلة المحللة ونظراً للأهمية البالغة لمعرفة مراتب الرواة في شيوخهم وأثبت فيهم سأورد كل من وقفت عليه في ذلك عند الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ.

٥ ـ أثبت أصحاب ابن جريج

قوى الإمام أحمد رواية يحيى بن سعيد عنه وضعف رواية أبي عاصم عنه[3].

٦ ـ أثبت أصحاب عمرو بن دينار

يذهب الإمام أحمد إلى أن سفيان بن عيينة أثبت الناس في عمرو بن دينار وأحسنهم حديثاً عنه[4].

٧ ـ أثبت أصحاب الحسن البصري

يقدم الإمام أحمد يونساً على غيره من أصحاب الحسن البصري[5].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) تاريخه: ص ٢٧٢.

(٣) شرح العلل: ص ٢٧٢.

(٤) المصدر نفسه: ٢٧٤، وسؤالات أبي داود: (٢٢٠).

(٥) المصدر نفسه: ٢٧٦.

٨ أثبت أصحاب محمد بن سيرين

هم عند الإمام أحمد أيوب وابن عوف وهشام بن حسان[١].

٩ ـ أثبت أصحاب ثابت البُنَاني

قال أحمد في رواية ابن هانئ: «ما أحد روى عن ثابت أثبت من حماد بن سلمة»[٢].

١٠ ـ أثبت أصحاب قتادة

قال أحمد في رواية حرب: أصحاب قتادة: شعبة وسعيد وهشام، إلاَّ أن شعبة لم يبلغ علم هؤلاء، كان سعيد يكتب كل شيء[٣].

١١ ـ أثبت أصحاب أيوب السختياني

قال الإمام أحمد: «ما عندي أعلم بحديث أيوب من حماد بن زيد، وقد أخطأ في غير شيء»[٤].

١٢ ـ أثبت أصحاب شعبة بن الحجاج

قال الإمام أحمد في رواية ابن هانئ: «ما في أصحاب شعبة أقل خطأ من محمد بن جعفر، قيل له: ولا وكيع؟ قال: وكيع كان أورع القوم»[٥].

وقال الفضل بن زياد: سألت أبا عبدالله: من تقدم من أصحاب شعبة؟ فقال: أما في العدد والكثرة فغُندر، قال: صحبته عشرين سنة، ولكن كان

---

(١) المصدر نفسه: ٢٧٨.

(٢) المصدر نفسه: ٢٧٩، وانظر العلل برواية عبدالله (١٧٨٣ و٥١٨٩)، وسؤالات المروذي: (٣)، وسؤالات أبي داود (٥١٤)، والجرح والتعديل: ٣/ (٦٢٣).

(٣) شرح العلل: ٢٨٤، وانظر العلل برواية عبدالله (٦٦٦)، وسؤالات المروذي: (٢٥).

(٤) شرح العلل: ٢٨٤، وسؤالات الميموني: (٤١٥).

(٥) سؤالاته: (٢٢٧٦ و٢٢٧٧)، وانظر شرح العلل: ص ٢٨٦.

يحيى بن سعيد أثبت، وكان غندر صحيح الكتاب، ولم يكن في كتبه تلك الأخبار»[1]، ومحمد بن جعفر هو غندر ـ رحمه الله ـ.

١٣ ـ أثبت أصحاب معمر بن راشد

قال الإمام أحمد في رواية إبراهيم الحربي: «إذا اختلف أصحاب معمر في شيء، فالقول قول ابن المبارك»، وقال ابن عسكر: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبدالرزاق»[2].

١٤ ـ أثبت أصحاب عامر بن شراحيل الشعبي

قال إسحاق بن هانئ: قلت لأبي عبدالله ـ يعني أحمد ـ من أحب إليك من أصحاب الشعبي؟ قال: «إسماعيل[3] أحبهم إلي وأحسنهم حديثاً، قلت: أيما أحب إليك: بَيَان[4] أو فِراس[5]؟ قال: ما فيهما إلاَّ ثقة، قلت أيما أحب إليك: زكرياء[6] أو فراس؟ قال: ما فيهما إلاَّ ثقة، وزكرياء حسن الحديث»[7]. وقال عبدالله: «قال أبي: أصح الناس حديثاً عن الشعبي: إسماعيل بن أبي خالد، قلت فزكرياء وفراس وابن أبي السفر[8] قال ابن أبي

---

(١) المعرفة والتاريخ: ٢/٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٢) شرح العلل: ص ٢٨٨.

(٣) هو إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي، مولاهم، تابعي ثقة، مات سنة ١٤٦هـ، انظر التهذيب: ١/١٤٧.

(٤) هو بيان بن بشر الأحمسي البجلي أبو بشر الكوفي أحد الثقات الأثبات روى عن أنس وقيس بن أبي حازم، والشعبي وغيرهم وروى عنه شعبة والسفيانان وغيرهم، انظر: التهذيب: ١/٢٥٥.

(٥) هو فراس بن يحيى الهمذاني الخارفي، أبو يحيى الكوفي، أحد الثقات، مات سنة ١٢٩هـ، انظر: التهذيب: ٣/٣٨٢.

(٦) هو زكرياء بن أبي زائدة، خالد بن ميمون، أبو يحيى الكوفي، قاضي الكوفة، أحد الثقات مات سنة ١٤٨هـ، انظر التهذيب: ١/٦٣١.

(٧) سؤالات ابن هانئ: (٢١٦٨)، وانظر شرح العلل: ٢٩٠، وسؤالات أبي داود: (٣٥٩أ).

(٨) هو عبدالله بن أبي السفر الثوري الكوفي، ثقة روى عن أبيه، وعامر الشعبي وغيرهما وروى عنه شعبة والثوري وشريك وغيرهم، انظر التهذيب: ٢/٣٤٧.

خالد كلاهما كانا يختلفان إلى الشعبي جميعاً»[1].

١٥ ـ أثبت أصحاب إبراهيم النخعي

قال عبدالله: «سألت أبي من أثبت الناس في إبراهيم؟ قال: الحكم[2] ثم منصور[3]»[4].

وقال أيضاً: «قلت لأبي أي أصحاب إبراهيم أحب إليك؟ قال: الحكم ثم منصور، ما أقربهما!»[5].

١٦ ـ أثبت أصحاب الأعمش

قال عبدالله: «قال أبي: أبو معاوية[6] من أحفظ أصحاب الأعمش، قلت له: مثل سفيان؟ قال: لا، سفيان في طبقة أخرى، مع أن أبا معاوية يخطئ في أحاديث من أحاديث الأعمش»[7].

وقال عبدالله أيضاً: «قال أبي في أصحاب الأعمش: سفيان أحبهم إلي، ثم أبو معاوية في الكثرة والعلم ـ يعني عالماً بالأعمش ـ»[8].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال: (٦٠٣).

(٢) هو الحكم بن عيينة الكندي أبو محمد الكوفي الحافظ الثقة الثبت، مات سنة ١١٥هـ انظر ترجمته في طبقات ابن سعد: ٢٣١/٦، وتذكرة الحفاظ: ١١٧/١، والتهذيب: ٤٦٦/١ ـ ٤٦٧.

(٣) هو منصور بن المعتمر السُّلمي، أبو عتاب الكوفي، أحد الثقات، الأثبات، توفي سنة ١٣٢هـ، ترجمته في التهذيب: ١٥٩/٤ ـ ١٦١.

(٤) العلل: (٥٥٥٧).

(٥) العلل ومعرفة الرجال: (٣٢٤٩)، وانظر شرح العلل: ٢٩٤.

(٦) هو أبو معاوية محمد بن خازم التميمي الضرير، عمي وهو صغير، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، من كبار التاسعة، مات سنة ١٩٥هـ، وله اثنان وثمانون سنة، وقد رمي بالإرجاء، ع التقريب: ص ٤١١.

(٧) العلل: (١٢٨١).

(٨) العلل: (٢٥٤٣).

وقال أبو بكر بن الخلال: «أحمد لا يعبأ بمن خالف أبا معاوية في حديث الأعمش، إلاَّ أن يكون الثوري»[1].

وقال حنبل: «أبو معاوية أثبت في الأعمش من جرير»[2].

١٧ ـ أثبت أصحاب سفيان الثوري

ذكر صالح بن أحمد عن أبيه قال: «عبدالرحمن بن مهدي أقل سقطاً من وكيع في سفيان، وقد خالفه وكيع في ستين حديثاً من حديث سفيان، وكان عبدالرحمن بن مهدي يجيء بها على ألفاظها، فقيل: أبو نعيم؟ قال: أين يقع أبو نعيم من هؤلاء»[3].

وروى مثله عبدالله عن أبيه[4]، وقال حرب الكرماني عن أحمد[5]: «ليس من أصحاب سفيان أعلى من يحيى، قال: ما أثبت أبا نعيم وأكيسه، ولا نقدمه على ابن مهدي».

١٨ ـ أثبت أصحاب الأوزاعي

قال مهنا: «قلت لأحمد: أيما أثبت الوليد بن مسلم أو القرقساني يعني محمد بن مصعب، قال: الوليد، كان القرقساني صغيراً في الأوزاعي»[6].

١٩ ـ أثبت أصحاب بكير بن عبدالله الأشج[7]

قال الأثرم: «سمعت أبا عبدالله يقول: لا أعلم أحداً أحسن حديثاً عن

---

(١) شرح العلل: ص ٢٩٦.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) شرح العلل: ص ٣٠١.
(٤) العلل: (٩٤٠).
(٥) المصدر السابق.
(٦) شرح العلل: ص ٣٠٦.
(٧) هو بكير بن عبدالله الأشج، مولى بني مخزوم، أبو عبدالله أو أبو يوسف، المدني، نزيل مصر: ثقة، من الخامسة مات سنة: عشرين ومائة، وقيل بعدها، روى له الجماعة انظر: التقريب: ص ٦٧، والتهذيب: ١/٢٤٨ ـ ٢٤٩.

بكير بن عبدالله من ليث بن سعد، وقال: هو أحسن حديثاً - عندي - من عمرو بن الحارث، ومن ابن لهيعة، قلت له: ومن ابن عجلان؟ قال: وكم يروي ابن عجلان عن ابن بكير، وما أيسرها»(١).

٢٠ - أثبت أصحاب يزيد بن أبي حبيب(٢)

قال عبدالله بن أحمد: «سئل أبي عن حيوة بن شريح وسعيد بن أبي أيوب، ويحيى بن أيوب (وهؤلاء هم أشهر أصحاب يزيد بن أبي حبيب)، فقال حيوة أعلى القوم ثقة، وسعيد بن أبي أيوب: ليس به بأس، ويحيى بن أيوب: دونهم في الحديث، وكان سيئ الحفظ، وهو دون هؤلاء وحيوة بن شريح أعلاهم»(٣).

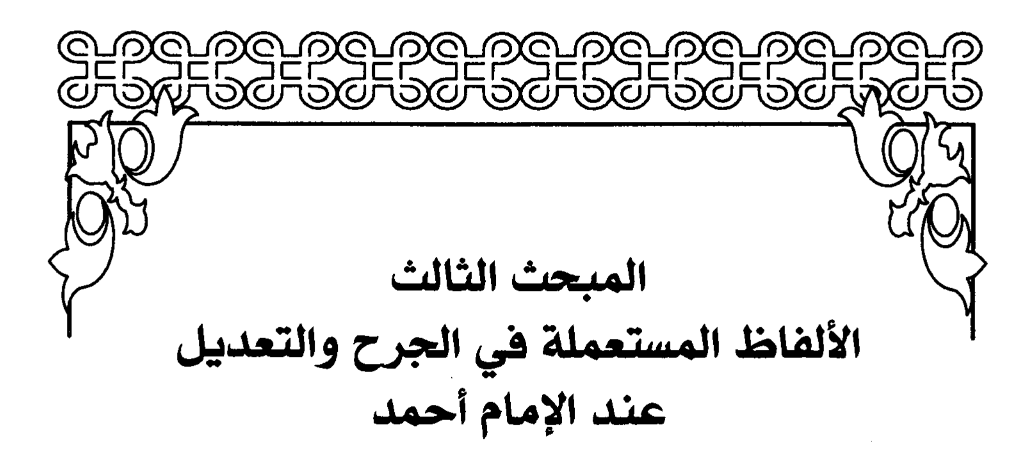
من خلال هذه الأمثلة نلحظ أن كثرة الأخطاء وقلتها هي المقياس المعتمد في تحديد مراتب الرواة وطبقاتهم بالنسبة لشيوخهم، وهذا لا يدرك إلا بالنظر في أحاديث الراوي ومقارنتها بأحاديث غيره من الثقات، وهذا من أخص وظائف علم العلل.



(١) المصدر نفسه: ٣٠٧.

(٢) هو يزيد بن أبي حبيب البصري، أبو رجاء، واسم أبيه سُويد، واختلف في ولائه، ثقة فقيه وكان يرسل، من الخامسة، مات سنة ١٢٨هـ، وقد قارب الثمانين، وروى له الجماعة، انظر: التقريب: ص ٥٣٠، والتهذيب: ٤٠٨/٤

(٣) العلل: (٤١٢٣ - ٤١٢٥).



المبحث الثالث
الألفاظ المستعملة في الجرح والتعديل
عند الإمام أحمد

من أهم آثار التعليل ونقد المرويات تلك الألفاظ التي يطلقها النقاد على الرواة جرحاً وتعديلاً نتيجة لسبر مروياتهم وتحديد درجاتهم من حيث الوثاقة والضعف، وسنعرض في هذا المبحث للألفاظ التي استعملها الإمام أحمد في الجرح والتعديل، وهي من الكثرة والتنوع بحيث يمكن أن نقسمها إلى ثلاثة أنواع: فمن حيث اقترانها بغيرها من الألفاظ أو تجردها يمكن أن نقسمها إلى ألفاظ مفردة وأخرى مركبة، ومن حيث كثرة الاستعمال وندرته نقسمها إلى ألفاظ كثيرة الاستعمال وأخرى نادرة، ومن حيث دلالتها على مرتبة الرواة نقسمها إلى ثلاث مراتب: ألفاظ الاحتجاج وألفاظ الاعتبار وألفاظ الترك، وسنفصل ذلك كله في المطالب الآتية:

❋ ❋ ❋

المطلب الأول:
ألفاظ الجرح والتعديل
عند الإمام أحمد المفردة والمركبة

استعمل الإمام أحمد ألفاظاً كثيرة للدلالة على حال الرواة جرحاً

وتعديلاً، وقد تقتصر على عبارة واحدة وقد يستعمل أكثر من عبارة، وسنورد أهم هذه العبارات المفردة والمركبة مع الإشارة إلى مواضعها من كتاب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد برواية ابنه عبدالله وهذا نظراً لكثرتها وتنوعها مما يجعل عملية حصرها ودراستها وتحليلها عملاً علمياً قائماً بذاته.

والغرض هنا الإشارة إلى آثار التعليل في نشأة وتنوع ألفاظ الجرح والتعديل.

أولاً: الألفاظ المفردة

- أعلم الناس[(١)].

- ثقة في الحديث[(٢)].

- كان ثقة وزيادة[(٣)].

- ثقة[(٤)].

- ثبت في الحديث[(٥)].

- كان ذا ثبت[(٦)].

- صدوق[(٧)].

- كان صدوقاً[(٨)].

(١) العلل ومعرفة الرجال: (١٨٢٨).
(٢) العلل: (١٥٩٤).
(٣) العلل: (١٩٥٤).
(٤) انظر مثلاً العلل: (٥١)، (١٥٢)، (١٥٨)، (١٩٤)، (٢٢٧)، (٢٥٠)، (٢٩٦)، (٣١٠).
(٥) انظر العلل: (٢٤٢٢).
(٦) العلل: (٢٠٨٢).
(٧) انظر مثلاً: العلل (٧٤٧)، (٢٣٨٨)، (٤٧٢٥)، (٥٣٣٢).
(٨) انظر العلل: (٤١٤٦)، (٥٣٣٢).

- ما أراه إلاَّ كان صدوقاً[1].

- من خيار المسلمين[2].

- من خيار أهل مكة[3].

- من خيار أصحاب عبدالله[4].

- ليس به بأس[5].

- لا بأس به[6].

- هو ثبت في حديثه جدًّا[7].

- لم يكن به بأس[8].

- ما بحديثه بأس[9].

- صالح الحديث[10].

- رجل صالح[11].

- صالح[12].

- مشهور[13].

---

(١) العلل: (٥٣١٨).
(٢) (٥٨٤)، (٢٧٧٠)، (٦١٥٨).
(٣) العلل: (٢٣٥٤)، (٤٢٩٧).
(٤) العلل: (٣٠٠٥).
(٥) العلل: (٨٠٤)، (٨٠٧)، (٨٣١).
(٦) العلل: (١٠١١)، (١٤٥٧)، (٣٨٤٠).
(٧) العلل: (٦٥٩).
(٨) العلل: (٣٨٧٩)، (٥٣٣٤).
(٩) العلل: (٣٨٤٠).
(١٠) العلل: (٥١١)، (٦٢٥)، (٦٨١)، (٧٩٨)، (١٣٠٢)، (١٣٦٤).
(١١) العلل: (٥١٨)، (١٢٥١)، (١٣٠١)، (١٣١٨)، (١٥٦٢).
(١٢) العلل: (٨٦٣)، (٨٨٢)، (٨٩١)، (٨٩٥)، (٩٠١)، (٩٠٩)، (٩١٧).
(١٣) العلل: (١٢١٠)، (٤٤٦٠).

- معروف[1].

- صحيح الحديث[2].

- هذا إنسان كيس[3].

- أنا أحدث عنه[4].

- رجل مجهول[5].

- لا أعرفه[6].

- لا يعرف[7].

- ضعيف الحديث[8].

- ضعيف جدًّا[9].

- ضعيف[10].

- أخشى أن يكون ضعيف الحديث[11].

- زعموا أنه ضعيف الحديث[12].

- في حديث فلان ضعيف[13].

---

(١) العلل: (٣٣٥٩)، (٤٤٠٣)، (٤٥٧١)، (٤٥٩٣)، (٤٩٢٠).
(٢) العلل: (٢٥٦٨).
(٣) العلل: (١٢٥٥).
(٤) العلل: (٤٣٤٦)، (٤٣٧٨).
(٥) العلل: (٢٣٩٠).
(٦) العلل: (٣٣٨)، (٥٧١)، (٥٧٧)، (٥٩٨)، (٦٢٨)، (٩٨٣)، (١٣٦٦)، (١٤٢١).
(٧) العلل: (٣٠٩)، (٣٦٧)، (٦٧٣)، (٣٢٢٢)، (٤٠٠٠).
(٨) العلل: (٧٧٥)، (٧٨٢)، (٧٨٧)، (٨٠٣)، (٨٣٥)، (٨٧١)، (٩٦٧).
(٩) العلل: (٤٩٢)، (١٤١١).
(١٠) العلل: (٨٢٠)، (٨٨٧)، (١٧١١)، (٥٢٦٩).
(١١) العلل: (١٣١٧)، (٤٣٩٦).
(١٢) العلل: (٢٠٢٦).
(١٣) العلل: (٤٢٢٦).

- ليس هو بذاك[1].

- ليس هو بذاك في الحديث[2].

- ليس هو بقوي في الحديث[3].

- روى أحاديث مناكير[4].

- منكر الحديث[5].

- أحاديثه مضطربة[6].

- لا أروي عنه شيئاً[7].

- لا يُروى عنه شيء[8].

- تركت حديثه[9].

- متروك الحديث[10].

- متروك[11].

- منكر الحديث، أو يروي أشياء منكرة[12].

- ترك الناس حديثه[13].

---

(١) العلل: (٧٧١)، (٣١٨٣)، (٣٢٦٤).
(٢) العلل: (٢٥٦٠).
(٣) العلل: (٣١٨٧).
(٤) العلل: (٩١٦).
(٥) العلل: (١٤٣٠)، (٢٠٥٨)، (٣١١٥)، (٤١٣٩).
(٦) العلل: (٦٢٤).
(٧) العلل: (٥٣٢٩)، (٥٣٣٥).
(٨) العلل: (٥٣٣١).
(٩) العلل: (٣٤٠٩)، (٤٩١٠)، (٤٩١١).
(١٠) العلل: (٢٢٧٨)، (٢٦٩٨)، (٣١٢٦)، (٣٢٣٧)، (٤١٤٩)، (٥٦٧٨).
(١١) العلل: (٣٤٩٧)، (٣٩٠٠).
(١٢) العلل: (٥١٠٩).
(١٣) العلل: (٥٣٩)، (٣٠٨٨)، (٣٢٥٦)، (٣٣١٧)، (٣٦٠٢)، (٤٣٨٤).

- كذاب[١].

- ما أرى هذا إلاَّ كذاباً[٢].

- يضع الحديث[٣].

- من أكذب الناس[٤].

- حديثه مقارب[٥].

- حديثه حديث مقارب[٦].

- كان يعد من الحفاظ[٧].

- في حديث فلان متقن[٨].

- أرجو أن يكون ثقة[٩].

- أرجو ألا يكون به بأس[١٠].

- أرجو أن يكون صالح الحديث[١١].

- صحيح الحديث[١٢].

- كان يدلس[١٣].

---

(١) العلل: (١١٩٢)، (٥٥٨٥).

(٢) العلل: (٢٠٣٩)، (٣٥٤٠).

(٣) العلل: (٣٢٦)، (٦٤٠)، (١١٩٣).

(٤) العلل: (٥٨٢)، (١٤٥٤).

(٥) العلل: (٣٢١١).

(٦) العلل: (٢٦٥)، (٣٣٧)، (٣٦٥)، (٣٢٧٠)، (٤٤٢٩).

(٧) العلل: (٣٢٧١).

(٨) العلل: (٢٦٤١).

(٩) العلل: (٣١٨٩)، (٣٣٢٩)، (٤٤١٢)، (٤٤١٦).

(١٠) العلل: (٨٦٠)، (٢٥١٣).

(١١) العلل: (٣٩٨٩).

(١٢) العلل: (٢٥٦٨).

(١٣) العلل: (١٤٨٠)، (١٥٣٣)، (٣٩٣٤)، (٣٩٣٥)، (٤٤٧٤)، (٥٥٩٧)، (٥٣١٨).

- حسن الحديث[1].
- ما أعلم إلاَّ خيراً[2].
- في حديثه بعض الضعف[3].
- في حديثه شيء[4].
- في حديثه عن فلان يخطئ[5].
- ليس بذاك[6].
- هو كذا وكذا[7].
- اختلط[8].
- تغيَّر[9].

ثانياً: الألفاظ المركبة

- صدوق، ولكنه لا يقيم الإسناد[10].
- صدوق ثقة[11].
- يقع في قلبي أنه صدوق، وحديثه حديث أهل الصدق، أرجو ألا يكون به بأس[12].

---

(١) العلل: (...).
(٢) العلل: (٦٢٥)، (٧٧٤)، (١٥١٠)، (١٦٠٦)، (٣١٩٥)، (٣٢١٠)، (٣٢٣٢).
(٣) العلل: (٧٢١).
(٤) العلل: (١٥٠٣).
(٥) العلل: (٤٣٩٥).
(٦) العلل: (٨٨٢)، (٣١٨٠)، (٤٤٩٩)، (٥٤٣٤).
(٧) العلل: (٨٧٠)، (٢٥١١)، (٣١٢٠)، (٣١٤٠)، (٣١٤٧)، (٣١٥٤)، (٣١٧٤).
(٨) العلل: (٨٦)، (٥٧٥)، (١٠٦٥)، (١١١٠)، (١٢٨٩)، (٢٣٨٢)، (٢٤٠٢)، (٢٥٦٥)، (٤٠١٤)، (٥٣٤٢)، (٥٩٩٥).
(٩) العلل: (٨٨٢)، (٣٢٩٢)، (٤١٠٩)، (٦٠٨٤).
(١٠) العلل: (٨٧٥).
(١١) العلل: (١٦٥٨).
(١٢) العلل: (٢٨٣١).

ـ صالح الحديث، صدوق[١].

ـ مستور ثقة، ليس به بأس[٢].

ـ ثقة، من خيار عباد الله الصالحين[٣].

ـ ثقة ليس به بأس[٤].

ـ شيخ، ثقة، ليس به بأس[٥].

ـ رجل صالح، ثقة، ليس به بأس، حديثه حديث أهل الصدق[٦].

ـ صالح الحديث، ليس به بأس[٧].

ـ لا بأس به رجل صالح[٨].

ـ لم يكن به بأس حديثه يهوي (يعني مراسيل)[٩].

ـ ثقة، لم يكن به بأس[١٠].

ـ ثقة ثقة، صالح، خيِّر، ثقة[١١].

ـ ثقة، صالح الحديث، حديثه حديث رجل كيس[١٢].

ـ رجل صالح، ثقة[١٣].

---

(١) العلل: (٣١٣٢).

(٢) العلل: (٥٨٤).

(٣) العلل: (٣٢٦٢).

(٤) العلل: (٧٦٤)، (١٧٠٢)، (٣١٦٢)، (٣٣٢٢).

(٥) العلل: (١٦٩٢)، (٣٢٥٨).

(٦) العلل: (٣٦٠٤).

(٧) العلل: (٤٨٥٠).

(٨) العلل: (٨٦٧).

(٩) العلل: (٢٦٠٣).

(١٠) العلل: (٢٧٠٨).

(١١) العلل: (٩١٨).

(١٢) العلل: (٩٩٣).

(١٣) العلل: (١٢١٣)، (٢٦١١).

- ثقة، ثقة ثبت، وهو صالح الحديث[١].

- صالح الحديث، ثقة[٢].

- رجل صالح، ما نفق في الحديث إلاَّ بالصلاح، لأنه كثير الخطأ[٣].

- رجل صالح، ثقة من الثقات[٤].

- شيخ، ثقة[٥].

- ثقة، معروف[٦].

- رجل مجهول، لا يعرف[٧].

- مجهول، ليس بشيء[٨].

- ضعيف الحديث، ليس بشيء[٩].

- لم يكن بشيء، حديثه حديث ضعيف[١٠].

- ضعيف الحديث مضطرب[١١].

- ليس بشيء، هو ضعيف الحديث، أحاديثه مناكير، ليس يسوى حديثه شيئاً[١٢].

---

(١) العلل: (١٤١١).
(٢) العلل: (١٥٩٣)، (٢٣٢٥).
(٣) العلل: (١٦٨٠).
(٤) العلل: (١٩٨٣).
(٥) العلل: (١٣٩).
(٦) العلل: (٣١٠٥).
(٧) العلل: (٨٠٤).
(٨) العلل: (٢٧٩٥).
(٩) العلل: (٣٦٦)، (١٢٩٦)، (٣٢٣٦)، (٤١١٣)، (٤٣٥٦)، (٤٤٧٧).
(١٠) العلل: (٧٤٨).
(١١) العلل: (٧٩٨).
(١٢) العلل: (١٣١٣).

ـ لا يكتب حديثه، ضعيف الحديث[1].

ـ ضعيف، كان يجمع فلاناً وفلان[2].

ـ ضعيف الحديث، له أحاديث منكرة[3].

ـ ليس بالقوي، ضعيف الحديث[4].

ـ ضعيف الحديث، أحاديثه أحاديث مناكير[5].

ـ شيخ، ضعيف الحديث[6].

ـ ليس هو بقوي في الحديث، ليس هو بذاك[7].

ـ حديثه حديث ضعيف، حدَّث عن فلان أحاديث مناكير، ليس حديثه حديثاً مستقيماً[8].

ـ له أحاديث مناكير، وهو ضعيف الحديث[9].

ـ ليس هو بالقوي، ليس هو بذاك[10].

ـ ليس هو بذاك في الحديث، ليس بالقوي في الحديث[11].

ـ لم أكتب عنه شيئاً، وكان يدلس، وما كان به بأس، حسن الهيئة[12].

---

(١) العلل: (٣١٢١).

(٢) العلل: (١٤٨٤).

(٣) العلل: (١٥٠١).

(٤) العلل: (١٩٣٧).

(٥) العلل: (٣٣٦١).

(٦) العلل: (٣٤٥٤)، (٤٠٤٠).

(٧) العلل: (٧٥١).

(٨) العلل: (٤٤٣٢).

(٩) العلل: (٤٤٦٧).

(١٠) العلل: (٧٥٢).

(١١) العلل: (٧٩٧).

(١٢) العلل: (٣٩٣٣).

ـ متروك الحديث، ترك الناس حديثه منذ دهر[1].

ـ ليس بشيء، متروك الحديث[2].

ـ لا شيء، متروك الحديث[3].

ـ شيخ، متروك الحديث[4].

ـ متروك الحديث، له حديث واحد حسن[5].

ـ كذاب، خبيث، يضع الحديث[6].

ـ يضع الحديث، ويكذب[7].

ـ ليس بشيء، يضع الحديث[8].

ـ كان كذاباً، يضع الحديث[9].

ـ شيخ ثقة مأمون[10].

ـ ثقة مأمون[11].

ـ من الثقات، مأمون[12].

---

(١) العلل: (٨٧٢).
(٢) العلل: (٣٣٠)، (٤٥٤٩).
(٣) العلل: (٨٦٦).
(٤) العلل: (٣١٧٣).
(٥) العلل: (٣١٩٨).
(٦) العلل: (٥٣٢٢).
(٧) العلل: (١٢٢١)، (٤٩١٨).
(٨) العلل: (٢٦٩٦).
(٩) العلل: (٣٥١٨).
(١٠) العلل: (٧٥٩).
(١١) العلل: (٢٣٧٥).
(١٢) العلل: (٣٥٠٦).

- ثبت ثقة[(١)].

- ثقة ثقة ثبت[(٢)].

- ثقة، ثبت الحديث[(٣)].

- ثقة ثبت ثبت الحديث[(٤)].

- ثقة ثبت[(٥)].

- ثبت ثقة[(٦)].

- ثقة، ثقة، ثبت، أثبت من فلان، وهو صالح الحديث[(٧)].

- ثقة، ثبت، ثبت الحديث، إلاَّ أنه كان مرجئاً[(٨)].

- ثقة، ثقة[(٩)].

- شيخ ثقة ثقة[(١٠)].

- ثقة ثقة من الثقات[(١١)].

- ثقة ثقة رجل صالح[(١٢)].

- شيخ ثقة مأمون[(١٣)].

---

(١) العلل: (١٣٠٠).
(٢) العلل: (١٤١١).
(٣) العلل: (٢٤٢٢)، (٥٢٣٦)، (٦٠٣١).
(٤) العلل: (١٩٤٨).
(٥) العلل: (٢٤٢٢).
(٦) العلل: (٢٥٤١)، (١٣٠٠).
(٧) العلل: (١٤١١).
(٨) العلل: (١٩٤٨).
(٩) العلل: (٤٣)، (٥١)، (٤٩٢)، (٥٢٢)، (٧٤١)، (٧٨١).
(١٠) العلل: (١٢٣٣)، (١٩٧٩)، (٢٠٣٢)، (٤٤٧٠)، (٤٦٥٩)، (٤٩٠٥)، (٥٩٥٠).
(١١) العلل: (٢٦٢١).
(١٢) العلل: (٥١١٧).
(١٣) العلل: (٧٥٩)، (٢٣٧٥).

- بخ ثقة[1].

- بخ من أصحاب الحديث، ليس به بأس[2].

- بخ ثقة، ليس به بأس[3].

- بخ ثقة ثقة[4].

- بخ ثقة من الثقات[5].

- ثقة مقارب الحديث[6].

- بخ، ثقة[7].

- بخ من الثقات[8].

- ما كان أتقنه للحديث، متقن عجب[9].

- صالح، أرجو أن يكون ثقة[10].

- أرجو أن يكون ثقة صالح الحديث[11].

- ما أرى به بأساً، وكان يدلس[12].

---

(١) العلل: (١٢٠٠)، (١٢١٣)، (١٢٦٧)، (٣٠٨٩)، (٣١٠٨)، (٣١٧٥)، (٣١٩٩)، (٣٤٨٣).
(٢) العلل: (١٢٦٦).
(٣) العلل: (١٣١٦).
(٤) العلل: (٢٦١٥)، (٣٢٦٩).
(٥) العلل: (٤٤٨٣).
(٦) العلل: (٥٨٩).
(٧) العلل: (١٢٠٠)، (١٢١٣)، (١٢٦٧)، (١٣١٦)، (٣١٠٨).
(٨) العلل: (٤٤٨٣).
(٩) العلل: (٥٣٥٣).
(١٠) العلل: (٣٣٢٥).
(١١) العلل: (٣٤١٩).
(١٢) العلل: (٣٤٥٠).

- ما أعلم إلاَّ خيراً، حديثه حديث مقارب[1].

- ما أعلم إلاَّ خيراً، أحاديثه أحاديث مقاربة[2].

- ليس بذاك، مضطرب[3].

❋ ❋ ❋

المطلب الثاني: ألفاظ الجرح والتعديل عند الإمام أحمد من حيث كثرة الاستعمال وندرته

من خلال ما تقدم سرده من ألفاظ التعديل والتجريح المستعملة عند الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ تبين لنا أنه استعمل جل الألفاظ التي يستعملها نقاد الحديث سواء من أقرانه أو شيوخه، كثقة وثبت وصدوق ولا بأس به ونحوها من عبارات التوثيق وضعيف الحديث ومنكر الحديث وليس بذاك، وليس بقوي ونحوها من عبارات التضعيف.

ومع ذلك هناك عبارات أخرى استعملها الإمام أحمد وهي نادرة أو قليلة الاستعمال عند نقاد الحديث عموماً وعند الإمام أحمد خصوصاً، بل بعضها مما يختص به الإمام أحمد دون غيره ـ كما سيأتي بيانه ـ.

ولقد ذكر الدكتور سعدي الهاشمي في كتابيه: «شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة أو قليلة الاستعمال» و«شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال» أربعة ألفاظ عند الإمام أحمد في التعديل ومثلها في التجريح.

ولقد زدت عليه زيادات كثيرة وقسمتها إلى قسمين:

---

(١) العلل: (٣٣٧).

(٢) العلل: (٣١٠٣).

(٣) العلل: (٣٤٠٢).

ألفاظ التوثيق النادرة أو قليلة الاستعمال عند الإمام أحمد، وألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال عنده.

القسم الأول: ألفاظ التوثيق النادرة أو قليلة الاستعمال عند الإمام أحمد

١ ـ يستسقى بحديثه: استعمل الإمام أحمد هذا التعبير في توثيق صفوان بن سُليم المدني:

قال أبو بكر بن أبي الخصيب: ذكر عند أحمد بن حنبل صفوان بن سُليم فقال: «هذا رجل يستسقى بحديثه وينزل القطر من السماء بذكره»(١).

٢ ـ نسيجٌ وحْدَهُ: استعمل الإمام أحمد هذا التعبير في توثيق عبدالله بن إدريس ابن يزيد الأزدي الكوفي (ت١٩٢هـ).

قال عبدالله بن أحمد: «سمعت أبي ذكر ابن إدريس، فقال: كان نسيجٌ وحدَه»(٢).

٣ ـ كان أمة وَحْدَهُ: أطلقه الإمام أحمد على شعبة بن الحجاج، قال عبدالله ابن الإمام أحمد: «سمعت أبي يقول: كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن في الرجال وبصره بالحديث وتثبته وتنقيته للرجال»(٣).

٤ ـ من معادن الصدق: خلع الإمام أحمد هذا الوصف على الإمام عبدالرحمن بن مهدي حيث روي عنه أنه قال فيه: «كان ثقة خياراً من معادن الصدق، صالح مسلم»(٤).

---

(١) انظر: تهذيب تاريخ دمشق: ٤٣٦/٦، وتهذيب الكمال: ٦٠٨/٣، وتهذيب التهذيب: ٢١٢/٢، وشرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة أو قليلة الاستعمال: ص ١٣.

(٢) انظر العلل ومعرفة الرجال: ٤٣٦/١ رقم (٩٧٣)، والجرح والتعديل: ج٩/٢/٢، وتهذيب الكمال: ٦٦٥/٢، وتاريخ بغداد: ٤١٨/٩، وشرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة: ص ٣٢.

(٣) العلل ومعرفة الرجال: ٥٣٩/٣ (٣٥٥٧)، وتاريخ بغداد: ٣٦٣/٩، وتهذيب الكمال: ٥٨٣/٣، وسير أعلام النبلاء: ٢٦١/٧، وشرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة: ٧٨.

(٤) انظر: مقدمة الجرح والتعديل: ص ٢٥٤، وسير أعلام النبلاء: ٢٠٠/٩، وشرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة: ص ١١٩.

٥ ـ هو من أئمة المسلمين من أهل الدين والإسلام: أطلق الإمام أحمد هذه العبارة الرفيعة في وصف حماد بن زيد ـ رحمه الله ـ قال عبدالله: «سمعت أبي يقول: حماد بن زيد أحب إلينا من عبدالوارث، حماد بن زيد من أئمة المسلمين، من أهل الدين والإسلام»[1].

٦ ـ هو إمام، هو عندنا من أئمة المسلمين: استعمل الإمام أحمد مثل هذه العبارات الرفيعة جداً في توثيق وتعديل كبار أئمة الحديث والفقه أمثال إسحاق بن راهويه، والحميدي والشافعي، قال مرار بن أحمد أبو أحمد: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: الشافعي عندنا إمام، والحميدي عندنا إمام، وإسحاق بن راهويه عندنا إمام»[2].

وقال صالح بن أحمد: «سمعت أبي وسئل عن إسحاق بن راهويه، فقال: مثل إسحاق يسأل عنه؟ إسحاق عندنا من أئمة المسلمين»[3].

وقال أبو زرعة الدمشقي: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان الأوزاعي من الأئمة»[4].

وقال المروذي: «سمعت أحمد يقول: مالك بن أنس عندي إمام من أئمة المسلمين»[5].

٧ ـ أمير المؤمنين: خلع الإمام أحمد هذا اللقب أيضاً على إسحاق بن راهويه ـ رحمه الله ـ قال إسحاق بن إبراهيم: «سألني أحمد بن حنبل عن حديث الفضل بن موسى، حديث ابن عباس كان النبي ﷺ يلحظ في صلاته، ولا يلوي عنقه خلف ظهره، قال: فحدثينه، فقال رجل: يا أبا

---

(١) العلل: ١/٤٣٨ (٩٧٧).

(٢) تاريخ بغداد: ٦/٣٥٠.

(٣) الجرح والتعديل: ٢/ (٧١٤).

(٤) تاريخه: (١١٧٣)، وانظر الموسوعة: ٣/٣٣٧.

(٥) سؤالاته: (٢٠٥).

يعقوب رواه وكيع بخلاف هذا، فقال له أحمد بن حنبل: اسكت إذا حدثك أبو يعقوب (أي إسحاق بن راهويه) أمير المؤمنين، فتمسك به»[1].

٨ ـ مثل فلان يسأل عنه؟ فلان يسأل عنه: يطلق الإمام أحمد مثل هذه التزكيات العطرة على من استفاضت عدالتهم، واشتهرت وثاقتهم بحيث يعد السؤال عنهم أمراً غريباً، فقد أطلق العبارة الأولى على الإمام إسحاق بن راهويه ـ أيضاً ـ قال أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن الشامي: سئل أحمد بن حنبل، وأنا حاضر، عن إسحاق بن إبراهيم، فقال: «من مثل إسحاق؟ مثل إسحاق يُسأل عنه؟!»[2].

وقال حنبل بن إسحاق: «سمعت أبا عبدالله، وسئل عن إسحاق بن راهويه، فقال: مثل إسحاق يُسأل عنه؟ إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين»[3].

وقد أطلق العبارة الثانية على عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، قال عبدالله: «سألته (يعني أباه) عن عيسى بن يونس، قال: عيسى يسأل عنه؟»[4].

٩ ـ لا أعرف له بالعراق نظيراً: أطلق هذا الوصف الرفيع جدًّا على الإمام إسحاق بن راهويه ـ أيضاً ـ قال عبدالرحيم الجوزجاني: «سمعت أحمد بن حنبل، وذكر إسحاق، فقال: لا أعلم، أو لا أعرف لإسحاق بالعراق نظيراً»[5].

١٠ ـ كان ريحانة البصرة: استعمل الإمام أحمد هذه العبارة النادرة الدالة على عظيم الرضا والتزكية في وصف يزيد ابن زُرَيْع، قال عبدالله:

---

(١) تاريخ بغداد: ٣٥١/٦.
(٢) تاريخ بغداد: ٣٥٠/٦.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) العلل: (٣١٤٦).
(٥) تاريخ بغداد: ٣٤٩/٦.

«سمعت أبي يقول: كان يزيد بن زُرَيْع ريحانة البصرة»[1].

١١ ـ شيخ الإسلام: قال الإمام أحمد هذه العبارة في وصف أحمد بن يونس الكوفي التميمي، قال الفضل بن زياد: «سمعت أحمد بن حنبل، وقال له رجل: عمن ترى أن نكتب الحديث؟ فقال: اخرج إلى أحمد بن يونس، فإنه شيخ الإسلام»[2].

١٢ ـ حديثه شفاء: ذكر الإمام أحمد هذه العبارة في وصف عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، قال عبدالله: «سمعت أبي يقول: عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم حديثه شفاء»[3].

١٣ ـ حُلوُ الحديث: أطلق الإمام أحمد هذه العبارة في وصف زكرياء بن أبي زائدة، قال عبدالله: «قال أبي: زكرياء بن أبي زائدة ثقة، حلو الحديث، شيخ ثقة»[4].

١٤ ـ فلان أحلى من فلان: استعمل الإمام أحمد هذه العبارة في تفضيل محمد بن سَواء على الخفاف، قال عبدالله: «قال أبي: محمد بن سَواء هو عند أصحاب الحديث أحلى من الخفاف، إلاَّ أن الخفاف أقدم سماعاً»[5].

١٥ ـ مستقيم الحديث: تعد هذه العبارة من العبارات القليلة الاستعمال عند نقاد الحديث، وقد أطلقها الإمام أحمد على زهير بن محمد، أبي المنذر التميمي الخراساني، قال الجوزجاني: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: زهير بن محمد الخراساني: مستقيم الحديث»[6].

---

(١) العلل: ١/٣٥٥ (٦٧٦)، وانظر: (٢٥٧٠).
(٢) تهذيب الكمال: ١/ (٦٤).
(٣) العلل: ٣/٢٦١ (٥١٥٥).
(٤) العلل: (٢٤٩٥) ٢/٣٣٨.
(٥) العلل: ٢/٣٥٦ (٢٥٧٦).
(٦) الجرح والتعديل: ٣/ (٢٦٧٥).

١٦ ـ حسن الهيئة: أطلق الإمام أحمد هذه العبارة النادرة في بعض الرواة، وأحياناً يوردها مجردة من عبارات أخرى دالة على التوثيق وفي أحايين أخرى يقرن بها عبارات دالة على التوثيق.

ـ وظاهر هذه العبارة يدل على أن الرجل من أهل الصلاح والزهد وقد بين الإمام أحمد مراده بهذه العبارة فيما رواه عنه عبدالله فقال: «قال أبي: ما كان أحسن هيئة يحيى بن عبدالملك بن أبي غنية، فقلت: ما كان حسن الهيئة؟ قال: كان ربما رأيت عليه ثوباً مرقوعاً»(١).

والرواة الذين أطلق عليهم الإمام أحمد هذا الوصف هم: يزيد بن أبي صالح(٢)، وموسى بن عبدالحميد أبو عمران(٣)، وحسين بن حسن صاحب ابن عون(٤)، وسُويد بن عمرو الكَلبي، وعباد بن العوام ومحمد بن سَوَاء(٥)، ومعمر بن سليمان أبو عبدالله(٦).

القسم الثاني: ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال عند الإمام أحمد

١ ـ ليس هو من عيالنا: أطلق الإمام أحمد هذه العبارة في تليين كوثر بن حكيم بن أبان بن عبدالله، قال أبو طالب: «سألت أحمد عنه فقال: ليس هو من عيالنا، متروك الحديث»(٧).

٢ ـ ليس ينشرح له الصدر: هذا التعبير استعمله الإمام أحمد في توهين إسماعيل بن زكرياء بن مرة الخُلقاني الكوفي (ت ١٩٤هـ).

---

(١) العلل: ٢٣٨/١ (٣٠٨).
(٢) انظر: العلل النصين: (٥٠٩)، (١٣٦٢).
(٣) المصدر نفسه: (١٩٥٥).
(٤) المصدر نفسه: (١٩٧٧)، (٢٥٨٣).
(٥) المصدر نفسه (٢٥٦٧).
(٦) المصدر نفسه: (٤٨٣٨).
(٧) لسان الميزان: ٤٩١/٤، وانظر: الكامل: ٢٠٩٦/٦، وشرح ألفاظ التجريح النادرة، ص ٥٤، وشفاء الغليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل: ص ٣٠٤.

قال الميموني: «قلت لأبي عبدالله: إسماعيل بن زكرياء كيف هو؟ فقال لي: أما الأحاديث المشهورة التي يرويها فهو فيها مقارب الحديث، ولكنه ليس ينشرح الصدر له، هو شيخ ليس يعرف هكذا، ـ يريد بالطلب ـ»[1].

٣ ـ شبه الريح: استعمل الإمام أحمد هذه العبارة في تضعيف روايات عبدالأعلى بن عامر الثعلبي عن ابن الحنفية[2].

٤ ـ نسأل الله السلامة، اللهم سلم سلم: هذا التعبير استعمله الإمام أحمد في غمز الإمام الحافظ عثمان بن أبي شيبة العبسي، قال الإمام أحمد بعد أن عرض عليه ابنه بعضاً مما أخطأ فيه عثمان بن أبي شيبة: «نسأل الله السلامة في الدين والدنيا، وقال نراه يتوهم هذه الأحاديث، نسأل الله السلامة، اللهم سلم سلم»[3].

٥ ـ لم يكن من النقد الجيد: استعمل هذه العبارة في تليين قابوس بن أبي ظَبْيَان الجنيبي، الكوفي، قال أبو داود: «قال أحمد بن حنبل لم يكن من النقد الجيد»[4].

٦ ـ أحاديثه كلها حُلُمٌ: أطلق الإمام أحمد هذه العبارة في تضعيف مُجالد بن سعيد بن عُمر الكوفي، قال البخاري: قال أحمد: أحاديث مجالد كلها حُلُمٌ»[5].

---

(١) انظر: الضعفاء للعقيلي: ٧٨/١، وتاريخ بغداد: ٢١٧/٦، وشرح ألفاظ التجريح النادرة: ص ٦٩.

(٢) انظر الضعفاء للعقيلي: ٥٨/٣، وميزان الاعتدال: ٥٣٠/٢، وشرح ألفاظ التجريح النادرة: ص ١٥٣.

(٣) انظر العلل ومعرفة الرجال: ٥٥٩/١ (١٣٣٣)، وشرح ألفاظ التجريح النادرة: ص ٢٢٥ وما بعدها.

(٤) تهذيب الكمال: ٣٢٨/٢٣ (٤٧٧٧).

(٥) التاريخ الصغير: ١٣٥/١، وانظر كلام الإمام أحمد في مجالد في الموسوعة: ٢٣٢/١ ـ ٢٣٣.

٧ ـ ما يستأهل أن يُحدَّث عنه شيء: قال الإمام أحمد هذه العبارة في الطعن في محمد بن القاسم الأسدي، قال المروذي: «وذكر (أي أحمد) محمد بن القاسم الأسدي، فقال: ما يستأهل أن يُحدَّث عنه شيء، روى أحاديث مناكير»[١].

٨ ـ فَسْلٌ: المراد بهذه العبارة لغة الذي لا مروءة له وكل مسترذل ومنه درهم فَسْلٌ، أي مغشوش ورَدِيء[٢].

وهي عند المحدثين الضعيف المتكلم فيه[٣]، وقد أطلق الإمام أحمد هذه العبارة على ميمون أبي عبدالله البصري الكندي، قال عبدالله: «سمعت أبي يقول: ميمون أبو عبدالله فَسْلٌ»[٤].

٩ ـ ليس بمحكم الحديث: استعمل الإمام أحمد هذه العبارة للدلالة على ضعف هذا الراوي، وقد أطلقها على راويين: سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري، قال أبو داود: «قلت لأحمد سعد، أعني ابن سعيد؟ قال: ليس هو مثل هؤلاء، أعني أَخَوَيْه، يحيى وعبد ربه، سعد ليس بمحكم الحديث»[٥].

والراوي الثاني هو: عُبيدالله بن الوليد الوَصَافي، أبو إسماعيل الكوفي قال أبو طالب: «قال أحمد بن حنبل: عُبيدالله الوَصَافي: ليس بمحكم الحديث، يكتب حديثه للمعرفة»[٦].

١٠ ـ هو كذا وكذا: أطلق الإمام أحمد هذه العبارة على بعض الرواة[٧]، وقد فسر الإمام الذهبي مراد الإمام أحمد بذلك فقال: «... هذه

---

(١) سؤالاته: (٢٣٠)، وانظر كلام الإمام أحمد فيه في الموسوعة: ٣/٣٠٥.
(٢) انظر القاموس المحيط: ٤/٣٠، ومختار الصحاح: ٣٢٢، والمصباح المنير: ٤٧٣.
(٣) انظر الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل ليوسف محمد صِدِّيق: ص ٩٢.
(٤) العلل: (٢٣٥١).
(٥) سؤالاته: (١٨٢).
(٦) الجرح والتعديل: ٥/ (١٥٩٠).
(٧) انظر المطلب السابق.

العبارة يستعملها عبدالله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به وَالِدُهُ، وهي بالاستقراء كناية عمن فيه لين»[1].

***

المطلب الثالث:
مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند الإمام أحمد

إن المتأمل في صنيع النقاد المتقدمين في كلامهم ونقدهم للرواة يلحظ أن عباراتهم تدور على تقسيم الرواة إلى ثلاث طبقات، وترتيبهم على ثلاث مراتب، فالمرتبة الأولى لمن يحتج به، والثانية لمن يعتبر به، والثالثة لمن يترك حديثه فلا يحتج به ولا يعتبر، وأقدم نص وقعت عليه يشير إلى هذا التقسيم الثلاثي، هو كلام الإمام عبدالرحمن بن مهدي ـ رحمه الله ـ وهو من شيوخ الإمام أحمد وابن المديني ويحيى بن معين وغيرهم، يقول ـ رحمه الله ـ: «احفظ عني الناس ثلاث: رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، ولو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فيترك حديثه»[2].

ثم نجد الإمام مسلم بن الحجاج اقتفى هذا الأثر، وصرح بهذا الأمر في مقدمة صحيحه حيث قسم الرواة إلى ثلاث طبقات، يبدأ بتخريج أحاديث الطبقة الأولى في الأصول، ثم يثني بأحاديث الطبقة الثانية في الشواهد والمتابعات، ولا يعرج على أحاديث الطبقة الثالثة ولا يخرج لهم شيئاً، وقد بيَّن أن القسم الأول هم ممن وصفوا بالحفظ والإتقان «بأن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا»[3].

---

(١) ميزان الاعتدال: ٤/٤٨٢.

(٢) الكامل: ١/١٦٦، والكفاية: ص ١٧٤.

(٣) مقدمة صحيح مسلم: ص ٥.

والقسم الثاني وهم ليسوا موصوفين بالحفظ والإتقان كالصنف المتقدم، ومع ذلك، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سُليم، وأضرابهم من حمَّال الآثار، ونقال الأخبار(١).

وأما القسم الثالث: منهم من كانوا عند أهل الحديث متهمين، أو عند الأكثر منهم، وكذلك من الغالب على حديثه المنكر والغلط(٢).

وأما الإمام أحمد فلا أجد له نصاً صريحاً في ترتيب الرواة، ولكن يمكن أن نستشف من كلامه أنه يرى أن الرواة على ثلاث مراتب إجمالاً: من يحتج به، ومن يعتبر به، ومن يترك حديثه، ويطرح فلا يحتج به ولا يعتبر، فمن ذلك قوله في صالح بن نبهان مولى التوأمة ـ كما في رواية أبي داود ـ قال: «قلت لأحمد: هو مقارب الحديث؟ قال: أما أنا فاحتملته وأروي عنه، وأما أن يقوم موضع الحجة فلا»(٣).

وقوله في عمر بن شعيب: ـ كما في رواية الميموني ـ قال: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: عمر بن شعيب له أشياء مناكير إنما نكتب حديثه نعتبره فأما أن يكون حجة فلا»(٤).

كما نجد أنه وصف رواة كثيرين بأن حديثهم متروك أو مطروح، أو منكر أو غير ذلك من العبارات الدالة على عدم الاعتداد برواياتهم واطراحها جملة وتفصيلاً، وعليه يمكن أن نوزع الألفاظ الواردة عن الإمام أحمد على هذه المراتب الثلاث وكل هذه الألفاظ قد سبق في المطلبين الأولين:

---

(١) انظر المصدر نفسه.

(٢) انظر المقدمة: ص ٧.

(٣) سؤالاته: (١٥٩).

(٤) ضعفاء العقيلي: (١٢٨٠).

المرتبة الأولى

وهي مرتبة الاحتجاج وتشمل الرواة الذين يحتج بحديثهم، ويعمل به، وهم على مراتب متباينة من حيث الضبط والإتقان وترد فيها عبارات كثيرة يمكن أن نصنفها إلى طبقات مختلفة:

أ ـ أعلم الناس، كان ثقة وزيادة، هو ثبت في حديثه جدًّا، كان يعدُّ من الحفاظ، ما كان أتقنه للحديث، متقن عجب، نسيج وحده، كان أمة وحده، يستسقى بحديثه، هو إمام، من أئمة المسلمين، من معادن الصدق، مثل فلان يسأل عنه، أمير المؤمنين، لا أعرف له نظيراً، حديثه شفاء، شيخ الإسلام.

ب ـ ثقة ثقة ثبت، ثبت ثقة، ثقة ثبت الحديث، ثقة ثقة ثبت وهو صالح الحديث، ثقة ثبت ثبت الحديث، ثقة ثقة ثبت أثبت من فلان، ثقة ثقة من الثقات، بخ ثقة ثقة، بخ ثقة من الثقات.

ج ـ ثقة، ثقة في الحديث، ثبت في الحديث، كان ذا ثبت، صحيح الحديث، في حديث فلان متقن، ثقة من خيار عباد الله الصالحين، ثقة مأمون، ثقة معروف، بخ ثقة، بخ ثقة من الثقات، مستقيم الحديث.

د ـ صدوق ثقة، كان صدوقاً، صدوق، صالح الحديث صدوق، صالح الحديث صدوق، مستور ثقة ليس به بأس، ليس به بأس صالح الحديث، ثقة ليس به بأس، ثقة لم يكن به بأس، لا بأس به رجل صالح، ثقة لم يكن به بأس، شيخ ثقة، شيخ ثقة ليس به بأس، شيخ ثقة مأمون، لا بأس به، ليس به بأس، ما أرى به بأس، بخ من أصحاب الحديث ليس به بأس، حسن الحديث.

هـ ـ صالح أرجو أن يكون ثقة، أرجو أن يكون ثقة، ما أراه إلاَّ كان صدوقاً، يقع في قلبي أنه صدوق، أرجو أن يكون لا بأس به، أرجو أن يكون ثقة صالح الحديث، حديثه حديث أهل الصدق.

المرتبة الثانية

وهم من يكتب حديثهم ولا يحتج به، لكن ينظر فيه ويعتبر به في المتابعات والشواهد، وتشمل ألفاظاً كثيرة وهي متباينة في الدرجة، نذكر منها بعضاً ومرتبة حسب قوتها.

أ ـ صالح الحديث، حديثه مقارب، أرجو أن يكون صالح الحديث، ما أعلم إلاَّ خيراً، ما أعلم إلاَّ خيراً أحاديثه أحاديث مقاربة.

ب ـ صالح، معروف، مشهور، رجل صالح، حسن الهيئة، رجل صالح ما نفق في الحديث إلاَّ بالصلاح لأنه كثير الخطأ.

ج ـ ضعيف الحديث، في حديثه بعض الضعف، في حديثه شيء، في حديث فلان يخطئ، في حديث فلان ضعيف، ليس هو بذاك في الحديث، ليس بذاك، ليس هو بذاك، أخشى أن يكون ضعيف الحديث زعموا أنه ضعيف الحديث، ليس هو بقوي في الحديث، هو كذا وكذا، اختلط، تغير، روى أحاديث مناكير، ليس هو بمحكم الحديث، لم يكن من النقد الجيد، شيخ ضعيف الحديث، حديثه حديث ضعيف، ليس حديثه حديثاً مستقيماً.

د ـ مجهول، لا يعرف، لا أعرفه، رجل مجهول.

المرتبة الثالثة:

من يترك حديثهم، فلا يحتج بهم ولا يعتبر، لكثرة خطأهم أو لاتهامهم، وهو على درجات:

أ ـ ضعيف جدا، أحاديثه مضطربة، لم يكن بشيء حديثه حديث ضعيف، ضعيف الحديث ليس بشيء، مجهول ليس بشيء، ضعيف الحديث مضطرب، ليس بذاك مضطرب، شبه الريح، أحاديثه كلها حلم.

ب ـ منكر الحديث، تركت حديثه، متروك الحديث، لا يروى عنه، لا أروي عنه، مطروح الحديث، ترك الناس حديثه، ليس بشيء متروك الحديث، نسيج متروك، ليس هو من عيالنا، ليس ينشرح له الصدر، ما يستأهل أن تحدث عنه، لا يكتب حديثه ضعيف الحديث.

ج ـ كذاب، ما أرى هذا إلاَّ كذاباً، يضع الحديث، كذاب خبيث يضع الحديث ويكذب، ليس بشيء يضع الحديث، كان كذاباً يضع الحديث.

د ـ من أكذب الناس.

وبعد سرد هذه المراتب عند الإمام أحمد نخلص إلى جملة من الملحوظات :

الأولى : إن هذا الترتيب لهذه الألفاظ هو ترتيب اجتهادي عام لأن كثيراً من الألفاظ تختلف دلالتها ومرتبتها باعتبار الراوي الذي أطلقت عليه ومراعاة للمناسبة التي صدرت فيها، فلفظة ثقة قد ترد للدلالة على صدق الراوي وعدم تعمده للكذب مما يلحقه بأدنى درجات التوثيق، وقد ترد للدلالة على كمال الضبط والإتقان، وكذلك القول بالنسبة للفظة صدوق، ولا بأس به، ونحوهما.

الثانية: نلحظ أن كل مرتبة من المراتب الثلاث يندرج ضمنها مراتب شتى، لأن الثقات درجات والضعفاء أيضاً درجات والمتروكين دركات.

الثالثة: إن أهل الحديث بدأ من الإمام ابن أبي حاتم الرازي توسعوا في ذكر طبقات الرواة ومراتبهم فقسم الثقات إلى أربع مراتب وكذلك الضعفاء إلى أربع مراتب(١). وقسمهم العراقي والذهبي إلى خمس، ثم

---

(١) انظر: الجرح والتعديل: ٣٧/١.

قسمهم ابن حجر ومن بعده إلى ست مراتب للثقات ومثلها للضعفاء[1].

وليس ثمة تعارض بين صنيع المتقدمين والمتأخرين لأن تقسيم المتأخرين فيه مزيد من التدقيق وضبط للمراتب المتداخلة، فالمتقدمون أشاروا إلى أصوله، والمتأخرون فرعوا فصوله، لأن هذه المراتب لا تخرج عن الأحكام الثلاثة التي قسم إليها المتقدمون الرواة، وهي الاحتجاج والاعتبار والترك.

الرابعة: وضع لفظة أو عبارة في مرتبة، أو أخرى هو أمر اجتهادي، وحكم عام لذا ينبغي النظر في إطلاق كل إمام ومعرفة اصطلاحاته من خلال سبر أحكامه على الرواة من الناحية النظرية ثم تتبع كيفية تخريجه لأحاديث أولئك الرواة في مصنفاته إذا كان من أصحاب المصنفات التي تشترط الصحة أو القبول كالصحاح والسنن والمسانيد فإن أصحاب الحديث قد أجمعوا على أن المتروك والمتهم لا يروى عنه شيء والقيام بهذا العمل من الأمور المهمة التي ينبغي أن يعنى بها الباحثون، وقد ظهرت في هذا المجال أبحاث ورسائل علمية قيمة من أحسنها في نظري «منهج الحافظ ابن عبدالبر في الجرح والتعديل من خلال كتابه: التمهيد» لأستاذنا الدكتور محمد عبد النبي ـ حفظه الله ـ و«الإمام ابن حبان ومنهجه في كتابه: الثقات» لعداب الحمش فمثل هذه الدراسات قامت على الاستقراء الشامل مع الجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، ثم استخلاص النتائج الدقيقة لكل لفظة وعبارة.

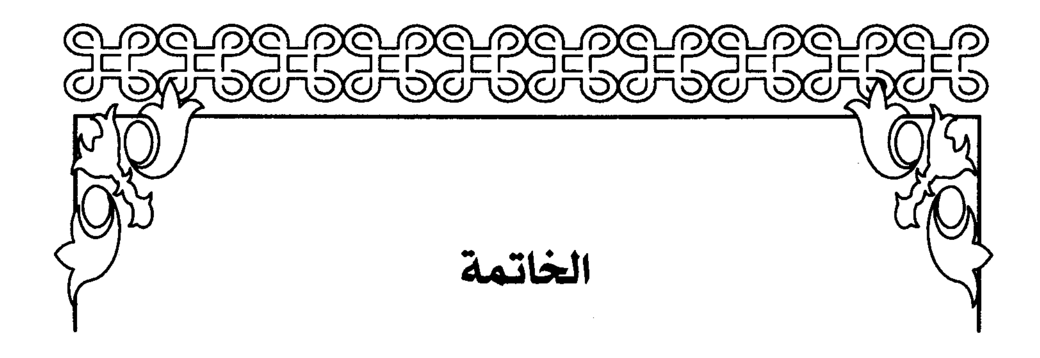
الخامسة: عند تأمل ألفاظ الجرح والتعديل الواردة عن الإمام أحمد نلحظ أن جلها كان مركزاً على الضبط، من حيث وجوده وكماله أو ما يخل به ويذهبه، وأما ما يتعلق بالعدالة فهي ألفاظ قليلة كتلك المتعلقة بصلاح الراوي وديانته ولعل المرجع في ذلك إلى أن العدالة الظاهرة أمر سهل

---

(١) انظر: التقييد والإيضاح: ص١٣٣، وفتح المغيث للسخاوي: ١/٣٩٠ وما بعدها، ومقدمة التقريب: ص ١٤ ـ ١٥، ونزهة النظر: ص٨٧ ـ ٨٨ وتدريب الراوي: ١/١٨٦ ـ ١٨٩ وغيرها.

ملاحظته وإدراكه فيشترك فيه العالم الناقد وغيره، وأما الضبط والحفظ فلا يدركه إلا الجهابذة النقاد من خلال تتبع المرويات ونقدها وهذه هي وظيفة علم التعليل، وهذا مما يؤكد مدى ارتباط هذين العلمين. فعلم العلل هو الأساس والقاعدة وعلم الجرح والتعديل هو الثمرة والنتيجة.





الخاتمة

بعد هذا التطواف الواسع في أرجاء هذا البحث وجنباته، نقول: هذا جُهد المقل، وبضاعة العاجز، وأرى من الواجب العلمي عليَّ أن أثبت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة، التي نحسب أننا بذلنا فيها الوسع، واستفرغنا الجهد، وفوق كل ذي علم عليم، والنقصان من شيمة الإنسان، والله المستعان.

أولاً: أصالة النقد الحديثي للرواة والمرويات، فهو عميق الجذور، ممتد الفروع، يانع الثمرات، يبدأ من عهد الصحابة الكرام، إلى كبار الأئمة مروراً بالتابعين وأتباعهم، وما الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ إلاَّ حلقة في هذه السلسلة المباركة.

ثانياً: عبقرية الإمام أحمد، واتساعه في الرواية، وتفننه في علوم الشرع وكثرة شيوخه ومصنفاته وتلاميذه ونُبل مواقفه مما بوَّأه الإمامة في الدين دون منازعة.

ثالثاً: كثرة كتب الإمام أحمد وتنوعها مما يجعل عملية حصرها والتعريف بها عملاً علمياً بذاته، ولقد خلص البحث إلى أن هناك كتباً في نسبتها إلى الإمام أحمد نظر، إما لأن الكتاب واحد وذكر بأسماء متعددة، وإما لأنها أجزاء من كتاب كبير استلت منه، ووجدت متفرقة في مراكز المخطوطات، أو لأن الأدلة والواقع لا يثبتان نسبتها إلى الإمام أحمد.

رابعاً: أهمية كتاب العلل ومعرفة الرجال لاعتبارات شتى: أولاً: لأن

مؤلفه أحد الأئمة النقاد، وثانياً: لكونه من أقدم المصادر في العلل والجرح والتعديل ومن هنا كان مورداً أساسياً في كل الكتب التي جاءت بعده، وثالثاً: لشموليته واستيعابه كل أنواع علوم الحديث، ولهذا فالكتاب يحتاج إلى مزيد من العناية تحقيقاً وتحليلاً ودراسة وما قمت به ما هو إلاَّ جزء يسير من جوانب كثيرة في انتظار الباحثين والدارسين.

خامساً: إن العلة عند الإمام أحمد هي كل خطأ يُلزَقُ بالراوي، سواء أكان ضعيفاً أم ثقة، وسواء كان في السند أم المتن، وهذا من خلال تطبيقاته الكثيرة في كتابه «العلل ومعرفة الرجال».

سادساً: اتساع أجناس العلل وكثرتها عند الإمام أحمد، وقد استطعنا بفضل الله أن نضيف إلى الأجناس العشرة التي ذكرها الحاكم ـ واقتصرت عليها الكثير من الكتب في علوم الحديث قديماً وحديثاً ـ أجناساً أخرى كثيرة مما يتعلق بالأسانيد أو المتون مما كانت فيه العلة خفية أو ظاهرة.

سابعاً: إن مصطلحات التعليل عند الإمام أحمد كثيرة ومتداخلة ولكل مصطلح منها دلالته الخاصة، كما تختلف من حيث الاستعمال قلة وكثرة، ولكنها جميع تلتقي في نقطة واحدة، وتخدم غرضاً واحداً، هو الإبانة عن علة خفية أو ظاهرة في الحديث، فليس بين هذه المصطلحات تناقض أو تباين، وأقصى ما يكون بينها شيء من التداخل والاشتراك بحيث يدل بعضها على العلة عموماً، بينما يحدد البعض الآخر منها نوع العلة وجنسها بدقة، وهذا يدعونا إلى ضرورة النظر والتعامل مع هذه المصطلحات تعاملاً موضوعياً، يوثق الصلة بينها، ولا يعمق التباين والانفصال الذي فرضته في يوم ما ضرورة التأليف والتصنيف.

ثامناً: يمكن أن نميز نوعين من مصطلحات التعليل عند الإمام أحمد: فنوع يشير إلى العلة دون تحديد نوعها وجنسها، كمصطلح المنكر، والخطأ والوهم والباطل والموضوع، ـ في بعض الأحيان ـ والضعف ـ في بعض استعمالاته ـ ولا أعرفه ولا أصل له، ولا يصح وليس بشيء ونحوها. كما بيّنا أن الإمام أحمد لا يطلق النكارة على مطلق التفرد كما هو شائع عند

الكثيرين فهو لا يخرج في استعمالها عما هو معروف عند النقاد.

تاسعاً: يستعمل الإمام أحمد ألفاظاً ومصطلحات خاصة للدلالة على تفرد الراوي بالحديث، كالغرابة والشذوذ، والاستحسان، والتفرد ونحوها، ومنها ما يحمل في طياته تعليلاً، ومنها ما هو مجرد وصف للحال، وبيان للواقع، دون تعرض حال للرواية، صحة وتعليلاً، والقرائن هي الفيصل، والحكم في ذلك.

عاشراً: تنوع عبارات التضعيف وتعدد مدلولاتها عند الإمام أحمد، فهو يطلقها على الأحاديث التي فيها ضعف منجبر بسبب سوء حفظ أو جهالة، كما يطلقها على الأوهام والأخطاء التي لا ينجبر بتعدد الخارج، واختلاف الروايات، وكثرة الطرق.

حادي عشر: إن الإمام أحمد يفرق بين الرواية عن الضعفاء والكتابة عنهم، فالكتابة أعم وأوسع، فلا يروي إلاَّ عمن يحتمل، ويتجنب الرواية عن المتهم والمتروك فلا يكتب عنهم إلاَّ على سبيل المعرفة.

ثاني عشر: إن ما يشاع من أن الإمام أحمد يعمل بالضعيف مطلقاً في الأحكام لا أساس له من الصحة، وأما في فضائل الأعمال فإنه يقيده بقيد مهم وهو كون الضعف ليس من قبيل المعلول والخطأ، إضافة إلى كون الضعيف غير متهم ولا متروك.

ثالث عشر: إن تقوية الأحاديث عند الإمام أحمد تتميز بالدقة البالغة، والاحتياط الشديد، وقد أثبتنا أن الإمام أحمد يأخذ بمبدأ تقوية الحديث المرفوع بالموقوف، لكن إذا كان الضعف محتملاً، وكانت الموقوفات صحيحة وكثيرة وليس بينها اضطراب واختلاف. وهذا خلافاً لمن يرى أن النقاد لا يذهبون إلى تقوية المرفوع بالموقوف مطلقاً أو لمن يذهب إليه مطلقاً.

رابع عشر: إن التعليل عند الإمام أحمد قائم على الحفظ والاستيعاب والمعرفة بالرواة والمرويات، ومن ثم فهو يستند إلى قرائن تفيد غلبة الظن الذي تقوم به الحجة عند الجمهور.

خامس عشر: أهمية التفرد والمخالفة عند الإمام أحمد وغيره من النقاد في معرفة علل الحديث وأوهام الرواي، مع انضمام القرائن المختلفة التي تؤكد العلة أو تلغيها ولقد ساهمنا في هذ البحث في دراسة الكثير من هذه القرائن والتمثيل لها من صنيع الإمام أحمد.

سادس عشر: يعد سلوك الجادة، وعدم وجود الحديث في أصول الراوي والاختلاط، من أهم قرائن التعليل الإسنادية عند الإمام أحمد. كما يعتبر معارضة الرواية للأصول الثلاثة (القرآن والسنة المشهورة والإجماع) وكون الكلام لا يشبه كلام من نسب إليه، أو كون الراوي يروي ما يخالف رأيه، أو ثبوت خلاف ما روي عنه، من أبرز قرائن التعليل في المتون، وهذا كله يؤكد أن عملية النقد والتعليل عند المحدثين لا تقتصر على الأسانيد فحسب بل تشمل الأسانيد والمتون معاً.

سابع عشر: أهمية المتابعات ـ عند الإمام أحمد ـ في دفع التفرد المتوهم من بعض الرواة، ومن ثم تصحيح ما رووه أو الترجيح بين الروايات المختلفة للحديث الواحد.

ثامن عشر: من أهم القرائن المستعملة في الترجيح عند الإمام أحمد: الترجيح للرواية الموافقة لأصول الشيخ، والترجيح بالأحفظية، والترجيح بكثرة العدد، والترجيح بالملازمة للشيخ والمعرفة بحديثه.

تاسع عشر: عملية التعليل عملية مركبة من كل ما سبق فلا يمكن الفصل بين النظر في دلائل العلة، أو قرائن التعليل والترجيح، أو المتابعات، إلا من الناحية النظرية فحسب، أما من حيث الممارسة والتطبيق فكل ذلك مترابط ترابطاً موضوعياً ووظيفياً لا يتأى معه فصل.

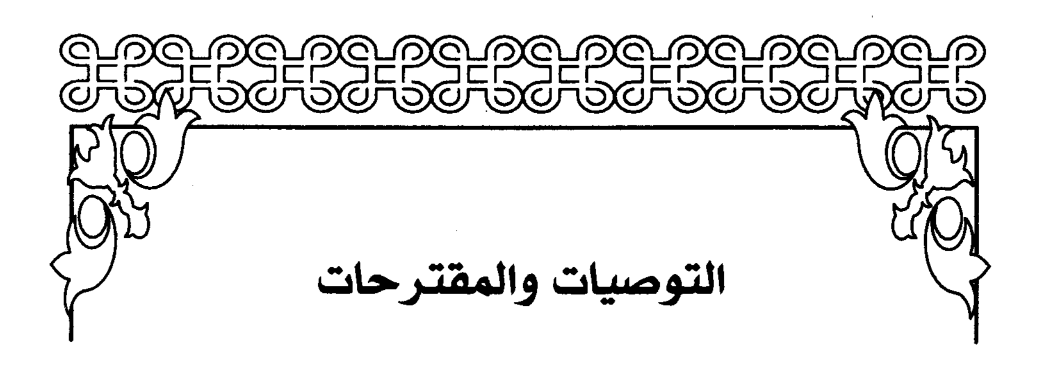
عشرين: أبرز البحث أهمية التعليل في معرفة مراتب الرواة جرحاً وتعديلاً، وكشف عن العلاقة المتينة بين هذين العلمين.

واحداً وعشرين: تميز كلام الإمام أحمد في الرواة جرحاً وتعديلاً ـ بالدقة العلمية، والأمانة التامة، والخبرة الواسعة بالرواة ومروياتهم، والعدل والإنصاف.

ثانياً وعشرين: إن أغلب الألفاظ المستعملة عند الإمام أحمد في الكلام على الرواة على كثرتها هي نتيجة لسبر مروياتهم، والحكم عليها صحة وتعديلاً، وإن مراتب الرواة لا تخرج عن اعتبار حديث الراوي صحيحاً ومحتجاً به إذا تبين صوابه، أو اعتباره منكراً ومعلولاً إذا تبين خطؤه، أو اعتباره ضعيفاً إذا لم يتبين خطأه ولا صوابه، وكل هذا منوط بالنظر في حديثه ومعارضته بأحاديث غيره من الثقات.

ولا أكون مبالغاً إن قلت: إن جل علوم الحديث ومصطلحاته هي ثمرة لتطبيق قواعد التعليل والتصحيح، ومن ثم فعلم العلل هو المدخل الصحيح لفهم هذا العلم واصطلاحات أصحابه. وهو الأرضية لتدريسه أو تلقينه تلقيناً سليماً يحقق الغرض المنشود من علوم الحديث.





التوصيات والمقترحات

لعل من المفيد أن أضع بين يدي الباحثين والمهتمين بالسنة وعلومها جملة من التوصيات والمقترحات التي أوحت بها طول المدة في التعامل مع كتب العلل والرجال من خلال هذا البحث وغيره.

أولاً: الاستمرار في مثل هذه الدراسات التي تعنى بجهود الأئمة النقاد المتقدمين لتحليل كتبهم، والتعرف على مناهجهم، أو جمع أقوالهم وآرائهم في علوم الحديث ـ نظرياً وتطبيقياً ـ من خلال الاستقراء الشامل والتحليل العميق الذي يتوخى التدقيق في البحث ويبتعد عن العمومية والسطحية، ولا شك أن لمثل هذه البحوث والدراسات أهمية بالغة في التعامل الصحيح مع السنة، نقداً وفقهاً.

ثانياً: لفت اهتمام الباحثين إلى الأهمية البالغة لنشر المخطوطات النادرة والنصوص العزيزة في النقد الحديثي، أو إعادة نشر ما تم نشره وتحقيقه من طبعات قديمة اعتورها كثير من السقط والتصحيف كالعلل برواياته المختلفة للإمام أحمد وعلل ابن أبي حاتم الرازي وعلل ابن المديني وغيرها، وهذا باعتماد الأصول الخطية بعناية أهل الاختصاص.

ثالثاً: العناية بجمع أقوال النقاد من الأئمة المتقدمين مما تناثر في بطون كتب العلل والرجال وعلوم الحديث من قواعد حديثية، وإشارات دقيقة، وتصنيفها على الأبواب مما يسد نقصاً ملحوظاً في كتب علوم

الحديث ومصطلحه، ويكون عوناً كبيراً لطلاب هذا العلم على ترسُّم خطى الأئمة في نقدهم، وفهم كلامهم، وتحليل كتبهم.

رابعاً: الاهتمام بجمع أحكام الأئمة وكلامهم حول الأحاديث، وتصنيفها تصنيفاً موضوعياً من أجل موسوعة شاملة في علل الحديث حتى يسهل الوقوف على أحكام الأئمة على كل حديث في موضع واحد، مما يستغرق وقتاً كبيراً، وصبراً جميلاً، وهذا العمل الكبير يحتاج إلى سنين طويلة وتظافر الجهود ولبناته الأولى هو القيام بجمع موسوعة خاصة لكل إمام، تجمع ما تفرق في بطون الكتب والروايات في أحكامه على الأحاديث وتصنيفها تصنيفاً موضوعياً مذيلاً بالفهارس المتنوعة وقد عانينا من تفرق أقوال الإمام أحمد في الروايات المختلفة وضياع الكثير منها، ولاحظنا اشتمال كثير من الكتب في الفقه والتوحيد والرقائق على نقل كلامه وأحكامه على الأحاديث وخاصة كتب الحنابلة كابن قدامة وابن تيمية وابن القيم وابن رجب، وقد تجمع لدي عشرات بل مئات النصوص في ذلك، والعمل ما يزال يحتاج إلى مزيد من الجرد للمطولات والتتبع نسأل المولى التوفيق إلى جمع ذلك كله في موسوعة للإمام أحمد في علل الحديث، ـ إنه ولي ذلك والقادر عليه ـ ونحن ندعوا الباحثين إلى القيام بمثل هذه المشاريع العلمية في أبحاث أكاديمية أو فرق بحث لما لها من الأهمية البالغة في استرجاع كثير من الكنوز المفقودة، وإحياء كثير من الكتب المندثرة.

خامساً: إن الإمام أحمد أو غيره من الأئمة الذين بحثُوا في جوانب من علمهم الغزير، لا يبرر هذا العزوف عن البحث فيهم بل لا بد من بحث جوانب أخرى لم تبحث، أو تعميق ما بحث ودرس انطلاقاً مما هو موجود، فعلى سبيل المثال قد تناول بحثي المتواضع منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل، وهذا لا يغطي إلاَّ جانباً يسيراً جدًّا ـ هذا إن سلم من الثغرات والنقائص وهي لا محالة موجودة ـ وتبقى جوانب أخرى كثيرة تحتاج إلى الدراسة المعمقة: كدراسة آرائه في علوم الحديث ـ نظرياً وتطبيقياً ـ من خلال ما تناثر من أقواله ونصوصه في بطون كتب المصطلح وعلوم الحديث المسندة وهي كثيرة جدًّا، ففي الكفاية وحدها

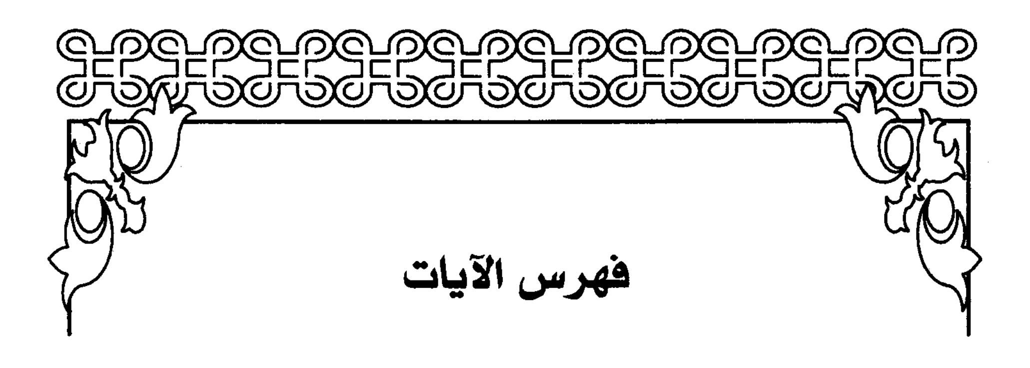
قرابة الستين نصاً، ثم مقارنة هذه الآراء بصنيعه في «علله» و«مسنده».

ودراسة منهجه وألفاظه في الجرح والتعديل، ودراسة الرواة الذين اختلف فيهم قوله والرواة المجهولين عنده، ودراسة الرواة الذين سكت عليهم، ودراسة الرواة الذين انفرد بتوثيقهم أو تجريحهم، ودراسة فقه الحديث عنده، وغيرها من القضايا التي تحتاج إلى بحوث متخصصة وباحثين مؤهلين ومثل هذا يقال بالنسبة للأئمة الآخرين، فكم ترك الأول للآخر.

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلاَّ أنت، أستغفرك وأتوب إليك وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.



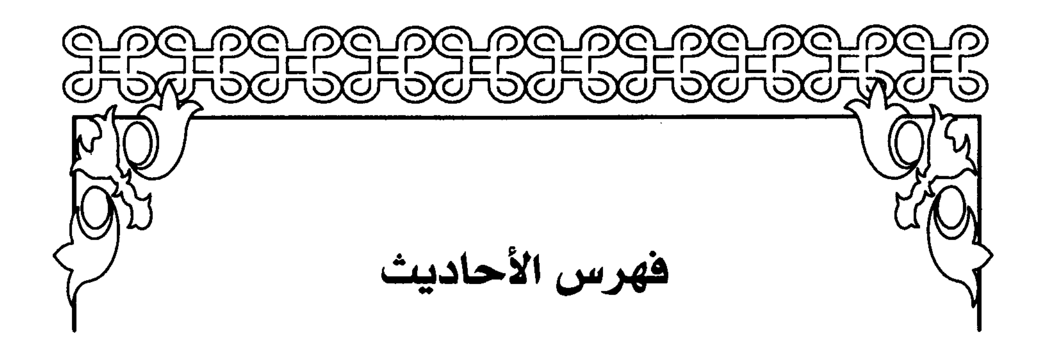
الفهارس العامة



فهرس الآيات

الآية	السورة	الصفحة
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ﴾	البقرة	٢٣
﴿فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾	البقرة	٣٥٨
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾	آل عمران	٩
﴿وَتِلۡكَ ٱلۡأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيۡنَ ٱلنَّاسِ﴾	آل عمران	٣٠١
﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ﴾	آل عمران	٢٣
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ﴾	النساء	٩
﴿إِلَّا خَطَـٔٗا﴾	النساء	٣٢٤
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾	المائدة	٥٠٨
﴿وَيَعۡلَمُ مَا جَرَحۡتُم بِٱلنَّهَارِ﴾	الأنعام	٧٥٣
﴿مُكَآءٗ وَتَصۡدِيَةٗ﴾	الأنفال	٢٣٩ و٥٥٨
﴿فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ﴾	التوبة	٢٧
﴿وَجَآءَ إِخۡوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُواْ عَلَيۡهِ﴾	يوسف	٢٦٣
﴿فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴿٦١﴾﴾	الحجر	٢٦٣
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾﴾	الأحزاب	٩
﴿وَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٞ فِيمَآ أَخۡطَأۡتُم بِهِۦ﴾	الأحزاب	٣٢٥
﴿وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلًا أَصۡحَٰبَ ٱلۡقَرۡيَةِ﴾	يس	٥٤٥
﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡبَغۡيُ هُمۡ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾﴾	الشورى	٦١٥
﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجۡتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾	الجاثية	٥٧٣
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ﴾	الحجرات	٢٥





فهرس الأحاديث

لا

م



ن

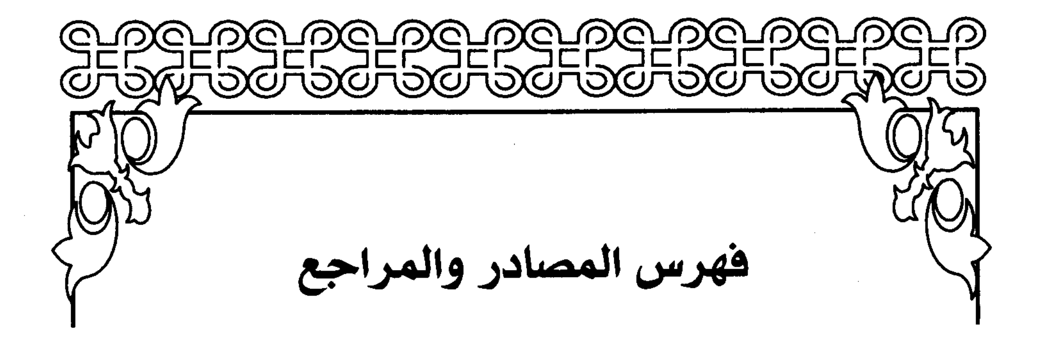
و

ي





فهرس الأعلام المترجم لهم



فهرس المصادر والمراجع

١ ـ **ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال**: د. زهير عثمان علي نور، ـ ط١ ـ مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢ ـ **اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية**: ابن قيم الجوزية تحقيق: فواز زمرلي ـ ط١ ـ دار الكتاب العربي ت ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٣ ـ **أحاديث القصاص**: تقي الدين أحمد بن تيمية، دراسة وتحقيق: أحمد عبدالله باجور، الدار المصرية، القاهرة ١٩٩٣م.

٤ ـ **أحوال الرجال**: أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: السيد صبحي السامرائي، ـ ط١ ـ مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٥ ـ **اختصار علوم الحديث**: عماد الدين ابن كثير، (مطبوع مع شرحه الباعث الحثيث)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٦ ـ **الاختلاف في اللفظ**: ابن قتيبة الدينوري، راجعه وعلق عليه: محمد زاهد الكوثري، ط مكتبة القدس، ١٣٤٩هـ.

٧ ـ **آداب البحث والمناظرة**: محمد الأمين الشنقيطي، دار ابن تيمية للطباعة والنشر، القاهرة، (دت).

٨ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: الخليل بن عبدالله بن الخليل الخليلي القزويني، ضبطه الشيخ عامر حيدر، ـ دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٩ ـ **الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات**: طارق بن عوض الله بن محمد ـ ط١ ـ الناشر مكتبة ابن تيمية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٨م.

١٠ ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**: محمد ناصر الدين الألباني، ـ ط٢ ـ المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١١ ـ **أساس البلاغة**: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ـ تحقيق: عبدالرحيم محمود، نشر دار المعرفة بيروت، (دت).

١٢ ـ **أسباب اختلاف المحدثين**: خلدون الأحدب ـ ط١ ـ الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٣ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**: ابن عبدالبر النمري القرطبي (مطبوع مع الإصابة في تمييز الصحابة) دار الكتاب العربي، بيروت، (دت).

١٤ ـ **أسد الغابة في معرفة الصحابة**: أبو الحسن علي بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير، دار الشعب، مصر.

١٥ ـ **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**: نور الدين علي بن محمد بن سلطان ملاَّ علي القاري، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، ـ ط٢ ـ المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.

١٦ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**: شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربي، بيروت، (دت).

١٧ ـ **أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني**: أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: محمود محمد حسن نصار ومن معه، دار الكتب العلمية، بيروت

١٨ ـ **إعلام الموقعين عن رب العالمين**: ابن قيم الجوزية، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (دت).

١٩ ـ **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**: شمس الدين السخاوي، دار الكتاب العربي، بيروت (دت).

٢٠ ـ **إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان**: ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، (دت).

٢١ ـ **الاغتباط بمن رمي بالاختلاط**: برهان الدين سبط بن العجمي ـ ط٢ ـ الدار العلمية دلهي الهند ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٢ ـ **الاقتراح في بيان الاصطلاح**: ابن دقيق العيد، تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية.

٢٣ ـ **الإمام ابن المديني ومنهجه في نقد الرجال**: إكرام الله إمداد الحق ـ ط١ ـ دار البشائر الإسلامية، بيروت لبنان، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٣م.

٢٤ ـ **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**: د نور الدين عتر، ـ ط٢ ـ مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٥ ـ **إنباء الرواة على أنباء النحاة**: علي بن يوسف القفطي: تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٠ ـ ١٩٧٣م.
٢٦ ـ **الأنساب**: أبو سعد السمعاني ـ ط١ ـ دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الهند، ١٩٣١م.
٢٧ ـ **الأوسط**: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: صغير محمد حنيف ـ ط١ ـ دار طيبة الرياض، ١٤٠٥هـ.
٢٨ ـ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**: أحمد محمد شاكر ـ ط١ ـ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.
٢٩ ـ **بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم**: تحقيق وتعليق: د. وصي الله بن محمد عباس، ـ ط١ ـ دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
٣٠ ـ **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**: د. أكرم ضياء العمري، ـ ط٤ ـ مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣١ ـ **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**: علاء الدين الكسائي، ـ ط٢ ـ دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٢م.
٣٢ ـ **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**: محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، ـ ط ٥ ـ نشر مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده مصر ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٣٣ ـ **براءة الذمة بنصرة السنة، الدفاع السني عن الألباني والجواب عن شبه صاحب التعريف**: عمرو عبدالمنعم سليم ـ ط١ ـ دار الضياء، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٣٤ ـ **بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام**: شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني، صححه وعلق عليه وخرج أحاديثه: فواز زمرلي وإبراهيم محمد الجمل (مطبوع مع سبل السلام) ـ ط٥ ـ دار الكتاب العربي، ١٤١٠هـ/ ١٩٩١م.
٣٥ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**: مرتضى الزبيدي، مصورة دار مكتبة الحياة.
٣٦ ـ **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**: عبدالرحمن بن عمرو النحوي، تحقيق: شكر الله قوجاني، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق.
٣٧ ـ **تاريخ الأدب العربي**: كارل بروكلمان ـ ترجمة عبدالحليم النجار، دار المعارف بمصر.
٣٨ ـ **تاريخ الإسلام**: شمس الدين الذهبي ـ ط ٤ ـ مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٨٦م.
٣٩ ـ **تاريخ التراث العربي**: فؤاد سزكين، ـ ط١ ـ نشر جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٣هـ.

٤٠ ـ **التاريخ الصغير**: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: إبراهيم زايد، نشر دار الوعي بحلب، ودار التراث بالقاهرة ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

٤١ ـ **التاريخ الكبير**: محمد بن إسماعيل البخاري، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، (دت).

٤٢ ـ **تاريخ بغداد**: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٣ ـ **تاريخ دمشق**: الحافظ ابن عساكر الدمشقي، نشر مجمع اللغة العربية دمشق.

٤٤ ـ **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**: محمد بن عبدالله بن أحمد بن سليمان بن زَبْر الربعي، تحقيق: د. عبدالله أحمد سليمان الحمد ـ ط١ ـ دار العاصمة، الرياض ١٤١٠هـ.

٤٥ ـ **التتبع لما في الصحيحين (مطبوع مع التتبع)**: أبو الحسن الدارقطني، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، ـ ط١ ـ دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٤٦ ـ **تحرير تقريب التهذيب**: د. بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأرناؤوط ط١، مؤسسة الرسالة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧.

٤٧ ـ **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**: عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري، ـ ط٣ ـ (مصورة عن الطبعة الهندية) دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٤٨ ـ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزي، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، الدار القيمة، الهند ١٣٨٤هـ.

٤٩ ـ **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**: ولي الدين أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين أبي زرعة العراقي، ضبط نصه وعلق عليه: عبدالله نوارة ـ ط١ ـ مكتبة الرشد الرياض ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٥٠ ـ **التحقيق في أحاديث الخلاف**: أبو الفرج بن الجوزي، ـ ط١ ـ تحقيق: مسعد عبدالحميد محمد السعدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.

٥١ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، شرح ألفاظه وعلق عليه: أبو عبدالرحمن صلاح بن محمد بن عويضة ـ ط ١ ـ دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٥٢ ـ **تذكرة الحفاظ**: شمس الدين الذهبي، دار التراث العربي، بيروت، (دت).

٥٣ ـ **ترتيب المدارك**: القاضي عياض، تحقيق: أحمد سعيد أعراب وزملاؤه، طبعة وزارة الأوقاف، المغرب.

٥٤ ـ **الترغيب والترهيب**: أبو محمد زكي الدين عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري ـ حققه محمد محي الدين عبدالحميد ـ دار الفكر، بيروت.

٥٥ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اعتنى به وحققه: أيمن صالح شعبان ـ ط١ ـ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٥٦ ـ **التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف**: محمود سعيد ممدوح ـ ط١ ـ دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٥٧ ـ **تغليق التعليق**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ ط١ ـ المكتب الإسلامي، بيروت، ودار عمار، عمَّان ١٤٠٥هـ، حققه سعيد عبدالرحمن موسى القزقي.

٥٨ ـ **تفسير ابن جرير الطبري**: محمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٥٩ ـ **تفسير الجلالين**: جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي ـ المكتبة الشعبية بيروت.

٦٠ ـ **تفسير القرآن العظيم**: عماد الدين ابن كثير، ـ ط٢ ـ نشر دار ابن باديس، الجزائر ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٦١ ـ **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل**: عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، ـ ط١ ـ مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر أباد الدكن، الهند.

٦٢ ـ **تقريب التهذيب**: شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اعتنى به: عادل مرشد ـ ط١ ـ مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٦٣ ـ **تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف**: د. ربيع بن هادي عمير، ـ ط٢ ـ مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٦٤ ـ **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق في مقدمة ابن الصلاح**: زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي ـ ط ٢ ـ دار الحديث، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

٦٥ ـ **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير**: شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

٦٦ ـ **تلخيص كتاب الاستغاثة المعروف بالرد على البكري**: عبدالحليم ابن تيمية حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: أبو عبدالرحمن محمد بن علي عجَّال، مكتبة الغرباء الأثرية ـ ط١ ـ ١٤١٧هـ.

٦٧ ـ **تمام المنة في التعليق على فقه السنة**: محمد ناصر الدين الألباني ـ ط٣ ـ المكتبة الإسلامية، بعمان، ودار الراية بالرياض، ١٤٠٩هـ.

٦٨ - **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد**: ابن عبدالبر الأندلسي، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري، - ط ١ - المطبعة الملكية، الرباط، ١٣٨٣هـ.

٦٩ - **تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث**: علي بن علي بن محمد بن عمر ابن الديبع الشيباني، تحقيق: عثمان الخشت، دار الهدى عين مليلة الجزائر، (دت).

٧٠ - **التمييز**: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (مع منهج النقد عند المحدثين)، حققه: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر.

٧١ - **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**: أبو الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، وعبدالله الصديق، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨١م.

٧٢ - **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**: عبدالرحمن بن يحيي المعلمي اليماني، - ط٢ - تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، وزهير الشاويش، طبع المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٨٦م.

٧٣ - **تهذيب التهذيب**: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اعتنى به: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد - ط١ - مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٧٤ - **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: أبو الحجاج المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف - ط١ - مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٧٥ - **تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر**: هذبه ورتبه الشيخ عبدالقادر بدران، دار المسيرة، - ط٢ - ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٧٦ - **توثيق السنة في القرن الثاني الهجري، أسسه واتجاهاته**: د. رفعت فوزي عبدالمطلب، ط١، مكتبة الخانجي بمصر (دت).

٧٧ - **توجيه النظر إلى أصول الأثر**: طاهر بن صالح الدمشقي الجزائري، دار المعرفة، بيروت، (دت).

٧٨ - **توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار**: محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد - ط١ - مطبعة السعادة القاهرة، ١٣٦٦هـ.

٧٩ - **تيسير مصطلح الحديث**: د. محمود الطحان، دار رحاب للطباعة والنشر الجزائر (دت).

٨٠ - **الثقات**: أبو حاتم ابن حبان البستي، تحقيق: محمد شرف الدين أحمد، دار الفكر بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٨١ - **جامع الأصول في أحاديث الرسول**: مجدالدين أبو السعادات ابن الأثير الجزري، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط - ط١ - دمشق ١٩٦٩م.

٨٢ ـ **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**: صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، ـ ط٢ ـ عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٨٣ ـ **الجامع الصحيح**: محمد بن إسماعيل البخاري: رقمه محمد ديب البغا ـ ط٣ ـ دار ابن كثير بيروت ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م

٨٤ ـ **الجامع الصحيح**: محمد بن إسماعيل البخاري، (مطبوع مع شرحه فتح الباري)، رقمه محمد فؤاد عبدالباقي، ط دار الريان للتراث القاهرة.

٨٥ ـ **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم**: أبو الفرج زين الدين بن رجب الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، ط دار الهدى عين المليلة الجزائر (دت).

٨٦ ـ **جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله**: يوسف بن عبدالبر القرطبي ـ دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

٨٧ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، نشر مكتبة الرياض ١٤٠٣هـ.

٨٨ ـ **الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين**: د. محمد الطاهر الجوابي، الدار العربية للكتاب تونس، ١٩٩٧م.

٨٩ ـ **الجرح والتعديل**: عبدالرحمن بن أبي حاتم الراوي ـ ط١ ـ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند.

٩٠ ـ **جمهرة أنساب العرب**: ابن حزم الأندلسي، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف ١٩٦٢م.

٩١ ـ **الجوهر النقي في الرد على البيهقي**: (مطبوع مع السنن الكبرى للبيهقي) ـ ط١ ـ مجلس دار المعارف النظامية حيدر آباد الدكن الهند ١٣٤٤هـ.

٩٢ ـ **الحديث المعلول قواعد وضوابط**: د. حمزة عبدالله المليباري، ط١ ـ دار الهدى عين مليلة الجزائر، (دت).

٩٣ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، ط ٤، دار الكتاب العربي بيروت، ١٤٠٥هـ.

٩٤ ـ **خصائص مسند أحمد**: محمد بن عمر بن أحمد، أبو موسى المديني، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (مطبوع مع مقدمة المسند).

٩٥ ـ **خلاصة البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**: سراج الدين عمر بن علي بن الملقن، حققه: حمدي عبدالمجيد السلفي ـ ط١ ـ مكتبة الرشد الرياض.

٩٦ ـ **درء تعارض العقل والنقل**: تقي الدين عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: د. رشاد سالم مكرم.

٩٧ ـ **دراسات تاريخية**: د. أكرم ضياء العمري ـ ط١ ـ المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي، المدينة المنورة، **١٤٠٣هـ/١٩٨٣م**.

٩٨ ـ **دراسة الأسانيد**: د عبدالعزيز العثيم وعطاء بن عبدالغفار السندي ـ ط١ ـ أضواء السلف، الرياض **١٤١٩هـ/١٩٩٩م**.

٩٩ ـ **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**: شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني، دار المعرفة، بيروت، (دت).

١٠٠ ـ **درة الغواص في أوهام الخواص**: الحريري، دار المثنى، بغداد.

١٠١ ـ **دلائل النبوة**: أبو بكر البيهقي، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، ـ ط٢ ـ بيروت، دار الفكر، **١٩٨٣م**.

١٠٢ ـ **الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد**: محمد ناصر الدين الألباني ـ ط١ ـ نشر دار الصديق السعودية، توزيع مؤسسة الرياض بيروت، **١٤٢٠هـ/١٩٩٩م**.

١٠٣ ـ **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**: شمس الدين الذهبي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة ـ ط٦ ـ دار المطبوعات الإسلامية، بيروت، **١٤١٩هـ/١٩٩٩م**.

١٠٤ ـ **الرحلة في طلب الحديث**: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، حققه وعلق عليه: د نور الدين عتر، ـ ط١ ـ دار الكتب العلمية، بيروت، **١٣٩٥هـ/١٩٧٥م** (دت).

١٠٥ ـ **رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه**: أبو داود سليمان بن الأشعث، حققها وعلق عليها وقدم لها: محمد الصباغ ـ ط٣ ـ المكتب الإسلامي بيروت، **١٤٠١هـ**.

١٠٦ ـ **الرسالة المستطرفة**: لبيان كتب السنة المشرفة: السيد محمد بن جعفر الكتاني، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

١٠٧ ـ **الرسالة**: محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر.

١٠٨ ـ **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**: أبو الحسنات محمد عبدالحي اللكنوي، حققه وخرج نصوصه وعلق عليه: عبدالفتاح أبو غدة ـ ط٢ ـ مطابع دار القلم، بيروت ١٣٨٨م.

١٠٩ ـ **زاد المعاد في هدي خير العباد**: ابن قيم الجوزية تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط ـ ط١ ـ مؤسسة الرسالة بيروت، **١٤٠٥هـ/١٩٨٥م**.

١١٠ ـ **زوائد عبدالله في المسند**: ترتيب وتخريج وتعليق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية.

١١١ ـ **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكرياء يحيى بن معين**، تحقيق: أحمد نور سيف، ـ ط١ ـ الناشر مكتبة دار المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.

١١٢ ـ **سؤالات أبي داود (سليمان بن الأشعث)** للإمام أحمد في جرح الرواة، وتعديلهم، دراسة وتحقيق: د. زياد محمد منصور، ـ ط١ ـ مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١١٣ ـ **سؤالات أبي عبدالله بن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني**: تحقيق وتعليق: علي حسن عبدالحميد الحلبي ـ ط١ ـ دار عمار، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١١٤ ـ **سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني**، تحقيق: علي قاسم العمري، ـ ط١ ـ الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١١٥ ـ **سؤالات البرقاني لعلي بن عمر أبي الحسن الدارقطني**: حققه: د عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، خانة جميلي، بآستان ١٤٠٤هـ.

١١٦ ـ **سبل السلام شرح بلوغ المرام**: (انظر بلوغ المرام).

١١٧ ـ **سفر السعادة**: مجد الدين الفيروزآبادي، دار الشهاب الجزائر، (دت).

١١٨ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**: محمد ناصر الدين الألباني، ـ ط٤ ـ المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١١٩ ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**: محمد ناصر الدين الألباني، ـ ط١ ـ المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٢هـ.

١٢٠ ـ **السنة قبل التدوين**: د. محمد عجاج الخطيب، ـ ط ١ ـ مكتبة وهبة، القاهرة، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

١٢١ ـ **سنن ابن ماجه**: أبو عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، تحقيق ومراجعة: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت.

١٢٢ ـ **سنن أبي داود**: سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر.

١٢٣ ـ **سنن الترمذي**: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٢٤ ـ **سنن الدارقطني**: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: السيد عبدالله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

١٢٥ ـ **سنن الدارمي**: أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٢٦ ـ **السنن الكبرى**: أحمد بن الحسن بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، مراجعة وتحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١٢٧ ـ **السنن**: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني، تحقيق: عبدالله هاشم يماني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

١٢٨ ـ **سير أعلام النبلاء**: محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي ـ ط٩ ـ مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤١٣هـ.

١٢٩ ـ **السيرة النبوية**: أبو الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق: مصطفى عبدالواحد، دار الكتاب العربي، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

١٣٠ ـ **السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار**: محمد بن علي الشوكاني: تحقيق: محمد إبراهيم زايد ـ ط١ ـ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٣١ ـ **شجرة النور الزكية**: محمد بن محمد مخلوف، دار الكتاب العربي، بيروت، (دت).

١٣٢ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: أبو الفرج عبدالحي ابن العماد الحنبلي، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت.

١٣٣ ـ **شرح العقيدة الطحاوية**، ابن أبي العز الحنفي، حققها وراجعها: جماعة من العلماء، وخرج أحاديثها: محمد ناصر الدين الألباني، ـ ط٩ ـ المكتب الإسلامي ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٣٤ ـ **شرح العمدة**: أحمد عبدالحليم بن تيمية ـ تحقيق د، سعود صالح العطيشان ـ ط١ ـ مكتبة العبيكان، الرياض ١٤١٣.

١٣٥ ـ **شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال**: د. سعدي الهاشمي، (دت).

١٣٦ ـ **شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة أو قليلة الاستعمال**: د. سعدي الهاشمي، ـ ط١ ـ مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٣٧ ـ **شرح ألفية العراقي**: لناظمها الإمام زين الدين العراقي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، (دت).

١٣٨ ـ **شرح النووي على صحيح مسلم**: أبو زكرياء يحيى بن شرف النووي، ـ ط٢ ـ دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ.

١٣٩ ـ **شرح علل الترمذي**: زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، حققه وعلق عليه: صبحي السامرائي ـ ط٢ ـ عالم الكتب، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٤٠ ـ **شرح فتح القدير**: محمد بن عبدالرحمن السيواسي ـ ط٢ ـ دار الفكر بيروت.

١٤١ ـ **شرح لغة المحدث**: نظم وشرح: أبو معاذ طارق بن عوض بن محمد ـ ط١ ـ مكتبة ابن تيمية، الجيزة، ١٤٢٢هـ.

١٤٢ ـ **شرح معاني الآثار**: أبو جعفر الطحاوي، حققه وعلق عليه: محمد زهري النجار ـ ط١ ـ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٨٥م.

١٤٣ ـ **الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل**: يوسف محمد صديق، ـ ط١ ـ مكتبة ابن تيمية، الكويت، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١٤٤ ـ **شروط الأئمة الخمسة**: أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، ـ ط١ ـ دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤٥ ـ **شفاء الغليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل**: أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل ـ ط١ ـ مكتبة ابن تيمية القاهرة ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١٤٦ ـ **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان الفارسي**: أبو حاتم بن حبان البستي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

١٤٧ ـ **صحيح ابن خزيمة**: محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

١٤٨ ـ **صحيح مسلم**: مسلم بن الحجاج النيسابوري، راجعه ورقمه محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م.

١٤٩ ـ **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**: أبو عمرو ابن الصلاح، تحقيق: د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر ـ ط١ ـ دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٥٠ ـ **صيد الخاطر**: عبدالرحمن بن الجوزي، ضبط وتحقيق: محمد الغزالي، مكتبة رحاب (دت).

١٥١ ـ **الضعفاء الكبير**: أبو جعفر العقيلي، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

١٥٢ ـ **ضعيف الجامع الصغير وزيادته**: محمد ناصر الدين الألباني، طبع المكتب الإسلامي، بيروت.

١٥٣ ـ **طبقات الحفاظ**: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، ـ ط٢ ـ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١٥٤ ـ **طبقات الحنابلة**: أبو يعلى الحنبلي، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، مصر ١٣٧٣هـ.
١٥٥ ـ **الطبقات الكبرى**: محمد بن سعد، دار صادر، بيروت، ١٣٨٠هـ.
١٥٦ ـ **طبقات المفسرين**: الداودي، تحقيق: علي محمد عمر، مصر ١٩٧٢م.
١٥٧ ـ **ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني**: وضع حواشيه وخرج أحاديثه: خليل المنصور ـ ط٢ ـ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٨م.
١٥٨ ـ **عارضة الأحوذي شرح صحيح الترمذي**: الإمام ابن العربي المالكي، دار الكتاب العربي (دت).
١٥٩ ـ **علل الترمذي الكبير**: رتبه أبو طالب القاضي، حققه وضبط نصه وعلق عليه: صبحي السامرائي وزملاؤه، ـ ط١ ـ عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
١٦٠ ـ **علل الحديث**: ابن أبي حاتم الرازي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
١٦١ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**: أبو الفرج بن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، ـ ط١ ـ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.
١٦٢ ـ **العلل في الحديث**: د. همام عبدالرحيم سعيد ـ ط ١ ـ دار العدوي، الأردن، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
١٦٣ ـ **العلل ومعرفة الرجال**: أحمد بن حنبل رواية عبدالله بن أحمد: تحقيق وتخريج د. وصي الله عباس ـ ط ١ ـ المكتب الإسلامي، دار الخاني الرياض ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.
١٦٤ ـ **علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع**: د. محمد بن مطر الزهراني، ـ ط١ ـ دار الهجرة، الرياض، ١٤١٧هـ /١٩٩٦م.
١٦٥ ـ **علم الرجال وأهميته**: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، حققها وعلق عليها، علي بن حسن بن عبدالحميد ـ دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض ١٤١٧هـ.
١٦٦ ـ **علم العلل في المغرب من خلال كتاب الوهم والإيهام**: إبراهيم بن الصديق ـ ط١ ـ وزارة الشؤون الدينية بالمملكة المغربية.
١٦٧ ـ **علوم الحديث في ضوء منهج المحدثين النقاد**: د، حمزة عبدالله المليباري ـ ط١ ـ دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
١٦٨ ـ **علوم الحديث**: ابن الصلاح، أبو عمر عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه، د نور الدين عتر، نشر المكتبة العلمية، بيروت، لبنان ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٦٩ ـ **العمدة في أصول الفقه**: القاضي أبو يعلى الحنبلي: تحقيق: د. أحمد سيد المباركي.

١٧٠ ـ **عون المعبود شرح سنن أبي داود**: أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ـ ط٢ ـ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.

١٧١ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: شهاب الدين ابن حجر العسقلاني: رقم أبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبدالباقي وراجعه قصي محب الدين الخطيب، وعلق على الأجزاء الأولى منه الشيخ ابن باز ـ دار الريان للتراث ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

١٧٢ ـ **فتح الباقي على ألفية العراقي**: زكرياء بن محمد الأنصاري، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، (مع كتاب شرح ألفية العراقي).

١٧٣ ـ **الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**: (مع بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني) أحمد عبدالرحمن البنا الساعاتي، القاهرة، مطبعة الفتح.

١٧٤ ـ **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**: شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، شرح ألفاظه وخرج أحاديثه وعلق عليه: صلاح محمد عويضة ـ ط١ ـ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

١٧٥ ـ **الفروسية**: ابن قيم الجوزية: مطبعة الأنوار، مصر ١٣٦٠هـ.

١٧٦ ـ **الفروع**: أبو عبدالله محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: أبو الزهراء صارم القاضي، ـ ط١ ـ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

١٧٧ ـ **الفصل للوصل المدرج في النقل**: أبو بكر بن ثابت البغدادي ـ تحقيق: محمد مطر الزهراني ـ ط١ ـ دار الهجرة، الرياض ١٤١٨.

١٧٨ ـ **فضائل الأوقات**: أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي، تحقيق: عدنان عبدالرحمن يحيى القيسي ـ ط١ ـ مكتبة المنارة، مكة المكرمة، ١٤١٠هـ.

١٧٩ ـ **فضائل الصحابة**: أحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس ـ ط١ ـ الناشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ١٤٠٣هـ.

١٨٠ ـ **الفهرست**: محمد بن إسحاق النديم، دار المعرفة، بيروت، (دت).

١٨١ ـ **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي اليماني ـ ط ٣ ـ المكتب الإسلامي ١٤٠٢هـ.

١٨٢ ـ **فيض القدير شرح الجامع الصغير**: عبدالرؤوف المناوي، ـ ط١ ـ المكتبة التجارية الكبرى مصر ١٣٥٦هـ.

١٨٣ ـ **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**: تقي الدين عبدالحيلم بن تيمية، إدارة ترجمان السنة، لاهور، ١٣٩٧هـ.

١٨٤ ـ **القاموس المحيط**: مجد الدين محمد يعقوب الفيروزآبادي، دار الجيل، بيروت، (دت).

١٨٥ ـ **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**: محمد جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت، (دت).

١٨٦ ـ **قواعد في علوم الحديث**: ظفر أحمد العثماني التهانوي: حققه وراجع نصوصه وعلق عليه: عبدالفتاح أبو غدة ـ ط٣ ـ، مطابع دار القلم، بيروت١٣٩٢هـ

١٨٧ ـ **القول بالعمل بالحديث الضعيف**: د. عبدالعزيز عبدالرحمن العثيم، ـ ط٢ ـ دار الهجرة، الرياض ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٨٨ ـ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**: شمس الدين الذهبي، تحقيق: محمد عوامة ـ ط١ ـ دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٨٩ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**: أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق يحيى مختار عزاوي، دار الفكر، بيروت ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

١٩٠ ـ **كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة**: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ـ ط١ ـ مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩هـ.

١٩١ ـ **كشف الخفاء ومزيل الإلباس**: إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي ـ ط٤ ـ تحقيق: أحمد القلاش مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٩٢ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: مصطفى بن عبدالله القسطنطيني (المعروف بحاجي خليفة)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٩٣ ـ **الكفاية في علم الرواية**: أحمد بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق وتعليق: د. أحمد هاشم ـ ط٢ ـ دار الكتاب العربي ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٩٤ ـ **اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**: جلال الدين السيوطي، ـ ط٣ ـ دار المعرفة بيروت، ١٤٠١هـ.

١٩٥ ـ **لسان العرب**: ابن منظور، دار صادر، بيروت، (دت).

١٩٦ ـ **لسان الميزان**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط ٣، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٩٧ ـ **المجتبى من السنن**: أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق ومراجعة: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٩٨ ـ **المجروحين والضعفاء والمتروكين**: ابن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ـ ط ١ ـ دار الوعي، ١٣٩٦هـ.

١٩٩ ـ **مجلة البحوث الإسلامية**: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، عدد ٢٥، شوال ١٤٠٩هـ.

٢٠٠ ـ **مجلة جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية**، عدد «١٠» رجب ١٤٢٢هـ/ سبتمبر ٢٠٠١م.

٢٠١ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢٠٢ ـ **مجموع الفتاوى**: تقي الدين عبدالحليم بن تيمية، جمع وترتيب عبدالرحمن بن قاسم وابنه، مكتبة الرباط، المغرب.

٢٠٣ ـ **المجموع شرح المهذب**: محيي الدين بن شرف النووي، تحقيق: محمود مطرفي، ـ ط١ ـ دار الفكر، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٢٠٤ ـ **محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح**: سراج الدين عمر بن رُسلان البُلقيني، مطبوع مع مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د. عائشة عبدالرحمن، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٤م.

٢٠٥ ـ **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: الحسن بن عبدالرحمن الرَّامَهُرْمُزِي ـ تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، ـ ط ١ ـ دار الفكر، بيروت، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

٢٠٦ ـ **المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد**: مجد الدين أبو البركات ابن تيمية، تحقيق: محمد حامد الفقي.

٢٠٧ ـ **المحلى**: أبو محمد محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (دت).

٢٠٨ ـ **مختار الصحاح**: محمد بن أبي بكر الرازي: ضبط وتخريج وتعليق د. مصطفى ديب البغا، ـ ط ٤ ـ دار الهدى عين مليلة، الجزائر، ١٩٩٠م.

٢٠٩ ـ **مختصر سنن أبي داود**: الحافظ عبدالعظيم المنذري (مطبوع مع معالم السنن للخطابي، وتهذيب سنن أبو داود لابن القيم) تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة.

٢١٠ ـ **المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب**: د. بكر بن عبدالله أبو زيد ـ ط١ ـ دار العاصمة، الرياض ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٢١١ ـ **المدخل إلى مذهب أحمد بن حنبل**: عبدالقادر بن بدران الدمشقي، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي ـ ط٤ ـ مؤسسة الرسالة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٢١٢ ـ **المدرج إلى المُدرج**: جلال الدين السيوطي، تحقيق: السيد صبحي السامرائي الدار السلفية للنشر والتوزيع، (دت).

٢١٣ ـ **المدونة**: مالك ابن أنس، ط. دار صادر، بيروت، (دت).
٢١٤ ـ **المراسيل**: عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، علق عليه: أحمد عصام الكتاب، دار الكتب العلمية، بيروت، (دت).
٢١٥ ـ **مرويات الإمام الزهري المعلة في كتاب العلل للدارقطني**: تخريجها ودراسة أسانيدها والحكم عليها: د. عبدالله بن محمد حسن دمفو ـ ط١ ـ مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
٢١٦ ـ **مسائل الإمام أحمد**: أبو داود السجستاني، الناشر مكتبة ابن تيمية القاهرة.
٢١٧ ـ **مسائل الإمام أحمد**: رواية أبي الفضل صالح بن أحمد تحقيق: د. فضل الرحمن دين محمد، ـ ط ١ ـ الناشر الدار العلمية، الهند، ١٤٠٨هـ.
٢١٨ ـ **مسائل الإمام أحمد، رواية إسحاق بن هانئ النيسابوري**، تحقيق: زهير الشاويش، ـ ط١ ـ المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٤هـ.
٢١٩ ـ **المستدرك على الصحيحين**: أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا ـ ط ١ ـ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
٢٢٠ ـ **مسند البزار**: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزار، تحقيق: د، محفوظ الرحمن زين الله ـ ط١ ـ مؤسسة علوم القرآن ومكتبة العلوم والحكم، بيروت، المدينة ١٤٠٩هـ.
٢٢١ ـ **المسند**: أبو داود سليمان بن داود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.
٢٢٢ ـ **المسند**: أبو يعلى الموصلي، أحمد بن المثنى، تحقيق: حسين سليم أحمد.
٢٢٣ ـ **المسند**: الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، مؤسسة قرطبة، مصر (مصورة عن الطبعة الميمنية).
٢٢٤ ـ **المسودة في أصول الفقه**: آل تيمية: عبد السلام وعبد الحليم وأحمد بن عبدالحليم ـ تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد ط المدني، القاهرة.
٢٢٥ ـ **مشكاة المصابيح**: محمد عبدالله الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ـ ط ٣ ـ المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٢٢٦ ـ **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**: أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، دار الفكر بيروت، (دت).
٢٢٧ ـ **مصطلحات الفقه الحنبلي وطرق استفادة الأحكام من ألفاظه**: د. سالم علي الثقفي، ـ ط٢ ـ ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠م.
٢٢٨ ـ **المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد**: أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق: أحمد محمد شاكر (مطبوع مع مقدمة المسند).

٢٢٩ ـ **المصنف**: أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال الحوت ـ ط١ ـ مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.
٢٣٠ ـ **المصنف**: عبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ـ ط ١ ـ مطابع دار القلم، بيروت، ١٣٩٠هـ.
٢٣١ ـ **المعجم الأوسط**: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: محمود الطحان، ـ ط١ ـ مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٧هـ.
٢٣٢ ـ **المعجم الكبير**: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي.
٢٣٣ ـ **معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد**: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، أضواء السلف، الرياض ١٩٩٩م.
٢٣٤ ـ **معجم مقاييس اللغة**: أبو الحسن بن فارس ـ القاهرة ١٣٦٦هـ/ ١٩٧١م.
٢٣٥ ـ **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**: شمس الدين أبو عبدالله الذهبي، تحقيق: د. بشار عواد، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي، مؤسسة الرسالة.
٢٣٦ ـ **معرفة علوم الحديث**: أبو عبدالحكم النيسابوري، تحقيق السيد معظم حُسين ـ ط ٣ ـ منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٢٣٧ ـ **المعرفة والتاريخ**: يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، طبعة الإرشاد، بغداد ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
٢٣٨ ـ **المغني**: ابن قدامة المقدسي ـ ط١ ـ دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٢٣٩ ـ **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**: محمد عبدالرحمن السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشن ـ ط٣ ـ دار الكتاب العربي، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
٢٤٠ ـ **مقدمة تحقيق العلل برواية عبدالله**: د. وصي الله عباس (انظر العلل ومعرفة الرجال).
٢٤١ ـ **مقدمة تحقيق العلل للدارقطني**: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي ـ ط ١ ـ دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٢٤٢ ـ **مقدمة تحقيق سؤالات أبي داود**: د. زياد محمد منصور، (انظر: سؤالات أبي داود).
٢٤٣ ـ **مقدمة تحقيق الجرح والتعديل لابن أبي حاتم**: عبدالرحمن المعلمي اليماني (انظر الجرح والتعديل).
٢٤٤ ـ **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ـ ط ١ ـ مكتبة الرشد، الرياض ١٩٩٠م.

٢٤٥ ـ **الملل والنحل**: عبد الكريم الشهرستاني (مطبوع بهامش الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم) دار الفكر، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٢٤٦ ـ **من أدب المحدثين في التربية والتعليم**: د، أحمد نور سيف، ـ ط١ ـ دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٢٤٧ ـ **من كلام الإمام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال مما رواه عنه أبو بكر المروذي، وأبو الحسن الميموني، وأبو الفضل صالح**: حققه وعلق عليه: صبحي البدري السامرائي ـ ط١ ـ مكتبة المعارف الرياض، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

٢٤٨ ـ **المنار المنيف**: ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٤هـ.

٢٤٩ ـ **مناقب الإمام أحمد**: أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي ـ ط٢ ـ دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٧م.

٢٥٠ ـ **المنتخب من العلل للخلال**: موفق الدين بن قدامة المقدسي، تحقيق وتعليق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد ـ ط١ ـ دار الراية للنشر والتوزيع الرياض ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢٥١ ـ **منهاج السنة النبوية في الرد على الرافضة والقدرية**: تقي الدين عبدالحليم بن تيمية، مطبعة بولاق، مصر ١٣٢١هـ.

٢٥٢ ـ **المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد**: أبو اليُمن عبدالرحمن بن محمد العليمي، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني القاهرة، (دت).

٢٥٣ ـ **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها**: أبو بكر كافي، ـ ط١ ـ دار ابن حزم، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٥٤ ـ **المنهج المقترح في فهم المصطلح**: الشريف حاتم بن عارف العوفي ـ ط١ ـ دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٢٥٥ ـ **المنهل الروي**: محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: د، محب الدين عبدالرحمن رمضان ـ ط٢ ـ دار الفكر، دمشق ١٤٠٦هـ.

٢٥٦ ـ **موارد الخطيب البغدادي**: د. أكرم ضياء العمري، دمشق ١٩٧٥م.

٢٥٧ ـ **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان**: أبو الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: محمد عبدالرزاق حمزة، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٥٨ ـ **الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين**: د. حمزة عبدالله المليباري ـ ط٢ ـ دار ابن حزم، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٢٥٩ ـ **موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله**، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري وأحمد عبدالرزاق محمود خليل ـ ط ١ ـ عالم الكتب ١٤١٩هـ/ ١٩٩٧م.
٢٦٠ ـ **الموضوعات**: أبو الفرج ابن الجوزي، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان ـ ط٢ ـ الناشر مكتبة ابن تيمية القاهرة ١٤٠٧هـ.
٢٦١ ـ **الموطأ**: مالك ابن أنس: صححه ورقمه وخرج أحاديثه: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت.
٢٦٢ ـ **الموقظة في علم مصطلح الحديث**: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، اعتنى به عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بحلب.
٢٦٣ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: شمس الدين الذهبي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود ـ ط١ ـ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.
٢٦٤ ـ **نزهة النظر بشرح نخبة الفكر في مصطلح حديث أهل الأثر**: ابن حجر العسقلاني، علق عليه أبو عبدالرحيم محمد كمال الدين الأدهي شركة الشهاب، الجزائر (دت).
٢٦٥ ـ **نصب الراية لأحاديث الهداية**: عبدالله بن يوسف بن أحمد الحنفي الزيلعي، تحقيق: محمد يوسف البنوري، دار الحديث، مصر ١٣٥٧هـ.
٢٦٦ ـ **نظرية نقد الرجال ومكانتها في البحث العلمي**: د. عماد الدين محمد الرشيد، ـ ط١ ـ دار الشهاب، ١٤٢٠هـ.
٢٦٧ ـ **النكت على كتاب ابن الصلاح**: شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، تحقيق ودراسة: ربيع بن هادي عمير ـ ط١ ـ المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
٢٦٨ ـ **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار**: محمد بن علي الشوكاني، دار القلم، بيروت، (دت).
٢٦٩ ـ **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ ط١ ـ دار الريان للتراث الإسلامي، القاهرة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
٢٧٠ ـ **الوجيز في علوم الحديث ونصوصه**: د. محمد عجاج الخطيب، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية الجزائر (دت).
٢٧١ ـ **الوهم في روايات مختلفي الأمصار**: د. عبدالكريم الوريكات ـ ط١ ـ أضواء السلف، الرياض.
٢٧٢ ـ **يحيى بن معين وكتابه التاريخ**: د. أحمد نور سيف ـ ط١ ـ طبع المركز العلمي للبحث وإحياء التراث كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية أم القرى، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٨٩م.



المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
التدليس لغة واصطلاحاً وبيان أنواعه وأحكامه	٥٩٣
أمثلة تبين موقف الإمام أحمد من الرواة المدلسين	٥٩٤
المبحث الرابع: البدعة وأثرها على عدالة الراوي	٦٠٠
الإرجاء وموقف الإمام أحمد ممن وصف به	٦٠٢
القدر وموقف الإمام أحمد ممن وصف به	٦٠٣
التشيع وموقف الإمام أحمد ممن وصف به	٦٠٥
التجهم وموقف الإمام أحمد ممن وصف به	٦٠٨
المبحث الخامس: الحكم على الأحاديث بالوضع والبطلان وأثره على عدالة الراوي	٦١٣
النوع المؤثر على عدالة الرواة	٦١٣
النوع غير المؤثر على عدالة الرواة	٦١٦
المبحث السادس: أثر التعليل في جرح ضبط الراوي عند الإمام أحمد ..	٦١٩
سوء الحفظ وأثره في جرح ضبط الراوي	٦١٩
كثرة الاضطراب والمخالفة وأثرهما في جرح ضبط الراوي	٦٢٠
التغير والاختلاط وأثره في جرح ضبط الراوي	٦٢٢
الغفلة الشديدة وأثرها في جرح ضبط الراوي	٦٢٦
الفصل الثاني: **التعليل وأثره في التعديل عند الإمام أحمد**	٦٢٨
المبحث الأول: أثر التعليل في معرفة مراتب الرواة من حيث الوثاقة والضعف	٦٢٩
التوثيق في شيوخ معينين	٦٣٢
التوثيق في علوم معينة	٦٣٤
توثيق الراوي بالنسبة لمن هو أضعف منه	٦٣٤
التضعيف النسبي، تضعيف الراوي في شيوخ معينين	٦٣٥
تضعيف الراوي الثقة في مكان معين	٦٣٧
تضعيف الراوي الثقة في زمن معين	٦٣٨
تضعيف الراوي الثقة في بعض الأحوال	٦٤٠
المبحث الثاني: أثر التعليل في معرفة مراتب الرواة بالنسبة إلى شيوخهم عند الإمام أحمد	٦٤٢

الموضوع	الصفحة

